

كتابات مختارة

روزا لوكسمبرغ



دار الطليعة - بيروت



رُوزِ الكُتُبِ

كُتَابَاتُ مَحْفَازَةِ

دَارُ الطَّبِيعَةِ لِلطَّبِيعَةِ وَالنَّشْرِ
بِكُرُوتِ



الطبعة الأولى (مايو) ايار ١٩٧١

مقدمة

ولدت روزا لوكسمبورغ في ٥ اذار ١٨٧١ ، في بلدة صغيرة تدعى زاموش في جنوب شرقي بولندا . وكانت اصغر خمسة ابناء - ثلاثة اولاد وبنتين - لابوين لم يكونا غنيين ولكن ظروف حياتهما كانت مريحة . وكان في زاموش احدى اقوى الجاليات اليهودية واكثرها ثقافة في بولندا الروسية حينئذ . ولكن ابوي روزا كانا يميلان الى التقليل من اثر يهوديتهما . فقد تعلم ابوها ، الذي كان يتاجر بالخشب ، في المانيا . وكانت اللغتان المستخدمتان في البيت هما الالمانية والبولندية . كما ان والدة روزا كانت قارئة جيدة وكانت الكلاسيكيات الالمانية تكاد تكون جزءا من متاع البيت . فكان ان اتقنت روزا البولندية والالمانية في صغرها ، كما تعلمت الروسية في وقت مبكر جدا .

وعندما بلغت روزا سنتين ونصف من العمر ، انتقلت العائلة الى وارسو حيث ترعرعت روزا . وعندما بلغت روزا الخامسة من العمر ، آذت مؤخرتها اذى بالغا ، فكان عليها ان تقضي في السرير قرابة السنة ، وخلال ذلك علمت نفسها القراءة . غير ان المرض شخّص خطأ على انه السل الرئوي وعولج خطأ . فلم تشف روزا منه طيلة حياتها ، وظلت تمشي عرجاء عرجا خفيفا .

وفي سنتها الثالثة عشرة دخلت المدرسة الثانوية ، رغم ان ذلك كان صعبا على يهودية بولندية ، فقد كان هذا المستوى من التعليم حكرا على ابناء الادارة الروسية . وتخرجت روزا عام ١٨٨٧ محززة تفوقا اكاديميا ممتازا ، ولكنها حرمت الميدالية الذهبية التي كانت تستحقها لذلك ، بسبب سلوكها « المشاغب » تجاه السلطات .

وخلال سنوات الدراسة الثانوية ، اصبحت روزا نشيطة في الحركة الثورية السرية . فقد انضمت الى احدى خلايا « الحزب البروليتاري » المزعول نسبيا ، والذي كان متحالفا مع الناردنيين (الشعبين) الارهابيين الروس . وبعد ان تخرجت روزا قضت سنتين في البيت واصلت فيهما نشاطها السياسي . ولكن الشرطة سرعان ما اكتشفت امرها .

وفي ١٨٨٩ ، كان اعتقال روزا قد اصبح وشيكا ، فقررت ان تغادر بولندا لتكمل دراستها في اوروبا الغربية . فهربت في عربة عبر الحدود بعد ان اختبأت تحت كومة من القش . وفي نهاية ١٨٨٩ وصلت الى زوريخ ، حيث امضت هناك

السنوات التسع اللاحقة . انتظمت روزا في جامعة زوريخ ، وكانت هذه الجامعة احدى الجامعات القلائل التي تقبل نساء في ذلك الوقت ، وبدأت بدراسة الرياضيات والعلوم الطبيعية . وبعد بضع سنوات تحولت الى كلية الحقوق . وفي ١٨٩٧ انتهت اطروحة حول التطور الصناعي في بولندا ، حصلت بموجبها على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية . وكان حصول امرأة في ذلك الحين على درجة علمية كهذه امرا نادرا . ولعل الدليل على ذلك هو ما ترويه روزا عن المتاعب التي واجهتها فيما بعد في برلين حين كانت تبحث عن شقة تستأجرها ، اذ كان اصحاب البيوت يرفضون قبولها لانهم كانوا يعتبرون انها لا بد ان تكون شاذة ، فهم لم يروا من قبل امرأة تحمل شهادة الدكتوراه .

غير ان دراسة روزا في زوريخ ، لم تكن تستغرق سوى جزء من وقتها وطاقاتها . فقد كانت زوريخ آنذاك واحدة من مراكز المهاجرين الرئيسية في اوربا الغربية ، وكان فيها الماركسيون الروس من امثال بليخانوف واكسلرود وكثيرون غيرهم . فاندمجت روزا في الجو السياسي والمناقشات السياسية ، ولكنها ظلت مترفعة عن جو الاقاويل والشائعات التي تسود اوساط المهاجرين في العادة . وقد علمت روزا نفسها الماركسية بسرعة ، فلم يمض طويل وقت حتى كانت قد دخلت في مناظرات وسجلات عيفة مع ثقافة الاممية الثانية .

كانت روزا خلال اقامتها في زوريخ مهتمة اساسا بالسياسة البولندية . وفي ١٨٩٢ كانت واحدة من الاعضاء المؤسسين للحزب الاشتراكي البولندي ، الذي كان المحاولة الاولى لتوحيد شتى التيارات الاشتراكية في بولندا في منظمة واحدة . ولكن روزا سرعان ما اصطدمت بالقادة الرئيسيين للمنظمة حول مسألة القومية البولندية . فقد كانت روزا تعتبر ان النضال من اجل استقلال بولندا شرك يجب ان يتجنب باي ثمن ، لانه سيؤدي حتما الى اخضاع الطبقة العاملة لمصالح البورجوازية التي ترتدي ثوبا قوميا . وفي ١٨٩٤ انفصلت مع آخرين عن الحزب الاشتراكي البولندي ليشكلوا الحزب الاشتراكي الديمقراطي لملكة بولندا ، الذي اصبح بعد ذلك بخمس سنوات الحزب الاشتراكي الديمقراطي لبولندا وليتوانيا . وظلت روزا منذ ذلك الحين وحتى وفاتها من القادة الرئيسيين للاشتراكية الديمقراطية البولندية . وكانت معركتها مع الحزب الاشتراكي البولندي ، الذي تطور نحو القومية البورجوازية شيئا فشيئا وابتعد عن الاشتراكية اكثر فاكثر ، معركة طويلة تخللت حياتها كلها .

كان ليو يوغيش واحدا من مؤسسي وقادة الاشتراكية الديمقراطية البولندية، وقد عاش مع روزا عيشة الأزواج اكثر من خمسة عشر عاما . فبعد ان غادرت روزا بولندا بقليل ، وصل يوغيش من فيلنا عاصمة ليتوانيا حيث كان قد اكتسب شهرة واسعة في عالم العمل السياسي السري . وعلى الرغم من ان روزا ويوغيش لم يتزوجا رسميا ، وعلى الرغم من انهما كانا يفترقان مددا طويلة ، الا ان علاقتهما الزوجية استمرت حتى ١٩٠٧ ، بينما ربطت بينهما علاقتهما السياسية حتى

النهاية . فقد القي القبض على يوغيش بعد روزا بشهرين ، ولاقى على يد السلطات المصير ذاته الذي لاقته روزا . لقد لاقى كلاهما حتفه .

كانت روزا على الدوام خطيبة لامعة وكاتبة ممتازة ، وكان نشاطها العلني خطابة كتابة يسلط الاضواء عليها ، ولكنها لم تكن ابدا منتظمة . اذ انها لم تكن عمليا مهتمة بتفاصيل العمل الحزبي والتمويل والعمل السري ومصاعب الطباعة وما الى هنالك من آلاف المشاكل التي تواجه المناضلين حين بناء منظمة نضالية فعالة . وقد كانت روزا تترك هذه الامور ليوغيش ، الذي كان كما يصفه الجميع جديرا الى ابعد الحدود وان كان في بعض الاحيان متسلطا وحتى اوتوقراطيا . وكان يوغيش يحرص على ابقاء نفسه في الظل بعيدا عن الاضواء لينظم بصبر وجلد وفعالية صامته الحزب الاشتراكي الديمقراطي لبولندا وليتوايا ، وفيما بعد لينظم عصبة سبارتاكوس . وبالإضافة الى ذلك نان يوغيش مفكرا سياسيا حادا ، وكانت روزا تطلعه على آرائها وتناقشها معه على الدوام . ولا شك في ان الكثير من افكار روزا كان نتيجة النقاش والحديث مع يوغيش ، الذي كان على الدوام واحدا من احده نقادها . وعلى الرغم من ان شهرة روزا قد غطت على شهرته ، الا ان دوره في الحركة الاشتراكية العالمية في اوائل هذا القرن كان دورا على جانب كبير من الهمية .

تركت معارك روزا الاولى مع الحزب الاشتراكي البولندي حول مسألة القومية اصداء واسعة في الاممية الثانية ، وابتدأت هذه الاصداء تجعل نفسها محسوسة في المعركة التي خاضتها روزا في المجلس الثالث للاممية عام ١٨٩٣ . فقد طالبت روزا ان يكون لها حق حضور المجلس كمندوبة لانجاء بولندي محدد لانه نشرته الخاصة به ، ولكن اتصالات الحزب الاشتراكي البولندي انتصرت ورفض طلب روزا .

لكن احدا لم يجرؤ على تحدي حق روزا في حضور المجلس اللاحق عام ١٨٩٦ . اذ ان شهرتها كانت قد انتشرت بسرعة في السنوات التي فصلت بين المجلسين واصبحت مقالاتها تظهر تباعا في الصحف الاشتراكية الديمقراطية الرئيسية في أوروبا الغربية . وسرعان ما اصبحت روزا تدخل في سجلات حادة حول المسألة القومية مع كارل كاوتسكي وفيلهلم ليبكنخت وغيرهما من ثقات الحركة الماركسية المعروفين .

وبعد ان انتهت روزا دراستها في ربيع ١٨٩٧ ، قررت ان تنتقل الى المانيا حيث تستطيع ان تلعب دورا فعالا في حزب كبير ونافذ هو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى ، وتكسب عيشها من العمل كصحفية في صحف الحزب المختلفة التي تنمو باستمرار . كانت المشكلة الاولى التي تواجه روزا في هذا السبيل هي مشكلة الإقامة والجنسية ، فما لم تحمل روزا الجنسية الالمانية فان بمستطاع الشرطة الالمانية ان تمنعها من مزاوله عمل سياسي فعال . فحلت روزا المشكلة بان تزوجت من ابن صديق قديم لها هو غوستاف لوبك في نيسان ١٨٩٧ ،

فحصلت بذلك على الجنسية الالمانية . وافترق لوبك وروزا لحظة غادرا مكتب تسجيل الزواج وحصلا على الطلاق بعد ذلك بخمس سنوات .

بعد زيارة طويلة لباريس ، انتقلت روزا الى برلين في ربيع ١٨٩٨ ، في الوقت المناسب لتلعب دورا هاما في المعركة ضد ادوارد برنشتاين ومحاولاته النظرية لتحويل الاشتراكية الديمقراطية من حزب ثوري الى حزب اصلاحي رئيسي . وبعد ذلك بسنتين ، استطاع يوغيش ان يلحق بروزا .

ويجد القارئ قصة المعارك التي خاضتها روزا مع قادة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية على صفحات هذه المختارات بكلمات روزا نفسها وبالتوطئات التي تسبق كل كراسة او مقالة لتوضح الظروف التاريخية والسياسية التي كتبت فيها .

وعلى الرغم من ان روزا عاشت معظم حياتها في المانيا ، الا انها لم تحب المانيا حقا ، ومع مرور السنين صارت روزا تمزج ضيقها بالسلوك الالمانى بكرهيتها لجهاز الاشتراكية الديمقراطية الالمانية قبل الحرب العالمية الاولى ، ذلك الجهاز المحافظ الاصلاحي المتزمت ، وكراهيتها لقادة النقابات الاشتراكيين الديمقراطيين . ولم يكن قادة الاشتراكية الديمقراطية يرون في روزا افضل مما تراه فيهم . فقد كانوا يعتبرونها بشكل عام شابة اجنبية مشاكسة وفوق كل شيء امرأة ، ولكنهم تعلموا بالتجربة المرة ان يحترموا قدراتها غير العادية . في البداية اقترح هؤلاء القادة عليها ان تركز اهتمامها على المنظمة النسائية للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، التي كانوا يعتقدون انها المكان المناسب الذي يليق بها ، ولعلمهم كانوا يريدون بذلك ان يبعدوها عن حياة الحزب . ولكن روزا رفضت هذا الاقتراح في الحال وبدأت تبحث عن مجالات اخرى للعمل .

كانت روزا تقدر اهمية تنظيم النساء ليلعبن دورهن في النضال الثوري . وكانت كلارا زيتكين ، القائدة الامة للمنظمة الاشتراكية الديمقراطية النسوية ، صديقتها المقربة ومساعدتها الحميمة . ولكن روزا كانت ترفض بعناد ان تلعب دورا نسائيا تقليديا داخل الحزب . فقد كانت ترى في نفسها قائدة ثورية للرجال وللنساء معا ، ولقد كانت كذلك بالفعل ! ولم يكن ذلك لان روزا كانت لا تبالي بتحرير النساء ، بل لانها كانت ترى ان افضل خدمة يمكن ان تؤديها لهذا التحرير هي صنع الثورة ، الثورة التي تحرر النساء والطبقة العاملة والفلاحين والاقليات القومية لانها تُلقي كل اضطهاد وكل قهر .

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى منظمة قوية ، كان حزب الاممية الثانية العظيم . فبينما كان الروس والبولنديون يناضلون لتجميع حفنة من الاشخاص وتنظيمهم في خلايا حزبية قليلة ، كان الحزب الالمانى حزبا قويا نافذا نما باضطراد منذ انشائه عام ١٨٧٥ حتى انتحر مع انفجار الحرب العالمية الاولى . ففي ١٩١٢ مثلا حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى على اربعة ملايين وربع المليون من الاصوات اي على ٣٤,٧٪ من مجموعها ، مما جعله اكبر حزب في الايشتاغ اذ كان يحتل ١١٠ مقاعد . وفي بداية ١٩١٤ تخطى عدد اعضاء الحزب

المليون ، وكان الحزب يصدر تسعين جريدة يومية عدد المشتركين فيها ١٦٤ مليون . كذلك كان للحزب منظمة نسائية كبيرة وقطاع للشبيبة وتعاونيات ومنظمات ثقافية رياضية وعدة ملايين من العمال المنظمين في اتحادات عمال اشتراكية ديمقراطية . وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يطوي تحت جناحه كل اتجاه يمكن ان يطلق عليه اسم اشتراكي بهذا المعنى او ذلك . وكانت وجهات النظر تتصادم على صفحات صحف الحزب وفي الاجتماعات العامة وفي المؤتمر . وعلى الرغم من ان نظام الحزب كان ينص على فصل الاعضاء الذين لا يتقيدون بخط الحزب ، الا ان احدا لم يخسر عضويته في الحزب لسبب كهذا ، فظلت اتجاهات اصلاحية صريحة تعيش تحت سقف الحزب جنبا الى جنب مع الاتجاهات الثورية .

وكانت النشاطات البرلمانية والنقابية تبدر وقد اثبتت فعاليتها البالغة ، فقد كانت نتائج الانتخابات وارقام الاصوات تدل على ذلك . لكن الجناح اليساري في الحزب بدأ في وقت مبكر يلاحظ نذر خطر انحراف الحزب نحو اليمين : ميل الحزب المتزايد الى الخضوع لضغط الحاجة الى الحصول على اصوات ، والقيام بتنازلات سياسية . خوف قادة اتحادات العمال من اي نضال يمكن ان يتخطى المطالبة بزيادة الاجور وتحسين ظروف العمال تحسينا بسيطا . ولكن حتى اكثر النقاد اليساريين حدة ، بما فيهم روزا لوكسمبورغ ، لم يستطع ان يقدر عمق العملية التي تجري في الحزب والدور المضلل الذي كان يلعبه ترديد المحفوظات الماركسية . ولم تظهر الامور بكل بشاعتها الا عشية الحرب العالمية الاولى عندما صوت الحزب الاشتراكي الديمقراطي الى جانب اعتمادات الحرب داعما بذلك حكومته وخططها الامبريالية ، وعند ذلك فحسب اصبح واضحا للجناح اليساري ان قيادة الحزب لا ترغب في تطبيق حتى ابسط المبادئ الماركسية ولا تستطيع ذلك .

كان هذا هو الجو الذي ترك اثره على روزا وتفكيرها وجعلها تتصدى للمستنقع السياسي الذي كان يسمى الاشتراكية الديمقراطية الالمانية . وكان هناك تأثير آخر يجد جذوره في الحركة البولندية واستيعاب روزا لآلية الصراع في الامبراطورية القيصرية . وقد اشار زينوفييف ، عندما تكلم في سوفيت بتروغراد في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ راثيا قادة الثورة الالمانية ، الى مناقشات روزا مع القادة البلاشفة عقب ١٩٠٥ فامتدحها بوصفها من اوائل الماركسيين الذين استطاعوا منذ البداية تقييم الثورة الروسية تقييما صحيحا على وجه العموم .

وكانت روزا تعي الهمية الثورية العميقة للاحداث التي تجري في الامبراطورية القيصرية واحتمالاتها والمثال الذي تضعه امام اوروبا كلها . وكانت تسمى باستمرار الى تفسير الاحداث الثورية الروسية للعمال الالمان لتكون لهم ملهما وحافزا . ولا شك في ان فهمها العميق لاحتمالات الثورة في الامبراطورية الروسية ومعناها بالنسبة للانسانية جمعاء قد امدّها على الاقل بجزء من عزمها الذي لم يصبه الكلل طوال عشرين سنة من المعارك التي كثيرا ما خاضتها وحيدة ضد الاتجاه الانتهازي في الحزب الالمني . ان اممية رؤيا روزا لوكسمبورغ ، بالاضافة الى خصائلها

وقدراتها الاخرى ، جعلت منها ثورية عظيمة .

لقد تعرضت مواقف روزا للتشويه والافتراء وسوء التفسير من جانب الكثيرين يسارا ويمينا ، كما ان الكثيرين ، يسارا ويمينا ، حاولوا ان يصوروا انها خصم للثورة الروسية ، مستفيدين في ذلك من خلافاتها مع لينين ومن انتقاداتها للثورة الروسية ، تلك الانتقادات التي عدلت عن بعضها بلا شك وان لم تعدل عنها كلها . ولكن سخف هذه المحاولة يتبدى لنا واضحا عندما نقرأ كلمات المديح الذي كانت تسديه للبلاشفة .

غير ان ثورية روزا لم تعفها من الاخطاء ، ولكن هذه الاخطاء لم تدفع بها اطلاقا خارج الثورة ، وسجلها التاريخي الحافل دليل على ذلك . فقد ناضلت طيلة حياتها ضد النظام الرأسمالي وضد كل شروره ، وحاربت كل محاولة لابعاد الحركة العمالية عن النضال من اجل الفاء الرأسمالية ، وقاتلت ضد كل « خطة » غير علمية طوباوية مزيفة لاصلاح النظام الرأسمالي . فقد قادت النضال النظري ضد تحريفية برنشتاين ، واوضحت خيانة ميلران لمبادئ الاشتراكية عندما دخل الحكومة البورجوازية في فرنسا . وفي النضال ضد قادة النقابات الالمانية ، اوضحت روزا اسباب سلوكهم المحافظ والخطر الذي تشكله النقابية الصرفة على الحزب . وناضلت ضد ما اسماه ماركس من قبلها « القماعة البرلمانية » وطالبت بعدم الاقتصر على النضال البرلماني وتنظيم الجماهير للقيام باشكال النضال الاخرى . وفي المناقشات حول ثورتي ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، وقفت روزا بصلابة الى جانب البلاشفة ضد المناشفة مؤكدة ان على الطبقة العاملة ان تقود النضال من اجل مصالحها ذاتها . كما كانت روزا تفهم حق الفهم اهمية الوضوح البرنامجي للحزب الثوري وعملت على وضع وتطوير برامج من النوع الذي يساعد على دفع النضال الطبقي خطوة خطوة باتجاه الثورة الاشتراكية .

كذلك كانت روزا من اوائل من وعوا اهمية الانفاق العسكري كصمام امن للرأسمالية . وفي اللحظة الحرجة عند اندلاع الحرب العالمية الاولى ، قادت مع كارل ليبكنخت مجموعة صغيرة من اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي رفضت ان تدعم خطط الحكومة العدوانية الامبريالية .

وقبل لينين واي اشتراكي اوروبي آخر ، كشفت روزا عن ضعف كاوتسكي و « الوسط » ووصفتهم عن حق بانهم رجال ليس لهم مبادئ ثورية ، وان استسلامهم للجناح اليميني في الحزب امر محتوم ، وليس الا مسألة وقت . وفي النهاية وقفت روزا بصلابة الى جانب ثورة اكتوبر معلنة دعمها بلا تحفظ للاتجاه الذي اتخذه البلاشفة ، ومعلنة كذلك ان المستقبل للبلاشفة في كل مكان . ولم تكن روزا منظره فحسب ، بل كانت ككل الثوريين الحقيقيين مناضلة عملية . وليس ادل على ذلك من مصرعها المأسوي .

لقد اخطأت روزا ، ومع ذلك فهي واحدة من الثوريين العظام . الم يقل لينين : « لقد اخطأت روزا في مسألة استقلال بولندا ، واخطأت عام ١٩٠٣ في

تقييمها للمنشفية ، واخطأت في نظريتها حول تراكم رأس المال ، واخطأت في تموز ١٩١٤ عندما دافعت مع بليخانوف وفاندرفيلد وكاوتسكي وغيرهم عن الوحدة بين البلاشفة والمناشفة ، وكانت مخطئة فيما كتبه في سجنها عام ١٩١٨ (لقد صححت معظم هذه الاخطاء في نهاية ١٩١٨ وبداية ١٩١٩ بعد اطلاق سراحها) . ولكن على الرغم من كل اخطائها ، فقد كانت - وستظل بالنسبة لنا - نسرا محققا . ولن يحفظ الشيوعيون في كل انحاء العالم ذكراها باعتزاز فحسب ، بل ان سيرة حياتها وآثارها الكاملة (التي يؤخر الشيوعيون الالمان نشرها بلا مبرر ، وليس لهم في ذلك من عذر جزئي غير الخسائر الكبيرة التي يمنون بها في نضالهم الشاق) ستكون ايضا دليلا لتدريب اجيال من الشيوعيين في كل انحاء العالم . « منذ الرابع من آب ١٩١٤ صارت الاشتراكية الديمقراطية الالمانية جثة ننته ، ان هذا القول سيجعل اسم روزا شهيرا في تاريخ حركة الطبقة العاملة العالمية » . تركز اخطاء روزا الرئيسية حول ثلاث مسائل هي : حق الامم في تقرير مصيرها ، طبيعة الحزب الثوري وعلاقته بالجمهير الثورية ، وبعض سياسات البلاشفة عقب ثورة اكتوبر . كذلك فان اخطاءها الاقتصادية التي ترد بشكل اساسي في كتابها « تراكم رأس المال » هامة . ولكنها تخرج عن نطاق هذه المختارات . ولذا فاننا سنبحث بشكل موجز جدا المسائل الثلاث الاولى .

المسألة القومية

رفضت روزا باصرار ، منذ بداية حياتها السياسية الى نهايتها ، الموقف الماركسي الاساسي الذي يقول بالاهمية الثورية لنضال الاقليات القومية المضطهدة ونضال الامم من اجل حقها في تقرير مصيرها . وقد نشرت روزا كتاباتها الاولى حول هذه المسألة عام ١٨٩٣ وكتبت آخر كتاباتها حولها قبل موتها ببضعة اشهر . ولذا يمكن القول بقدر كبير من اليقين ان هذه المسألة هي احدى المسائل التي لم تغير روزا رأيها فيها قبل مقتلها .

نشر قسم كبير من كتابات روزا حول هذه المسألة بالبولندية ولم يترجم سوى القليل منه الى اللغات الاخرى . واهم هذه الكتابات المقالة التي كتبتها عام ١٩٠٨ بعنوان « مسألة القومية والاستقلال الذاتي » وهي المقالة التي يأخذ لينين بخناقها في كتابه « حق الامم في تقرير المصير » . لكن يبدو ان مقالة روزا لم تنشر بغير اللغة البولندية . وعلى اية حال فان آراءها الرئيسية حول هذه المسألة موجودة في « نشرة يونيوس » وفي جزء من « الثورة الروسية » وكتاهما منشورتان في هذه المجموعة .

يمكن تلخيص موقف روزا كما يلي : القضاء على كل اشكال الاضطهاد ، بما فيها اخضاع امة لاخرى ، هدف من اهداف الاشتراكية لا ينازع . لكن من الخطأ ان يستجيب الثوريون استجابة غير مشروطة لحق الامم في تقرير مصيرها . فتحقيق مطلب حق تقرير المصير غير ممكن في ظل الامبريالية ، اذ ان هذا المطلب

سيحرف دوما من جانب هذه الدولة الامبريالية او تلك . اما في ظل الاشتراكية فان هذا المطلب لا حاجة له لان الاشتراكية ستقضي على كل الحدود القومية ، على الاقل بالمعنى الاقتصادي ، اما مسائل اللغة والثقافة فهي مسائل ثانوية يمكن دوما حلها دون كبير صعوبة .

اما من ناحية استراتيجية ، فقد كانت روزا تعتقد ان الدفاع عن حق الامم في تقرير المصير يضر بمصالح الطبقة العاملة لانه يقوي الحركات القومية التي تقع لا محالة تحت سيطرة بورجوازياتها . وكانت ترى ان دعم المطامح الانفصالية لا يفعل شيئا غير تقسيم الطبقة العاملة ولا يوحدنا في نضال مشترك ضد الطبقات الحاكمة في كل البلدان ، وان الدفاع عن حق تقرير المصير يفسد وعي الطبقة العاملة ويشوش الصراع الطبقي . وهي تقول في « الثورة الروسية » : « يكمن الطابع الطوباوي البورجوازي الصغير لهذا الشعار القومي (حق تقرير المصير) ، في انه يتحول في خضم الوقائع الفظة للمجتمع الطبقي ، حين تكون التناقضات الطبقيّة قد وصلت اعلى درجات الحدة ، الى وسيلة للحكم الطبقي البورجوازي » .

اجاب لينين روزا بوضوح وحدة . فقال انه لا يكفي ان يقول الاشتراكيون ببساطة انهم يعارضون كل اشكال الاستغلال والقهر . بل يجب على الاشتراكيين ان يقرنوا قولهم بالعمل ليشبثوا للاقلييات القومية المضطهدة وللأمم المستعبدة ان شعاراتهم ليست كلاما فارغا كشعارات الطبقات الحاكمة . ومن جهة أخرى فان من الخطأ نظريا القول ان تقرير المصير لا يمكن ابدا ان يتحقق في ظل الرأسمالية . فحصول النرويج على استقلالها عن السويد في ١٩٠٥ بدعم من العمال السويديين مثال على ان هذا الشعار يمكن ان يتحقق .

واضاف لينين ان حكومة اشتراكية لا يمكنها ان تكسب تحالف وتماطف الاقلييات المضطهدة الا اذا كانت راغبة في ان تثبت لها انها تدعم دعما كاملا حقها في تشكيل دول منفصلة اذا هي اختارت ذلك . واي سياسة اخرى ستعني قسر قوميات متعددة ضمن دولة واحدة ، اي انها ستؤدي الى اضطهاد قومي لا يختلف في جوهره عن الاضطهاد القومي الذي تمارسه الامبريالية . ولا يمكن تحقيق اتحاد حريين قوميات متعددة ضمن وحدة سياسية واحدة الا اذا اعطي لهذه الاقلييات حق الانسحاب الحر من الاتحاد اذا ارادت . وفي الوقت ذاته اوضح لينين ان الدعم غير المشروط لحق الامم في تقرير المصير لا يعني ان اشتراكيي الامة التي يقع عليها الاضطهاد مجبرون على النضال من اجل الانفصال ، ولا هو يعني دعم الحركات القومية البورجوازية للامم المضطهدة ، بل ان « القومية البورجوازية لاي امة مضطهدة تحمل محتوى ديمقراطيا عاما موجها ضد الاضطهاد ، وهذا المحتوى هو الذي ندعمه دعما غير مشروط » . ولكن الطبقة العاملة وحلفاءها هم وحدهم الذين يستطيعون قيادة النضال حتى النهاية ، ويجب على الجماهير المضطهدة ان لا تركن ابدا الى الاعتماد على بورجوازياتها التي لا تستطيع ان تستمر في النضال حتى

نهايته ، نظرا للوشائج التي تشدها الى بورجوازية الامة المضطهدة (بكسر الهاء)
وراس المال العالمي .

واوضح لينين مرات عديدة ان خلافه مع روزا لوكسمبورغ والاشتراكيين
الديمقراطيين البولنديين ليس ناجما عن معارضتهم لاستقلال بولندا ، بل عن
محاولتهم انكار واجب الاشتراكيين في دعم حق تقرير المصير وعلى الاخص
محاولتهم انكار ضرورة ان يعترف الحزب الثوري في الامة المضطهدة (بكسر الهاء)
بحق الامم المضطهدة في تقرير مصيرها الى حد الانفصال . ويشير لينين الى ان
« نضال الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين ضد البورجوازية البولندية التي
تخدع الشعب بشعاراتها القومية ، قد ادى بهم الى خطأ انكار حق تقرير المصير » .

وفي النهاية بين لينين ان حق تقرير المصير احد الحقوق الديمقراطية
الاساسية التي يقع تحقيقها على عاتق الثورة البورجوازية ، والاشتراكيون
مجبرون على النضال من اجل الحقوق الديمقراطية . اما حجة روزا التي تقول ان
مطلب حق تقرير المصير غير عملي في ظل الرأسمالية فانها تتجاهل انه « ليس حق
الامم في تقرير مصيرها فقط بل كل مطالب الديمقراطية السياسية الاساسية
ليست ممكنة التحقيق الا جزئيا في ظل الامبريالية ... وليس هناك مطلب واحد
لم يستخدم ويمكن ان يستخدم في ظروف معينة اداة في يد البورجوازية لخداع
العمال » . ولكن هذا لا يعفي الاشتراكيين من واجبه في النضال من اجل
الحقوق الديمقراطية وكشف مخاتلات البورجوازية والاثبات للجماهير ان الثورة
الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع ان تحقق لها كل الحقوق الديمقراطية
الاساسية التي تملأ البورجوازية الدنيا صراخا حولها .

كانت روزا تعتقد مخلصا ان سياسة البلاشفة في دعم حق تقرير المصير
مدمرة ، وقد تؤدي الى تحطيم الثورة . ولكنها كانت مخطئة كل الخطا . لقد
ادت ثورة شباط ١٩١٧ ، التي اقامت جمهورية ليبرالية في روسيا ، الى ايقاظ
الامم المضطهدة في الامبراطورية القيصرية . ولكن المساواة الشكلية التي اعطتها
لهم الثورة لم تفعل غير ايضاح وتأكيد درجة الاضطهاد الحقيقي الذي يزرعون
تحت ثقله . وكان رفض الحكومة البورجوازية الليبرالية منح هذه الامم حقا في
تقرير المصير هو الذي ادى بهذه الامم الى معارضة الحكومة المنشقية في بتروغراد .
وكان ان اكتسب الحزب البلشفي ، بدفاعه عن حق هذه الامم في تقرير مصيرها
الى حد الانفصال ، ثقة هذه الامم . وفي النهاية لعبت هذه الثقة دورا حاسما ،
لا في تفتت القوى الثورية كما كانت روزا تخشى ، بل في انتصار البلاشفة بين
الامم المضطهدة كما في روسيا ذاتها .

لقد كانت روزا على خطأ في موقفها من المسألة القومية . ولكن معارضتها
لحق تقرير المصير لم تكن ناجمة عن عداوة للعمل الجماهيري الثوري الذي تقوم به
الامم المضطهدة والذي يسهم اسهاما فعالا في النضال ضد الرأسمالية . ولكنها

كانت ناجمة عن فشل روزا في فهم المناحي المعقدة والمتناقضة للالية الثورية لنضال القوميات المضطهدة في عصر الامبريالية .

طبيعة الحزب الثوري

كانت اخطاء روزا فيما يتعلق بمسألة طبيعة الحزب الثوري وطبيعة علاقته بالجمهير اساسية كأخطائها فيما يتعلق بالمسألة القومية . ولربما كانت اخطاؤها فيما يتعلق بمسألة طبيعة الحزب اكثر ضررا في نطاق الثورة الالمانية .
لم تورد روزا في اي مكان بوضوح وبصورة تامة نوع المنظمة الذي تعتقد انه ضروري . ولكننا نستطيع ان نجد معظم عناصر موقفها في مقالة كتبها عام ١٩٠٤ بعنوان « المسائل التنظيمية للاشتراكية الديمقراطية الروسية » . وقد اوردها في هذه المختارات .

لعل اوضح ما يشير الى طبيعة اخطاء روزا فيما يتعلق بالمسألة التنظيمية هو انها لم تكن حقا مهتمة بالمسألة . فقد كانت تعي الاهمية الحاسمة للبرنامج في النضال السياسي ، ولكنها لم تع كما فعل لينين ان البرنامج والمواقف التكتيكية تنعكس دوما على المفاهيم التنظيمية . ومما يشير الى عدم اهتمام روزا بالمسائل التنظيمية هو انها رفضت سنوات عدة ان تحضر مؤتمرات الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي او ان تنتخب الى لجنته المركزية ، ولكنها ظلت مع ذلك احد القادة الاساسيين للحزب والناطقة العلنية باسمه . ولم تكن المشكلة مشكلة الموقع الجغرافي ، فقد كان مقر قيادة الحزب البولندي في برلين .

لقد اثرت تجربة روزا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى تأثيرا بالغا على مواقفها من مسألة التنظيم . فقد وعت روزا النهج المحافظ جدا الذي ينتهجه قادة الحزب في وقت مبكر ، وأشارت في مقالها عام ١٩٠٤ الى عدم قدرة هؤلاء القادة على التفكير في اي استراتيجية غير استراتيجية استمرار التاكثيك البرلماني ولا شيء غير التاكثيك البرلماني . ولكن تنظيم معارضة فعالة لقيادة قوية ثابتة كقيادة الحزب الالمانى ، لم تكن عملا سهلا ، بل عملا يتطلب قدرا كبيرا من المرونة التكتيكية والوضوح السياسي . غير ان روزا لم تحاول التصدي للمسألة فعلا ، بل اقتصرت سنة اثر اخرى على المعارضة السياسية دون ان تحول هذه المعارضة الى معارضة تنظيمية حقيقية فعالة ، فلم تحاول قبل الحرب الاولى ابدا ان تنظم او تقود تيارا داخل الحزب .

غير ان اهمية تأثير تجربة روزا في الحزب الالمانى ليست كافية لتفسير مواقفها من المسألة التنظيمية . ذلك ان افتراقها عن لينين لم يكن نتيجة ظروف موضوعية مختلفة فحسب بل كان ايضا نتيجة مفاهيم تنظيمية مختلفة .

اختلفت روزا مع لينين في مفهومه للحزب كنظيم لمحترفين ثوريين له جذور عميقة في الطبقة العاملة ووشائج وثيقة معها ، منظمة تضع نصب عينيها قيادة الجماهير خلال فترة النهوض الثوري . فقد كانت ترى على العكس من ذلك ان

الحزب يجب ان يقترب من الطبقة العاملة حتى يكاد يحتوي كل الطبقة العاملة المنظمة . فبينما كان لينين يرى ان الثوري « يعقوبي انضم الى منظمة البروليتاريا التي اصبحت واعية لمصالحها الطبقيّة » ، كانت روزا ترى ان الاشتراكية الديمقراطية « ليست مرتبطة بتنظيم البروليتاريا . انها هي البروليتاريا ذاتها . ولذا فالمركية الاشتراكية الديمقراطية . . لا يمكن الا ان تكون الارادة المركزة للأفراد والجماعات التي تحتل القطاعات الأكثر تقدما ووعيا طبقيا والتزاما من الطبقة العاملة . انها ، اذا صح التعبير « المركزية الذاتية » للقطاعات المتقدمة من البروليتاريا . انها حكم الاغلبية داخل حزبها ذاته » .

بكلمات أخرى ، لم تقلل روزا من أهمية دور الحزب في القيادة السياسية للجماهير ، ولكنها كانت تميل الى حصر دور الحزب في الدعاية والتحريض وتكرار دوره المركزي كمنظم للصراع الطبقي اليومي مقدما للجماهير القيادة ، لا القيادة السياسية فحسب ، بل والتقنية والتنظيمية ايضا . لم تدرك روزا المفهوم اللينيني للحزب الثوري كفاحي يحتفظ باستقلاله النسبي عن الطبقة العاملة ، فلا ينقطع عنها ويعتبر نفسه بديلا لها فينزلق الى تمثيل مصالح ومطامح غير مصالحها ومطامحها ، ولا يندمج بها ويصبح مثلها وبالتالي ينحدر الى مستوى وعي أكثر قطاعاتها تخلفا ، وهذا هو الخطر الثاني الذي يهدد الحزب في حالة تبنيه لمفهوم روزا التنظيمي . فالحزب الكفاحي يضرب جذوره بعمق في الحركة الجماهيرية ويعمل عن وعي لتحريك نضالية الجماهير وتعبئتها واعطاء نضالها وجهة معادية للراسمالية ، الحزب الكفاحي بغض النظر عن حجمه ودرجة تطوره يقيم سلوكه على عزم صلب يدفعه لان يصبح حزب الطبقة العاملة الذي يستطيع قيادتها الى النصر ، الحزب الكفاحي حزب يهيء نفسه على مدى سنوات ليلعب الدور الذي يتوجب عليه ان يلعبه في النضالات الحاسمة ، حزب يفهم حاجته الى التنظيم الواعي والقيادة الواعية المجربة والمجربة .

بدلا من ذلك تؤكد روزا على دور الجماهير نفسها وعلى الخطوات التي تستطيع الجماهير القيام بها دون القيادة التنظيمية الواعية وعلى الامور التي كانت تعتقد ان نضالية الجماهير هي وحدها التي تستطيع القيام بها . فكانت تلقي على عاتق الجماهير مهمة طرد قادة الطبقة العاملة المحافظين والمتخلفين وخلق منظمات جديدة مكان المنظمات القديمة . لقد كانت روزا تدعو الجماهير الى القيام بالمهمة التي لم تكن هي راغبة في تعبيد الطريق لها الا بالمعنى السياسي الواسع .

فهي مثلا تصور هذه العملية في كراستها حول الاضراب الجماهيري فتقول : « ومن الأعصار والعامسة ومن نيران وطوفان الاضراب الجماهيري وقتال الشوارع ، تنبثق ثائية ، كما انبثقت فينوس من زبد البحر ، اتحادات عمالية جديدة شابة قوية » . وبعد ذلك تحذر روزا اعضاء اتحادات العمال من انهم اذا ارادوا ان يقفوا في وجه النضالات الاجتماعية الحقيقية « فان قادة اتحادات العمال ، كقادة الحزب

في الحالة المشابهة ، سيفقد فهم اندفاع الاحداث جانبا ، وستخوض الجماهير نضالاتها الاقتصادية والسياسية دونهم » .

وبذلك ابتعدت روزا عن المفهوم البلشفي الذي يقول بضرورة تنظيم الثورة ، لتقترب من الشعار المنشفي : « اطلقوا الثورة » .

كذلك فان تقييم روزا الصحيح لطبيعة قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ومعارضتها اللاحقة لهذه القيادة قد قادتها الى الشك بمركزية التنظيم الثوري وكذلك الشك بمركزية الحزب الاصلاحي ، قادتها الى الشك بكل قيادة تنظيمية واعية لذاتها بشكل عام . ولكن من الخطا اتهام روزا بانها ترفض كل انواع التنظيم المركزي ، فقد كانت اساسا مهتمة بدرجة المركزية فحسب وبطبيعة المهمة القيادية التي تقع على عاتق الحزب . وقد اجاب البلاشفة على شكوى روزا وتساولاتها قولا وعملا . ووضحوا ان الطبقة العاملة ككل ليست في ظل الرأسمالية في موقع تستطيع معه ان ترفع نفسها الى مستوى الوعي الضروري لمجابهة البورجوازية بنجاح في كل المجالات وتحطيم السيطرة البورجوازية . ولو كان الامر كذلك لهلك البورجوازية منذ زمن طويل . ومن هنا فان قسوة وتصميم ووحدة الطبقة الحاكمة تستدعي ان تخلق الطبقة العاملة حزبا جديا محترفا يشد لحمته اتفاق سياسي مشترك على المهام التي يجب القيام بها ، حزبا مدربا وقادرا على قيادة الجماهير . وحزب كهذا لا يخلق عفويا وتلقائيا بفعل النضال الجماهيري ذاته . انه سلاح يجب ان يشحذ استعدادا للمرحلة التاريخية الحاسمة . لقد دخلت نظريات لينين وروزا التنظيمية المختلفة تجربة الحديد والنار ابان النهوض الثوري عقب الحرب العالمية الاولى . فكان الحزب الذي بناه لينين قادرا على قيادة الجماهير الى النصر والاستيلاء على السلطة . اما في المانيا فان غياب حزب متماسك مدرب مثقف منضبط قد ادى الى هلاك الثورة الالمانية وهلاك كثيرين من قادتها الشجعان .

تبدو الخلافات بين لينين وروزا حول مسائل التنظيم واضحة تماما من منظور عقود ستة من التجربة التاريخية تفصل ما بين وقوع هذه الخلافات ويومنا هذا ، كما ان آراء روزا تبدو خاطئة من المنظور ذاته . ولكن المسألة لم تكن في حينها بهذا القدر من الوضوح . فحتى لينين لم يكن يرى انه يفعل امرا فريدا ، ذلك انه قبل عام ١٩١٤ كان ينظر الى جهوده على انها تتوجسه لاقامة جناح «كاوتسكي - بيل» في الاشتراكية الديمقراطية الروسية ، ولم يستطع لينين ان يفهم طبيعة جناح «كاوتسكي - بيل» هذا في الاشتراكية الديمقراطية الالمانية الا بعد روزا بسنين .

الثورة الروسية

لقد بحثنا اهم الانتقادات التي توجهها روزا الى سياسات البلاشفة عقب الثورة في ما سبق مسألة القوميات والمسألة التنظيمية . ولكن هناك مسائل اخرى

تناقشها روزا تستحق الالتفات ، كما ان ظروف كتابة كراسه ، او على الاصح مسودة كراسه ، «الثورة الروسية» تستدعي الانتباه .

كثبت روزا هذه المسودة وهي في السجن ، ولا شك ان عزلتها اذ ذاك والمجال المحدود لقدرتها على الوصول الى معلومات دقيقة عن الثورة الروسية عامـلان يتركان اثرهما على المسودة . فحتى خارج السجن كان الوصول الى معلومات كهذه صعبا . فقد حظرت وزارة الداخلية الالمانية نشر اي تفسيرات او مديح للخطوات التي يقوم بها الثوريون في روسيا ، في الوقت الذي كانت اية مواد تهاجم او تشوه صورة الثورة الروسية تتلقى دعاية وانتشارا واسعين .

وعندما خرجت روزا من السجن ، واصبح بمقدورها الوصول الى معلومات اذق ، غيرت من رايها في بعض المسائل وان كانت قد احتفظت به بضد مسائل اخرى . وليس واضحا ما اذا كانت روزا قد غيرت رايها بضد مسائل كثيرة ام لم تغيره ، لانها لم تتطرق اليها علنا مرة ثانية . ولعل ذلك يعود الى ان المشاكل التي كانت تواجه القيادة الثورية في المانيا بين تشرين الثاني ١٩١٨ وكانون الثاني ١٩١٩ استقطبت اهتمام روزا كله .

ابرز ما في مسودة كراسه روزا عن الثورة الروسية هو انها لا تقتصر على سياسات بديلة للسياسات التي تنتقدها ، بل تكتفي بوصف السياسات الفضلى فيما لو كانت الظروف مختلفة ، لو ان الثورة اندلعت في الوقت ذاته على التقريب في اوروبا كلها . وهي تشير الى انه لو حدث ذلك لما كانت هناك حاجة لفرض قيود وحدود على الحريات الديمقراطية في روسيا ، اذ لن يكون اذ ذاك قوى مضادة للثورة تدعمها الدول الرأسمالية الكبرى .

وقد كان قادة الثورة الروسية يعون ذلك ايضا . فلم يكف لينين عن الاشارة الى انعزال الثورة في روسيا ، وبطء الثورة في المانيا وفي النهاية اندحارها . ولا شك في ان هذه الوقائع التاريخية حددت الى حد بعيد مسار الثورة الروسية . وهذه هي الفكرة التي تؤكدتها روزا في مسودتها فهي تقول : «كل ما حدث في روسيا امر يمكن فهمه ويشكل سلسلة حتمية من الاسباب والنتائج ، نقطة البداية هي فشل البروليتاريا الالمانية ونقطة النهاية فيها هي احتلال الامبريالية الالمانية لروسيا . واننا بلا شك نطلب من لينين ورفاقه امرا فوق انساني اذا توقعنا منهم في ظروف كهذه ان يبنوا ديمقراطية مثلى ودكتاتورية بروليتارية نموذجية واقتصادا مزدهرا . لقد قدم لينين ورفاقه بموقفهم الثوري الحازم وقوتهم المثلى في العمل واخلاصهم الذي لا يتزعزع للأمية الاشتراكية ، كل ما كان يمكن ان يقدم في ظل هذه الظروف الشيطانية القاسية ... لقد اظهر البلاشفة انهم قادرون على فعل كل ما يمكن لحزب ثوري حقيقي ان يفعل ضمن حدود الامكانات التاريخية . ولا يفترض فيهم ان يجتروا المعجزات . ذلك ان قيام ثورة نموذجية لا اخطاء فيها في بلد معزول انهكته الحرب العالمية وخنقته الامبريالية وخذلته البروليتاريا العالمية ليس الا معجزة» . حقا لا يستطيع المرء ان يطلب دعما للثورة الروسية اوضح من

هذا ، ولا فهما للمتاعب التي واجهتها اكمل من هذا .
انتقدت روزا توقيع البلاشفة لمعاهدة بريست - ليتوفسك وحل الجمعية
التأسيسية وتوزيع الارض على الفلاحين ، كما عبرت عن تحفظها تجاه الاستعمال
«الرائد» للعنف .

عارضت روزا قرار البلاشفة توقيع معاهدة سلام منفصلة مع الحكومة الالمانية
في اوائل ١٩١٨ لانها كانت تعتقد ان ذلك يعني تسليم اجزاء كبيرة من روسيا
الثورية الى الثورة المضادة، الى الامبريالية الالمانية . وكانت تخشى ان يؤدي ذلك
الى تأجيل انتهاء الحرب وربما الى انتصار الجيوش الالمانية .

وعلى الرغم من ان التاريخ اثبت ان مخاوف روزا لم تكن في محلها ، الا انها
لم تكن بالتأكيد وحدها في هذا الموقف، فقد كان يشاركها فيه غالبية اعضاء اللجنة
المركزية للحزب البلشفي الروسي . ولم يستطع لينين ان يقنع اللجنة المركزية
بالموافقة على توقيع المعاهدة الا بعد ان اصبح واضحا ان الامبريالية الالمانية تنوي
وتستطيع الاستيلاء على اراض اكبر اذا لم توقع المعاهدة وتركت لها فرصة التقدم
العسكري . وكان لينين يخشى ان تكون عاقبة الاستمرار في رفض التوقيع على
المعاهدة توقيع معاهدة منفصلة بين المانيا ومنافسيها الامبرياليين ليستدير الجميع
ضد روسيا الثورة .

وقد تحققت هذه المخاوف بالفعل رغم توقيع المعاهدة . ولكن الجماهير
الثورية الروسية استطاعت خلال تلك المدة ان تخلص الى الراحة قليلا ، كما
استطاعت الحكومة الثورية ان تبدأ في تعزيز نفسها ، بالإضافة الى ان العملية
الثورية في الاراضي التي تحتلها المانيا تعمقت ووضعت في تلك الاثناء اسس
الجيش الاحمر . باختصار ، كانت معاهدة بريست - ليتوفسك الطريق الوحيد
المفتوح امام الحكومة البلشفية وساهمت الى حد كبير في انتصار الثورة . ولم
يكن توقيع المعاهدة اختيارا ، بل ضرورة قاسية .

كانت روزا وهي في السجن تعارض بشدة حل البلاشفة للجمعية التأسيسية
التي انتخبت اثر انتصار ثورة اكتوبر . ولكنها غيرت موقفها بعد خروجها من
السجن . ففي الفترة ما بين تشرين الثاني وكانسون الاول ١٩١٨ ، ابان النهوض
الثوري العارم في المانيا ، تيقن قادة عصبة سبارتاكوس بسرعة ان الدعوة الى
الجمعية التأسيسية هي شعار الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان وشعار كل من
يعارضون الثورة . فعارضت عصبة سبارتاكوس هذا المطلب بمطلب نقل كل
السلطات لمجالس العمال والجنود . وهكذا اتخذت عصبة سبارتاكوس بفعل منطق
نضالها ذاتها موقفا شبيها بالموقف الذي اتخذته البلاشفة ، وعرفت روزا ان المسألة
ليست بالسهولة التي صورتها وهي في السجن ، وان الخطأ الاساسي الذي
ارتكبه في مسودة الكراسة التي كتبته في السجن فيما يتعلق بالحريسات
الديمقراطية هي تجاهل دور السوفيات التي تمثل افضل المؤسسات الديمقراطية
قاطبة .

لم يحل البلاشفة الجمعية التأسيسية لان اغلبيتها كانت معارضة لهم . بل حلّوها لانها لم تكن ممثلة حقا للشعب ولم تكن ببساطة جهازا اخر من اجهزة الديمقراطية العمالية ، بالاضافة الى السوفييت ، معرضا للضغط الجماهيري ومستجيبا له ، بل كانت مركزا يحتمل ان تحتله الثورة المضادة . ولم يكن هناك في الحقيقة حاجة للجمعية التأسيسية ، فقد كانت السوفيات تقوم بمهامها على اية حال .

اما بالنسبة للمسألة الزراعية فان روزا تعرض انتقاداتها من وجهة نظر المهام التاريخية التي يجب تحقيقها . ففي اوربا الغربية حققت الثورات البورجوازية في القرن التاسع عشر الى حد بعيد تحطيم العلاقات الزراعية الاقطاعية . اما في روسيا فقد كانت الاغلبية الساحقة من الفلاحين لا تملك ارضا . وكانت ثورة شباط تعني بالنسبة للفلاحين استيلاء وعيهم السياسي وبدء النضال ضد الملاكين . وكانت حركة الفلاحين في بدايتها حذرة في مطالبها ، فلم تتعد هذه المطالب تخفيض الايجارات وتحسين الاوضاع التي لا تطاق ، ولكن سرعان ما تعمقت الحركة الفلاحية واحتدت وتوسع افقها السياسي . فنهت الملكيات الكبيرة الواحدة اثر الاخرى وحرقت وقسمت الارض ، وكان ذلك قبل ثورة اكتوبر بشهور .

وفي حين كان تقسيم الملكيات الكبيرة المطلب الرسمي لحزب الاشتراكيين الثوريين الذي كان حزب الفلاحين الراديكالي ، الا ان هذا الحزب عارض استيلاء الفلاحين مباشرة على الارض ، لانه كان يخشى ان يؤدي ذلك الى فقدان الحكومة الائتلافية التي كان يشارك فيها الحزب لدعم بورجوازية الارض .

وخلال صيف ١٩١٧ ارسلت حكومة المناشفة - الاشتراكيين الثوريين قوات تحمي الملاك من الفلاحين ، فبدأ الفلاحون يتجهون الى البلاشفة الذين وعدوهم بدعم الاستيلاء على الاراضي .

بكلمات اخرى ، لم تكن مصادرة الاراضي واقتسامها سياسة اختطها البلاشفة ، بل كانت حقيقة قائمة الى حد بعيد قبل ان يتسلم البلاشفة السلطة . ومن هنا فقد كانت معارضة تقسيم الارض ، لو تمت ، تعني شن الحرب على الفلاحين وربما في النهاية اندحار الثورة .

وروزا لوكسمبورغ ذاتها تعي ذلك عندما تقول : «لا شك في ان حل هذه المسألة عن طريق استيلاء الفلاحين الفوري المباشر على الارض وتوزيعها كان المعادلة الاقصر والابسط والادق للوصول الى امرين مختلفين هما : تحطيم الملكية الكبيرة للارض ، وربط الفلاحين حالا بالحكومة الثورية . كما كان هذا كاجراء سياسي لتحسين الحكومة الاشتراكية البروليتارية خطوة تكتيكية رائعة» .

غير ان روزا كانت على حق حين اشارت الى الاخطار التي تتضمنها عملية تفتيت الملكيات الزراعية في النهاية على الثورة ، ان لم يكن بالامكان عكس العملية بالتجميع الزراعي وان استطاعت شريحة هامة من الفلاحين الاغنياء ان تصبح قوية

اكثر فاكثرا . وكانت روزا تعي ضرورة حل المسألة الزراعية التي لم تحلها الثورة
البورجوازية في روسيا ، ولكنها لم تستطع ان ترى كيف يمكن لذلك ان يقتصر
بالمهام الاخرى للثورة البروليتارية ، فاقترحت الابقاء على الملكيات الكبيرة تعمل
كوحدة انتاجية كبيرة ، وعلى الرغم من ان هذا الموقف صحيح نظريا الا ان تطبيقه
كان يعني القفز بعيدا جدا عن الامكانات التاريخية . لقد استطاع البلاشفة
بسياستهم الزراعية ان يكسبوا الفلاحين الى جانبهم ، واستطاعوا بدعم من الفلاحين
ان يهزموا قوى الثورة المضادة التي تضافرت عليهم .

تبدلت روزا كذلك سياسة البلاشفة في استخدام العنف ضد الثورة
المضادة ، فكان موقفها موقفا اخلاقيا في الاساس ، الا ان من الخطأ اعتبار هذا
الموقف موقفا سلاميا مزيفا يعارض كل انواع العنف . فقد كانت روزا توافق
تماما على ان عنف المضطهدين (بتح الهاء) لا يقارن باي شكل من الاشكال مع عنف
المضطهدين . فأحدهما مبرر والاخر غير مبرر . فقد كتبت في ٢٤ تشرين الثاني
١٩١٨ في «العلم الاحمر» تقول : «اولئك الذين ارسلوا مليونا ونصف من الرجال
والشباب الى المدبحة دون ان يرف لهم جفن ، اولئك الذين دعموا بكل وسيلة
يستطيعونها اعظم نزيه للدماء عرفته البشرية، انهم الان يصرخون باصوات مرتفعة
عن الارهاب ، وعن (الفظاعات) المزعومة التي تتهددهم بها دكتاتورية البروليتاريا.
ان على هؤلاء السادة ان يلقوا نظرة على تاريخهم هم» .

وكانت روزا تفهم تماما ان الثورة لا تستطيع ان تعزز موقفها دون ان تقمع
بعنف القوى الحاكمة القديمة ، وان ما من ثورة نجحت بدون العنف ، ولربما لن
تنجح ثورة بدون العنف . ولكنها كانت تأمل لو ان الامور كانت غير ذلك ، لو ان
القوى الثورية في الاتحاد السوفياتي لم تكن ضعيفة الى حد يحتم عليها استخدام
الارهاب والعنف ضد اعداء الثورة . وكانت في الوقت ذاته تفهم ان ضعف الثورة
ناجم كلية عن الوضع العالمي . وكانت على يقين من ان ثورة المانية ناجحة ستجعل
العنف في روسيا اقل ضرورة لان قوى الثورة المضادة ستكون اضعف دون دعم
القوى الامبريالية . فقد كتبت في تشرين الثاني ١٩١٨ الى ادولف وارسواسكي ،
احد رفاقها في قيادة الحزب البولندي ، تقول : «الارهاب دليل على ضعف داخلي
بالغ ، ولكنه موجه ضد اعداء داخليين ... يتلقون دعما وتشجيعا من الرأسماليين
الاجانب خارج روسيا . وحين تأتي الثورة الاوروبية ، فان القوى المضادة للثورة
في روسيا لن تفقد هذا الدعم فحسب ، بل ستفقد ايضا كل شجاعة . ان الارهاب
البلشفي فوق كل شيء تعبير عن ضعف البروليتاريا الاوروبية» . وعندما تكتب
روزا في مسودة كراستها قائلة : «ليس من شك في ان لينين وتروتسكي ، قد
اتخذا على طريقهما الشائك الذي تكتنفه كل صفوف الانفخاخ اكثر من خطوة
اتخذا على طريقهما الشائك الذي تكتنفه كل صفوف الانفخاخ اكثر من خطوة
حاسمة بتردد داخلي عظيم ومعارضة داخلية جد عظيمة» ، فانها على الأرجح تشير
الى استخدام الارهاب وتعكس كراهيتها الشخصية له ، على الرغم من انها كانت
تفهم ضرورته .

وتختتم روزا مقالها بنفس النبذة التي بداتها بها : نبذة الدعم غير المحدود للبلاشفة ، معلنة ان المستقبل في كل مكان للبلشفية . وتقول : ان المسألة ... هي «مسألة قدرة البروليتاريا على العمل ، وقدرتها على التصرف وتصميمها على استيلاء الاشتراكية على السلطة . وفي هذا لا يزال لينين وتروتسكي واصدقاؤهما هم الاوائل ، هم الذين تقدموا الى الامام ضاربين مثلا لبروليتاريا العالم . انهم لا يزالون الوحيدين الذين يستطيعون ان يقولوا لقد جرونا . هذا هو الامر الهام الخالد في سياسة البلاشفة . وهم بهذا المعنى ادوا خدمة خالدة هي انهم ساروا على رأس البروليتاريا العالمية في الاستيلاء على السلطة السياسية ومعالجة مسألة تحقيق الاشتراكية عمليا . ودفعوا بقوة تسوية الحسابات بين العمل ورأس المال في العالم كله . ان المشكلة يمكن ان تطرح فحسب في روسيا ، لكنها لا يمكن ان تحل في روسيا . وبهذا المعنى فان المستقبل للبلشفية في كل مكان» .

اصلاح اجتماعي أم ثورة عام ١٩٠٠

تعتمد ترجمة هذه الكراسة على الترجمة الانكليزية التي قام بها انتيفر عن
طبعة ١٩٠٨ الالمانية ، واعادت نشرها منشورات الشاب الاشتراكي في سيلان .
(Rosa Luxemburg , Social Reform or Revolution , Translated by
Integer , Young Socialist Publications , Colombo Ceylon , 1966 .)

توطئة

كان «اصلاح اجتماعي ام ثورة» اول كراس سياسي رئيسي كتبه روزا لوكسمبورغ ، وهو لا يزال حتى يومنا هذا يتمتع بأهمية بالغة . وقد اعتبرت روزا نفسها ان هذا العمل سيكون مكانة سياسية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى ويجبر «الحرس القديم» على حملها محمل الجدل كقائدة سياسية رغم انها كانت في ذلك الحين لا تزال في العشرينات من عمرها ، اجنبية وامراة .

غادرت روزا سويسرا الى برلين في ايار ١٨٩٨ بعد ان حصلت على شهادة الدكتوراه . وفي الحال وجدت نفسها تخوض غمار المعركة ضد التحريفية في الحزب .

فقد نشر ادوارد برنشتاين خلال عامي ١٨٩٧ و ١٨٩٨ سلسلة من المقالات في «نيوزايت» المجلة النظرية للحزب ، حاول فيها دحض المعتقدات الاساسية للاشتراكية العلمية ، وبخاصة التأكيد الماركسي على ان الرأسمالية تحمل داخلها بذور دمارها وانها لا يمكنها ان تحافظ على بقائها الى الابد ، فأنكر المفهوم المادي للتاريخ وتزايد حدة التناقضات الرأسمالية ونظرية الصراع الطبقي . وانتهى الى ان الثورة ليست ضرورية ، وان الاشتراكية يمكن ان تتحقق بالاصلاح التدريجي للنظام الرأسمالي عبر آليات كتعاونيات المستهلكين والتقايات والتوسيع التدريجي للديمقراطية السياسية . ومضى برنشتاين الى القول ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يجب ان يتحول من حزب ثورة اجتماعية الى حزب اصلاحات اجتماعية .

ولم تكن الآراء التي عبر عنها برنشتاين آراءه وحده . فقد ادلى بها منذ وقت مبكر يعود الى ١٨٩١ جورج فولمار لتصبح في نهاية القرن التاسع عشر الموضوع الرئيسي الذي يدور حوله النقاشات والسجلات في الحركة الاشتراكية في اوروبا الغربية .

ولم يكن هذا الامر صدفة . فقد كان لتجربة هامة (كومونة) باريس ، التي ذهبت بظلماتها الحكام البورجوازيين في اوروبا في ١٨٧١ ، تأثيرا مكاما على بعض قادة الحركة الاشتراكية في فرنسا والمانيا وانكلترا . اذ جعلت وميهم الطبقي يغزو ، ودفعتهم الى السعي كي يصبحوا من اعمدة النظام البورجوازي .

استخلص ماركس عام ١٨٧٢ الدرس الاساسي من تجربة هامة باريس : «لا تستطيع الطبقة العاملة ان تستولي على آلة الدولة البورجوازية الوجودية وتستخدمها لافراضها هي» . ولم يقدر نصيحة ماركس حق قدرها غير الثوريين الروس الذين اسسوا في العام ١٩٠٠ جريدتهم الأيسكرا واندفعوا بالطرق الثورية الى تحطيم آلة الدولة واستبدالها بدكتاتورية البروليتاريا .

عرفت اوروبا بعد الحرب البروسية - الالمانية ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، التي نتجت بعامية باريس فترة راحة قصيرة ، فلم تنشب حروب مدة ثلث قرن . وكان الاستغلال الاستعماري للمستعمرات خلال هذه المدة يأتي بالفنائم البورجوازية وكان الضلال يحصلون على جزء يسير من هذه الفنائم . ومن

هنا كانت التربة مهيأة لقبول ونمو نظرية التطور البطيء للاشتراكية ، على الرغم من ان المنطلقات النظرية لها خاطئة ويسهل دحضها .

وفي فرنسا انضم النائب الاشتراكي الكسندر ميليران الى الحكومة في ١٨٩٩ حين عدلت مقب ازمة درايفوس ، دون ان يقدم اي مبادئ نظرية لذلك ودون ان يمثل لاوامر الحزب . وانتهى ميليران الذي بدأ وزيرا للتجارة الى شغل منصب رئيس الجمهورية من ١٩٢٠ الى ١٩٢٥ .

وفي العام ١٩٠٦ ، سعى بعض رفاق ميليران الى المنصب البورجوازي رغم انهم كانوا قد انتقدوه وشجبوه واتهموه بالتخاذل والاستسلام للرأسمالية . فكان ان انضم اريستيد بريان ودينه فيفياني الى حكومة كليمنصو .

ولكن اذا كان من السهل اختراق الحواجز الطبقيّة وصولا الى المنصب البورجوازي في فرنسا الجمهورية في السنوات الاولى للقرن العشرين ، فان اختراق هذه الحواجز في المانيا كان اصعب بالتأكيد . فقد كان على القادة أولا اقناع الطبقات الحاكمة بانها يمكن ان تعتمد على «الاشتراكيين» لصيانة النظام الرأسمالي .

فكان ان اخذ ادوارد برنشتاين على عاتقه مهمة الاعداد النظري لذلك . وعندما بدأت مقالات برنشتاين تظهر ، لم تحمل قيادة الحزب المناظرة على محمل الجد . فقد كان برنشتاين صديقا حميما لقيادة الحزب كلها : اوقست بيبيل وكارل كاوتسكي وفيلهلم ليبكنخت واغناز اور وغيرهم ، كما كان رئيس تحرير سابق لاحدى صحف الحزب . قدر كاوتسكي ، الذي كان في ذلك الحين رئيس تحرير «نيوزايت» ، المقالات تقديرا عاليا وقبلها للنشر . وكان الموقف الذي اتخذته احدى صحف الحزب ، «ليبيرفر فولكسز ايتونغ» مبررا عن الصدى العام الذي اثارته هذه المقالات ، فقالت «ملاحظات ممعنة تنتهي رقم ذلك الى نتيجة خاطئة » وهذا امر يمكن ان يحدث على الدوام لاناس حيويين نقادين . لكن هذه المقالات ليست بحال اكثر من ذلك » .

لقد كانت كتابات برنشتاين اول محاولة لاعطاء تبرير نظري منهجي لاتجاهات داخل الحزب رفضت الماركسية الثورية في الممارسة ، على الرغم من ان برنشتاين كان ينكر ذلك بصخب . ولم يكن برنشتاين على اية حال معزولا ، فقد كان له انصار ومؤيدون بين المثقفين الاشتراكيين وقادة النقابات وبين الالمان الجنوبيين .

ويرتدي الموقف الذي اتخذه الالمان الجنوبيون داخل الحزب اهمية خاصة . فقد تأسس الحزب عام ١٨٧٥ واعتبرته الحكومة غير شرعي عام ١٨٧٨ . لكنه استمر في النمو المتواصل رغم كونه غير شرعي ، فلما نقضت القوانين المادية للاشتراكية عام ١٨٩٠ برز الحزب كقوة سياسية شرعية هامة لها تمثيل هام في الرايشتاغ الفيدرالي وفي الهيئات التشريعية في المقاطعات المختلفة . وبنسب الحزب حركة نقابية قوية جدا تحت قيادته ، واصبح بلا منازع الحزب «العظيم» في الامة والنموذج الذي تحتذي به الاحزاب الاخرى .

لكن التيار الاصلاحى ، الذي اصبح برنشتاين منظره فيما بعد ، بدأ يتطور في وقت مبكر . فخلال الفترة الطويلة التي ساد فيها السلم الاوروبى والازدهار النسبي في نهاية القرن التاسع عشر، وجدت الاصلاحية تربة خصبة لنموها . وكان اول التعبيرات المكشوفة عنها سياسة «الاستثناء» الالمانية الجنوبية .

كانت سياسة الحزب الرسمية القائلة «لا رجل ولا ملجم لهذا النظام» تترجم دوما الى عمل تشريعي ، فقد كان ممثلو الحزب في الرايشتاغ الفيدرالي يرفضون رفضا باتا غير مشروط التصويت على اي ميزانية تفرض على العمال والفلاحين ضرائب لتبقى بها على طغيان الدولة الرأسمالية الالمانية ، وتعيد محاكم وشرطة وجيش الحكام . ولكن ممثلي الحزب في الهيئات التشريعية فسي

المقاطعات الجنوبية - فيرمبرغ وبافاريا وبادن صاروا في وقت مبكر يعود الى العام ١٨٩١ يصوتون على موازنات المقاطعات متدرجين بالظروف الخاصة لمقاطعات الجنوب وبأن اصواتهم كثيرا ما تكون حاسمة ، ولذلك فان بإمكانهم ان يستخدموا ثقلها للوصول الى موازنة افضل ، ولكن على الرغم من ان مماوسة الالمان الجنوبيين قبلت بالشجب داخل الحزب بشكل عام ، الا ان خراقة استثناء الالمان الجنوبيين نظرا لظروفهم الخاصة بقيت على قيد الحياة . وهزمت اقتراحات في مؤتمرات الحزب في ١٨٩٤ و ١٨٩٥ لمنع ممثلي الحزب من التصويت على اي موازنات سواء كانت موازنات فيدرالية او موازنات مقاطعات او موازنات محلية (احتج انجلز بعد مؤتمر ١٨٩٤ على ذلك ، منتقدا بحسدة جورج فون فولمار ، ابرز قادة الالمان الجنوبيين ، وذلك في رسالة بعث بها الى فيلهلم ليبكنخت في ٢٧ تشرين الثاني ١٨٩٤) .

وكانت هذه الاتجاهات اليمينية في الحزب، تلك الاتجاهات التي تقول باصلاح الراسمالية، هي التي دعمت برنشتاين بقوة .

كانت المعركة في بداياتها الاولى ، عندما وصلت روزا لوكسمبورغ الى المانيا . وفي ذلك الحين كانت اغلبيية قيادة الحزب تنصرف كما لو انها كانت تأمل ان تختفي المناظرة من تلقاء ذاتها بطريقة ما، على الرغم من ان هذه الاغلبيية كانت تعارض برنشتاين . فكان كارل كاوتسكي يتدفع بضيق الوقت ليتجنب الدخول في نزاع مع صديقه القديم برنشتاين . ولم تكن اي من صحف الحزب تشن حملة منتظمة على آراء برنشتاين عدا جريدة «ساكسنيخ اوبترزاتونغ» التي شن فيها باوقوس ، وهو مهاجر روسي ورئيس تحرير الجريدة ، حملة نقد لاذع على برنشتاين .

دخلت روزا المعركة بنشر المقالات الواردة هنا . وقد ظهر القسم الاول منها في «ليبيزفسر فولكسن ايتونج» في ايلول ١٨٩٨ . وفي نيسان ١٨٩٩ نشرت روزا مقالة ثانية ردا على كتاب برنشتاين «الشروط المسبقة للاشتراكية ومهام الاشتراكية الديمقراطية» . ثم ظهرت المقالتان معا عام ١٩٠٠ بعنوان «اصلاح ام ثورة» وظهرت طبعة ثانية لهذا الكتاب عام ١٩٠٨ .

استمرت المناقشة داخل الحزب الالمانى وداخل الاممية عددا من السنين . وفي البداية شجعت اللجنة التنفيذية للحزب الالمانى المناظرة متخذة موقفا متسامحا ، لكن المضامين العملية لتخليسي برنشتاين عن المنظور الاشتراكي لم يكن ممكنا السكوت عليها طويلا . فدخل قادة الحزب الالمانى وقادة الاممية الرئيسيون المناظرة واحدا تلو الاخر ليشنوا حربا على التحريفية . وانتشر النقاش فسي الاممية كلها .

وكان ان تبنت مؤتمرات الحزب الالمانى في ١٩٠١ و ١٩٠٢ ومؤتمر الاممية في ١٩٠٤ قرارات تدن وتشجب الاسس النظرية للتحريفية . غير ان برنشتاين وفولمار وغيرهما من انصار التحريفية ظلوا داخل الحزب آمنين مطمئنين . وبقيت هزيمة التحريفية انتصارا فارغا للطرف الاخر ، وليس ادل على ذلك من ان برنشتاين ذاته صوت الى جانب القرارات التي تشجب التحريفية .

وقد كتب اغنار اور الى برنشتاين عام ١٨٩٩ يقول «عزيزي اد ، لا يقرر المرء رسميا ان يفعل الامور التي تقترحها ، ولا يقول امورا كهذه ، بل يفعلها ببساطة» .

ولقد اجمعت اغلبيية الاشتراكية الديمقراطية الالمانية بغيا نصيحة اور ، كما تكشف للعالم اجمع بعد ١٥ سنة عندما صوت الحزب رسميا الى جانب دعم الحكومة الامبريالية في الحزب العالية الاولى ، فخان بذلك ابسط مبادئ الاممية الثورية البروليتارية .

ولم تكن المحاولات التحريفية التي ذكرناها الاخيرة من نوعها . فلا تزال بعض منظمات الطبقة العاملة عاجزة عن فهم معنى التاريخ ، اذ انها لا تزال تكرر تجارب تخلي منظمات الطبقة العاملة من وجودها المستقل وخطها السياسي المستقل ، ومن هنا فان كتاب روزا لوكسمبورغ هذا لا يزال يحتفظ

بالاهمية ذاتها التي كانت له في بداية هذا القرن . ولا يزال الدرس الاساسي الذي تعلمنا اياه
روزا يترع آذان من لا يريدون ان تلقى بهم الحركة الثورية في سيرها الصامد الى قارمة الطريق :
ليس هناك من طريق يؤدي بمن بداوا السير على خطى التحريفية الى العودة الى طريق الثورة . ان
تخلي منظمات الطبقة العاملة من وجودها المستقل يؤدي بالطبقة العاملة وحلفائها والحركة الثورية
الى التهلكة .

١ — مقدمة المؤلف

قد يشير عنوان هذا الكتاب الدهشة اول وهلة . ايمكن ان تكون الاشتراكية الديمقراطية ضد الاصلاحات ؟ هل يمكننا ان نعارض الاصلاحات الاجتماعية بالثورة الاجتماعية ، اي بتحويل النظام القائم : هدفنا النهائي ؟ كلا بالتأكيد . فالنضال اليومي من اجل الاصلاحات ، ومن اجل تحسين وضع العمال ضمن اطار النظام الاجتماعي القائم ، ومن اجل المؤسسات الديمقراطية هو سبيل الاشتراكية الديمقراطية الوحيد الى خوض الحرب الطبقة البروليتارية باتجاه الهدف النهائي — الاستيلاء على السلطة السياسية والغاء العمل المأجور . وتعتقد الاشتراكية الديمقراطية ان هناك صلة لا تنفصم تربط بين الاصلاحات الاجتماعية والثورة ، فالنضال من اجل الاصلاحات وسيلة الاشتراكية الديمقراطية والثورة الاجتماعية غايتها .

اننا نجد لأول مرة عاملي الحركة العمالية هذين يوضعان قبالة بعضهما في نظرية ادوارد برنشتاين التي يعرضها في مقالاته المنشورة في نيوزايت (الازمنة الحديثة) ١٨٩٧ — ٩٨ بعنوان «مسائل الاشتراكية» وفي كتابه «الشروط المسبقة للاشتراكية ومهام الاشتراكية الديمقراطية» . وتميل نظرية برنشتاين الى اسداء النصح لنا بالتخلي عن التحويل الاجتماعي ، هدف الاشتراكية الديمقراطية، وجعل الاصلاحات الاجتماعية ، وهي وسيلة الاشتراكية الديمقراطية ، غاية لها . ولقد صاغ برنشتاين نفسه وجهة النظر هذه بالوضوح الذي يتميز به عندما كتب قائلا: «الهدف النهائي ، مهما يكن ، ليس شيئا ، والحركة هي كل شيء» .

لكن الهدف النهائي للاشتراكية هو العامل الحاسم الذي يميز الحركة الاشتراكية الديمقراطية عن الديمقراطية البورجوازية وعن الراديكالية البورجوازية . انه العامل الوحيد الذي يحول الحركة العمالية كلها من جهد غير مجد لتصليح النظام الرأسمالي الى نضال طبقي ضد هذا النظام بغية القضاء عليه . وهذا ما يجعل التساؤل «اصلاح ام ثورة ؟» كما يطرحه برنشتاين يعادل بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية التساؤل التالي : «ان تكون او لا تكون ؟» . وينبغي على كل عضو في الحزب ان يفهم بوضوح ان المشادة مع برنشتاين واتباعه لا تدور حول هذه

الوسيلة النضالية او تلك ، او حول استعمال هذه التاكتيكات او تلك ، بل هي تدور حول وجود الحركة الاشتراكية الديمقراطية ذاته .

قد يبدو هذا امرا مبالغا فيه اذا ما نظر الى نظرية برنشتاين نظرة عابرة. الا يذكر برنشتاين باستمرار الاشتراكية الديمقراطية واهدافها ؟ الا يكرر المرة تلو الاخرى وبلاغة صريحة انه هو الآخر يناضل باتجاه الهدف النهائي للاشتراكية ، ولكن بطريقة اخرى ؟ الا يؤكد على وجه الخصوص انه يتفق تماما مع الممارسة الراهنة للاشتراكية الديمقراطية ؟

كل هذا صحيح بالتأكيد . كذلك صحيح ان كل حركة جديدة عندما تبدأ بتطوير نظريتها وسياستها ، انما تبدأ بالبحث عما يدعمها في الحركة السابقة ، على الرغم من انها قد تكون على تناقض مباشر معها . انها تبدأ بالتأقلم مع الاشكال الموجودة وبالتكلم باللغة الموجودة . ومع الوقت تنبثق البذرة الجديدة مخترقة القشرة القديمة ، وتجد الحركة الجديدة اشكالا ولغة خاصة بها .

اما ان يتوقع المراء من معارضته للاشتراكية العلمية ان تقوم منذ البداية بالتعبير عن نفسها بوضوح والى ابعد النتائج فيما يتعلق بموضوع محتواها الحقيقي، وان يتوقع منها ان تنكر صراحة ومباشرة الاسس النظرية للاشتراكية الديمقراطية، فان في ذلك استخفافا بقوة الاشتراكية العلمية . فمن يريد اليوم ان ييسدو اشتراكيا ويعلم في الوقت ذاته الحرب على النظرية الماركسية ، اعظم نتاج للعقل البشري في هذا القرن ، يجد ان عليه ان يبدأ ملزما بتقديم فروض الاحترام لماركس، وان عليه ان يبدأ باعلان نفسه تلميذا لماركس باحثا في تعاليم ماركس ذاتها عن مواطن دعم لهجومه على النظرية الماركسية، متظاهرا بان هذا الهجوم انما هو تطوير للماركسية. لذا فان علينا ان لا نكتثر للقشور ونلتقط لب نظرية برنشتاين. وهذه مسألة ضرورية ملحة لشرائح واسعة من البروليتاريا الصناعية في حزبنا .

ليس هناك من اهانة للعمال اكثر قحة ، ولا من تشهير بهم اكثر ضعة ممن القول ان «النقاشات النظرية خاصة بالاكاديميين فحسب» . لقد قال لاسال منذ بعض الوقت «فقط عندما يصبح العمال والعلم ، هذان القطبان المتقابلان للمجتمع، كلا واحدا ، سيسحق العمال باذرعهم الفولاذية كل العوائق التي تقف في طريقهم الى الثقافة» . ان كل قوة الحركة العمالية الحديثة تعتمد على المعرفة النظرية .

لكن اهمية هذه المعرفة مضاعفة بالنسبة للعمال في الحالة الراهنة ، ذلك ان وجودهم في الحركة وتأثيرهم عليها هما بالضبط ما في الميزان . وجلدهم هو الذي يساق الى السوق . فليست النظرية الانتهازية في الحزب ، تلك النظرية التي صاغها برنشتاين ، سوى محاولة لاوعية لضمان سيطرة العناصر البورجوازية الصغيرة التي دخلت حزبنا ، ولتغيير سياسة حزبنا واهدافه باتجاه هذه العناصر. ان مسألة الاصلاح ام الثورة ، الهدف النهائي ام الحركة ، هي في الاساس ، وان على شكل اخر ، مسألة الطابع البورجوازي الصغير ام الطابع البروليتاري للحركة العمالية .

لذا فان من مصلحة جماهير البروليتاريا في الحزب ان تتعرف بنشاط وبالتفصيل على المناظرة النظرية مع الانتهازية . ذلك انه اذا ما بقيت المفردة النظرية امتيازاً لقبضة من «الاكاديميين» في الحزب ، فان هؤلاء سيواجهون خطر الضلالة . ولن تنتهي الميول البورجوازية الصغيرة جميعها والتيارات الانتهازية كلها الى الاخفاق التام ، الا اذا قبض جمهور عظيم من العمال على اسلحة الاشتراكية العلمية الموثوقة الحادة بأيديهم . عندئذ ستجد الحركة نفسها على ارض صلبة اكيدة . «ستقوم الكثرة بالمهمة» .

٢ - الطريقة الانتهازية

اذا كان صحيحاً ان النظريات ليست الا صوراً منعكسة لظواهر العالم الخارجي في الوعي الانساني ، فيجب ان يضاف فيما يتعلق بموضوعة برنشتاين ان النظريات احياناً صور مقلوبة . ليس ذلك ما تبينه نظريته في اقامة الاشتراكية بواسطة الاصلاحات الاجتماعية في وجه الركود الكامل لحركة الاصلاحات فسي ألمانيا ونظريته في رقابة النقابات على الانتاج في وجه هزيمة عمال المعادن في انكلترا ونظريته في كسب اغلبيه في البرلمان بعد تعديل دستور ساكسونيا وبالنظر الى المحاولات الحديثة العهد ضد حق الاقتراع العام . بيد ان النقطة المحورية في موضوعة برنشتاين ليست مفهومه للمهام العملية للاشتراكية الديمقراطية، بل هي موقفه من مسار التطور الموضوعي للمجتمع الرأسمالي ، هذا الموقف الوئسق الصلة بمفهومه للمهام العملية للاشتراكية الديمقراطية .

يرى برنشتاين ان امكانية الانحطاط العام للرأسمالية تبدو في تناقص شيئاً فشيئاً . فالرأسمالية من جهة تبدي قدرة اعظم على التكيف ، ومن جهة أخرى يزداد الانتاج الرأسمالي تنوعاً أكثر فأكثر .

ويقول برنشتاين ان قدرة الرأسمالية على تكييف نفسها تتبدى اولاً في اختفاء الازمات العامة نتيجة تطور نظام التسليف وتنظيمات اصحاب الاعمال واتساع وسائل المواصلات والاعلام . وهي تتبدى ثانياً في تماسك الطبقات الوسطى الناجم عن التمايز المتنامي في فروع الانتاج وارتفاع شرائح واسعة من البروليتاريا الى مصاف الطبقات الوسطى . ويمضي برنشتاين الى القول بان ما يشب هذا أكثر من ذلك هو تحسن الوضع السياسي والاقتصادي للبروليتاريا بفضل النشاط النقابي (التريديونيوني) .

ومن هذا الموقف النظري يشتق برنشتاين النتيجة العامة التالية المتعلقة بالمهام العملية للاشتراكية الديمقراطية : يجب على الاشتراكية الديمقراطية ان

لا توجه نشاطها اليومي الى الاستيلاء على السلطة السياسية، بل الى تحسين وضع العمال ضمن اطار النظام القائم . ويجب عليها ان لا تتوقع اقامة الاشتراكية نتيجة ازمة سياسية واجتماعية ، بل ينبغي عليها ان تبني الاشتراكية بواسطة التوسيع المتنامي للرقابة الاجتماعية والتطبيق التدريجي لمبدأ التعاون .

ولا يرى برنشتاين ذاته في نظرياته جديدا . بل هو على العكس من ذلك يرى انها تتفق مع بعض تصريحات ماركس وانجلز . ولكن يبدو لنا على الرغم من ذلك ان من العسير نفي انها على تناقض تام مع مفاهيم الاشتراكية العلمية .

اذا كانت تحريفية برنشتاين تقتصر على التأكيد ان مسيرة التطور الرأسمالي ابطأ مما كان يظن سابقا ، فانه بذلك انما يقول ان من الواجب تأجيل استيلاء البروليتاريا على السلطة ، وهذا ما يتفق عليه الجميع حتى الان . والنتيجة الوحيدة لذلك هي ابطاء خطى النضال فحسب .

لكن الامر ليس كذلك . فما يضعه برنشتاين موضع تساؤل ليس سرعة تطور المجتمع الرأسمالي ، بل مسار هذا التطور ذاته ، وبالتالي امكانية التحول الى الاشتراكية ذاتها .

لقد اعلنت النظرية الاشتراكية حتى الان ان نقطة انطلاق التحول الى الاشتراكية ستكون ازمة عامة كارثية . الا اننا ينبغي ان نميز في هذا بين امرين: الفكرة الاساسية وشكلها الخارجي .

الفكرة الاساسية هي التأكيد ان الرأسمالية تتحرك نتيجة تناقضاتها الداخلية ذاتها الى نقطة تكون فيها غير متوازنة ، فتصبح عندئذ وببساطة مستحيلة . ولقد كان هناك من الاسباب ما يدفع الى تصور هذا المنعطف على شكل ازمة تجارية عامة كارثية . ولكن هذا لا يرتدي سوى اهمية ثانوية بالنسبة الى الفكرة الاساسية . يعتمد الاساس العلمي للاشتراكية كما هو معروف جيدا على ثلاث نتائج رئيسية للتطور الرأسمالي هي :

١ - فوضى الاقتصاد الرأسمالي المتنامية ، التي تقود بالضرورة الى دماره .
٢ - التشريك المتزايد للعملية الانتاجية ، التي تخلق بدور النظام الاجتماعي المقبل .

٣ - التنظيم والوعي المتنامي للطبقة العاملة ، وهذا ما يشكل العامل الفعال في الثورة القادمة .

يقوم برنشتاين بهدم اولى دعائم الاشتراكية العلمية الثلاث الاساسية . فهو يقول ان التطور الرأسمالي لا يؤدي الى الانهيار الاقتصادي الشامل .

وهو لا يرفض شكلا معينا لهذا الانهيار ، بل يرفض امكانية الانهيار ذاتها . اذ انه يقول بالنص : « يمكن للمرء ان يدعي ان انهيار المجتمع الراهن يعني امرا غير الازمة التجارية العامة . اي انه يعني ما هو اسوأ : الانهيار التام للنظام الرأسمالي نتيجة تناقضاته الخاصة » . ويجب برنشتاين على هذا قائلا « مع التطور المتنامي

للمجتمع ، تقل اكثر فاكثر امكانية الانهيار التام والانهيار شبه الشامل لنظام الانتاج الراهن . وذلك لان التطور الرأسمالي يزيد من جهة قدرة الرأسمالية على التكيف ، ويزيد من جهة اخرى وفي الوقت ذاته تمايز الصناعة» (نيوزايت (الازمنة الحديثة) ١٨٩٧ - ٩٨ ، مجلد ١٨ ، ص ٥٥٥) .

هنا يبرز السؤال التالي : كيف ولماذا نحقق الهدف النهائي في هذه الحالة ؟ طبقا للاشتراكية العلمية ، تتجلى الضرورة التاريخية للثورة الاشتراكية قبل كل شيء في فوضى الرأسمالية المتزايدة التي تقود النظام الى مازق . ولكن اذا اعترف المرء مع برنشتاين ان التطور الرأسمالي لا يتحرك باتجاه دماره ذاته ، فان الاشتراكية تكف عن ان تكون ضرورية موضوعيا .

يبقى هناك الدعمتان الرئيسيتان الاخريان للتقسيم العلمي للاشتراكية ، وهما دعمتان يقال انهما نتيجتان للرأسمالية ذاتها : تشريك العملية الانتاجية ووعي البروليتاريا المتنامي . وهاتان هما المسألتان اللتان يقصدهما برنشتاين عندما يقول : «ان التخلي عن نظرية الانهيار لا يحرم النظرية الاشتراكية بأي شكل من الاشكال من قدرتها على الاقتناع . فاذا ما تفحصنا المسألة بعمق ، وجدنا ان جميع العوامل التي عدناها والتي تعمل على القضاء على الازمة السابقة او تعديليها ، ليست في الواقع غير شروط او حتى بدور تشريك الانتاج واليبادل» (المصدر السابق ص ٥٥٤) .

اننا لا نحتاج سوى القليل من التفكير لنفهم اننا هنا ايضا نواجه نتيجة خاطئة . فما هي اهمية كل الظاهرات التي يقول برنشتاين انها وسائل التكيف الرأسمالي : الكارتلات ونظام التسليف وتطور وسائل المواصلات وتحسين وضع الطبقة العاملة ... الخ ؟ من الواضح ان اهمية هذه جميعا هي في انها تخدم ، او على الاقل توهم ، التناقضات الداخلية للاقتصاد الرأسمالي ، وتوقف تطور او تفاقم هذه التناقضات . هكذا فان اخماد الازمات لا يعني سوى اخماد العداء بين الانتاج والتبادل على الاساس الرأسمالي . ولا يمكن ان يعني تحسين وضع الطبقة العاملة وتسلسل اجزاء من هذه الطبقة الى الشرائح الوسطى سوى اضعاف العداء بين رأس المال والعمل . ولكن اذا كانت العوامل المذكورة تخدم التناقضات الرأسمالية وبالتالي تنقذ النظام الرأسمالي من الدمار ، واذا كانت تمكن الرأسمالية من الابقاء على نفسها - ولهذا يدعوها برنشتاين «وسائل تكيف» - فكيف يتسنى لهذه العوامل (الكارتلات ونظام التسليف واتحادات العمال الخ) ان تكون في الوقت ذاته «شروط والى حد ما بدور» الاشتراكية؟ من الواضح ان ذلك ممكن بمعنى انها تعبر بأوضح صورة عن الطابع الجماعي للانتاج .

ولكن هذه العوامل ذاتها في شكلها الرأسمالي تجعل تحويل الانتاج المشترك الى انتاج اشتراكي امرا لا حاجة له . وهذا ما يمكن ان يجعلها بدور او شروط النظام الاشتراكي بمعنى نظري وليس بمعنى تاريخي . انها ظاهرات نعلم في ضوء

مفهومنا للاشتراكية انها تنتسب الى الاشتراكية ، ولكنها في الواقع لا تؤدي الى الثورة الاشتراكية . ليس ذلك فحسب بل انها ايضا وعلى العكس من ذلك تلغي الحاجة الى هذه الثورة .

لم يتبق من قوى الاشتراكية سوى واحدة ، هي وعي البروليتاريا الطبقي . ولكن هذه ايضا ، في هذه الحالة ، ليست الانعكاس الفكري البسيط لتناقضات الرأسمالية المتزايدة وهبوطها الوشيك ، بل هي لا تعدو كونها مثالا يستمد قوة اقناعه من الكمال الذي يعزى اليه .

باختصار ، نجد هنا تفسير البرنامج الاشتراكي بواسطة «العقل المحض» . ولنستعمل لغة ايسر فنقول اننا هنا نجد تفسيراً مثاليا للاشتراكية . اما ضرورة الموضوعية للاشتراكية وتفسير الاشتراكية على انها نتيجة التطور المادي للمجتمع فيلقيان ارضا .

هكذا تضع النظرية التحريفية نفسها في معضلة . فاما ان يكون التحويل الاشتراكي ، كما هو متعارف عليه حتى الان ، نتيجة التناقضات الداخلية للرأسمالية ، ويكون نمو الرأسمالية عاملا على تطوير تناقضاتها الداخلية ، مما يؤدي بالضرورة الى انهيار عند حد ما (وفي هذه الحالة وسائل التكيف ليست فعالة ونظرية الانهيار صحيحة) . واما ان توقف «وسائل التكيف» انهيار النظام الرأسمالي بالفعل ، فتتمكن الرأسمالية بذلك من الحفاظ على نفسها باخماد تناقضاتها . وفي هذه الحالة تكف الاشتراكية في ان تكون ضرورة تاريخية ، وتصبح ما اردت ولكنها لا تبقى نتيجة التطور المادي للمجتمع .

وتفقد المعضلة الى اخرى . اما ان تكون التحريفية محقة في موقفها من مسار التطور الرأسمالي ، ليكون التحويل الاشتراكي للمجتمع مجرد يوتوبيا ، او لا تكون الاشتراكية يوتوبيا ، وتكون نظرية «وسائل التكيف» خطا . هذه هي المسألة باختصار .

٣ - تكيف الرأسمالية

يذهب برنشتاين الى ان نظام التسليف ووسائل الاتصال التي تقرب مسن الكمال والمجمعات الرأسمالية الجديدة هي العوامل الهامة التي تؤدي الى تكيف المجتمع الرأسمالي .

للتسليف تطبيقات متنوعة في الرأسمالية . واهم الادوار التي يلعبها على الاطلاق هو توسيع الانتاج وتسهيل التبادل . فعندما يصطدم الميل الداخلي للانتاج الرأسمالي الى التوسع بلا حدود بالابعاد المحدودة للملكية الخاصة ، يظهر التسليف كوسيلة لتخطي هذه الحدود بالطريقة الرأسمالية الخاصة . فهو يمكن كل

رأسمالي من استخدام اموال الرأسماليين الآخرين ، على شكل تسليف صناعي . وهو في شكله التجاري يسرع تبادل السلع وبالتالي عودة رأس المال الى الانتاج ، وبذلك يعين دورة العملية الانتاجية بكاملها . ان الطريقة التي يؤثر بها هذان الدوران اللذان يلعبهما التسليف على نشوب الازمات واضحة تماما . ذلك انه اذا كانت الازمات تنشب نتيجة التناقض بين القدرة على الاتساع ، اي ميل الانتاج الى الازدياد ، وبين القدرة الاستهلاكية المحدودة للسوق ، فان التسليف بالنظر الى ما اسلفنا هو بالضبط الوسيلة المحددة التي تجعل التناقض ينفجر كلما كان ذلك ممكنا . فالتسليف اولا يزيد بطريقة غير متناسبة من قدرة الانتاج على الاتساع ليشكل بذلك قوة داخلية دافعة تدفع الانتاج بدأب الى تخطي حدود السوق . لكن التسليف يضرب في اتجاهين ، فهو يحث الانتاج (كعامل من عوامل العملية الانتاجية) ، ولكنه بعد ذلك (بوصفه عاملا من عوامل التبادل) يدمر خلال الازمة القوى الانتاجية ذاتها التي خلقها . فالتسليف يدوب مختفيا عند اول بوادر الازمة ، ويتخلى عن التبادل حيث تكون الحاجة ماسة اليه ، ليظهر بدلا من ذلك بلا جدوى ولا فعالية حيث يستمر بعض التبادل . فيكون بذلك قد قلص قدرة السوق الاستهلاكية الى حدها الأدنى .

يؤثر التسليف ، بالإضافة الى هاتين النتيجتين الرئيسيتين ، على نشوب الازمات بالطرق التالية : انه يشكل الوسيلة التقنية التي تتيح للرأسمالي entrepreneur استخدام رأس مال الغير ، وفي الوقت ذاته يتيح له الاستخدام الجريء وغير الحريص لاملاك الغير ، اي انه يؤدي الى المضاربة . ولا يقاوم التسليف الازمة بوصفه وسيلة ضمنية للتبادل فحسب ، بل انه يساعد على نشوب واتساع الازمة وذلك بتحويله للتبادل كله الى آلية معقدة جدا ومصطنعة يسهل تخلخلها عند اضعف هزة لانها تعتمد على الحد الأدنى فقط من النقد كاساس حقيقي لها .

هكذا نجد ان التسليف بدلا من ان يكون أداة لآخامد الازمات او تخفيفها ، هو على العكس من ذلك أداة قوية جدا لآحداثها . ولا يمكن له الا ان يكون كذلك ، فهو يقضي على البقية الباقية من صلات العلاقات الرأسمالية ، ويدخل اقصى مرونة ممكنة الى كل مكان ، فيجعل القوى الرأسمالية جميعها مطاطة ونسبية وحساسة الى ابعد حد . وهو بذلك يسهل الازمات ويؤدي الى تفاقمها ، فالازمات ليست الا الاصطدامات الدورية لقوى الاقتصاد الرأسمالي المتعارضة .

يؤدي بنا ذلك الى سؤال اخر . لماذا يظهر التسليف على وجه العموم بمظهر «أداة لتكيف الرأسمالية» ؟ مهما كان الشكل او العلاقة اللذين يقدم بهما بعض الناس هذا «التكيف» ، الا ان من الواضح انه يتكون فحسب من القدرة على آخامد واحدة من علاقات الاقتصاد الرأسمالي العدائية المتعددة ، اي القدرة على آخامد او اضعاف احد هذه التناقضات والسماح بحرية الحركة عند هذه النقطة او تلك للقوى الانتاجية التي تكون بدون هذا التكيف مقيدة . الحقيقة ان التسليف هو

بالضبط ما يفاقم هذه التناقضات الى درجتها القصوى . فهو يؤجج التعادي بين نمط الانتاج ونمط التبادل وذلك بمط الانتاج الى حده الاعلى وفي الوقت ذاته شل التبادل لاتفه الذرائع . وهو كذلك يفاقم التعادي بين نمط الانتاج ونمط التصرف بالملكية وذلك بفصل الانتاج عن الملكية ، اي بتحويل راس المال الموظف في الانتاج الى رأسمال «اشتراكي» وفي الوقت ذاته تحويل جزء من الربح على شكل فائدة لرأس المال الى عنوان بسيط للملكية . كما انه يفاقم التعادي القائم بين علاقات الملكية وعلاقات الانتاج وذلك بوضع كمية هائلة من القوى الانتاجية فسي عدد قليل من الايدي ونزع ملكية عدد كبير من الرأسماليين الصغار . وهو اخيرا يفاقم التعادي القائم بين الطابع الجماعي للانتاج والملكية الرأسمالية الخاصة الفردية ، وذلك بجعله تدخل الدولة في الانتاج امرا ضروريا .

باختصار ، يعيد التسليف انتاج كل التناقضات العدائية الاساسية في العالم الرأسمالي . انه يؤججها ويعجل تطورها وبذلك يدفع العالم الرأسمالي قدما الى دماره . لذا فان تكيف الرأسمالية فيما يتعلق بالتسليف يجب ان يكون تحطيم التسليف والغائه . فالتسليف في الحقيقة بعيد جدا عن ان يكون اداة للتكيف الرأسمالي . فهو على العكس من ذلك وسيلة تدمير لها اهميتها الثورية القصوى . الم يوحي هذا الطابع الثوري للتسليف في الواقع خطط اصلاح «اشتراكي» ؟ ولذا فقد وجد التسليف بعض الانصار المتمازجين ، وكان بعض هؤلاء (مثل اسحق برييرا في فرنسا) نصف انبياء نصف أوغاد ، على حد تعبير ماركس .

ولا تقل «وسيلة التكيف» الثانية ، وهي منظمات ارباب العمل ، عن سابقتها هشاشة . يرى برنشتاين ان منظمات كهذه ستضع حدا لفوضى الانتاج وتنفادي الازمات عبر تنظيمها للانتاج . لم تدرس الآثار المتعددة لتطور الكارتلات والتروستات دراسة جادة بعد . ولكن هذه تمثل مسألة لا يمكن حلها دون الاستعانة بنظرية ماركس .

هناك امر واحد اكيد: اننا لا نستطيع الحديث عن ايقاف الفوضى الرأسمالية من خلال المجمعات الرأسمالية الا اذا اصبحت الكارتلات والتروستات ولو بشكل تقريبي شكل الانتاج المسيطر . لكن طبيعة الكارتلات ذاتها تحول دون هذه الامكانية والتحقق . فالهدف الاقتصادي النهائي لهذه المجمعات ونتيجتها هو التالي: يجري التأثير على اقتسام كمية الربح المكتسبة في السوق ، عبر التخفيف من المنافسة في الفرع المعني من الانتاج ، بحيث تتحقق زيادة في حصة هذا الفرع من الصناعة . وتنظيم كهذا للمجال يمكن ان يزيد وتيرة الربح في فرع معين من الصناعة ولكن على حساب فرع اخر . وهذا بالضبط ما يجعلها غير قابلة للتعميم ، ذلك انه حينما يجزي مدها الى فروع الصناعة الهامة جميعها فان هذا الميل يخمد تأثيره ذاته .

عدا ذلك ، تكون نتيجة المجمعات في حدود تطبيقها العملي عكس احماد
الفوضى الصناعية تماما . فالكارتلات تنجح في العادة في الحصول على زيادة في
الربح في السوق الداخلي وذلك بالانتاج بوتيرة ربح اخفض للسوق الاجنبي .
وهكذا توظف الاقسام المكملة من رأس المال التي لا تستطيع توظيفها للحاجيات
المحلية . اي ان الكارتلات تبيع في الخارج باسعار ارخص مما تبيع في الداخل ،
فتكون النتيجة زيادة حدة التنافس في الخارج - وهذا عكس ما يريد البعض .
وذلك ما يشته تاريخ صناعة السكر العالمية .

ان المجمعات بشكل عام ، اذا ما نظر اليها على انها احدى تجليات نمط
الانتاج الرأسمالي ، لا يمكن الا ان تعتبر مرحلة محددة من مراحل التطور
الرأسمالي . والكارتلات اساسا ليست غير وسيلة يلجأ اليها نمط الانتاج
الرأسمالي بغرض ايقاف التدهور القاتل في وتيرة الربح في فروع معينة من
الانتاج . فما هي الوسائل التي تستخدمها الكارتلات للوصول الى ذلك ؟ انها تلجأ
الى ابقاء جزء من رأس المال المتراكم خاملا ، اي انها تستخدم الوسيلة ذاتها التي
تستخدمها الازمات ولكن بشكل اخر . فيتشابه المرض والعلاج تشابه نقطتي ماء.
ولا يمكن اعتبار العلاج اهن الشرين الا الى حد معين . فعندما تنقلص منافذ
التصريف ويمتد السوق العالمي الى اقصى حدوده ويصبح مستنفدا عبر تنافس
الاقطار الرأسمالية - وهذا ما سيحدث عاجلا او آجلا ، فان الخمول الجزئي
الاجباري لرأس المال يتخذ ابعادا واسعة يصبح العلاج معها داءا ، وعندئذ يعيل
رأس المال الذي كان قد «شرك» الى حد بعيد بفضل التنظيم الى العودة ثانية الى
شكل رأس مال فردي . وفي وجه الصعوبات المتزايدة في طريق ايجاد اسواق ،
يفضل كل جزء فردي من رأس المال ان يجرب حظه منفردا . حيثئذ تنفجر
التنظيمات المنظمة كقناعات الصابون مخلية السبيل للمزاحمة المتفاقمة (١) .

(١) في حاشية في المجلد الثالث من رأس المال ، كتب انجلز عام ١٨٩٤ يقول : « منذ ان كتب ما
تقدم (١٨٦٥) اشتدت المزاحمة على السوق العالمي الى حد بعيد نتيجة التطور السريع
للصناعة في كافة الاقطار المتقدمة وعلى الاخص في امريكا والمانيا . وتنامى القوى المنتجة نموا
سريعا وعظيما متخطية سيطرة القوانين الخاصة بنمط تبادل السلع الرأسمالي ، ذلك النمط
الذي يفترض فيها ان تتحرك ضمنه . وهذه الحقيقة تفرض نفسها اليوم اكثر فاكثر حتى على
ومي الرأسماليين . وهذا ما يبينه عرضان : اولهما جنون الحماية بفرض التعرفة (الجمركية)
التي تختلف عن الحماية القديمة على وجه الخصوص في ان المواد القابلة للتصدير هي المواد
التي تحمي افضل من غيرها . وثانيهما تروستات المنتجين التي تشمل حقولا انتاجية كاملة
بقصد تنظيم الانتاج وبالتالي الاسمار والارباح ، وفي من القول ان هذه التجارب عملية
ما دام المناخ الاقتصادي مؤات نسبيا . لكن العاصفة الاولى تقلب هذه التجارب رأسا على
عقب وثبت انه على الرغم من ان الانتاج يحتاج بالتأكيد الى التنظيم الا ان من المؤكد ان
الطبقة الرأسمالية ليست هي المؤهلة لتلك المهمة . خلاف ذلك ليس للتروستات من مهمة
سوى العمل على ان يبتلع السمك الكبير السمك الصغير باسرع ما كان » (رأس المال ،
المجلد الثالث ، ص ١٤٢ ، حاشية ١٦ ، طبعة كيو . طبعة موسكو ١٩٦٢ ص ١١٨) .

لذا تبدو الكارتلات بشكل عام ، مثلها مثل التسليف ، مرحلة محددة من التطور الرأسمالي ، تزيد في التحليل الاخير من حدة الفوضى في العالم الرأسمالي وتعبّر عن تناقضاته الداخلية وتنضجها . وتؤجج الكارتلات التعادي القائم بين نمط الانتاج والتبادل وذلك بزيادة حدة الصراع بين المنتج والمستهلك ، كما هو الحال على وجه الخصوص في الولايات المتحدة . الى ذلك، تزيد الكارتلات من تفاقم التعادي القائم بين نمط الانتاج ونمط التصرف بالملكية وذلك بأن تضع في مواجهة الطبقة العاملة ، وباكثر الطرق وحشية ، القوة المتفوقة لرأس المال المنظم ، وبذلك تزيد التعادي بين رأس المال والعمل .

واخيرا ، تفاقم المجمعات الرأسمالية التناقض القائم بين الطابع العالمي للاقتصاد العالمي الرأسمالي والطابع القومي للدولة ، وذلك لانها تتراقق دوما مع حرب تعرفه شاملة مما يؤدي الى زيادة حدة الخلافات بين الدول الرأسمالية . ويجب ان نضيف الى ذلك التأثير الثوري الاكيد الذي تمارسه الكارتلات في تمركز رأس المال والتقدم التقني الخ .

بكلمات اخرى ، اذا قيما الكارتلات والتروستات من زاوية اثرها النهائي على الاقتصاد الرأسمالي ، فانها تفشل في ان تكون «وسيلة تكيف» . انها تفشل في تخفيف تناقضات الرأسمالية . وعلى العكس ، فانها تبدو عاملا يؤدي الى المزيد من الفوضى ، فهي تشجع تنامي التناقضات الداخلية للرأسمالية وتسرع هبوط الرأسمالية العام المقبل .

ولكن اذا كانت الكارتلات والتسليف لا تخفف من فوضى الرأسمالية، فلماذا لم نشهد ازمة تجارية كبرى مدة عقدين من الزمن ، منذ ١٨٧٣ ؟ ليس هذا دلالة على ان نمط الانتاج الرأسمالي ، على العكس من تحليل ماركس ، قد كيف نفسه، على الاقل بشكل عام ، لحاجات المجتمع ؟ ما كاد برنشتاين في العام ١٨٩٨ يرفض نظرية ماركس في الازمة حتى نشبت ازمة عامة عميقة في العام ١٩٠٠ ، وبعد ذلك بسبع سنوات ضربت ازمة جديدة بدأت في الولايات المتحدة السوق العالمية . فاثبتت الوقائع خطأ نظرية «التكيف» ، وبينت في الوقت ذاته ان اولئك الذين تنكروا لنظرية ماركس في الازمة لمجرد انه لم تحدث ازمة خلال فترة معينة ، انما خلطوا بين جوهر هذه النظرية وبين واحد من مظاهرها الخارجية - هو الدورة العشرية (كل عشر سنوات) . اذ لم يكن وصف ماركس وانجلز لدورة الصناعة الرأسمالية الحديثة في الاعوام ١٨٦٠ - ١٨٧٠ بأنها دورة تتكرر كل عشر سنوات سوى ملاحظة بسيطة للوقائع ، لم تكن مبنية على قانون طبيعي ولكن على سلسلة

من الظروف التاريخية التي كانت متعلقة بالنشاط المنتشر بسرعة للراسمالية -
الشابة .

لقد كانت أزمة ١٨٢٥ في الواقع نتيجة الاستثمار الكثيف لرأس المال في
بناء الطرق والقنوات وشبكات الغاز الذي حدث في العقد السابق على الاخص في
بريطانيا حيث نشبت الأزمة . كذلك كانت الأزمة التالية ١٨٣٦ - ١٨٣٩ نتيجة
الاستثمار الكثيف في بناء وسائل النقل . وقد استثرت أزمة ١٨٤٧ بفعل البناء
المحموم للسكك الحديدية في إنجلترا (من ١٨٤٤ الى ١٨٤٧ ، اعطى البرلمان
الانجليزي امتيازات سكك الحديد ما قيمته ١٥ بليون دولار) .

في الحالات الثلاث التي ذكرنا ، كانت كل أزمة تنشب بعد وضع اسس
جديدة للتطور الرأسمالي . وفي ١٨٥٧ حدثت نتيجة مشابهة بفعل الانفتاح
المفاجيء لاسواق جديدة للصناعة الأوروبية في اميركا واستراليا بعد اكتشاف
مناجم الذهب والبناء الكثيف لخطوط السكة الحديدية ، على الاخص في فرنسا
حيث جرى تقليد المثال الانجليزي (بنيت في فرنسا وحدها من ١٨٥٢ الى ١٨٥٦
خطوط سكة حديدية قيمتها ١٢٥٠ مليون فرنك) . واخيرا كانت الأزمة الكبرى
عام ١٨٧٣ نتيجة مباشرة للازدهار الاول للصناعة الكبيرة في المانيا والنمسا الذي
تبع حوادث ١٨٦٦ و ١٨٧١ السياسية (١) .

اذن ، وحتى الان ، ما زال الاتساع المفاجيء لمجال الاقتصاد الرأسمالي ،
وليس تقلصه ، السبب في الأزمة التجارية كل مرة . لكن تكرار الازمات العالمية
كل عشر سنوات بالضبط لم يكن سوى حقيقة خارجية محضة ، مسألة صدفة .
ان المعادلة الماركسية للازمات كما عرضها انجلز في «ضد دوهرنج» وماركس في
المجلدين الاول والثالث من رأس المال تنطبق على كل الازمات الى الحد الذي تكشف
فيه آلياتها العالمية واسبابها الاساسية العامة .

قد تكرر الازمات ذاتها كل خمس او عشر سنين ، وحتى كل ثمانية او عشرين
سنة . لكن ما يبرهن على خطأ نظرية برنشتاين هو ان الأزمة الاخيرة (١٩٠٧ -
١٩٠٨) كانت اكثر عنفا في الاقطار التي شهدت اكبر تطور لـ «وسائل التكيف»
المشهورة - التسليف والاتصالات الكاملة والتروستات .

ان الاعتقاد بأن الانتاج الرأسمالي يستطيع «تكيف» نفسه للتبادل يفترض
مسبقا احد امرين : اما ان يستطيع السوق العالمي الامتداد بلا حدود ، او على

(١) المقصود هو الحرب النموية - البروسية عام ١٨٦٦ ، التي كانت نتيجتها وحدة المانيا
الشمالية حول بروسيا المتطورة اقتصاديا ، وكذلك الحرب الفرنسية - البروسية عام
١٨٧٠ - ١٨٧١ ، التي انتهت بانتصار بروسيا ، وفي ١٨٧١ تمت الوحدة الالمانية ، التي
ساعدت على تطوير سريع للراسمالية في المانيا .

العكس من ذلك ان يكون تطور القوى المنتجة مقيدا لدرجة لا يستطيع معها تخطي حدود السوق . الفرضية الاولى مستحيلة ماديا ، والثانية تماثل الاولى فـي استحالتها لان التقدم التقني المستمر يخلق يوميا قوى منتجة جديدة في كل الفروع .

تبقى هناك ظاهرة اخرى يقول برنشتاين انها تتناقض مع مجرى التطور الرأسمالي كما اشرنا اليه سافا . يرى برنشتاين في «التجمعات الراسخية» للمشاريع المتوسطة الحجم اشارة الى ان تطور الصناعة الكبيرة لا يسير في اتجاه ثوري وانه ليس فعلا بالقدر الذي ينظر اليه من زاوية تمرکز الصناعة كما تتوقع «نظرية» الانهيار . غير ان برنشتاين هنا ضحية افتقاره الى الفهم . ذلك ان النظر الى الاختفاء المتزايد للمشاريع المتوسطة الحجم على انه نتيجة ضرورية لتطور الصناعة الكبيرة لا يعدو كونه سوء فهم محزن لطبيعة هذه العملية .

يلعب الرأسماليون الصغار ، طبقا للنظرية الماركسية ، دور رواد للتغيير التقني خلال التطور الرأسمالي . وهم يلعبون هذا الدور بمعنى مزدوج : انهم يدخلون وسائل انتاج جديدة الى فروع الصناعة العريقة ، وهم مفيدون في خلق فروع انتاج جديدة لم يستغلها الرأسماليون الكبار بعد . ومن الخطأ ان يتصور المرء ان تاريخ المؤسسات الرأسمالية المتوسطة الحجم يسير في خط مستقيم باتجاه اختفائها المتزايد . فخط سير هذا التطور جدلي محض يتحرك دوما بين تناقضات . فالشرائح الرأسمالية المتوسطة تجد نفسها ، كالعمال تماما ، تحت تأثير ميلين متعادين ، أحدهما صاعد والاخر هابط . والميل الهابط في هذه الحالة هو الصعود المتزايد لسلم الانتاج الذي يفيض دوريا عن حدود حزم رأس المال المعتدلة الحجم ويقصدها باستمرار عن مسرح التنافس العالمي . اما النزعة الصاعدة فهي اولا الاهتلاك الدوري لرأس المال الموجود التي تخفض مرة ثانية سلم الانتاج الى القيمة الضرورية للحد الأدنى من رأس المال ، وهي بالاضافة الى ذلك تتمثل في تغلغل الانتاج الرأسمالي الى حقول جديدة . ولا يمكن اعتبار صراع المشاريع المتوسطة مع رأس المال الكبير معركة تتقدم بانتظام وتستمر فيها قوات الطرف الاضعف في الدوبان مباشرة وكما . بل يجب اعتبار هذا الصراع سحقا دوريا للمشاريع الصغيرة التي تنمو ثانية بسرعة ، لا لشيء الا لتجد نفسها وقد سحقته الصناعة الكبيرة مرة اخرى . يتقاذف هذان الميلان شرائح الرأسماليين المتوسطين ، ولا بد ان ينتصر الميل الهابط في النهاية . وعكس ذلك تماما هو الصحيح بالنسبة لتطور الطبقة العاملة . ولا يتجلى انتصار النزعة الهابطة بالضرورة في التناقض المطلق لعدد المشاريع متوسطة الحجم ، ولكنه يظهر بالضرورة اولا في النمو المتزايد لكمية رأس المال الدنيا الضرورية لعمل المشاريع في فروع الصناعة القديمة ، وثانيا في التناقض المطرد لفترة الوقت التي يستطيع فيها الرأسماليون الصغار الاحتفاظ بفرصة استغلال فروع انتاجية جديدة . والنتيجة فيما يتعلق بالرأسمالي الصغير هي التناقض المطرد لفترة بقائه في الصناعة الجديدة والتفسير

المستارع باضطراد في وسائل الانتاج كحقل للاستثمار . وتكون النتيجة بالنسبة لشريحة الرأسماليين المتوسطين عملية انصهار وانعزال اجتماعيين تتسارع باستمرار .

يدرك برنشتاين هذا تمام الادراك ، فهو يعلق على ذلك : ولكن يبدو انه ينسى ان هذا هو ذاته قانون حركة المشاريع الرأسمالية المتوسطة . واذا ما اعترف المرء ان الرأسماليين الصغار رواد للتقدم التقني ، وان هذا التقدم هو نبض الاقتصاد الرأسمالي الحيوي ، فان من الواضح حينئذ ان الرأسماليين الصغار جزء لا يتجزأ من التطور الرأسمالي ، وانهم لن يختفوا الا مع التطور الرأسمالي . ان الاختفاء المبرد للمشاريع المتوسطة الحجم ، بالمعنى المطلق الذي يقصده برنشتاين ، لا يعني كما يظن برنشتاين سير التطور الرأسمالي سيرا ثوريا ، بل انه على العكس من ذلك يعني توقف وبطء هذا التطور . قال ماركس «ان وتيرة الربح اي الزيادة النسبية في رأس المال هامة بالنسبة الى مستثمري رأس المال الجدد الذين يتجمعون باستقلال . وحالما ينحصر تكوين رأس المال في ايدي حفنة من الرأسماليين الكبار ، فان حرارة الانتاج المنعشة تنطفئ وتخبو » .

٤ - تحقيق الاشتراكية عبر الاصلاحات الاجتماعية

يرفض برنشتاين «نظرية الانهيار» كطريق تاريخي الى الاشتراكية . فما هي الطريق الى المجتمع الاشتراكي كما تقترحه «نظرية تكيف الرأسمالية» ؟ لا يجيب برنشتاين على هذا السؤال الا تلميحاً . بيد ان كونراد شميدت يحاول ان يعالج هذه المسألة بالتفصيل على طريقة برنشتاين . وهو يقول «ان نضال النقابات من اجل الساعات والاجور والنضال السياسي من اجل الاصلاحات سيؤدي باضطراد الى رقابة اوسع على شروط الانتاج و»بما ان حقوق المالك الرأسمالي ستتقلص عبر التشريع ، فان دوره سينحسر في الوقت المناسب ليصبح مجرد مدير» . «سيرى الرأسمالي ملكيته تفقد قيمتها بالنسبة له شيئا فشيئا» وفي النهاية «ستنتزع ادارة وتوجيه الاستقلال منه تماما» ويقام «الاستقلال الجماعي» .

لذا فان النقابات والاصلاحات الاجتماعية ، ويضيف برنشتاين الى ذلك تحقيق الديمقراطية السياسية للدولة ، هي وسائل التحقيق المضطرد للاشتراكية .

لكن الحقيقة هي ان الوظيفة الاساسية للنقابات (وهذا ما شرحه برنشتاين ذاته في مجلة نيوزايت في العام ١٨٩١) هي تزويد العمال بوسيلة لتحقيق القانون الرأسمالي للاجور ، اي بيع قوة عملهم بالاسعار الراهنة في السوق . واتحادات

العمال تمكن البروليتاريا في كل لحظة من استثمار وضع السوق . واوضح
السوق هذه هي :

- ١ - الطلب على العمل وتحدده حالة الانتاج .
- ٢ - عرض العمل ويخلقه سقوط الشرائح الوسطى في المجتمع الى مصاف البروليتاريا والتكاثر الطبيعي للطبقة العاملة .
- ٣ - الدرجة اللحظية لانتاجية العمل .

وهذه جميعا تظل خارج نطاق تأثير النقابات ، فهذه لا تستطيع القضاء على قانون الاجور . واقصى ما تستطيع فعله ، في ظل اكثر الظروف مواتة ، هو فرض الحد «الطبيعي» اللحظي على الاستغلال الرأسمالي . ولكنها لا تملك القدرة على القضاء على الاستغلال ذاته ، ولا حتى بالتدريج .

صحيح ان شميدت يرى ان النقابات الراهنة لا تزال في «مرحلتها الضعيفة الاولى» ويأمل «في المستقبل» ان تمارس الحركة النقابية تأثيرا يتزايد باطراد على تنظيم الانتاج» . ولكننا نفهم بتنظيم الانتاج امرين فقط : التدخل في المجال التقني لعملية الانتاج ووضع سلم الانتاج ذاته . فما هو التأثير الذي تمارسه النقابات في هذين المجالين ؟

من الواضح ان مصلحة الرأسمالي فيما يتعلق بتقنية الانتاج تتفق الى حد معين مع تقدم وتطور الاقتصاد الرأسمالي . ومصلحته ذاتها هي التي تدفعه الى اجراء تحسينات تقنية . ولكن العامل المعزول يجد نفسه بالتاكيد في موقع مختلف . فكل تحويل تقني يناقض مصالحه ، اذ انه يفاقم من وضعه البائس لانه يبخر قيمة قوة عمله ويجعل العمل اكثر كثافة واكثر رتابة واكثر صعوبة . واذا تدخلت النقابات ، بالقدر الذي تستطيعه ، في المجال التقني للانتاج ، فانها لا تستطيع الا ان تتدخل لتعارض التجديد التقني . ولكنها هنا لا تعمل لمصلحة الطبقة العاملة كلها ولمصلحة تحررها التي تتفق مع التقدم التقني وبالتالي تتفق مع مصلحة الرأسمالي المنعزل . انها تعمل هنا باتجاه رجعي . ونحن في الواقع نجد جهودا من جانب العمال للتدخل في الجزء التقني من الانتاج ، لا في المستقبل كما يأمل شميدت ، بل في ماضي الحركة النقابية . فقد طبعت هذه الجهود المرحلة القديمة من مراحل الحركة النقابية الانجليزية (التريدونيونية) ، حتى العام ١٨٦٠ ، عندما كانت المنظمات الانجليزية لا تزال مربوطة الى بقايا «نقابية» العصور الوسطى وتجد وحيتها في المبدأ البالي «اجر يوم عادل لعمل يوم شريف» كما عبر عنه ويب في كتابه «تاريخ التريدونيونية» .

من جهة اخرى ، لا تزال جهود النقابات لتثبيت سلم الانتاج واسعار السلع ظاهرة حديثة العهد . فلم نشاهد مثل هذه الجهود الا حديثا في انجلترا - مرة ثانية في انجلترا . وتشابه هذه الجهود في طبيعتها وتوجهاتها ما عالجنه آنفا . الى ماذا تؤدي مشاركة النقابات مشاركة نشيطة في تحديد سلم وكلفة الانتاج ؟ انها تؤدي الى كارتل من العمال والرواد الرأسماليين في موقف مشترك ضد

المستهلك وعلى الاخص ضد الرواد الرأسماليين المنافسين . ولا يحدث ذلك اي اثر مختلف عن ذلك الذي تحدثه جمعيات ارباب العمل المعهودة . وهنا لا يعود هناك اساسا صراع بين العمل ورأس المال بل تضامن رأس المال والعمل ضد المستهلكين جميعا ، وليس ذلك من وجهة نظر قيمته الاجتماعية غير خطوة رجعية لا يمكن ان تكون مرحلة في صراع البروليتاريا من اجل انعتاقها ، لأنها تتضمن عكس الصراع الطبقي تماما . وهي اذا ما نظر اليها من زاوية تطبيقها العملي لا يمكن ان تمتد لتشمل الفروع الصناعية الكبيرة التي تنتج للسوق العالمي .

هكذا ينحصر مجال النقابات اساسا في النضال من اجل زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل ، اي في جهود تهدف الى تنظيم الاستغلال الرأسمالي وفق الضرورة التي تفرضها الحالة اللحظية للسوق العالمي . ولكن النقابات لا تستطيع بأي حال التأثير على عملية الانتاج ذاتها . الى ذلك يسير تطور النقابات ، على العكس مما يؤكده كونراد شميدت ، في اتجاه الفصل الكامل بين سوق العمل وأي علاقة مباشرة مع بقية السوق .

وهذا ما يدل عليه ان الجهود لإقامة علاقة بين عقود العمل والوضع السام للانتاج بواسطة نظام لسلم اجور متحرك قد انقضت ، فالنقابات البريطانية تزداد ابتعادا عن مثل هذه الجهود .

لا تستطيع الحركة النقابية ، حتى ضمن الحدود الفعالة لنشاطها ، ان تتوسع بالطريقة غير المحدودة التي تدعيها لها نظرية التكيف . على العكس من ذلك ، لو تفحصنا العوامل الكبيرة للتطور الاجتماعي ، لوجدنا اننا لا نسير باتجاه حقبة يميزها تطور منتصر للحركة النقابية ، بل نحو زمن سترداد فيه المصاعب التي تواجه هذه الحركة . فعندما يصل التطور الصناعي اعلى ذروة ممكنة وتدخل الرأسمالية مرحلة هبوطها في السوق العالمي ، يصبح النضال النقابي مضاعف الصعوبة . ففي المقام الاول سيكون ظرف السوق الموضوعي اقل مواتاة لمن يبيعون قوة عملهم لان الطلب على قوة العمل سيزيد بوتيرة ابطأ وعرض العمل بوتيرة أسرع مما هو الحال الراهن . في المقام الثاني ، سيبدل الرأسماليون جهودا اكبر من تلك التي يبذلونها الان لتقليص ذلك الجزء من الناتج الذي يذهب الى العمال (على شكل اجور) وذلك ليعوضوا خسائرهم في السوق العالمي . وتخفيض الاجور ، كما يشير ماركس ، احد الوسائل الرئيسية لاعاقة هبوط الربح . ان الحالة الراهنة في انكلترا تعطينا صورة عن بداية المرحلة الثانية من مراحل تطور النقابات . فقد تقلص عمل النقابات البريطانية بالضرورة ليقصر على الدفاع البسيط عن المكاسب التي سبق ان حققت ، وحتى هذا يزداد صعوبة شيئا فشيئا . هذه هي الوجهة العامة للامور في مجتمعنا . ويجب ان يكون المكمل لهذه الوجهة تطوير الجانب السياسي من الصراع الطبقي .

يقترف كونراد شميدت الخطأ ذاته في المنظور التاريخي عندما يعالج الاصلاحات الاجتماعية . فهو يتوقع ان تؤدي الاصلاحات الاجتماعية كالمنظمات

النقابية الى « املاء الشروط التي يتعين على الرأسماليين قبولها ليستطيعوا استخدام قوة العمل ». وفي هذا الضوء يرى برنشتاين الاصلاح فيدعو تشريع العمل جزءا من « الرقابة الاجتماعية » وبالتالي جزءا من الاشتراكية . كذلك يستخدم كونراد شميدت تعبير « الرقابة الاجتماعية » كلما اشار الى قوانين حماية العمل . وعندما يحول بذلك الدولة الى مجتمع وبكل سرور ، يضيف بثقة « اي الطبقة العاملة الصاعدة » . ونتيجة لحيلة الابدال هذه تتحول قوانين العمل البريئة التي اصدرها المجلس الفيدرالي الالماني الى اجراءات اشتراكية انتقالية يفترض ان تكون البروليتاريا قد اصدرتها .

التعمية واضحة . فنحن نعلم حق العلم ان الدولة الراهنة ليست « مجتمعا » يمثل « الطبقة العاملة الصاعدة » . انها ممثلة المجتمع الرأسمالي . انها دولة طبقية . ولذا فان اجراءات الاصلاح التي تتخذها ليست تطبيقا لـ « الرقابة الاجتماعية » ، اي رقابة المجتمع يعمل بحرية في عملية العمل الخاصة به . انها اشكال من الرقابة تفرضها المنظمة الطبقية لرأس المال على انتاج رأس المال . وان ما يسمى بالاصلاحيات الاجتماعية يسن لمصلحة رأس المال . بلى ، يرى برنشتاين وكونراد شميدت في الوقت الحاضر « بدايات واهنة » فقط لهذه الرقابة ، وهما يأملان ان يريا سلسلة متتابعة طويلة من الاصلاحات في المستقبل ، كلها من صالح الطبقة العاملة . ولكنهما في هذا يقترفان خطأ شبيها بخطأ ايمانها بالتطور اللامحدود للحركة النقابية .

هناك شرط اساسي لنظرية تحقيق الاشتراكية بالتدريج عبر الاصلاحات الاجتماعية وهو تطور موضوعي معين للملكية الرأسمالية والدولة . يقول كونراد شميدت ان المالك الرأسمالي يحن الى فقدان حقوقه الخاصة بفعل التطور التاريخي ، لينحسر الى لعب دور المدير البسيط . وهو يعتقد ان نزع ملكية وسائل الانتاج لا يمكن ان ينفذ بعمل تاريخي وحيد مفرد . وهو لذلك يلجأ الى نظرية نزع الملكية على مراحل . ويقسم شميدت الملكية الى قسمين ، آخذا ما سبق بعين الاعتبار : ١) حق « السيادة » (الملكية) الذي يعزوه الى شيء يسمى « مجتمعا » والذي يريد ان يوسعه .

٢) تقيض هذا الحق ، اي حق الاستعمال البسيط ، الذي يملكه الرأسمالي ، ولكنه يقلص في ايدي الرأسماليين ليصبح مجرد ادارة مشاريعهم . اما ان يكون هذا التفسير لعبا على الكلام ، وفي هذه الحالة لا يكون لنظرية نزع الملكية التدريجي اي اساس حقيقي ، واما ان يكون صورة حقيقة للتطور الحقوقي ، وفي هذه الحالة تكون نظرية نزع الملكية التدريجي خاطئة تماما ، كما سنرى .

ان تقسيم حق الملكية الى عدة حقوق مكونة ، وهذا ترتيب يستخدمه كونراد شميدت كمظلة يمكن له ان يبني تحتها نظريته في « نزع الملكية على مراحل » ، قد طبع المجتمع الاقطاعي المؤسس على الاقتصاد الطبيعي . فقد كان الناتج

يقتسم ، في الاقطاعية ، بين الطبقات الاجتماعية في ذلك الوقت على اساس العلاقات الشخصية القائمة بين الاقطاعي واقنائه واجرائه . وكان تحلل الملكية الى عدة حقوق جزئية يعكس الطريقة التي توزع بها الثروة الاجتماعية في تلك الفترة . ولكن العلاقة بين الناس والاشياء (اي الملكية الخاصة) اصبحت اقوى تبادليا بالانتقال الى انتاج السلع وذوبان جميع الروابط الشخصية بين المشاركين في عملية الانتاج . وبما ان التقسيم لم يعد على اساس العلاقات الشخصية بل عبر التبادل ، فان الحقوق المختلفة التي تخول اخذ نصيب من الثروة الاجتماعية لم تعد تقاس كفتات لحقوق الملكية ، بل اصبحت تقاس طبقا للقيمة التي يحملها كل فرد الى السوق .

كان التغيير الاول الذي ادخل على حقوق الملكية بتقديم الانتاج السلعي في العاميات (كومونات) المدنية في العصور الوسطى هو تطور الملكية الخاصة المطلقة . فقد ظهرت هذه في وسط العلاقات الحقوقية الاقطاعية ، وتقدم هذا التطور بخطى سريعة في الانتاج الرأسمالي . وكلما ازداد استثمار عملية الانتاج ، كلما اصبحت عملية التوزيع (تقسيم الثروة) تعتمد على التبادل . وكلما اصبحت الملكية الفردية منغلقة ومصونة اكثر ، كلما تحولت الملكية الرأسمالية من الحق في نتاج العمل الشخصي للمرء الى الحق في التصرف بعمل انسان آخر . وما دام الرأسمالي نفسه يدير مصنعه ، فسيظل التوزيع الى درجة ما مرتبطا بمشاورته الشخصية في عملية الانتاج . ولكن كلما انتفت الحاجة الى الادارة الشخصية من جانب الرأسمالي - وهذا هو الحال اليوم في الشركات المساهمة - كلما اصبحت ملكية رأس المال ، فيما يتعلق بالحق في المشاركة في التوزيع (تقسيم الثروة) منفصلة عن اي علاقة شخصية بالانتاج . فهي الان تبدو في شكلها الانقى : ان الحق الرأسمالي في الملكية يصل تمام تطوره في رأسمال على شكل اسهم وقروض صناعية .

لذا فان المخطط التاريخي الذي يرسمه كونراد شميدت لتتبع تحول الرأسمالي « من مالك الى مدير بسيط » يخطئ التطور التاريخي الحقيقي . ففي الواقع التاريخي ، يميل الرأسمالي ، على العكس من ذلك ، الى التحول من مالك ومدير الى مالك بسيط . ما حدث لكونراد شميدت حدث لغوته :

يرى الواقع حلما

ويرى ما انقضى واقعا .

وكما يرتحل مخطط شميدت التاريخي الى وراء اقتصاديا من مجتمع حديث يعتمد على ملكية الاسهم الى دكان الحرفي ، كذلك يرغب حقوقيا في ان يقود العالم الرأسمالي خلفا الى القوقعة الاقطاعية القديمة في العصور الوسطى . ايضا من وجهة النظر هذه ، تبدو « الرقابة الاجتماعية » في الحقيقة وجها مختلفا لا كما يراها كونراد شميدت . فما يعمل اليوم له « رقابة اجتماعية » - تشريع العمل ، رقابة المنظمات الصناعية عبر ملكية الاسهم الخ - لا يتعلق على

الاطلاق بـ « الملكية الفائقة » . فـ « رقابة » شملت « الاجتماعية » أبعد ما تكون عما يعتقد من أنها تقليص للملكية الرأسمالية ، بل هي على العكس من ذلك حماية لهذه الملكية . أو أنها ، معبرا عنها من وجهة النظر الاقتصادية ، ليست تهديدا للاستغلال الرأسمالي ، بل هي ببساطة تنظيم لهذا الاستغلال . وعندما يتساءل برنشتاين عما اذا كان في قانون ما لحماية العمل قدر كبير أو صغير من الاشتراكية ، فإننا نستطيع ان نطمئنه الى ان افضل قوانين حماية العمل ليس فيها « اشتراكية » أكثر مما في امر بلدي ينظم تنظيف الشوارع أو اضاءة مصابيحها .

الرأسمالية والدولة

الشرط الثاني للتحويل التدريجي الى الاشتراكية ، طبقا لبرنشتاين ، هو تطور الدولة الى مجتمع . لقد أصبح امرا عاديا القول ان الدولة دولة طبقية . وهذا ايضا ، كما بالنسبة لكل ما يشير الى المجتمع الرأسمالي ، ينبغي ان لا يفهم بطريقة مطلقة جامدة ، ولكن جدليا .

لقد أصبحت الدولة رأسمالية بانتصار البورجوازية السياسي . فالتطور الرأسمالي يعدل جوهريا من طبيعة الدولة فيوسع نطاق عملها ويفرض عليها مهام جديدة باستمرار (على الاخص تلك التي تتعلق بالحياة الاقتصادية) ، ويجعل من تدخلها في المجتمع ورقابتها عليه امرا ضروريا أكثر . فالتطور الرأسمالي بهذا المعنى يمهّد السبيل شيئا فشيئا لدويان الدولة والمجتمع في المستقبل . اي انه يمهّد لعودة مهام الدولة الى المجتمع . ويستطيع المرء بتتبع خط التفكير هذا ان يتحدث عن تطور الدولة الرأسمالية الى مجتمع ، وهذا ما كان يقصده ماركس بالتأكيد عندما اشار الى ان تشريع العمل هو اول تدخل واع من « المجتمع » في العملية الاجتماعية الحيوية ، تلك الجملة التي يستند اليها برنشتاين كثيرا .

لكن التطور الرأسمالي ذاته يحقق من جهة اخرى تحولا آخر في طبيعة الدولة . فالدولة الراهنة هي اولا منظمة للطبقة الحاكمة . وهي تتخذ لنفسها اعمالا محابية للتطور الاجتماعي ، بالتحديد لان هذه المصالح وهذا التطور الاجتماعي يتوافقان بشكل عام مع مصالح الطبقة المسيطرة . فتشريع العمل يسن لمصلحة الطبقة الرأسمالية المباشرة بالقدر الذي هو لمصلحة المجتمع بشكل عام . ولكن هذا التوافق لا يدوم الا الى حد معين من التطور الرأسمالي . فعندما يصل التطور الرأسمالي مستوى معين ، تأخذ مصالح البورجوازية كطبقة في الاصطدام بحاجات التقدم الاقتصادي حتى بمعناه الرأسمالي . ونحن نعتقد ان هذه المرحلة قد ابتدأت . فهي تظهر في ظاهرتين هامتين جدا من ظواهر الحياة الاجتماعية المعاصرة : من جهة سياسة حدود التعرفة (الحدود الجمركية) ومن ناحية ثانية الظاهرة العسكرية . وقد لعبت هاتان الظاهرتان في تاريخ الرأسمالية دورا لا غنى

عنه وبهذا المعنى دورا تقديميا وثوريا . اذ لم يكن تطور الصناعة الكبيرة في اقطار عدة ممكنا بدون الحماية الجمركية . لكن الوضع مختلف الان .

ففي الوقت الراهن لا تخدم الحماية تطور صناعة شابة بقدر ما تبقى بصورة مصطنعة على اشكال انتاجية قد شاخت .

ليس مهما من وجهة نظر التطور الرأسمالي ، اي من وجهة نظر الاقتصاد العالمي ، ما اذا كانت المانيا تصدر بضائع اكثر الى انكلترا أو العكس . فمن وجهة نظر هذا التطور يمكن القول ان الرنحي قد ادى عمله وآن له ان يذهب في سبيلة (١) . نظرا لاعتماد فروع الصناعة المتبادل على بعضها البعض ، فان فرض تعرفه حماية على اي سلعة يؤدي بالضرورة الى رفع كلفة انتاج سلع اخرى داخل البلد ذاته . ولكن هذا ليس من مصلحة الطبقة الرأسمالية . فبينما لا تحتاج الرأسمالية التعرفه لتطورها ، فان الرواد الرأسماليين يحتاجون التعرفه لحماية اسواقهم . وهذا يدل على ان التعرفه الراهنة لم تعد تعمل على حماية قطاع رأسمالي نام ضد قطاع آخر اكثر تقدما . انها الان الذراع الذي تستخدمه جماعة من الرأسماليين من قومية واحدة ضد جماعة اخرى . كذلك لم تعد التعرفه ضرورية كأداة لحماية الصناعة في حركتها لخلق وغزو السوق المحلي . انها الان وسيلة لا غنى عنها لخلق الكارتلات الصناعية ، اي انهسا وسيلة يستخدمها الرأسماليون المنتجون في صراعهم ضد المجتمع المستهلك ككل . أن ما يدل بصورة حاسمة على الطابع المحدد للسياسة الجمركية المعاصرة هو ان الزراعة لا الصناعة هي التي تلعب اليوم الدور المسيطر في صنع التعرفه . لقد أصبحت سياسة الحماية الجمركية اداة لتحويل المصالح الاقطاعية والتعبير عنها في شكل رأسمالي .

لقد حدث التغير ذاته في الظاهرة العسكرية . فاذا نظرنا الى التاريخ كما كان ، لا كما كان ممكنا او واجبا ، فان علينا ان نوافق على ان الحرب كانت ملمعا ملازما للتطور الرأسمالي . فالولايات المتحدة والمانيا وايطاليا ودول البلقان وبولندا مدينة جميعا بشرط تطورها الرأسمالي او بصعوده للحروب ، سواء انتهت بالنصر ام بالهزيمة . ففي الحالات التي كانت فيها بلدان تعاني من الانقسام السياسي الداخلي او العزلة التي يجب ان تحطم ، لعبت الظاهرة العسكرية دورا ثوريا من وجهة نظر الرأسمالية . لكن الوضع الان مختلف . ذلك انه اذا كانت السياسة العالمية قد أصبحت متلبدة بنذر الصدام ، فليس ذلك متعلقا بمسألة فتح بلدان جديدة للرأسمالية ، بل هي نتيجة لوجود عداوات اوروبية نقلت الى الاقطار الاخرى لتنفجر هناك . ولا تضع الدول المتصارعة عسكريا ، التي نراها اليوم في اوروبا وفي غيرها من القارات ، انفسها في جانب كاقطار رأسمالية والبلدان المتخلفة في الجانب الآخر ، فهي دول تدفع الى الحرب على وجه الخصوص

(١) كلمات قالها رجل اسود هو احدى شخصيات « مؤامرة فييسك » وهي مأساة كتبها شيلر .

نتيجة تشابهها في تقدم التطور الرأسمالي . ولذا فان الانفجار سيؤدي بهذا التطور الى حثفه بالتاكيد ، بمعنى انه سيثير اختلالا عميقا جدا وتحويلا للحياة الاقتصادية في كل الاقطار . بيد ان هذه المسألة تبدو مختلفة تماما عندما ينظر اليها من وجهة نظر الطبقة الرأسمالية . فقد اصبحت العسكرية امرا لا غنى عنه لهذه الطبقة . اولا كوسيلة للنضال من اجل حماية المصالح « القومية » في التنافس مع الجماعات « القومية » الاخرى . وثانيا كوسيلة لتوظيف رأس المال النقدي والصناعي . وثالثا كأداة للسيطرة الطبقية على السكان العاملين داخل البلد نفسه . وهذه المصالح بحد ذاتها لا تملك اية علاقة بتطور نمط الانتاج الرأسمالي . وليس ادل على الطابع المحدد للظاهرة العسكرية الراهنة من انها تتطور بشكل عام في كل البلدان كائر لقوتها الدافعة الميكانيكية الداخلية ، وهذه ظاهرة كانت مجهولة تماما قبل عدة عقود . ونستطيع ان نتعرف على هذا في الطابع المنيت للانفجار الوشيك الذي يبدو محتما على الرغم من ان اهداف ودوافع الصدام ليست محددة اطلاقا . لقد تحولت العسكرية من محرك للتطور الرأسمالي الى داء رأسمالي .

تقف الدولة الى جانب الطبقة المسيطرة في الصدام بين مصالح هذه الطبقة والتطور الرأسمالي . فتضطرم سياستها كسياسة البورجوازية بالتطور الاجتماعي . فتفقد بذلك طابعها كممثل للمجتمع كله شيئا فشيئا وتتحول بالوتيرة ذاتها الى دولة طبقية محضة . او ، اذا توخينا الدقة ، تتمايز هاتان الصفتان عن بعضهما وتجدان نفسيهما في علاقة تناقضية بحكم طبيعة الدولة ذاتها . وتزداد حدة هذا التناقض رويدا رويدا . ذلك ان هناك من جهة نمو وظائف الدولة المعبرة عن مصلحة عامة - تدخلها في الحياة الاجتماعية ورقابتها على المجتمع - ومن جهة اخرى تجد الدولة نفسها مجبرة شيئا فشيئا بفعل طابعها الطبقي على تحريك محاور نشاطها ووسائل القسر التي تملكها الى مجالات يستفيد منها فحسب الطابع الطبقي للبورجوازية وليس لها بالنسبة للمجتمع ككل سوى اهمية ثانوية ، كما في حالة الظاهرة العسكرية والتعرفة والسياسات الكولونيالية . بالاضافة الى ذلك ، يسيطر الطابع الطبقي للدولة على « الرقابة الاجتماعية » التي تمارسها ويتسلل الى هذه الرقابة (فلنلاحظ كيف يطبق تشريع العمل في كل البلدان) . ولا يعاكس اتساع الديمقراطية ، الذي يرى فيه برنشتاين وسيلة لتحقيق الاشتراكية على درجات ، التحول الذي جرى في طبيعة الدولة بل يتوافق تماما مع هذا التحول .

يعان كونراد شميدت ان حصول الاشتراكية الديمقراطية على الاغلبية في البرلمان يؤدي مباشرة الى « التشريك » التدريجي للمجتمع . لا شك ان الاشكال الديمقراطية للحياة السياسية ظاهرة تعبر بوضوح عن تطور الدولة الى مجتمع . وهي الى هذا الحد تشكل خطوة نحو التحويل الاشتراكي . ولكن الصدام داخل الدولة الرأسمالية ، كما وصفناه سالفا ، يتجلى بقدر اكبر من الوضوح في

البرلمانية الحديثة . فالبرلمانية فعلا وبالتوافق مع شكلها تعبر من داخل تنظيم الدولة عن مصالح المجتمع كله . ولكن ما تعبر عنه البرلمانية هنا هو المجتمع الرأسمالي ، اي مجتمع تسوده المصالح الرأسمالية . وفي هذا المجتمع تكون المؤسسات التمثيلية ديمقراطية شكلا ، ولكنها في المحتوى ادوات في خدمة مصالح الطبقة الحاكمة . ويتجلى هذا بشكل واضح للعيان في انه ما ان تبدي الديمقراطية ميلا الى نفي طابعها الطبقي لتتحول الى اداة في خدمة المصالح الحقيقية للسكان ، حتى تضحي البورجوازية وممثلي دولتها بكل الاشكال الديمقراطية . وهذا هو السبب في ان فكرة كسب اغلبيه برلمانية اصلاحية حساب يجري تماما بروح البورجوازية الليبرالية فيشفل نفسه . بجانب واحد ، هو الجانب الشكلي ، للديمقراطية ، ولا يأخذ في الحسبان الجانب الآخر ، وهو محتوى الديمقراطية الحقيقي . ان البرلمانية ، في كليتها ، ليست عنصرا اشتراكيا مباشرا يتغلغل بالتدرج في كل المجتمع الرأسمالي . بل هي على العكس من ذلك شكل محدد من اشكال الدولة الطبقة البورجوازية تساعد على انضاج وتنمية التعاديات القائمة في الرأسمالية .

ان اعتقاد برنشتاين وكونراد شميدت بان ازدياد « الرقابة الاجتماعية » يؤدي الى الادخال المباشر للاشتراكية ، يتحول في ضوء تاريخ التطور الواقعي للدولة الى معادلة تجد نفسها يوما فيوما في تناقض متزايد مع الواقع .

تفترض نظرية التحقيق التدريجي للاشتراكية اصلاحا تقدما للملكية الرأسمالية وللدولة الرأسمالية باتجاه الاشتراكية . ولكن كليهما يتطور في الاتجاه المعاكس بالضبط نتيجة للقوانين الموضوعية التي تسود المجتمع القائم . ان عملية الانتاج المشترك باضطراب وتدخل الدولة ورقابتها على عملية الانتاج يتسعان . ولكن الملكية الخاصة في الوقت ذاته تصبح بتزايد مستمر شكل الاستغلال الرأسمالي المضطرب لعمل الآخرين ، كذلك فان المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة تخترق رقابة الدولة . فالدولة ، اي التنظيم السياسي للرأسمالية ، وعلاقات الملكية ، اي التنظيم الحقوقي للرأسمالية ، تصبحان اكثر رأسمالية وليس اكثر اشتراكية ، مما يضع عقبتين لا يمكن تخطيهما في وجه نظرية الادخال المضطرب للاشتراكية الى المجتمع .

لقد كانت خطة فورييه لتحويل مياه كل البحار الى شراب لذيذ مذاق بواسطة نظام من التعاونيات فكرة خيالية . ولكن برنشتاين اذ يقترح تحويل بحر المارة الرأسمالي الى بحر من العذوبة الاشتراكية بسكب قوارير من شراب الاصلاحات الاجتماعية ، انما يقدم فكرة اكثر بلاهة ولكنها ليست بحال اقل خيالية .

ان علاقات الانتاج في المجتمع الرأسمالي تقترب شيئا فشيئا من علاقات انتاج المجتمع الاشتراكي . ولكن العلاقات السياسية والحقوقية اقامت بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي سدا منيعا يرتفع باستمرار . ولا يهدم هذا الجدار بتطور الاصلاحات الاجتماعية وتقدم الديمقراطية ، بل هو يتعزز ويقوى بهما . ولن

يستطيع شيء غير ضربة الثورة القاصمة ، اي استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية ، ان يحطم هذا الجدار .

نتائج الاصلاحية والطبيعة العامة للتحريفية

كان هدفنا في الفصل الاول ان نبين ان نظرية برنشتاين رفعت البرنامج الاشتراكي عن قاعدته المادية وحاولت ان تضعه على قاعدة مثالية . فكيف يصير حال هذه النظرية عندما تترجم الى الممارسة ؟

اول وهلة ، لا يبدو ان الممارسة الحزبية الناجمة عن نظرية برنشتاين لا تختلف عن الممارسة التي تقوم بها الاشتراكية الديمقراطية حتى الان . فقد تكون نشاط الحزب الاشتراكي الديمقراطي سابقا من العمل النقابي والتحريض على الاصلاحات الاجتماعية واشاعة الديمقراطية في المؤسسات السياسية لقائمة . لكن الخلاف ليس على « ماذا » بل على « كيف » .

يعتبر النضال النقابي والممارسة البرلمانية الان الوسيلة التي تهدي البروليتاريا وتثقفها لمهمة الاستيلاء على السلطة . لكن هذا الاستيلاء على السلطة مستحيل وغير مجد من وجهة النظر التحريفية ، ولذا فان على الحزب ان يقوم بالنضال النقابي والممارسة البرلمانية من اجل نتائجها المباشرة فحسب ، اي يفرض تحسين الوضع الراهن للعمال وتخفيض الاستغلال الرأسمالي تدريجيا وتوسيع الرقابة الاجتماعية .

فاذا ما طرحنا جانبا ، هذه اللحظة ، تحسين وضع العمال - وهذا هدف يشترك فيه برنامج حزبنا وبرنامج التحريفية - فان الاختلاف في وجهتي النظر هو الآتي : النشاط البرلماني والنشاط النقابي ، طبقا للمفهوم الراهن لحزبنا ، مهمان لانهما يعدان البروليتاريا لمهمة تحقيق الاشتراكية ، أي انهما يخلقان العامل الذاتي للتحويل الاشتراكي . ولكن هذين النشاطين طبقا لبرنشتاين يقلصان الاستغلال الرأسمالي ذاته وينزعان عن المجتمع الرأسمالي طابعه الرأسمالي ، فسيحققان موضوعيا التغيير الاجتماعي المطلوب .

اننا نجد ، اذا امعنا النظر في المسألة ، ان المفهومين على طرفي نقيض . فاذا نظرنا الى الامر من وجهة نظر حزبنا ، فاننا نقول ان البروليتاريا نتيجة نضالاتها النقابية والبرلمانية تصبح مقتنعة باستحالة انجاز تغيير اجتماعي اساسي عبر نشاط كهذا ، فتنتهي الى ان الاستيلاء على السلطة امر لا بد منه . غير ان نظرية برنشتاين تبدأ بالاعلان ان هذا الاستيلاء مستحيل ، لتستنتج مؤكدة ان الاشتراكية لا يمكن ان تقام الا نتيجة النضال النقابي والنشاط البرلماني . ذلك ان للعمل النقابي والبرلماني كما يراهما برنشتاين طابعا اشتراكيا لانهما يمارسان تأثيرا « مشتركا » متزايدا على الاقتصاد الرأسمالي .

لقد حاولنا ان نبين ان هذا التأثير خيالي تماما . فالعلاقات بين الملكية

الراسمالية والدولة تتطور في اتجاهات متعاكسة تماما ، لدرجة تجعل نشاط الاشتراكية الديمقراطية العملي اليومي الحالي يفقد ، في التحليل الاخير ، كل صلة بالعمل من اجل الاشتراكية . ان نضالنا النقابي وممارستنا البرلمانية مهمان جدا من وجهة نظر التحرك نحو الاشتراكية لانهما يجعلان وحي البروليتاريا اشتراكيا ويساعدان على تنظيمها كطبقة . ولكنهما ما ان يعتبرا كأذنين مباشرتين لتشريك الاقتصاد الراسمالي ، حتى يفقدوا فعاليتهما المعتادة ، وليس ذلك فحسب بل يكفان عن ان يكونا وسيلتين لاعداد الطبقة العاملة للاستيلاء على السلطة . يعاني ادوارد برنشتاين وكونراد شميدت من سوء فهم كامل عندما يطمئنان الى الاعتقاد انه على الرغم من تقليص برنامج حزبنا ليقصر على العمل من اجل الاصلاحات الاجتماعية والعمل النقابي المعتاد ، فان الهدف النهائي للحركة لا يطرح بذلك جانبا ، لان كل خطوة الى الامام تصل ابعد من الهدف المباشر المعطى ولان الهدف الاشتراكي متضمن كوجهة في التقدم المفترض .

لا شك ان هذا صحيح بالنسبة الى نهج الاشتراكية الديمقراطية الالمانية الراهن ، وهو صحيح ما دام النضال النقابي والعمل من اجل الاصلاحات الاجتماعية مشريا بجهد واسع وصلب للاستيلاء على السلطة السياسية . ولكن اذا فصل هذا الجهد عن الحركة ذاتها وجعلت الاصلاحات الاجتماعية غاية بذاتها ، فان هذا النشاط لن يقود الى الهدف النهائي للاشتراكية ، بل سيتحرك في الاتجاه المعاكس تماما .

ان كونراد شميدت ببساطة يعتمد على الفكرة القائلة انه ما ان تبدأ حركة ميكانيكية ظاهريا فانها لا تستطيع ان تقف من تلقاء ذاتها ، لان « شهية المراء تنمو اثناء الاكل » ويفترض ان الطبقة العاملة لن تقنع بالاصلاحات الاجتماعية حتى يتحقق التحويل الاشتراكي النهائي .

ان هذا الشرط الاخير حقيقي تماما ، وضمانة فعاليته هي عدم كفاية الاصلاحات الراسمالية ذاتها . ولكن النتيجة المستخلصة منه لا تكون صحيحة الا اذا كان ممكنا بناء سلسلة متصلة من الاصلاحات المضطردة تقود من راسمالية اليوم الى الاشتراكية . وهذا بالطبع محض خيال . فالسلسلة سرعان ما تنكسر ، بحكم طبيعة الاشياء كما هي ، لتضع الحركة المتقدمة المفترضة قبالة طرق كثيرة ومختلفة .

ماذا تكون النتيجة المباشرة لو غير حزبنا نهجه العام ليتفق مع وجهة النظر التي ننزع الى التأكيد على النتائج العملية لنضالنا ، اي على الاصلاحات الاجتماعية؟ ما ان تصبح « النتائج المباشرة » الهدف الرئيسي لنشاطنا ، حتى نجد ان وجهة النظر الجازمة الواضحة ، التي تجد معناها بقدر ما تعترم كسب السلطة فحسب ، قد اصبحت غير مناسبة اكثر فاكثر . وستكون النتيجة المباشرة لذلك انتهاج حزبنا « سياسة تعويض » اي سياسة الاتجار السياسي ووجهة المساومة الدبلوماسية الخجول . ولكن لا يمكن الاستمرار في هذا الاتجاه وقتا طويلا . فما دامت

الاصلاحات الاجتماعية لا تستطيع غير اعطاء امل فارغ ، فستكون النتيجة خيبة الامل .

ليس صحيحا ان الاشتراكية ستنشأ اوتوماتيكيا عن النضال اليومي للطبقة العاملة . فلن تكون الاشتراكية الا نتيجة : (١) التناقضات المتنامية للاقتصاد الرأسمالي .

(٢) فهم الطبقة العاملة لضرورة القضاء على هذه التناقضات عبر التحويل الاجتماعي . وعندما ينكر الشرط الاول ويرفض الثاني ، على طريقة التحريفية ، فستجد الحركة العمالية نفسها وقد تقلصت الى حركة اصلاحية وتعاونية بسيطة . فتحرك بذلك في خط مستقيم باتجاه التخلي الكامل عن وجهة النظر الطبقيّة .

وتصبح هذه النتيجة واضحة ايضا عندما نبحث الطبيعة العامة للتحريفية : من الواضح ان التحريفية لا ترغب في الاعتراف بان موقفها هو موقف الدقاع عن الرأسمالية . فهي لا تلحق بالاقتصاديين الرأسماليين في انكارهم لوجود التناقضات الرأسمالية . لكن ما يشكل بالضبط ، من جهة اخرى ، النقطة الاساسية للتحريفية ويميزها عن الاتجاه الذي اخذته الاشتراكية الديمقراطية حتى الان هو انها لا تقيم نظريتها على الاعتقاد بان تناقضات الرأسمالية ستقمع نتيجة التطور المنطقي الداخلي للنظام الاقتصادي الراهن .

يمكننا القول ان نظرية التحريفية تحتل موقعا وسطا بين طرفين . فالتحريفية لا تتوقع ان ترى تناقضات الرأسمالية وقد نضجت ، وهي لا تطمح الى القضاء على هذه التناقضات عبر التحويل الثوري . انها تريد ان تقلل من التناقضات الرأسمالية وتوهنها . لكي يهدأ التعادي القائم بين الانتاج والتبادل بتوقف الازمات وتكوين مجتمعات رأسمالية ويعدل التعادي بين رأس المال والعمل بتحسين وضع العمال والحفاظ على الطبقات الوسطى ، ويصفي التناقض بين الدولة الطبقيّة والمجتمع عبر ازدياد رقابة الدولة وتقدم الديمقراطية .

صحيح ان النهج الراهن للاشتراكية الديمقراطية لا يتكون من انتظار تناقضات الرأسمالية كي تتطور لتنتقل بعد ذلك فقط الى مهمة القضاء على هذه التناقضات . على العكس من ذلك ، يقوم جوهر النهج الثوري على الاهتمام باتجاه هذا التطور ، متى جرى التحقق منه ، واستنتاج الشروط الضرورية للنضال السياسي من هذا الاتجاه . هكذا تصدت الاشتراكية الديمقراطية للحرب الجمركية وللظاهرة العسكرية دون ان تنتظر كي يصبح طابعهما الرجعي واضحا تمام الوضوح . اما نهج برنشتاين فلا يهديه اعتبار تطور الرأسمالية ولا امكان تفاقم تناقضاتها . ان ما يهديه هو امكان تلطيف هذه التناقضات ، وهو يكشف ذلك عندما يتحدث عن « تكيف » الاقتصاد الرأسمالي .

والان ، متى يمكن لهذا المفهوم ان يكون صحيحا ؟ اذا كان صحيحا ان الرأسمالية ستستمر في التطور في الاتجاه الذي تسير فيه الان ، فان تناقضاتها ستصبح بالضرورة اكثر حدة وتفاقما بدلا من ان تختفي . ومن هنا فان امكانية

تخفيف تناقضات الرأسمالية تفترض مسبقا توقف نمط الانتاج الرأسمالي نفسه عن التقدم . باختصار ، الشرط العام لنظرية برنشتاين هو توقف التطور الرأسمالي .

بيد ان نظرية برنشتاين بدين نفسها بذلك بطريقة مزدوجة . فهي في المقام الاول تكشف عن الطابع الطوباوي لموقفها من الاشتراكية . لان من الواضح ان تطورا رأسماليا متخلفا لا يمكن ان يؤدي الى الاشتراكية .

كما انها في المقام الثاني ، تزيح النقاب عن طابعها الرجعي عندما تحاكم بمقتضى التطور الرأسمالي السريع الذي يحدث الان . فكيف لنا ان نفسر موقف برنشتاين او حتى نعبر عنه بالكلمات في وجه تطور الرأسمالية الواقعية ؟

بينما في الفصل الاول ان الشروط الاقتصادية التي يبني عليها برنشتاين تحليله للعلاقات الاجتماعية القائمة لا اساس لها . فقد رأينا انه لا يمكن القول ان نظام التسليف او الكارتلات «اذوات لتكيف» الاقتصاد الرأسمالي . كما رأينا انه حتى التوقف المؤقت للآزمات وبقاء الطبقة الوسطى لا يمكن اعتبارهما عرضين من اعراض التكيف الرأسمالي . ولكن على الرغم من اننا يجب ان لا نفشل في اكتشاف خطأ تفصيلات نظرية برنشتاين هذه جميعا ، الا اننا لا نملك الا ان نتوقف امام صفة بارزة تشترك فيها هذه التفصيلات جميعا : ان نظرية برنشتاين لا تأخذ بحياة الحياة الاقتصادية المعاصرة هذه كما تظهر في علاقتها العضوية بكلية التطور الرأسمالي وبآلية الاقتصادية للرأسمالية ، بل تعتمد الى انتزاع هذه التفاصيل من النطاق الاقتصادي الحي لتعاملها كأجزاء جامدة من آلة لا حياة فيها .

لنأخذ مثلا مفهومه للأثر التكيفي للتسليف . اذا ادركنا ان التسليف مرحلة طبيعية اعلى من مراحل عملية التبادل وبالتالي من التناقضات الكامنة في التبادل الرأسمالي ، فاننا لا نملك ان نرى فيها في الوقت ذاته وسيلة ميكانيكية للتكيف تقع خارج عملية التبادل . ويصبح عندئذ مستحيلا اعتبار التسليف وسيلة لتكيف الرأسمالية كما يستحيل اعتبار النقد والبضاعة ورأس المال كذلك .

بيد ان التسليف ، مثله في ذلك مثل النقد والسلع ورأس المال ، حلقة عضوية في الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة معينة من تطوره . فهو مثلها جزء لا غنى عنه في آلية الاقتصاد الرأسمالي ، وفي الوقت ذاته أداة تدمير لانه يفاقم التناقضات الداخلية للرأسمالية .

ويصح الشيء ذاته على الكارتلات ووسائل الاتصال المكتملة الجديدة . تبدو لنا النظرة الميكانيكية ذاتها في محاولة برنشتاين وصف الامل في توقف الآزمات كعرض من اعراض «تكيف» الاقتصاد الرأسمالي . فالآزمات بالنسبة له هي ببساطة خلل في الآلية الاقتصادية، وهو لذلك يعتقد انه اذا ما توقفت الآزمات فان الآلية تستطيع ان تعمل جيدا . ولكن الآزمات ليست في حقيقة الامر «خللا» بالمعنى المعتاد للكلمة . فهي «خلل» لا يستطيع الاقتصاد الرأسمالي ان يتطور دونه اطلاقا . ذلك انه اذا كانت الآزمات الوسيلة الوحيدة المتاحة في الرأسمالية

وبالتالي الوسيلة الطبيعية لحل التناقض القائم بين التوسع الذي لا حد له في الانتاج والحدود الضيقة للسوق العالمي دوريا ، فان الازمات بذلك مظهر عضوي للاقتصاد الرأسمالي لا يمكن فصله عنه .

ان التقدم «غير المعاق» للانتاج الرأسمالي يتهدد الرأسمالية بخطر افدح من خطر الازمات . انه خطر الهبوط المستمر لوتيرة الربح الناتج عن نمو انتاجية العمل ذاته وليس عن التناقض بين الانتاج والتبادل . وهبوط وتيرة الربح يميل ميلا خطرا جدا الى جعل اي مشروع ذي رأسمال صغير او متوسط امرا مستحيلا . وبذلك يحد من التكوين الجديد لرأس المال وبالتالي من توسيع توظيفه .

والازمات هي بالضبط ما يشكل النتيجة الاخرى لهذه العملية ذاتها . ذلك ان الازمات ، نتيجة اهتلال رأس المال ، تحدث هبوطا في اسعار وسائل الانتاج وشللا في جزء من رأس المال الناشط وزيادة في الارباح في الوقت المناسب . وبهذا تخلق فرصا جديدة لتجدد تقدم الانتاج . لذا فان الازمات تبدو وسيلة تسفير نار التطور الرأسمالي . ولن يؤدي توقفها - لا توقفها المؤقت بل اختفاؤها الكامل عن السوق العالمي - الى تطور الاقتصاد الرأسمالي تطورا ابعد ، بل الى تدمير الرأسمالية .

ينسى برنشتاين ، اخلاصا منه لوجهة النظر الميكانيكية التي تطبع نظريته في التكيف ، ضرورة الازمات وكذلك ضرورة التوظيفات الجديدة لرؤوس الاموال الصغيرة ومتوسطة الحجم . وهذا ما يجعل اختفاء رأس المال اختفاء مستمرا يبدو له علامة على توقف التطور الرأسمالي ، بينما هو في الحقيقة عرض من اعراض التطور الطبيعي للتطور الرأسمالي .

انه لأمر على جانب من الاهمية ان نلاحظ ان هناك وجهة نظر اخرى تبدو الظاهرات السالفة منها كما صورتها نظرية برنشتاين في «التكيف» تماما . انها وجهة نظر الرأسمالي المنعزل (المنفرد) الذي يعكس في ذهنه الحقائق الاقتصادية التي تجري حوله تماما كما تبدو من منظور قوانين التنافس . فالرأسمالي المنفرد يرى كل جزء عضوي من اجزاء الكلية الاقتصادية وجودا مستقلا ، انه يرى هذه الاجزاء كما تؤثر فيه هو الرأسمالي المنفرد ، وهو لذلك يرى فيها «خللا» بسيطا في «وسائل تكيف» بسيطة . صحيح ان الازمات بالنسبة للرأسمالي الفرد مجرد «خلل» حقا فتوقف الازمات يطيل بقاءه . والتسليف فيما يخصه ليس الا وسيلة «لتكيف» قواه الانتاجية غير الكافية لمتطلبات السوق . ويبدو له ان الكارتل الذي يصبح عضوا فيه يعمل حقا على القضاء على الفوضى الصناعية .

ليست التحريفية ، اذن ، الا تعميما نظريا اخذ من زاوية الرأسمالي الفرد . الى ماذا تنتمي وجهة النظر هذه نظريا ان لم تكن تنتمي الى علم الاقتصاد البورجوازي المبطل ؟

تقوم كل اخطاء هذه المدرسة بالضبط على المفهوم الذي يستبدل خطأ ظاهرة التنافس ، كما يبدو من زاوية الرأسمالي الفرد ، بظاهرة الاقتصاد الرأسمالي

كله . فكما يرى برنشتاين ان التسليف وسيلة من وسائل «التكيف» كذلك يرى الاقتصاد المبذل النقود وسيلة حكيمة لـ «التكيف» لحاجات التبادل . والاقتصاد اللفظ يحاول هو الاخر ان يجد تريبا شافيا من امراض الرأسمالية في الظاهرة الرأسمالية ذاتها . وهو على طريقة برنشتاين يصل في الوقت المناسب الى الرغبة في تلطيف تناقضات الرأسمالية، اي الى الاعتقاد بإمكان تضييد جراح الرأسمالية، لينتهي الى الانتساب الى برنامج الرجعية لينتهي الى يوتوبيا .

لذا يمكن تعريف نظرية التحريفية بالشكل التالي : انها نظرية الركود فني الحركة الاشتراكية ، وهي مبنية بمساعدة الاقتصاد المبذل على نظرية ركود رأسمالي .

التطور الاقتصادي والاشتراكية

لقد كان اكبر كسب احرزته الحركة الاشتراكية النامية هو اكتشاف نقاط انطلاق تحقيق الاشتراكية في **الوضع الاقتصادي** للمجتمع الرأسمالي . ونتيجة لهذا الاكتشاف تحولت الاشتراكية من «مثال» حلمت به الانسانية آلاف السنين الى ضرورة تاريخية .

ينكر برنشتاين وجود الشروط الاقتصادية للاشتراكية في مجتمع اليوم . وقد تعرض تفكيره بسبب من ذلك الى تطور ملفت للنظر . ففي البداية ، ابدى برنشتاين ببساطة في «نيوزايت» شكه بسرعة عملية التمركز في الصناعة ، وبنى موقفه على مقارنة للاحصاءات الوظيفية في المانيا في ١٨٨٢ و ١٨٩٥ ، ولكسي يستطيع برنشتاين استعمال الارقام لخدمة غرضه ، فقد اضطر الى اللجوء الى اسلوب مقتضب وميكانيكي . ولم يكن برنشتاين ليستطيع في احسن الاحوال وحتى ببرهانه لثبات المشاريع المتوسطة الحجم ان يضعف التحليل الماركسي . قيد شعرة ، لان التحليل الماركسي لا يفترض وثيرة محددة لتمرکز الصناعة - اي تأخيرا محددا لتحقيق الاشتراكية ، ولا يفترض كما بيئنا الاختفاء المطلق لرأس المال الصغير ، الذي يوصف عادة باختفاء البورجوازية الصغيرة .

لكن برنشتاين ، عبر التطور اللاحق لافكاره ، يأتينا في كتابه بنوع جديد من البراهين هو احصائيات الشركات المساهمة . فيستخدم هذه الاحصائيات ليبرهن ان عدد مالكي الاسهم يزداد باضطراد ونتيجة لذلك تكبر الطبقة الرأسمالية ولا تصغر . ان غربة برنشتاين عن المادة التي يعالجها امر يثير الدهشة ، كما يشيرنا عجزه عن استخدام الاحصائيات الموجودة في صالحه .

ذلك انه كان على برنشتاين ان يلجأ الى ارقام مختلفة تماما ، اذا كان يريد نقض قانون ماركس في التطور الرأسمالي بالإشارة الى وضع الشركات المساهمة . فكل من يملك ادنى فكرة عن تاريخ الشركات المساهمة في المانيا يعرف ان معدل

رأسمالها عند التأسيس يتناقص باستمرار تقريبا . هكذا ، بينما كان معدل رأس المال التأسيسي قبل العام ١٨٧١ يصل الى ١.٤٨ مليون مارك ، فإنه اقتصر على ٤٠.١ مليون مارك في العام ١٨٧١ و ٢٤٨ مليون مارك في العام ١٨٧٣ ، وأقل من مليون من العام ١٨٨٢ الى العام ١٨٨٧ و ٥٢.٠ مليون عام ١٨٩١ ، و ٦٢.٠ مليون فقط عام ١٨٩٢ . وتأرجحت الأرقام بعد هذا التاريخ حول ١ مليون مارك فهبطت الى ١٤٧٨ في العام ١٨٩٥ و ١٤١٩ خلال النصف الأول من العام ١٨٩٧ (١) .

يا لهذه الأرقام ! لقد أمل برنشتاين بالاستناد الى هذه الأرقام في اثبات وجود اتجاه معاكس للماركسية يتمثل في إعادة تحويل المشاريع الكبيرة الى مشاريع صغيرة . لكن الجواب الواضح على هذه المحاولة هو التالي : اذا اردت ان تثبت شيئا ما بالاستناد الى هذه الأرقام ، فان عليك أولا ان تثبت انها تتعلق بالفروع ذاتها من الصناعة . عليك ان تبين ان المشاريع الصغيرة تحول فعلا محل المشاريع الكبيرة ، وانها لا تظهر بدلا من ذلك حيث كانت المشاريع الصغيرة وحتى الصناعة الحرفية سائدة من قبل . لكنك لا تستطيع اثبات ذلك . لان الانتقال الاحصائي من الشركات المساهمة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يمكن ان يفسر الا بالاشارة الى استمرار نظام الشركات المساهمة في التقليل الى فروع جديدة من الانتاج . فلقد كان عدد قليل من المشاريع الكبيرة ينظم قبلا شركات مساهمة ، لكن نظام المساهمة كسب تدريجيا المشاريع المتوسطة الحجم وحتى الصغيرة . فنرى اليوم شركات مساهمة رأس مالها أقل من الف مارك .

والان ، ما هي الاهمية الاقتصادية لتوسع نظام الشركات المساهمة ؟ اقتصاديا يمثل امتداد الشركات المساهمة التشريك المتنامي للانتاج في الشكل الرأسمالي - لا تشريك الانتاج الكبير فحسب بل المتوسط والصغير ايضا . لذا فان اتساع المساهمة لا يتناقض مع النظرية الماركسية ، بل هو على العكس من ذلك يؤكددها .

ما الذي تعنيه ظاهرة الشركة المساهمة فعلا ؟ انها تمثل من ناحية توحيد عدد من الثروات الصغيرة لتكون رأس مال انتاجي كبير ، وهي من الناحية الاخرى تمثل انفصال الانتاج عن الملكية الرأسمالية ، اي ان هذه الظاهرة انتصار مزدوج على نمط الانتاج الرأسمالي ، ولكنه انتصار لا يزال على القاعدة الرأسمالية .

لذا ما معنى الاحصائيات التي اوردها برنشتاين ، والتي تدل على ان عددا متزايدا باستمرار من حاملي الاسهم يشارك في المشاريع الرأسمالية ؟ ان هذه الاحصائيات تبين بالضبط ما يلي : ان المشروع الرأسمالي في الوقت الحاضر لا يتفق مع مالك فرد لرأس المال ، كما كان الحال سابقا ، بل يتفق مع عدد من الرأسماليين . ونتيجة لذلك لم يعد المفهوم الاقتصادي لـ «الرأسمالي» يدل على

فرد منفرد ، فالرأسمالي الصناعي الحديث شخص جماعي (هيئة جماعية - المترجم) مكون من مئات وحتى آلاف الافراد . لقد اصبحت مقولة «رأسمالي» ذاتها مقولة اجتماعية ، فقد اصبحت (مستشركة) ولكن ضمن اطار المجتمع الرأسمالي .

في هذه الحالة ، كيف يمكننا ان نفسر اعتقاد برنشتاين ان ظاهرة الشركات المساهمة تمثل تشتت وليس تركيز رأس المال ؟ لماذا يرى برنشتاين اتساع الملكية الرأسمالية بينما رأى ماركس انقضاءها ؟

ان هذه غلطة اقتصادية بسيطة . فبرنشتاين لا يعني ب «رأسمالي» مقولة انتاجية ، بل حق الملكية ، ف «الرأسمالي» بالنسبة له ليس وحدة اقتصادية بل وحدة مالية . و «رأس المال» بالنسبة له ليس عاملا من عوامل الانتاج ، بل هو ببساطة كمية معينة من النقد . وهذا هو السبب في ان برنشتاين لا يرى في تروست الفزل الانجليزي ، الذي اورد مثاله ، انصهار ١٢٣٠٠ شخص يملكون نقدا في وحدة رأسمالية واحدة ، بل يرى فيهم ١٢٣٠٠ رأسمالي . ولهذا السبب فان المهندس شوز الذي حبه بائنة زوجته بعدد كبير من الاسهم هو ايضا رأسمالي بالنسبة لبرنشتاين . والسبب ذاته ايضا يرى برنشتاين ان العالم سم يعج بالرأسماليين (١) .

هنا ايضا ، الاساس النظري لخطأ برنشتاين الاقتصادي هو في «تبسيطه المبطل» للاشتراكية . ذلك ان هذا ما يفعله ، فهو ينقله مفهوم الرأسمالية من علاقات الانتاجية الى علاقات الملكية ، وبجديته عن الافراد بدلا من السرواد الرأسماليين ، انما ينقل مسألة الاشتراكية من مجال الانتاج الى مجال علاقات الثروة ، اي من العلاقة بين رأس المال والعمل الى العلاقة بين الفني والفقير .

(١) من الواضح ان برنشتاين يجد في الانتشار الواسع للاسهم الصغيرة برهانا على ان الثروة الاجتماعية بدأت تتركز اسما على كل الرجال الصغار . فمن لا يستطيع فعلا ان يشتري اسهما مقابل جنيه استرليني او ٢٠ ماركا ؟ اليوجوازي الصغير وحتى العامل يستطيع ذلك ! لكن هذا الافتراض يقوم لسوء الحظ على خطأ حسابي . فنحن هنا نتعامل بالقيمة الاسمية للاسهم بدلا من ان نتعامل بقيمتها الفعلية في السوق ، والقيمتان جد مختلفتين . مثلا ، اسهم شركة « راند الجنوب - الفريكية » معروضة للبيع في سوق التمدن ، وهي في قيمتها الاسمية تعادل قيمة معظم اسهم التمدن ، اي جنيهها استرليني واحدا او ٢٠ ماركا ورقيا . ولكن هذه الاسهم بيعت فعلا في العام ١٨٩٩ بـ ٤٣ جنيهها استرليني اي بـ ٨٦٠ ماركا بدلا من ٢٠ . وهذا هو الوضع في كل الحالات . مما يجعل هذه الاسهم بورجوازية تماما وليست على الاطلاق « قسائم على الثروة الاجتماعية » بورجوازية صغيرة او بروليتارية ، ذلك ان عددا قليلا فقط من حملة الاسهم يشتريها بقيمتها الاسمية .

وبهذه الطريقة يقودنا برنشتاين بحبور من ماركس وانجلز الى فيتلنغ ، مؤلف «انجيل الصياد الفقير» . بفارق واحد ، هو ان فيتلنغ رأى بغريزة البروليتاري التعارض بين الفقير والغني ، اي انه رأى التناقضات العدائية الطبقة في شكلها البدائي واراد ان يجعل من هذه التناقضات رافعة للحركة نحو الاشتراكية . لكن برنشتاين من جهة اخرى يضع تحقيق الاشتراكية في امكان جعل الفقير غنيا . اي انه يضعها في تخفيف التعاديات الطبقة وبالتالي يضع امله في البورجوازية الصغيرة .

صحيح ان برنشتاين لا يقف عند احصائيات المداخل ، بل يقدم احصائيات عن المشاريع الاقتصادية خاصة في البلدان التالية : المانيا وفرنسا وانجلترا وسويسرا والنمسا والولايات المتحدة . ولكن هذه الاحصائيات ليست الارقام المقارنة لفترات مختلفة في كل بلد بل لفترة ذاتها في البلدان المختلفة . لذا فان ما يقدمه برنشتاين لنا (عدا حالة المانيا عندما يكرر المقارنة القديمة بين ١٨٩٥ و١٨٨٢) ليس مقارنة لاحصائيات المشاريع في البلد المعني في مراحل مختلفة بل ارقاما مطلقة للبلدان المختلفة : انجلترا ١٨٩١ وفرنسا ١٨٩٤ والولايات المتحدة في ١٨٩٠ الخ .

وهنا يصل برنشتاين الى النتيجة التالية : «صحيح ان الاستثمار الكبير هو المتفوق في الصناعة اليوم ، الا انه مع ذلك مضافا اليه المشاريع المعتمدة عليه لا يمثل اكثر من نصف السكان المشتغلين بالانتاج» . ويصح هذا على المانيا وانجلترا وبلجيكا الخ .

ما الذي يثبته برنشتاين هنا فعلا ؟ انه لا يثبت وجود هذا الميل او ذاك للتطور الاقتصادي بل يثبت فحسب علاقة القوى المطلقة بين الاشكال المختلفة من الانتاج ، او بكلمات اخرى العلاقة المطلقة بين الطبقات المختلفة في مجتمعنا . والان ، اذا اراد المرء بهذه الطريقة ان يثبت استحالة تحقيق الاشتراكية ، فان تفكيره يجب ان يعتمد على النظرية التي تقول ان نتيجة الجهود الاجتماعية تنقرر بعلاقة القول المادية العديدة لعناصر الصراع ، اي بعامل العنف . وبكلمات اخرى ، ان برنشتاين الذي يصب جام غضبه على البلاكية دوما يقع في اكبر خطأ بلائكي . غير ان هناك الفرق التالي : بالنسبة للبلائكيين ، الذين كانوا يمثلون اتجاهها ثوريا واشتراكيا ، بدا امكان التحقيق الاقتصادي للاشتراكية امرا طبيعيا تماما . وعلى هذا الامكان بنى البلائكيون فرص الثورة العنيفة - حتى تلك التي تقوم بها اقلية صغيرة . لكن برنشتاين على العكس من ذلك يستنتج من عدم كفاية الاغلبية الاشتراكية استحالة التحقيق الاقتصادي للاشتراكية . بيد ان الاشتراكية الديمقراطية لا تتوقع احراز هدفها نتيجة العنف المنتصر تقوم به اقلية ولا نتيجة التفوق العددي لاغلبية . انها ترى ان الاشتراكية تأتي نتيجة الضرورة الاقتصادية ، ووعي هذه الضرورة ، مما يؤدي الى قضاء الجماهير العاملة على الرأسمالية . وتتجلى هذه الضرورة فوق كل شيء في فوضى الرأسمالية .

ما هو موقف برنشتاين من المسألة الحاسمة ، مسألة فوضى الاقتصاد الرأسمالي؟ انه ينكر فقط الازمة العامة الكبيرة، ولا ينكر الازمات الجزئية والازمات التي تحدث على النطاق القومي . انه ، بكلمات اخرى ، يرفض ان يرى الكثير من فوضى الرأسمالية ، وهو لا يرى الا القليل منها . انه ، اذا استخدمنا ايضاح ماركس ، كالعدراء الساذجة التي لم تلد الا طفلا «صغيرا جدا» . ولكن الكارثة هي انه في امور مثل الفوضى الاقتصادية يستوي القليل والكثير في الرداءة . اذا كان برنشتاين يدرك وجود القليل من هذه الفوضى ، فاننا يمكن ان نشير له ان هذا القدر الصغير من الفوضى سيكبر الى ابعاد لم يسمع بمثلهما ، ليؤدي فسي النهاية الى الانهيار ، وذلك بفعل آلية الاقتصاد السوقي ، لكن اذا كان برنشتاين يأمل في تحويل هذا القدر الصغير من الفوضى الى نظام واتساق ، مع الحفاظ على نظام الانتاج السلعي ، فانه يقع ثانية في احد اخطاء الاقتصاد السياسي البورجوازي الاساسية ، ذاك الخطأ القائل بان نمط التبادل مستقل عن نمط الانتاج .

ليس هذا بالمكان المناسب للدخول في ايضاح مفصل لتشوش برنشتاين المريع في ما يتعلق باكثر مبادئ الاقتصاد السياسي اولية . ولكن هناك نقطة واحدة فقط - تقودنا اليها المسألة الاساسية ، مسألة الفوضى الرأسمالية - يجب ايضاحها حالا .

يعلن برنشتاين ان قانون ماركس في «فائض القيمة» تجريد محض . من الواضح ان عبارة كهذه تشكل في الاقتصاد السياسي اهانة بالغة . ولكن اذا كان فائض القيمة تجريدا محضا ، اذا كان محض خيال ، فان لكل مواطن عادي ادى خدمته العسكرية ويدفع الضرائب الحق ذاته الذي يملكه ماركس في تكوين سخافة خاصة به ، اي ان يضع قانونا للقيمة خاصا به . «ان لماركس الحق في اهمال خواص السلع حتى لا تصبح اكثر من تجسيد لكميات من العمل الانساني البسيط ، ان له هذا الحق بالقدر الذي يحق فيه لمدرسة بوهيم - جيفونز ان تصنع تجريدا من كل خواص السلع خارج منفعتها» .

اي ان «العمل الاجتماعي» الذي قال به ماركس و«المنفعة التجريدية» التي قال بها منجر شيثان متشابهان تمام التشابه ، فهما تجريدان محضان . وينسى برنشتاين تماما ان تجريد ماركس ليس اختراعا ، بل اكتشاف . فهو لا يوجد في عقل ماركس بل في اقتصاد السوق ، وليس له وجود خيالي ، بل وجود اجتماعي حقيقي ، وحقيقي جدا لدرجة انه يمكن ان يقطع ويترك ويوزن ليوضع على شكل نقود . فالعمل الانساني المجرد ، الذي اكتشفه ماركس ليس في شكله المطور الا النقد . هذا بالضبط هو احد اكتشافات ماركس العظيمة ، بينما ظل جوهر النقد لفزا صوفيا حار فيه كل الاقتصاديين - السياسيين البورجوازيين من المركنتيلين الى اخر الكلاسيكيين .

ان «منفعة» بوهيم - جيفونز المجردة في الحقيقة خدعة من خدع العقل ،

واذا توخينا المزيد من الدقة ، فاننا نقول انها تمثيل للفراغ الفكري والسخافة الشخصية التي لا يمكن ان تكون الرأسمالية او اي مجتمع اخر مسؤولة عنها ، فالمسؤول الوحيد عنها هو الاقتصاد البورجوازي المبتدل ذاته . ويمكن ان يظل برنشتاين وبوهيم وجيفونز وكل الشلة الذاتية عشرين عاما امام لغز النقد وهم يهددون بنات افكارهم دون ان يصلوا جميعا الى حل يختلف عن ذلك الذي يستطيع ان يتوصل اليه اي اسكافي ، الا وهو ان النقد شيء «نافع» ايضا .

لقد فقد برنشتاين كل فهم لقانون القيمة الذي اكتشفه ماركس . ويستطيع كل من يعرف قليلا عن الاقتصاد الماركسي ان يرى ان نظرية ماركس بدون قانون القيمة تستغل على الفهم . او بعبارة أدق ، سيظل اقتصاد الرأسمالية كله ، بكل ما يتفرع عنه ، لغزا يحار فيه بالضرورة من لا يفهم طبيعة السلعة وتبادلها .

ما هو بالضبط المفتاح الذي مكن ماركس من ان يفتح الباب على كل اسرار الظاهرة الرأسمالية ويحل ، كما لو كان يلهو ، مسائل لم تكن تجول في خاطره اعنى عقول الاقتصاد السياسي البورجوازي الكلاسيكي ؟ لقد كان هذا المفتاح مفهومه للاقتصاد الرأسمالي كظاهرة تاريخية ، ليس فحسب بالمعنى الذي ادركه في احسن الاحوال الاقتصاديون الكلاسيكون ، اي عندما يتعلق الامر بالماضي الاقطاعي للرأسمالية ، بل ايضا فيما يتعلق بالمستقبل الاشتراكي للعالم . ان سر نظرية ماركس في القيمة ، وتحليله لمسألة النقد ونظريته في رأس المال ونظريته في وثيرة الربح وبالتالي في النظام الاقتصادي القائم كله يكمن في الطابع الانتقالي للاقتصاد الرأسمالي ، وحتمية انهياره ، مما يقود - وهذا ليس الا وجهها اخر للظاهرة ذاتها - الى الاشتراكية . ولم يكن ماركس يستطيع حل رموز الاقتصاد الرأسمالي الهروغليفية ، لو لم ينظر الى الرأسمالية من وجهة النظر الاشتراكية ، اي من وجهة النظر التاريخية . ولانه بالضبط اتخذ من وجهة النظر الاشتراكية نقطة انطلاق لتحليله للمجتمع البورجوازي فقد كان في موقع يستطيع منه ان يعطي الحركة الاشتراكية اساسا علميا .

هذا هو المقياس الذي نستطيع به ان نقيم ملاحظات برنشتاين . انه يشكو من «الازدواجية» الموجودة في كل مكان من كتاب ماركس الضخم «رأس المال» . «فالكتاب يرغب في ان يكون دراسة علمية وان يثبت في الوقت ذاته موضوعا تم وضعها وتطورها قبل ان يكتب الكتاب بزمان طويل . انه مبني على مخطط يتضمن سلفا النتيجة التي يريد ان يؤدي اليها . ان العودة الى البيان الشيوعي (اي الى الهدف الاشتراكي - ر.ل.) يثبت وجود بقايا طوباوية في مذهب ماركس» .

ولكن ماذا تكون «ازدواجية» ماركس ان لم تكن ازدواجية المستقبل الاشتراكي والحاضر الرأسمالي ؟ انها ازدواجية العمل ورأس المال ، ازدواجية البورجوازية والبروليتاريا . انها الانعكاس العلمي لازدواجية موجودة في المجتمع البورجوازي ، ازدواجية التعاديات الطبقة تتصارع داخل النظام الاجتماعي الرأسمالي .

ان فهم برنشتاين لهذه الازدواجية في ماركس على انها «بقاء الطوباوية حية» ليس في الواقع الا اعترافا ساذجا بانه ينكر الازدواجية التاريخية للمجتمع البورجوازي وانه ينكر وجود التعاديات الطبقية في الرأسمالية . ان ذلك اعتراف منه بأن الاشتراكية لم تعد بالنسبة له سوى «بقاء الطوباوية حية» . وماذا تكون أحادية برنشتاين -وحدة برنشتاين- ان لم تكن الوحدة الابدية للمجتمع الرأسمالي، وحدة الاشتراكي السابق الذي تنكر لهدفه وقرر ان يجد في المجتمع الرأسمالي، الواصد الثابت غير القابل للتغيير ، هدف التطور الانساني ؟

لا يرى برنشتاين في البنية الاقتصادية للرأسمالية التطور الذي يؤدي الى الاشتراكية . ولكن ليستطيع برنشتاين ان يحتفظ ببرنامجه الاشتراكي ، شكلا على الاقل ، فانه يجد نفسه مجبرا على اللجوء الى بنية مثالية موضوعة خارج التطور الاقتصادي ، يجد نفسه مجبرا على تحويل الاشتراكية ذاتها من مرحلة تاريخية محددة من مراحل التطور الاجتماعي الى «مبدأ» مجرد . لهذا فان «المبدأ التعاوني» - المسخ الحقيق للاشتراكية الذي يرغب برنشتاين في ان يطلي به الاقتصاد الرأسمالي - يبدو كتنازل لا مستقبل المجتمع الاشتراكي بل لماضي برنشتاين الاشتراكي .

التعاونيات والنقابات والديمقراطية

تقدم اشتراكية برنشتاين للعمال الامل في المشاركة في ثروة المجتمع ، فيصبح الفقراء اغنياء ؟ وكيف تتحقق هذه الاشتراكية ؟ لا تحوي مقالات برنشتاين «مسائل الاشتراكية» غير تلميحات غامضة الى هذه المسألة . لكن معلومات وافية يمكن الحصول عليها في كتابه .

تتحقق اشتراكية برنشتاين بمساعدة الادتين التاليتين : اتحادات العمال -او كما يصفها برنشتاين نفسه ، الديمقراطية الاقتصادية والتعاونيات . فالاولى سوف تقضي على الربح الصناعي والثانية سوف تنهي الربح التجاري . تشكل التعاونيات ، لاسيما التعاونيات في حقل الانتاج ، شكلا هجينيا في خضم الرأسمالية . ويمكن وصفها بأنها وحدات صغيرة للانتاج المشترك وسط التبادل الرأسمالي .

لكن التبادل يسيطر على الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي ، اي ان الانتاج يعتمد الى حد بعيد على امكانيات السوق . ونتيجة للتنافس تصبح سيطرة مصالح رأس المال على عملية الانتاج -اي الاستغلال الذي لا يرحم- شرطا لدوام كل مشروع . وتعتبر سيطرة رأس المال على عملية الانتاج عن نفسها بالطرق التالية : يكثف العمل ، يطول يوم العمل او يقصر طبقا لحالة السوق ، اما ان يستخدم العمل او يلقي به الى قارعة الطريق ، طبقا لمتطلبات السوق . وبكلمات اخرى ،

تستخدم كل السبل التي تمكن المشروع من الوقوف على قدميه في وجه منافسيه الآخرين في السوق . هكذا يجد العمال الذين يتشكلون في تعاونيات في حقل الانتاج انفسهم في مواجهة الضرورة المتناقضة للسيطرة على انفسهم باكثر قدر من الحزم ويضطرون الى لعب دور الرائد الرأسمالي تجاه انفسهم - وهذا هو التناقض الذي يفسر الفشل المعتاد للتعاونيات الانتاجية ، التي اما ان تصبح مشاريع رأسمالية بحتة او تنتهي الى الذوبان اذا ظلت مصالح العمال مسيطرة .

ولقد لاحظ برنشتاين نفسه هذه الحقائق . ولكن من الواضح انه لم يفهمها . فهو جنبا الى جنب مع السيدة بوتر - ويب يفسر فشل التعاونيات الانتاجية في انجلترا بافتقارها الى « الانضباط » . ولكن ما يدعى هنا بصورة مسطحة مصطنعة « انضباطا » ليس الا النظام الاطلاقى الطبيعى للرأسمالية . ومن الواضح ان العمال لا يستطيعون تطبيق هذا النظام بنجاح ضد انفسهم (١) .

لا تستطيع تعاونيات المنتجين ان تدوم داخل الاقتصاد الرأسمالي الا اذا تمكنت مداورة من القضاء على التناقض الرأسمالي بين نمط الانتاج ونمط التبادل . وهي تستطيع ان تحقق ذلك فقط بان تعزل نفسها اصطناعيا عن تأثير قوانين التنافس الحر ، ولا يمكنها ان تنجح في ذلك الا اذا ضمنت لنفسها مسبقا دائرة دائمة من المستهلكين ، اي عندما تضمن لنفسها سوقا دائما .

ان تعاونيات المستهلكين هي التي تستطيع ان تؤدي هذه الخدمة الى شقيقتها في حقل الانتاج ، وهنا ، لا في تمييز اوبنهايمر بين تعاونيات تباع وتعاونيات تشتري ، يكمن السر الذي يسمى برنشتاين الى اكتشافه : التفسير للفشل الدائم لتعاونيات المنتجين التي تعمل مستقلة وبقاؤها على قيد الحياة عندما تدعهم منظمات مستهلكين .

اذا كان صحيحا ان امكانيات وجود تعاونيات المنتجين داخل الرأسمالية رهن بامكانيات وجود تعاونيات المستهلكين ، فان مجال الاولى مقتصر ، حتى في اكثر الحالات مواتاة ، على السوق المحلي المحدود وعلى مصنعي المنتجات التي تخدم حاجات مباشرة ، وعلى الاخص المنتجات الغذائية . وبذلك تستثنى تعاونيات المستهلكين وبالتالي تعاونيات المنتجين من معظم فروع انتاج راس المال الاكثر اهمية - صناعات النسيج والتعدين والمعادن والبتروكيمياويات والآلات والقاطرات والسفن . ولهذا السبب وحده ، فان التعاونيات في حقل الانتاج ، بغض النظر عن طبيعتها الهيكلية ، لا يمكن اعتبارها جدية أداة للتحويل الاجتماعى العام . ذلك ان اقامة تعاونيات المنتجين على نطاق واسع تفترض قبل كل شيء القضاء على السوق العالمى وتفتيت الاقتصاد العالمى الراهن الى حقول انتاج وتبادل محلية

(١) ان المصانع التعاونية للعمال انفسهم تمثل البدايات الاولى للجديد داخل الشكل القديم . على الرغم من انها تفرغ ويجب ان تفرغ في كل مكان من تنظيمها الفعلى كل معايب النظام السائد - راس المال المجلد الثالث ، ص ٥٢١ .

صغيرة . اي ان المطلوب من رأسمالية عصرنا الفائقة التطور الواسعة الانتشار ان تقفل عائدة الى اقتصاد العصور الوسطى التجاري .

تقتصر تعاونيات المنتجين ضمن اطار مجتمعنا الراهن على لعب دور الملحق البسيط بتعاونيات المستهلكين . ولذا يبدو ان هذه الاخيرة يجب ان تكون بداية التحويل الاجتماعي المقترح . ولكن اصلاح المجتمع المتوقع بواسطة التعاونيات يكف بذلك عن ان يكون هجوما ضد الانتاج الرأسمالي . اي انه يكف عن ان يكون هجوما على القواعد الاساسية للانتاج الرأسمالي ، ويصبح بدلا من ذلك نضالا ضد رأس المال التجاري وعلى الاخص الصغير والمتوسط منه . انه يصبح هجوما على اغصان الشجرة الرأسمالية .

ان النقابات طبقا لبرنشتاين هي ايضا وسيلة هجوم على الرأسمالية فسي حقل الانتاج . ولقد اوضحنا فيما سبق ان النقابات لا يمكن ان تمنح العمال تأثيرا حاسما على الانتاج . فهي لا تستطيع ان تحدد ابعاد الانتاج ولا تقدمه التقني .

يكفي ان نقول في الجانب الاقتصادي المحض من «نضال وتيرة الاجور ضد وتيرة الربح» ، كما يسمي برنشتاين النشاط النقابي ، ما يلي : ان هذا النشاط لا يحدث في السماء ، بل يحدث ضمن الاطار المحدد جيدا لقانون الاجور ، ولا يمكن تحطيم قانون الاجور بنشاط النقابات بل هو يطبق بهذا النشاط .

ان النقابات هي التي تقود ، طبقا لبرنشتاين ، الهجوم الحقيقي على وتيرة الربح الصناعي - في الحركة العامة من اجل اعتناق الطبقة العاملة . وعليها ، في رأي برنشتاين ، تترتب مهمة تحويل وتيرة الربح الصناعي الى «وتائر اجور» . ولكن الحقيقة هي ان النقابات اخر من يستطيع شن حملة اقتصادية على الربح ، فالنقابات ليست الا الدفاع المنظم للقوة العاملة ضد هجمات الربح ، وهي تعبر عن المقاومة التي تبديها الطبقة العاملة في وجه اضطهاد الاقتصاد الرأسمالي .

تعمل النقابات ، من جهة ، على التأثير على الوضع في سوق قوة العمل . ولكن هذا التأثير يقهر باستمرار بدفع الشرائح الوسطى من مجتمعنا الى صفوف البروليتاريا ، وهي عملية تجلب باستمرار بضائع جديدة الى سوق العمل . الوظيفة الثانية للنقابات هي تحسين حالة العمال . اي انها تحاول زيادة نصيب الطبقة العاملة من الثروة الاجتماعية . بيد ان هذا النصيب يجري تخفيضه ، بحتمية عملية طبيعية ، بشمو انتاجية العمل ، وليس المرء بحاجة الى ان يكون ماركسيا ليلاحظ ذلك ، اذ تكفي قراءة كتاب روديرتس « تفسير المسألة الاجتماعية » .

بكلمات اخرى ، تحول الظروف الموضوعية للمجتمع الرأسمالي الوظيفتين

الاقتصاديتين لاتحادات العمال الى نوع من العمل السيزيفي (١) ، الذي لا غنى عنه برغم ذلك، لان العامل نتيجة نشاط اتحادات العمل ينجح في الحصول لنفسه على وثيرة الاجور التي يستحقها طبقا لوضع سوق قوة - العمل . ومن هنا فان قانون الاجور الرأسمالي يطبق نتيجة لنشاط اتحادات العمال ، ونتيجة له يشل ميل التطور الاقتصادي الى الهبوط ، او اذا اردنا الدقة يلطف هذا الميل .

بيد ان تحويل اتحادات العمال الى اداة للتقليص المضطرد للربح لمصلحة الاجور يفترض مسبقا الشرطين الاجتماعيين التاليين : اولا توقف سقوط الشرائح الوسطى من مجتمعنا الى صفوف البروليتاريا ، وثانيا وقف نمو انتاجية العمل . وفي الحالتين تكون العودة الى الظروف ما قبل الرأسمالية .

ليست التعاونيات واتحادات العمال بقادرة اطلاقا على تحويل نمط الانتاج الرأسمالي . وهذا ما يتفهمه برنشتاين وان بشكل مشوش . ذلك انه يشير الى التعاونيات واتحادات العمال على انها وسيلة لتخفيض ربح الرأسماليين واثراء العمال . وهو بذلك يتخلى عن النضال ضد نمط الانتاج الرأسمالي ويحاول ان يوجه الحركة الاشتراكية الى النضال ضد «التوزيع الرأسمالي» (٢) ، فهو يشير الى الاشتراكية المرة تلو المرة على انها جهد الى نمط توزيع «عادل وأعدل وأكثر عدالة من ذلك» .

لا يمكن انكار ان السبب المباشر الذي يدفع الجماهير الشعبية الى الحركة الاشتراكية هو بالضبط نمط التوزيع «المجحف» الذي يميز الرأسمالية . وعندما تناضل الاشتراكية الديمقراطية لتشارك الاقتصاد كله ، فهي انما تطمح ايضا الى توزيع «عادل» للثروة الاجتماعية . لكن الاشتراكية الديمقراطية ، على هدي ملاحظة ماركس ان نمط التوزيع في حقبة معينة نتيجة طبيعية لنمط الانتاج في تلك الحقبة ، لا تناضل ضد التوزيع ضمن اطار الانتاج الرأسمالي ، بل تناضل بدلا من ذلك للقضاء على الانتاج الرأسمالي ذاته . وباختصار ، تريد الاشتراكية الديمقراطية ان تقيم نمط توزيع اشتراكي بالقضاء على نمط الانتاج الرأسمالي . لكن طريقة برنشتاين على العكس من ذلك ترمي الى مقارعة نمط التوزيع الرأسمالي املا منها بهذه الطريقة في اقامة نمط انتاج اشتراكي تدريجيا .

ما هو اذن والحالة هذه اساس برنامج برنشتاين لاصلاح المجتمع ؟ هل يجد

(١) سيزيف (باليونانية سيزيفس) هو الملك الميثولوجي لكورنثيا الذي حكمت عليه الالهة في العالم السفلي ان يدحرج صخرة ضخمة من قاع الوادي الى قمة الجبل ، حتى اذا فعل تدحرجت الصخرة الى قاع الوادي مرة ثانية ليتعين عليه ان يبدأ العمل للتو من جديد وان يستمر في ذلك الى الابد . وقد اصبح سيزيف وعمله رمزا للتعنت والعجز .

(٢) اصطلاح يستخدمه برنشتاين للدلالة على تقسيم الثروة الاجتماعية الكلية على الاقسام المختلفة من المجتمع الرأسمالي - ر.ل.

هذا البرنامج دعمه في اتجاهات محددة للإنتاج الرأسمالي ؟ كلا ، فهو في المقام الأول ينكر هذه الاتجاهات . والتحويل الاشتراكي بالنسبة له هو نتيجة التوزيع لا سببها . انه لا يستطيع ان يعطي برنامجا أساسيا ماديا ، ذلك انه قد تخلى عن أهداف ووسائل الحركة من أجل الاشتراكية وبالتالي عن شروطها الاقتصادية . ونتيجة ذلك ، فهو يجد نفسه مجبرا على الوقوف على أساس مثالي .

انه يشكو «لماذا نقدم الاشتراكية على انها نتيجة الحتمية الاقتصادية ؟» «لماذا نخط من قدر فهم الانسان ، وشعوره بالعدالة وارادته ؟» . ان التوزيع الفائق العدالة الذي يقول به برنشتاين يجب ان يتحقق اذن بفضل ارادة الانسان الحرة ، ارادة الانسان التي لا تعمل وفق الضرورة الاقتصادية بحكم ان هذه الارادة ذاتها ليست غير اداة ، بل بسبب من فهم الانسان للعدالة ، بسبب مثال الانسان عن العدالة .

هكذا نعود بحبور الى مبدأ العدالة ، ذلك الحمار العجوز الذي امتطاه مصلحو الارض اجيالا عددا ، لافتقارهم الى وسائل نقل تاريخي افضل . نعود الى «روسينانت» (1) المأسوف على ذكراها التي امتطى صهوتها كل دون كيشوتات التاريخ وخبثوا بها نحو الإصلاح العظيم للارض ، ليعودوا دوما وقد اسودت منهم الوجوه .

اشتراكية علاقة الفني بالفقر أساسها ومبدأ التعاون محتواها و«التوزيع الأكثر عدلا» هدفها وفكرة العدالة شرعيتها التاريخية الوحيدة ! ألم يدافع ويتلغ عن هذا النوع من الاشتراكية قبل خمسين عاما بقدر اكبر من القوة والذكاء والحماسة ! بيد ان عبقريته التي تشبه عبقرية الخياطين لم تكن تعرف الاشتراكية العلمية . فاذا كان هذا المفهوم الذي مزقه ماركس وانجلز نتفا قبل نصف قرن يرقع اليوم ويقدم للبروليتاريا وكأنه الكلمة الأخيرة للعلم الاجتماعي ، فان ذلك ايضا فن من فنون الخياطة ، ولكن لا عبقرية فيه .

التقابات والتعاونيات هي نقاط الدعم الاقتصادية للنظرية التحريفية ، ونمو الديمقراطية هو شرطها السياسي الاساسي . والمظاهر الراهنة للرجعية السياسية «ازاحة» فقط بالنسبة لبرنشتاين ، فهو يعتبرها طائفة ومؤقتة ، ويقترح ان لا تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع التوجيهات العامة للحركة العمالية .

الديمقراطية ، بالنسبة لبرنشتاين ، مرحلة حتمية في تطور المجتمع ، وهو يرى ، كما يرى المنظرون البورجوازيون لليبرالية ، ان الديمقراطية هي قانون التطور التاريخي الاساسي العظيم الذي تدفع الى تحقيقه كل قوى الحياة السياسية . غير ان موضوعه برنشتاين خاطئة تماما ، فهي تبدو في شكلها المطلق هذا ابتداء بورجوازيا صغيرا لنتائج مرحلة قصيرة جدا من التطور البورجوازي ، هي مرحلة السنوات العشرين او الثلاثين الاخيرة . فنحن نصل الى نتائج مختلفة

(1) فرس دون كيشوت .

تماما عندما نتفحص التطور التاريخي للديمقراطية تفحصا اكثر تمعنا بقليل ،
وناخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته التاريخ السياسي العام للرأسمالية .
لقد وجدت الديمقراطية في اكثر التشكيلات الاجتماعية اختلافا : فهي
الجماعات الشيوعية البدائية وفي دول العبودية في العصور القديمة السابقة
للعصور الوسطى وفي عاميات (كومونات) العصور الوسطى . كذلك يمكن العثور
على الحكم المطلق وعلى الملكية الدستورية في اكثر الانظمة الاقتصادية تنوعا .
وقد لجأت الرأسمالية عندما بدأت في اول انتاج للسلع الى دستور ديمقراطي في
العاميات - البلدية في القرون الوسطى . وفيما بعد تطورت الرأسمالية الى
المانيفاكشور فوجدت الشكل السياسي المناسب لها في الملكية المطلقة . وفي
النهاية أصبحت الرأسمالية اقتصادا صناعيا متطورا ودفعت الى حيز الوجود في
فرنسا الجمهورية الديمقراطية عام ١٧٩٣ ثم ملكية نابليون الاولى المطلقة ثم ملكية
النبل في فترة العودة الى الملكية (١٨١٥ - ١٨٣٠) ثم ملكية لويس فيليب
البورجوازية الدستورية ثم ملكية نابليون الثالث واخيرا وللمرة الثالثة الجمهورية .
اما في المانيا فلم يكن الدستور الديمقراطي الوحيد - الاقتراع العام - نصرا
احرزته البورجوازية الليبرالية ، بل كان الاقتراع العام أداة لصهر الدويلات
الصفيرة . وهو بهذا المعنى فقط ذو اهمية لتطور البورجوازية الالمانية التي كانت
ستكتفي ، لولا ذلك ، بالملكية الدستورية شبه - الاقطاعية . وفي روسيا ازدهرت
الرأسمالية ردحا طويلا من الزمن في ظل نظام من الحكم المطلق الشرقي ، دون ان
تبدي البورجوازية ادنى رغبة في ادخال الديمقراطية . وفي النمسا ، لم يكن
الاقتراع العام غير حبل النجاة منذ الملكية غريق اصابها التحلل . اما في بلجيكا ،
فقد كان احراز الحركة العمالية للاقتراع العام عائدا بلا شك الى ضعف العسكرية
المحلية وبالنسبة الى الوضع الجغرافي والسياسي الخاص في البلد ، ولكننا هنا
نجد «نتفة من الديمقراطية» لم تحرزها البورجوازية بل احزمت ضدها .
ان تفحصا اكثر امعانا يبين لنا ان النصر المتواصل للديمقراطية ، الذي يبدو
للتحريريين وكذلك لليبرالية البورجوازية قانونا اساسيا عظيما من قوانين التاريخ
الانساني ، وعلى الاخص التاريخ الحديث ، ليس الا شبحا . وانه لا يمكن اقامة
صلة عامة بين التطور الرأسمالي والديمقراطية . فالشكل السياسي لبلد محدد
هو دائما نتيجة العوامل السياسية القائمة جميعها : محلية وكذلك اجنبية ، وهو
يسمح ضمن حدوده لكل المنوعات من الملكية المطلقة الى الجمهورية الديمقراطية .
لذا فان علينا ان نودع كل الآمال في اقامة الديمقراطية كقانون عام للتطور
التاريخي ، حتى ضمن اطار المجتمع الحديث . ذلك انه اذا ما التفتنا الى المرحلة
الراهنة للمجتمع البورجوازي ، فاننا نلاحظ هنا ايضا عوامل سياسية تؤدي الى
تخلي المجتمع البورجوازي عن المنجزات الديمقراطية التي تم كسبها حتى الان ،
بدلا من ان تؤدي الى تأكيد مخطط برنشتاين .
لقد استنفدت المؤسسات الديمقراطية كل دور لها كأدوات معينة في تطور

المجتمع البورجوازي (وهذا امر على جانب عظيم من الاهمية) . فقد كانت هذه المؤسسات ضرورية لصهر الدولات الصغيرة وخلق دول عصرية كبيرة (المانيا ، ايطاليا) ، ولكنها لم تعد امرا لا غنى عنه في الوقت الراهن ، ذلك لان التطور الاقتصادي قد خلق في هذه الاثناء التمازا عضويا داخليا .

يمكن ان يقال الشيء ذاته فيما يتعلق بتحويل جهاز الدولة السياسي والاداري كله من الآلية القطاعية او شبه القطاعية الى الآلية الرأسمالية . فمع ان هذا التحويل كان ملازما تاريخيا لتطور الديمقراطية ، الا انه تحقق اليوم الى مدى اصبح فيه من الممكن القضاء على العناصر الديمقراطية النقية في المجتمع كالاقتراع العام والشكل الجمهوري للدولة دون ان تجد الادارة او مالية الدولة او المنظمة العسكرية ان من الضروري العودة الى الاشكال التي كانت سائدة قبل ثورة آذار (١) .

اذا كانت الليبرالية بما هي قد اصبحت غير ذات فائدة اطلاقا للمجتمع البورجوازي ، فهي من جهة اخرى اصبحت معيقة مباشرة للرأسمالية من وجهات نظر اخرى . هناك عاملان يحكمان تماما الحياة السياسية للدول المعاصرة وهما : السياسة العالمية والحركة العمالية . وليس كل منهما سوى وجهها اخر من وجوه المرحلة الراهنة للتطور الرأسمالي .

ونتيجة لتطور الاقتصاد العالمي ونفاقم التنافس على السوق العالمي وانتشاره فقد اصبحت العسكرية وسياسة الاساطيل الكبيرة ، كادوات للسياسة العالمية ، عاملا حاسما في الحياة الداخلية للدول الكبرى وكذلك في حياتها الخارجية . واذا كان صحيحا ان السياسة العالمية والعسكرية تمثلان ميلا صاعدا في المرحلة الراهنة للرأسمالية ، فان الديمقراطية البورجوازية يجب ان تتحرك منطقيا في خط هابط .

ولقد دفع ثمن غال في المانيا لفترة التسليح الكبرى والتي بدأت عام ١٨٩٣ ولدخول المانيا السياسة العالمية الذي دشن في كياوشو . لقد كان القربان الضحية الذي دفع ثمننا هو تحلل الليبرالية وتضاؤل حزب الوسط الذي انتقل من صف المعارضة الى صف الحكومة . ولقد كانت الانتخابات الاخيرة للرايشتاغ في العام ١٩٠٧ والتي جرت تحت شعار السياسة الكولونيالية الالمانية جنازة لليبرالية الالمانية .

اذا كانت السياسة الخارجية تدفع بالبورجوازية الى احضان الرجعية ، فان هذا صحيح كذلك بالنسبة للسياسة المحلية - وذلك بفضل صعود الطبقة العاملة . ويشير برانشتاين الى انه يدرك ذلك عندما يجعل «اسطورة» الاشتراكي الديمقراطي الذي «يريد ان يتلع كل شيء» بكلمات اخرى الجهود الاشتراكية للطبقة العاملة.

(١) الثورة الالمانية عام ١٨٤٨ التي ضربت بعنف وفعالية على المؤسسات القطاعية في المانيا .

مسؤولة عن خيانة البورجوازية الليبرالية .

انه ينصح البروليتاريا ان تتنكر لهدفها الاشتراكي ، حتى يخرج الليبراليون المدعورون من جحر الرجعية . وعندما يجعل برنشتاين القضاء على الحركة العمالية الاشتراكية شرطا حيويا للحفاظ على الديمقراطية البورجوازية ، فانه يثبت بطريقة مدهشة ان هذه الديمقراطية على تناقض تام مع الميل الداخلي لتطور المجتمع الراهن . ويثبت في الوقت ذاته ان الحركة الاشتراكية ذاتها نتاج مباشر لهذا الميل .

ولكنه يثبت في الوقت ذاته امرا اخر ايضا . فهو عندما يجعل التخلي عن الهدف الاشتراكي شرطا حيويا لانبعاث الديمقراطية البورجوازية ، انما يبين الى اي حد من عدم الدقة يذهب الادعاء بأن الديمقراطية البورجوازية شرط لا غنى عنه للحركة الاشتراكية وانتصار الاشتراكية . ان تفكير برنشتاين يستهلك ذاته في حلقة مفرغة ، فنتائج تبطل الافتراضات التي انطلق منها ! .

الحل بسيط جدا . بالنظر الى ان الليبرالية البورجوازية قد زعرت خوفا من الحركة العمالية النامية وهدفها النهائي ، فاننا نستنتج ان الحركة الاشتراكية العمالية هي اليوم السند الوحيد للديمقراطية مع ان الديمقراطية ليست هدف الحركة الاشتراكية . وعلينا ان نستنتج ان الديمقراطية لا يمكن ان يكون لها سند اخر . يجب ان نستنتج ان الحركة الاشتراكية ليست مرهونة بالديمقراطية البورجوازية ، بل على العكس من ذلك ان مصير الديمقراطية مرهون بالحركة الاشتراكية . يجب ان نستنتج ان الديمقراطية لن يكون لها فرص حياة اكبر اذا ما تنكرت الطبقة العاملة للنضال من اجل اعتناقها ، ولكن على العكس من ذلك ان الديمقراطية تحوز فرص حياة اكبر عندما تصير الحركة الاشتراكية قوة قسوة تكفي للنضال ضد النتائج الرجعية للسياسة العالمية وخيانة البورجوازية للديمقراطية . من يريد ان يقوي الديمقراطية ، يتوجب عليه ان يريد تقوية الحركة الاشتراكية لا اضعافها . ومن يتخلى عن النضال من اجل الاشتراكية يتخلى عن الحركة العمالية والديمقراطية معا .

الاستيلاء على السلطة السياسية

رأينا ان مصير الديمقراطية مرهون بمصير الحركة العمالية . ولكن هل يجعل تطور الديمقراطية ثورة بروليتارية ، اي استيلاء العمال على السلطة السياسية ، امرا لا حاجة له او امرا مستحيلا ؟

يسوي برنشتاين المسألة بأن يزن على وجه الدقة الجوانب السيئة والحسنة للاصلاح الاجتماعي والثورة الاجتماعية . وهو يفعل ذلك بالطريقة ذاتها التي يوزن فيها البهار او القرفة في مخازن جمعية استهلاكية . ان برنشتاين يرى ان المجرى

الشرعي للتطور التاريخي من فعل «الذكاء» بينما المجرى الثوري للتطور التاريخي من فعل «الشعور» . وهو يدرك ان النشاط الاصلاحى وسيلة بطيئة للتقدم التاريخي وأن الثورة وسيلة سريعة له . وهو يرى في التشريع قوة منهجية وفي الثورة قوة عفوية تلقائية .

لقد عرفنا منذ امد طويل ان المصلح البورجوازي الصنفير يرى جوانب «حسنة» و«سيئة» في كل شيء . انه يقضم قليلا من كل انواع الاعشاب ، ولكن المجرى الحقيقي للاحداث لا يتأثر بهذا التركيب الا قليلا . ذلك ان الكومونة الصغيرة التي تجمع بحرص من «الجوانب الحسنة» من كل شيء يمكن ان تنهار عند اول نقفة تاريخية . فالاصلاح التشريعي والطريقة الثورية تعملان طبقا لتأثيرات اعمق بكثير من اعتبارات فوائد ومعايب هذه الطريقة او تلك .

لقد عمل الاصلاح التشريعي في تاريخ المجتمع البورجوازي على تقوية الطبقة الصاعدة باضطراد حتى تصبح هذه الطبقة قوية بما يكفيها للاستيلاء على السلطة السياسية ، والقضاء على النظام الحقوقي القائم وبناء نظام جديد . ان برنشتاين حينما يصب جام غضبه ضد الاستيلاء على السلطة السياسية على انها نظرية عنف بلانكي ، انما يقع في كارثة اعتبار ما كان دوما محور التاريخ وقوته الدافعة خطأ بلانكي . لقد كان الاستيلاء على السلطة السياسية هدف كل الطبقات الصاعدة منذ ان ظهرت المجتمعات الطبقيّة التي يكون الصراع الطبقي المحتوى الجوهرى لتاريخها . هنا نقطة البدء ونهاية كل فترة تاريخية . ويمكننا ان نرى ذلك في نضال الفلاحين اللاتين الطويل ضد الممولين والنبل في روما القديمة ، وفي نضال نبل القرون الوسطى ضد الاساقفة ، وفي نضال الحرفيين ضد النبل في مدن القرون الوسطى . ونرى ذلك ايضا في العصور الحديثة في نضال البورجوازية ضد الاقطاع .

هكذا نجد ان الاصلاح التشريعي والثورة ليسا وسيلتين مختلفتين للتطور التاريخي يمكن ان ننتقي من على مائدة التاريخ ايا منهما كما ينتقي المرء مقانق ساخنة او باردة . ان الاصلاح التشريعي والثورة عاملان مختلفان في تطور المجتمع الطبقي ، وهما يحددان ويكاملان بعضهما البعض ، ولكنهما في الوقت ذاته منفصلان تبادليا مثل القطب الشمالي والقطب الجنوبي ، ومثل البورجوازية والبروليتاريا .

كل دستور شرعي نتاج لثورة . ففي تاريخ الطبقات تكون الثورة فعل الخلق السياسي بينما يكون التشريع التعبير السياسي عن حياة مجتمع ظهر لتوه الى حيز الوجود . والعمل من اجل الاصلاح لا يحتوي على القوة الخاصة به مستقلة عن الثورة . ففي كل فترة تاريخية يجري العمل من اجل الاصلاحات في الاتجاه الذي تعطيه له القوة الدافعة للثورة السابقة وهو يستمر ما دامت القوة الدافعة للثورة الاخيرة مستمرة . او اذا اردنا ان نتكلم كلاما اكثر عيانية ، فاننا نقول ان العمل من اجل الاصلاحات يجري في كل فترة تاريخية داخل اطار الشكسمل

الاجتماعي الذي خلقته الثورة الاخيرة . وهنا لب المسألة .
ان تصوير العمل من اجل الاصلاحات كثورة تمتد على فترة زمنية طويلة
والثورة كسلسلة مكشفة من الاصلاحات امر مناقض للتاريخ . فالتحويل الاجتماعي
والاصلاح التشريعي لا يختلفان في امتدادهما الزمني بل في محتواه . فسرّ
التغيير التاريخي عبر استخدام السلطة السياسية يكمن بالتحديد في تحويل
التعديلات الكمية البسيطة الى نوع جديد ، وبكلمات اخرى يكمن في انتقال مرحلة
تاريخية من شكل معين من اشكال المجتمع الى شكل اخر .

هذا هو السبب في ان اولئك الذين يعلنون انهم يحذون وسيلة الاصلاح
التشريعي بدلا من الاستيلاء على السلطة السياسية والثورة الاجتماعية وفي
مقابلهما لا يختارون في الحقيقة طريقا اهدأ وابطأ الى الهدف ذاته بل يختارون
هدفا مختلفا . فهم بدلا من ان يتخذوا موقف بناء مجتمع جديد ، يتخذون موقف
اجراء تعديلات سطحية على المجتمع القديم . واذا ما تتبعنا المفاهيم السياسية
للتحريرية فاننا نصل الى النتيجة ذاتها التي نصلها عندما نتبع النظريات الاقتصادية
للتحريرية . ان برنامجنا اذ ذاك لا يصبح تحقيق الاشتراكية بل اصلاح الرأسمالية ،
ليس القضاء على نظام العمل المأجور بل تخفيف الاستغلال ، اي القضاء على
تعسفات الرأسمالية بدلا من القضاء على الرأسمالية ذاتها .

هل ينطبق الدوران المتبادلان للاصلاح التشريعي والثورة على الصراع الطبقي
في الماضي فقط ؟ ليس من الممكن الان ، نتيجة لتطور النظام الحقوقي البورجوازي ،
ان يكون انتقال المجتمع من مرحلة تاريخية الى اخرى امرا يتم بالاصلاح التشريعي ،
وان استيلاء البروليتاريا على سلطة الدولة قد اصبح فعلا «حملة فارغة» على حد
تعبير برنشتاين ؟

العكس تماما هو الصحيح . فما الذي يميز المجتمع البورجوازي عن غيره من
المجتمعات الطبقة عن المجتمع القديم وعن النظام الاجتماعي في العصور الوسطى ؟
ان الذي يميز المجتمع البورجوازي هو ان السيطرة الطبقة فيه لا تقوم على
«حقوق مكتسبة» ولكن على علاقات اقتصادية حقيقية . ان العمل المأجور ليس
علاقة حقوقية بل علاقة اقتصادية صرف . فليس في نظامنا الحقوقي معادلة واحدة
تشرع للسيطرة الطبقة اليوم . والآثار القليلة الباقية لمعادلات كهذه (كتلك
الخاصة بالخدم) ليست الا بقايا من المجتمع الاقطاعي .

كيف يمكن القضاء على عبودية الاجرب «الطريقة التشريعية» اذا كانت هذه
العبودية غير مدرجة في القوانين ؟ هنا يجد برنشتاين الذي يريد ان يتخلص من
الرأسمالية بواسطة الاصلاح التشريعي انه يشبه الشرطي الروسي الذي يخبرنا
في رواية اوسبينسكي «لقد امسكت بالوغد من ياقته . ولكن يا لله ماذا ارى ؟
ليس للعين ياقة» . وهذه هي بالضبط الصعوبة التي يجابهها برنشتاين .

«ان المجتمعات السابقة جميعا قامت على صراع بين طبقة مضطهدة وطبقة
مضطهدة» (البيان الشيوعي) . ولكن هذا الصراع يعبر عنه في كل المراحل السابقة

من التاريخ الحديث في علاقات حقوقية محددة مميزة ، ولهذا السبب على وجه الخصوص كان يمكن لهذه العلاقات ان تفسح الى حد ما مجالا لعلاقات جديدة ضمن اطار العلاقات القديمة . « كان القرن في عهد القنانة يتوصل لان يصبح عضوا في احدى الكومونات (البلدية) » (البيان الشيوعي) . كيف صار ذلك ممكنا ؟ بالقضاء المضطرد على كل امتيازات الاقطاع في نطاق المدينة : السخرة وحسب اللباس الخاص وضريبة الارث وحق السيد الاقطاعي في افضل القطيع والجباية الشخصية والزواج تحت الاكراه وحق الخلافة الخ التي كانت تشكل مجموعها القنانة .

كذلك نجحت البورجوازية الصغيرة في العصور الوسطى بالطريقة ذاتها في رفع نفسها الى مصاف البورجوازية وهي لا تزال تحت ربة الحكم المطلق الاقطاعي (البيان الشيوعي) . باية وسيلة ؟ بالقضاء الجزئي الرسمي او التفكيك التام للروابط التعاونية ، والتحويل المطرد للإدارة المالية والجيش ، نتيجة لذلك نستطيع عندما نبحث المسألة من وجهة النظر التجريدية وليس من وجهة النظر التاريخية (اي بالنظر الى العلاقات الطبقة السابقة) ان نتخيل انتقالا شرعيا طبقا للطريقة الاصلاحية من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع البورجوازي . ولكن ما الذي نراه في الواقع ؟ اننا نرى ان الاصلاحات القانونية لم تكن لتجنب استيلاء البورجوازية على السلطة السياسية فحسب ، بل على العكس من ذلك مهدت لهذا الاستيلاء وادت اليه . فقد كان التحويل الاجتماعي السياسي الرسمي امرا لا غنى عنه لالغاء العبودية وكذلك للقضاء الكامل على الاقطاعية .

لكن الوضع مختلف تماما الان . فالقانون الان يجبر البروليتاريا ان تخضع لنير الرأسمالية . والفقر والافتقار الى وسائل الانتاج يجبران البروليتاريا على الخضوع لنير الرأسمالية . وليس هناك في الدنيا كلها قانون يستطيع ان يعطي البروليتاريا وسائل الانتاج وهي لا تزال ضمن اطار المجتمع البورجوازي ، ذلك لان التطور الاقتصادي وليس القوانين هو الذي انتزع وسائل الانتاج من ملكية المنتجين .

كذلك ليس الاستغلال داخل نظام العمل الماحور قائما على القوانين . فليست القوانين هي التي تحدد مستوى الاجور ، ولكن العوامل الاقتصادية هي التي تفعل . ان ظاهرة الاستغلال الرأسمالي لا تقوم على تنظيم قانوني ، بل تقوم على الحقيقة الاقتصادية البحتة ، حقيقة ان قوة العمل تلعب في هذا الاستغلال دور السلطة التي تملك ضمن خصائص اخرى خاصية انتاج قيمة تفوق القيمة التي تستهلكها على شكل وسيلة عيش العامل . باختصار ، لا يمكن تحويل العلاقات الاساسية ، علاقات سيطرة الطبقة الرأسمالية ، بواسطة الاصلاحات التشريعية على اساس المجتمع الرأسمالي لان هذه العلاقات لم تقم بقوانين بورجوازية ولا هي اتخذت شكل قوانين كهذه . ومن الواضح ان برنشتاين لا يعي ذلك ، لانه يتحدث عن « اصلاحات اشتراكية » . ولكنه من جهة اخرى يبدي ادراكا ضمنيا لذلك عندما

يكتب قائلا « يعمل الدافع الاقتصادي اليوم بحرية ، بينما كان في السابق يختفي خلف قناع كل انواع علاقات السيطرة وكل انواع الايديولوجيا » .

ان احدى خصائص النظام الرأسمالي هي ان كل عناصر المجتمع الجديد داخل هذا النظام تتخذ في بداية تطورها شكلا لا يقترب من الاشتراكية بل على العكس من ذلك شكلا يتحرك مبتعدا اكثر فاكثرا عن الاشتراكية . فالانتاج يأخذ طابعا اجتماعيا يتزايد باضطراب ، ولكن ما هو الشكل الذي يجري به التعبير عن الطابع الاجتماعي للانتاج الرأسمالي ؟ ان يجري على شكل مشاريع كبيرة وعلى شكل شركات مساهمة وعلى شكل الكارتل وفي داخل هذه الاشكال تندفع التعاديات الرأسمالية والاستغلال الرأسمالي واضطهاد قوة العمل الى الحد الاقصى .

وفي الجيش يؤدي التطور الرأسمالي الى اتساع الخدمة العسكرية الاجبارية والى تقليص مدة الخدمة . وبالتالي الى الاقتراب المادي من المليشيا الشعبية . ولكن كل هذا يحدث على شكل عسكرية حديثة تتجلى فيها باوضح صورة سيطرة الدولة العسكرية على الشعب والطابع الطبقي لهذه الدولة .

وفي حقل العلاقات السياسية ، يدفع تطور الديمقراطية - اذا وجدت الديمقراطية ارضا مؤاتية - الى اشتراك كل الشرائح الشعبية في الحياة السياسية وبالتالي الى نوع من « دولة الشعب » . ولكن هذه المشاركة تأخذ شكل البرلمانية البورجوازية التي لا تنتفي فيها التعاديات الطبقيّة والسيطرة الطبقيّة ، بل على العكس من ذلك تكشف علنا . وبالضبط لان المجتمع الرأسمالي يتحرك عبر هذه التناقضات كلها ، يتوجب استخلاص لب المجتمع الاشتراكي من قشرته الرأسمالية . ولهذا السبب بالضبط ينبغي على البروليتاريا ان تستولي على السلطة السياسية وتقضي قضاء مبرما على النظام الرأسمالي .

يستخلص برنشتاين نتائج مغايرة بالطبع . انه يجيبنا : اذا كان تطور الديمقراطية يؤدي الى تفاقم التعاديات الرأسمالية وليس الى التخفيف منها ، « فان على الاشتراكية الديمقراطية ان تحاول وبكل الطرق وقف الاصلاحات الاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية ، وذلك كي لا تجعل مهمتها اكثر صعوبة » . هذا بالفعل ما يجب ان تفعله الاشتراكية الديمقراطية اذا وجدت ان من المناسب ان تضع لنفسها ، على طريقة البورجوازية الصغيرة ، مهمة عقيمة هي التقاط كل الجوانب الحسنة من التاريخ ورفض جوانبه السيئة . بيد ان على الاشتراكية الديمقراطية في هذه الحالة ان تحاول في الوقت ذاته وقف الرأسمالية بشكل عام ، فلا شك ان الرأسمالية هي الوغد الذي يضع كل العقبات في طريق الاشتراكية . ولكن الرأسمالية تزودنا الى جانب كل هذه العقبات بالامكانيات الوحيدة لتحقيق البرنامج الاشتراكي ، ويمكن قول الشيء ذاته بالنسبة للديمقراطية .

اذا كانت الديمقراطية قد اصبحت زائدة عن حاجة البورجوازية ومبعث ضيق لها ، فانها على العكس من ذلك ضرورية ولا غنى عنها للطبقة العاملة . انها ضرورية لانها تخلق الاشكال السياسية (الادارة المستقلة ، الحقوق الانتخابية الخ) التي

ستفيد البروليتاريا كنقاط ارتكاز في مهمة تحويل المجتمع البورجوازي . ولا غنى عنها لان البروليتاريا لا يمكن ان تصبح واعية لمصالحها الطبقية ومهمتها التاريخية الا عبر ممارسة الحقوق الديمقراطية والنضال من اجل الديمقراطية .

الديمقراطية باختصار لا غنى عنها لا لانها تجعل استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية امرا لا حاجة له ولكن لانها تجعل هذا الاستيلاء ضروريا وممكنا في آن واحد . وعندما راجع انجلز في مقدمته لكتاب « الصراعات الطبقية في فرنسا » تكتيكات الحركة العمالية الحديثة وحث على النضال الشرعي مقابل المتاريس ، فانه لم يقصد مسألة استيلاء معين على السلطة السياسية ولكنه قصد النضال اليومي المعاصر - وهذا امر يدل عليه كل سطر من سطور المقدمة . انه لم يكن يقصد الوجهة التي يجب ان تتخذها البروليتاريا تجاه الدولة الرأسمالية في وقت استيلائها على السلطة ، بل كان يقصد الوجهة التي يجب ان تتخذها البروليتاريا بينما هي لا تزال ضمن حدود الدولة الرأسمالية . لقد كان انجلز يقدم الارشادات للبروليتاريا مضطهدة وليس للبروليتاريا منتصرة .

من جهة اخرى فان جملة ماركس المعروفة جيدا في المسألة الزراعية في انكلترا (وهي جملة يرتكز عليها برنشتاين كثيرا) والتي يقول فيها « ربما سننتصر بسهولة اكبر بشراء املاك السيد الاقطاعي » لا تشير الى موقف البروليتاريا قبل نصرها بل بعده ، ذلك انه من الواضح ان مسألة شراء املاك الطبقة المسيطرة القديمة لا تبرز الا حينما تكون البروليتاريا في السلطة . ان الامكانية التي يتصورها ماركس هي امكانية ممارسة دكتاتورية البروليتاريا سلميا وليست امكانية استبدال هذه الدكتاتورية بالاصلاحات الاجتماعية البورجوازية . لم يكن اي شك ليعتري ماركس وانجلز حول ضرورة استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية ، فهما يتركان لبرنشتاين اعتبار قن دجاج البرلمانية البورجوازية الاداة التي يتحقق بواسطتها اعظم تحويل اجتماعي للتاريخ ، الا وهو الانتقال من المجتمع الرأسمالي الى الاشتراكية .

يبدأ برنشتاين في تقديم نظريته بتحذير البروليتاريا ضد خطر استيلائها على السلطة السياسية في وقت مبكر . اي انه ينبغي على البروليتاريا ، طبقا لبرنشتاين ، ان تترك المجتمع البورجوازي على حاله الراهن وتمنى هي ذاتها بهزيمة مريعة . اما اذا وصلت البروليتاريا الى السلطة فان النتيجة « العملية » التي يمكن ان تستخلصها من نظرية برنشتاين فهي الاخلاص الى النوم . ان نظرية برنشتاين تحكم على البروليتاريا بالخمول في اكثر لحظات الصراع حسما ، تحكم عليها بالخيانة السلبية لقضيتها .

سيكون برنامجنا قصاصة ورق تاعسة ان لم يفدنا في كل احتمال وفي كل لحظات الصراع وان لم يفدنا بتطبيقه لا بعدم تطبيقه . واذا كان برنامجنا يحتوي معادلة التطور التاريخي للمجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية فان عليه ان يصيغ ، في كل افكاره الاساسية المميزة ، كل المراحل الانتقالية لهذا التطور ،

وينبغي عليه بالتالي ان يكون قادرا على توجيه البروليتاريا بما يتوجب عليها فعله في كل لحظة على الطريق نحو الاشتراكية . فلا تكون ثمة لحظة تضطر فيها البروليتاريا الى التخلي عن برنامجها او يتخلى فيها هذا البرنامج عنها . عمليا ، يتجلى ذلك في انه عندما تتبوأ البروليتاريا السلطة بقوة الاحداث ، فلن يكون ثمة وقت تعجز فيه البروليتاريا عن اتخاذ اجراءات معينة لتحقيق برنامجها اي اتخاذ اجراءات انتقالية باتجاه الاشتراكية ، او لا تكون فيه مجبرة اخلاقيا على ذلك . وخلف الاعتقاد بان البرنامج الاشتراكي يمكن ان ينهار تماما في اي نقطة من نقاط دكتاتورية البروليتاريا يكمن الاعتقاد الآخر بان البرنامج الاشتراكي لا يمكن تحقيقه عموما وفي كل الاوقات .

وماذا اذا كانت الاجراءات الانتقالية سابقة لاوانها ؟ ان هذا التساؤل يخفي عددا من الافكار الخاطئة فيما يتعلق بالمجرى الحقيقي للتحويل الاجتماعي .
اولا - لا ينتج استيلاء البروليتاريا ، اي الطبقة الشعبية الواسعة ، على السلطة السياسية بصورة مصطنعة . انه يفترض مسبقا درجة محددة من نضوج العلاقات الاقتصادية والسياسية (باستثناء حالات كحالة عامية - كومونة - باريس حين لم تحصل البروليتاريا على السلطة بعد نضال واع في سبيل هدفها ، بل سقطت السلطة في يد البروليتاريا وكأنها شيء جيد تخلي عنه الجميع) . هنا يكمن الفارق الجوهرى بين الانقلابات حسب مفهوم بلانكي ، تلك التي تحققها « اقلية فعالة » والتي تنفجر دوما كطلقة مسدس في غير اوانها ، وبين استيلاء جماهير شعبية غفيرة واعية على السلطة السياسية ، ذلك الاستيلاء الذي لا يمكن الا ان يكون نتاج تحلل المجتمع البورجوازي والذي يحمل بالتالي في ذاته الشرعية الاقتصادية والسياسية لظهوره في الوقت المناسب .

لذا فان استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية اذا نظر اليه من زاوية التأثير السياسي لا يمكن ان يتحقق « قبل اوانه » ، اما من زاوية الاحتفاظ بالسلطة فان الثورة السابقة لاوانها التي تقضى مضجع برنشتاين تهددنا كسيف ديموقليطس . وفي مقابل ذلك لا تنفع ادعية وصلوات ولا مخاوف وقلق وذلك لسببين بسيطين جدا .

اولا - من المستحيل ان يتخيل المرء تحولا عظيما عظيمة الانتقال من المجتمع الرأسمالي الى المجتمع الاشتراكي يمكن ان يتحقق بضربة واحدة فرحة . وتخيل ذلك ممكنا يعني ثانيا بعث الحياة في مفاهيم من الواضح انها بلانكية . فالتحويل الاشتراكي يفترض نضالا طويلا عنيدا يمكن ان ترد البروليتاريا خلاله على اعقابها غير مرة ، لذا ، فان على البروليتاريا من وجهة نظر النتيجة النهائية للصراع ، ان تاتي الى السلطة اول مرة « قبل الاوان » .

ثانيا - سيكون مستحيلا تجنب استيلاء البروليتاريا على سلطة الدولة « قبل الاوان » وذلك بالضبط لان هجمات البروليتاريا « السابقة لاوانها » هذه تشكل عاملا هاما بالفعل في خلق الشروط السياسية للنصر النهائي . ففي خلال

الازمة السياسية التي تصاحب استيلاء البروليتاريا على السلطة وفي خلال النضالات الطويلة العنيدة ، ستحصل البروليتاريا على درجة من النضج السياسي تسمح لها ان تحرز في الوقت المناسب نصر الثورة المبين . هكذا فان هذه الهجمات « السابقة لاوانها » التي تقوم بها البروليتاريا على سلطة الدولة هي بحسب ذاتها عوامل تاريخية هامة تساعد على اثارة وتحديد نقطة النصر الحاسم . من وجهة النظر هذه ، تبدو فكرة الاستيلاء « المبكر » على السلطة السياسية سخافة سياسية ناجمة عن مفهوم ميكانيكي لتطور المجتمع يضع لانتصار الصراع الطبقي نقطة مثبتة خارج الصراع الطبقي ومستقلة عنه .

ولما كانت البروليتاريا لا تستطيع الاستيلاء على السلطة السياسية سوى « قبل الاوان » ، ولما كانت البروليتاريا مجبرة على الاستيلاء على السلطة مرة او عدة مرات « قبل الاوان » قبل ان تستطيع الاحتفاظ بالسلطة الى الابد ، فان الاعتراض على الاستيلاء « المبكر » على السلطة السياسية ليس في حقيقة الامر غير رفض عام لطموح البروليتاريا الى امتلاك سلطة الدولة . وكما ان كل الطرق تؤدي الى الطاحون ، فاننا منطقيا نصل في النتيجة الى ان الاقتراح التحريفي بتعديل الهدف النهائي للحركة الاشتراكية هو في الحقيقة نصيحة بالتخلي عن الحركة الاشتراكية ذاتها .

الانبيار

بدأ برنشتاين تحريفه للاشتراكية الديمقراطية بالتخلي عن نظرية الانبيار الراسمالي . بيد ان هذه النظرية هي حجر اساس الاشتراكية العلمية . ولذا فان رفض برنشتاين لها هو رفض للنظرية الاشتراكية كلها . وهو اثناء النقاش يتخلى عن واحد اثر اخر من مواقف الاشتراكي كي يستطيع الحفاظ على تأكيده الاول .

ان نزع ملكية الطبقة الراسمالية مستحيل دون انهيار الراسمالية . ولذا فان برنشتاين يتنكر لنزع الملكية ويختار التحقيق التدريجي لـ « المبدأ التعاوني » هدفا للحركة العمالية .

لكن التعاون لا يمكن ان يتحقق داخل الانتاج الراسمالي ، ولذا فان برنشتاين يتنكر لشريك الانتاج ، ويقترح فقط اصلاح التجارة وتطوير تعاونيات المستهلكين . لكن تحويل المجتمع عبر تعاونيات المستهلكين حتى بواسطة اتحادات العمال لا يتفق مع التطور الحقيقي للمجتمع الراسمالي . لذا فان برنشتاين يتخلى عن المفهوم المادي للتاريخ .

لكن مفهومه لسير التطور الاقتصادي لا يتفق مع نظرية ماركس في فائض القيمة . لذا فان برنشتاين يتخلى عن نظرية القيمة وفائض القيمة وبذلك يتخلى عن النظام الاقتصادي الماركسي كله .

لكن نضال البروليتاريا لا يمكن ان يجري دون هدف نهائي محدد ودون قاعدة اقتصادية في المجتمع القائم . ولذا فان برنشتاين يتخلى عن الصراع الطبقي ويتحدث عن المصالحة مع الليبرالية البورجوازية .

لكن الصراع الطبقي في مجتمع طبقي ظاهرة طبيعية لا يمكن تجنبها . لذا فان برنشتاين يشكك حتى في وجود الطبقات في المجتمع . والطبقة العاملة بالنسبة له كتلة من الافراد مجزأة سياسيا وثقافيا وايضا اقتصاديا . والبورجوازية بالنسبة له لا تتكثل سياسيا طبقا لمصلحتها الاقتصادية الداخلية ، ولكن فقط بسبب الضغط الخارجي عليها من تحت ومن فوق .

ولكن اذا لم يكن ثمة اساس اقتصادي للصراع الطبقي ، واذا لم يكن هناك بالتالي طبقات في المجتمع ، فان نضالات البروليتاريا ضد البورجوازية لا في المستقبل فحسب بل وفي الماضي ايضا تبدو مستحيلة ، كما تبدو الاشتراكية الديمقراطية وانتصاراتها غير قابلة للفهم على الاطلاق ، او انها يمكن ان تفهم فقط على انها نتائج ضغط الحكومة السياسي ، اي انها ليست النتائج الطبيعية للتطور التاريخي بل النتائج العرضية لسياسة الهوهنزولرن ، وليست المولود الشرعي للمجتمع الرأسمالي بل الوليد اللقيط للرجعية . هكذا فان برنشتاين المنطقي جدا في هذا المجال ينتقل من المفهوم المادي للتاريخ الى نظرة جريدة « فرانكفورت ترابتونغ » وجريدة « فوسيش ترابتونغ » .

من السهل على برنشتاين بعد رفضه للنقد الاشتراكي للمجتمع الرأسمالي ان يجد الحالة الراهنة للامور مرضية ، على الاقل بخطوطها العامة . وهو لا يتردد في ذلك ، فيكتشف ان الرجعية ليست اليوم قوية في المانيا ، واننا « لا نستطيع الحديث عن رجعية سياسية في اقطار اوروبا الغربية » ، « وان موقف البورجوازية » في معظم اقطار الغرب « تجاه الحركة الاشتراكية هو في الغالب موقف دفاعي وليس موقفا اضطهاديا » وحالة العمال لا تسوء بل تتحسن ، والبورجوازية بالفعل تقدمية سياسية وقوية اخلاقيا . ونحن لا نستطيع الحديث عن رجعية او اضطهاد . كل شيء يسير على ما يرام .

هكذا يتحرك برنشتاين بتتابع منطقي من الالف حتى الياء . فقد بدأ بالتخلي عن الهدف النهائي مفترضا انه ابقى على الحركة . ولكن بما انه لا حركة اشتراكية دون هدف اشتراكي ، فان برنشتاين ينتهي الى التنكر للحركة .

وهكذا ينهار مفهوم برنشتاين للاشتراكية انهيارا تاما . وهكذا يتحول بناء الفكر الاشتراكي المتناسق الرائع الى كومة من النفايات يجد فيها مكانا حطام كل النظريات وفتات فكر كل العقول صغيرة وكبيرة . ماركس وبرودون ، ليون فون بوش وفرانز اوبنهايمر ، فريدريك البرت لانج وكانط ، بروكوبوفتش ودكتور ريتز فون نوبار ، هيرتز وشولز جافيرنتر ، لاسال والبروفسور جوليوس وولف : كل هؤلاء يسهمون في نظرية برنشتاين ، وهو يأخذ من كل منهم شيئا . وليس هناك ما يدهش في ذلك ، ذلك انه عندما تنكر للاشتراكية العلمية فقد محو

التبلور الفكري الذي تتمحور حوله الحقائق المعزولة لتكون في كل عضوي مفهوم متسق للعالم .

اول وهلة ، تبدو نظرية برنشتاين ، المكونة من فتات من كل النظريات الممكنة ، خلوا تماما من التحيز . فبرنشتاين لا يحب ان يتحدث عن « علم الحزب » : او على وجه الدقة علم الطبقة ، اكثر مما يحب ان يتحدث عن ليبرالية الطبقة او اخلاقية الطبقة . وهو يظن انه قد نجح في التعبير عن علم انساني عام تجريدي وليبرالية تجريدية واخلاقية تجريدية . ولكن بما ان مجتمع الحقيقة والواقع مكون من طبقات لها مصالح ومطامح ومفاهيم متعارضة ، فان علما انسانيا عاما يعالج المسائل الاجتماعية وليبرالية تجريدية واخلاقية تجريدية ليست جميعا في الوقت الراهن غير اوهام ويوتوبيا محضة . فالعلم والديمقراطية والاخلاقية التي يعتبرها برنشتاين انسانية وعامة لا تعدو كونها العلم المسيطر والديمقراطية المسيطرة والاخلاقية المسيطرة اي العلم البورجوازي والديمقراطية البورجوازية والاخلاقية البورجوازية .

وعندما يفرض برنشتاين نظرية ماركس الاقتصادية ليعتق تعاليم بريتانو وبوهيم بورك وجيفونز وسي وجوليوس وولف ، فانه يستبدل القاعدة العلمية لانعتاق الطبقة العاملة بالدافعة التبريرية عن الرأسمالية . وعندما يتحدث عن الطابع الانساني عموما لليبرالية ويحول الاشتراكية الى نوع من الليبرالية ، فانه يحرم الاشتراكية (بشكل عام) من طابعها الطبقي وبالتالي من محتواها التاريخي وبالتالي من كل محتوى ، ومن جهة اخرى فانه يعتبر الطبقة التي تمثل الليبرالية تاريخيا ، اي البورجوازية ، البطلة المثلة للمصالح العامة للبشرية .

وعندما يشن حربا على « رفع العوامل المادية الى مرتبة قوة كلية القوة دافعة للتطور » ، ويحتج على ما يسمى « احتقار المثل » التي يفترض ان تسود الاشتراكية الديمقراطية ، وعندما يتحدث مدافعا عن المثالية والاخلاق معلنا في الوقت ذاته انه ضد المصدر الوحيد للانبعاث الخلقي للبروليتاريا ، اي الصراع الطبقي ، فانه لا يفعل شيئا غير الاتي : وعظ الطبقة العاملة بجوهر اخلاقية البورجوازية ، اي بالمصالحة مع النظام الاجتماعي القائم وتحويل آمال البروليتاريا لتعقد على غياهب الصور الاخلاقية المزيفة .

وعندما يوجه امضى سهامه ضد الجدل « الديالكتيك » ، فانه يهاجم في الواقع نمطا محددا من التفكير هو الذي تستخدمه البروليتاريا في صراعها من اجل التحرر . انه يحاول ان يكسر السيف الذي ساعد البروليتاريا على اختراق حجب ظلام مستقبلها . انه يحاول ان يحطم الساعد الذي تستطيع البروليتاريا بعونه ان تنتصر على البورجوازية ، على الرغم من انها لا تزال ماديا تحت نيرها . ذلك ان الجدل هو الذي يبين للطبقة العاملة الطابع الانتقالي لهذا النير ويبرهن للعمال حتمية انتصارهم ، كما انه يحقق الان ثورة في مجال الفكر . يودع برنشتاين الجدل ويلجأ بدلا من ذلك الى التآرجح الفكري من النوع المعروف جيدا ،

نوع « من جهة - ومن جهة أخرى » « نعم - ولكن » « على الرغم - بيد أن » « أكثر - أقل » الخ ، وهو بذلك يهوي في منزلق نمط - من التفكير ينتمي الى البورجوازية في مرحلة هبوطها ، نمط هو الانعكاس الفكري الامين للوجود الاجتماعي والنشاط السياسي للبورجوازية في تلك المرحلة . ان عبارات « من جهة - ومن جهة أخرى » « نعم - ولكن » الخ ، التي ترددها البورجوازية سياسيا تشبه الى حد مميز طريقة برنشتاين في التفكير ، وهذا هو البرهان القاطع الاكيد على الطبيعة البورجوازية لمفهوم برنشتاين عن العالم .

لكن كلمة « بورجوازي » كما يستخدمها برنشتاين ليست تعبيرا طبقيا بل مفهوما اجتماعيا عاما . فقد استبدل برنشتاين الذي يظل منطقيا حتى النهاية علم البروليتاريا وسياستها واخلاقيها ونمط تفكيرها وكذلك لفتها التاريخية بتلك التي تخص البرجوازية . فعندما يستخدم برنشتاين دون تمييز اصطلاح « مواطن » ليشير الى البورجوازية وكذلك الى البروليتاريا بقصد الاشارة الى الانسان بشكل عام ، فهو انما يعطي الانسان بشكل عام هوية البورجوازي والمجتمع الانساني هوية المجتمع البورجوازي .

الانتهازية في النظرية والتطبيق

ان كتاب برنشتاين على جانب عظيم من الاهمية للحركة العمالية الالمانية والعالية . فهو اول محاولة لاعطاء التيارات الانتهازية في الاشتراكية الديمقراطية اساسا نظريا .

يمكن القول ان هذه التيارات قد وجدت في حركتنا منذ زمن طويل ، اذا اخذنا بعين الاعتبار تلك التجليات المتفرقة للانتهازية مثل مسألة اعتمادات الاسطول . ولكننا لا نجد اتجاها انتهازيا ذا طابع محدد الا منذ حوالي العام ١٨٩٠ عند القضاء على القوانين المضادة للاشتراكية . ان « اشتراكية الدولة » التي نادى بها فولمار والتصويت على الميزانية البافارية و « الاشتراكية الزراعية » في جنوب المانيا وسياسة هاین في التعويضات وموقف شيبيل من التعرف والظاهرة العسكرية هي العلامات الفارقة في تطور ممارستنا الانتهازية .

ما الذي يميز هذه الممارسة قبل ما عداه ؟ انه المبدأ « النظرية » وهذا امر طبيعي ، ذلك ان نظريتنا ، اي مبادئ الاشتراكية العلمية ، تضع حدودا مميزة للنشاط العلمي - فيما يتعلق باهداف هذا النشاط والوسائل التي تستخدم في الوصول الى هذه الاهداف والنهج الذي يستخدم في هذا النشاط . ولذا فان من الطبيعي ان يحاول الذين يركضون خلف « النتائج » المباشرة تحرير انفسهم من حدود كهذه ليجعلوا ممارستهم مستقلة عن نظريتنا .

بيد ان هذه النظرة تدخضها كل محاولة لتطبيقها على الواقع . فقد كانت

اشتراكية الدولة والاشتراكية الزراعية وسياسة التعويضات ومسألة الجيش جميعا هزائم للانتهازية . ولذا فان من الواضح ان يتعين على هذا الاتجاه كي يستطيع البقاء والاستمرار ان يحاول تحطيم مبادئ نظريتنا ليقيم نظرية خاصة به . وكتاب برنشتاين هو بالضبط جهد في هذا السبيل . وهذا ما جعل كل العناصر الانتهازية في حزبنا في شتوتغارت تجتمع سريعا تحت راية برنشتاين . اذا كانت التيارات الانتهازية في الممارسة العملية لحزبنا ظاهرة طبيعية تماما يمكن تفسيرها على ضوء الظروف الخاصة بنشاطنا ، فان نظرية برنشتاين محاولة طبيعية لتكثيل هذه التيارات في تعبير نظري عام ، ومحاولة من هذه التيارات لتضع شروطها النظرية الخاصة بها وتفترق عن الاشتراكية العلمية . وهذا هو السبب في ان التعبير المنشور عن افكار برنشتاين يجب ان يعتبر امتحانا نظريا للانتهازية واول مشروعية علمية لها .

فماذا كانت نتيجة هذا الامتحان ؟ لقد رأينا النتيجة : ان الانتهازية ليست قادرة على وضع نظرية ايجابية تصمد امام النقد : فكل ما تستطيعه هو شن الهجوم على موضوعات ماركسية متنوعة مقطوعة . ولان النظرية الماركسية تشكل صرحا متماسكا ، فان الانتهازية تأمل بهذه الطريقة ان تهز الصرح من الاساس حتى الرأس . ان هذا يبين ان الممارسة الانتهازية لا تتفق اساسا مع الماركسية . كما يثبت ان الانتهازية لا تتفق مع الاشتراكية (الحركة الاشتراكية) عموما ، وانها تميل داخليا الى دفع الحركة العمالية الى السبل البورجوازية وانها تميل الى شل الصراع الطبقي البروليتاري تماما . ومن الواضح ان الصراع الطبقي من وجهة نظر تاريخية لا يمت الى النظرية الماركسية ، وذلك لان حركات عمالية ونظريات اشتراكية عدة وجدت قبل ماركس وباستقلال عنه ، وكان كل منها بطريقته الخاصة التعبير النظري بما يتفق مع ظروف العصر عن صراع الطبقة العاملة من اجل اعناقها . ولقد وجدت من قبل كل مفاهيم برنشتاين الجميلة : نظرية استناد الاشتراكية على المفهوم الاخلاقي للعدالة وعلى النضال ضد نمط التوزيع بدلا من النضال ضد نمط الانتاج ، فهم الصراع الطبقي على انه تعاد بين الفني والفقير ، محاولة حفر « المبدأ التعاوني » على جسم الاقتصاد الرأسمالي . ولقد كانت كل هذه النظريات في زمنها نظريات فعالة للصراع الطبقي البروليتاري على الرغم من عدم كفايتها . لقد كانت هذه النظريات احذية الاطفال التي تعلمت البروليتاريا بفضلها ان تمشي على مسرح التاريخ .

ولكن بعد ان ادى تطور الصراع الطبقي وانعكاسه في الظروف الاجتماعية الى التخلي عن هذه النظريات وتطوير مبادئ الاشتراكية العلمية ، لم يعد ثمة اشتراكية - على الاقل في المانيا - خارج الاشتراكية الماركسية ، ولا يمكن ان يكون ثمة صراع طبقي اشتراكي خارج الاشتراكية الديمقراطية . منذ ذلك الحين اصبحت الاشتراكية هي الماركسية واصبح النضال البروليتاري هو الاشتراكية الديمقراطية . وهذا هو السبب في ان العودة الى نظريات اشتراكية قبل - ماركسية لا تمثل

عودة الى احذية البروليتاريا في طفولتها بل الى الاحذية البورجوازية المهترئة .
لقد كانت نظرية برنشتاين اول وآخر محاولة لاعطاء الانتهازية اساسا نظريا .
انها الاخيرة لان الانتهازية ذهبت في نظريته الى اقصى ما تستطيع - سلبيا بالنكر
للاشتراكىة العلمية وايجابيا بتجميع كل قطعة ممكنة من حطام التشوش النظري .
لقد توجت الانتهازية تطورها بكتاب برنشتاين (تماما كما اتمت تطورها العلمي
بالموقف الذي اتخذ شيبيل من مسألة العسكرية) ووصلت نتيجتها النهائية .

تستطيع الماركسية ان تدحض الانتهازية نظريا ، وليس ذلك فحسب فهي
ايضا الوحيدة القادرة على تفسير الانتهازية كظاهرة تاريخية في تطور الحزب .
ان مسيرة البروليتاريا الى الامام على النطاق التاريخي العالمي نحو النصر النهائي
ليست بالفعل « امرا بسيطا » . ان الصفة المميزة لحركة البروليتاريا يكمن بالضبط
في ان الجماهير الشعبية تقوم اول مرة في التاريخ بفرض ارادتها ضد الطبقات
الحاكمة ، ولكن على البروليتاريا ان تفعل ذلك خارج المجتمع القائم ، متخطية
المجتمع القائم . ولا تستطيع الجماهير ان تكون هذه الارادة الا في الصراع الدائم
ضد النظام القائم . ان اتحاد الجماهير الشعبية بهدف يتخطى النظام الاجتماعي
القائم واتحاد النضال اليومي بالتحويل العظيم للعالم هو المهمة الملقاة على الاشتراكىة
الديمقراطية التي ينبغى عليها ان تتحسس طريقها عبر صخرتين : التخلي عن
الطابع الجماهيري للحزب او التخلي عن الهدف النهائي ، الوقوع في الاصلاحية
البورجوازية او في الفتوية ، في الفوضوية او الانتهازية .

لقد وضعت الماركسية في جعبتها النظرية منذ اكثر من نصف قرن اسلحة
فعالة ضد هذين الحدين المتقابلين . لكن الماركسية لا تستطيع ان تقينا سلفا والى
الابد من الاتجاهات الفوضوية والانتهازية وذلك لان حركتنا حركة جماهيرية ولان
الاخطار التي تهددها ليست ناتجة عن العقل البشري بل عن ظروف اجتماعية .
ولا يمكن التغلب على هذه الاتجاهات الا عندما ننتقل من مجال النظرية الى مجال
الممارسة ، وذلك غير ممكن بغير الاستعانة بالاسلحة التي زودنا بها ماركس .

كتب ماركس قبل نصف قرن يقول « ان الثورات البورجوازية ، كثورات
القرن الثامن عشر ، تندفع من نصر الى نصر ، لتسبق آثارها بعضها بعضا ، فيبدو
الناس والاشياء وكأنهم يحترقون في لهب لالاء ، وتكون النشوة الروح المخيمة .
لكن قصيرة هي هذه الثورات ، فهي تصل اوجها سريعا ، ليرتد المجتمع الى نوبة
رد فعل عصبية قبل ان يتعلم كيف يقطف ثمار فترة الهياج المحموم . اما الثورات
البروليتارية ، كثورات القرن التاسع عشر ، فهي على العكس من ذلك تمارس نقد
نفسها باستمرار ، وباستمرار تتوقف خلال سيرها ، تعود الى ما كان يبدو منجزا
لتبدأ من جديد ، تهزأ بشمول قاس من كل نقاط ضعف محاولتها الاولى وحقاتها
واجراءاتها المجزوءة ، فتبدو وكأنها ما تطرح خصمها ليستمد من الارض عزما
جديدا . فينهض ثانية ضدها وقد اتخذ قواما عملاقيا ، تتردد باستمرار فزعا من
الحجم الهائل غير المحدد لاهدافها ذاتها - الى ان يخلق في النهاية وضع يجعل كل

تراجع مستحيلا ، وترفع الظروف ذاتها عقيرتها بالصياح : « هنا الوردة » ، وهنا علينا ان نرقص ! »

ظل هذا صحيحا حتى بعد ان طورت النظرية الاشتراكية العلمية . فالحركة البروليتارية لم تصبح كلها بعد اشتراكية - ديمقراطية حتى في المانيا . ولكنها تصير اشتراكية ديمقراطية اكثر فأكثر فتتغلب باستمرار على الانحرافات الانتهازية والفوضوية المتطرفة ، التي لا تعدو كونها مراحل محددة في تطور الاشتراكية الديمقراطية منظورا اليها كعملية .

لهذه الاسباب ، ينبغي علينا ان نقول ان الشيء المدهش هنا ليس ظهور تيار انتهازى بل ضعف هذا التيار . فطوال ظهور الانتهازية في حالات منعزلة من النشاط العملي كان المرء يستطيع ان يفترض ان لها اساسا جديا ، ولكن المرء لا يملك الان وبعد ظهور كتاب برنشتاين الا ان يصرخ بدهشة « ماذا ؟ أهذا كل ما لديكم من قول ؟ » لا ظل من فكرة اصيلة ! لا فكرة واحدة لم تدحضها الماركسية وتسحقها وتحيلها غبارا قبل عدة قرون !

كان يكفي الانتهازية ان تتكلم لتبرهن انه ليس لديها ما تقول . هذه هي اهمية كتاب برنشتاين الوحيدة في تاريخ حزبنا .

فليشكر برنشتاين نمط تفكير البروليتاريا الثورية والديالكتيك والمفهوم المادي للتاريخ ، وهو يتخلل عنها جميعا ، لانها اوجدت ظروفها مخففة لردته . ذلك ان الديالكتيك والمفهوم المادي للتاريخ هما وحدهما اللذان يستطيعان في شهادتهما ان يجعلنا برنشتاين يبدوا اداة لا واقية مسيرة تعبر بها الطبقة البروليتارية الصناعية عن ضعفها الاتي ، اداة تلقي بها البروليتاريا جانبا باحتقار وكبرياء عندما تتفحصها بقدر اكبر من الدقة .

ركود الماركسية وتقدمها

عام ١٩٠٣

تعتمد ترجمة هذه المقالة على الترجمة الانجليزية الواردة في كتاب «روزا لوكسمبورغ تتكلم»
(Rosa Luxemburg Speaks, Edited by Mary-Alice Waters , Pathfinder
Press Inc, New York, 1970)

وقد اعتمد هذا الكتاب الترجمة التي قام بها ادن ومسيدار بول (Eden and Cedar Paul)
ونشرت في كتاب «كارل ماركس : انسانا ومفكرا وثوريا»
(Karl Marx : Man, Thinker and Revolutionist, A Symposium edited by
D. Ryazanov, International Publishers, New York, 1927) .

توطئة

كتبته هذه المقالة «ركود الماركسية وتقدمها» في العام ١٩٠٣ ، بعد وفاة ماركس بعشرين عاما .
وهنا تعالج روزا لوكسمبورغ مسألة كثيرا ما تطرح اليوم وخاصة في اوساط المنظرين : هل الماركسية
متصلبة ودوغمائية لدرجة انها لا تتيح مجالا للابداع الفكري ؟
ان جواب روزا هو لا مؤكدة . وهي تبين انه اذا كانت السنوات العشرون التي تلت وفاة
ماركس لم تشهد مساهمات نظرية في الماركسية عدا مساهمات انجلز ، فان ذلك لا يعود الى ان
الماركسية قد عفى عليها الزمن ولم تعد قادرة على التطور . على العكس من ذلك ، ان الصراع الطبقي
ذاته لم يتقدم بدرجة تثير مسائل عملية جديدة تتطلب مساهمات نظرية جديدة . «ان ماركس فسي
ابداهه العلمي بلنا كحزب مناضلين عمليين . ليس صحيحا ان ماركس لم يعد يفي بحاجتنا . على
العكس من ذلك ، ليست حاجتنا بعد كافية لاستخدام كل افكار ماركس» .
ولقد شهدت الوقائع على صحة ثقة روزا في ان حاجات النضال ذاته ستنتج ماركسيين قادرين
على اغناء النظرية الثورية وتطويرها . فمثلا شهد العقدان الاول والثاني من القرن العشرين تطوور
النظرية الماركسية بما يؤمن انتصار الثورة الروسية ، فكانت مساهمات لينين العظيمة مثل نظرياته
في التنظيم وملاقة الحزب بالطبقة ، تطويره للنظرية الماركسية في النضال الوطني وحق الامم فيسي
تقرير المصير .

ركود الماركسية وتقدمها

يلاحظ كارل جروين في مقالته الضحلة ، ولكن الممتعة احيانا ، التي تحمل عنوان « الحركة الاشتراكية في فرنسا وبلجيكا » ، يلاحظ محقا ان نظريتي فورييه وسان سيمون كان لهما تأثيران مختلفان على اتباع كل منهما . فقد كان سان سيمون السلف الروحي لجيل كامل من البحاثة والكتاب اللامعين في حقول متنوعة من النشاط الفكري ، ولكن اتباع فورييه كانوا ، عدا استثناءات قليلة ، اشخاصا يرددون كالببغاوات كلمات معلمهم ، وكانوا عاجزين عن تطوير تعاليمه . ويفسر جروين هذا الاختلاف بان فورييه قدم للعالم نظاما مكتملا في ادق تفاصيله ، بينما القى سان سيمون لتلاميذه بحزمة مفككة من الافكار العظيمة . وعلى الرغم من انه يبدو لي ان جروين لا يعبر اهتماما كافيا للفرق الداخلي الجوهرى بين نظريتي هذين المعلمين الكلاسيكيين في حقل الاشتراكية الطوباوية ، الا انني اشعر ان ملاحظته محقة على وجه العموم . فليس من شك في ان نظاما من الافكار موضوع في خطوطه العريضة فحسب يشكل حافزا اكبر بكثير من بناء مكتمل متناسق لا يترك شيئا ليضاف ولا يعطي مجالا للجهود المستقلة للعقل الفعال .

هل هذا هو السبب في ركود الماركسية الذي ما برح امرا ملحوظا منذ سنوات عدة ؟ الحق انه عدا مساهمة مستقلة او اثنتين تمثلان حدا من التقدم النظري ، لم يظهر منذ نشر المجلد الاخير من « رأس المال » وآخر كتابات انجلز ، سوى بضعة اعمال مبسطة وعروض للنظرية الماركسية . فبقي جوهر تلك النظرية حيث تركها مؤسسها .

ايعود هذا الى ان النظام الماركسي فرض اطارا صلبا جدا على النشاطات المستقلة للعقل ؟ لا يمكن انكار ان ماركس قد مارس تأثيرا حد الى درجة ما من التطور الحر للنظرية في حالة الكثيرين من تلاميذه . فقد وجد ماركس وانجلز من انفسهم ماركسيين ! وقد يكون الجهد المدقق للمحافظة على الامور « ضمن نطاق الماركسية » ادى الى نتائج مدمرة على صعيد سلامة عملية الفكر تماثل تلك التي ادى اليها النقيض الاخر وهو التخلي الكامل عن النظرة الماركسية والتصميم على ابداء « استقلال الفكر » مهما كانت المخاطر .

ولا يحق لنا ان نتحدث عن جسم مفصل تماما الى هذا الحد او ذاك من

العقائد جباناً به ماركس الا فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية فحسب . فاكتر تعاليم ماركس قيمة وهو المفهوم المادي الجدلي للتاريخ ، يقدم نفسه لنا بما لا يزيد عن وسيلة للبحث وبضعة افكار رائدة ملهمة تعطينا لمحات عن عالم جديد تهما ، مما يفتح امامنا مجالات للنشاط المستقل لا تنتهي ويحمل ارواحنا على اجنحته الى صراعات جريئة في مناطق لم ترتد من قبل .

ومع ذلك ، وحتى في هذا المجال ، يستلقي التراث الماركسي مرتاحاً ، عدا بضعة استثناءات ، ويصدا السلاح الرائع دون ان يستعمل ، وتبقى نظرية المادية التاريخية في خطوط عريضة وبلا تفصيل كما صاغها خالقها اول مرة .

اذن ، لا يمكن القول ان صلابة وكمال الصرح الماركسي هما ما يفسر فشل من اتوا بعد ماركس في الاستمرار في البناء .

كثيراً ما يقال لنا ان حركتنا تفتقر الى اشخاص موهوبين يمكن لهم ان يستطيعوا تطوير وتفصيل نظريات ماركس . واقتار كهذا موجود فعلاً منذ امد طويل ، ولكن الافتقار ذاته يتطلب تفسيراً ، ولا تمكن به الاجابة عن السؤال السابق . علينا ان نتذكر ان كل حقبة تكون مادتها الانسانية ، وانه اذا كانت في فترة ما حاجة حقيقية الى المنظرين ، فان الفترة ذاتها ستخلق القوى الضرورية لاشباع تلك الحاجة .

ولكن هل هناك من حاجة حقيقية الى تطوير الماركسية وتطلباً فعلاً لذلك ؟ يسخر برنارد شو ، المنظر الموهوب للغاية شبه الاشتراكية، في مقالة له في المناظرة بين المدرستين الماركسية والجيوفونية (١) في انكلترا ، يسخر من هيندلمان لقوله ان المجلد الاول من « رأس المال » مكته من ان يفهم ماركس فهماً كاملاً وانه ليست هناك فجوات في النظرية الماركسية — على الرغم من ان فريدريك انجلز اعلن فيما بعد في مقدمته للمجلد الثاني من « رأس المال » ان المجلد الاول ، بنظرية القيمة فيه ، ترك مسألة اقتصادية اساسية لن يقدم حل لها الا عند نشر الجزء الثالث . نجح شو هنا بالتاكيد في جعل موقف هيندلمان يبدو سخيفاً ، رغم انه يمكن لهيندلمان . ان يستمد عزاء من انه كان والعالم الاشتراكي كله في قارب واحد عملياً !

لم يظهر المجلد الثالث من « رأس المال » بالحل لمسألة وتيرة الربح (وهي المسألة الاساسية في الاقتصاد الماركسي) الا في العام ١٨٩٤ . ولكن التحريض في ألمانيا كما في غيرها من الاقطار جرى واستمر بمساعدة المواد الناقصة التي احتواها المجلد الاول ، وجعلت العقيدة الماركسية شعبية ووجدت قبولاً على اساس هذا المجلد الاول فحسب ، فكان نجاح النظرية الماركسية ناقصة امراً لم يسبق له مثيل ، ولم يدرك احد اي فجوة في تعاليمها .

(١) نسبة الى جيوفونز وهو اقتصادي وعالم منطلق انكليزي ادى بنظرية المنفعة .

اكثر من ذلك ، عندما رأى المجلد الثالث النور اخيرا اجتذب بعض الانتباه في البداية في حلقات محصورة من الخبراء واثار خذا معيننا من التعليق ، اما فيما يتعلق بالحركة الاشتراكية ككل ، فلم يكن للمجلد الجديد عمليا اي اثر في المجالات الواسعة التي كانت الآراء المطروحة في المجلد الاول قد سيطرت عليها . ولم تجر حتى ذلك الحين اية محاولة لنشر النتائج التي توصل اليها المجلد الثالث على نطاق شعبي ، كما ان هذه النتائج لم تلاق انتشارا واسعا . على العكس من ذلك ، فاننا نسمع اليوم احيانا حتى في اوساط الاشتراكيين الديمقراطيين اصداء « خيبة الامل » بالمجلد الثالث التي كثيرا ما يعبر عنها الاقتصاديون البورجوازيون ، وبذلك يبين هؤلاء الاشتراكيون الديمقراطيون كيف انهم قبلوا العرض « الناقص » لنظرية القيمة كما ورد في المجلد الاول قبولاً تاماً .

فكيف لنا ان نفسر هذه الظاهرة الهامة ؟

قد يكون لشو المفهوم بـ « الهزء » من الآخرين (على حد تعبيره) سببا جيدا للسخرية من الحركة الاشتراكية كلها بقدر ما هي قائمة على ماركس ! ولكنه اذا فعل ، فانه بذلك « يهزأ » من كل مظهر جندي لحياتنا الاجتماعية . ان المثير الغريب الذي انتهى اليه المجلدان الثاني والثالث من رأس المال دليل شامل على القدر العام الذي يحكم البحث النظري في حركتنا .

يقينا ان المجلد الثالث من رأس المال يجب ان يعتبر من وجهة النظر العلمية تكملة لنقد ماركس للرأسمالية . فبدون هذا المجلد الثالث لا يمكننا ان نفهم قانون وتيرة الربح المسيطر في الواقع ولا انقسام فائض القيمة الى ربح وفائدة وايجار ولا كيفية عمل قانون القيمة ضمن حقل المنافسة . ولكن النقطة الرئيسية هي ان هذه المسائل جميعا ، مهما كانت هامة من وجهة نظر النظرية البحتة ، لا اهمية لها نسبيا من وجهة النظر العملية ، وجهة نظر الحرب الطبقة . ان المسألة النظرية الاساسية فيما يتعلق بالحرب الطبقة هي مسألة اصل فائض القيمة اي التفسير العلمي للاستغلال مضافا اليها مسألة توضيح الاتجاه نحو تشريك عملية الانتاج اي التفسير العلمي للارضية الموضوعية للثورة الاشتراكية .

كل من هاتين المسألتين محلولة في المجلد الاول من رأس المال الذي يستنتج ان « نزع ملكية نازعي الملكية » هو النتيجة النهائية الحتمية لانتاج فائض القيمة وللتركز المطرد لرأس المال . وهذا يشبع الحاجة الجوهرية للحركة العمالية فيما يتعلق بالنظرية . فالعمال المنغمسون في الحرب الطبقة بنشاط لا يهتمون اهتماما مباشرا بمسألة كيف يتوزع فائض القيمة بين المجموعات المختلفة من المستغلين (بكسر الفين) او مسألة كيف ان المنافسة في سياق هذا التوزيع تؤدي الى اعادة ترتيب الانتاج .

هذا هو السبب الذي يجعل المجلد الثالث من رأس المال يبقى كتابا غير مقروء من جانب الاشتراكيين عامة .

ولكن ما ينطبق في حركتنا على نظريات ماركس الاقتصادية ينطبق على

البحث النظري بصفة عامة . انه لخيال محض ان يفترض المرء ان الطبقة العاملة في نضالها الصاعد يمكن ان تصبح من تلقاء ذاتها خلاقة بلا حدود في مجال النظرية . صحيح كما قال انجلز ان الطبقة العاملة اليوم هي الوحيدة التي احتفظت بتفهم للنظرية واهتمام بها . وتوق العمال الى المعرفة توقا شديدا يشكل اكثر مظاهر عصرنا الثقافية جدارة بالملاحظة . وكذلك فان نضال الطبقة العاملة دليل على التجدد الثقافي للمجتمع اخلاقيا . ولكن مشاركة العمال مشاركة فعالة في تقدم العلم رهن بتحقيق شروط اجتماعية محددة جدا .

فالثقافة الفكرية (العلم والفن) في كل مجتمع نتاج الطبقة الحاكمة ، وهدف هذه الثقافة في جزء منه ضمان الاشباع المباشر لحاجات العملية الاجتماعية وفي الجزء الاخر اشباع الحاجات الفعلية لافراد الطبقة الحاكمة .

وفي تاريخ الصراعات الطبقيّة السابقة ، استطاعت الطبقات الطامحة (مثل طبقة العوام في الايام الاخيرة) ان تستبق السيطرة السياسية بتحقيق السيطرة الفكرية ، فقامت وهي بعد طبقات خاضعة ، وبالقدر الذي تستطيعه وهي كذلك ، بوضع علم وفن جديدين ضد ثقافة الفترة المتفسخة .

لكن البروليتاريا في وضع مختلف تماما ، فهي كطبقة لا تملك . لا تستطيع في نضالها الصاعد ان تخلق تلقائيا ثقافة عقلية خاصة بها وهي لا تزال ضمن اطار المجتمع الرأسمالي . ففي داخل هذا المجتمع وطالما بقيت أساساته الاقتصادية قائمة ، لا يمكن ان تكون ثقافة غير الثقافة البورجوازية . وعلى الرغم من ان بعض الانثد-«الاشتراكيين» قد يدعي ان وضع البروليتاريين اربطة عنق واستخدامهم للدراجات وبطاقات الزيارة حالات ملحوظة من اشتراك الطبقة العاملة في التقدم الحضاري ، الا ان الطبقة العاملة كذلك تبقى خارج حدود الحضارة المعاصرة . فعلى الرغم من ان العمال يصنعون بأيديهم الاساس الاجتماعي لهذه الحضارة كله، الا انه لا يسمح لهم بالتمتع بها الا بالقدر الذي يتطلبه قيامهم باعمالهم في العملية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الرأسمالي بصورة مرضية .

ولن يكون بوسع الطبقة العاملة ان تخلق علما وفنا خاصين بها حتى تتحرر تحررا تاما من وضعها الطبقي الراهن .

وأقصى ما تستطيعه اليوم هو حماية الحضارة البورجوازية من التخريب المتعمد الذي تمارسه الرجعية البورجوازية وخلق الشروط الاجتماعية الضرورية لتطور الحضارة تطورا حرا . ولا يستطيع العمال ان يتقدموا حتى على هذه الخطوط وضمن الشكل القائم للمجتمع الا بقدر ما يصنعون لانفسهم الاسلحة الفكرية التي يحتاجونها في نضالهم من اجل التحرر .

ولكن هذا التحفظ يفرض على الطبقة العاملة (اي على قادة العمال الفكريين) حدودا ضيقة جدا في حقل النشاط الفكري . فمجال طاقتهم الخلاقة مقتصر على حقل واحد محدد من حقول العلم هو العلم الاجتماعي . ذلك انه بقدر ما اصبحت الاستنارة فيما يتعلق بقوانين التطور الاجتماعي ضرورية للعمال في نضالهم الطبقي

«بفضل الارتباط الفريد لفكرة الفئة الرابعة بمرحلتنا التاريخية» ، فإن هذا الارتباط قد اتى بنتائج مثمرة في العلم الاجتماعي ، واصبحت العقيدة الماركسية صرح الثقافة البروليتارية في عصرنا الحاضر .

ولكن ما خلقه ماركس ، وهو كل جبار كانجاز علمي ، يتخطى المتطلبات البسيطة للصراع الطبقي الذي خلق تلبية لأغراضه . فقد اعطى ماركس بتحليله المفصل والشامل للاقتصاد الرأسمالي وبطريقته في البحث التاريخي التي تجد مجالاً للتطبيق لا حدود له ، اعطى اكثر بكثير مما تستدعيه الحاجة المباشرة لخوض الحرب الطبقة عملياً .

وفقط عندما تتقدم حركتنا وتتطلب حل مسائل عملية جديدة، فإننا بالتناسب نفوس في كنز فكر ماركس كي نستخرج اجزاء جديدة من نظريته لنستخدمها . ولكن حركتنا ، ككل الحركات في الحياة العملية ، تميل الى الاستثمار فسي استخدام طرائق التفكير القديمة والى التمسك بالمبادئ بعد ان تبطل ، ولذا فان الاستفادة النظرية من النظام الماركسي تتم ببطء شديد .

فاذا كنا اليوم نستشعر ركوداً في حركتنا فيما يتعلق بهذه المسائل ، فليس ذلك لان النظرية التي نستمد منها غذاءنا قد اصبحت غير قادرة على التطور او ان الزمن قد عفى عليها . بل على العكس ، ان ذلك يعود الى اننا لم نتعلم بعد كيف نستخدم استخداماً كافياً اهم الاسلحة العقلية التي اخذناها من الجعبة الماركسية بسبب حاجتنا الملحة اليها في المراحل الاولى لنضالنا . وليس صحيحاً ان ماركس قد عفى عليه الزمن فيما يتعلق بالنضال العملي او اننا تخطيناه . على العكس من ذلك ، ان ماركس في ابداعه العلمي فاقنا كحزب مناضلين عمليين . ليس صحيحاً ان ماركس لم يعد يفي بحاجتنا . على العكس من ذلك، ليست حاجتنا بعد كافية لاستخدام كل افكار ماركس .

هكذا تأخذ الشروط الاجتماعية للوجود البروليتاري في المجتمع المعاصر ، تلك الشروط التي اوضحها اول مرة نظرية ماركس ، تأخذ ثارها عبر المصير الذي فرضته على النظرية الماركسية ذاتها . فعلى الرغم من ان تلك النظرية اداة للثقافة الفكرية لا ترقى اليها اداة ، الا انها تبقى دون استعمال ، لانها في الوقت الذي لا تنطبق فيه على الثقافة البورجوازية الطبقة ، تتخطى الى حد بعيد حاجات الطبقة العاملة في ما يتعلق بأسلحة هذه الطبقة في نضالها اليومي . ولن يتحقق تشريك الطريقة الماركسية في البحث بالتوافق مع وسائل الانتاج الاخرى، الا حين تتحرر الطبقة العاملة من ظروفها الحاضرة ، فتستخدم هذه الطريقة بصورة كاملة لمصلحة الإنسانية جمعاء وتستطيع تطويرها الى اقصى قدرتها العملية.

المسائل التنظيمية للاشتراكية الديمقراطية الروسية

١٩٠٤

نقد « ما العمل ؟ » وخطره الى
الاسام خطوتان الى العوار - للينين

تعتمد ترجمة هذه المقالة على الترجمة الانجليزية التي قام بها انتيفر عام ١٩٢٤ والمنشورة في
«الثورة الروسية واللينينية او الماركسية ٢» .
(The Russian Revolution and Leninism Or Marxism, Introd . by
Bertram D. Wolfe, Ann Arbor Paperbachs, The University of Michigan
Press, 1961)

توطئة

ولدت روزا لكسمبورغ وترعرعت في بولندا التي كانت في ذلك الحين خاضعة لروسيا ، وساعدت على تأسيس وقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي لبولندا وليتوانيا ، وكان مصير هذا الحزب مرتبطا على الدوام بمصير الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي . ونتيجة لذلك ظلت روزا طيلة حياتها مهتمة اهتماما بالغا بما يجري في روسيا وفي الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية . وكان الجميع في ألمانيا بمن فيهم خصومها ، يعتبرونها ثقة في شؤون روسيا وبولندا . وكانت روزا كممثلة للحزب البولندي في الاممية الثانية تنغمس في كثير من الاحيان في المناقشات بين الاجنحة المختلفة للاشتراكية الديمقراطية الروسية .

لم تقف روزا ابدا الى جانب البلاشفة او المناشفة بلا تحفظ . بل كانت تدمو في الأساس الى وحدة الحزب الروسي . وتبين المقالة التالية انها كانت تختلف مع البلاشفة حول نوع الحزب الذي كانوا يحاولون بناءه . ولكنها بعد ثورة ١٩٠٥ أصبحت متفقة مع البلاشفة على جوهر تحليلهم للثورة وعلى الطريقة التي استجابوا بها للنهوض الثوري . كما أصبحت تحقر الاخطاء النظرية والعملية التي اقترافها المناشفة . ومنذ ذلك الحين أصبحت تقف بشكل عام الى جانب البلاشفة على الرغم من خلافها الحاد مع لينين على السياسة البلشفية في دم الطامح القومية للاقليات المضطهدة في الامبراطورية القيصرية . كما استمرت على خلافها الحاد مع البلاشفة في سياستهم لبناء جناح منظم من المحترفين الثوريين ورغبتهم في الانشقاق اذا دعت الضرورة .

كتب مقال «المسائل التنظيمية للاشتراكية الديمقراطية الروسية» في ١٩٠٤ ونشر في وقت واحد في «نيوزايت» وفي «ايسكرا» التي كان يسيطر عليها المناشفة في ذلك الحين . وهذه المقالة رد على كتاب لينين «ما العمل؟» الذي كتب قبل المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (١٩٠٣) ولكتابه «خطوة الى الامام خطوات الى الوراء» الذي يحلل فيه مجريات مؤتمر ١٩٠٣ . لن نبحث هنا في المسائل التي تثيرها روزا لكسمبورغ والتي اختلفت حولها مع لينين ، فقد بحثنا هذه المسائل في مقدمتنا لهذه المختارات .

ان مهمة اصيلة لا سابق لها في تاريخ الحركة الاشتراكية تقع على عاتق الاشتراكية الديمقراطية الروسية: انها مهمة تحديد السياسة التكتيكية الاشتراكية الفضلى في بلد لا تزال تسوده الملكية المطلقة . ومن الخطأ مقارنة وضع روسيا الراهن بالوضع الذي ساد المانيا خلال السنوات ١٨٧٨ - ١٨٩٠ عندما كانت القوانين المعادية للاشتراكية التي سنّها بسمارك (١) قيد التطبيق ، فالوضعان لا يشتركان الا في شيء واحد هو الحكم البوليسي ، اما فيما عدا ذلك فهما لا يقارنان بأي وجه .

تكتسي العوائق التي يضعها في وجه الحركة الاشتراكية غياب الحريات الديمقراطية اهمية ثانوية نسبيا فحسب . فحتى في روسيا ، استطاعت حركة الجماهير تخطي الحواجز التي وضعتها الدولة ، ووجدت لنفسها «دستورها» الخاص بها في اضطرابات الشوارع (على الرغم من ان هذا الدستور متقلقل تحف به المخاطر) ، وسيشق الشعب الروسي طريقه هذا لينجز عندما يآزف الحين النصر الكامل على الاوتوقراطية .

ان العقبة الاساسية التي يواجهها النشاط الاشتراكي في روسيا ناجمة عن ان سيطرة البورجوازية في ذلك البلد مختلفة خلف نقاب القوة المطلقة (الحكم المطلق) ، مما يعطي الدعاية الاشتراكية طابع التجريد ، في الوقت الذي يرتسدي فيه التحريض السياسي المباشر ثوبا ديمقراطيا - ثوريا .

لقد جعلت قوانين بسمارك المعادية للاشتراكية حركتنا خارجة على الدستور، في مجتمع بورجوازي فائق التطور وصلت فيه التناحرات الطبقية أوجها فسي الصراعات البرلمانية (وهنا تكمن سخافة الخطة البسماركية ولامعقوليتها) . لكن الوضع مختلف تماما في روسيا ، فالمسألة هناك هي كيف تخلق حركة اشتراكية ديمقراطية في وقت لم تصبح فيه الدولة بعد في ايدي البورجوازية .

ولهذا الظرف تأثيره على التحريض ، وعلى الطريقة التي تفرس بها العقيدة الاشتراكية في الارض الروسية، وله ايضا علاقة مباشرة بمسألة التنظيم الحزبي .

(١) القوانين المعادية للاشتراكية وتدمى ايضا قوانين استثناء الاشتراكيين هي قوانين سنّها بسمارك عام ١٨٧٨ وهي تحظر اي نشاط اشتراكي غير برلماني . نقضت هذه القوانين عام ١٨٩٠ .

ففي الظروف العادية ، اي حيث تسبق السيطرة السياسية للبورجوازية الحركة الاشتراكية ، تزرع البورجوازية ذاتها في الطبقة العاملة بدايات تلاحمها السياسي . يقول البيان الشيوعي ان وحدة العمال في هذه المرحلة ليس بعد نتيجة طموحهم الذاتي الى الوحدة بل نتيجة نشاط البورجوازية «التي ينبغي لها كي تبلغ مراميها السياسية ان تحرك البروليتاريا بأسرها» .
اما في روسيا ، فان على الاشتراكية الديمقراطية ان تعوض بجهودهها الذاتية حقبة تاريخية كاملة . اذ يتوجب عليها ان تقود البروليتاريين الروس من حالتهم «المدررة» (المفتتة) التي تمتد في اجل النظام الاوتوقراطي الى تنظيم طبقي يساعد على وعي اهدافهم التاريخية ويهيئهم للنضال من اجل تحقيق هذه الاهداف .

ان الاشتراكيين الروس مجبرون على البدء ببناء تنظيم كهذا دون التمتع بالفوائد التي توفرها الضمانات الشكلية التي توجد عادة في ظل الديمقراطية البورجوازية ، ودون ان يملكو المادة السياسية الخام التي يوفرها المجتمع البورجوازي ذاته في اقطار اخرى . ان عليهم ، ان صح التعبير ، ان يخلقوا هذا التنظيم من العدم كما يفعل الرب الخالق .

كيف السبيل الى احداث التحول من نوع التنظيم الذي يسم المرحلة التمهيدية للحركة الاشتراكية - والذي يتكون عادة من جماعات ونواد محلية منفصلة ، الدغاية نشاطها الرئيسي - الى وحدة تنظيمية على النطاق الوطني متناسبة للعمل السياسي المتسق على امتداد المساحة الشاسعة التي تحكمها الدولة الروسية ؟ هذه هي المسألة التي ما فتئت الاشتراكية الديمقراطية الروسية تفكر فيها مليا لبعض الوقت .

ان الاستقلال الذاتي والعزلة هما الخاصتان البارزتان للنمط التنظيمي القديم . ومن هنا يصبح مفهوما لماذا تصبح «المركزية» شعار من يريد ان يرى منظمة شاملة على النطاق القومي .

لقد كانت المركزية عصب الحملة التي شنتها جماعة «اليسكرا (الشرارة)» في السنوات الثلاث الماضية ، ولقد ولدت هذه الحملة مؤتمر آب ١٩٠٣ ، الذي وصف بانه المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي ، ولكنه كان في الحقيقة مجلسه التأسيسي .

صار واضحا في مؤتمر الحزب ان اصطلاح «المركزية» لا يغطي تماما مسألة تنظيم الاشتراكية الديمقراطية الروسية . فقام الدليل مرة اخرى على انه ما من معادلة جامدة يمكن ان تقدم الحل لاي من مسائل الحركة الاشتراكية .

ان كتاب الرفيق لينين ، احد اعضاء جماعة «الشرارة» البارزين ، «خطوة الى الامام ، خطوتان الى الوراء» عرض منهجي لافكار الاتجاه فوق المركزي Ultra - Centralist في الحركة الروسية . فوجهة النظر التي يعرضها هذا الكتاب بحدة ومنطق لا يضاھيان هي وجهة نظر المركزية الصارمة القاسية . فهو

يورد كمبادئ ما يلي : ضرورة اصطفاء كل الثوريين النشطين وتشكيلهم في جسم منفصل يميزهم عن الكتلة غير المنظمة ، برغم كونها ثورية ، والتي تحيط بهذه النخبة .

وتقوم موضوعة لينين على ان للجنة المركزية للحزب الحق في تسمية كل اللجان المحلية للحزب ، ويجب ان يكون لها الحق في تعيين الاجهزة الفعالة لكل المنظمات المحلية من جنيف حتى لياج ومن تومسك حتى اركوتسك (١) ، ولها الحق ايضا في الزامها جميعا بقوانين السلوك الحزبي التي تضعها هي سلفا . ويجب ان يكون لها الحق في اصدار الاحكام دون استثناء في مسائل كحل واعادة تشكيل المنظمات المحلية . هكذا يصبح بمقدور اللجنة المركزية ان تحدد بما يناسبها تركيب هيئات الحزب الاعلى وكذلك تركيب مؤتمر الحزب . فتصبح اللجنة المركزية العنصر المفكر الوحيد في الحزب لتكون كل الهيئات الاخرى اجهزة تنفيذية لها .

يرى لينين في اقتران الحركة الجماهيرية الاشتراكية بهذا النوع من التنظيم الممركز بصرامة مبدأ محددا من مبادئ الماركسية الثورية . وهو يقدم للمهم موضوعته هذه سلسلة من الحجج سنتفحصها فيما يلي :

على وجه العموم ، ليس من مجال لانكار ان ميلا قويا نحو المركزية يكمن في الحركة الاشتراكية الديمقراطية . وينشأ هذا الميل عن التركيب الاقتصادي للرأسمالية الذي هو بحد ذاته عامل ممرکز . فالحركة الاشتراكية الديمقراطية تقوم بنشاطها داخل المدينة البورجوازية الكبيرة ، ورسالتها هي تمثيل المصالح الطبقية للبروليتاريا ضمن حدود الدولة ، ومعارضة كل المصالح المحلية والقوية بهذه المصالح العامة .

لذا ، فان القاعدة هي ان الاشتراكية الديمقراطية معادية لكل مظاهر المحلية او الفيدرالية . وهي تناضل في سبيل توحيد كل العمال وكل المنظمات العمالية في حزب واحد مهما تكن الفوارق القومية او الدينية او المهنية التي توجد بينهم . ولا تتخلى الاشتراكية الديمقراطية عن هذا المبدأ وتستسلم للفيدرالية الا في حالات استثنائية كما في حالة الامبراطورية الهنغارية النمسية .

من الواضح ان الاشتراكية الديمقراطية الروسية لا يجب ان تنظم نفسها على هيئة تكتل فيدرالي لجماعات قومية متعددة ، بل ان تصبح حزبا واحدا للامبراطورية كلها . غير ان هذه ليست المسألة التي نريد نقاشها . فما نريد نقاشه هو درجة المركزية الضرورية داخل الحزب الروسي الواحد الموحد اخذا بعين الاعتبار الظروف المميزة التي يتوجب عليه ان يعمل ضمنها .

(١) تابع الكثيرون من الثوريين الروس نضالهم من اوروبا الغربية ، حيث كانوا يعيشون في منفى اختياري . وكانت الحكومة تنفي اخرين منهم الى سيبيريا وآسيا الوسطى حيث كانوا يتمتعون ببعض الحرية السياسية .

إذا ما نظرنا الى المسألة من زاوية المهام الشكلية للاشتراكية الديمقراطية بوصفها حزب نضال طبقي ، يبدو لنا لأول وهلة ان قوة الحزب وطاقته تعتمدان مباشرة على امكانية مركزة الحزب . بيد ان هذه المهام الشكلية تنطبق على كل الأحزاب الفاعلة . اما في حالة الاشتراكية الديمقراطية فان اثرها اقل اهمية من اثر الظروف التاريخية .

ان الحركة الاشتراكية الديمقراطية هي الحركة الاولى في تاريخ المجتمعات الطبقة التي تعتمد ، في كل مراحلها وخلال مسيرتها كلها ، على تنظيم الجماهير وعملها المستقل المباشر .

ولذا ، فان الاشتراكية الديمقراطية تخلق نمطا تنظيميا مختلفا كلية عن الانماط المعتادة في حركات ثورية سابقة مثل الحركة اليقوبية وحركة اتباع بلاتكي .

ويبدو ان لينين لا يعطي هذه الحقيقة حقها ، عندما يقول في كتابه ان الاشتراكي الديمقراطي الثوري ليس الا « يعقوبيا ارتبط ارتباطا وثيقا لا فكاك له بمنظمة البروليتاريا التي اصبحت واعية لمصالحها طبقية » .

بالنسبة للينين يقتصر الفرق بين الاشتراكية الديمقراطية والبلانكية على ان لدينا بروليتاريا واعية طبقيا بدل حفنة من المتأمرين . وهو ينسى ان هذا الفرق يتضمن مراجعة كاملة لافكارنا في التنظيم ، وبالتالي تصورا مختلفا للمركزية والعلاقات القائمة بين الحزب والنضال ذاته .

لم تكن البلانكية تعتمد على العمل المباشر للطبقة العاملة . ولذا لم تكن بحاجة الى تنظيم الجماهير من اجل الثورة . فقد كانت تتوقع ان تلعب الجماهير دورها فقط في لحظة الثورة ، اما الاعداء للثورة فيعني فحسب جماعة صغيرة من الثوريين المسلحين للانقلاب . وبالفعل ، كان البلانكيون يعتبرون ان من الحكمة ابقاء الجماهير على مسافة من المتأمرين ، وذلك لضمان نجاح المؤامرة الثورية . ولم يكن ممكنا للبلانكيين تصور علاقة كهذه الا لان النشاط التأمري لتنظيمهم لم يكن على اتصال حميم بالنضال اليومي للجماهير الشعبية .

لم يكن للتكتيكات والمهام العيانية للثوريين البلانكيين سوى القليل من العلاقة بالنضال الطبقي الاول ، فقد كانت هذه جميعا مرتجلة بحرية . ولذا كان بالامكان تقريرها سلفا لتأخذ شكل خطة موضوعة مسبقا . ونتيجة لذلك اصبح اعضاء التنظيم العاديون ادوات منفذة بسيطة ، ينفذون اوامر ارادة مثبتة سلفا وخارجة عن نطاق مجال نشاطهم ، اي انهم اصبحوا ادوات اللجنة المركزية . وهنا تأتي الى الخاصة الثانية للمركزية التأمرية ، الا وهي الخضوع المطلق الاعمي لارادة المركز من جانب قطاعات الحزب وامتداد سلطة المركز الى كل اجزاء التنظيم .

بيد ان النشاط الاشتراكي الديمقراطي يجري في ظروف مختلفة جذريا . فهو ينشأ تاريخيا عن النضال الطبقي الاول ، وينتشر ويتطور طبقا للتناقض الجدلي التالي : يجند الجيش البروليتاري ويصبح واعيا لاهدافه خلال النضال

ذاته . وليس نشاط تنظيم الحزب ونمو وعي البروليتاريين لاهداف النضال وللنضال ذاته شيئين منفصلين زمنيا وميكانيكيا ، بل هما وجهان مختلفان للعملية ذاتها . وعدا المبادئ العامة للنضال ، لا يوجد بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية مجاميع مفصلة من التكتيكات تستطيع اللجنة المركزية ان تعلمها لاجزاء الحزب كما يعلم الجنود في معسكرات التدريب . وبلاضافة الى ذلك فان مدى تأثير الحزب الاشتراكي يتغير باستمرار مع صعود وهبوط النضال الذي يخلق في خضمه التنظيم وينمو .

لهذا السبب فان المركزية الاشتراكية الديمقراطية لا يمكن ان تقام على الخضوع الميكانيكي والطاعة العمياء من جانب اعضاء الحزب للمركز القيادي الحزبي . ولهذا السبب ايضا لا تستطيع الاشتراكية الديمقراطية ان تقيم حاجزا فاصلا ما بين نواة البروليتاريا الواعية طبقيا والمنظمة في الحزب وبين محيطها الشعبي المباشر اي قطاعات البروليتاريا غير الحزبية .

ان المبدأين اللذين تعتمد عليهما مركزية لينين هما بالضبط :

١ - خضوع كل أجهزة الحزب خضوعا أعمى وفي ادق التفاصيل لمركز الحزب الذي يقوم وحده بالتفكير والقيادة والتقرير للجميع .

٢ - الفصل الحازم للنواة المنظمة من الثوريين عن محيطها الاشتراكي الثوري . وهذه المركزية ليست سوى نقلا ميكانيكيا لمبادئ البلاكية التنظيمية الى الحركة الجماهيرية للطبقة العاملة الاشتراكية ، وطبقا لذلك يعرف لينين «الاشتراكي - الديمقراطي الثوري» بأنه «يعقوبي انضم الى منظمة البروليتاريا التي اصبحت واعية لمصالحها الطبقة» .

في الواقع ، ليست الاشتراكية الديمقراطية مرتبطة بتنظيم البروليتاريا . انها هي البروليتاريا ذاتها . ولذا فالمركزية الاشتراكية الديمقراطية مختلفة جوهريا عن المركزية البلاكية . فهي لا يمكن الا ان تكون الارادة المركزية للأفراد والجماعات التي تمثل القطاعات الاكثر تقدما ووعيا طبقيا والتزاما من الطبقة العاملة . انها اذا صح التعبير «المركزية - الذاتية» للقطاعات المتقدمة من البروليتاريا . انها حكم الاغلبية داخل حزبها ذاته .

ان الشروط اللازمة لتحقيق المركزية الاشتراكية الديمقراطية هي :

١ - وجود فصيل كبير من العمال تثقف في النضال السياسي .

٢ - وجود امكانية للعمال ليطوروا نشاطهم السياسي ذاته من خلال التأثير المباشر على الحياة العامة بصحافة الحزب والمؤتمرات العامة الخ .

ان هذه الشروط لم تكتمل بعد في روسيا . فالشرط الاول - طليعة بروليتارية واعية لمصالحها الطبقة وقادرة على التوجيه الذاتي في النضال السياسي - لا يزال الان في مرحلة البزوغ في روسيا ، ويجب على كل جهود التحريض والتنظيم الاشتراكيين ان تهدف الى تسريع تكوين هذه الطليعة . اما الشرط الثاني فلا يمكن تحقيقه الا في نظام يمنح الحرية السياسية .

ان لينين يختلف بحدة مع هذه النتائج التي توصلنا اليها . فهو على قناعة تامة من ان كل الشروط اللازمة لتكوين حزب قوي ممرکز موجودة في روسيا . وهو يعلن «لم يعد البروليتاريون بحاجة لان يتلقوا تثقيفا في مسائل الانضباط والتنظيم ، ولكن بعض العناصر المثقفة في حزبنا هي التي تحتاج ذلك» ، ويشيد لينين بالتأثير التثقيفي للمصنع الذي يقول انه يعود البروليتاريا على «الانضباط والتنظيم» .

يبدو ان لينين بقوله هذا يريد ان يثبت مرة اخرى ان مفهومه للتنظيم الاشتراكي مفرط في ميكانيكيته . ان الانضباط الذي يقصده لينين لا يفرسه في الطبقة العاملة المصنع فحسب بل ايضا العسكرية وبيروقراطية الدولة الراهنة ، وباختصار تفرسه كل آلية الدولة البورجوازية الممركرة .
اننا نسمي استعمال اصطلاح «انضباط» ونمارس خداع النفس عندما نطبق هذا الاصطلاح على مفهومين متباينين هما :

- ١ - غياب التفكير والارادة في جسم له الف يد ورجل تتحرك اوتوماتيكيا .
 - ٢ - التنسيق العفوي للافعال السياسية الواعية لجسم من البشر .
- فما الذي يشترك فيه الانقياد المحكم لطبقة مضطهدة والانضباط الدائسي لتنظيم طبقة تناضل من اجل تحررها ؟

ان الانضباط الذاتي للاشتراكية الديمقراطية ليس استبدال سلطة الحكام البورجوازيين بسلطة اللجنة المركزية الاشتراكية . اذ ان الطبقة العاملة ستحوز حس الانضباط الجديد ، انضباط الاشتراكية الديمقراطية المتقبل بحرية ، لانتيجة الانضباط الذي تفرسه عليها الدولة الرأسمالية ، بل نتيجة اجتثاث عادات الخنوع والطاعة القديمة من جذورها .

ليست المركزية بالمعنى الاشتراكي شيئا مطلقا يمكن تطبيقه على اي مرحلة كانت من مراحل الحركة العمالية . انها نزع تصبغ واقعا بالتناسب مع التطور والتدريب السياسيين اللذين تستحوذ الجماهير العاملة عليهما من خلال نضالها . لا شك في ان غياب الشروط اللازمة لتحقيق هذا النوع من المركزية تحقيقا كاملا في الحركة الروسية يمثل عقبة كؤودا .

ومن الخطأ الاعتقاد ان بالامكان الاستعاضة مؤقتا عن حكم اغلبية العمال الواعين في الحزب ، الامر الذي لا يمكن تحقيقه بعد ، بالسلطة المطلقة للجنة المركزية التي تعمل بطريقة ما ب «التفويض الضمني» ، وبالتالي استبدال الرقابة العلنية للجماهير العاملة على هيئات الحزب بالرقابة المعاكسة للجنة المركزية على البروليتاريا الثورية .

ان تاريخ الحركة العمالية الروسية ذاته يشير الى القيمة المشكوك فيها لمركزية كهذه . ان مركزا مطلق القوة ، كما يريده لينين ، يتمتع بحق لا حدود له في التدخل والرقابة ، سيصبح سخيفا ولامعقولا اذا كانت سلطته ستطبق فحسب على المسائل التقنية كادارة الصندوق وتوزيع المهام بين الدعاة والمحرضين ونقل

المواد المطبوعة وتوزيعها . ولا يصبح الفرض السياسي من هيئة لها مثل هذه السلطات العظيمة امرا مفهوما الا اذا استخدمت هذه الصلاحيات في وضع وتطوير خطة عمل منتظمة ، والا اذا اخذت الهيئة المركزية المبادرة بعمل ثوري واسع .

ولكن ماذا كانت تجربة الحركة الاشتراكية الروسية حتى الان ؟ لم تكن اهم التغيرات في السياسة التكتيكية واكثرها فائدة خلال السنوات العشر الاخيرة من اختراع عدد من القادة ولا من اختراع هيئات تنظيمية مركزية . بل كانت دائما النتائج العفوي للحركة في غليانها . كان هذا صحيحا خلال المرحلة الاولى للحركة البروليتارية في روسيا ، التي بدأت باضراب سانت بطرسبرج العام العفوي عام ١٨٩٦ ، ذلك الحدث الذي سجل دخول عهد كامل من النضال الاقتصادي للطبقة العاملة الروسية . ولا يقل هذا صحة بالنسبة للمرحلة التالية التي بدأت بتظاهرات طلبة سانت بطرسبرج العفوية في آذار ١٩٠١ . كذلك كان الاضراب العام في روستوف على الدون عام ١٩٠٣ ، ذلك الاضراب الذي سجل بداية الانعطاف التكتيكي العظيم التالي في الحركة العمالية الروسية ، عملا عفويا كذلك . فقد تحول هذا الاضراب «من تلقاء ذاته» واتسع الى تظاهرات سياسية وتحريض في الشوارع واجتماعات عظيمة في الهواء الطلق ، لم يكن اكثر الثوريين تفاؤلا ليحلم بها قبل ذلك ببعض السنوات .

لقد حققت قضيتنا تقدما عظيما بهذه الاحداث كلها. غير ان مبادرة التنظيمات الاشتراكية الديمقراطية وقيادتها الواعية لم تلعب سوى دور لا اهمية له في هذا التطور . صحيح ان هذه التنظيمات لم تكن مهياة على وجه التعيين لهذه الاحداث ، بيد ان الدور غير الهام الذي لعبه الثوريون لا يمكن تفسيره بهذه الحقيقة ، كما ان ذلك لا يمكن ان يعزى الى غياب جهاز مركزي حزبي مطلق الصلاحية كذلك الذي يطالب به لينين . ولربما ادى وجود مركز قائد كهذا ، لو وجد ، الى زيادة حيرة اللجان المحلية بتأكيد على الفرق ما بين الهجوم العائلي الذي شنته الجماهير والموقف المتعقل الذي وقفته الاشتراكية الديمقراطية . ويمكن اليوم ملاحظة الظاهرة ذاتها - الدور الضئيل الذي لعبته مبادرة هيئات الحزب المركزية في اعداد وتطوير السياسة التكتيكية الفعلية - في المانيا وغيرها من البلدان . ان السياسة التكتيكية للاشتراكية الديمقراطية ليست ، على وجه العموم ، شيئا يمكن «اختراعه» . انها نتاج سلسلة من الاعمال العظيمة الخلاقة للصراع الطبقي العفوي غالبا في سعيه الى شق طريقه الى امام .

ان اللاوعي يسبق الوعي ، ومنطق العملية التاريخية يسبق المنطق الذاتي للبشر الذين يشاركون في العملية التاريخية . كذلك تنزع الهيئات القيادية للحزب الاشتراكي الى لعب دور محافظ ، فالتجربة التاريخية تبين ان في كل مرة تكسب فيها الحركة العمالية ميدانا جديدا فان هذه الهيئات تستنفده الى حدوده القصوى ، ولكنها في الوقت ذاته تحوله الى قلعة تكبح التقدم على نطاق اوسع .

لقد اكتسبت السياسة التكتيكية الراهنة للاشتراكية الديمقراطية الالمانية احتراماً عاماً لكونها مرنة وصلبة في آن معا . وهذا دليل على حسن تكيف الحزب في ادق تفاصيل نشاطه اليومي مع شروط نظام برلماني ، فقد قام الحزب بدراسة منهجية لكل امكانات هذا الميدان وهو يعرف كيف يستغلها دون ان يعدل مبادئه . بيد ان اتهام هذا التكيف ما لبث ان اغلق آفاقاً اوسع امام حزبنا . فهناك نزعة في الحزب الى اعتبار التكتيكات البرلمانية تكتيكا ثابتاً محدداً للنشاط الاشتراكي ، فالناس يرفضون مثلاً ان يبحثوا (كما يريد بارفوس) امكانية تغيير سياستنا التكتيكية اذا ما الغي الاقتراع العام في المانيا ، مع ان قادة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية لا يعتبرون هذه الامكانية مستحيلة .

ان هذه العطالة تعود بدرجة كبيرة الى انه من غير المناسب تحديد معالم واشكال اوضاع سياسية لم توجد بعد ، في فراغ النظرية المجردة . ومن الواضح ان ما يهم الاشتراكية الديمقراطية ليس اعداد مجموعة من الارشادات الموضوعية مسبقاً للسياسة القادمة . ولكن ما يهمها فعلاً هو ما يلي :

١ - تشجيع التقدير التاريخي الصحيح لاشكال النضال التي تتفق مع الاوضاع المعطاة .

٢ - الحفاظ على فهم نسبية المرحلة الراهنة والتفاهم الحتمي للتوتر الثوري كلما اقترب الهدف النهائي للنضال الطبقي .

فاذا ما اعطينا سلطات مطلقة ذات طابع سلبي كهذه الى الهيئة العليا للحزب كما يريد لينين ، فاننا بذلك نعزز الى درجة خطيرة روح المحافظة الكامنة في هيئة كهذه . واذا ما اردنا ان تكون تكتيكات الحزب من صنع الحزب كله ، او من صنع كل الحركة العمالية وهذا افضل ، لا من صنع اللجنة المركزية ، فان من الواضح ان كل فروع وفيدراليات الحزب تصبح بحاجة الى حرية العمل التي بإمكانها وحدها ان تسمح لها بتطوير مبادراتها الثورية واستنفاد كل امكانات الوضع المعطى . اما مركزية لينين المغالية فتتضح بروح العسس العقيمة . وهي ليست روحاً ايجابية خلاقة . فاهتمام لينين لا ينصب على جعل نشاط الحزب اكثر خصبا بقدر ما ينصب على مراقبته ، ينصب على تضيق حركته اكثر من تطويرها وعلى تقييده اكثر من توحيدده .

ان تجربة كهذه ستمشكل في الوضع الراهن خطراً مزدوجاً على الاشتراكية الديمقراطية الروسية . فهي تأتي عشمية معارك حاسمة ضد القيصرية ، وهي توشك ان تطبق ، او هي طبقت ، في فترة نشاط كثيف خلاق ستوسع فيه الاشتراكية الديمقراطية دائرة نفوذها وتتقدم بخطوات كبيرة وقفزات واسعة ، كما هي الحال في كل فترة ثورية . من هنا فان محاولة تقييد مبادرة الحزب في هذه اللحظة واحاطته بشبكة من الاسلاك الشائكة تعني جملة غير قادر على انجاز المهام الكبرى الملقة على عاتقه الساعة .

ليست كل هذه الافكار العامة التي ابدناها في مسألة المركزية الاشتراكية

كافية بحد ذاتها لتشكيل خطة دستورية تناسب الحزب الروسي. فنظام اساسي من هذا النوع لا يمكن ، في التحليل الاخير ، تحديده الا بالظروف التي يجري فيها نشاط التنظيم في حقبة معينة . ان المسألة الملحة في روسيا اللحظة هي كيف السبيل الى خلق تنظيم بروليتاري واسمع ، وليس من مشروع دستور يستطيع ان يدعي العصمة ، بل يتوجب عليه ان يبرهن عن نفسه في امتحان النار. ولكننا نشعر انطلاقا من فهمنا العام للتنظيم الاشتراكي الديمقراطي ان بوسعنا ان نستنتج ان روح هذا التنظيم تستدعي ، على الاخص في بداية تشكيل حزب جماهيري ، تنسيق الحركة وتوحيدها ، وليس اخضاعها الى مجموعة من القوانين . واذا كان الحزب يمتلك موهبة **الحركية (الدينامية) السياسية** متكاملة مع ولاء للمبادئ لا يتزعزع واهتمام بالحفاظ على الوحدة ، فان بوسعنا ان نركن الى الاطمئنان الى ان اي ثغرات وعيوب في دستور الحزب ستصحح بالممارسة . فبالنسبة لنا ، لا تحدد النصوص قيمة هذا الشكل التنظيمي او ذلك، بل تحددها الروح الحية التي يحملها الاعضاء معهم الى التنظيم .

- ٢ -

تفحصنا حتى الان مسألة المركزية من وجهة نظر المبادئ العامة للاشتراكية الديمقراطية ، والى حد ما على ضوء الظروف الخاصة بروسيا . ولكن المركزية العسكرية المغالية التي ينادي بها لينين وصحبه ليست نتاج اختلاف عرضي في وجهات النظر . اذ يقال انها متعلقة بحملة على الانتهازية حملها لينين الى ادق التفاصيل التنظيمية .

يقول لينين «انه لامر هام ان نشحذ سلاحا فعالا بهذا القدر او ذلك ضد الانتهازية» . وهو يعتقد ان الانتهازية تنجم بالتحديد عن ميل المثقفين المميز نحو اللامركزية واللاتنظيم وبفضهم للانضباط الحازم و«البروقراطية» الضرورية رغم كل شيء لعمل الحزب .

ويضيف لينين ان المثقفين يظاون فرديين ويميلون الى الفوضوية حتى بعد ان ينتموا الى الحركة الاشتراكية ، وحسب لينين لا نلاحظ نفورا من السلطة المطلقة للجنة المركزية الا في اوساط المثقفين ، وهو يشير الى ان البروليتاري الحقيقي يجد بسبب حاسته الطبقية نشوة شهوانية في منح ذاته للقبضة الحازمة للقيادة وانضباطها الصارم . ويقول لينين «ان معارضة البروقراطية بالديمقراطية ليست الا معارضة المبادئ التنظيمية للاشتراكية الديمقراطية الثورية بوسائل التنظيم الانتهازية» .

ويعلم لينين ان صداما شبيها بين الميول الاستقلالية والمركزية يقع في كل الاقطار التي تتقابل فيها الاصلاحية بالاشتراكية الثورية وجها لوجه . ويشير بالتخصيص الى النقاش الحديث العهد في صفوف الاشتراكية الديمقراطية

الالمانية حول مسألة درجة حرية العمل التي يسمح بها الحزب للممثلين الاشتراكيين في الجمعيات التشريعية .

دعونا نتفحص المقارنات التي يعقدها لينين .

اولا ، ان من الهمية بمكان ان نبين ان الاشادة بعقيدة البروليتاريين المفترضة في مسائل التنظيم الاشتراكي والشك العام بالثقفين ليسا بالضرورة مرسومات العقلية «الماركسية الثورية» . ومن السهل بمكان ان نبين ان حججا كهذه هي ذاتها تعبير عن الانتهازية .

فالتعادي بين العناصر البروليتارية الصافية وبين المثقفين غير البروليتاريين مسألة ايديولوجية تثيرها الاتجاهات التالية :

١ - السنديكاليون (النقابيون) الفرنسيون نصف الفوضويين الذين كان شعارهم «احذروا السياسيين !» .

٢ - التريديونيونية (النقابية) الانجليزية التي تنضح شكاً بـ «العالميين الاشتراكيين» .

٣ - «الاقتصادية البحتة» ، ان صحت معلوماتنا ، والتي مثلتها لفترة قريبة داخل الاشتراكية الديمقراطية الروسية « رابوشاياميسل (فكر العمال) » التي كانت تطبع سرا في سانت بطرسبرج .

وليس هناك من شك في ان هناك علاقة في معظم الاحزاب الاشتراكية في اوربا الغربية بين الانتهازية و«المثقفين» وكذلك بين الانتهازية والميول اللامركزية داخل الحركة العمالية .

ولكن ليس هناك ما هو اكثر تناقضا مع الطريقة الجدلية - التاريخية للفكر الماركسي من فصل الظواهر الاجتماعية عن تربتها التاريخية وتصويرها على شاكلة معادلات مطلقة يصح تطبيقها بصورة عامة مطلقة .

اذا فكرنا تجريديا ، فان بإمكاننا القول ان «المثقف» عنصر اجتماعي نشأ من البورجوازية وهو لذلك غريب عن البروليتاريا ، يدخل الحركة الاشتراكية لا بسبب ميوله الطبقية الطبيعية ولكن رغما عنها . ولذا فهو اكثر تعرضا للانحرافات الانتهازية من البروليتاري . ويمكن القول ان البروليتاري يجد دعما ثوريا محددا في مصالحه الطبقية ما لم يفادر محيطه الاصلي اي الجماهير العمالية . ولكن الشكل العياني الذي يتخذه ميل المثقف نحو الانتهازية ، وفوق ذلك ، الطريقة التي يعبر بها هذا الميل عن نفسه في مسائل التنظيم يعتمد كل مرة على بيئته الاجتماعية المحددة .

فالبرلمانية البورجوازية هي القاعدة الاجتماعية المحددة للظاهرة التي لاحظها لينين في الحركات الاشتراكية الفرنسية والالمانية والاطالية . وهذه البرلمانية هي الارض التي تغذي كل النزعات الانتهازية الموجودة الان في الاشتراكية الديمقراطية الغربية .

ان نوع البرلمانية الذي نجده اليوم في فرنسا واطاليا والمانيا يغذي اوهام

الانتهازية الراهنة مثل تعليق اهمية مضخمة على الاصلاحات الاجتماعية والتعاون الطبقي والحزبي ، والامل في تطور سلمي نحو الاشتراكية الخ . وتفعل البرلمانية ذلك بوضع المثقفين العاملين كبرلمانيين فوق مصاف البروليتاريين وفصل المثقفين عن البروليتاريين داخل الحزب الاشتراكي ذاته . ومع نمو الحركة العمالية ، تصبح البرلمانية نقطة انطلاق محترفين سياسيين . وهذا ما يجعلنا نرى الكثيرين من الطامحين الفاشلين من البورجوازية يتراكمون للانضواء تحت لواء الاحزاب الاشتراكية . وهناك سبب آخر للانتهازية المعاصرة هو النفوذ الواسع والامكانات المادية الكبيرة للتنظيمات الاشتراكية الديمقراطية الكبيرة .

ان الحزب يقوم بدور الحصن الذي يحمي الحركة الطبقة من الاستطرد باتجاه المزيد من البرلمانية البورجوازية . ولكي تنتصر هذه النزعات فان عليها ان تحطم الحصن ، وأن تحلل القطاع النشط الواعي طبقيا من البروليتاريا الى كتلة غير متبلورة من «الناخبين» .

هذا هو السبب في ظهور النزعات «الاستقلالية» واللامركزية في احزابنا الاشتراكية الديمقراطية . ونحن نلاحظ ان هذه النزعات تناسب غايات سياسية محددة ، ولا يمكن تفسيرها بارجاعها ، كما يفعل لينين ، الى نفسية المثقف والى سلوكه غير المتزن المتأصل المفترض . انها تفسر باحتياجات السياسي البرلماني البورجوازي اي بالسياسة الانتهازية .

لكن الوضع جد مختلف في روسيا القيصرية . فليست الانتهازية فسي الحركة العمالية الروسية بوجه عام نتاجا عرضيا لقوة الاشتراكية الديمقراطية او لتحلل البورجوازية ، بل هي نتاج الحالة السياسية المتخلفة للمجتمع الروسي . ان الوسط الذي تجند منه الاشتراكية المثقفين في روسيا اكثر انسلخا طبقيا واقل بورجوازية بكثير مما في اوروبا الغربية . وهذا مضافا اليه عدم نضج الحركة البروليتارية الروسية بسبب الضياع النظري الواسع الذي يذهب من جهة الى النفي الكامل للوجه السياسي للحركة العمالية ويذهب من جهة اخرى الى الايمان غير المبرر بفعالية الاعمال الارهابية المنعزلة ، وحتى الى اللامبالاة السياسية في مستنقعات الليبرالية والمثالية الكانطية .

غير ان المثقف في داخل الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية لا ينحذب الا بصعوبة الى اي عمل من اعمال التنظيم . فهذا مخالف للنظرة العامة للوسط المثقف في روسيا ، وليس هناك برلمان بورجوازي لينمي هذه النزعة .

ان المثقف الغربي الذي نراه اليوم يشير بـ «عبادة الذات» ، ويلون حتى توفقه الاشتراكية بالاخلاق الارستقراطية ليس ممثلا للانجلنسيا البورجوازية «بشكل عام» . بل انه يمثل فقط مرحلة محددة من التطور الاجتماعي . انه نتاج التحلل البورجوازي .

من جهة اخرى فان الاحلام الطوباوية والانتهازية التي يهددها المثقف الروسي الذي انضم الى الحركة الاشتراكية تميل الى معادلات نظرية لا تمجد الانا

بل تمتعته حيث اخلاقية نكران الذات والتكفير هي المبدأ السائد .
ففي عام ١٨٧٥ كان النارودنيون (الشعبيون) يدعون الانتلجنسيا الروسية
ان تفقد ذاتها في الجماهير الفلاحية ، واليوم يتحدث اتباع تولستوي المغالين في
التمدن عن الفرار الى حياة «الناس البسطاء» ، كذلك يريدنا ابطال «الاقتصادية
النقية» في الاشتراكية الديمقراطية الروسية ان ننحني امام «اليد الصلبة»
للعمل .

اذا ما عالجتنا مسألة التنظيم في روسيا من زاوية الظروف الخاصة بها ،
بدلاً من تطبيق قوانين طورت في اوروبا الغربية على الوضع الروسي تطبيقاً
ميكانيكياً ، فاننا نصل الى نتائج معاكسة تماماً للنتائج التي توصل اليها لينين .
وان يعزى المرء للانتهازية انها تفضل بثبات شكلاً محدداً من اشكال التنظيم
هو اللامركزية ، ليس الا فهما خاطئاً لجوهر الانتهازية .

فالانتهازية لا تعرف الا مبدأ واحداً في مسألة التنظيم او اي مسألة اخرى:
انه غياب كل مبدأ . والانتهازية تختار وسائل عملها بحيث تناسب الظروف المعطاة
شرط ان تبدو هذه الوسائل وكأنها تقود نحو الغايات المتوخاة .

واذا ما عرفنا الانتهازية ، كما يفعل لينين ، بأنها الاتجاه الذي يشل الحركة
الثورية المستقلة للطبقة العاملة ويحولها الى اداة في يد المثقفين البورجوازيين
الطموحين ، فان علينا ان نعي ان هذه الغاية تتحقق بسهولة اكبر في المرحلة
الاولى للحركة العمالية نتيجة المركزية الصارمة اكثر مما تتحقق باللامركزية .
فبالمركية الغالية يمكن تسليم الحركة البروليتارية الناشئة غير المثقفة الى القادة
المثقفين الذين يشكلون اللجنة المركزية .

لقد حدث في ألمانيا ايضاً ، في بداية الحركة الاشتراكية الديمقراطية وقبل
ظهور النواة الصلبة من البروليتاريين الواعين والسياسة التكتيكية المبنية على
التجربة ، ان تقابل انصار نمطي التنظيم المتعاكسين وجها لوجه . فقد كان
«الاتحاد العام للعمال الالمان» الذي اسسه لاسال يذود عن المركزية المتطرفة ، بينما
كان الحزب الذي نظمه فيلهلم ليبكنخت واوغست بيبل في مؤتمر ايزنباخ يدعم
مبدأ الاستقلال الذاتي (١) .

لقد كانت السياسة التكتيكية للايزنباخيين جداً مشوشة ، ومع ذلك فقد
اسهم الايزنباخيون في ايقاظ الوعي الطبقي للجماهير الالمانية اكثر مما فعل
اللاساليون بكثير . فقد لعب العمال دوراً مهماً في الحزب في وقت مبكر جداً
(كما يدل على ذلك عدد نشرات العمال في الاقاليم) ، وكان هناك اتساع سريع
لمدى الحركة . وفي الوقت ذاته قاد اللاساليون اتباعهم المخلصين من مفاصلة

(١) تأسس الاتحاد العام للعمال الالمان في ٢٣ ايار ١٨٦٣ . وتأسس حزب العمال الاشتراكي
الديمقراطي الالمان في مؤتمر ايزنباخ عام ١٨٦٩ . فيما بعد انضم الاتحاد الى الحزب ليتشكل
منهما الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى .

فاشلة الى اخرى ، رغم كل تجاربهم مع اكثر من «دكتاتور» .
بشكل عام ، يفضل المثقفون الانتهازيون المركزية الصارمة المستبدة فسي
الوقت الذي تفتقر فيه العناصر الثورية في صفوف العمال الى التماسك والذي
تكون فيه الحركة لا تزال تتلمس طريقها ، كما هو الحال الان في روسيا . وفي
مرحلة لاحقة ، في ظل نظام برلماني وبالعلاقة مع حزب عمالي قوي ، تعبر الاتجاهات
الانتهازية للمثقفين عن نفسها بالميل نحو «اللامركزية» .

اذا سلمنا بوجهة النظر التي يحملها لينين وخشينا تأثير المثقفين في الحركة
البروليتارية ، فاننا لا يمكن ان نتصور خطرا على الحزب الروسي اكبر من خطة
لينين التنظيمية . فما من شيء سيخضع حركة عمالية ناشئة لنخبة مثقفة متعطشة
للسلطة عدا هذا الدرع البروقراطي الذي سيقيد الحركة ويحولها الى جسم آلي
تحركه لجنة مركزية . من جهة اخرى ، ليس هناك من ضمان ضد التآمر
الانتهازي والطموح الشخصي افعل من العمل الثوري المستقل للبروليتاريا الذي
يستحوذ العمال نتيجة له على حس بالمسؤولية السياسية والاعتماد على الذات .
ان ما ليس اليوم سوى شبعا يأخذ على لينين مخيلته قد يفدو حقيقة غدا .

وعلينا ان لا ننسى ان الثورة التي ستندلع قريبا في روسيا ستكون ثورة
بورجوازية وليس بروليتارية . وهذا ما يعدل في كل شروط النضال الاشتراكي
تعديلا جذريا . وسيصبح المثقفون الروس هم ايضا مشوبين بالايديولوجيا
البورجوازية . ان الاشتراكية الديمقراطية هي دليل البروليتاريا الروسية الوحيد
في الوقت الراهن ، ولكننا ، بعد الثورة بيوم واحد ، سنرى البورجوازيين وقبل
كل شيء المثقفين البورجوازيين يسعون الى استخدام الجماهير عتبه يطأون عليها
الى سيطرتهم .

وستصبح لعبة الديماغوجيين البورجوازيين اسهل بكثير اذا ما اعيق فسي
المرحلة الراهنة تطور العمل العفوي والمبادرة والحس السياسي للقطاعات المتقدمة
من الطبقة العاملة وحد من هذه جميعا بالوصاية تفرضها لجنة مركزية مستبدة .
غير ان الاكثر اهمية هو الزيف الاساسي للفكرة التي تقف خلف خطة المركزية
المغالاة ، فكرة قطع الطريق على الانتهازية بواسطة بنود في النظام الاساسي
للحزب .

يميل الاشتراكيون الديمقراطيون الروس بفعل الاحداث الاخيرة في الاحزاب
الاشتراكية الفرنسية والاطالية والالمانية الى اعتبار الانتهازية عنصرا غريبا جلبه الى
الحركة العاملة ممثلو الديمقراطية البورجوازية . اذا كان الامر كذلك ، فما من
عقوبات يتضمنها النظام الاساسي للحزب بقادرة على وقف هذا التغفل . ذلك ان
توافد العناصر غير البروليتارية الى حزب البروليتاريا ناجم عن اسباب اجتماعية
عميقة كانهيار البورجوازية الصغيرة الاقتصادي وافلاس الليبرالية البورجوازية
وانحطاط الديمقراطية البورجوازية . ومن السذاجة بمكان ان نأمل في وقف
هذا التيار بواسطة معادلات تكتب في النظام الاساسي للحزب .

قد تستطيع مجموعة قوانين ان تحكم حياة شعبة صغيرة او محفل خاص . ولكن التيار التاريخي يمر عبر فجوات اكثر الفقرات البرنامجية دقة في التعبير . فوق ذلك ، ليس صحيحا ان رفض العناصر التي يدفعها نحو الحركة الاشتراكية تحلل المجتمع البورجوازي يعني الدود عن مصالح الطبقة العاملة . فقد اكدت الاشتراكية الديمقراطية دوما انها لا تمثل المصالح الطبقية للبروليتاريا فحسب بل ايضا المطامح التقدمية للمجتمع المعاصر كله ، وانها تمثل مصالح كل اولئك الذين تضطهدهم السيطرة البورجوازية . غير ان هذا لا يجب ان يفهم بمعنى ان كل هذه المصالح متضمنة بصورة مثالية في البرنامج الاشتراكي . ان التطور التاريخي هو الذي يترجم هذا المقترح الى حقيقة ، فتصبح الاشتراكية الديمقراطية بوصفها حزبا سياسيا ملاذ كل المستائين ، وبالتالي حزب الشعب كله في مقابل اقلية ضئيلة من الاسياد الراسماليين .

لكن على الاشتراكيين ان يعرفوا كيف يخضعوا آمال واحقاد وقلق هذا الخليط المتنافر للهدف الاسمي للطبقة العاملة . وينبغي على الاشتراكية الديمقراطية ان تحتضن جلبة المحتجين غير البروليتاريين على المجتمع القائم ضمن نطاق العمل الثوري للبروليتاريا . ان عليها ان تتمثل وتستوعب العناصر التي تفد اليها .

ولا سبيل الى هذا الا اذا كانت الاشتراكية الديمقراطية تحتوي نواة بروليتارية قوية ومثقة سياسيا واعية طبقيًا بما فيه الكفاية لتكون قادرة على قطف العناصر البرجوازية الصغيرة والعناصر المسلحة طبقيًا التي تنضم الى الحزب ، كما يحدث الان في المانيا . في هذه الحالة ، قد يكون التطبيق الاكثر صرامة لمبدأ المركزية والانضباط الاصلب ، كما ينص عليهما بالتحديد النظام الاساسي للحزب ، سبيلا فعالا للوقاية من الخطر الانتهازي . وهكذا دافعت الحركة الاشتراكية الثورية في فرنسا ضد البليلة الجوريسية (نسبة الى جان جوريس) ، وسيكون تعديل دستور الاشتراكية الديمقراطية الالمانية في هذا الاتجاه اجراء مناسبًا جدا .

ولكن ، حتى هنا ، يتوجب ان لا نظن دستور الحزب سلاحا كافيا بحسب ذاته . اذ يمكن لهذا الدستور ان يكون حقبا اداة الزام تطبق ارادة الاغلبية البروليتارية في الحزب ، اما اذا لم تكن الاغلبية متوفرة فان اقصى العقوبات على الورق لن تجدي فتيلا .

بيد ان توافد العناصر البروليتارية على الحزب ليس السبب الوحيد للنزعات الانتهازية التي تطل اليوم براسها من الاشتراكية الديمقراطية . فهناك سبب اخر هو طبيعة النشاط الاشتراكي والتناقضات الكامنة فيه .

ان الحركة العمالية للبروليتاريا السائرة نحو انعتاقها الكامل عملية شاذة من الوجهة التالية : للمرة الاولى في تاريخ المدنية تعبر الجماهير عن ارادتها بوعسي وضد الطبقات الحاكمة كلها ، ولكن هذه الارادة لا يمكن ان تتحقق الا خارج حدود

النظام القائم . ولا تستطيع الجماهير ان تكتسب هذه الارادة وتقويها الا من خلال النضال اليومي ضد النظام الاجتماعي القائم — اي ضمن حدود المجتمع الرأسمالي . هناك اذن ، من جهة اولى الجماهير ، ومن جهة اخرى هدفها التاريخي الواقع خارج المجتمع القائم . من جهة اولى هناك النضال اليومي ، من جهة اخرى الثورة الاجتماعية . هذه هي اطراف التناقض الجدلي الذي تشق الحركة الاشتراكية طريقها عبره .

يتبع من ذلك انه يمكن للحركة الاشتراكية ان تتقدم على افضل وجه بالمرأوة بين خطرين يهددانها باستمرار . اولهما فقدان طابعها الجماهيري وثانيهما التخلي عن الهدف . الاول خطر الانكفاء الى حالة تصبح الحركة فيها شيعة ، والثاني خطر التحول الى حركة للاصلاح الاجتماعي البورجوازي .

لذا فان من الوهم المناقض للتجربة التاريخية ان يأمل المرء في تثبيت اتجاه النضال الاشتراكي الثوري مرة واحدة وإلى الابد بواسطة وسائل شكلية يتوقع ان تصون الحركة العمالية من كل امكانيات الانحراف الانتهازي .

حقا ، ان النظرية الماركسية تمنحنا أداة موثوقة تمكننا من التعرف على التجليات النموذجية للانتهازية ومحاربتها . لكن الحركة الاشتراكية حركة جماهيرية ، وليست الاخطار المحدقة بها نتاج مكائد غادرة تدبرها جماعات او افراد ، بل انها تنجم عن ظروف اجتماعية لا يمكن تجنبها . ولذا لا نستطيع ان نحسن انفسنا سلفا ضد كل امكانيات الانحراف الانتهازي ، فאخطار كهذه لا يمكن التغلب عليها الا بالحركة ذاتها بمساعدة النظرية الماركسية على وجه التأكيد ، ولكن فقط بعد ان تتخذ الاخطار المعنية شكلا مدركا في الممارسة .

فاذا نظرنا الى الانتهازية من هذه الزاوية ، فانها تبدو نتاج التطور التاريخي لحركة العمالية ومرحلة منه لا يمكن تجنبها .

لقد برزت الاشتراكية الديمقراطية الروسية في الامس القريب . والظروف السياسية التي تتطور الحركة البروليتارية في روسيا في ظلها ظروف شاذة جدا . ولذا فان الانتهازية في ذلك البلد هي الى حد بعيد نتاج عرضي للتلمس والتجربة التي لا بد من ان يقوم بها النشاط الاشتراكي في سعيه الى شق طريقه على ارض لا تشبه اي ارض اخرى في اوروبا .

اذا كان الامر كذلك ، فاننا لنجد مثيرا للدهشة جدا الادعاء بأن من الممكن تجنب اية امكانية للانتهازية في الحركة الروسية بكتابة كلمات بعينها ، بسدل اخرى ، في دستور الحزب . ان محاولة كهذه لاجتثاث الانتهازية بواسطة قصاصة ورق قد تصبح ضارة جدا ، لا للانتهازية ولكن للحركة الاشتراكية .

فعندما نوقف النبض الطبيعي لكائن حي فاننا نضعفه ونوهن مقاومته وروحه الكفاحية ، وفي الحالة التي نحن بصددھا لا ضد الانتهازية فحسب بل ايضا ضد النظام الاجتماعي القائم (وهذا بالتأكيد اعظم أهمية بكثير) . وهنا تنقلب الوسائل على الغايات التي يفترض فيها ان تؤدي اليها .

ان رغبة لينين البالغة القلق في اقامة وصاية اللجنة المركزية الكلية العلم والكلية القدرة من اجل حماية حركة عمالية وقوية وتعد بالخير الى حد بعيد من اي خطوة خاطئة لتبدي اعراض الذاتية ذاتها التي مررت اكثر من حيلة على الفكر الاشتراكي في روسيا .

ولا شك ان من المسلي ان نلاحظ التشقبات البهلوانية التي اضطر « الانا » المحترم الى القيام بها في التاريخ الروسي الحديث . فينتقم هذا « الانا » الذي طرحه الحكم المطلق الروسي ارضا ومرغه بالتراب ، لنفسه بان يتحول الى النشاط الثوري ، فيتمثل في لجنة متأمرين ليجلس باسم « ارادة الشعب » ، التي لم توجد قط ، على العرش معلنا جبروته . ولكن « الموضوع » يبرهن انه اقوى . وتنتصر العصا لان الجبروت القيصري يبدو التعبير « الشرعي » عن التاريخ .

وفي الوقت المناسب ، نعين على المسرح ظهور طفل للتاريخ اكثر « شرعية » ، انه الحركة العمالية الروسية . وللمرة الاولى توضع على الارض الروسية اسس تكوين « ارادة شعب » حقيقية .

ولكن « انا » الثوري الروسي يظهر ثانية . ليرقص على راسه معلنا مرة اخرى انه الوجه الكلي لقوة التاريخ ، لكنه هذه المرة يحمل لقب صاحبة السعادة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي .

وفشل البهلواني البارع في ان يرى ان « الذات » الوحيدة التي تستحق دور الموجه هي « الانا » الجماعية للطبقة العاملة . والطبقة العاملة تطلب بحققها في ان تقترب اخطاها وتعلم في جدل التاريخ .

ولنقل ببساطة ، ان الاخطاء التي تقتربها حركة ثورية حقا هي تاريخيا انفع بما لا يقاس من عصمة اذكي اللجان المركزية قاطبة .

الاضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات

١٩٠٦

تعتمد ترجمة هذه الكراسة على الترجمة الانجليزية التي قام بها باتريك لافين ونشرتها الجمعية الثقافية الماركسية في ديترويت عام ١٩٢٥
(The Mass Strike , The Political Party and The Trade Unions,
Translated by Patrick Lavin, Published by the Marxist Educational
Society of Detroit, 1925).

واعيد نشرها في كتاب « روزا لوكسمبورغ تتكلم »
(Rosa Luxemburg Speaks, Pathfinder Press, New York, 1970).

توطئة

كتب « الاضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات » وفاء من روزا للمهمة التي اخلتها على ماتتها فيما يتعلق بثورة ١٩٠٥ : شرح احداث الثورة للعمال الالمان واستخلاص دروس تفيد الصراع الطبقي في المانيا . غير ان الكتاب يمثل مدا ذلك هجوما فعلا على بيروقراطية النقابات التي كان يسيطر عليها الاشتراكيون الديمقراطيون في المانيا .

تبين روزا في مطلع هذه المقالة ان الاضراب الجماهيري او الاضراب العام ، كسلاح تستطيع الطبقة العاملة ان تستعمله في معاركها، كان موضع جدال حاد وطويل تعود بدايته الى الاممية الاولى . غير ان الثورة الروسية في ١٩٠٥ اقلت على المناقشة ضوءا جديدا وادت الى تقدير اكبر للدور الذي يلعبه الاضراب الجماهيري في النضال الثوري ولكن على الرغم من ان حجج روزا الرئيسية صحيحة ، الا انها تميل الى المبالغة في دور الاضراب العام حتى انها تجعل الاضراب العام يبدو وكأنه الثورة ذاتها .

يوضح وصف روزا الحيوي وتحليلها الثاقب للنضال في الامبراطورية الروسية حجتها الرئيسية ، وهي ان الاضراب الجماهيري ليس مفهوما مصطنعا عقيما في اذهان بعض البيروقراطيين من قادة النقابات بل هو نتاج تاريخي .

وتتوجه حجج روزا بصورة رئيسية ضد قيادة النقابات الالمانية الذين كانت تعتبرهم الد خصومها ويتخلل احتقارها الكامل لجبن ومحافظه وضيق افق اصلاحية هؤلاء القادة كل صفحة من صفحات هذه المقالة . ولم تكن روزا تتوقع ان تغير من آراء قادة النقابات ولكنها كانت تأمل في اقناع قادة الاشتراكية الديمقراطية بالخطر الكامن في استقلال هؤلاء المترايبين عن الانضباط الحزبي

اكثر من ذلك كانت روزا تأمل ان تتقف العمال الالمان بالروحية الحقيقية للثورة الروسية وبفهم لغايزها العالمية ، وكانت تأمل في تلميمهم ضد انتهازية قادتهم .

وقع الخلاف العلني بين قادة النقابات وسياسة الاشتراكية الديمقراطية في مطام ١٩٠٥ قبل ان تغادر روزا الى وارسو . ففي مؤتمر الحزب في بينا ٥ وقع نقاش حول ما اذا كان على الحزب ان يعتبر الدعوة الى اضراب جماهيري واحدا من اسلحته المحتملة . وفي النهاية تبنى المؤتمر قرارا بالموافقة على دعوة كهذه ، ولكن فقط اذا حاولت الحكومة ان تحد من حق الاقتراع . لكن هذا القرار الضعيف الذي اقترحه القيادة المركزية للحزب الاشتراكي الديمقراطي كان كافيا لثب الدمر في نفوس القادة النقابيين . وفي مؤتمر النقابات الذي انعقد في كولون بعد مؤتمر بينا مباشرة ، حظر حتى الحديث النظري عن الاضراب العام بوصفه « لعبا بالنار » . هكذا تبنى مؤتمر للنقابات يقوده اعضاء في الحزب الاشتراكي الديمقراطي سياسة مناقضة لسياسة الحزب .

وبدلا من ان يدمى القادة النقابيون الى الالتزام بالانضباط ، عقد اجتماع في شباط ١٩٠٦ اجتماع سري بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي وقادة النقابات اتفق فيه على دفن قرار مؤتمر بينا بهدوء . وفي مؤتمر الحزب التالي في ١٩٠٦ تبنى الحزب قرارا رسميا يقول بانه ليس هناك

تعارض ما بين قرار بينا وموقف اتحادات العمال في كولون .

كتب الاضراب الجماهيري في اب ١٩٠٦ في فنلندا ، حيث كانت روزا قد ذهبت للنقاهاة من سجنها في وارسو . وكان قد التى القبض عليها في ٤ اذار ١٩٠٦ ، بعد ان كشفت احدى الصحف البولندية المحافظة عن وجودها في بولندا . واتهمت روزا باقترااف جرائم خطيرة ضد الدولة ، ولكنها اطلقت في تموز ١٩٠٦ بمسد دافع رشايى ضخمة وبعد تحذيرات الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي بانه سينتقم اذا حدث لروزا مكروه وبعد ان قدمت شهادات تثبت ضعف صحة روزا .

وفي اب ١٩٠٦ ، سمح لروزا بمغادرة وارسو فذهبت الى فنلندا للانضمام الى لينين وزينوفيف وكامينيف وغيرهم من القادة البلاشفة . وكانت احداث ١٩٠٥ قد قربت ما بين البلاشفة والحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي ٥ وفي نيسان ١٩٠٦ انضم الحزب البولندي في النهاية الى الحزب الروسي ووقف الى جانب البلاشفة فيما يتعلق بمعظم المسائل .

قضت روزا الجزء الاخير من شهر اب واول ايلول في فنلندا تتباحث مع القادة البلاشفة وتكتب كراسة الاضراب الجماهيري . ثم عادت الى المانيا لتشارك في مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني في ١٩٠٦ حيث حاولت دون نجاح ان تمنع استسلام الحزب للنقابات بشسآن مسألة الاضراب الجماهيري وان تؤكد سيطرة الحزب على النقابات .

١ - الثورة الروسية والقوضوية والاضراب العام

تعود كل كتابات وبيانات الاشتراكية العالمية في موضوع الاضراب الجماهيري الى وقت يسبق الثورة الروسية (١٩٠٥ - م) ، اول تجربة تاريخية لوسيلة النضال هذه على نطاق واسع . ولذا فان من الواضح انها في معظمها قد عفى عليها الزمن ، وموفاها من المسألة هو جوهريا موقف أنجلز الذي كتب في العام ١٨٧٣ ، في نقده للاخطاء الثورية التي ارتكبتها الباكونينية في اسبانيا ، يقول :

« الاضراب العام هو في برنامج الباكونينيين الرافعة التي ستستخدم لتحقيق الثورة الاجتماعية . فذات صباح جميل ، سيتوقف العمال جميعا في كل صناعة في البلد ، وربما في كل البلدان ، عن العمل ليجبروا بذلك الطبقات الحاكمة على الخضوع خلال قرابة اسابيع اربعة ، او على شن هجوم على العمال ، فيصبح للعمال الحق في ان يدافعوا عن انفسهم وقد ينتهزون الفرصة للاطاحة بالمجتمع القديم . وليس هذا الاقتراح جديدا ابدا : فقد عرضه الاشتراكيون الفرنسيون والبلجيكيون باستمرار منذ العام ١٨٤٨ ، ولكنه مع ذلك ذو اصل انجليزي . فخلال التقدم السريع القوي الذي احرزته الحركة الشارتيية (الميثاقية) (١) بين العمال الانجليز عقب ازمة عام ١٨٣٧ ، جرى التبشير بـ « الشهر المقدس » - ايقاف العمل عى النطاق القومي - في وقت مبكر يعود الى العام ١٨٣٩ ، فكانت له اصداء مجيدة حتى ان عمال المصانع في شمال انجلترا حاولوا القيام به في تموز ١٨٤٢ . وفي مؤتمر التحالفيين الذي انعقد في جنيف في ١ ايلول ١٨٧٣ لعب الاضراب دورا عظيما ، ولكن الجميع اعترفوا ان القيام به يتطلب تنظيما للطبقة العاملة يبلغ حد الكمال وخزينة حربية ملأى . وهذه هي عقدة المسألة . فمن جهة ، لن تسمح الحكومات ابدا لصناديق العمال المالية ان تكبر الى حد

(١) الحركة الشارتيية «الميثاقية» : حركة جماهيرية بريطانية كبيرة ابتدأت عام ١٨٣٨ وامتدت الى اوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر . وكانت حركة تناضل من اجل الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية نضالا كاد ان يكون لوربا . تمحورت الحركة الشارتيية حول برنامج (ميثاق) للاقتراع العام وفيه من الاصلاحات السياسية الديمقراطية ، وضمنته رابطة شغيلة لندن .

كاف ، خاصة اذا شجعها على ذلك غياب العمال عن العمل السياسي ، ومن جهة اخرى ستؤدي الاحداث السياسية وانتهاكات الطبقات الحاكمة الى تحرير العمال قبل ان يتشكل هذا التنظيم المثالي وتبلغ الاعتمادات المالية الاحتياطية هذا القدر من الضخامة بوقت طويل . ولكن اذا كان العمال يملكون كل هذا فلن تعود بهم حاجة الى سلوك طريق الاضراب العام غير المباشر لتحقيق هدفهم » .

هنا نجد المنطق الذي ميز موقف الاشتراكية الديمقراطية من الاضراب الجماهيري خلال العقود التي تلت . وهو مبني على النظرية الفوضوية للاضراب العام - اي نظرية الاضراب العام كوسيلة لافتتاح الثورة الاجتماعية بدلا من النضال السياسي اليومي للطبقة العاملة - ويستنفد هذا المنطق ذاته في الاشكال البسيط التالي : اما ان البروليتاريا ككل لم تمتلك بعد التنظيم القوي والموارد المالية المطلوبة ، وفي هذه الحالة لا تستطيع القيام بالاضراب العام ، او انها منظمة فعلا بصورة جيدة بما فيه الكفاية ، وفي هذه الحالة لا تحتاج الاضراب العام . هذا المنطق بسيط ويبدو اول وهلة منطقا لا يدحض حتى انه ادى ، مدة ربع قرن ، خدمة ممتازة للحركة العمالية الحديثة كسلاح منطقي ضد الشبح الفوضوي وكوسيلة لنقل فكرة النضال السياسي الى اوسع حلقات العمال . ولا شك ان الخطوات الواسعة التي خطتها الحركة العمالية في ربع القرن الاخير في كل البلدان الرأسمالية هي الدليل المقنع على قيمة تكتيكات النضال السياسي التي اصر عليها ماركس وانجلز في معارضتهما للباكونينية . وما الاشتراكية الديمقراطية الالمانية في موقعها كطليعة للحركة العمالية العالمية كلها الا نتاج التطبيق الدائب النشط لهذه التكتيكات .

غير ان الثورة الروسية ادت الان الى مراجعة كاملة لهذا المنطق . ذلك انها طبقت للمرة الاولى في التاريخ فكرة الاضراب الجماهيري على نطاق عظيم ، حتى انها - كما سنبحث في ما بعد - اتضحت الاضراب العام فاتحة بذلك حقبة جديدة في تطور الحركة العمالية . ولا يتبع من ذلك بالطبع ان تكتيكات النضال السياسي التي اشار بها ماركس وانجلز كانت خاطئة او ان تقديمها للفوضوية كان غير صحيح . على العكس من ذلك ، ان سلسلة الافكار ذاتها ، الطريقة ذاتها ، التكتيكات الماركسية - الانجلزية التي تكمن في اساس الممارسة السالفة للاشتراكية الديمقراطية الالمانية هي التي تنتج اليوم في الثورة الروسية عوامل جديدة وشروطا جديدة في الصراع الطبقي . والثورة الروسية ، وهي التجربة التاريخية الاولى لنموذج الاضراب الجماهيري ، لا تقدم تبرئة للفوضوية ، وليس ذلك فحسب ، بل انها في الواقع تعني التصفية التاريخية للفوضوية . ان الوجود التامس الذي قضي على هذا المنحى الفكري ان يعيشه في العقود الاخيرة بفعل التطور القوي للاشتراكية الديمقراطية الالمانية يمكن الى حد ما تفسيره بسيادة الفترة البرلمانية سيادة مطلقة مدة طويلة . فمنحى يقوم كليا على « الضربة الاولى » و « العمل المباشر » ، منحى « ثوري » بالمعنى الاكثر حفاظة للكلمة لا يمكن الا ان يدبل مؤقتا في هدوء البرلمانية ، ويمكن ان يستعيد الحياة ويكشف عن قوته

الكامنة اذا عادت فترة النضال المباشر المكشوف .

بدا ان روسيا ، على وجه الخصوص ، اصبحت حقل التجارب للاعمال البطولية للفوضوية . فقد كانت روسيا بلدا لا تملك فيه البروليتاريا اي حقوق سياسية اطلاقا ، وليس لها الا تنظيمات ضعيفة جدا ، بلدا فيه قطاعات من السكان مختلفة الالوان وفوضى من المصالح المتضاربة ومستوى ثقافي منخفض بين جماهير الشعب ، ويستخدم فيه النظام السائد العنف بفظاظة قصوى ، فبدت الامور كما لو ان ذلك كله انما وجد ليرفع الفوضوية فجأة الى سدة القوة ولو فترة قصيرة . وفي النهاية كانت روسيا مسقط رأس الفوضوية ، ولكن موطن باكونين اصبحت مقبرة لتعاليمه . فالامر لا يقتصر فحسب على ان الفوضويين في روسيا لا يقفون على رأس حركة الاضراب الجماهيري ، وان القيادة السياسية للعمل الثوري تقع كليا في يد المنظمات الاشتراكية الديمقراطية التي يعارضها الفوضويون الروس معارضة مريرة على انها « احزاب بورجوازية » او تقع جزئيا في يد منظمات اشتراكية واقعة بدرجة او باخرى تحت تأثير الاشتراكية الديمقراطية وقرية منها الى هذا الحد او ذاك - مثل الحزب الإرهابي ، حزب « الثوريين الاشتراكيين » - بل يتعدى الامر ذلك الى ان الفوضويين ببساطة ليسوا موجودين كنهج سياسي جدي في الثورة الروسية . فهناك فقط في مدينة ليتوانية صغيرة تتميز بظروف صعبة - خليط مشوش من قوميات متعددة بين العمال ، حالة مشتتة الى درجة قصوى من الصناعة الصغيرة الحجم ، بروليتاريا مضطهدة بقسوة - هي ييليسستوك توجد من بين سبع او ثماني مجموعات ثورية مختلفة حفنة من « الفوضويين » نصف النامين ينشرون التشوش والحيرة باقصى ما يستطيعون بين العمال ، وكذلك تنجح جماعة من الناس من هذا النوع في موسكو ومدينتين او ثلاث مدن اخرى في ان تجعل نفسها ملحوظة .

ولكن ما هو الدور الفعلي للفوضوية في الثورة الروسية عدا بضع الجماعات « الثورية » هذه ؟ لقد اصبحت الفوضوية علامة اللص والمحتال العادي ، فالكثير من اعمال السرقة والنهب التي لا تحصى يقوم به بعض الاشخاص باسم « الشيوعية - الفوضوية » - اعمال تنمو كموجة هائجة ضد الثورة في كل فترة ركود وفي كل فترة تقف فيها الثورة موقف الدفاع المؤقت . لم تصبح الفوضوية في الثورة الروسية نظرية البروليتاريا المناضلة . بل اصبحت الراية الايديولوجية التي تتجمع في ظلها البروليتاريا الرثة المعادية للثورة ، تلك البروليتاريا الرثة التي تندفع باعداد كبيرة كقطع من سمك القرش في اعقاب سفينة الثورة . وبذلك قاربت السيرة التاريخية للفوضوية على الانتهاء .

من جهة اخرى ، لم يرق الاضراب العام في روسيا كوسيلة لتجنب النضال السياسي للطبقة العاملة ، وعلى الاخص النضال البرلماني ، ولا كوسيلة للقفز الى الثورة الاجتماعية فجأة بانقلاب مسرحي ، بل كوسيلة في المقام الاول لخلق ظروف النضال السياسي اليومي وبخاصة البرلماني . ان النضال الثوري في روسيا ،

الذي تشكل الاضرابات الجماهيرية اكثر اسلحته اهمية ، نضال يقوم به الشعب العامل ، والبروليتاريا قبل كل من عداها ، من اجل الحقوق السياسية والشروط التي كان ماركس وانجلز اول من بين ضرورتها واهميتها لنضال الطبقة العاملة من اجل اعتناقها ، والتي ناضلا من اجلها في الاممية بكل قوتها وضد الفوضوية . هكذا جعل الجدل (الديالكتيك) التاريخي ، الصخرة التي تقوم عليها كل تعاليم الاشتراكية الماركسية ، جعل الفوضوية تقف في الممارسة على تضاد مع الاضراب الجماهيري وهي التي ترتبط بها فكرة الاضراب الجماهيري ارتباطا وثيقا ، بينما اصبح الاضراب الجماهيري ، الذي كان يقارع بصفته تقيضا للنشاط السياسي للبروليتاريا ، يبدو اقوى اسلحة النضال من اجل الحقوق السياسية . لذا اذا كانت الثورة الروسية قد جعلت مراجعة الموقف الماركسي القديم من مسألة الاضراب الجماهيري امرا لا غنى عنه، فان الماركسية ذاتها هي التي تابعت بمنهجها العام ووجهات نظرها النضال في شكل جديد . لن تموت حبيبة المغربي الا بيد المغربي .

٢ - الاضراب الجماهيري : نتاج تاريخي وليس نتاجاً مصطنعاً

ترتبط المراجعة الاولى لمسألة الاضراب الجماهيري، التي تنتج عن تجربة روسيا، بالمفهوم العام للمسألة. ان المدافعين المتحمسين عن «محاولة الاضراب الجماهيري» في المانيا من طراز برنشتاين وايسنر الخ وايضا اعنف المعارضين لمحاولة كهذه في معسكر النقابات مثل بوميلبرج مثلا ، يقفون جميعا ، بعد كل شيء ، على ارض المفهوم ذاته ، اي المفهوم الفوضوي . والمتضادان الظاهريان لا يستثنى كل منهما الاخر بل ان كلا منهما كما هي العادة كيف يكمل الاخر . ذلك ان نمط التفكير الفوضوي تامل مباشر في الثورة الاجتماعية كمجرد سمة بزانة وغير هامة . فالامر الهام ، طبقا لهذا النمط من التفكير هو الكل المجرد ، هو وجهة النظر اللاتاريخية في الاضراب العام وفي كل شروط النضال الجماهيري بشكل عام .

فلا يوجد بالنسبة للفوضوي غير امرين اثنين كافتراضات مادية لتأملاته « الثورية » - اولهما التخيل وثانيهما طيب النية والشجاعة لتخليص الانسانية من وادي الدموع الراسمالي القائم . وقد خرج هذا النمط التوهمي من التفكير ، قبل ستين سنة ، بنتيجة مؤداها ان الاضراب الجماهيري هو السبيل الاقصر والاسهل والاكيد للقفز الى مستقبل اجتماعي افضل . وخرج هذا النمط من التفكير ذاته حديثا بنتيجة مؤداها ان النضال النقابي (التريديونيوني) هو « العمل المباشر » الحقيقي الوحيد للجماهير ، وانه النضال الثوري الحقيقي الوحيد - وهذا كما هو معروف جيدا احدث رأي يتبناه « النقابيون » (السنديكاليون) الفرنسيون والاطاليون . ان ما اصاب من الفوضوية مقتلا هو ان وسائل النضال التي اخترعت

في الهواء كانت على الدوام حسابات تففل الواقع ، اي انها كانت طوباوية .
وليس ذلك فحسب ، بل ان هذه الوسائل في الوقت الذي لم تكن فيه تدخل
الواقع الشرير الحقير في الحساب ، كانت تتحول في هذا الواقع الشرير ذاته الى
ادوات تساعد الرجعية عمليا ، في حين انها لم تكن سابقا وفي معظم الاحيان سوى
تأملات ثورية .

ان اولئك الذين ، على طريقة مجلس ادارة شركة ما ، يضمون الاضراب
الجماهيري في المانيا على جدول الاعمال في يوم معين ، واولئك الذين يحجون
مسألة الاضراب الجماهيري عن وجه الارض باسم حظر « الدعاية » كما فعل
المشتركون في مؤتمر النقابات في كولون ، اولئك جميعا يقفون على الارض ذاتها،
ارض الوسائل المجردة للاتارخية للملاحظة . ويقوم هذان المنحيان على الافتراض
الفوضوي المحض بان الاضراب الجماهيري وسيلة تقنية للنضال يمكن ان « تقرر »
او « تمنع » حسب الرغبة وطبقا للضمير - وكأنه سكين جيب يمكن ان يوضع في
الجيب مضمدا « متأهبا لأي طارئ » حتى اذا ما تقرر استخدامه يفتح ويستخدم .
اما معارضو الاضراب العام فهم يدعون لانفسهم فعلا مميزة اخذ الارضية التاريخية
والظروف المادية للوضع الراهن في المانيا بعين الاعتبار مقابل « الثوريين
الرومانتيكيين » الذين يحومون في الهواء ويففلون في كل لحظة الحقائق القاسية
والامكانيات والمستحيلات . وهم يصرخون مثل السيد جاد جريند في رواية ديكنز
« الازمنة الصعبة » : « حقائق وارقام ، ارقام وحقائق » .

يفهم معارضو الاضراب العام من النقابيين بـ « الاساس التاريخي » و « الظروف
المادية » شيئين - من جهة ضعف البروليتاريا ومن جهة ثانية قوة العسكرية
البروسية - الالمانية . تنظيم العمال غير الكافي والحرية البروسية الطاغية - هذه
هي الازقام والحقائق التي يقيم عليها القادة النقابيون سياستهم العملية في هذه
الحالة . صحيح ان الصندوق المالي للنقابة والحرية البروسية ظاهرتان ماديتان
وجد تاريخيتان ، ولكن المفهوم المبني عليهما مفهوم ليس المادية التاريخية بالمعنى
الماركسي بل هو مادية رجل الشرطة . ان ممثلي الدولة البوليسية الرأسمالية
ياخذون بالحسبان كثيرا القوة الحقيقية المتقطعة للبروليتاريا المنظمة وكذلك القوة
المادية للحرية . ويستنتجون من مقارنة هذه الارقام نتيجة مريحة هي ان الحركة
العملية الثورية نتاج افراد ديماغوجيين ومحرضين ، ولذا فان السجون والحرب
وسيلة كافية لاختماد هذه « الظاهرة العابرة » المزعجة .

اخيرا التقط العمال الالمان الواعون طبقيا روح الفكاهة الكامنة في النظرية
البوليسية التي تقول ان كل الحركة العمالية الحديثة نتاج اعتباطي مصطنع من فعل
خفنة من « الديماغوجيين والمحرضين » عديمي الضمير .

بيد ان هذا المفهوم بالضبط هو ما يعبر عنه عندما يجتمع اثنان او ثلاثة من
الرفاق ليشككوا رابطة طوعية من الحراس اليليين تأخذ على عاتقها تحذير الطبقة
العاملة الالمانية من التحريض الخطر الذي يقوم به بضعة « رومانتيكيين ثوريين »

و « دعايتهم للاضراب العام » ، او في الجانب الآخر عندما تنظم حملة سحق صاحب من جانب اولئك الذين يعتقدون ان بوسعهم منع اندلاع الاضراب العام في ألمانيا بواسطة اتفاقات « سرية » بين اللجنة التنفيذية للحزب والهيئة العامة للنقابات .

ولو كان الامر يعتمد على « الدعاية اللاهبة » التي يقوم بها الثوريون الرومانتيكيون او على القرارات السرية او العلنية لقيادة الحزب لما حدث في روسيا اضراب جماهيري واحد . فليس هناك من بلد في العالم ، كما بينت في آذار ١٩٠٥ ، كانت « الدعاية » فيه للاضراب العام او حتى « بحثه » بالقدر من الضالة التي كانت فيه في روسيا . كما ان الامثلة المتفرقة للاتفاقات والقرارات التي سعت فيها اللجنة التنفيذية للحزب الروسي الى اعلان الاضراب العام من لديها كانت عديمة الاهمية في الواقع ، كما في المحاولة الاخيرة التي جرت في اب من هذا العام بعد حل الدوما .

لذا ، اذا كانت الثورة الروسية تعلمنا شيئا ، فانها قبل كل شيء تعلمنا ان الاضراب العام لا يصطنع ولا « يقرر » عفوا ولا يحدث نتيجة « الدعاية » ، بل هو تلك الظاهرة التاريخية التي تنجم بعثمة تاريخية عن ظروف اجتماعية في لحظة معينة . لذا فان المسألة لا يمكن ان تستوعب ولا حتى تبحث بالتأمل المجرد في امكانية او استحالة الاضراب العام او نفعه او عدم ضرره ، بل بتفحص تلك العوامل والظروف الاجتماعية التي ينجم الاضراب العام عنها في المرحلة الراهنة من الصراع الطبقي ، بكلمات اخرى لا تستوعب المسألة « بالنقد الذاتي » للاضراب العام انطلاقا مما هو مرغوب فيه ، ولكن فقط « بالتمحيص الموضوعي » لاسباب الاضراب العام انطلاقا مما هو محتوم تاريخيا .

ففي مجال التحليل المنطقي المجرد غير الواقعي ، يمكن بالقدر ذاته من القوة ان يثبت ان الاضراب العام مستحيل تماما وهزيمته اكيدة او انه ممكن وانتصاره امر لا يناقش . ولذا فان الادلة التي تساق لدعم اي من وجهتي النظر هاتين متساوية في قيمتها ، اذ انها بلا قيمة . ولذا فان خشية « نشر » الاضراب العام ، التي بلغت حد اصدار قرارات رسمية بـ «الحرمان» ضد اشخاص اتهموا باقتراح هذه الجريمة ، ليست الا نتاج ارتباك مضحك . فمن المستحيل «نشر» الاضراب العام كوسيلة مجردة للنضال استحالة نشر « الثورة » . فالثورة مثلها مثل الاضراب العام لا تمثل الا شكلا برانيا للصراع الطبقي لا يمكن ان يكون له معنى ومغزى الا بالعلاقة مع اوضاع سياسية محددة .

واذا اراد امرؤ ان يجعل الاضراب العام بصفته شكلا من اشكال العمل البروليتاري موضوعا لتحريض منهجي فيذهب من بيت لآخر ناشرا هذه الفكرة لكسب الطبقة العاملة تدريجيا الى جانبها ، لكان هذا عملا سخيفا غير مجد كما لو ان امرء سعى الى جعل فكرة الثورة او قتال المتاريس موضوع تحريض مخصوص . لقد اصبح الاضراب الجماهيري الان موضع اهتمام حي من الطبقة العاملة الالمانية

والعالية لانه شكل جديد من اشكال النضال ، وهو بصفته هذه دليل اكيد على ثورة داخلية شاملة في العلاقات ما بين الطبقات وفي شروط الصراع الطبقي . ان اهتمام البروليتاريا الالمانية بهذه المسألة الجديدة اهتماما حادا ، رغم المعارضة العنيدة من جانب قادة النقابات ، لدليل على غريزتها الثورية الحققة وسرعة ذكائها .

ولكن في وجود هذا الاهتمام وهذا العطش الفكري الجيد للاعمال الثورية والرغبة فيها ، ليس المطلوب ان يدرب العمال تدريبا عقليا مجردا على امكانية واستحالة الاضراب الجماهيري . بدلا من ذلك يجب ان يوعوا بشأن تطور الثورة الروسية واهميتها العالية وبشأن تفاقم حدة الصراعات الطبقيّة في أوروبا الغربية وكذلك بصدد الافاق السياسية الاوسع للصراع الطبقي في ألمانيا ودور ومهام الجماهير في النضالات القادمة . وبهذه الطريقة فقط يمكن للمناقشات في الاضراب الجماهيري ان تؤدي الى توسيع الافق الفكري للبروليتاريا وشحذ طريقتها في التفكير وتصليب طاقتها .

اذا نظرنا الامر من وجهة النظر هذه فاننا ننبين كل سخافة المحاكمات التي يرغب في اجرائها اعداد « الرومانتيكية الثورية » بحجة ان دعاة الاضراب لا يتقيدون في معالجتهم لهذه المسألة بقرار بينا . يوافق « السياسيون العمليون » اذا دعت الحاجة على هذا القرار ، ذلك انهم يقرنون الاضراب الجماهيري بمصير الاقتراع العام . ويتبع من هذا انهم يستطيعون ان يؤمنوا بشيئين : اولاً ان الاضراب الجماهيري ذو طابع دفاعي محض وثانياً ان الاضراب الجماهيري خاضع للبرلمانية اي انه قد حول الى مجرد ملحق بالبرلمانية . ولكن اللب الحقيقي لقرار بينا في هذا المجال هو ان اي محاولة تقوم بها الرجعية السائدة لالغاء التصويت البرلماني ، ضمن الظروف الراهنة لألمانيا ، قد تعني حلول اللحظة المناسبة لبدء فترة من النضالات السياسية العاصفة قد يستخدم فيها الاضراب الجماهيري كوسيلة للنضال للمرة الاولى في ألمانيا . ولكن السعي الى التقليل من الاهمية الاجتماعية للاضراب الجماهيري كظاهرة وكمسألة من مسائل الصراع الطبقي والحد من افقه التاريخي بواسطة قرار صدر عن مؤتمر ، انما هو عمل يقارن في قصر نظره بالاعتراض على بحث المسألة في مؤتمر النقابات في كولون . ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية قد اعترفت في قرار مؤتمر بينا رسميا بالتحول الاساسي الذي أحدثته الثورة الروسية في الظروف العالمية للصراع الطبقي البروليتاري ، وبهذا القرار أعلنت الاشتراكية الديمقراطية الالمانية عن قدرتها على التطور الثوري وقدرتها على التكيف طبقاً للمتطلبات الجديدة التي تفرضها المرحلة القادمة من الصراع الطبقي . وهنا تكمن اهمية قرار بينا . اما التطبيق العملي للاضراب الجماهيري في ألمانيا فان التاريخ هو الذي سيقرره كما قرره في روسيا ، ذلك التاريخ الذي تشكل الاشتراكية الديمقراطية الالمانية بقراراتها عاملاً مهماً من عوامله ، ولكنها في الوقت نفسه ليست الا عاملاً واحداً بين عوامل كثيرة .

٢ - تطور حركة الاضراب الجماهيري في روسيا

الاضراب الجماهيري ، كما يبدو في معظم النقاشات في المانيا ، ظاهرة معزولة واضحة جدا مرسومة بدقة مخططة ببساطة . وما يجري الحديث عنه هو الاضراب الجماهيري السياسي فحسب . ويعني به انتفاضة مفردة عظيمة تقوم بها البروليتاريا الصناعية وتنشق من دافع سياسي ذي اهمية قصوى وتقوم على اساس تفاهم متبادل مناسب بين السلطات القائمة للحزب وتلك التي تقود النقابات وينفذ بروح الانضباط الحزبي وبنظام كامل تحققه اللجان المسيرة حين تتلقى الاشارة في الوقت المناسب ، تلك اللجان التي تقرر سلفا الدعم والتمن والتضحية وبكلمة واحدة تقرر الحساب المادي للاضراب الجماهيري كله .

عندما نقارن هذا المخطط النظري بالاضراب الجماهيري الحقيقي كما ظهر في روسيا قبل خمس سنوات ، فاننا نجد انفسنا مجبرين على القول ان هذه الصورة التي تحتل موقعا مركزيا في النقابات الالمانية لا تكاد تنطبق على اي من الاضرابات التي وقعت بالفعل . ومن جهة اخرى فان الاضراب الجماهيري في روسيا يتكشف عن العديد من اشكال العمل المختلفة التنوع لدرجة تجعل من المستحيل الحديث عن «ال» اضراب الجماهيري اي الحديث عن مخطط تجريدي للاضراب الجماهيري . فليست عوامل الاضراب الجماهيري وكذلك سماته مختلفة باختلاف المسكن والاقليم في البلد الواحد فحسب ، بل ان طابعه العام ايضا كثيرا ما تغير خلال الثورة . لقد مر الاضراب الجماهيري عبر تاريخ محدد في روسيا ولا يزال يتقدم عبره ولذا فان من يتحدث عن الاضراب الجماهيري في روسيا يجب قبل كل شيء ان يبقى هذا التاريخ مائلا في ذهنه .

ان الفترة الراهنة من الثورة الروسية تعود بحق الى انتفاضة البروليتاريا في ٢٢ كانون الثاني ١٩٠٥ عندما انتهت تظاهرة قام بها ٢٠٠٠٠٠ عامل بحمام دم مخيف امام قصر القيصر . فكانت المذبحة الدموية ، كما هو معروف جيدا ، اشارة اندلاع السلسلة الضخمة الاولى من الاضرابات الجماهيرية التي انتشرت على امتداد روسيا كلها خلال بضعة ايام والتي حملت نداء العمل الثوري من بطرسبرج الى كل زاوية من زوايا الامبراطورية وبين اوسع قطاعات البروليتاريا . ولكن انتفاضة بطرسبرج في ٢٢ كانون الثاني لم تكن غير اللحظة الحرجة في اضراب جماهيري كانت بروليتاريا العاصمة القيصرية قد بداته في كانون الثاني ١٩٠٥ . ولا شك في ان اضراب كانون الثاني الجماهيري هذا قد حدث بتأثير مباشر من الاضراب العام الضخم الذي انفجر في القفقاس وباكو في كانون الاول ١٩٠٤ والذي ترك روسيا كلها في حالة من الترقب المتوتر مدة طويلة . لكن احداث كانون الاول في باكو لم تكن بدورها غير العاقبة الاخيرة القوية لتلك الاضرابات الجماهيرية العديدة التي هزت مثل هزة ارضية دورية كل جنوب روسيا والتي كان المدخل اليها الاضراب الجماهيري في باطوم في آذار ١٩٠٢ .

وفي النهاية فان سنوات ست او سبع تفصل حركة الاضراب الجماهيري الاولى التي تمثلت بالانفجارات الثورية المتصلة الراهنة عن الاضراب العام العظيم الذي قام به عمال النسيج في سانت بطرسبرج في ١٨٩٦ و ١٨٩٧ . واذا كانت بضع سنوات من الركود الظاهري والردة الرجعية القوية تفصل ظاهريا ما بين هذه الحركة وبين الثورة الحالية فان كل من يعرف التطور السياسي الداخلي للبروليتاريا الروسية حتى مرحلة الوعي الطبقي والنشاط الثوري الراهنة ، يعي بلا شك ان تاريخ الفترة الراهنة من الاضرابات الجماهيرية يبدأ بتلك الاضرابات العامة في سانت بطرسبرج . ولذا فان هذه الاخيرة هامة فيما يتعلق بمسائل الاضراب الجماهيري لانها تحتوي في شكل بذور كل العوامل الرئيسية للاضرابات الجماهيرية اللاحقة .

مرة اخرى يبدو اضراب سانت بطرسبرج العام في ١٨٩٦ نضالا اقتصاديا محضا وجزئيا من اجل الاجور . فقد كانت اسبابه ظروف العمل التي لا تطاق والتي كان يرزح تحت وطأتها عمال الغزل والنسيج في سانت بطرسبرج : فمن يوم عمل من ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ساعة الى اجور تيميسة للعمل بالقطعة الى سلسلة كاملة من الخدع الحقيرة من جانب اصحاب العمل . بيد ان العمال تحملوا هذه الظروف بصبر مدة طويلة ، الى ان اتى حادث يبدو نافها فجعل السيل يبلغ الزبي . ففي ايار ١٨٩٦ احتفل بتتويج قيصر روسيا الحالي نيقولا الثاني بعد ان كان هذا التتويج قد اجل سنتين خشية الثوريين ، وبهذه المناسبة عبر اصحاب الاعمال في سانت بطرسبرج عن حماسهم الوطني فاعطوا العمال ثلاثة ايام من العطلة الاجبارية ، ولكن الغريب في الامر انهم لم يكونوا يرغبون في دفع اجور هذه الايام للعمال . ففضب العمال لذلك وبدأوا يتحركون . وعقد ثلاثمائة من العمال الاذكياء مؤتمرا في حديقة ايكاترينوف تقرر على اثره الاضراب وصيغت المطالب التالية : اولا دفع اجور اعياد التتويج ، ثانيا يوم عمل من عشر ساعات ، ثالثا زيادة وتائر الاجور للقطعة . كان ذلك في ٢٤ ايار ، وخلال اسبوع توقفت كل مؤسسات الغزل والنسيج وأضرب اربعون الف عامل اضرابا عاما . وقد يبدو هذا الحدث بالقياس الى الاضراب الجماهيري الضخم خلال الثورة امرا صغيرا . لكن الاضراب العام كان امرا لم يسمع بمثله من قبل في ظل الجمود السياسي في روسيا حينئذ ، حتى انه كان ثورة على نطاق صغير . وبالطبع ابتداء بعد ذلك اضطهاد فظ فاعتقل ما يقرب من الف من العمال وقمع الاضراب العام .

وهنا نرى كل السمات الاساسية للاضرابات الجماهيرية اللاحقة . كانت الفرصة التالية للحركة صدفة تماما حتى انها لم تكن بهامة وان كان الانفجار عاتيا . ولكن ثمار التحريض الاشتراكي الديمقراطي بدت واضحة في نجاح الحركة ووقف المحرضون الاشتراكيون الديمقراطيون على راس الحركة ، فوجهوها واستخدموها لاثارة المزيد من التحريض الثوري . اكثر من ذلك ، كان الاضراب في الظاهر مجرد نضال اقتصادي من اجل الاجور ، ولكن موقف الحكومة وتحريض

الاشتراكية الديمقراطية جملاء ظاهرة سياسية من الطراز الاول . وفي النهاية قمع الاضراب و«هزم» العمال . لكن عمال النسيج في بطرسبرج كرروا الاضراب العام مرة اخرى في كانون الثاني من السنة اللاحقة ، وحققوا في هذه المرة نجاحا بارزا : اقرار يوم عمل من احدى عشرة ساعة في روسيا كلها . ولكن كانت هناك نتيجة اخرى اكثر اهمية بكثير . فمئذ الاضراب العام الاول عام ١٨٩٦ ، ذلك الاضراب الذي قام دون ذرة من التنظيم ودون صناديق اضراب ، بدأ نضال نقابي كثيف في روسيا انتشر من سانت بطرسبرج الى الاجزاء الاخرى من البلد وفتح آفاقا واسعة جديدة امام التحريض والتنظيم الاشتراكيين الديمقراطيين ، وبهذين كانت الطريق للثورة تمهد سرا خلال الفترة اللاحقة التي كانت في الظاهر هادئة هدوء الاموات .

كان اندلاع الاضراب في القفقاس في آذار ١٩٠٢ صدفة في الظاهر وبفعل اسباب اقتصادية جزئية محضة قد رما كان اضراب ١٨٩٦ (وان كان اضراب القفقاس قد نجم عن عوامل مختلفة تماما) . وكان هذا الاضراب يتعلق بالازمة الصناعية والتجارية الخطيرة في روسيا ، تلك الازمة التي كانت نذير الحرب اليابانية والتي كانت مع هذه الحرب اقوى عامل من عوامل الهياج الثوري الناشئ . فقد ادت الازمة الى بطالة هائلة غدت التحريض بين الجماهير البروليتارية ، ولكي تعيد الحكومة الهدوء والسكينة بين صفوف العمال عمدت الى نقل «اليسدي الفائضة» في مجموعات الى مناطقها الاصلية . فكان ان ادى اجراء من هذه الاجراءات شمل اربعمائة عامل في البترول الى احتجاج جماهيري في باطوم ، وادى هذا الى تظاهرات واعتقالات ومذبحة وفي النهاية ادى الى محاكمة سياسية تحولت فيها المسألة الاقتصادية المحضة والجزئية الى حدث سياسي وثوري . فكانت اصداء الاضراب ، الذي لم يؤد الى نتيجة والذي قمع ، سلسلة من التظاهرات الجماهيرية الثورية في نيجني نوفجورد وساراتوف وغيرها من المدن ، مما ادى بالتالي الى دفع الموجة العامة للحركة الثورية دفعة قوية الى امام .

ففي تشرين الثاني ١٩٠٢ ، حدث الصدى الثوري الحقيقي الاول على شكل اضراب عام في روستوف - على - الدون . فقد حدثت نزاعات على معدلات الاجور في سكك حديد فلادي-قفقاس ، اعطت لهذه الحركة قوة دافعة . اذ ان الادارة سعت الى تخفيض الاجور ، ولذا اصدرت لجنة الدون للحزب الاشتراكي الديمقراطي بيانا دعا الى الاضراب من اجل تحقيق المطالب التالية : يوم عمل من تسع ساعات ، زيادة الاجور ، الغاء الغرامات ، طرد المهندسين البغضاء الخ . فاشتركت ورشات سكك الحديد جميعها في الاضراب . وفي الحال شاركت كل الصناعات الاخرى . وسادت في روستوف حالة لم يسبق لها مثيل ، اذ توقف كل عمل صناعي ، واصبحت اجتماعات ضخمة تضم خمسة عشر وعشرين الفا تعقد يوميا في الهواء الطلق ، وكان يحيط بها احيانا طوق من القوزاق ، وفي هذه

الاجتماعات ظهر الخطباء الاشتراكيون الديمقراطيون اول مرة ، والقيت خطب لاهبة عن الاشتراكية والحرية السياسية كانت تقابل بحماس عارم ، ووزعت عشرات الوف النسخ من النداءات الثورية . وبذلك حققت بروليتاريا روستوف بالقوة حق الاجتماع وحرية الكلام في ظل روسيا الحكم المطلق المتصلبة . وغني عن القول ان مذبحه حصلت . لقد نمت النزاعات حول الاجور في سكة حديد فلادي قفقاس خلال بضعة ايام الى اضراب سياسي عام ومعركة شوارع ثورية . وكسدى لذلك سرعان ما قام اضراب عام في محطة تيكوريتزكايا على خط الحديد ذاته ، وهنا ايضا حدثت مذبحه كما حدثت محاكمة ، وبذلك اخذت تيكوريتزكايا مكانها في السلسلة المتصلة لعوامل الثورة .

وانى ربيع ١٩٠٣ يعطي الجواب للاضرابات المهزومة في روستوف وتيكوريتزكايا ، ففي ايار وحزيران ونموز التهب جنوب روسيا كله . وقام اضراب عام ، بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، في باكو وتفليس وباطوم والرافيتفاد واوديسه وكيف ونيكولايف وايكاترينوسلاف . ولكن هنا ايضا لم تنشأ الحركة عن خطة مسبقة بل تدفقت في آن معا من نقاط عدة لاسباب مختلفة وباشكال مختلفة . وكانت البداية في باكو حيث تنوجت عدة نضالات جزئية من اجل الاجور في مصانع متفرقة باضراب عام . وفي تفليس بدأ الاضراب العام بالفسي موظف تجاري كان يوم عملهم يمتد من السادسة صباحا حتى الحادية عشرة ليلا ، ففي الرابع من نموز غادر هؤلاء جميعا المتاجر وطافوا بالمدينة ليطلبوا الملاك باقفال ممتلكاتهم . وكان النصر تاما ناجزا ، فقد كسب الموظفون يوم عمل من الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء ، وسرعان ما لحقت بهم كل المصانع والمشاغل والمكاتب الخ ، فلم تصدر الصحف ولم يمكن تسيير مواصلات الترام بالحماية العسكرية . وفي ايلزافيتفاد ، بدأ في ٤ نموز اضراب في كل المصانع بمطالب اقتصادية خالصة . فاستجيب لمعظم هذه المطالب وانتهى الاضراب في ١٤ نموز . بيد انه اندلع ثانية بعد اسبوع ، وكان الخبازون هم الذين اعطوا الاشارة هذه المرة لينضم اليهم عمال صناعة الطوب وعمال الصباغة وعمال المطاحن وفي النهاية كل عمال المصانع .

وفي اوديسه بدأت الحركة بنضال من اجل الاجور ، وخلال ذلك تطورت النقابة «الشرعية» التي كان عملاء الحكومة قد اسسوها طبقا لبرنامج الشرطي الشهير زوباتوف . فهنا اغتنم الجدل التاريخي الفرصة ليلعب واحدة من مزحانه الثقيلة الظل . ذلك ان النضالات الاقتصادية في الفترة السابقة (ومن بينها اضراب سانت بطرسبرج العظيم عام ١٨٩٦) اوقعت الاشتراكية الديمقراطية الروسية في خطأ تضخيم اهمية ما يدعى بالاقتصادية ، ومهدت بهذه الطريقة السبيل في صفوف العمال لنشاطات زوباتوف الديماغوجية . ولكن التيار الثوري الهادر سرعان ما دار حول السفينة ذات العلم المزيّف واجبرها على المضى على راس الاسطول البروليتاري الثوري . فاعطت النقابات الزوباتوفية الاشارة للاضراب

العام العظيم في اوديسه في ربيع ١٩٠٤ ، كما فعلت بالنسبة للاضراب العام في سانت بطرسبرج في كانون الثاني ١٩٠٥ . ولم يكن العمال في اوديسه لينخدعوا بمظاهر الصداقة التي تبديها الحكومة تجاه العمال وتعاطفها مع الاضرابات الاقتصادية الخالصة ، فقاموا فجأة بالمطالبة بالبرهان العملي واجبروا «النقابة» الزوباتفية في احد المصانع على اعلان الاضراب لمطالب معتدلة جدا . وفي الحال القي بالعمال الى الشارع ، وعندما طالبوا بحماية السلطات كما كان قائدهم قد وعدهم ، اختفى الرجل تاركا العمال في هياج عارم .

وفي الحال وضع الاشتراكيون الديمقراطيون انفسهم على رأس الامور ، وامتدت حركة الاضرابات الى مصانع اخرى . ففي اول تموز اضرَب ٢٥٠٠ من عمال احواض السفن عن العمل مطالبين بزيادة الاجر من ٨٠ كوبيك الى روبلين وتقصر يوم العمل بنصف ساعة . وفي ١٦ تموز انضم البحارة الى الحركة . وفي ١٣ تموز بدأت هيئة الترامواي الاضراب . ثم عقد اجتماع لكل المضربين حضره ثمانية آلاف رجل وكون هؤلاء مسيرة طافت من مصنع الى اخر وهي تنمو باطراد ككتلة تلج تنحدر من اعلى جبل الى ان وصل الحشد قرابة اربعين او خمسين الفا توجهوا الى احواض السفن ليقفوا العمل فيها . وسرعان ما سيطر اضراب عام على المدينة بكاملها .

وفي كيف بدأ اضراب في مشاغل سكة الحديد في ٢١ تموز . وهنا ايضا كان السبب المباشر تعاسة ظروف العمل ، وقدمت مطالب بزيادة الاجور . وفي اليوم التالي اقتدى عمال المساكب بالمثل . وفي ٢٣ تموز وقع حادث اعطى الاشارة لاضراب عام . فقد القي القبض خلال الليل على مندوبين من مندوبي عمال سكة الحديد ، وفي الحال طالب المضربون باطلاق سراحهما . ولما لم يستجب طلبهم ، قرروا ان لا يسمحوا للقطارات بمفادرة البلدة . فجلس المضربون وزوجاتهم وعائلاتهم على خط السكة الحديدي في المنطقة فاصبح الجمع اشبه ببحر من الكائنات البشرية . وعندئذ قام رجال الشرطة بتهديدهم باطلاق صليات من طلقات البنادق ، فما كان من العمال الا ان كشفوا عن صدورهم وصاحوا «اطلقوا النار» . فاطلقت صلية من النار على الجمع الاعزل الجالس ، وسقطت على الارض ثلاثون او اربعون جثة من بينها جثث نساء واطفال . ولما بلغ الخبر مدينة كيف اعلنت المدينة الاضراب العام في اليوم ذاته . وحملت الجماهير جثث العمال القتلى على الاكف وطافت بها في تظاهرة جماهيرية . ثم اندلعت الاجتماعات والخطابات والاعتقالات ومعارك متفرقة في الشوارع ، واصبحت كيف في خضم الثورة . ولكن سرعان ما انتهت هذه الحركة . غير ان عمال المطابع ربحوا تقصير يوم العمل ساعة وزيادة الاجور روبلا ، واغلقت مشاغل سكك الحديد بأمر الوزارة ، واستمرت المصالح الاخرى في اضرابات جزئية لتحقيق مطالبها .

وفي نيكولايف نشب الاضراب العام بفعل التأثير المباشر لانباء اوديسه وباكو وباطوم وتغليس ، على الرغم من معارضة اللجنة المحلية للاشتراكيين الديمقراطيين

التي ارادت ان تؤجل نشوب الحركة الى ان يحين الوقت المحدد لمغادرة الجيش للمدينة لاجراء مناورات . ولكن الجماهير رفضت التوقف ، فبدأ الاضراب في احد المصانع وطفق ينتشر من مشغل الى اخر ، ولم تفعل مقاومة الجيش شيئا غير اذكاء النار . فحدثت مسيرات جماهيرية تطلق الاغاني الثورية واشترك فيها العمال وموظفو الترام جميعا رجالا ونساء ، وكان التوقف عن العمل تاما . اما فسي ايكاترينوسلاف فقد اضرب الخبازون في ٥ آب ، وفي ٧ آب اضرب عمال مشاغل سكة الحديد ، ومن ثم اضربت المصانع جميعا في ٨ آب . فتوقفت مواصلات الترام ولم تظهر الصحف .

هكذا حدث الاضراب العام الضخم في جنوب روسيا صيف عام ١٩٠٣ . وتدفق بسرعة عبر قنوات صغيرة متعددة هي قنوات النضالات الاقتصادية الجزئية والاحداث الصغيرة «العرضية» ليصبح بحرا هائجا ، ويحول جنوب الامبراطورية القيصرية كله لعدة اسابيع الى جمهورية عمال ثورية عجيبة . «عناقات اخوية» ، صيحات فرح وحماسة ، اغاني حرية ، ضحك مرح ، مزاح وجبور ، هذا ما كان يسمع ويرى من جمهور من آلاف الاشخاص تعج به البلدة من الصباح حتى المساء . كانت الحالة النفسية السائدة حالة سرور بالغ ، حتى كاد المرء يظن ان حياة جديدة افضل تبزغ على وجه الارض . انه لمشهد حي مهيب وفي الوقت ذاته بسيط مرح بساطة اغنيات الرعاة ومرحها » ... هكذا كتب في ذلك الحين بيتر ستروفه مراسل جريدة «اوزفوبوشدينه» الليبرالية .

وجاءت سنة ١٩٠٤ لتجلب معها الحرب وهدوء حركة الاضراب ردحا من الزمن . ففي البداية انتشرت في البلاد موجة هائجة من التظاهرات الوطنية دبرتها سلطات البوليس . وفي ذلك الوقت اطاحت الشوفينية القيصرية الرسمية بالمجتمع البورجوازي «الليبرالي» ارضا . ولكن سرعان ما استولى الاشتراكيون الديمقراطيون على الحلبة ، وقامت تظاهرات عمالية ثورية ضد التظاهرات التي كانت تقوم بها البروليتاريا الرثة تحت وصاية الشرطة . وفي النهاية ايقظت هزائم الجيش القيصري المخجلة المجتمع البورجوازي من سباته وبدأت حقبة من المؤتمرات الديمقراطية والمآدب والخطابات والكلمات والبيانات . فقد افسح انهيال الحكم المطلق مؤقتا ، بفعل وصمة الحرب ، مجال الرؤية امام هؤلاء السادة ، فاصبحوا تدريجيا يرون كل شيء بالوان زاهية . واحتلت البورجوازية الليبرالية مركز المسرح مدة ستة شهور كاملة ، بينما ظلت البروليتاريا في الظل . ولكن الحكم المطلق استيقظ من بعد ركود طويل ، واستجمع القصر شتات قواه ودفع الحركة الليبرالية كلها الى الزاوية بضربة واحدة من اكعب القوزاق . فمنعت المآدب والخطابات والمؤتمرات بوصفها «وقاحة لا يمكن السماح بها» وفجسمة وجدت الليبرالية انها بلغت نهاية المطاف .

وعند هذه النقطة التي استنفدت فيها الليبرالية قواها بالضبط ، بدأ عمل البروليتاريا . ففي كانون الاول ١٩٠٤ نشب الاضراب العام في باكو بسبب

البطالة ، وبذلك خرجت الطبقة العاملة ثانية الى ساحة المعركة . ولما كان الكلام قد اصبحت ممنوعا ومستحيلا، فقد بدأ العمل . واصبح الاشتراكيون الديمقراطيون سادة الموقف في خضم الاضراب العام في باكو ولعدة اسابيع، ولربما كانت احداث القفقاس الغربية ستسبب قدرا كبيرا من الاثارة لولا انها دفعت بسرعة الى الظل بفعل مد الثورة الصاعد ، ذلك المد الذي حركته هذه الاحداث ذاتها . فلم تكن الانباء المذهلة المشوشة عن الاضراب العام في باكو قد وصلت كل اجزاء الامبراطورية القيصرية عندما نشب الاضراب الجماهيري في سانت بطرسبرج في كانون الثاني ١٩٠٥ .

وهنا ايضا ، كما هو معروف جيدا ، كان السبب المباشر تافها . فقد فصل عاملان من مصانع بوتيلوف بسبب من عضويتهما في النقابة الزوباتوفية المشروعة . فتسبب هذا الاجراء في اضراب تضامن وقع في ١٦ كانون الثاني وشمل كل عمال هذه المصانع البالغ عددهم ١٢ الف عامل . فاغتنم الاشتراكيون الديمقراطيون فرصة الاضراب ليقوموا بتحريض نشيط لتوسيع آفاق المطالب المطروحة فطالبوا بيوم عمل من ثماني ساعات وبحق الانتظام في نقابات وبحرية الكلام والصحافة الخ . وسرعان ما فعلت القلاقل في مصانع بوتيلوف فعلها بسرعة على باقي البروليتاريا ، فكان ان اضراب خلال بضعة ايام ١٤٠ الف عامل . وعقدت مؤتمرات مشتركة ومناقشات عاصفة صيغ على اثرها الميثاق البروليتاري للحرييات البورجوازية ، ذلك الميثاق الذي حملة في ٢٢ كانون الثاني الى قصر القيصر ٢٠٠ الف عامل بقيادة الاب جابون . وهكذا فان الصدام الذي نجم عن تعرض عاملين من عمال بوتيلوف الى عقوبة انضباطية ، تحول الى مدخل لاعنف ثورة في العصور الحديثة .

الاحداث التي تبعت ذلك معروفة جيدا ، فقد ادى حمام الدم في بطرسبرج الى اضرابات جماهيرية عملاقة والى اضراب عام في شهري كانون الثاني وشباط في كل المراكز الصناعية والمدن في روسيا وبولندا وليتوانيا ومقاطعات البلطيق والقفقاس وسيبيريا من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب . بيد اننا اذا تفحصنا الامر بقدر اكبر من الدقة نتبين ان الاضراب الجماهيري كان يظهر فسي اشكال غير الاشكال التي ظهر فيها في الفترة السابقة . ففي كل مكان في ذلك الوقت كانت المنظمات الاشتراكية الديمقراطية تتقدم بنداوات ، وفي كل مكان كان التضامن الثوري مع بروليتاريا سانت بطرسبرج هو الهدف المعلن والسبب المعلن للاضراب العام ، وفي كل مكان وفي الوقت ذاته قامت التظاهرات والقيت الخطب ونشبت الصدامات مع العسكر .

ولكن حتى هنا لم تكن هناك خطة مسبقة وعمل منظم ، ذلك ان نداءات الاحزاب لم تكن تكاد تستطيع متابعة خطى انتفاضات الجماهير العفوية ، ولم يكن الوقت يمهل القادة ليصيفوا لجماهير البروليتاريا المندفعة شعاراتها . اكثر من ذلك ، كانت الاضرابات الجماهيرية والعامة السابقة تنشأ عن التحام نضالات

متفرقة من اجل الاجور تتحول بسرعة الى تظاهرات سياسية بفعل المزاج العام للوضع الثوري وبتأثير التحريض الاشتراكي الديمقراطي. وكان العامل الاقتصادي والوضع المشتت للعمل النقابي هما نقطة البداية ، بينما كان العمل الطبقي الشامل والتوجيه السياسي هما النتيجة . اما الان فقد انعكست الحركة .

نشبت الاضرابات العامة في كانون الثاني وشباط كعمال ثورية موحدة بقيادة الاشتراكيين الديمقراطيين ، ولكن هذا العمل سرعان ما تفتت الى سلسلة لا تنتهي من الاضرابات الاقتصادية المحلية والجزئية في مقاطعات ومدن ومصالح ومصانع متفرقة . فعلى امتداد ربيع عام ١٩٠٥ حتى منتصف الصيف شب على اتساع الامبراطورية الشاسعة اضراب اقتصادي متصل كاد يشمل البروليتاريا كلها ضد رأس المال ، ذلك النضال الذي شمل من جهة كل المهن الحسرة البورجوازية الصغيرة وموظفي المؤسسات التجارية والفنيين والممثلين والفنانين ، وتفغل من جهة ثانية الى خدم المنازل وموظفي الشرطة الصغار وحتى بعض شرائح البروليتاريا الرثة ، ذلك النضال الذي انتشر في وقت واحد من المدن السى المقاطعات الريفية حتى انه طرق ابواب الثكنات العسكرية .

انها لصورة ضخمة متعددة الالوان للتوزيع العام للعمل ورأس المال ، صورة تعكس كل تعقد التنظيم الاجتماعي كما تعكس الوعي السياسي لكل قطاع وكل مقاطعة . صورة يمتد شريطها الطويل من النضال النقابي المنتظم تقوم به قوة منتخبة ومجربة من بروليتاريا المصانع الكبيرة الى الاحتجاجات التي لا شكل لها تقوم بها حفنة من البروليتاريا الزراعية الى التملل الطفيف تقوم به ثكنة عسكرية مهتاجة ، من ثورة مثقفة مرتبة انيقة تقوم بها الياقات البيضاء والاردان المنشأة في دائرة حسابات مصرف ما الى تمتات جريئة - خجولة تصدر عن اجتماع خامل يعقده نفر من الشرطة المستائين في غرفة حراسة قدرة جوها عابق بالدخان .

لربما كان تحلل الاضراب السياسي العام الكبير الذي نشب في كانون الثاني ١٩٠٥ الى عدد من النضالات الاقتصادية «غلطة كبيرة» اعدت العمل وحولته الى «هشيم تذروه الرياح» ! طبقا لنظرية عشاق النضالات «المنضبطة المنظمة جيدا» التي تقوم طبقا لخطه ومخطط ، وعلى الاخص طبقا لاولئك الذين يعرفون من بعيد افضل من غيرهم «كيف وجب ان يكون الامر» . لكن الاشتراكية الديمقراطية في روسيا التي اشتركت في الثورة ولكنها لم «تصنعها» والتي كان عليها ان تتعلم قانونها من خط سير الثورة ذاتها، لكن هذه الاشتراكية الديمقراطية لم تعد للوهلة الاولى تؤخذ بالحسبان ردحا من الزمن بعد الجزر العقيم للطوفان العاصف، طوفان الاضراب العام. بيد ان التاريخ الذي صنع هذه «الغلطة الكبيرة» حقق بذلك ، وبفض النظر عن حجج «المعلمين» ، عملا ضخما للثورة التي كانت حتمية بقدر حتمية عدم قابلية نتائجها للحساب المسبق .

لقد كانت الانتفاضة العامة التي قامت بها البروليتاريا في كانون الثاني ، بفعل القوة الدافعة العظيمة لاحداث سانت بطرسبرج ، عملا سياسيا كان يعني

اعلان الحرب الثورية على الحكم المطلق . ولكن هذا العمل العام المباشر الاول من نوعه احدث تفاعلا داخليا قويا لانه ايقظ للمرة الاولى الشعور الطبقي والوعي الطبقي في ملايين وملايين كانوا هو صدمة كهربائية . وعبر هذا الاستيقاظ عن نفسه في ان الجمهور البروليتاري الذي يعد بالملايين تيقن فجأة وبحدة ان وجوده الاجتماعي والاقتصادي لا يحتمل ، ذلك الوجود الذي تحمله بصبر عقودا عقدة رزح فيها في قيود الرأسمالية . ومن هنا نشأت خضة عامة عنيفة لهذه القيود ، وقامت العذابات التي لا تحصى والتي تقاسيها البروليتاريا بتذكيرها بكل الجراح القديمة . فهنا شن نضال من اجل يوم عمل من ثماني ساعات وهناك جوبه العمل بالقطعة بالمقاومة ، هنا طرد مراقبو العمل القساة وفي مكان اخر شن نضال ضد نظام الغرامات البغيض ، وفي كل مكان خيضت معركة من اجل الاجور وهنا وهناك من اجل الفاء العمل المنزلي . وفجأة ايقظ هزيم رعد كانون الثاني من يعملون في مهام مهنية في المدن الكبرى والبلدان الصغيرة في المقاطعات ، اولئك الذين كانوا حتى ذلك الحين يفتون في سبات عميق ، وكذلك استيقظت القرية بترائيسها الاقطاعي ، وذكّر كل هؤلاء انفسهم بحقوقهم وبدأوا يسعون سعيا محموموا الى التعويض عن الاهمال الذي كانوا عرضة له في السابق .

لم يكن النضال الاقتصادي هنا في الواقع تحلا ، ولا كان هدرا للقوى ، بل كان مجرد تغيير لجهة القتال . كان تحولا فجائيا وطبيعيا لاول صدام عام مع الحكم المطلق الى تصفية حسابات عامة مع رأس المال اتخذت بحكم طبيعتها شكل نضالات اقتصادية فردية مبعثرة . لم يتحطم العمل الطبقي السياسي في كانون الثاني بتحتل الاضراب العام الى اضرابات اقتصادية ، بل على العكس ، فبعد ان استنفد كل محتوى ممكن للعمل السياسي في الوضع المحدد في مرحلة معينة من الثورة ، اندلع هذا العمل ثانية ، او بالاحرى تحول الى عمل اقتصادي .

ما الذي كان بمقدور الاضراب العام في كانون الثاني ان يحقق في الواقع ؟ ما من احد سوى من يفتقر الى العقل يمكن ان يتوقع انهيار الحكم المطلق بضربة واحدة بالقيام باضراب عام واحد «طويل الامد» حسب الخطة الفوضوية . يجب ان تطيح البروليتاريا بالحكم المطلق في روسيا ، ولكن حتى تستطيع البروليتاريا ذلك فانها تحتاج الى درجة عالية من الثقافة السياسية والوعي الطبقي والتنظيم . وكل هذه الشروط لا يمكن ان تتحقق بالكتيبات والمنشورات ، بل فحسب فسي المدرسة السياسية الحية بواسطة القتال وفي القتال خلال المسيرة الطويلة للثورة . اكثر من ذلك ، لا يمكن الاطاحة بالحكم المطلق في اللحظة التي نرغب فيها في ذلك بمجرد بذل «الجهد» و«التحمل» الضروريين . فسقوط الحكم المطلق ليس غير التعبير الخارجي عن التطور الاجتماعي والطبقي الداخلي للمجتمع الروسي .

فلكي تمكن الاطاحة بالحكم المطلق يجب ان تكون روسيا البورجوازية قد تشكلت داخليا ، اي بتقسيماتها الطبقة الحديثة . وهذا يتطلب استقطاب الشرائح الاجتماعية والمصالح المختلفة ، بالاضافة الى تثقيف الاحزاب البروليتارية الثورية

وكذلك الاحزاب الليبرالية والراديكالية البورجوازية الصغيرة والمحافظة والرجعية، انه يتطلب وعيا للذات ومعرفة بها ووعيا طبقيًا لا تحرزه فحسب شرائح الشعب بل وشرائح البرجوازية ايضا . ولكن هذا لا يتحقق ويشمر الا بالنضال ، الا عبر عملية الثورة ذاتها ، عبر مدرسة التجربة الواقعية ، وبلاصطدام والاحتكاك المتبادل مع البروليتاريا وكذلك بين الطبقات بعضها ببعض . ان الدور القيادي الذي تلعبه البروليتاريا يعيق ويعقد ، من جهة ، هذا الانقسام الطبقي والنضوج الطبقي للمجتمع البورجوازي وكذلك نضاله ضد الحكم المطلق ، ولكن هذا الدور من جهة اخرى يحث ويعجل في هذا الانقسام والنضوج والنضال . فتتقاطع التيارات الداخلية العملية الاجتماعية ، عملية الثورة ، وتوقف بعضها بعضها وتزيد التناقضات الداخلية للثورة ولكنها في النهاية تعجل انفجارات الثورة وبالتالي تجعل هذه الانفجارات اكثر عنفا .

لذا يمكن صياغة هذه المسألة البسيطة والآلية المحضمة في الظاهر على النحو التالي : الاطاحة بالحكم المطلق عملية اجتماعية طويلة مستمرة وحلها يتطلب زعزعة كاملة لأسس المجتمع ، فيصبح الجزء الاعلى اسفلا والجزء الاسفل في الاعلى ، يجب ان يتحول «النظام» الظاهري الى فوضى ومن ثم يجب ان تتحول الفوضى «الفوضوية» الى نظام جديد . ولم يكن الاضراب العام في كانون الثاني هو وحده الذي لعب دورا لا غنى عنه في عملية تحول روسيا القديمة تحولا اجتماعيا ، بل لعبت هذا الدور ايضا عواصف الربيع والصيف التي تلت هذا الاضراب . ولقد اسهمت العلاقات العامة المريرة بين العمل المأجور ورأس المال في اجتذاب الشرائح المختلفة من الشعب الى الوعي الطبقي للبروليتاريا الثورية واجتذاب الشرائح المختلفة من البورجوازية الى الوعي الطبقي للبورجوازية الليبرالية والمحافظة . وكما ان النضال من اجل الاجور في المدن اسهم في تكوين حزب صناعي ملكي قوي في موسكو ، كذلك فان احتدام انتفاضة فلاحية عنيفة في ليفونيا ادى الى تصفية ليبرالية الزيمستفو (١) الارستقراطية - الزراعية الشهيرة تصفية سريعة .

ولكن في الوقت ذاته ، مكنت النضالات الاقتصادية في ربيع وصيف عام ١٩٠٥ البروليتاريا المدنية من ان تتمثل فيما بعد دروس كانون الثاني ، وذلك بفضل التحريض النشط الذي قام به الاشتراكيون الديمقراطيون وبفضل توجيههم . كما مكن ذلك البروليتاريا من ان تلتقط بوضوح المهام المقبلة للثورة . وقد ارتبط بذلك امر له طابع اجتماعي مستمر هو الارتفاع العام في مستوى معيشة البروليتاريا اقتصاديا واجتماعيا وفكريا . ولقد انتهت اضرابات كانون الثاني ١٩٠٥ بنجاح . ويمكن للدلالة على ذلك

(١) الزيمستفو : مجالس ريفية في روسيا القيصرية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لها سلطات محدودة جدا وتقوم بمهام اقتصادية وثقافية فقط .

ايراد بعض الامثلة فيما يتعلق ببعض اهم الاضرابات التي قامت في وارسو وحدها والتي نفدها الاشتراكيون الديمقراطيون البولنديون والليتوانيون . ففي المصانع الكبيرة لصناعة التعدين في وارسو وعددها ٢٢ مصنعا ، حصل العمال بعد اضراب استمر اربعة او خمسة اسابيع (ابتداء من ٢٥ - ٢٦ كانون الثاني) على يوم عمل من تسع ساعات وزيادة في الاجور بنسبة ٢٥٪ وكذلك حصلوا على تنازلات اصغر متعددة . وفي المشاغل الكبيرة لصناعة الخشب في وارسو ، وعددها اثني عشر مصنعا ، حصل العمال في ٢٣ شباط على يوم عمل من تسع ساعات ، ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل طالبوا بيوم عمل من ثماني ساعات ، فحصلوا عليه كما حصلوا على زيادة في الاجور بعد اضراب لاحق استمر اسبوعا . وفي صناعة البناء بدأ العمال جميعا في ٢٧ شباط اضرابا ، مطالبين بيوم عمل من ثماني ساعات طبقا للشعار الذي طرحه الاشتراكيون الديمقراطيون ، فحصلوا في ١١ اذار على يوم عمل من عشر ساعات وزيادة في الاجر لكل اصناف العمال وكذلك حصلوا على دفع الاجور اسبوعيا بانتظام . كما ان الدهانين والحمالين والحدادين حصلوا جميعا على يوم عمل من ثماني ساعات دون تخفيض في الاجور .

اما مشاغل التليفون فقد اضربت مدة عشرة ايام فحصلت على يوم عمل من ثماني ساعات وزيادة في الاجور تبلغ ١٠ الى ١٥ ٪ . كذلك حصل عمال مؤسسة للنسيج يبلغ عددهم ١٠ آلاف عامل على انقاص يوم العمل ساعة واحدة وزيادة في الاجور تبلغ ٥ الى ١٠ ٪ ، وذلك بعد اضراب استمر تسعة اسابيع . كذلك نتجت نتائج مشابهة متنوعة جدا في الفروع الصناعية القديمة في وارسو ولودز وسوسنوفيتز .

وفي روسيا ذاتها لم يكسب يوم العمل من ثماني ساعات في عام ١٩٠٤ سوى بضعة اصناف من عمال البترول في باكو ، وفي ايار ١٩٠٥ كسبه عمال السكر في مقاطعة كييف وفي كانون الثاني ١٩٠٥ اقر يوم عمل من ثماني ساعات في كل مطابع روسيا (وفي الوقت ذاته زيد معدل اجر القطعة والقيت الغرامات المالية) ، وفي شباط من العام ذاته تحقق يوم العمل من ثماني ساعات في مصنع يصنع الادوات الطبية للجيش وفي مصنع اثاث وفي مصنع طلاقات في سانت بطرسبرج . وفيما بعد تحقق يوم العمل من ثماني ساعات في مناجم فلاديفستوك وفي اذار تحقق في المشاغل الميكانيكية الحكومية وفي ايار حققه موظفو سكة الحديد الكهربائية في مدينة تفليس . وفي الشهر ذاته تحقق يوم عمل من ثماني ساعات ونصف في مصنع نسيج القطن الكبير في مورو سوف (وفي الوقت ذاته الغاء العمل الليلي وزيادة الاجور بنسبة ٨٪) ، وفي حزيران تحقق يوم عمل من ثماني ساعات في بعض معامل البترول في سانت بطرسبرج وموسكو ، وفي تموز تحقق يوم عمل من ثماني ساعات ونصف في ورش الحدادة في احواض سانت بطرسبرج وتحقق في تشرين الثاني في كل مؤسسات الطباعة الخاصة في مدينة اوريل . (وفي

الوقت ذاته تحققت زيادة في معدلات الوقت بنسبة ٢٠٪ وزيادة في معدلات اجور العمل بالقطعة تبلغ ١٠٠٪ . كما تم كذلك انشاء مجلس تفاهم ممثل فيه العمال واصحاب العمل بالتساوي) .

وقد تحقق يوم عمل من تسع ساعات في شباط في كل مشاغل سكسنة الحديد وفي كثير من مشاغل الحكومة العسكرية منها والبحرية وفي معظم مصانع مدينة «برديانسك» وفي كل مطابع مدينة «بولتافا» ومدينة «موسك» ، كما تحقق يوم عمل من تسع ساعات ونصف في احواض السفن وفي المشاغل الميكانيكية وفي المساكب في بلدة «نيكولايف» ، كما تحقق في حزيران في كثير من المطاعم والمقاهي وذلك بعد اضراب عام قام به عمال المطاعم (وفي الوقت ذاته حصلوا على زيادة في الاجور تبلغ ٢٠ الى ٤٠٪ وعطلة مقدارها اسبوعان في السنة) . وتحقق يوم عمل من عشر ساعات في كل مصانع مدن لودز وسوسنوفيتش وريفا وكوفنو وادفال ودورفات ومنسك وخاركوف وكذلك في مخازن اوديسا وبين العمال الميكانيكيين في كشنيف وفي بعض مشاغل صهر المعادن في سانت بطرسبورج وفي مصانع الثقاب في كوفنو (صاحبت ذلك زيادة في الاجور تبلغ ١٠٪) وفي كل المشاغل البحرية الحكومية وبين عمال الاحواض .

وكانت زيادات الاجور اصغر بشكل عام من تقليل ساعات العمل ولكنها كانت على الدوام اكثر اهمية : ففي وارسو ثبتت دائرة العامل البلدية في منتصف آذار سنة ١٩٠٥ زيادة عامة في الاجور تبلغ ١٥٪ وفي مركز صناعة النسيج بلغت زيادة الاجور ٧ - ١٥٪ ، وفي كوفنو اصاب زيادة الاجور ٧٣ بالمئة من العمال . وأقر حد ثابت ادنى للاجور في بعض المخازن في اوديسا وفي بعض احواض بناء السفن في سانت بطرسبورج .

وغني عن القول ان هذه التنازلات قد سحبت ثانية مرة هنا ومرة هناك ولكن هذا لم يكن على اية حال سوى سبب لتجدد النضال ادى الى نضالات ثارية اكثر مرارة . هكذا جعلت فترة الاضرابات في ربيع ١٩٠٥ من نفسها مدخلا لسلسلة لامتناهية من النضالات الاقتصادية المنتشرة ابدا المتقاطعة دوما التي استمرت الى يومنا هذا . وفي الفترة التي كان يبدو فيها ركود ثوري ظاهري في روسيا وبينما لم تعد البرقيات تحمل انباء مثيرة من مسرح الحرب الروسي الى العالم الخارجي ، عندما اصبح الاوروبي الغربي يلقي بجريدته جانبا بخيبة امل ملاحظا «ان ما من شيء يجري» في روسيا ، في ذلك الحين كان العمل السري العظيم للثورة يجري في الواقع بلا توقف يوما فيوما وساعات اخرى في قلب الامبراطورية ذاتها . ولقد ادت النضالات الاقتصادية الكثيفة الدؤوب بوسائل سريعة مختصرة السى انتقال الرأسمالية من مرحلة التراكم البدائي ووسائل العمل الابوية غير المنهجية الى مرحلة متحضرة حديثة جدا .

اما في الوقت الحاضر فان يوم العمل الحقيقي في الصناعة الروسية لا يقل عما يفرضه التشريع الصناعي الروسي (اي يوم العمل الشرعي من ١١ ساعة)

فحسب ولكنه يتخطى ايضا الظروف القائمة في المانيا . ففي معظم قطاعات الصناعة الروسية يسود يوم عمل من ١٠ ساعات بينما يُعتبر يوم العمل من ١٠ ساعات في المانيا هدفا غير قابل للتحقيق طبقا للتشريع الاجتماعي . الانكى من ذلك ان «الدستورية الصناعية» التي طال الشوق اليها والتي تحظى بحماسة بالغة في المانيا ولدت فعلا مع الدستورية السياسية في خضم العاصفة الثورية في روسيا، ولدت من الثورة ذاتها، هذا في الوقت الذي يحرص فيه دعاة التكتيكات الانتهازية في المانيا على منع اية ريح من ان تهب على مياه برلمانيتهم الراكدة من اجل «الدستورية الصناعية» ذاتها . وفي الواقع ليس ما حدث مجرد رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة او مستواها الثقافي فمستوى المعيشة المادي كمرحلة دائمة من الرفاهية ليس له مكان دائم في الثورة . فالثورة بامتلائها بالتناقضات والمفارقات تؤدي في الوقت ذاته الى انتصارات اقتصادية مذهلة والى اعنف اعمال الانتقام من جانب الرأسماليين فتكون النتيجة ان يتحقق يوم عمل من ثماني ساعات اليوم ليجري اقبال المصانع على نطاق واسع وطرده العمال منها وتمرض مليون من البشر للمجاعة فعلا في الغد .

لكن الامر الاثمن في هذا المد والجزر السريع لموجة الثورة هو ما يترسب على المستوى العقلي : النمو الثقافي والفكري للبروليتاريا الذي يتقدم قفزات وقفزات والذي يضمن تقدم البروليتاريا فيما بعد تقدما لا يقاوم في نضالها الاقتصادي كما في نضالها السياسي . ولا يقتصر الامر على ذلك ، بل ان علاقات العامل بصاحب العمل تنقلب ، فمند الاضراب العام في كانون الثاني واضرابات عام ١٩٠٥ التي تبعته التي في واقع الامر مبدأ «سيادة الرأسمالي على المصنع» . ففي كل المصانع الكبيرة وفي كل المراكز الصناعية الهامة نشأت اللجان العمالية كما لو كانت قد نشأت من تلقاء نفسها ، ومع هذه اللجان فحسب يتفاوض صاحب العمل وهي التي تحسم كل النزاعات .

وفي النهاية هناك امر اخر . ان الاضرابات «الفوضوية» ظاهرا والعمل الثوري «غير المنظم» بعد الاضراب العام في كانون الثاني تصبح اليوم نقطة انطلاق عمل تنظيمي محموم . وبذلك يقف التاريخ من بعيد هائلا بالبيروقراطيين الذين يقبضون على مقاليد الامور في النقابات الالمانية . فالتنظيمات الصلبة التي يفترض قادة النقابات الالمانية انها يجب ان تحصن لتصبح قلعة لا تخترق من اجل القيام بالاضراب العام في النهاية ، هذه التنظيمات ولدت في روسيا على العكس من ذلك من الاضراب الجماهيري . وبينما يخاف الوصاية على النقابات الالمانية ان تفتت هذه التنظيمات في الدوامة الثورية كما لو انها كانت زجاجا نادرا ، فان الثورة الروسية تبين لنا صورة مخالفة تماما : فمن الدوامة والعاصفة ومن نار الاضراب الجماهيري وقاتل الشوارع تنبثق النقابات ثانية كما ظهرت فينوس من الامواج فتية قوية نشيطة .

وهنا نورد مثالا صغيرا يصح على الامبراطورية جميعها . ففي المؤتمر الثاني

للنقابات الروسية الذي حدث في نهاية شباط ١٩٠٦ في سانت بطرسبرج ، قال ممثل نقابات بطرسبرج في تقريره عن تطور المنظمات النقابية في العاصمة القيصرية :

«لقد كان ٢٢ كانون الثاني ١٩٠٥ الذي قضى على نقابة غابون نقطة انعطاف . فقد تعلمت اعداد كبيرة من العمال بتجربتها ان تقدر وتفهم اهمية التنظيم وتعلمت ان العمال وحدهم هم من يستطيع خلق هذه المنظمات . ومن ثم نشأت النقابة الاولى ، نقابة عمال الطباعة ، في علاقة مباشرة مع حركة كانون الثاني . فقامت الهيئة المعينة لوضع التعرفة بصياغة بنود النظام الاساسي للنقابة ، وظهرت هذه النقابة الى الوجود في ١٩ تموز . وفي حوالي هذا الوقت ايضا ظهرت الى الوجود نقابة عمال المكاتب ونقابة ماسكي الحسابات .

«وبالاضافة الى هذه التنظيمات التي وجدت علنية تقريبا ، ظهرت من كانون الثاني حتى تشرين الاول ١٩٠٥ نقابات نصف مشروعة وغير مشروعة . فمثلا كانت نقابة مساعدي الكيميائيين ونقابة الموظفين التجاريين ينتميان الى النقابات نصف المشروعة . اما النقابات غير المشروعة فتستحق الانتباه من بينها نقابة الساعاتيين التي عقدت جلستها السرية الاولى في ٢٤ نيسان . فقد فشلت كل المحاولات لعقد اجتماع علني عام بسبب المعارضة العنيدة التي ابدتها الشرطة وابدتها غرفة التجارة نيابة عن اصحاب العمل ، ولكن هذا لم يمنع النقابة من ان توجد ، فعقدت اجتماعات سرية للاعضاء في ٩ حزيران وفي ١٤ آب عدا عن اجتماعات اللجنة التنفيذية للنقابة . اما نقابة الخياطين والخياطات فقد تأسست في ١٩٠٥ فسي اجتماع حضره سبعون خياطاً وعقد في غابة . فبعد بحث مسألة اقامة نقابة شكلت هيئة كلفت بصياغة النظام الاساسي . ولكن كل محاولات هذه الهيئة تحقيق وجود شرعي للنقابة ذهبت ادراج الرياح ، فاقصر عملها على التحريض وضم اعضاء جدد في المشاغل المختلفة . ولاقت نقابة صانعي الاحذية مصيراً مشابهاً ، ففي تموز عقد اجتماع سري في الليل في غابة قريبة من المدينة ، وحضره اكثر من مئة عامل ، والقي فيه تقرير عن اهمية الحركة النقابية وتاريخها في اوربا الغربية ومهامها في روسيا . ثم تقرر تشكيل نقابة ، واختيرت هيئة من اثني عشر عضواً لتصيغ بنود النظام الاساسي وتدعو الى اجتماع عام لصانعي الاحذية . فوضع النظام الاساسي ، ولكن تبين في هذه الاثناء انه ليس بالامكان طباعته ولم يعقد الاجتماع العام » .

كانت هذه البدايات الصعبة الاولى . ثم اتت ايام تشرين الاول ، ايام الاضراب العام الثاني وبيان القيصر في ٣٠ تشرين الاول و«الفترة الدستورية» القصيرة . فالقى العمال بانفسهم بحماسة متقدمة الى امواج الحرية السياسية ليستخدموها بهدف العمل التنظيمي . وفي الحال جرى تطوير النقابات بالاضافة الى الاجتماعات السياسية اليومية والمناقشات وانشاء النوادي . فظهرت في تشرين الاول وتشرين الثاني اربعون نقابة جديدة في سانت بطرسبرج ، وفورا انشئ «مكتب

مركزي» ، اي مجلس النقابات ، وظهرت صحف لنقابات مختلفة ، ومنذ تشرين الثاني بدأت تصدر صحيفة مركزية هي «النقابة» .

يصح الكلام المتعلق بسانت بطرسبرج والوارد اعلاه ، يصح ايضا على موسكو واوديسا وكييف ونيكولايف وساراتوف وفورونيغ وسمارا ونيجنسكي نوفجورود وكل البلدان الكبيرة في روسيا وبدرجة اعلى في بولونيا . وصارت النقابات في البلدان المختلفة تسعى للاتصال ببعضها البعض لعقد مؤتمرات . لكن نهاية «الفترة الدستورية» وعودة الرجعية في كانون الاول ١٩٠٥ وضعت لفترة من الزمن حدا للنشاط العلني الواسع للنقابات ولكنها على اية حال لم تقض عليها تماما . فهي لا تزال تعمل كمنظمات سرية وتقود بين الحين والآخر نضالا علنيا من اجل رفع الاجور . وتبنى حياة نقابية غريبة لكونها مزيجا من الشرعية واللاشرعية ، حياة تتوافق مع الوضع الثوري المتناقض جدا .

لكن العمل التنظيمي يتوسع ويمتد في خضم النضال بطريقة شاملة ان لم نقل بطريقة مغالية في دقتها . فمثلا تزود النقابات الاشتراكية الديمقراطية في بولندا وليتوانيا ، وهي التي مثلت في المؤتمر الاخير بخمسة ممثلين من بين عشرة آلاف ممثل حضروا المؤتمر ، تزود بالانظمة الاساسية المعتادة وببطاقات العضوية المطبوعة وبالاختام الخ . اما الخبازون وصانعو الاحذية والمهندسون وعمال الطباعة في وارسو ولودز وهم انفسهم الذين وقفوا وراء المتاريس في حزيران ١٩٠٥ وكانوا في كانون الاول ينتظرون فحسب الاشارة من سانت بطرسبرج لبدءوا القتال في الشوارع ، اما هؤلاء فانهم اليوم يجدون الوقت والاهتمام الكافيين لمناقشة الانظمة الاساسية للنقابات بحماسة وذلك بين اضراب جماهيري وآخر وبين السجن واقفال المصانع دونهم وفي ظل حالة من الحصار . ولقد قام هؤلاء الذين كانوا مقاتلي المتاريس بالامس وسيكونون مقاتلي متاريس في الغد ، قاموا اكثر من مرة بتوبيخ قادتهم في الاجتماعات وتهديدهم بانهم سينسحبون من الحزب وما ذلك الا لان بطاقات العضوية لم تطبع بالسرعة الكافية في مطابع سرية وفي ظل اضطهاد بوليسي حثيث . وتستمر هذه الحماسة حتى اليوم . فمثلا ظهر خلال الاسابيع الاولين من تموز ١٩٠٦ خمس عشرة نقابة جديدة في ايكاترينوسلاف وست في كوستروما ، وعدد منها في كييف وبولتافا وسمولسك وشيركاسي وبروسكرفو حتى اخر البلدان غير الهامة في المقاطعات .

ولقد تقرر في جلسة مجلس اتحادات عمال موسكو في ٤ حزيران من هذا العام ، وبعد قبول التقارير التي قدمتها وفود النقابات المختلفة ، تقرر «ان على النقابات ان تضبط اعضائها وتكبح اضطرابات الشوارع لان الوقت غير مناسب للاضراب الجماهيري . وفي وجه احتمال قيام الحكومة بالاستفزاز ، يجب ان تتخذ الاحتياطات لئلا تندفق الجماهير الى الشوارع » . وقرر المجلس ايضا انه اذا ما بدأت احدى النقابات اضرابا فان على النقابات الاخرى ان تمتنع عن القيام

باي تحركات من اجل الاجور . واليوم فان النقابات توجه معظم النشاطات الاقتصادية .

هكذا شكل النضال الاقتصادي العظيم الذي تقدم منذ الاضراب العام في كانون الثاني والذي لم يتوقف حتى يومنا هذا ، شكل خلفية عريضة للثورة . ومن هذه الخلفية وبالمفاعل المتبادل المستمر مع التحريض السياسي والاحداث الخارجية للثورة تنشأ هنا وهناك انفجارات معزولة حيناً ، وحيناً آخر ينشأ عمل بروليتاري عام عظيم . وهكذا تتابع على هذه الخلفية الاحداث التالية الواحد منها نلو الاخر . حدث في وارسو في تظاهرة اول ايار اضراب عام لم يسبق له مثيل وانتهى بصدام دموي بين الجمهور الاعزل وبين الجنود . وفي لودز حدث تجمع جماهيري في حزيران فقام الجنود بتفريقه بالقوة ، مما ادى الى تظاهرة ضمت مئة الف عامل في جنازة بعض ضحايا قسوة الجنود وادى ذلك الى اصطدام جديد مع الجنود وفي النهاية تحول الامر في ٢٤ و ٢٥ حزيران الى اول قتال متاريس في الامبراطورية القيصرية . وبالمثل انفجر في حزيران اول تمرد كبير يقوم بسبه بحارة اسطول البحر الاسود ، ونتج التمرد في ميناء اوديسه عن حادث بسيط وقع على ظهر المدمرة بوتمكنين وفي الحال حدث لهذا التمرد ردود فعله فسي اوديسا ونيكولايف على شكل اضراب جماهيري عنيف . وكصدى لذلك حدثت فيما بعد اضرابات جماهيرية وتمرد قام به البحارة في كرونشتادت وليفنو وفلاديفستوك .

وفي شهر تشرين الاول قامت تجربة سانت بطرسبرج العظيمة : تحقيق يوم عمل من ثماني ساعات . فقد قرر المجلس العام لندوبي العمال ان يحقق يوم العمل من ثماني ساعات بطريقة ثورية . وهذا يعني ان على جميع العمال ان يخسروا اصحاب العمل في يوم محدد متفق عليه انهم لا يرغبون في العمل اكثر من ثماني ساعات وان يفادروا اماكن عملهم عند انقضاء الساعات الثماني . فكان ان صارت هذه الفكرة فرصة للتحريض الحي وقلبتها البروليتاريا بحماس ونفذتها ، ولكن هذا لم يجنب البروليتاريا تضحيات عظيمة . فمثلا كان يوم العمل من ثماني ساعات يعني لعمال النسيج هبوطا كبيرا في اجورهم فقد كانوا حتى ذلك الحين يعملون احدى عشرة ساعة في اليوم على اساس الاجر للقطعة ، بيد انهم قبلوا ذلك طوعا . وبذلك وخلال اسبوع واحد ساد يوم العمل من ثماني ساعات كسل مصانع ومعامل بطرسبرج ولم يعرف فرح العمال لذلك حدودا . ولكن سرعان ما نظم اصحاب العمل ، الذين اخذوا في البداية على حين غرة ، دفاعهم وهددوا في كل مكان بانهم سيفلقون مصانعهم . فكان ان اذعن بعض العمال وقبلوا التفاوض فحصلوا على يوم عمل من عشر ساعات هنا ويوم عمل من تسع ساعات هناك . ولكن نخبة بروليتاريا بطرسبرج ، عمال المؤسسات الهندسية الحكومية الكبيرة ، لم يرف لها جفن ، فكان ان اغلقت المصانع دون العمال والقي ب ٤٥ - ٥٠ الف عامل الى الشارع . وعند التسوية تحولت حركة يوم العمل من ثماني ساعات الى

اضراب عام في كانون الاول ، ولكن اغلاق المصانع على نطاق واسع اعاق الاضراب الى حد بعيد .

وفي هذه الاثناء ، قام الاضراب العام الكبير الثاني في تشرين الاول والذي شمل الامبراطورية كلها ردا على مشروع «دومابوليجن» ، وقد اعطى عمال سكة الحديد اشارة البدء لهذا الاضراب . ويحمل هذا العمل العظيم الثاني الذي قامت به البروليتاريا طابعا مختلفا جوهريا عن طابع العمل الاول في كانون الثاني ، فقد لعب الوعي السياسي دورا اكبر بكثير في الاضراب الثاني . ولكن هنا ايضا وبالتأكيد كان السبب المباشر لاندلاع الاضراب سببا ثانويا وعرضيا في الظاهر : خلاف عمال سكك الحديد مع الادارة حول صندوق التقاعد . ولكن نهوض البروليتاريا نهوضا عاما فيما بعد سار طبقا لافكار سياسية واضحة . لقد كان المدخل الى اضراب كانون الثاني مسيرة اتجهت الى القيصر مطالبة بالحرية السياسية ، اما اضراب تشرين الاول فقد ذهب الى غير رجعة بكميديا الدستورية القيصرية .

وبفضل النجاح الفوري الذي احرزه الاضراب العام وبيان القيصر في ٣٠ تشرين الاول ، لم تتوقع الحركة على نفسها بل اندفعت الى الامام بنشاط محموم في ظل حرية سياسية حديثة العهد . فتوالت التظاهرات والاجتماعات والمناقشات العامة وفي النهاية جاءت المذابح الدموية لتستثير اضرابات جماهيرية وتظاهرات جديدة . هكذا كانت الصورة العاصفة لايام تشرين الثاني وكانون الاول . ففي تشرين الثاني قام اول اضراب جماهيري تظاهري بتحريض من الاشتراكيين الديمقراطيين في بطرسبرج وذلك احتجاجا على الاعمال الدموية في بولنده وليفونيا وعلى اعلان حالة الحصار فيهما .

وفي النهاية ادى الهياج الذي تبع الفترة الدستورية ، بالاضافة الى اليقظة الرائعة ، الى اندلاع الاضراب الجماهيري العام الثالث في كانون الاول على امتداد الامبراطورية كلها . وفي هذه المرة كان سير الاضراب ونتيجته مختلفان تماما عنهما في المرتين الاوليين . فلم يتحول العمل السياسي الى عمل اقتصادي كما في كانون الثاني ، ولكنه كذلك لم يحرز نصرا سريعا كما في تشرين الاول . فلم تعد الحاشية القيصرية تجرب الحرية السياسية الحقيقية ، ومن هنا كان على العمل الثوري ان يصطدم للمرة الاولى وعلى امتداد المرحلة اللاحقة بجدار العنف الجسدي الذي يمارسه الحكم المطلق . وتحولت تجربة الاضراب الجماهيري بفعل منطق تطورها الداخلي المتسارع الى انتفاضة معلنة والى متاريس مسلحة وقتال في شوارع موسكو . وبذلك ختمت ايام كانون الاول السنة الاولى الحافلة للثورة في اعلى نقطة في الخط الصاعد للعمل السياسي والحركة الاضراب الجماهيري .

ان احداث موسكو تتبدى عن صورة نموذجية للتطور المنطقي وفي الوقت ذاته لمستقبل الحركة الثورية بشكل عام : النهاية الحتمية للحركة الثورية هي انتفاضة عامة معلنة ، لا يمكن بدورها ان تأتي الا عبر سلسلة من الانتفاضات

الجزئية التمهيدية التي قد تبدو اذا ما اخذ كل منها على حدة «هزائم» و«غير ناضجة» .

وتأتي سنة ١٩٠٦ لتجلب معها انتخابات الدوما وحوادث الدوما . فتقوم البروليتاريا بفعل غريزة ثورية قوية ومعرفة واضحة بالوضع بمقاطعة المهنزلة الدستورية القيصرية ، فتحتل الليبرالية مركز الحلبة ثانية لبضعة اشهر . فيبدو ان الوضع في عام ١٩٠٤ يتكرر فتكون الفترة فترة اقوال بدل الافعال وتمشي البروليتاريا لبعض الوقت في الظل لتكرس نفسها بقدر اكبر من الحيلة للنضال النقابي والعمل التنظيمي . فلم يعد احد يتكلم عن الاضراب الجماهيري بينما تنطلق صواريخ ضجة الخطابة الليبرالية يوما اثر اخر . وفي النهاية تتمزق الستارة الحديدية ويتفرق المثلون ولا يبقى من صواريخ الليبرالية غير البخار والدخان . اما محاولة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي الدعوة الى اضراب جماهيري كتظاهرة للدوما وعودة فترة الخطابة الليبرالية ، اما هذه المحاولة فتذهب هدرا . لان دور الاضراب الجماهيري السياسي قد استنفد ، ولكن في الوقت ذاته لم يتحقق بعد الانتقال من الاضراب الجماهيري الى الانتفاضة الشعبية العامة . لقد انتهت الفترة الليبرالية ولكن الفترة البروليتارية لم تبدأ بعد ، وبذلك يظل المسرح خاليا لبعض الوقت .

٤ — تفاعل النضالين السياسي والاقتصادي

حاولنا فيما سبق تقديم الملامح السريعة لتاريخ الاضراب العام في روسيا . ان نظرة خاطفة على هذا التاريخ تبين لنا صورة لا تشبه بأي شكل تلك التي تتكوّن عادة عبر النقاشات التي تجري في المانيا حول الاضراب العام . فبدلا من الهيكل الجامد الفارغ لعمل سياسي مجذب قاحل يجري طبقا لقرارات اعلسى اللجان وتوضع له خطة وصورة شاملة ، نرى بعضا من النبض كنبض الدم واللحم لا يمكن فصله عن الاطار العريض للثورة فهو يرتبط بكل اجزاء الثورة بالاف الشرايين .

فالاضراب العام ، كما تبينه الثورة الروسية لنا ، ظاهرة شديدة التفسير لدرجة تنعكس معها كل اطوار النضال السياسي والاقتصادي وكل مراحل وعوامل الثورة . ذلك ان تكيف الاضراب العام وفعاليته وعوامل نشوئه تتغير باستمرار ، وهو يفتح فجأة آفاقا جديدة وعريضة للثورة عندما تبدو الامور وكأن الثورة قد وصلت طريقا ضيقا وعندما يصبح مستحيلا لاي كان ان يعتمد على الثورة بسأي درجة كانت من اليقين . ان الاضراب العام يندفع حينما كالوجة العارمة على امتداد المملكة كلها ، وحينما يتفرع الى شبكة كبيرة جدا من الروافد الصغيرة ، حينما ينبثق من باطن الارض كالنبع وحينما يختفي في جوف الارض . اضرابات سياسية

واقتصادية ، اضرابات جماهيرية واضرابات جزئية ، اضرابات تظاهرية واضرابات صدامية ، اضرابات عامة في فروع فردية من الصناعة واضرابات عامة في مدن معينة ، نضالات سلمية من اجل الاجور ومذابح شوارع ، قتال متاريس ، كل هذه يسير الواحد منها عبر الآخر ، الواحد منها جنب الآخر ، يقطع الواحد منها الآخر ، يسير الواحد منها في الآخر وفوق الآخر . انه لخضم من الظواهر يتغير ويتحرك بلا انقطاع . وقانون حركة هذه الظواهر واضح : انه لا يكمن في الاضراب الجماهيري ذاته ولا في تفاصيله الفنية ، بل في النسب السياسية والاجتماعية لقوى الثورة .

الاضراب الجماهيري مجرد شكل للنضال الثوري ، وكل تغير في علاقات القوى المتصارعة وفي تطور الحزب وفي التقسيم الطبقي وفي موقع قوى الثورة المضادة يؤثر حالا على الاضراب بألف وجه غير مرئي تكاد السيطرة عليها تكون غير ممكنة . غير ان عمل الاضراب ذاته لا يتوقف لحظة واحدة . لكنه يغير فحسب اشكاله وابعاده واثره . فهو النبض الحي للثورة وفي الوقت ذاته اقوى قواها للدافعة . باختصار ، ليس الاضراب العام كما تبينه لنا الثورة الروسية وسيلة متقنة اكتشفت بالتفكير الحاذق لجعل النضال البروليتاري اكثر فعالية ، بل هو وسيلة حركة الجمهور البروليتاري والشكل الظاهري للنضال البروليتاري في الثورة .

يمكن لنا الان تفحص بعض الواجه العامة التي قد تعيننا على صياغة تقدير صحيح لمسألة الاضراب الجماهيري .

١ - من السخف ان يظن المرء ان الاضراب الجماهيري عمل واحد معزول . فالاضراب العام هو الاشارة والفكرة الحاشدة لفترة كاملة من النضال الطبقي تمتد سنوات وربما عقودا . كانت الصورة العامة للاضراب الجماهيري في الاضرابات العديدة المختلفة التي حدثت في روسيا خلال السنوات الاربع الاخيرة صورة حركة سياسية محضة تبدأ وتنتهي طبقا لخطة موضوعة تفتقر الى الحيوية ، صورة عمل قصير الامد ومنعزل ومن نوع واحد ، نوع ثانوي هو الاضراب التظاهري المحض . وفي فترة السنوات الخمس جميعا نرى في روسيا بضعة اضرابات تظاهرية فقط ، وتجدر الملاحظة ان هذه الاضرابات اقتصرت بشكل عام على مدن منفردة . هكذا كان الاضراب العام في وارسو في بولندا ولودز في روسيا في عيد اول ايار الذي لم يحتف به قبلا بالتغيب عن العمل الى اي حد ملحوظ ، وكذلك كان الاضراب الجماهيري في وارسو في ١١ ايلول ١٩٠٥ احتفالا اقيم تكريما لذكرى مارتين كاسبرزاك الذي نفذ فيه حكم الاعدام ، وكان اضراب تشرين الثاني ١٩٠٥ في بترسبرج تظاهرات احتجاجية على اعلان حالة الحصار في بولندا وليفونيا ، وكان اضراب ٢٢ كانون الثاني ١٩٠٦ في وارسو ولودز وزنتوخن وفي مناجم الفحم في دومبروفا وكذلك جزئيا في بضع مدن روسية تخليدا لذكرى حمام الدم في بترسبرج ، بالاضافة الى الاضراب العام في تموز ١٩٠٦ في تفليس الذي كان

تظاهرة تعاطف مع الجنود الذين حوكموا امام المحكمة العسكرية بتهمة القيام بثورة عسكرية ، وفي النهاية كان الاضراب العام للسبب ذاته في ايلول ١٩٠٦ خلال مداولات المحكمة العسكرية في ريفال . لم تكن كل هذه الاضرابات الجماهيرية الجزئية والعامه اضرابات تظاهرية بل اضرابات صدامية ، كما انها نشأت فسي معظمها عفويا نتيجة اسباب محلية محددة حدثت صدفة وبدون خطة مسبقة ونمت بقوة طبيعية كامنة فيها الى حركات كبرى ، وفيما بعد لم تبدأ هذه الاضرابات «تراجعا منتظما» بل تحولت حينما الى نضالات اقتصادية وحينما اخسر الى قتال شوارع وحينما ثالثا انهارت من تلقاء ذاتها .

يلعب الاضراب التظاهري السياسي المحض دورا ثانويا تماما في هذه الصورة العامة - نقاط صغيرة معزولة في خضم هذا المحيط الشاسع القوي . وبذلك تتبدى السمات التالية اذا نظر الى الامر وقتيا : ان الاضرابات التظاهرية التي تبدي بخلاف الاضرابات الصدامية اكبر قدر من الانضباط الحزبي والتوجيه الواعي والتفكير السياسي ، والتي ينبغي لذلك ان تظهر في ارفع وانضج شكل من اشكال الاضراب الجماهيري ، تلعب في الواقع الدور الاكبر في بدايات الحركة . هكذا كان التوقف التام عن العمل في ايار ١٩٠٥ في وارسو تجربة على جانب عظيم من الاهمية للحركة البروليتارية في بولندا بصفته اول قرار يتخذه الاشتراكيون الديمقراطيون وينفذ بهذا الشكل المدهش . وبالطريقة ذاتها ترك الاضراب التعاطفي في السنة ذاتها في بطرسبرج اثرا عظيما كأول تجربة للعمل الجماهيري الواعي المنظم في روسيا . وبطريقة مشابهة سيلعب «الاضراب الجماهيري التجريبي» الذي قام به رفاقنا في هامبورج في ١٧ كانون الثاني ١٩٠٦ دورا بارزا في تاريخ الاضراب الجماهيري في المانيا في المستقبل كأول تجربة قوية لهذا السلاح الذي يشير قدرا كبيرا من الخلاف وكتجربة مدهشة ومقنعة وناجحة جدا للمزاج الصدامي والرغبة في القتال لدى الطبقة العاملة في هامبورج . وستؤدي فترة الاضرابات الجماهيرية في المانيا ، عندما تبدأ بجد حقيقي ، الى توقف عام عن العمل في عيد اول ايار . وبالطبع يمكن ان يرفع الاحتفال بأول ايار الى موقع مشرف كأول تظاهرة عظيمة تحت راية النضال الجماهيري . وبهذا المعنى لا يزال امام «الحصان الكسيع» ، كما سمي الاحتفال بأول ايار في مؤتمر اتحادات العمال في كولون، مستقبلا عظيما ودورا هاما في النضال البروليتاري الطبقي في المانيا . ولكن اهمية تظاهرات كهذه تضحل بسرعة مع تطور النضال الثوري الجاد . فالعوامل التي تسهل تحقيق الاضراب التظاهري موضوعيا طبقا لخطة مسبقة ولأوامر قيادة الحزب - وهي بالتحديد نمو الوعي السياسي البروليتاريا ونمو خبرتها - هي ذاتها ما يجعل الاضراب الجماهيري من هذا النوع مستحيلا . فالبروليتاريا في روسيا ، وهي اليوم أقدر طليعة للجماهير لا تريد ان تعرف شيئا عن الاضراب الجماهيري ، فلم يعد العمال ميالين للهزل ولن يفكروا الا بالنضال الجدي بكل نتائجه . وبينما لعب العامل التظاهري دورا عظيما فسي

الاضراب الجماهيري الكبير الاول في كانون الثاني ١٩٠٥ ، لا بشكل مقصود بل في الواقع بشكل عفوي غريزي ، انهارت محاولة اللجنة المركزية للاشتراكيين الديمقراطيين الروس للدعوة الى اضراب جماهيري في آب للتظاهر احتجاجا على حل الدوما ، وذلك من جملة اسباب اخرى بسبب العزوف الايجابي الذي ابدته البروليتاريا المثقفة عن القيام بأعمال مجزوءة ضعيفة وتظاهرة فحسب .

٢ - بيد اننا عندما نأخذ بالاعتبار الاضراب الاقل اهمية من النوع التظاهري بدلا من الاضراب الصدامي الذي يشكل اليوم في روسيا الاداة الفعلية للعميل البروليتاري، فاننا نرى بقدر اكبر من الوضوح استحالة فصل العوامل الاقتصادية عن بعضها البعض . فهنا ايضا تختلف الحقيقة الواقعة عن المخطط النظري العام، ويتضح ان الصورة النظرية التعليمية خاطئة تماما ، تلك الصورة التي تشتق الاضراب الجماهيري السياسي المحض منطقيا من الاضراب العام الذي تقوم به النقابات وتصوره على انه المرحلة الاعلى والارفع من هذا الاضراب وفي الوقت ذاته تصوره متميزا عن هذا الاضراب . وهذا ما تبينه حقيقة ان الاضرابات الجماهيرية، من النضال الكبير الاول الذي قام به عمال النسيج في بطرسبرج في ١٨٩٦ - ١٨٩٧ الى اخر اضراب جماهيري كبير في كانون الاول ١٩٠٥ ، كانت تنتقل بشكل غير ملحوظ من الحقل الاقتصادي الى الحقل السياسي ، مما يجعل مستحيلا تقريبا رسم خط فاصل بينهما .

ان كل واحد من الاضرابات الجماهيرية يصير على نطاق صغير اذا صح القول كل تاريخ الاضراب الجماهيري الروسي ، فكل منها يبدأ بصدام اقتصادي او في كل الاحوال صدام نقابي ليمر بكل المراحل وصولا الى التظاهرة السياسية . فقد نشأت موجة الاضرابات الجماهيرية العاتية في جنوب روسيا في ١٩٠٢ و ١٩٠٣ عن صدام وقع في باكو نتيجة ايقاع عقاب اداري بالعاطلين عن العمل ، ونشأت في روستوف عن خلافات حول الاجور في مشاغل سكة الحديد ، وفي تفليس عن نضال الموظفين التجاريين في سبيل تخفيض ساعات العمل ، وفي اوديسا عن خلاف حول الاجور حصل في مصنع صغير واحد . كما ان الاضراب الجماهيري في كانون الثاني ١٩٠٥ نشأ عن صدام داخلي في مشاغل بوتيلسوف ، وضراب تشرين الاول عن نضال عمال السكة الحديدية من اجل اقامة صندوق تقاعد ، واخيرا نشأ اضراب كانون الاول عن نضال موظفي البرق والبريد من اجل حقهم في الانتظام . ان تقدم الحركة بشكلها العام لا يعبر عنه بالظروف التي تحذف فيها المرحلة الاولى الاقتصادية ، بل في السرعة التي تقطع بها كل المراحل وصولا الى التظاهرة السياسية وفي بعد النقطة التي يتقدم اليها الاضراب .

ولكن الحركة بشكل عام لا تتقدم من النضال الاقتصادي الى النضال السياسي ولا العكس . فكل عمل سياسي جماهيري كبير يفتت بعد ان يصل اعلى نقطة سياسية له الى عدد من الاضرابات الاقتصادية . ولا ينطبق هذا فحسب على كل اضراب جماهيري كبير ، بل ينطبق ايضا على الثورة ككل . فالنضال الاقتصادي

لا يتراجع بانتشار ووضوح وتعقد النضال السياسي ، بل يمتد ويتنظم ويكون بين الاثنين تفاعل متبادل كامل .

ان كل انبثاق جديد للنضال السياسي وكل انتصار حديث له يتحول الى قوة دافعة قوية للنضال الاقتصادي، فهو في الوقت ذاته يوسع احتمالات النضال الاقتصادي الخارجية ويكشف الدافع الداخلي الذي يدفع العمال لتحسين وضعهم ويكشف رغبتهم في النضال . وبعد كل موجة مرغية مزبدة من العمل السياسي تتخلف بقايا مفتتة تنطلق منها آلاف النضالات الاقتصادية ، وبالعكس . كما ان صراع العمال الاقتصادي المستمر مع الرأسماليين يقي طاقتهم القتالية حية في كل فترة سياسية، ويشكل انصح القول مخزونا دائما لقوة الطبقات البروليتارية يجدد النضال السياسي منه قوته ، ويؤدي في الوقت ذاته بادوات الاختبار الاقتصادية الدائمة النشاط للطبقة العاملة في كل الاوقات الى صدمات حسادة متفرقة طوراً هنا وتارة هناك، ومن هذه الصدمات تنفجر فجأة صدمات سياسية على نطاق واسع .

بكلمة واحدة ، ان النضال الاقتصادي هو جهاز الارسل من مركز سياسي الى اخر ، والنضال السياسي هو الثمرة التي تنتجها دورياً تربة النضال الاقتصادي . وهنا يتبادل السبب والنتيجة موقعيهما باستمرار ، وهكذا يشكل العاملان الاقتصادي والسياسي في فترة الاضراب الجماهيري الوجهين المتداخلين للنضال الطبقي البروليتاري في روسيا ، برغم ان الخطة النظرية تفصل ما بينهما فصلاً تاماً وتبعدهما عن بعضهما كثيراً وتعزل كلا منهما عن الآخر . ووحدة هذين العاملين هي بالضبط الاضراب الجماهيري . واذا كانت النظرية الممزوقة تحاول القيام بتشريح منطقي ذكي للاضراب الجماهيري قصد الوصول الى «الاضراب السياسي المحض» ، فانها بهذا التشريح ، كما بأي تشريح اخر ، لا تنظر الى الظاهرة بجوهرها الحي ، بل تقتلها تماماً .

٣ - في النهاية تبين لنا الاحداث في روسيا ان الاضراب الجماهيري لا يمكن فصله عن الثورة ، فتاريخ الاضرابات الجماهيرية الروسية هو تاريخ الثورة الروسية . وعندما يسمع ممثلو الانتهازية الالمانية كلمة «ثورة» يتبادر الى اذهانهم بالتأكيد سفك الدماء وقتال الشوارع وطلقات الرصاص ودوي المدافع ، ومن هنا يصلون الى الاستنتاج المنطقي التالي: الاضراب الجماهيري يؤدي حتما الى الثورة، ولذا فاننا لا نجرؤ على الاقدام عليه . وفي الحقيقة نرى في روسيا ان كل اضراب جماهيري يؤدي في المدى البعيد الى صدام مع حراس النظام القيصري المسلحين، ومن هنا فان ما يسمى بالاضرابات السياسية يشبه تمام الشبه النضالات الاقتصادية الكبيرة . بيد ان الثورة شيء غير سفك الدماء واكثر من سفك الدماء. فالتفسير الاشتراكي العلمي يرى في الثورة قبل كل شيء تصحيحاً داخلياً كاملاً للعلاقات الطبقيّة الاجتماعية ، وذلك على العكس من التفسير البوليسي الذي لا يرى في الثورة غير اضطرابات شوارع وشغب اي « اخلال بالنظام » . ولذا تقوم من

وجهة النظر الاشتراكية العلمية علاقة بين الاضراب الجماهيري والثورة في روسيا مختلفة تماما عن تلك العلاقة التي يتضمنها المفهوم المعتاد القائل ان الاضراب الجماهيري يؤدي عموما الى سفك الدماء .

راينا فيما سبق الآلية الداخلية للاضراب الجماهيري الروسي التي تعتمد على التأثير المتبادل الدائم بين النضالات السياسية والاقتصادية . ولكن هذا التأثير المتبادل يتكيف خلال الفترة الثورية . اذ لا يمكن لاي صدام جزئي صغير بين رأس المال والعمل ان يتحول الى انفجار عام الا في جو الفترة الثورية المتقد . ففي المانيا تحدث اعنف واشرس التصادمات بين العمال واصحاب العمل كل سنة وكل يوم دون ان يتخطى الصراع حدود الدوائر المنفردة او المدن المنفردة المعنية او حتى حدود المصانع المنفردة . ان معاقبة العمال المنظمين في بطرسبرج والبطالة فسي باكو ونضالات الاجور في اوديسا والنضالات من اجل حق الانتظام في موسكو مطروحة جميعا على جدول الاعمال في المانيا اليوم . بيد ان واحدا من هذه الحالات لا يتحول فجأة الى عمل طبقي عام . وعندما تنمو هذه الحالات الى اضرابات جماهيرية معزولة لها بدون شك لون سياسي فانها لا تؤدي الى عاصفة عامة . والاضراب العام الذي قام به عمال سكة الحديد الهولنديون والذي اضمحل وسط السلبية الكاملة من جانب البروليتاريا الهولندية ، على الرغم من التأييد الحار الذي كان يتمتع به ، يقدم برهانا جليا على هذا الامر .

على العكس من ذلك ، فقط في فترة الثورة ، عندما تتخلخل الاساسات والجدران الاجتماعية للمجتمع الطبقي وتعرض الى عملية دائمة من الاختلال ، يستطيع اي عمل سياسي طبقي يقوم به البروليتاريا ان يوقظ في ساعات معدودات قطاعات كاملة من الطبقة العاملة ، لم تكن قد تأثرت حتى ذلك الحين ، من حالتها السلبية ، وسرعان ما يعبر هذا الامر عن نفسه بالطبع على شكل نضال اقتصادي عاصف . فالعامل الذي يستيقظ فجأة بفعل الصدمة الكهربائية التي يصيبه بها العمل السياسي يقبض حالا على السلاح الذي في متناول يده ليقاوم ضد حالة العبودية الاقتصادية التي يعيشها : فالبادرة العاصفة التي يقوم بها النضال السياسي تجعله يشعر بحدة مفاجئة بثقل وضغط قيوده الاقتصادية . وبينما لم تمارس اكثر النضالات السياسية عنفا في المانيا مثلا - النضال الانتخابي او البرلماني بصدد التعرف الجمركية - غير اثر لا يكاد يلحظ على مجرى وحدة نضال الاجور الذي كان يشن في الوقت ذاته في المانيا، كان كل عمل سياسي تقوم به البروليتاريا في روسيا يعبر عن نفسه حالا بتوسيع رقعة النضال الاقتصادي وزيادة حدته وتعميقه .

الثورة اذا تبدا بخلق الشروط الاجتماعية التي يمكن بها تحول النضال الاقتصادي الى نضال سياسي والنضال السياسي الى نضال اقتصادي ، ذلك التحول الذي يجد تعبيره فيه الاضراب الجماهيري . واذا كان الفكر المبثزل لا يرى العلاقة بين الاضراب الجماهيري والثورة الا في الحوادث الدامية التي

ينتهي بها الاضراب الجماهيري ، فان نظرة اكثر عمقا بقليل على الاحداث في روسيا تبين رابطة مناقضة تماما : لا ينتج الاضراب الجماهيري الثورة في الواقع ، بل ان الثورة هي التي تنتج الاضراب الجماهيري .

٤ - يكفي لفهم ما سبق تفسير مسألة التوجيه الواعي والمبادرة في الاضراب الجماهيري . ذلك انه اذا لم يكن الاضراب الجماهيري عملا معزولا بل فترة كاملة من النضال الطبقي ، واذا كانت هذه الفترة مماثلة لفترة الثورة ، فان من الواضح ان الاضراب الجماهيري لا يمكن ان يقرر اراديا حتى عندما يكون القرار صادرا عن اعلى لجنة في اقوى حزب اشتراكي ديمقراطي . وما دامت الاشتراكية الديمقراطية لا تستطيع تحضير وتسيير ثورات طبقا لرغائبها فان اعظم حماس ونفاد صبر تبديه القوى الاشتراكية الديمقراطية لا يكفي لاحداث فترة اضراب جماهيري حقيقي كحركة شعبية حية قوية . لا شك انه يمكن تنظيم تظاهرة قصيرة واحدة تنظيما حسنا على اساس قرار تتخذه قيادة الحزب وعلى اساس الانضباط الحزبي ، كما حدث في الاضراب الجماهيري السويدي او في آخر اضراب نمسوي او حتى كما حدث في الاضراب الجماهيري في هامبورج في كانون الثاني ١٩١٧ . غير ان هذه التظاهرات تختلف عن فترة اضراب جماهيري ثورية فعلية بالطريقة ذاتها التي تختلف بها التظاهرات المعروفة جيدا في الموانئ الاجنبية خلال فترة علاقات دبلوماسية متوترة عن الحرب البحرية . لا يمكن للاضراب الجماهيري الذي ينشأ عن الانضباط والحماس المجريدين ان يلعب في احسن الاحوال دورا اكثر من دور حدث او عرض من اعراض المزاج القتالي للطبقة العاملة الذي تنعكس عليه ، على اي حال ، ظروف الفترة المسألة .

وبالطبع ، لا تسقط الاضرابات الجماهيرية من السماء ، حتى خلال الثورة . بل يجب ان يبدأها العمال بطريقة او باخرى . كما ان تصميم العمال وعزمهم يلعبان دورا ، ويقع التوجيه العام والمبادرة بالطبع على عاتق لباب البروليتاريا ، اي ذلك القطاع المنظم الاكثر وعيا منها . لكن مجال هذه المبادرة وهذا التوجيه يقتصر في غالب الاحيان على اعمال فردية واضرابات فردية عندما تكون الفترة الثورية قد بدأت فعلا ، وهما فعلا يقتصران في معظم الحالات على مدينة واحدة . وهكذا نجح الاشتراكيون الديمقراطيون ، كما رأينا ، في حالات عدة في الدعوة الى اضراب جماهيري كما في باكو ووارسو ولودز وپترسبورج . ولكن هذا النجاح لا يحدث الا قليلا عندما يتعلق الامر بحركات عامة للبروليتاريا كلها .

عدا ذلك ، هناك حدود واضحة ومحدودة للتوجيه الواعي والمبادرة . ففي خلال الثورة ، يصبح من الصعوبة بمكان على اي هيئة قيادية من حركات البروليتاريا ان تتنبأ وتحسب الظروف والعوامل التي يمكن ان تؤدي الى انفجارات والظروف والعوامل التي لا يمكنها ذلك . وهنا ايضا لا تكمن المبادرة ولا يكمن التوجيه في اصدار اوامر طبقا لميول هذا او ذلك ، بل في التكيف البارع مع الوضع المعطى وفي اكبر قدر ممكن من الاتصال بالمزاج الجماهيري . فعنصر العفوية يلعب كما

رأينا دورا كبيرا في كل الاضرابات الجماهيرية الروسية سواء كان هذا الدور قوة دافعة او دور تأثير كايح . غير ان هذا لا يحدث في روسيا بسبب من حداثة الاشتراكية الديمقراطية او ضعفها ، بل يحدث لان كل عمل نضالي فرد يتعرض لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومحلية وعامة ومادية ومجسدة هامة كثيرة تتفاعل مع بعضها البعض بحيث يستحيل ترتيب وحل اي عمل فرد كما لو كان مسألة حسابية . فالثورة حتى عندما تلعب البروليتاريا ، والاشتراكية الديمقراطية على رأسها ، دورا قياديا فيها ليست مناورة تقوم بها البروليتاريا في معركة مكشوفة ، بل انها قتال في خضم التحطم والتخلخل والانهيال الدائب للاساس الاجتماعي . باختصار ، يلعب عامل العفوية دورا غالبا في الاضراب الجماهيري في روسيا ، لا لان البروليتاريا « ليست مثقفة » بل لان الثورات لا تسمح لاي كان ان يلعب معها دور الاستاذ .

من جهة اخرى ، نرى في روسيا ان الثورة ذاتها التي جعلت قيادة الاشتراكيين الديمقراطيين للاضراب الجماهيري امرا صعبا الى هذا الحد ، والتي اختطفت من ايديهم « عصا المايسترو » او وضعتها في هذه الايدي بطريقة جسد هزلية ، نرى ان هذه الثورة ذاتها حلت من تلقاء نفسها كل صعوبات الاضراب الجماهيري ، تلك الصعوبات التي تعتبر في المناقشات الالمانية النظرية موضع الاهتمام الرئيسي « للهيئة القائدة » ، صعوبات « الاستعداد المسبق » و « اكتشاف الثمن والتضحية » . وغني عن القول ان الثورة لا تحل هذه المصاعب بالطريقة التي يمكن ان تحل بها في المناقشات السرية الهادئة بين الهيئات القيادية العليا للحركة العمالية بينما يمسك كل من الاعضاء قلمه بيده . ان « تنظيم » كل هذه المسائل يتألف نتيجة ان الثورة تدفع بجماهير غفيرة من ابناء الشعب الى المسرح بدرجة تجعل كل حساب او تقدير لثمن الحركة من النوع الذي يجري في عملية مدينة يبدو عملا لا طائل تحته .

لا شك ان التنظيمات القيادية في روسيا تحاول بكل ما تستطيع دعم الضحايا المباشرين . فمثلا قامت هذه التنظيمات على مدى اسابيع باعالة ضحايا اقبال المصانع على نطاق ضخم في بطرسبرج بعد حملة يوم العمل من ثماني ساعات . ولكن هذه الاجراءات جميعا لا تعدو في ميزان الثورة الهائل كونها نقطة في بحر . وفي اللحظة التي تبدأ فيها جديا فترة اضرابات جماهيرية ، تصبح كل « حسابات الثمن » هذه كمشاريع لافراغ المحيط من مياهه بقدر . وانه حقا المحيط من الحرمان المريع والمعاناة القاسية ذلك الذي تفرق فيه كل ثورة جماهيرها البروليتارية . لكن الحل الذي تقدمه الثورة لهذه الصعوبة التي تبدو مستعصية هو ان حتما هائلا من المثالية ينطلق في الوقت ذاته من الجماهير ليجعلها غير حساسة تجاه اقصى العذاب . ولا يمكن صنع الاضراب الجماهيري ولا صنع الثورة بنفسية عض و النقابة الذي لا يضرب عن العمل في عيد ايار الا اذا تأكد مسبقا من انه سيتلقى قدرا معينا من الدعم اذا ما اصابه ضرر من جراء ذلك .

ولكن في خضم العاصفة الثورية يتحول البروليتاري من رجل حكيم يطلب المعونة الى « رومانتىكي ثوري » لا تساوي الحياة ذاتها لديه شيئا بالمقارنة مع مثل النضال . بيد انه اذا كان توجيه الاضراب الجماهيري بمعنى السيطرة على نشوئه وبمعنى حساب ثمنه مسألة تتعلق بالفترة الثورية ذاتها ، فان توجيه الاضراب الجماهيري يصبح بمعنى مختلف تماما الواجب الملقى على عاتق الاشتراكية الديمقراطية وهيئاتها القيادية . وينبغي على الاشتراكيين الديمقراطيين ان يتولوا القيادة السياسية في خضم الفترة الثورية بدل ان يحاروا في الجانب التقني للاضراب الجماهيري اي باليته .

ان المهمة الكبرى التي تقع على الهيئة القيادية للحزب في فترة الاضرابات الجماهيرية هي تعيين دور النضال وتحديد وجهته وتنظيم تكتيك النضال السياسي في كل مرحلة من مراحله وفي كل لحظة من لحظاته بحيث يجد المجموع الكلي لقوى البروليتاريا التي انطلقت واصبحت فعالة بقيده في اتخاذ الحزب وضعاً قتاليا . ان هذه المهمة هي تحديد تكتيكات الاشتراكيين الديمقراطيين تحديداً حازماً وحادفاً ، والتأكد من ان هذه التكتيكات لا تسقط ابداً تحت المستوى الذي تتطلبه العلاقات الحقيقية للقوى بل ترتفع فوقه على الدوام . وهذا التوجيه يتحول من تلقاء نفسه الى توجيه تقني بدرجة ما . ان تكتيكا حازماً متناسقاً متطوراً من جانب الاشتراكيين الديمقراطيين يحقق الجماهير احساساً من الامن والطمأنينة والثقة بالنفس والرغبة في القتال ، بينما يحدث تكتيك ضعيف متذبذب يقوم على التقليل من قدرات البروليتاريا اثرًا مشوشاً ومقعداً على الجماهير . ففي الحالة الاولى تنفجر الاضرابات الجماهيرية « من تلقاء ذاتها » وفي « الوقت المناسب » ، بينما تبقى في الحالة الثانية غير فعالة وسط نداءات مباشرة توجهها الهيئة القيادية داعية الى الاضراب . ولنا في الثورة الروسية مثلاً بارزاً على الحالتين .

هـ — دروس الحركة العمالية في روسيا التي تنطبق على المانيا

لنبحث الان الى اي مدى يمكن للدروس المستخلصة من الاضرابات الجماهيرية الروسية ان تنطبق على المانيا . ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتاريخ ومنزلة الحركة العمالية مختلفة جداً في المانيا عنها في روسيا . وقد يبدو اول وهلة ان القانون الداخلي للاضرابات الجماهيرية الروسية ، كما اوضحناه بخطوطه العريضة ، مجرد نتاج للظروف الروسية المخصوصة وانه لا حاجة بالبروليتاريا الالمانية الى اخذ هذه الاضرابات بعين الاعتبار . هناك في الثورة الروسية صلة داخلية وثيقة بين النضالين السياسي والاقتصادي ، وتصبح وحدتهما حقيقة واقعة في فترة الاضرابات الجماهيرية . ولكن ليس ذلك ببساطة نتيجة الحكم

المطلق في روسيا ؟ ففي بلد يحظر فيه كل شكل من اشكال التعبير على الحركة العمالية ويعتبر ايسر الاضرابات جريمة سياسية ، لا بد ان يصبح النضال الاقتصادي منطقيا نضالا سياسيا .

عدا ذلك ، لم تكن تصفية الحسابات الشاملة بين الطبقة العاملة الروسية واصحاب العمل نتيجة اول اندلاع للثورة السياسية سوى نتيجة الظروف الخاصة بالعامل الروسي الذي كان حتى ذلك الحين يعيش في مستوى معيشي منخفض جدا والذي لم يكن قد خاض بعد نضالا اقتصاديا واحدا لتحسين حالته . وبذلك كان على البروليتاريا الروسية اولا ان تجد الى حد ما طريقها للخروج من هذه الظروف التاعسة ، فما الذي يدعو للعجب ان كانت هذه البروليتاريا قد استخدمت بحماس الشباب اول وسيلة لبلوغ هذا الهدف حالما جعلت الثورة اول نسمة علية تهب في هواء الحكم المطلق الثقيل ؟

وفي النهاية يفسر السبيل الثوري العاصف الذي سلكته الاضرابات الجماهيرية الروسية وكذلك طابعها العفوي الغالب بالتخلف السياسي في روسيا من جهة وبضرورة الاطاحة اولا بالاستبداد الشرقي ، ومن جهة اخرى بحاجة البروليتاريا الروسية الى التنظيم والانضباط . اما في بلد تملك البروليتاريا فيه خبرة ثلاثين سنة من الحياة السياسية ، وحزبا اشتراكيا ديمقراطيا قويا يبلغ عدد اعضائه ثلاثة ملايين بالاضافة الى ربع مليون مختارين ومنظمين في نقابات ، في بلد كهذا لا يمكن للاضراب الجماهيري ولا للنضال السياسي ان يتخذا الطابع العاصف الجائح كما فعلا في دولة نصف بربرية قفزت لتوها من العصور الوسطى الى النظام البورجوازي الحديث . هذا هو المفهوم السائد اليوم بين اولئك الذين يقرأون مرحلة نضوج الظروف الاجتماعية لبلد ما من نصوص القوانين المكتوبة .

فلنبحث المسائل بالترتيب . اولا من الخطأ تأريخ بداية النضال الاقتصادي في روسيا باندلاع الثورة فقط . ففي الواقع ، كانت الاضرابات والنزاعات على الاجور قد اصبحت مطروحة على جدول الاعمال في روسيا باضطراب منذ تسعينات القرن الماضي وفي بولندا الروسية منذ ثمانينات القرن الماضي ، وقد استطاع هذا النضال في النهاية تحصيل الحقوق المدنية للعمال . وبالطبع كثيرا ما كانت هذه الاضرابات والنزاعات تتبع باجراءات بوليسية فظة ، ولكنها مع ذلك كانت ظواهر تتكرر يوميا . مثلا كان في كل من وارسو ولودز صندوق اضراب كبير يعود الى وقت مبكر هو العام ١٨٩١ وكان الحماس للنقابية (التريديونيونية) في هذه السنوات بالغاً لدرجة انه خلق الوهم « الاقتصادي » في بولندا ، وبعد ذلك يضيع سنوات ساد هذا الوهم في بطرسبرج وباقي روسيا .

كذلك فان هناك قدرا كبيرا من المبالغة في القول ان البروليتاري فسي الامبراطورية القيصرية كان يعيش قبل الثورة في مستوى معيشة العالية على الغير . فقد كانت شرعية العمال في الصناعات الكبرى في المدن الكبيرة ، وهي التي كانت الاكثر حماسا ونشاطا في النضال السياسي وكذلك في النضال

الاقتصادي ، تعيش من حيث الظروف المادية في مستوى لا يكاد يقل عن مستوى مثيلتها في المانيا ، وفي بعض المهن كانت الاجور في روسيا تتساوى مع الاجور في المانيا ، حتى انها كانت تفوقها هنا وهناك . اما فيما يتعلق بمدة يوم العمل فقد كان الفارق في الصناعات الكبرى بين البلدين غير هام هنا وهناك . كذلك فان الفكرة التي تفترض ان الطبقة العاملة الروسية كانت تعيش حالة من العبودية الاقتصادية والثقافية فكرة لا اساس لها في الواقع . فهذه الفكرة تتعارض كما يتبين بقليل من التفكير مع الثورة ذاتها ومع الدور البارز الذي لعبته البروليتاريا فيها . فما من ثورة بهذا القدر من النضج السياسي والذكاء الفكري يمكن ان تقوم بمن هم عالة على الغير ، والعامل الصناعي في بطرسبرج ووارسو وموسكو واوديسه الذي وقف في طليعة النضال اقرب ثقافيا وعقليا الى النمط الاوروبي الغربي اكثر بكثير مما يخیل لاولئك الذين يعتقدون ان البرلمانية البورجوازية والممارسة النقابية الدائبة هي المدرسة التي لا غنى عنها ، وحتى المدرسة الوحيدة، لتثقيف البروليتاريا . ان التطور الرأسمالي الحديث الواسع في روسيا والتأثير الفكري الذي مارسه الاشتراكية الديمقراطية عقدا ونصف ، شجعت فيه النضال الاقتصادي ووجهته ، قد خلقا عملا ثقافيا هاما بدون الضمانات البرانية التي يعطيها النظام القانوني البورجوازي .

بيد ان التباين يقل عندما ننظر من جهة اخرى نظرة ادق الى مستوى معيشة الطبقة العاملة الالمانية . لقد استثارت الاضرابات الجماهيرية السياسية الكبرى في روسيا اوسع شرائح البروليتاريا منذ البداية ودفعت بها الى نضال اقتصادي محموم . ولكن اليس هناك في المانيا قطاعات جاهلة تماما بين العمال لا يكاد ينفذ اليها حتى الان دفع الضوء الذي تبعثه الحركة النقابية ، وقطاعات كاملة لم تحاول حتى اليوم ان ترفع نفسها فوق عبوديتها الاجتماعية بواسطة النضالات اليومية من اجل الاجور ، او انها حاولت ذلك عشا ؟

لنبحث فقر عمال التعدين . لم يعبر نضال عمال التعدين من اجل الاجور في ظل يوم العمل الهاديء وفي جو الرتابة البرلمانية البارد في المانيا - وكذلك في الاقطار الاخرى وحتى في بريطانيا العظمى جنة التريديونيونية - لم يعبر عن نفسه ابدا الا بانفجارات عنيفة بين الحين والآخر في اضرابات جماهيرية ذات طابع نموذجي عاصف . وهذا يبين ان التناقض العدائي بين العمل ورأس المال حاد وعنيف لدرجة لا يمكن معها ان يسمح لنفسه بالاضمحلال نتيجة نضالات نقابية هادئة مستمرة وجزئية . ان تعاسة عمال التعدين ، بتربتها المتفجرة التي تشكل مركزا عاصفا لاعظم العنف ، لا بد ان تنفجر حالا في نضال اقتصادي اشتراكي مع كل عمل سياسي كبير تقوم به الطبقة العاملة ومع كل اهتزاز عنيف يحدث خلاا في التوازن اللحظي للحياة الاجتماعية اليومية .

ولناخذ ايضا حالة فقر عمال النسيج . هنا ايضا تعطي الانفجارات المريرة للنضال من اجل الاجور التي كانت تجتاح فوجتلاند كل بضعة اعوام ، والتي غالبا

ما كانت عقيمة ، تعطي فكرة اولية عن العنف الذي لا بد ان تنفجر به الكتلة الكبيرة من عبيد رأس المال المتمركز في تروستات ، خلال كل تشنج سياسي وخلال كل عمل سياسي قوي جريء تقوم به البروليتاريا الالمانية . مرة ثانية لتأخذ فقر عمال البيوت وعمال الملابس الجاهزة وعمال الكهرباء ، تلك المراكز العاصفة الحقيقية التي ستندلع فيها النضالات العنيفة بصورة اكيدة مع كل اختلال في الجو السياسي في المانيا ، فكلما قلت نضالات البروليتاريا في ازمئة الهدوء ، كلما قلت فرص نجاحهم في النضال في اي وقت من الاوقات وكلما اجبرها رأس المال بشراسة على العودة الى ربة العبودية وهي تصك اسنانها .

بيد انه يجب ان تؤخذ بالاعتبار قطاعات كاملة كبيرة من البروليتاريا ، تلك القطاعات التي لا يمكن لها ان تستطيع ، اذا سارت الامور « سيرا طبيعيا » في المانيا ، الاشتراك في النضال الاقتصادي السلمي لتحسين ظروفها ولا تستطيع كذلك الحصول على حقها في الانتظام . وهنا نضرب مثلا ساطعا بموظفي سكك الحديد والبريد اولا وقبل كل ما عداهم . فهؤلاء الموظفون الحكوميون يعيشون في ظروف روسية في ظل الدولة الدستورية البرلمانية الالمانية اي في ظروف روسية كما كانت هذه الظروف قبل الثورة خلال الاشرقة الهائلة للحكم المطلق . لقد كان عمال سكك الحديد الروس باضرابهم العظيم في تشرين الاول ١٩٠٥ في روسيا التي كانت حينئذ تحكم رسميا حكما مطلقا يتفوقون على الالمان فيما يتعلق بالحرية الاجتماعية والاقتصادية التي تتمتع بها حركتهم . لقد حصل عمال سكك الحديد الروس على اعتراف واقعي بحقهم في الانتظام وذلك في خضم المعركة ، واذا كانت المحاكمة تلو الاخرى والاضطهاد هي القاعدة فان ذلك لم يكن ليؤثر على وحدة العمال الداخلية .

بيد ان من الخطأ في الحساب السيكولوجي الافتراض ، كما تفعل الرجعية الالمانية ، بان الطاعة الخائفة التي يبديها موظفو سكك الحديد والبريد في المانيا ستستمر الى الابد وانها صخرة لن تنحطم . ان قادة النقابات الالمانية اعتادوا على الظروف القائمة الى حد انهم ينظرون بعين الرضا الكامل الى نتائج النضال النقابي في المانيا غير آبهين لعدم الاكتراث الذي ليس له مثيل في كل اوروبا . ولكن مع ذلك فان الكراهية العميقة التي كبتت طويلا والتي تعتمل في صدور عبيد الدولة غير الواعين ستجد حتما متنفسا لها في انتفاضة عامة يقوم بها العمال الصناعيون . وعندما تحصل الطليعة الصناعية للبروليتاريا بواسطة الاضرابات الجماهيرية على حقوق سياسية جديدة او تحاول حماية حقوق موجودة ، فان افراد جيش موظفي سكك الحديد والبريد العظيم سيفكرون بالضرورة في تعاستهم الخاصة ، وينهضون في النهاية ليحرروا انفسهم من القسط الاضافي من « الحكم المطلق الروسي » المخصص لهم خصيصا في المانيا .

ان المفهوم التعليمي الذي يعتقد ان الحركات الجماهيرية العظيمة تقوم طبقا لخطة ووصفة يعتبر ان حصول عمال سكك الحديد على حقهم في الانتظام ضروري

قبل ان «يجرؤ» اي كان على التفكير في اضراب جماهيري في المانيا . الا ان سير الاحداث الواقعي والطبيعي لا يمكن الا ان يكون معاكسا لذلك : اذ لا يمكن في الواقع ان يولد حق الانتظام لعمال سكك الحديد وكذلك لعمال البريد الا من اضراب جماهيري عفوي عظيم القوة . وستجد المسائل التي لا حل لها في الظروف القائمة في المانيا حلا مفاجئا بتاثير وضغط عمل سياسي جماهيري شامل تقوم به البروليتاريا .

واخيرا ، هناك الامر الاعظم والاكثر اهمية : فقر العمال الزراعيين . فاذا كانت النقابات البريطانية تقتصر على العمال الصناعيين ، فذلك امر يمكن فهمه بالنظر الى الطابع الخاص للاقتصاد البريطاني والدور غير الهام الذي تلعبه الزراعة بشكل عام في الحياة الاقتصادية لبريطانيا . اما في المانيا ، فان نقابة تحتوي على العمال الصناعيين فقط ويتعذر دخولها على جيش العمال الزراعيين العظيم ستعطي مهما بلغ حسن بنائها صورة مجزوءة وضعيفة لاضاع البروليتاريا . ولكن ثانيا ، انه لوهم قاتل ان يظن المرء ان الظروف في البلد لا تتغير ولا تتحرك ، وان العمل الثقيفي الذي لا يكل ولا يمل الذي يقوم به الاشتراكيون الديمقراطيون ، وكذلك السياسة الطبقة الداخلية كلها في المانيا ، لا تقلل باستمرار من السلبية الظاهرية للعمال الزراعيين ، او ان هذه الامور جميعا لا تجذب البروليتاريا الريفية الى حلبة الصراع .

وبشكل مشابه ، تتغير الى حد كبير صورة ما يدعى من تفوق البروليتاريا الالمانية اقتصاديا على البروليتاريا الروسية ، عندما نشيح النظر عن جداول الصناعات والمؤسسات المنظمة في نقابات ، ونلقي نظرة على تلك الجماعات الكبيرة من البروليتاريا التي تقف خارج النضال النقابي بكامله ، او التي لا يسمع لها وضعها الاقتصادي الخاص بان تحشر في الاطار الضيق لحرب العصابات اليومية التي تشنها النقابات . فهناك نرى حلبة هامة اثر اخرى وصلت فيها حدة الشعاديات درجتها القصوى وتراكم فيها فيض غزير من المواد السريعة الاشتعال ، حيث يتبدى هناك قدر كبير من «الحكم المطلق الروسي» باكثر اشكاله عريا ، وحيث يجب ان تحدث اولا اكثر المجابهات الاقتصادية مع راس المال اولية .

اذن ، لا بد ان تقدم كل هذه الحسابات الى النظام السائد في اضراب جماهيري سياسي عام تقوم به البروليتاريا . ولذا فان تظاهرة تقوم بها البروليتاريا المدنية وترتب بصورة مصطنعة وتحدث مرة واحدة ، ومجرد اضراب جماهيري يشبث عن الانضباط وتوجهه بعضا المايسترو اللجنة التنفيذية للحزب قد يترك جماهير واسعة من الشعب غير مبالية ويجعلها تقابل الامر بالبرود . ولكن عملا قتاليا شجاعا وقويا تقوم به البروليتاريا الصناعية ويولد من وضع ثوري سيفعل بالتأكيد فعله على الشرائح الاعمق ، ويجتذب في النهاية الى حلبة النضال الاقتصادي العاصف كل اولئك الذين يقفون في الاوقات العادية بعيدا عن النضال النقابي اليومي .

ولكن من جهة اخرى ، عندما نعود الى الطليعة المنظمة للبروليتاريا الصناعية الالمانية ، وناخذ بالاعتبار اهداف النضال الاقتصادي التي كافحت من اجلها الطبقة العاملة الروسية ، فاننا لا نجد اطلاقا سببا يدعو للتقليل من هذه الاهداف الشابة، كما تفعل الاتحادات النقابية الالمانية الشائخة . هكذا فان اهم مطلب عام تناضل الاضرابات الروسية من اجله منذ ٢٢ كانون الثاني ، الا وهو يوم عمل من ثماني ساعات ، ليس برنامجا لا تستطيع البروليتاريا الالمانية تحقيقه ، بل هو في معظم الاحيان هدف جميل بعيد . وينطبق هذا ايضا على برنامج « السيادة على المصنع » وعلى النضال من اجل ادخال لجان العمال الى كل المصانع والغاء العمل بالقطعة والغاء العمل الاضافي المنزلي في الحرف اليدوية والمحافظة التامة على الراحة في ايام الاحاد والاعتراف بحق العمال في الانتظام في نقابات . نعم ، يتضح بتفحص اكثر دقة للاهداف الاقتصادية التي تناضل البروليتاريا الروسية من اجلها ان هذه الاهداف حقيقية بالنسبة للطبقة العاملة الالمانية ، وتمس نقطة حساسة جدا في حياة العمال .

لذا يتبع حتما مما سبق ان الاضراب الجماهيري السياسي في المانيا ليس سوى خطة نظرية لا حياة فيها . اما اذا نجحت الاضرابات الجماهيرية بطريقة طبيعية عن هياج ثوري قوي ونتج عنها نضال سياسي حازم يقوم به عمال المدن ، فانها ستتحول بطريقة طبيعية ايضا وكما حدث في روسيا الى فترة كاملة من النضالات الاقتصادية الاولى . من هنا فان مخاوف القادة النقابيين من ان النضال من اجل المصالح الاقتصادية ، خلال فترة كفاح سياسي عاصف وفي فترة اضرابات جماهيرية ، يمكن ببساطة ان يطاح به جانبا ويقمع ، هذه المخاوف تقوم على مفهوم سطحي ولا اساس له البتة لسير الاحداث . ان فترة ثورية في المانيا ستحول طابع النضال النقابي وتطور امكانياته الى حد تصبح معه حرب العصابت الراهنة التي تخوضها النقابات الهية صيبة بالمقارنة . ومن جهة اخرى فان النضال السياسي سيسمطي على الدوام قوة دافعة وعزما جديدين من العاصفة الاقتصادية الاولى التي تثيرها الاضرابات الجماهيرية . اما الفصل المتبادل للنضالين السياسي والاقتصادي ، الذي يمثل العمود الفقري للاضرابات الحالية في روسيا ويمثل في الوقت ذاته الآلية الضابطة للعمل الثوري البروليتاري ، فسينشأ في المانيا بصورة طبيعية عن الظروف ذاتها .

تعاون العمال المنظمين وغير المنظمين ضروري للنصر

تتخذ مسألة التنظيم فيما يتعلق بمشكلة الاضراب الجماهيري في المانيا منحى مختلفا جوهريا بالعلاقة بما سبق .
يمكن بشكل عام تلخيص موقف الكثيرين من قادة النقابات في الجملة التالية :

« لسنا اقوياء بما فيه الكفاية لنخاطر بالدخول في تجربة للقوة خطيرة كالاضراب الجماهيري » . ان هذا موقف يتعذر الدفاع عنه ، اذ لا يمكن ، بطريقة سلمية وبعد الرؤوس ، تحديد الوقت الذي تصبح فيه البروليتاريا « قوية بما فيه الكفاية » للقيام باي نضال . فقبل ثلاثين سنة كان عدد اعضاء النقابات الالمانية ٥٠ الفا . وهذا عدد من الواضح انه يجعل الاضراب الجماهيري على النطاق المشار اليه آنفا امرا لا يمكن ان يخطر ببال . لكن النقابات اصبحت بعد ١٥ سنة من ذلك الحين اقوى باربع مرات واصبح عدد اعضائها ٢٣٧ الفا . بيد انه لو سئل قادة النقابات حينذاك ما اذا كان تنظيم البروليتاريا اذ ذاك ناضجا بما فيه الكفاية للاضراب الجماهيري ، لاجابوا بالتأكيد ان الامر ابعد ما يكون عن ذلك وانه يجب اولا ان يبلغ عدد المنظمين في النقابات الملايين .

واليوم دخل عدد اعضاء النقابات مليونه الثاني ، ولكن آراء القادة النقابيين لا تزال كما في السابق بالضبط ، وقد تظل كذلك حتى النهاية . فالافتراض الضمني هو ان الطبقة العاملة الالمانية كلها حتى آخر رجل واخر امرأة يجب ان تنضم الى المنظمة قبل ان تصبح المنظمة « قوية بما فيه الكفاية » للاقدام على اضراب جماهيري ، وحينئذ وحسب المعادلة القديمة يصبح الاضراب الجماهيري امرا « لا حاجة له » . بيد ان هذه النظرية طوباوية لسبب بسيط هو انها تعاني من تناقض داخلي وانها تدور في حلقة مفرغة . يجب ان ينظم العمال جميعا قبل ان يستطيعوا خوض اي نضال طبقي مباشر . ولكن ظروف واوضاع التطور الرأسمالي والدولة البورجوازية تجعل مستحيلا في الحالة العادية وبدون نضال طبقي عاصف تنظيم قطاعات معينة من البروليتاريا هي القطاعات الاكبر والاھم والادنى والاكثر تعرضا للاضطهاد من جانب رأس المال . ففي بريطانيا حيث قرن كامل من الجهد النقابي الذي لا يكل ولا يمل دون « ازعاجات » - الا في بداية فترة الحركة الشارتية - ودون اية اخطاء او غوايات « ثورية رومانتيكية » ، نرى انه لم يكن من الممكن فعل شيء اكثر من تنظيم اقلية من القطاعات البروليتارية التي تتلقى اجرا افضل .

من جهة اخرى ، لا تستطيع النقابات ، ككل منظمات البروليتاريا النضالية ، ان تحافظ على نفسها دوما بغير النضال ، لا النضال من نوع الحرب بين الضفادع والغرآن في مياه الفترة البرلمانية البورجوازية الراكدة ، بل النضال في فترات الاضراب الجماهيري الثورية المضطربة . ان المفهوم الميكانيكي البيروقراطي لا يستطيع تصور النضال الا نتاجا للتنظيم في مرحلة معينة من القوة . وعلى العكس من ذلك فان التفسير الجدي الحي يرى ان التنظيم ينبثق نتيجة للنضال . ولقد رأينا مثالا عظيما على هذه الظاهرة في روسيا حيث استطاعت بروليتاريا تكاد تفتقر الى التنظيم تماما خلق شبكة شاملة من الخلايا التنظيمية في سنة ونصف من النضال الثوري العاصف .

ويعطي تاريخ النقابات الالمانية مثالا آخر من هذا النوع . فقد كان عدد

النقابات في العام ١٨٧٨ يبلغ ٥ الف . وكان هذا التنظيم كما قلنا سابقا وطبقا لنظرية قادة النقابات الحاليين غير « قوي بما فيه الكفاية » للدخول في نضال سياسي عنيف . ولكن النقابات الالمانية برغم ضعفها قامت بالنضال - بالتحديد النضال ضد القانون المعادي للاشتراكية - وبرهنت على انها كانت « قوية بما فيه الكفاية » لا للخروج من النضال منتصرة فحسب بل لزيادة قوتها خمس مرات ايضا ، فاصبح عدد اعضائها في العام ١٨٩١ بعد الفاء القوانين المعادية للاشتراكية ٢٢٧٦٥٩ عضوا . صحيح ان الوسائل التي انتصرت بها النقابات في هذا النضال لا تتفق مع مثال عملية مسالة غير متقطعة : فقد تحطمت النقابات تماما واصبحت اقباضا لترتفع في موجة ثانية فتولد من جديد . ولكن هذه هي بالتحديد الطريقة التي تنمو بها التنظيمات الطبقية للبروليتاريا : ان تختبر بالنضال وتتقدم من النضال وقد ازدادت قوة .

ان تفحصا ادق للظروف الالمانية وظروف القطاعات المختلفة من الطبقة العاملة ، تبين بوضوح ان فترة النضالات السياسية الجماهيرية العارمة لن تؤدي الى الانهيار المريع للنقابات الالمانية ، بل ستؤدي على العكس من ذلك الى فتح آفاق لامتداد مناطق قوتها لم يحلم بها حتى الان ، وسيوسع هذا الامتداد بسرعة وبقفزات كبيرة . ولكن لا يزال للمسألة وجه آخر . ان خطة القيام باضرابات جماهيرية كعمل سياسي طبقي جدي بالعمال المنظمين فقط خطة لا رجاء فيها اطلاقا . ذلك انه اذا اريد للاضراب الجماهيري ، او بالاحرى الاضرابات الجماهيرية ، والنضال الجماهيري ان تنجح فانها يجب ان تصبح « حركة الشعب » حقا ، اي انها يجب ان تجتذب الى ساحة القتال اوسع قطاعات البروليتاريا . حتى في الوقت الراهن ، لا تقوم قوة الصراع الطبقي البروليتاري في الشكل البرلماني على المجموعة الصغيرة المنظمة بل على جماهير البروليتاريا ذات العقليّة الثورية المحيطة بالمنظمة . ولو كان الاشتراكيون الديمقراطيون يدخلون المعركة الانتخابية معتمدين على بضعة مئات الآلاف من الاعضاء المنظمين ، لقضوا على انفسهم بالعمى . وعلى الرغم من ميل الاشتراكية الديمقراطية حيثما امكن الى اجتذاب الجيش العظيم ممن يدلون باصواتهم في صالحها الى تنظيم الحزب ، فان جماهير منتخبي الاشتراكية الديمقراطية لم يزيدوا بعد ثلاثين سنة من تجربتها غير نمو التنظيم الحزبي . بل على العكس من ذلك ، تشكل قطاعات البروليتاريا التي يجري اليوم كسبها عبر النضال الانتخابي الارض الخصبة للتنظيم في المستقبل . هنا لا تقدم المنظمة قوات للنضال ، ولكن النضال هو الذي يقدم بدرجة تتزايد على الدوام مجندين للمنظمة .

ومن الواضح ان هذا ينطبق بدرجة اكبر بكثير على النضال الجماهيري السياسي المباشر اكثر من النضال البرلماني . واذا كان الاشتراكيون الديمقراطيون بصفتهم النواة المنظمة للطبقة العاملة ، هم الطليعة الأكثر اهمية لكل العمال ، واذا كان الوضوح السياسي للحركة العمالية وقوتها ووحدتها تنبثق جميعا من هذه

المنظمة ، فانه ليس من المسموح به ابدا تصوير الحركة الطبقيّة للبروليتاريا على انها حركة الاقلية المنظمة . ان كل نضال طبقي كبير وحقيقي يجب ان يقوم على دعم وتعاون اوسع الجماهير ، وكل استراتيجية للنضال الطبقي لا تأخذ هذا التعاون في حسابها وتقوم على فكرة المسيرة المنظمة بدقة المسرحية يقوم بها الجزء المدرب جيدا من البروليتاريا مقضي عليها سلفا بان تتمخض عن مهزلة ناعسة .

لذا فان الاضرابات الجماهيرية والنضال الجماهيري في المانيا لا يمكن ان تتحقق بالعمال المنظمين فقط ، ولا يمكن تقييمها بـ « التوجيه » المنتظم من جانب اللجنة المركزية للحزب . ففي هذه الحالة ، كما في روسيا بالضبط ، لا تعتمد الاضرابات على « الانضباط » و « التدريب » وعلى ادق قدر ممكن من الضبط المسبق لمسائل الدعم والتمن ، بقدر اعتمادها على العمل الطبقي الحازم الثوري الذي يستطيع ان يكسب ويجتذب الى النضال اوسع قطاعات العمال غير المنظمين طبقا لظروفهم ومزاجهم .

ان التقدير البالغ فيه والتقدير الخاطئ لدور التنظيمات في الصراع الطبقي للبروليتاريا يتعززان في العادة بالتقليل من دور الجماهير البروليتارية غير المنظمة والتقليل من شأن نضجها السياسي . ففي الفترة الثورية وخلال عاصفة النضالات الطبقيّة العظيمة التي لا تهدأ يظهر كل الفعل الثقيفي للتطور الرأسمالي السريع وللتأثيرات الاشتراكية الديمقراطية على اوسع قطاعات الشعب ، ذلك الفعل الذي لا تعطي جداول المنظمين في اوقات السلام وحتى الاحصائيات الاستخائية سوى فكرة شاحبة عنه . لقد رأينا في روسيا وخلال قرابة عامين ان العمل العام العظيم للبروليتاريا يمكن ان ينبثق من اصغر الصدمات الجزئية بين العمال واصحاب العمل ومن اتفه اعمال الوحشية من جانب الاجهزة الحكومية . ان الجميع بالطبع يرون ذلك ويؤمنون به ، لان « الثورة » في روسيا قائمة حقا . ولكن ما الذي يعنيه ذلك ؟ انه يعني ان الحس الطبقي ، الفريزة الطبقيّة ، حية وفعالة جدا في البروليتاريا الروسية ، لدرجة تجعلها على الفور تعتبر كل مسألة جزئية تتعلق باي مجموعة صغيرة من العمال مسألة عامة وامرا طبقيّا ، وسرعان ما تبدي بسرعة البرق رد فعل موحد تجاه تأثيرها . بينما لا تكاد اعنف النزاعات النقابية في المانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا تحفز أي عمل عام من جانب الطبقة العاملة ، وعندما تفعل فان الجزء المنظم من العمال هو وحده الذي يتحرك ، اما في روسيا فان اصغر نزاع يثير عاصفة . ولا يعني هذا شيئا غير ان الفريزة الطبقيّة للبروليتاريا الروسية الاصغر والاقل تدريبا والاسوأ ثقيفا وتنظيما اقوى بما لا يقاس من غريزة الطبقة العاملة المنظمة المدربة المتنورة في المانيا او اي قطر آخر من اقطار اوروبا الغربية - على الرغم من التناقض الظاهري لهذا الامر . ولا يجب ان يعتبر هذا ميزة خاصة « للشرق الشاب غير المستنفذ » بالمقارنة مع « الغرب البليد » . فهو ببساطة نتيجة العمل الثوري الجماهيري المباشر .

اما في حالة الطبقة العاملة المتنورة في المانيا فان الوعي الطبقي الذي تفرسه

فيها الاشتراكية الديمقراطية وعي نظري و كامن : فهي فسي فترة البرلمانية
البورجوازية لا تستطيع كقاعدة الاشتراك بنشاط في عمل جماهيري مباشر ، فهي
المجموع المثالي لاربع مئة عمل متوازية في الدوائر الانتخابية خلال النضال
الانتخابي وللكتير من الاضرابات الاقتصادية الجزئية وما الى ذلك . ولكن وقت
الثورة ، وعندما تظهر الجماهير ذاتها في المعركة السياسية فان هذا الوعي الطبقي
يصبح عمليا وفعالا . ولذا فان سنة من الثورة منحت البروليتاريا الروسية
« دربة » لا تستطيع ثلاثون سنة من البرلمانية والنضال النقابي منحها للبروليتاريا
الالمانية . وبالطبع ستتضاءل حدة شعور البروليتاري الطبقي الفعال الحي هذا ،
او بالاحرى يتحول هذا الشعور الى حالة مخفية كامنة ، بعد انتهاء فترة الثورة
واقامة الدولة البورجوازية البرلمانية الدستورية .

من جهة اخرى وبالمثل ، لا بد ان يؤثر الشعور الطبقي البروليتاري الحي
القادر على العمل على اوسع واعمق شرائح البروليتاريا في المانيا في فترة المجابهة
السياسية الحادة ، وحينئذ سينفذ عمل الاشتراكية الديمقراطية التثقيفي الى
هذه الشرائح بسرعة اكبر وعمق اكبر وحيوية اكثر . ان هذا العمل التثقيفي ،
بالاضافة الى الاثر الثور والمستثير لسياسة المانيا الراهنة كلها ، سيعبر عن نفسه
في الفترة الثورية الجدية بالعمل على الجماعات التي لا تزال في الوقت الراهن ،
في غباوتها السياسية الظاهرة ، غير مستجيبة لكل المحاولات التنظيمية من جانب
الاشتراكية الديمقراطية والنقابات ، فيؤدي بها فجأة الى السير وراء علم الاشتراكية
الديمقراطية . ان ستة اشهر من الفترة الثورية ستمت تدريب الجماهير التي لم
تنظم بعد . وهذا ما لا يستطيعه عشر سنوات من التظاهرات العامة وتوزيع
المشورات . وعندما تصل الظروف في المانيا الى المرحلة الحرجة من فترة كهذه ،
فان القطاعات التي لا تزال اليوم متخلفة وغير منظمة ستبرهن بالنضال انها ليست
بالعنصر الذي يجر جرا ، بل انها العنصر الأكثر راديكالية والأكثر اندفاعا . وإذا
قدر للاضرابات الجماهيرية في المانيا ان تحدث ، فان من سينمون في انفسهم
اعظم طاقة للعمل لن يكونوا بالتاكيد العمال الافضل تنظيما — ليس عمال الطباعة
بالتاكيد — بل العمال الاسوأ تنظيما او غير المنظمين — عمال التعدين وعمال النسيج
وربما حتى العمال الزراعيين .

وبهذه الطريقة نصل بالنسبة لالمانيا الى النتائج ذاتها التي توصلنا اليها في
تحليلنا للاحداث في روسيا فيما يتعلق بالهام المحددة « للتوجيه » بالعلاقة مع
دور الاشتراكية الديمقراطية في الاضراب الجماهيري . فاذا طرحنا جانبا الخطة
غير العملية للاضرابات الجماهيرية التظاهرية التي تقوم بصورة مصطنعة طبقا لاوامر
الاحزاب والنقابات ، وانجها الى الصورة الحية لحركة شعبية تنبثق بطاقة جبارة
من تفاقم التناقضات الطبقية العدائية ومن الوضع السياسي — حركة تنتقل
سياسيا واقتصاديا الى نضالات جماهيرية واضرابات جماهيرية — فانه يتضح لنا
ان مهمة الاشتراكية الديمقراطية ليست الاعداد التقني للاضرابات الجماهيرية او

توجيهها بل القيادة السياسية للحركة كلها اولا وقبل كل شيء .

ان الاشتراكيين الديمقراطيين هم طليعة البروليتاريا الاكثر تنورا والاكثر وعيا طبقيًا . وهم لا يستطيعون ان ينتظروا مكتوفي الايدي وبطريقة قدرية قدوم « الوضع الثوري » ، ان ينتظروا ذلك الذي يهبط من السماء في كل حركة شعبية عفوية . على العكس من ذلك ، يجب عليهم الان ، كما على الدوام ، ان يعجلوا تطور الامور ويحاولوا تسريع الاحداث ، ولكنهم لا يستطيعون فعل ذلك بان يطلقوا فجأة « شعار » الاضراب الجماهيري عفوا وفي اي لحظة يريدون ، بل انهم يستطيعون ذلك اولا وقبل كل شيء بان يوضحوا لاوسع قطاعات البروليتاريا « القدوم المحتوم » لهذه الفترة الثورية و « العوامل الاجتماعية » التي تفعل ذلك و « النتائج السياسية » له . واذا كان للاشتراكيين الديمقراطيين ان يكسبوا الى نضالهم السياسي الجماهيري اوسع شرائح البروليتاريا ، وبالعكس اذا كان للاشتراكيين الديمقراطيين ان يقبضوا على زمام القيادة الحقيقية للحركة الجماهيرية ويحتفظوا به - اي اذا كان لهم ان يصبحوا بمعنى سياسي حكام الحركة كلها ، فان عليهم ان يعلموا البروليتاريا الالمانية بتاكتيكاتهم واهدافهم في فترة النضال القادم وان يفعلوا ذلك باكبر قدر من الوضوح والاتساق والتصميم .

٧ - دور الاضراب الجماهيري في الثورة

راينا ان الاضراب الجماهيري في روسيا ليس نتاجا مصطنعا لتاكتيكات جرى التفكير فيها مسبقا من جانب الاشتراكيين الديمقراطيين ، بل انه ظاهرة تاريخية طبيعية على ارض الثورة الراهنة . والان ما هي العوامل التي ادت في روسيا الى قيام هذا الشكل الظاهري phenomenal الجديد من الثورة ؟

المهمة التالية للثورة الروسية هي الفاء الحكم المطلق وخلق دولة دستورية برلمانية بورجوازية حديثة . وهذه المهمة هي في الشكل كتلك التي جابهت ثورة اذار (مارس) في المانيا ، والثورة الكبرى في نهاية القرن الثامن عشر في فرنسا . ولكن الظروف والوسط التاريخي التي حدثت فيها هذه الثورات المتشابهة شكليا تختلف اختلافا اساسيا عن ظروف روسيا اليوم ووسطها التاريخي . والاختلاف الاكثر حسما هو ان دورة كاملة من التطور الراسمالي اكتملت بين تلك الثورات البورجوازية في الغرب والثورة البورجوازية الراهنة في الشرق . ولم يأخذ هذا التطور برقبة البلدان الاوروبية الغربية فقط بل برقبة روسيا ذات الحكم المطلق . فقد اصبحت الصناعة الكبيرة بأكمل نتائجها - الانقسامات الطبقيّة الحديثة والتناقضات الاجتماعية الحادة والحياة الحديثة في المدن الكبيرة والبروليتاريا الحديثة - الشكل السائد في روسيا اي النمط الانتاجي المقرر في التطور الاجتماعي . وينشأ عن ذلك وضع تاريخي هام متناقض هو ان الثورة البورجوازية طبقا

لهمامها الشكلية ستقوم بها بروليتاريا حديثة واعية طبقيا وفي وسط عالمي سمته المميزة هي دمار الديمقراطية البورجوازية . فليست البورجوازية اليوم هي الصفر الثوري القيادي كما كان الامر في الثورات السابقة في الغرب حيث كانت الجماهير البروليتارية المشتتة ضمن البورجوازية الصغيرة توفر مددا بشريا لجيش البورجوازية . على العكس من ذلك ، ان البروليتاريا الواعية طبقيا هي العنصر القيادي والدافع بينما البورجوازية الكبيرة مضادة للثورة مباشرة في جزء منها وليبرالية بضعف في الجزء الآخر وليس هناك سوى البورجوازية الصغيرة الريفية وانتلجنسيا البورجوازية الصغيرة المدنية من يتخذ موقفا معارضا او حتى يتمتع بتفكير ثوري .

يبد ان البروليتاريا الروسية التي قدر لها ان تلعب الدور القيادي في الثورة البورجوازية تدخل القتال متحررة من كل اوهام الديمقراطية البورجوازية متمتعة بوعي قوي نام لمصالحها الطبقية المحددة ، في وقت وصل فيه التعادي بين العمل ورأس المال اوج حدته . ويجد هذا الوضع المتناقض تعبيره في انه في هذه الثورة البورجوازية شكلا يصبح التناقض العدائي بين المجتمع البورجوازي والحكم المطلق محكوما بالتناقض العدائي بين البروليتاريا والمجتمع البورجوازي ، وفي ان نضال البروليتاريا يتجه في الوقت ذاته وبالقدر ذاته من القوة ضد الحكم المطلق والاستغلال الرأسمالي معا ، وفي ان برنامج النضال الثوري يركز بالقدر ذاته من التأكيد على الحرية السياسية وكسب يوم عمل من ثماني ساعات والوصول الى مستوى انساني لمعيشة البروليتاريا المادية . ان هذا الطابع المزدوج للثورة الروسية يجد تعبيره في الاتحاد الوثيق بين النضال السياسي والنضال الاقتصادي وفي تفاعلها المتبادل الذي رأينا انه ظاهرة مميزة للاحداث الروسية والذي يجد تعبيره المناسب في الاضراب الجماهيري .

لقد كانت معركة المتاريس القصيرة الامد هي الشكل المناسب للنضال الثوري في الثورات البورجوازية الاولى ، حيث كانت الاحزاب البورجوازية هي التي تتولى القيادة والتدريب السياسيين للجماهير الثورية وحيث كانت المسألة فحسب مسألة الاطاحة بالحكومة القديمة . اما اليوم حيث تعي الطبقات العاملة وتنشور عبر النضال الثوري وحيث يجب على هذه الطبقات ان تجمع قواها وتقود نفسها بنفسها وحيث تتوجه الثورة ضد سلطة الدولة القديمة بقدر ما تتوجه ضد الاستغلال الرأسمالي فان الاضراب الجماهيري يصبح السبيل الطبيعي لتجسيد اوسع الشرائح البروليتارية للنضال وفي الوقت ذاته سبيل اضعاف سلطة الدولة القديمة والاطاحة بها واجتثاث الاستغلال الرأسمالي . ان البروليتاريا الصناعية المدنية هي اليوم روح الثورة في روسيا . ولكن يجب على البروليتاريا كي تقوم بالنضال السياسي المباشر ككتلة ان تتجمع اولا ككتلة ، ولذا يجب عليها ان تخرج من المصنع والمشفى من المنجم والمسبك وان تتغلب على التحلل والانسحاق الذي تتعرض له يوميا تحت وطأة النير الرأسمالي .

ان الاضراب الجماهيري هو الشكل الطبيعي الاول لكل نضال ثوري عظيم تقوم به البروليتاريا ، وكلما كان التناقض العدائي بين العمل ورأس المال اكثر تطورا كلما وجب ان تصبح الاضرابات الجماهيرية اكثر فعالية وحدة . اما الشكل الرئيسي للثورات البورجوازية السابقة الا وهو القتال عند المتاريس والصدام المباشر مع القوة المسلحة للدولة فليس في ثورة اليوم الا نقطة الأوج ، ليس الا لحظة في عملية النضال البروليتاري الجماهيري . وبذلك في هذا الشكل الجديد للثورة نصل الى تمدين وتخفيف الصراع الطبقي الذي تنبأ به انتهازيو الاشتراكية الديمقراطية الالمانية - البرنشتاينيون والدافيدون الخ . صحيح ان هؤلاء رأوا تمدين وتخفيف الصراع الطبقي بعين الاوهام الديمقراطية البورجوازية الصغيرة ، فقد كانوا يعتقدون ان الصراع الطبقي سيتقلص لينحصر تماما في نطاق برلماني وسيذهب قتال الشوارع بكل بساطة ادراج الرياح . لكن التاريخ وجد الحـل بطريقة افضل وادق واكثر عمقا في حلول الاضرابات الجماهيرية الثورية ، وهذه لا تحل بالطبع محل معارك الشوارع ولا تجعلها غير ضرورية ولكنها تقلصها لتصبح لحظة في فترة طويلة من النضال السياسي وفي الوقت ذاته توحد ما بين الفترة الثورية وبين عمل ثقافي عظيم بأدق معنى لكلمة «ثقافي» : رفع الطبقة العاملة كلها ماديا وفكريا عبر «تمدين» الاشكال البربرية للاستغلال الرأسمالي .

هكذا يتبين لنا ان الاضراب الجماهيري ليس نتاجا روسيا مخصوصا انبثق من الحكم المطلق بل شكلا شاملا من اشكال الصراع الطبقي البروليتاري ينجم عن المرحلة الراهنة من التطور الرأسمالي والعلاقات الطبقية . ومن هذا المنظور تمثل الثورات البورجوازية الثلاث - الثورة الفرنسية الكبرى وثورة آذار الالمانية والثورة الروسية الراهنة - سلسلة متصلة من التطور يظهر فيها مصير ونهاية القرن الرأسمالي . ففي الثورة الفرنسية الكبرى اعطت التناقضات الداخلية ، التي لم تكن قد نضجت ابدا ، مجالا لفترة طويلة من النضالات العنيفة ، تفجرت فيها دون معيق ودون تحفظ وبروح راديكالية شجاعة كل التناقضات التي نشأت ونضجت اولا في حرارة الثورة . وبعد قرن من ذلك جاءت الثورة البورجوازية الالمانية التي انفجرت في منتصف التطور الرأسمالي فكان ان اعاقها من الجانبين تناقض مصالح رأس المال والعمل وتوازن القوة بينهما ، لتسوى هذه الثورة بحل وسط بين الاقطاع والبورجوازية وضع حدا سريعا لفترة قصيرة تاعسة انتهت بكلمات . وبعد نصف قرن اخر جاءت الثورة الروسية الراهنة لتقف في خط التطور التاريخي على نقطة تخطت بالفعل القمة ، نقطة تقع على الجانب الاخر من نقطة ذروة المجتمع الرأسمالي . نقطة لا يمكن ان تسوى فيها الثورة البورجوازية ثانية بفعل التناقض العدائي بين البورجوازية والبروليتاريا . بل على العكس من ذلك ستتمتع الثورة لتشمل فترة طويلة جديدة من النضالات الاجتماعية العنيفة ، ستبدو فيها تصفية الحسابات مع الحكم المطلق الروسي امرا تافها بالمقارنة مع الحسابات الجديدة الكثيرة التي تفتح الثورة ذاتها آفاقها . ان الثورة الروسية

الراهنه تحقق ، في الظروف الخاصة لروسيا الحكم المطلق ، النتائج العامة للتطور الرأسمالي العالمي ، وهي لا تبدو الخلف الاخير للثورات البورجوازية القديمة بقدر ما تبدو السلف لسلسلة جديدة من الثورات البروليتارية في الغرب . ومن هنا فان اكثر البلدان تخلفا ، بسبب تأخره الذي لا يفتقر في القيام بثورته البورجوازية ، يضع امام بروليتاريا المانيا واكثر الاقطار الرأسمالية تقدما سبلا ووسائل جديدة للصراع الطبقي .

من هنا ، اذا نظر الى الامر بهذه الطريقة ، فانه يبدو من الخطأ الفاحش اعتبار الثورة الروسية مسرحية جيدة او امرا «روسيا» مخصوصا ، او فسي احسن الاحوال الاعجاب ببطولة المناضلين . فالا هم من ذلك بكثير ان يتعلم العمال الالمان النظر الى الثورة الروسية على انها مسألة تخصهم ، لا كمسألة من مسائل التضامن الاممي مع البروليتاريا الروسية فحسب ، بل أولا وقبل كل شيء كفصل من تاريخهم السياسي والاجتماعي . ان القادة النقابيين ورجال البرلمانية الذين يعتبرون البروليتاريا الالمانية «اضعف من» ان تقوم بنضالات جماهيرية وان الظروف الالمانية «ليست بعد ناضجة بما فيه الكفاية» لهذه النضالات ، ان هؤلاء لا يعرفون اطلاقا ان مقياس درجة نضوج العلاقات الطبقيه في المانيا وقسوة البروليتاريا فيها ليس احصاءات النقابات الالمانية ولا الارقام الانتخابية ، بل ان هذا المقياس هو أحداث الثورة الروسية . فتماما كما انعكس نضج التناقضات الطبقيه العدائية في فرنسا تحت حكم ملكية تموز وكذلك معركة حزيران فسي باريس في ثورة آذار الالمانية وفي مسيرتها وفي مهزلتها ، كذلك ينعكس اليوم نضج التناقضات الطبقيه العدائية في المانيا في أحداث الثورة الروسية وفي قوتها . ان بيروقراطي الحركة العمالية الالمانية يوسعون ادراج مكاتبتهم بحثا عن معلومات تتعلق بقوة البروليتاريا ونضجها وهم لا يعلمون ان ما يبحثون عنه موجود امام اعينهم في ثورة تاريخية عظيمة . ذلك ان الثورة الروسية هي من وجهة تاريخية انعكاس لقوة الحركة العمالية العالمية ولذا وفي المقام الاول انعكاس لقوة الحركة العمالية الالمانية .

ولذا فان نتائج الثورة الروسية ستكون غير ذات بال وغير مهمة اطلاقا لو ان البروليتاريا الالمانية لم تستخلص سوى الدرس الذي يريد لها الرفاق فروهم والم وغيرهم ان تستخلصه . وهذا الدرس هو ان يستخدم هذا الشكل المتطرف من النضال ، الاضراب الجماهيري ، في حالة سحب التصويت البرلماني ، وبالتالي ان تضعف البروليتاريا ذاتها لتصبح مجرد قوة احتياطية ووسيلة سلبية للدفاع البرلماني . عندما نحرم من التصويت البرلماني فاننا سنقاوم . ان هذا قرار واضح بذاته . ولكن ليس من الضروري لاتخاذ قرار كهذا ان يتخذ المرء مظهرا بطوليا كما فعل الرفيق الم مثلا في بينا . ذلك ان الدفاع عن ابسط اوجه الحق البرلماني ليس اختراعا هائلا كان من الضروري لتشجيعه قيام المذابح الريعة في الثورة الروسية ، بقدر ما هو ابسط واول واجبات اي حزب معارض . ولكن الدفاع

المجرد لا يستنفد سياسة البروليتاريا في فترة ثورة . واذا كان من الصعب من جهة التنبؤ بأي قدر من اليقين بما اذا كان تدمير الاقتراع العام سيخلق في المانيا وضعا يستدعي القيام بعمل اضرابي جماهيري فوري ، كذلك من جهة اخرى فان من المؤكد بصورة مطلقة اننا عندما نلج في المانيا فترة اعمال جماهيرية عاصفة فسيكون من المستحيل على الاشتراكيين الديمقراطيين اقامة تكتيكاتهم على مجرد الدفاع البرلماني .

ليس بمقدور الاشتراكية الديمقراطية ان تحدد سلفا السبب الذي سيؤدي الى اندلاع الاضرابات الجماهيرية في المانيا او اللحظة التي ستندلع هذه الاضرابات فيها ، وما ذلك الا لانه ليس بمقدور الاشتراكية الديمقراطية ان تحدث اوضاعا تاريخية باتخاذ قرارات في مؤتمرات الحزب . ولكن ما تستطيع وما يجب ان تفعله هو توضيح الاتجاهات السياسية عندما تظهر وصياغتها في تكتيكات منسقة وحازمة . ان الانسان لا يستطيع ان يؤخر الاحداث التاريخية حتى يقوم بوضع وصفات لها ، ولكنه يستطيع ان يرى سلفا نتائجها الظاهرة التي يمكن حسابها وان يرتب نمط عمله طبقا لذلك .

لقد كان الخطر السياسي الاول الذي شغلت به البروليتاريا الالمانية نفسها عدة سنوات هو خطر انقلاب رجعي ينتزع من الجماهير العريضة اهم حق سياسي لها وهو حق الاقتراع العام . وعلى الرغم من الاهمية البالغة لهذا الحدث المحتمل ، الا ان من المستحيل ، كما رأينا سابقا ، ان يؤكد المرء بأي قدر من اليقين ان حركة جماهيرية ستنفجر بعد الانقلاب مباشرة . وذلك لان عوامل وظروفا عدة يجب ان تؤخذ بالاعتبار . ولكن عندما نأخذ بعين الاعتبار الحدة البالغة للظروف في المانيا ، ومن جهة اخرى ردود الفعل العالمية المتعددة الالوان للثورة الروسية ولروسيا المستقبل وقد استعادت شبابها ، فانه يصبح من الواضح ان انهيار السياسة الالمانية الذي قد ينشأ عن الفاء حق الاقتراع العام لن يؤدي وحده الى وقف النضال من اجل هذا الحق . والاعلم ان هذا الانقلاب سيستتبع في فترة قصيرة او طويلة وبقوة الاعاصير تسوية حسابات سياسية عامة من جانب جماهير الشعب المنتفعة المستيقظة . تسوية حسابات مع الربا ومع ندرة اللحم المفتملة ومع الانفاق على المؤسسة العسكرية والاسطول بشكل واسع وفساد السياسة الكولونيالية ، مع المهانة القومية لمحاكمة كونيكسبرج وتوقف الإصلاحات الاجتماعية وفصل عمال سكك الحديد وموظفي البريد والعمال الزراعيين ، مع اهانسة عمال التعدين ومخادعتهم ومع الحكم على لوبتاو وكل نظام العدالة الطبقي ، مع نظام اقبال المصانع تحديا لمطالب العمال ، وباختصار مع ثلاثين سنة من الاضطهاد الذي يمارسه الحكم المشترك لليونكرز ورأس المال المتمركز في تروستات .

ولكن اذا بدأت الكرة مرة تتدحرج فلن تستطيع الاشتراكية الديمقراطية ان توقفها ثانية سواء ارادت ذلك ام لم ترد . لقد اعتاد معارضو الاضراب الجماهيري على انكار ان دروس ومثل الثورة الروسية يمكن ان تكون معيارا لالمانيا وذلك اولا

وقبل ما عداه لان روسيا يجب ان تقفز من الاستبداد الشرقي الى النظام القانوني البرجوازي الحديث . ويقال ان المسافة الشكلية بين هذين النظامين السياسيين القديم منهما والحديث تشكل تفسيراً كافياً لعنفوان وعنف الثورة في روسيا . اما في المانيا فقد حصلنا منذ امد على معظم اشكال وضمانات الدولة الدستورية ، ويتبع من ذلك ان الانفجار العنيف للتناقضات العدائية الاجتماعية مستحيل هنا . ان اولئك الذين يتوقعون الامور على هذا النحو ينسون انه عندما تصل المسألة في المانيا الى انفجار النضالات السياسية فان الهدف المحدد تاريخياً سيكون مختلفاً تماماً عن الهدف في روسيا . وذلك بالضبط لان النظام القانوني البرجوازي وجد في المانيا منذ امد طويل ولذا فقد كان لديه الوقت الكافي ليستنفذ نفسه تماماً ويمثل الى نهايته ، ولان الديمقراطية والليبرالية البرجوازية قد اخذت وقتاً كافياً لتضمحل ، لم يعد هناك مجال للحديث عن ثورة برجوازية في المانيا ولذا لا يمكن ان يكون الهدف التاريخي الضروري النهائي في فترة نضالات شعبية سياسية عالمية في المانيا غير دكتاتورية البروليتاريا ، بيد ان المسافة بين هذا الهدف والاضاع الحالية في المانيا اكبر من المسافة التي تفصل النظام القانوني البرجوازي عن الاستبداد الشرقي ، ولذا لا يمكن تحقيق هذا الهدف بضربة واحدة بل انه يجب ان ينجز عبر فترة طويلة من النضالات الاجتماعية العملاقة .

ولكن اليس في الصورة التي رسمنا تناقض ضخم ؟ فهي من ناحية تعني انه في فترة عمل سياسي جماهيري في المستقبل البعيد ستحصل الشرائح الاكثر تخلفاً من البروليتاريا الالمانية - العمال الزراعيون ، عمال سكك الحديد ، وعبيد البريد - اولاً على حق الانتظام ، وان الاستقلال الاكثر بشاعة يجب ان يقضى عليه اولاً ، وهي من ناحية اخرى تعني ان الهدف السياسي لهذه الفترة هو استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية ! من جهة نضالات اقتصادية ونقابية من اجل المصالح المباشرة ، من اجل رفع المستوى المعيشي المادي للطبقة العاملة ، ومن جهة اخرى الهدف النهائي للاشتراكية الديمقراطية ! ان هذه تناقضات كبيرة بالتأكيد ، ولكنها ليست تناقضات في تفكيرنا ، بل تناقضات نجمت عن التطور الرأسمالي . وهي لا تسير في خط مستقيم جميل بل في خط متعرج تعمسج البرق . فكما ان الاقطار الرأسمالية المختلفة تمثل مراحل تطور متنوعة جداً ، كذلك تتمثل الشرائح المختلفة للطبقة العاملة ذاتها في البلد الواحد . ولكن التاريخ لا ينتظر بصبر حتى تلتقي الاقطار المتخلفة والشرائح الاكثر تقدماً معاً ، فتتقدم الجماهير جميعاً الى الامام بطريقة متوازنة وكأنها ببيان مرصوص بل انها تؤدي بالاجزاء الاكثر استعداداً الى الانفجار حالما تنضج الظروف لذلك ، ومن ثم وفي عنفوان الفترة الثورية تستعيد الارض المفقودة وتتساوى الاشياء غير المتساوية وتتضاعف بضربة واحدة سرعة خطى التقدم الاجتماعي .

وكما ان كل مراتب التقدم وكل مصالح الشرائح المختلفة من الطبقة العاملة في الثورة الروسية تتحد في البرنامج الاشتراكي الديمقراطي للثورة وكما ان النضالات الجزئية التي لا تحصى تتحد في العمل الطبقي العظيم المشترك للبروليتاريا ، كذلك فان هذا سيكون هو الامر في المانيا عندما تنضج الظروف لذلك ، وعندئذ تصبح مهمة الاشتراكية الديمقراطية تنظيم تكتيكاتها لا طبقا لاکثر مراحل التطور تخلفا بل طبقا لاکثرها تقدما .

٨ - الحاجة الى عمل موحد بين الاشتراكية الديمقراطية والنقابات

ان اهم الاماني التي يؤمل من الطبقة العاملة الالمانية في فترة النضالات العظيمة التي ستأتي آجلا او عاجلا هي ، بعد الحزم والتناسق الكاملين للتكتيكات ، القدرة القصوى على العمل وبالتالي اكبر قدر ممكن من وحدة الجزء الاشتراكي الديمقراطي القيادي من الجماهير البروليتارية . اما اليوم فقد كشفت المحاولات للضعيفة الاولى للاعداد لاعمال جماهيرية ضخمة عن عطب خطير فيما يتعلق بهذا الامر : الانفصال الكامل لمنظمتي الحركة العمالية واستقلالهما عن بعضهما ، وهاتان المنظمتان هما الاشتراكية الديمقراطية والنقابات .

يتضح لنا من تفحص أدق للاضرابات الجماهيرية في روسيا وكذلك للظروف في المانيا ذاتها ان اي عمل جماهيري كبير لا يمكن ان يجري التفكير به على اساس ما يسمى بالاضراب الجماهيري السياسي ، هذا اذا اريد لهذا العمل ان لا يقتصر على مجرد تظاهرة تدوم يوما واحدا بل ان يكون عملا قتاليا حقيقيا . وكل عمل كهذا في المانيا سيشمل النقابات بقدر ما يشمل الاشتراكيين الديمقراطيين ، وليس ذلك لان قادة النقابات يحسبون ان الاشتراكيين الديمقراطيين ، بالنظر الى كون منظمتهم اصغر من تنظيم اتحادات العمال ، لن يكون لهم من مصادر الدعم غير مليون وربع المليون من اعضاء النقابات ، وان الاشتراكيين الديمقراطيين لن يستطيعون شيئا دون هؤلاء . بل ان ذلك يعود الى سبب اعمق بكثير : لان اي عمل جماهيري مباشر في فترة النضالات الطبقيّة المفتوحة سيكون في الوقت ذاته عملا سياسيا واقتصاديا . واذا ما حدثت في المانيا لاي سبب وفي اي وقت نضالات سياسية كبيرة واضرابات جماهيرية ، فان مرحلة من النضالات النقابية العنيفة ستبدأ في المانيا دون ان تنتظر الامور موافقة القادة النقابيين على الحركة . واذا ما وقف هؤلاء جانبا او حاولوا مقاومة الحركة فان النتيجة ستكون ازاحتهم من الطريق بفعل اندفاع الاحداث وستستمر الجماهير في نضالاتها السياسية والاقتصادية دونهم ، تماما كما يحدث لقادة الحزب في اية حالة مماثلة .

في الواقع ليس فصل النضالين السياسي والاقتصادي واستقلالهما عن بعضهما البعض غير نتاج مصطنع للفترة البرلمانية ، حتى ولو كان هذا النتاج

محددا تاريخيا . ومن جهة اخرى يتفتت النضال الاقتصادي وتحلل خلال مسيرة المجتمع البرجوازي المسالمة «الطبيعية» الى عدد كبير من النضالات الفردية في كل مصلحة وفي كل فرع من فروع الانتاج . ومن جهة اخرى لا توجه الجماهير ذاتها النضال السياسي في عمل مباشر بل طبقا لشكل الدولة البرجوازية بطريقة تمثيلية بواسطة وجود التمثيل التشريعي . ولكن حالما تبدأ فترة نضالات ثورية اي حالما تظهر الجماهير على مسرح الصراع يتوقف تفتت النضال الاقتصادي الى اجزاء عدة كما يتوقف الشكل البرلماني غير المباشر للنضال السياسي . ففي العمل الجماهيري الثوري يصبح النضال السياسي والاقتصادي كلا واحدا وكذلك يتحطم الفاصل المصطنع ما بين النقابات والاشتراكية الديمقراطية كشكلين منفصلين مستقلين تماما للحركة العمالية . ولكن ما يجد تعبيره الملموس في الحركة الجماهيرية الثورية يجد ايضا تعبيره في الفترة البرلمانية كأمر واقع . وليس هناك نضالان طبقيان مختلفان للطبقة العاملة احدهما اقتصادي والاخر سياسي ، بل هناك فحسب نضال طبقي واحد يهدف في الوقت ذاته الى الحد من الاستغلال الرأسمالي داخل المجتمع الرأسمالي والى الغاء الاستغلال والمجتمع البرجوازي معا .

عندما يفصل هذان الجانبان من النضال الطبقي احدهما عن الاخر في الفترة البرلمانية لاسباب فنية ، فانهما لا يشكلان عمليتين متوازيتين يحدثان في الوقت ذاته بل يشكلان وجهين او مرحلتين من مراحل النضال من اجل انعقاد الطبقة العاملة . ان النضال النقابي يشمل المصالح المباشرة للطبقة العاملة بينما يشمل النضال الاشتراكي الديمقراطي مصالحها المستقبلية . يقول البيان الشيوعي ان الشيوعيين يمثلون المصالح المشتركة للبروليتاريا ككل بعكس المصالح الجزئية المتعددة سواء اكانت محلية او قومية ، وهم في المراحل المختلفة لتطور الصراع الطبقي يمثلون مصالح الحركة كلها اي يمثلون الهدف النهائي الا وهو تحرير البروليتاريا . اما النقابات فتمثل فقط المصالح الفئوية وفي مرحلة واحدة من مراحل تطور الحركة العمالية . ان الاشتراكية الديمقراطية تمثل الطبقة العاملة وهدف تحررها ككل . من هنا فان علاقة النقابات بالاشتراكية الديمقراطية هي علاقة الجزء بالكل . وعندما تجد نظرية «السلطة المتساوية» للنقابات والاشتراكية الديمقراطية هذا القدر من الصدى الايجابي بين قادة النقابات فانها تقوم على سوء فهم أساسي لماهية النقابية ولدورها في النضال العام من اجل حرية الطبقة العاملة .

غير ان نظرية العمل المتوازي للاشتراكية الديمقراطية والنقابات ، وسلطتهما المتساوية ليست بدون اساس اطلاقا ، فان لها جذورها التاريخية . انها تقوم على الوهم الذي تشيعه الفترة المسالمة «الطبيعية» للمجتمع البرجوازي حيث يبدو النضال السياسي للاشتراكية الديمقراطية مستنفدا في النضال البرلماني . بيد ان النضال البرلماني وهو الجزء المقابل للنضال النقابي نضال يشن على اساس النظام الاجتماعي البرجوازي كما النضال النقابي ذاته . فهو بطبيعته عمل اصلاحي سياسي كما ان العمل النقابي عمل اقتصادي اصلاحي . انه يمثل العمل السياسي

في الوقت الراهن كما ان النقابات تمثل العمل الاقتصادي في الوقت الحاضر .
انه ، كما النقابات ذاتها مجرد وجه ومرحلة من التطور في عملية كاملة هي عملية
الصراع الطبقي البروليتاري الذي يتخطى هدفه النهائي النضال البرلماني بالقدر
الذي يتخطى به النضال النقابي . وما النضال البرلماني بالعلاقة مع السياسة
الاشتراكية الديمقراطية غير جزء من كل ، كما العمل النقابي . ان الاشتراكية
الديمقراطية اليوم تضم النضالين البرلماني والنقابي في نضال طبقي واحد يهدف
الى إلغاء النظام الاجتماعي البرجوازي .

وبالمثل فان نظرية «السلطة المتساوية» للنقابات والاشتراكية الديمقراطية
ليست مجرد سوء فهم نظري وليست مجرد تشوش ، بل هي تعبير عن اتجاه
الجناح الانتهازي المعروف جيداً من الاشتراكية الديمقراطية والذي يحضر النضال
السياسي للطبقة العاملة في النطاق البرلماني والذي يريد ان يحول الاشتراكية
الديمقراطية من حزب بروليتاري ثوري الى حزب اصلاحي برجوازي صغير (١) .

(١) يشير البرء بالامتنان للصرحة التي صاغ بها الاتجاه الانتهازي حديثا اهدافه ورغباته ، وذلك
لان وجود مثل هذا الاتجاه داخل الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ينكر بشكل عام . في اجتماع
حزبي عقد في ١٠ ايلول ١٩٠٩ تقدم الدكتور دافيد بالاقترح التالي :

«في الوقت الذي يفسر فيه الحزب الاشتراكي الديمقراطي اصطلاح ثورة بمعنى التطور المسالم
لا بمعنى الاطاحة العنيفة اي بمعنى التحقيق التدريجي لبدأ اقتصادي جديد ، فان الاجتماع
العلمي للحزب يستنكر كل نوع من انواع الرومانتيكية الثورية .

«يرى الاجتماع ان الاستيلاء على السلطة السياسية لا يعدو كسب اقلية الشعب لاراء ومطالب
الاشتراكية الديمقراطية وهذا الاستيلاء لا يمكن ان يتحقق بواسطة العنف بل فحسب بتثوير
العقل بواسطة الدعاية الفكرية والعمل الاصلاحي في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية
والاجتماعية .

«اعتقادنا منا بان الاشتراكية الديمقراطية تزدهر اكثر بكثير عندما تستخدم الطرق القانونية مما
تزدهر عندما تعتمد على الوسائل غير القانونية والثورة ، فان الاجتماع يشجب العمل الجماهيري
المباشر ، كمبدأ تكتيكي ويتمسك بشدة بمبدأ العمل الاصلاحي البرلماني ، اي ان الاجتماع
يرغب في ان يحاول الحزب في المستقبل كما في الماضي تحقيق اهدافه بالتشريع والتطور
التدريجي المنظم .

«ان الشرط الذي لا غنى عنه لهذه الطريقة الاصلاحية في النضال هو ان لا تقلل امكانيات
اشتراك الجماهير المقترة من الشعب في التشريع للامبراطورية وللولايات المختلفة بل تواد الى
اقصى حد ممكن . ولهذا السبب فان الاجتماع يعلن ان حق الطبقة العاملة في الاعتناء عن
العمل مدة طويل او تقصر في وجه الهجمات على حقوقها الشرعية او لكسب حقوق اخرى هو
حق لا يناقش عندما تفشل كل الوسائل الاخرى .

«ولكن بما ان الاضراب الجماهيري السياسي لا يمكن ان ينتصر الا اذا ابقى ضمن الحدود
القانونية وعندما لا يغطي العمال المضربون للسلطات اي عذر للجوء الى القوة ، فان الاجتماع
يرى ان الامداد الحقيقي والضروري لممارسة هذه الوسيلة في النضال هو توسيع المنظمات
السياسية والتعاونية والنقابية فذلك فقط يمكن ان تخلق بين الجماهير العريضة الظروف
التي تضمن تنفيذا ناجحاً للاضراب الجماهيري : الانضباط الواعي والدمم الاقتصادي الكافي»

(د . ل . ر)

وإذا كان للاشتراكية الديمقراطية أن تتقبل نظرية «السلطة المساوية» لاتحادات العمال ، فإنها بذلك تكون قد قبلت ضمنا وبصورة غير مباشرة ذلك التحول الذي طالما كافح من أجله ممثلو الاتجاه الانتهازي .

ولكن في ألمانيا تبادل في العلاقات داخل الحركة العاملة لا يمكن أن يوجد في أي قطر آخر . أن المفهوم النظري الذي تكون النقابات بموجبه مجرد جزء من الاشتراكية الديمقراطية يجد تعبيره في الواقع في ألمانيا في الممارسة العملية ، وذلك في ثلاثة اتجاهات .

أولاً - النقابات الألمانية نتاج مباشر للاشتراكية الديمقراطية ، فالاشتراكية الديمقراطية هي التي خلقت بدايات الحركة النقابية في ألمانيا وهي التي مكنت هذه الحركة من أن تأخذ أبعادا كبيرة ، والاشتراكية الديمقراطية هي التي تزود النقابات إلى يومنا هذا بقادتها وأكثر منظميها نشاطا .

ثانياً - النقابات الألمانية نتاج للاشتراكية الديمقراطية أيضا بمعنى أن التعاليم الاشتراكية الديمقراطية هي روح ممارسة النقابات . فالنقابات مدينة بتفوقها على كل منظمات العمال البرجوازية لفكرة الصراع الطبقي . ونجاحها العملي وقوتها نتيجة مباشرة لكون ممارستها تهتدي بنظرية الاشتراكية العلمية فترتفع بذلك فوق مستوى الاشتراكية الضيقة الأفق . أن قوة «السياسة العملية» للنقابات الألمانية تكمن في تبصرها بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية العميقة للنظام الرأسمالي وهي مدينة بهذا التبصر لنظرية الاشتراكية العلمية التي تقيم ممارستها عليها كليا . أن كل محاولة لتحرير النقابات من النظرية الاشتراكية الديمقراطية لصالح هذه «النظرية النقابية» المضادة للاشتراكية الديمقراطية أو تلك ليست من وجهة نظر النقابات ذاتها ومن وجهة نظر مستقبلها غير محاولة انتحار . ففصم الممارسة النقابية عن نظرية الاشتراكية العلمية يعني للنقابات الألمانية فقدانها الفوري لكل تفوقها على جميع أنواع اتحادات العمال البرجوازية ووقوعها من عليائها الحالية إلى مستوى التجريبية الخاملة والتلمس المتذبذب لطريقها .

ثالثاً وفي النهاية ، أن النقابات نتاج للحركة الاشتراكية الديمقراطية وللتحريض الاشتراكي الديمقراطي حتى فيما يتعلق بصدها ، على الرغم من أن قادتها قد غفلوا عن هذه الحقيقة . صحيح أن التحريض النقابي يسبق في كثير من المناطق التحريض الاشتراكي الديمقراطي وأن عمل النقابات يهدف الطريق لعمل الحزب . فالحزب والنقابات من وجهة نظر الأثر تساعد بعضها إلى أكمل حد . ولكن عندما ينظر إلى صورة الصراع الطبقي في ألمانيا ككل وعندما ينظر إلى ارتباطاتها الأعمق فإن النسب تتغير إلى حد بعيد . لقد اعتاد كثيرون من قادة النقابات النظر بزهو من علياء تعداد أعضاء نقاباتهم البالغ مليوناً وربع على العدد القليل لأعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي لم يبلغ بعد نصف مليون ، وذلك عندما يتذكرون كيف كان الاشتراكيون الديمقراطيون قبل عشرة أو اثني عشر سنة ينظرون بتشائم إلى احتمالات تطور النقابات .

وهم يرون بين هذين الامرين - العدد الضخم لاعضاء النقابات المنظمين والعدد القليل للاشتراكيين الديمقراطيين المنظمين - علاقة سببية الى هذا الحد او ذاك . فآلاف مؤلفة من العمال لا تنضم لمنظمات الحزب لانها تنضم للنقابات . وطبقا لهذه النظرية يجب ان يكون العمال جميعا منظمين بصورة مزدوجة فيحضرون نوعين من الاجتماعات ويدفعون تبرعات مضاعفة ويقراءون نوعين من الصحف العمالية الخ . ولكن من الضروري لهذا وجود مستوى اعلى من الذكاء ومن المثالية التي تجعل العامل ، بسبب من احساسه بالواجب تجاه الحركة العمالية ، مستعدا للتضحية اليومية بالوقت والمال ، كما ان من الضروري له الاهتمام الحماسي بالحياة الفعلية للحزب ، ذلك الاهتمام الذي لا يمكن ان يتحقق بالانخراط في عضوية منظمة الحزب . وكل هذا ينطبق على الاقلية الذكية والمتنورة من العمال الاشتراكيين الديمقراطيين في المدن الكبيرة حيث حياة الحزب غنية وجذابة وحيث مستوى معيشة العمال مرتفع . ولكن من الصعب تحقيق الشكل المزدوج من التنظيم بين القطاعات الاوسع من الجماهير العمالية في المدن وكذلك في المقاطعات والمدن الصغيرة والصغرى حيث الحياة السياسية المحلية ليست امرا مستقلا بل انعكاسا لسير الاحداث في العاصمة ، وبالتالي حيث حياة الحزب خاوية ورتيبة وحيث المستوى الاقتصادي لمعيشة العمال تاعس في غالب الاحيان .

يجد العامل ذو التفكير الاشتراكي الديمقراطي حلا للمسألة بالانضمام الى نقابة . فالمصالح المباشرة لنضاله الاقتصادي التي تضبطها طبيعة النضال ذاته لا يمكن ان تتحقق بأي وسيلة غير العضوية في تنظيم نقابي . فالتبرع الذي يدفعه ، غالبا بالتضحية بمستوى معيشته ، يؤدي له نتائج مباشرة مرئية . وفي الوقت ذاته تيسر له ميوله الاشتراكية الديمقراطية الاشتراك في انواع متعددة من العمل دون ان ينخرط في احدى منظمات الحزب وذلك بالتصويت في الانتخابات البرلمانية وحضور الاجتماعات الاشتراكية الديمقراطية العلنية ، ومتابعة التقارير عن الخطب الاشتراكية الديمقراطية في الهيئات التمثيلية وقراءة صحف الحزب . وللدلالة على ذلك تكفي المقارنة بين عدد الناخبين الاشتراكيين الديمقراطيين او عدد المشتركين في صحيفة «فوروارتز» في برلين بعدد اعضاء الحزب المنظمين .

والاهم من ذلك ان العامل العادي ذا التفكير الاشتراكي الديمقراطي لا يمكن لكونه رجلا بسيطا ان يفهم تلك النظرية المعقدة الدقيقة المسماة نظرية الروح المزدوجة ، فهو يشعر في النقابة انه منظم في الاشتراكية الديمقراطية . وعلى الرغم من ان اللجان المركزية للنقابات ليس لها صفة حزبية رسمية ، الا ان العامل من بين جماهير كل بلدة ومدينة يرى ان اكثر القادة نشاطا على رأس النقابة التي ينضم اليها ، هم زملاء يعرف انهم ايضا رفاق واشتراكيون ديمقراطيون . فهم حينما ممثلون في الرايشتاغ او اللانداغ او ممثلون محليون ، وهم حينما اخر رجال الاشتراكية الديمقراطية الثقة وهم حينما ثالثا اعضاء لجان انتخابية وحينما اخر محررون في صحف الحزب او امناء لفروعه ، او يعرفهم على انهم مجرد

خطباء ومحرضين . اكثر من ذلك ، يسمح العامل في العمل التحريضي الذي تقوم به النقابة الافكار المحببة لديه والتي يفهمها تماما ، افكار الاستغلال الراسمالي والعلاقات الطبقية الخ ، وهي افكار اتتاليه من التحريض الاشتراكي الديمقراطي . وبالفعل ، ان اكثر من تحبهم الجماهير من خطباء الاجتماعات النقابية هم الخطباء الاشتراكيون الديمقراطيون ذاتهم .

هكذا يتضافر كل شيء ليعطي العامل العادي الواعي طبقيا احساسا بأنه بانتظامه في نقابته انما ينتظم كذلك في حزبه العمالي ويصبح منظما اشتراكيا ديمقراطيا . وهنا تكمن قوة النقابات الالمانية عدديا . فالنقابات المركزية لم تستطع احراز قوتها الراهنة بسبب من تظاهرها بالحياد بل بسبب حقيقتها الاشتراكية الديمقراطية في الواقع . وقد حدث هذا ببساطة عبر التعايش مع النقابات المختلفة التي انشأتها الاحزاب البرجوازية والتي سعت الى اقامة ضرورة ذلك «الحياد» السياسي . وعندما يكون للعامل الالمني ملء حرية الاختيار في الارتباط بنقابة مسيحية او كاثوليكية او انجيلية فلا يختار ايا من هذه بل يختار «نقابة حرة» بدلا من ذلك او يترك احدى النقابات الاولى لينضم الى هذه الاخيرة ، فانه انما يفعل ذلك لانه يعتبر النقابات المركزية منظمات مكرسة للصراع الطبقي الحديث او انها نقابات اشتراكية ديمقراطية وهذا هو الشيء ذاته في المانيا .

في كلمة واحدة ، ان مظهر «الحياد» الموجود في مخيلة قادة النقابات غير موجود اطلاقا بالنسبة لجمهور اعضاء النقابات المنظمين ، وما هذا الا من حسن حظ الحركة النقابية . ذلك انه اذا ما قدر للمظهر «الحيادي» ، اي انفصام وانفصال النقابات عن الاشتراكية الديمقراطية ، ان يصح حقيقة واقعة في نظر الجماهير البروليتارية ، فان النقابات هنا اذن ستخسر كل ميزاتها على الاتحادات البرجوازية المنافسة وبالتالي تخسر قوتها العددية اي وقودها الحيوي . وهذا امر تشبهه الوقائع المعروفة جيدا فمظهر «حياد» النقابات سياسيا عن الحزب يمكن ان يؤدي كوسيلة اجتذاب خدمة لا تقدر بثمن للنقابات في بلد لا تتمتع فيه الاشتراكية الديمقراطية نفسها برصيد بين الجماهير ، اي في بلد تضر فيه وصمة ارتباط المنظمة العمالية بالحزب المنظمة بدلا من ان تفيدها ، وباختصار في بلد يتعين فيه على النقابات ان تجند قواها من بين جمهور غير متنور ابدا وذو تفكير برجوازي .

لقد كان افضل مثل على هذا البلد خلال القرن الماضي والى حد ما حتى اليوم هو بريطانيا العظمى . اما في المانيا فعلاقات الحزب مختلفة تماما . ففي بلد كهذا ، الاشتراكية الديمقراطية هي اقوى حزب سياسي فيه وحيث تتمثل القوة التي يمكن للحزب ان يجند منها بجيش يربو عدده على ثلاثة ملايين بروليتاري ، فان من السخف الحديث عن التأثير الرادع للاشتراكية الديمقراطية وعن ضرورة التزام منظمة قتالية للعمال الحياد السياسي . ان مجرد مقارنة ارقام الناخبين الاشتراكيين الديمقراطيين بأرقام المنظمات النقابية في المانيا يكفي لان يبرهن لكثر

الناس سداجة ان النقابات الالمانية لا تستمد قواها كما في انجلترا من جمهور غير متنور ذي تفكير برجوازي، بل من جمهور بروليتاري عبائه الاشتراكية الديمقراطية وكسبته لفكرة الصراع الطبقي . ان كثيرين من قادة النقابات يرفضون هذه الفكرة - وهذا شرط لازم «لنظرية الحياد»- ويعتبرون ان النقابات مدرسة تجنيد للاشتراكية الديمقراطية . يصبح هذا الافتراض المهيمن في الظاهر ، الباعث على الزهو في الحقيقة ، مجرد خيال ، لان الامور معكوسة ، فالاشتراكية الديمقراطية هي مدرسة التجنيد للنقابات .

بالاضافة الى ذلك ، اذا كان العمل التنظيمي للنقابات في معظمه من نوع صعب جدا ومزعج ، فان ذلك ، باستثناء بضع حالات وبعض مناطق ، لا يعود لان الأرض لم يمهدها المحراث الاشتراكي الديمقراطي فحسب ، بل ايضا لان بذار النقابات ذاتها والباذر كذلك يجب ان تكون جميعا «حمر» اي اشتراكية ديمقراطية قبل ان تزدهر الغلال ، ولكننا عندما نقارن بهذه الطريقة ارقام عدد اعضاء النقابات ، لا بتعداد المنظمات الاشتراكية الديمقراطية ، بل كما يجب بتعداد جماهير الناخبين الاشتراكيين الديمقراطيين ، فاننا نستخلص نتيجة تختلف كثيرا عن وجهة النظر السائدة الان بالنسبة للمسألة . اذ تبين ان «النقابات الحرة» لا تمثل في الواقع سوى اقلية من العمال الواعين طبقيا في المانيا وانها حتى بأعضائها المنظمين البالغ عددهم مليون وربع المليون لم تستطع بعد ان تجتذب الى صفوفها نصف اولئك الذين استطاعت الاشتراكية الديمقراطية ان توظفهم . ان اهم نتيجة تستخلص من الحقائق التي اوردها هي ان الوحدة الناجزة بين الحركة النقابية والحركة الاشتراكية الديمقراطية ، تلك الوحدة الضرورية مطلقة للنضالات الجماهيرية القادمة في المانيا ، موجودة بالفعل ومتضمنة في الجماهير العريضة التي تشكل في وقت معا اساس الاشتراكية الديمقراطية والنقابات والتي يلتحم جزءا الحركة في وعيها وحدة عقلية . وبذلك يتقلص التناقض المزعوم بين الاشتراكية الديمقراطية والنقابات الى تناقض بين الاشتراكية الديمقراطية وجزء معين من رسمي النقابات ، وذلك التناقض الذي هو في الوقت ذاته تناقض داخل النقابات ذاتها بين هذا الجزء من القادة النقابيين وبين الجمهور البروليتاري المنظم في نقابات .

لقد ادى النمو السريع الذي شهدته النقابات في المانيا خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة ، وخاصة في فترة الازدهار الاقتصادي الكبير ١٨٩٥ - ١٩٠٠ ، ادت الى تمتع النقابات بقدر كبير من الاستقلال وبتخصص في اساليبها النضالية . وفي النهاية الى ايجاد موظفين يعملون في اتحادات العمال بصورة منتظمة . ان هذه الظواهر امر يمكن فهمه ، وهي نتائج تاريخية طبيعية لنمو النقابات في فترة الخمسة عشر عاما وخلال الازدهار الاقتصادي والهدوء السياسي في المانيا ، وهي بلا ادنى شك شر لا بد منه تاريخيا على الرغم من كونها ترتبط ارتباطا وثيقا ببعض التكتلات . ولكن جدل التطور يؤدي ايضا الى وضع تصبح معه الوسائل الضرورية

لتنمية النقابات عقبات في سبيل تطورها اللاحق في مرحلة معينة من التنظيم وفي درجة معينة من نضج الظروف .

ان تخصص قادة النقابات في النشاط المهني ، وكذلك الافق المحدود بطبيعته المرتبط بالنضالات الاقتصادية المتناثرة في فترة سلمية يؤدي بقدر كبير من السهولة الى انتشار البيروقراطية وحد معين من ضيق الافق بين موظفي النقابات . وكلاهما على اية حال يعبر عن نفسه في سلسلة من الاتجاهات قد تكون مضرّة الى اقصى حد بمستقبل الحركة النقابية . فهناك اولا وقبل كل شيء المبالغة في تقدير التنظيم الذي تحول تدريجيا من وسيلة الى غاية بحد ذاته ، الى شيء ثمين يجب ان تخضع له كل مصالح النضالات، ومن هذا ينبثق الحاجة التي يعترف بها علنا للسلام والتي تتخاذل امام المخاطر العظيمة والاختطار المفترضة لتتوقع في استقرار النقابات . كما ينبثق منها ايضا المبالغة في تقدير الوسيلة النقابية في النضال وافاقها ونجاحاتها . ان قادة النقابات ينهكون باستمرار في حرب المعصابات الاقتصادية التي تضع لنفسها هدفا هو جعل العمال يعلقون فدرا هائلا من الاهمية على اصغر المكتسبات الاقتصادية وعلى كل ازدياد في الاجور وعلى كل تخفيض في يوم العمل . وبذلك يفقد هؤلاء القدرة على رؤية الارتباطات الاكبر وعلى القيام بمسح شامل للموقف كله . وبهذه الطريقة فقط يمكننا ان نفسر لماذا يشير كثير من قادة النقابات بأعظم الرضى الى انجازات الاعوام الخمسة عشر الاخيرة . بدلا من ان يفعلوا العكس ويؤكدوا على الوجه الاخر للمسألة: الانخفاض الكبير الذي طرا في الوقت ذاته على مستوى المعيشة البروليتاري بفعل الربسا وبفعل السياسة الضريبية والجمركية وبفعل جشع الملاك الذين زادوا ايجار البيوت الى حد مخيف ، وباختصار بفعل كل الوجهات الموضوعية للسياسة البرجوازية التي وازنت الى حد كبير انجازات خمسة عشر عاما من النضال النقابي . ان الحقيقة الاشتراكية الديمقراطية كلها يجب ، في الوقت الذي تؤكد فيه على اهمية العمل الحالي وضرورته المطلقة ، ان تعلق الاهمية الرئيسية على نقد هذا العمل وتبيان حدوده . الا ان النقابات تأخذ بالاعتبار نصف الحقيقة فتؤكد على الجانب الايجابي للنضال اليومي .

في النهاية ، فان اخفاء الحدود الموضوعية التي يضعها النظام الاجتماعي البرجوازي امام نضال النقابات يولد عداو لكل نقد نظري يشير الى هذه الحدود بالعلاقة مع الاهداف النهائية للحركة العمالية . وبذلك يعتبر التفاؤل الذي لا حد له ودغدغة الفرور واجب كل «صديق للحركة النقابية» . لكن وجهة نظر الاشتراكية الديمقراطية تتكون بالضبط من النضال ضد تفاؤل النقابات غير النقدي وكذلك من النضال ضد التفاؤل البرلماني غير النقدي . ولذا فان جبهة تشكل في النهاية ضد النظرية الاشتراكية الديمقراطية ، فيتلمس البعض طريقه الى «نظرية نقابية» (تريديونيونية) جديدة ، اي نظرية تفتح افقا غير محدود للتقدم الاقتصادي امام النضال النقابي ضمن النظام الرأسمالي ضد العقيدة الاشتراكية

الديمقراطية . ولقد وجدت نظرية كهذه بالفعل منذ بعض الوقت، نظرية البروفسور سومبارت التي اذيعت وكان هدفها المعلن ذق إسفين بين النقابات والاشتراكية الديمقراطية واجتذاب النقابات الى الموقع البورجوازي .

وتظهر بالعلاقة مع هذه الاتجاهات النظرية تورة في العلاقات بين القادة والقاعدة . وبدلا من التوجيه الرفاعي عبر اللجان المحلية ، مع كل عدم كفاية هذا الاسلوب ، يظهر اسلوب جديد هو توجيه قادة النقابات لهذه النقابات على طريقة رجال الاعمال . وبذلك تقع مهمة المبادرة وسلطة اتخاذ القرارات على عاتق الاختصاصيين في النقابات ، بينما يقتصر دور جماهير القاعدة على الالتزام بالفضيلة السلبية ، فضيلة الانضباط . ان هذا الجانب المظلم من البيروقراطية يخفي وراءه ايضا اخطارا عظيمة تتهدد الحزب . فالابتكار الجديد وهو اقامة هيئات امانة عامة لمحيات الحزب يمكن ان يؤدي الى ذلك بسهولة اذا لم تحرص الجماهير الاشتراكية الديمقراطية على ابقاء هذه الهيئات مجرد ادوات لتنفيذ القرارات وعدم اعتبارها بأي شكل هيئات مميّنة للقيام بالمبادرة في حياة الحزب المحلية وتوجيهها . ولكن طبيعة الامور ذاتها وطبيعة النضال السياسي تضجع للبيروقراطية في الاشتراكية الديمقراطية حدودا ضيقة ليست كذلك التي في حياة النقابات .

ولكن التخصص الفني لمناضلين يتلقون اجرا ، كثيرا ما يعني كما حدث في المصادقة على اتفاقات التعرّف وما شابهها منع جمهور العمال المنظمين من القيام «بمسح للحياة الصناعية بكاملها» وبذلك تتقن عدم قدرة هذا الجمهور على اتخاذ القرارات . واحدى نتائج هذا المفهوم هي الحجة التي تحرم كل نقد نظري لاحتمالات وآفاق الممارسة النقابية بزعم ان نقدا كهذا يهدد بالخطر المشاعر الجماهيرية الموالية للنقابات . ومن وجهة النظر هذه استخلصت نتيجة فحواها ان الجماهير لا يمكن كسبها الى التنظيمات النقابية وابقاؤها فيها الا بالايمن الطفولي الاعمى بفعالية النضال النقابي . ان الاشتراكية الديمقراطية تقيم نفوذها على اتحاد الجماهير في خضم تناقضات النظام القائم وعبر الطابع المعقد لهذه التناقضات ، وكذلك على اتخاذ الجماهير موقفا نقديا تجاه كل عوامل ومراحل نضالها الطبقي ذاته . اما النقابات فقد اقامت سلطتها ونفوذها على النظرية المقلوبة راسا على عقب والقائلة بعدم قدرة الجماهير على النقد واتخاذ القرارات . «تجب المحافظة على ايمان الشعب» ، هذا هو المبدأ الاساسي الذي يستخدمه الكثيرون من قادة النقابات ليصموا كل نقد لعدم كفاية النقابية موضوعيا بأنه محاولة لقتل الحركة النقابية .

والنتيجة الاخيرة لهذا التخصص والتبقرط بين قادة النقابات هي الاستقلال الكبير و«الحياة» الذي تتمتع به النقابات في علاقتها مع الاشتراكية الديمقراطية . لقد نشأ الاستقلال الكبير لتنظيم النقابات كنتيجة طبيعية لنموها ، وعلاقة نجمت عن الفصل التقني بين الشكّلين السياسي والنقابي للنضال . اما «حياة» النقابات

الالمانية فقد نشأ من جهته عن تشريع النقابات الرجمي الذي اصدرته الدولة البوليسية الالمانية-البروسية . ولكن بمرور الوقت تحولت طبيعة هذين الوجهين . فانبثقت من حالة «حياد» النقابات السياسي التي فرضها البوليس نظرية حياد طوعي كضرورة مبنية على الطبيعة المزعومة للنضال النقابي نفسه . كما ان استقلال النقابات استقلالا فنيا يقوم على تقسيم العمل ضمن النضال الطبقي الاشتراكي الديمقراطي الموحد وفصل النقابات عن الاشتراكية الديمقراطية وعن وجهات نظرها وقيادتها تحول الى ما يدعى نظرية السلطة المتساوية للنقابات والاشتراكية الديمقراطية .

بيد ان هذا الانفصال الظاهري والمساواة الظاهرية بين النقابات والاشتراكية الديمقراطية قد تجسد بصورة رئيسية في قادة النقابات وتعزز عبر الجهاز الاداري للنقابات . فوجود هيئة كاملة من موظفي النقابات ولجنة مركزية مستقلة تماما وصحافة مهنية متعددة ومؤتمر نقابات قد خلق وهما بوجود ما يسوازي بالضبط الجهاز الاداري للاشتراكية الديمقراطية واللجنة التنفيذية للحزب وصحافة الحزب ومؤتمر الحزب . وقد ادى هذا الوهم بتساوي الاشتراكية الديمقراطية والنقابات ، من بين امور اخرى ، الى مشهد مريع هو ان جدولتي اعمال تمثائين جزئيا يبحثان في مؤتمرات الحزب ومؤتمرات النقابات وان قرارات مختلفة وحتى متعارضة تماما تتخذ بصدد المسائل ذاتها . ومن تقسيم العمل الطبيعي بين مؤتمر الحزب ، الذي يمثل المصالح والمهام العامة للحركة العمالية ، وبين مؤتمر النقابات ، الذي يعالج مجالا اضيق بكثير من المسائل والمصالح الاجتماعية ، اصطنع انقسام مفتعل بين وجهات نظر الاشتراكية الديمقراطية ووجهات نظر النقابات مسائل ومصالح الحركة العمالية العامة ذاتها .

ومن هنا نشأ وضع شاذ هو ان الحركة النقابية التي تشكل من تحت وبالنسبة لجماهير البروليتاريا كلا واحدا بصورة مطلقة مع الاشتراكية الديمقراطية ، تفترق عن الاشتراكية الديمقراطية من فوق في البنية الفوقية للادارة ، وتضع نفسها كقوة عظيمة مستقلة . ولذا فان الحركة العمالية الالمانية تأخذ وضعاً شاذاً على شكل هرم مزدوج تتكون قاعدته وجسمه من كتلة واحدة متراسة بينما تفترق قمته .

من هذا التصوير للحالة القائمة تتضح الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تحقيق الوحدة المتراسة للحركة العمالية الالمانية بطريقة طبيعية وناجحة ، تلك الوحدة الضرورية التي لا غنى عنها بالنظر الى النضالات الطبقة المقبلة والمصالح المحددة لتطور النقابات . ولن تكون هناك طريقة اكثر شذوذاً وعشياً لتحقيق الوحدة المرجوة من اجراء مفاوضات متفرقة ودورية بين قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي واللجان المركزية للنقابات بصدد المسائل المتفرقة التي تؤثر على الحركة العمالية . فكما رأينا ، ان الدوائر الاعلى لشكلي الحركة العمالية هي التي تجسد انفصالهما واكتفاءهما الذاتي ، وهما بالتالي من يشجع وهم السلطة

المتساوية والوجود المتوازي للاشتراكية الديمقراطية والنقابية .
ان الرغبة في تحقيق الوحدة عبر اتحاد اللجنة التنفيذية للحزب واللجنة العامة للنقابات تعني الرغبة في بناء جسر بين ابعدين نقطتين حيث العبور اصعب ما يكون . فضمن الوحدة الحقيقية للحركة العمالية لا يكمن فوقا بين رؤوس المنظمات القيادية الموجهة وعبر تحالفها الفيدرالي بل يكمن تحتها بين الجماهير البروليتارية المنظمة ، فالحزب والنقابات تشكل في الواقع كلا واحدا في وعي اعضاء النقابات المليون وهما تمثلان شكلين مختلفين من اشكال النضال الاشتراكي الديمقراطي لتحرير البروليتاريا ومن هنا تنبثق بصورة اتوماتيكية الحاجة الى القضاء على كل اسباب الاحتكاك الذي نشأ بين الاشتراكية الديمقراطية وجزء من النقابات والى تكييف علاقتهما المتبادلة طبقا لوعي الجماهير البروليتارية ، اي الى اعادة ربط النقابات بالاشتراكية الديمقراطية . وبذلك يجري التعبير عن تركيب التطور الحقيقي الذي قاد من اندماج اتحادات العمال بالاشتراكية الديمقراطية الى انفصالها عنها ، وسيكون السبيل ممهدا لفترة النضالات الجماهيرية البروليتارية العظيمة القادمة وخلال فترة النمو القوي لكل من النقابات والاشتراكية الديمقراطية سيصبح اتحادهما من اجل مصالحهما كليهما ضرورة .

ليست المسألة بالطبع مسألة دمج تنظيم النقابات بالحزب ولكنها مسألة اعادة توحيد الاشتراكية الديمقراطية والنقابات ، تلك الوحدة التي تنطبق على العلاقة الواقعية بين الحركة العمالية ككل وبين تعبيرها النقابي الجزئي . ولا شك ان ثورة كهذه ستجد لا محالة معارضة شديدة من جزء من قيادة النقابات . ولكن حان الوقت لجماهير الاشتراكية الديمقراطية العاملة ان تتعلم كيف تعبر عن قدرتها على التقرير والفعل . فتبين بالتالي نضجها للنضالات العظيمة والمهام العظيمة التي ستكون الجماهير جوفتها الفعلية بينما تلعب الهيئات القيادية دور الاجزاء الناطقة فقط ، اي انها ستكون فحسب المترجمة لارادة الجماهير .

ان الحركة النقابية ليست ذلك الوهم اللاعقلاني الذي يعيش في مخيلة اقلية ضئيلة من قادة النقابات . ولكنها تلك الحقيقة التي تعيش في وعي جماهير البروليتاريين الذين تم كسبهم للصراع الطبقي ، والحركة النقابية في هذا الوعي جزء من الاشتراكية الديمقراطية . «وكما هي يجب ان تجرؤ على الظهور» .

كراسة يونيوس
الأزمة في الاشتراكية الديمقراطية الألمانية
١٩١٥

تعتمد ترجمة هذه الكراسة على الترجمة الانجليزية التي نشرها جمعية النشر الاشتراكية في
نيويورك عام ١٩١٨
(The Junius Pamphlet, The Crisis in the German Social Democracy ,
Socialist Publication Society, New York, 1918).
وأعادت نشرها «مرلين برس» Merlin Press London, 1967 والحقنا بالكراسة «موضوعات في
الحرب والاممية» معتمدين على الترجمة الانجليزية التي نشرت في «الاممية الرابعة» (Fourth Intl
امستردام ، شتاء ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ، وأعادت نشرها «مرلين برس» .

توطئة

يعتبر الرابع من آب ١٩١٤ يوما من أحلك الأيام في تاريخ الحركة الاشتراكية العالمية . فقبل هذا التاريخ بأشهر عديدة ، بدأ واضحا أن الحرب وشيكة وأخذت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية تفضح خطط حكوماتها الامبريالية .

وفي ٤ آب ابتدأت الجيوش الألمانية والنمساوية والفرنسية والقيصرية تتحرك، ودمي الرايشتاغ الألماني للموافقة على الاعتمادات اللازمة لتحويل الحرب . فكان أن صوتت المجموعة الاشتراكية الديمقراطية في الرايشتاغ ، وكان عددها يزيد على مئة عضو ، الى جانب الاعتمادات «دفاعا عن ارض الوطن» .

وعلى آثار الحزب الألماني - الذي كان جوهره الاممية الثانية ، الذي كانت الأحزاب الأوروبية الأخرى تعتبره المثال والقُدوة - سار معظم الاشتراكيين الديمقراطيين في فرنسا وانجلترا وصوتوا هم أيضا بدعم حكوماتهم . ولم تقاوم موجة الشوفينية وهستيريا الحرب غير الأحزاب الروسية والصربية والبولندية والإيطالية والبلغارية والأمريكية .

كان تصرف مجموعة الرايشتاغ ضربة قاسية للاتجاهات الثورية داخل الاممية الثانية . وعندما وصلت الصحف الألمانية التي تحمل انباء هذا التصرف الى لينين ، اعتقد انها مزورة وأن الشرطة الألمانية هي التي قامت بتزويرها . كما أن روزا لوكسمبورغ صعدت للامر رغم معرفتها الحميمة بدرجة الانحطاط الانتهازي الذي بلغه الحزب الاشتراكي الديمقراطي . ذلك انها لم تجرؤ قبلًا على الاعتراف لنفسها بالمدى الذي بلغه تفسخ الحزب داخليا ، ولم تستطع أن تقنع نفسها أن الحزب الأكبر والأوسع نفوذا في الاممية يمكن أن يخون أبسط مبادئ الماركسية خيانة تامة حتى دون أن تصدر لذلك هممة احتجاج .

بدأت روزا في الحال تعمل لجمع المجموعة الصغيرة من الاشتراكيين الديمقراطيين الذين شجبوا الموقف الرسمي للحزب حولها . فكانت النتائج الأولى طقيفة . وبعد ذلك بشهر وفي ١٠ ايلول ظهرت ملاحظة في صحيفتين سويسريتين تعلن ببساطة أن هناك في ألمانيا اشتراكيون ديمقراطيون يعارضون سياسة الحزب الرسمية . وكانت الملاحظة تحمل توقيع كارل ليبكنخت وكلازا زيتكين وفرايز مهنرغ وروزا لوكسمبورغ .

كان ليبكنخت عضوا في البرلمان المحلي لبروسيا ومضوا في الرايشتاغ ، وقد مارس بش . بعد التصويت الى جانب اعتمادات الحرب منذ البداية . الا انه خضع لقوانين الحزب وصوت طبقا لذلك في ٤ آب . ولكنه انضم في الحال الى المجموعة الثورية المعارضة ، وسرعان ما أصبح للواقع العلني الذي يحتله الناطق الأشهر لهذه المجموعة . وما أن شارفت الحرب على الانتهاء حتى أصبح ليبكنخت مرادفا للقوى الثورية في ألمانيا . وفي كانون الأول ١٩١٤ ، عندما جرى التصويت على اعتمادات جديدة ، كان ليبكنخت الوحيد الذي صوت معارضا .

مضت الجهود المبذولة لتنظيم الاتجاه المعارض للحرب ببطء ، وفي ربيع ١٩١٥ ظهر المسدد الأول من «داي انترناشيونال» (الاممية) وعلى الفور حظرت الحكومة هذه المجلة . لكن المجلة ظلت توزع سرا . ومضى عام ونصف قبل أن يجتمع في رأس سنة ١٩١٦ ممثلون من جميع أرجاء ألمانيا

ليشكلوا «جماعة الاممية» ، التي تبنت «موضوعات حول مهام الاشتراكية الديمقراطية الاممية» ، برنامجا لها وتبنت «كراسة يونيوس» بيانا سياسيا لها . واصبحت جماعة الاممية تدمى «رابطة سبارتاكوس» في تشرين الثاني ١٩١٨ ، وصارت هذه الجماعة نواة الحزب الشيوعي الالماني ، الذي تأسس في نهاية كانون الاول ١٩١٨ .

وخلال الحرب نمت في الحزب الديمقراطي الاشتراكي جماعة معارضة أخرى . فقد كانت الشكوك تساور الجماعة الوسطية في مجموعة مندوبي الحزب الى الرايشتاغ حول سياسة الحزب الرسمية . ولكن هذه المجموعة لم تجرؤ على رفع رأسها الا بعد ان ازداد استياء الطبقة العاملة الالمانية من الحرب . وفي كانون الاول ١٩١٥ ، اي بعد ان سجل ليكنخت بادرت المنفردة بسنة ، صوت عشرون من مندوبي الاشتراكيين الديمقراطيين ضد اعتمادات جديدة للحرب وامتنع عن التصويت ثمانية ومشرون . واصبحت هذه الجماعة في ما بعد نواة الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل الذي تأسس في كانون الثاني ١٩١٧ ، والذي ظل يتأرجح بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي وبين سبارتاكوس . وفي النهاية عادت قيادة هذا الحزب الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي بينما انضم عدد كبير من اعضاء القاعدة الى سبارتاكوس .

كانت الحكومة الالمانية متلهفة بالطبع على أخراس نقادها الثوريين ، ونجحت في النهاية في ايداع معظمهم السجن . وعندما بدأت الحرب كانت روزا لوكسمبورغ قد حكمت بالسجن سنة واحدة بسبب خطبة معادية للحرب القتها في وقت سابق من العام ١٩١٤ . وفي تشرين الاول ردت المحكمة استثنافا تقدمت به روزا ، لكن روزا استطاعت تأجيل اعتقالها عدة اشهر بسبب احوالها الصحية . وفي النهاية قبض عليها في شباط ١٩١٥ . وفي السجن كتبت «كراسة يونيوس» التي عرفت بهذا الاسم لانها وقعت باسم يونيوس وهي كلمة لاتينية معناها «الاصفر» . انتهت روزا من كتابة هذه الكراسة في نيسان ١٩١٥ ، وهربت الى خارج السجن ، ولكنها لم تنشر الا في نيسان ١٩١٦ لصعوبات نارت في وجه العثور على من يطبعها .

كتبت «موضوعات في مهام الاشتراكية الديمقراطية الاممية» في الوقت ذاته . وقد اعدتها روزا لتعرض على مؤتمر «زيمروالد» الذي عقده الاشتراكيون الديمقراطيون المعارضون للحرب في ١٩١٥ . ولكنها لم تهرب من السجن الا بعد انقضاء المؤتمر .

اطلق سراح روزا في كانون الثاني ١٩١٦ ، وظلت حرة مدة ستة اشهر ، حتى التي القبض عليها ثانية في تموز ١٩١٦ وبقيت في السجن دون محاكمة ، حتى حررتها الموجة الثورية الاولى في المانيا في تشرين الثاني ١٩١٨ .

العنوان الذي وضعته روزا لكراستها هو «الازمة في الاشتراكية الديمقراطية الالمانية» ، ولكن الكراسة في الواقع بحث في اسباب وجذور الحرب اكثر منها بحث في الازمة الفعلية . والكراسة موجهة للبروليتاريا الواسية طبقيًا ، وتحاول ان تشرح لها بحرص القوى التاريخية التي جعلت الحرب تنفجر ، كما ان الكراسة تذهب بصبر الى دحض الخرافات المختلفة التي استخدمتها الاشتراكيون الديمقراطيون لتبرير دعمهم للحرب .

يبين لينين (في مراجعته لهذه الكراسة والتي نوردها هنا كملحق لها) ان ما لم تحاول روزا ان تفعله ، والذي كان يجدر بها ان تفعله ، هو تقديم تفسير واضح لانحياز الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وللدور الذي لعبته كتلة كاوتسكي التي ما فتئت لسنوات تتخاذل امام الجناح اليميني في الحزب . ويلذهب لينين الى ان اسس الرابع من آب كانت توضع خلال مدة تقرب من ربع قرن . كما ان لينين يشير ايضا الى ان الكراسة تغفل ايضا في الإجابة على سؤال : ما العمل الان ؟ ومن اين نبدأ؟ .

وبالرجع لينين بصورة مفصلة في مراجعته للكراسة خطاين وقعت فيهما روزا : خطأ التأكيد على انه لم يعد هناك امكانية قيام حروب قومية ، وخطأ رفض اي تنازل مهما كان للطلب «الدفاع عن الوطن» .

وبرغم ذلك ، يكيل لينين ، الذي لم يكن يميل الى المبالغة في امتداح الآخرين ، المدبّح للكراسة ويصفها بأنها «بشكل عام عمل ماركسي رائع» .

الفصل الأول

قد تغير المشهد تماما ، واصبحت مسيرة الاسابيع (١) الستة الى باريس دراما عالمية ، واصبح القتل الجماعي مهمة رتيبة ، ومع ذلك لم يقترب الحل النهائي مقدار خطوة واحدة . ووقع النظام الرأسمالي اسير شركه ذاته ، ولم يعد بقادر على حظر الروح التي اطلقها .

انقضى الهذيان المحموم المجنون . انقضت التظاهرات الوطنية ، ومطاردة السيارات التي تثير الشك والبرقيات المزورة والآبار المسومة بالكوليرا . انقضت القصص المجنونة عن الطلاب الروس الذين يلقون بالقنابل من على كل جسر في برلين والفرنسيين الذين يطرون فوق نورمبرغ (٢) انقضت فظاعات الجماهير التي تصطاد الجواسيس ، ومضت الحشود الغنية وانقضت المقاهي بأغانها الوطنية . مضى الرعاع العنيفون المستعدون لان يشجبوا ، المستعدون لان يضطهدوا النساء ، المستعدون لان يجلدوا انفسهم بسياط سعار محموم كلما سمعوا اشاعة شيطانية . مضى جو القتل الشعائري وانقضى جو كيشينيف (٣) الذي جعل الشرطي الواقف

(١) قام الكونت الفرديفون شليفون ، رئيس اركان حرب الجيش الامبراطوري الالماني من ١٨٩١ - ١٩٠٦ ، برسم خطة للاستيلاء على باريس في ستة اسابيع . وذلك اعتمادا على تقديره بان روسيا تحتاج الى ستة اسابيع لتقوم بتعبئة قواها . ولم يكف الكونت شليفون عن مراجعة خطته التي وضعها في العام ١٨٩٩ حتى تقاعد . نفذت الخطة بعد ان عدلت تعديلا طفيفا في ٤ آب ١٩١٤ ، فسارت الامور في الايام القليلة الاولى حسب الخطة ، ولكن الحساب اخطا بفعل مقاومة فرنسية وبليجكية لم تكن متوقعة .

(٢) انتشرت شائعات رسمية وشبه رسمية في الايام الاولى من آب ١٩١٤ تبريرا لاعلان المانيا الحرب . ٢ آب : عبرت القوات الروسية الى المانيا . قصف الطيران الفرنسي نورمبرغ . سمم «ريب فرنسي» آبار مونتسني فقتل رميا بالرصاص . سمم تاجر دقيق فرنسي الدقيق . ٣ آب : حرق الفرسان الفرنسيون الحدود في نقطتين . اطلق المشاة الفرنسيون النار عبر حدود الاراس . قتل فرنسيان رميا بالرصاص بينما كانا يحاولان نسف نفق على سكة حديد موسيل . نتيجة لذلك هوجمت السفارة البريطانية في ٤ آب ، واعتدي على عدد من «الجواسيس» الروس وديس بعضهم بالاقدام حتى الموت .

(٣) جو المذبحة المنظمة التي يذهب ضحيتها الابرياء . في نيسان ١٩٠٣ وخلال عيد الفصح اليهودي جرت مذبحة رهيبه في كيشينيف في جنوب روسيا ، ذهب ضحيتها ٤٥ قتيلا يهوديا و٦٠٠ جريح ، ونهب ١٥٠٠ بيت يهودي . وقد تم ذلك بتواطؤ الرسميين القيصريين ان لم يكن بمشاركتهم الفعلية .

على الزاوية المثل الوحيد الباقي للكرامة الانسانية .

انتهى المشهد ، وانسدل الستار على القطارات الملاى بجنود الاحتياط وهي تشق طريقها وسط الصيحات الفرحة تطلقها الخادما المتحمسات . لم نعد نرى وجوههم الضاحكة ، تبتسم بمرح من شبابيك القطار لجماهير اخذ بها جنـون الحرب . انهم اليوم يزرعون الشوارع بهدوء وحقائبهم على ظهورهم ، بينما الناس منهمكون في عملهم اليومي ووجوههم عابسة .

وفي ضوء النهار الشاحب ، في جو الخيبة يرتفع صوت جوقسة مختلفة : نعيب صقور وضباع المعركة . عشرة آلاف خيمة مضمونة حسب المواصفات ، مائة الف كيلو من لحم الخنزير ومسحوق الكاكاو والقهوة ، الدفع فورا عند التسليم . شظايا ، مثاقب ، حقائب ذخيرة ، مكاتب زواج لارامل الحرب ، احزمة جلد ، اوامر عسكرية - ما من شيء ذي قيمة سوى العروض الجدية . ووقود المدافع الذي حملته القطارات في آب وايلول يتعفن اليوم على ارض المعركة في بلجيكا وفوسج ، بينما الارباج تنبثق كالأعشاب البرية من حقول الموتى .

التجارة تزدهر على الخرائب . والمدن تتحول الى انقاض ، وبلاد كاملة الى صحارى ، وقرى الى مقابر ، وشعوب كاملة الى شحاذين ، وكنائس الى اسطبلات ، والحقوق الشعبية والمعاهدات والتحالفات واسمى الكلمات وأرفع السلطات تمزقت اربا . وكل سيد يدعو ابن عمه على الطرف الاخر مجنونا وخائنا حقيرا (١) . وكل دبلوماسي يسمي رفيقه في بلاد العدو مجرما عاتيا ، وكل حكومة تنظر السى الاخرى كأنها العبقرية الشريرة لشعبها ، فهي لا تستحق سوى احتقار العالم لها . ويثور الجوع في البندقية ولشبونه وموسكو وسنغافورة ، والطاعون في روسيا والتعاسة والبؤس في كل مكان .

هكذا يقف المجتمع الراسمالي لعينا خسيسا ، يخوض في الدم وتنقط منه القذارة . انه يظهر اليوم بكل عريه الفاحش ، لا كما تعودنا ان نراه يلعب دور السلام والحق ، دور النظام والفلسفة والاخلاق ، بل وحشا يزار ، طقسا عرييدا من طقوس الفوضى ، هواء مفعما بالطاعون يحيل الحضارة والانسانية انقاضا خربة . وفي خضم هذا الطقس العرييد ، حدثت مأساة عالمية . انها مأساة استسلام الاشتراكية الديمقراطية (٢) . ان اخطر وأغبي ما يمكن ان تفعله البروليتاريسا

(١) كانت كل العائلات الملكية في اوربوا مربطة بقرى الدم والزواج ، بفضل الملكة فكتوريا ، ملكة إنجلترا . فقد كان من بين احفادها جورج الخامس ملك إنجلترا وفيلهم الثاني ملك المانيا ، والكسندرا قيصرية روسيا ، ومود ملكة النرويج ، وايضا ملكة اسبانيا ، وماري ملكة رومانيا .

(٢) في الرابع من آب عام ١٩١٤ ، وبعد بضغ ساعات من خرق الجيوش الالمانية لحياد بلجيكا ولوكسمبورج ، جرى التصويت على اعتمادات الحرب في الرايشتاغ (البرلمان الالمانى) ، فصوت النواب الاشتراكيون الديمقراطيون جميعا الى جانب الاعتمادات ، فتحدد في هذا التاريخ انهيار الاشتراكية الديمقراطية الالمانية والاممية الثانية.

الاممية هو ان تفضى عينها عن هذه الحقيقة ، او تحاول اخفائها . يقول كارل ماركس «يخرج الديمقراطي (اي الثوري من الطبقة الوسطى) من افدح الكبوات دون أن يعتره شيء ، تماما كما يدخلها ببراءة . يخرج وقد تعززت ثقته بأنه لا بد مناصر ، متأكدا اكثر من اي وقت مضى انه وحزبه ليسا بحاجة الى مبادئ جديدة ، وان الاحداث والظروف ستأتي في نهاية المطاف لتلتي معهما» . اخطاؤه في عظمة مشاكله . فليس ثمة خطة ثابتة ولا طقس ارثوذكسي صحيح على الدوام ، يريه الطريق التي ينبغي ان يسلكها . فالتجربة التاريخية هي معلمه الوحيد ، وطريق الآلام (١) التي تقوده الى الحرية ليست مقطعة بعذابات لا توصف فحسب ، بل وبأخطاء عديدة ايضا . ومبتغى رحلته ، تحرره النهائي ، يعتمد تماما على البروليتاريا ، على ما اذا استطاعت البروليتاريا ان تفهم كيف تتعلم من اخطائها ذاتها . النقد الذاتي ، النقد القاسي الذي لا يوفر شيئا والذي يفرض الى جذور الخطأ هو حياة الحركة البروليتارية والهواء الذي تستنشق . ان الكارثة التي دفع العالم البروليتاريا الاشتراكية اليها مأساة للانسانية لم يسبق لها مثيل . ولكن الاشتراكية ان تضع الا اذا عجزت البروليتاريا العالمية عن قياس اعماق الكارثة ورفضت ان تفهم الدرس .

ان السنوات الخمس والاربعين من تطور الحركة العمالية في الميزان ، فالوضع الراهن هو تصفية لحسابات نصف قرن من العمل . ان المرحلة الاولى من الحركة العمالية الاوروبية والاممية الاولى مسجاة في قبر عامية (كومونسة) باريس (٢) . وبدلا من الثورة العفوية والانتفاضات والمتاريس التي كانت البروليتاريا بعد كل منها تخلد الى السلبية الخاملة ، اتى النضال اليومي الدائب ، والاستفادة من البرلمانية البورجوازية والتنظيم الجماهيري والتحام النضالين الاقتصادي والسياسي واقتراح المثل الاشتراكية بالدفاع الحازم العنيد عن المصالح المباشرة . وللمرة الاولى تنقاد قضية البروليتاريا وتحررها وتهتدي بالمعرفة العلمية . وبدلا من الشيع والمذاهب والتجارب والاختبارات الطوباوية في كل بلد ، وجدنا اساسا نظريا امميا منتظما وحد الشعوب . لقد اعطت اعمال ماركس النظرية الطبقة العاملة في العالم اجمع بوصلة تهديها في وضع تكتيكاتها من ساعة لاخرى في رحلتها الى الهدف الذي لا يحول .

لقد كانت الاشتراكية الديمقراطية الالمانية حاملة لواء هذا النهج والمدافعة عنه والحامية . فقد ازاحت حرب ١٨٧٠ (٣) وسقوط عامية باريس مركز ثقل

(١) طريق الآلام هي طريق المسيح الى الصليب .

(٢) عقب هزيمة فرنسا في حرب ١٨٧٠-٧١ ، استولى عمال باريس على السلطة . وفي ٢٨ اذار ١٨٧١ اعلنت الكومونة . ولكنها اغرقت بالدم في ٢٨-٢١ ايار ١٨٧١ . قتل ما بين ٢٠ و ٣٠ الفا بينهم الاطفال والنساء واعدم ٢٧٠ بعد «المحاكمة» وسجن ٤٠٠ ونقل ٧٠٠٠ خارج البلاد ، وكانت الكومونة علامة انتهاء الملكية في فرنسا وبداية الجمهورية الثالثة .

(٣) الحرب بين فرنسا وبروسيا . انتهت بانتصار بروسيا واتحاد المانيا بقيادة بسمارك .

الحركة العمالية الأوروبية الى ألمانيا . فكما كانت فرنسا البلد التقليدي للمرحلة الاولى من النضال الطبقي البروليتاري ، وكما كانت باريس قلب الطبقة العاملة الأوروبية الممزق الدامي في تلك الايام ، كذلك أصبحت الطبقة العاملة الألمانية طليعة المرحلة الثانية . فقد قامت الطبقة العاملة الألمانية بتضحيات كثيرة على شكل عمل تحريضي ، واستطاعت بذلك ان تبني اقوى منظمة نموذجية للبروليتاريا ، وخلقت اكبر صحافة عمالية ، وطورت اكثر الوسائل الدعاوية والتثقيفية فعالية . وجمعت تحت لوائها اكبر الجماهير العمالية واوصلت اكبر مجموعة من الممثلين الى البرلمان الوطني .

ولقد كانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية تعتبر بشكل عام التجسيد الاتقي للاشتراكية الماركسية . واستطاعت ان تحتل منزلة خاصة كعملة وقائدة للاممية الثانية . فكتب انجلز في مقدمته الشهيرة لكتاب ماركس «الصراعات الطبقة في فرنسا» يقول « مهما يحدث في الاقطار الاخرى ، ستظل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية تحتل مكانا خاصا ، على الاقل في الوقت الحاضر ، ولذا فان عليها واجبا خاصا يتعين ان تؤديه . ان الناخبين المليونين الذين ترسلهم الاشتراكية الديمقراطية الألمانية الى صناديق الاقتراع ، بالاضافة الى الفتيات والنساء اللواتي يقفن خلفهم ، هم الجماهير الاكثر عددا والاكثر تماسكا . انهم القوة الحاسمة في جيش البروليتاريا الاممي» . وكتبت «واينر ارييتر زابتونغ» (١) في الخامس من آب عام ١٩١٤ تقول ان الاشتراكية الديمقراطية الألمانية هي جوهر تنظيم البروليتاريا الواعية طبقيا . وكانت الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية والاطالية والبلجيكية وكذلك الحركات العمالية الهولندية والسكندنافية والسويسرية والاميركية تتبع خطى الاشتراكية الديمقراطية بحماس والى هذا الحد او ذاك . كما كانت الشعوب السلافية والروس والاشتراكية الديمقراطية في البلقان تنظر جميعا اليها باعجاب لا حد له . وكانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية العامل الحاسم في الاممية الثانية ، فقد كان كل شيء في مؤتمر الاممية الاشتراكية وفي مكتبها (٢) ينتظر رأي المجموعة الألمانية .

ولقد كان الموقف الذي اتخذته الاشتراكية الديمقراطية تجاه العسكرية والحرب حاسما على الدوام وعلى وجه الخصوص . فقد كانت عبارة « نحن الالمان لا نستطيع قبول ذلك » كافية في العادة لتحديد توجه الاممية . فقد كانت الاممية تخضع بثقة عمياء لقيادة الاشتراكية الديمقراطية الألمانية الجبارة التي تستثير الكثير من الاعجاب . لقد كانت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية فخر كل اشتراكي،

(١) كانت «واينر ارييتر زابتونغ» الجريدة المركزية للاشتراكية الديمقراطية النموية ، وقد تأسست في فيينا عام ١٨٨٩ واصبحت يومية منذ ١٨٩٥ .

(٢) كان «مكتب الاممية الاشتراكية» اللجنة التنفيذية للاممية الثانية ، وقد تأسس بقرار من مؤتمر باريس في العام ١٩٠٠ وكان مركزه بروكسل .

ومبعث فزع كل الطبقات الحاكمة في كل الافطار .
فما الذي حدث في المانيا عندما اتت الازمة التاريخية الكبرى ؟ السقوط
الاعمق والتغيير الاعنف . لم تصبح منظمة البروليتاريا فسي اي مكان مدعنة
للامبريالية الى الحد الذي اذعنت به في المانيا ، ولا قبلت حالة الحصار دون شكوى
وكممت الصحافة وخنقت الراي العام وجرى التخلي عن النضال الطبقي الصناعي
تماما كما في المانيا .

لكن الاشتراكية الديمقراطية الالمانية لم تكن فحسب الجسد الاقوى للاممية ،
بل كانت ايضا عقلها المفكر . ولذا فان عملية التحليل والتقييم الذاتي يجب ان
تبدأ بها ومنها . ان عليها يقع الالتزام الادبي في فتح الطريق الى خلاص الاممية
الاشتراكية وفي القيام بنقد شامل لمعاييبها هي ذاتها .

ليس هناك من حزب ولا من طبقة في المجتمع الراسمالي ، عدا الطبقة العاملة
وحزبها ، يجرؤ على عرض اخطائه ونقاط ضعفه أمام العالم كله في مرآة العقل
الصافية ، ذلك لان المرأة اذ ذاك ستكشف المصير التاريخي المختفي وراءها . اما
الطبقة العاملة فتستطيع على الدوام النظر الى الحقيقة حتى عندما يعنسي ذلك
اتهاما مرا لها ذاتها ، وذلك ، لان ضعفها لم يكن غير خطأ ولان قوانين التاريخ
العنيدة تعطيها قوة وتؤكد نصرها النهائي .

ان هذا النقد الذاتي الشامل ليس ضرورة اساسية فحسب ، ولكنه كذلك
ارفع واجبات الطبقة العاملة . فنحن نحمل ائمن كنوز الانسانية ، والبروليتاريا
هي حاميتها . فبينما يهرول المجتمع الراسمالي معيبا مدنسا عبر طقوس هلاكه
الدموية ، ستجمع البروليتاريا العالمية الكنوز الذهبية التي غاصت في لحظة
الفوضى والضعف الى القاع في دوامة الحرب العالمية .

هناك شيء واحد اكيد . انه لوهم غبي ان نعتقد ان كل ما نحتاجه هو ان
نعيش الى نهاية الحرب ، كما يختبئ الارنب تحت الشجرة لينتظر نهاية العاصفة
فيخب مرحا بمشيته المعتادة عندما ينتهي كل شيء . لقد غيرت الحرب العالمية
ظروف نضالنا وغيرتنا نحن اكثر من أي شيء آخر . ليس ذلك لان قوانين التطور
الراسمالي وصراع الحياة والموت بين العمل ورأس المال تغيرت او انحسرت . فحتى
في خضم الحرب تسقط الاقنعة وتبين الوجوه القديمة المعروفة جيدا لتكسر هزءا
بنا . ولكن التطور قد دفع الى الامام دفعة قوية عبر انفجار البركان الامبريالي .
ولا شك ان عظمة المهام التي تتراكم امام البروليتاريا الاشتراكية في المستقبل
القريب تجعل نضالات الحركة العمالية سابقا تبدو بالمقارنة لحنا مفرحا .

مقدر للحرب تاريخيا ان تعطي قضية العمال دفعة قوية . ان ماركس ، الذي
تنبأ بعينيه النفاذتين بالكثير من الاحداث التاريخية وهي لا تزال في رحم الغيب ،
يكتب في « الصراعات الطبقيية في فرنسا » الفقرة الهامة التالية : « في فرنسا ،
تفعل الطبقة الوسطى ما يجب ان تفعله عادة البورجوازية الصناعية (اي النضال
من اجل الجمهورية الديمقراطية) ولكن من ذا الذي سيحل مشاكل العمال ؟ انها
لن تحل في فرنسا . سينادى بحلها في فرنسا ، فهي لن تحل في نطاق الحدود

القومية اينما كان . ستقود الحرب الطبقة في فرنسا الى حرب عالمية . ولن يبدأ الحل الا عندما تدفع الحرب العالمية البروليتاريا الى قيادة الدولة التي تسيطر على السوق العالمي ، الى قيادة انجلترا . ولن تكون هذه الثورة التي ستجد هنا لا نهايتها بل بدايتها التنظيمية ثورة قصيرة الامد . ان الجيل الراهن كاليهود الذين قادهم موسى عبر الصحراء ، اذ لا يتوجب عليه ان يفتح عالما جديدا فحسب ، بل ان يفتح السبيل لاولئك الذين سيكون اقدر على حل مشاكله ايضا » .

كتب هذا في العام ١٨٥٠ ، في وقت كانت فيه انجلترا البلد الوحيد المتطور راسماليا، حينما كانت البروليتاريا الانجليزية البروليتاريا الافضل تنظيما، وكان يبدو مقدرا لها ان تمسك بزمام قيادة الحركة العمالية العالمية من خلال النمو الصناعي لبلدها . وما علينا الا ان نستبدل كلمة انجلترا بكلمة المانيا ، حتى تصبح كلمات كارل ماركس تنبؤا ملهما بالحرب العالمية الراهنة . ان هذه الحرب مقدر لها ان تدفع بالبروليتاريا الالمانية « الى قيادة الشعب » ، وبالتالي الى خلق البداية التنظيمية للصدام العالمي بين العمل ورأس المال على السيادة السياسية في العالم » .

اكان لدينا يوما مفهوم مختلف للدور الذي يجب ان تلعبه الطبقة العاملة في الحرب العالمية الكبرى ؟ انسينا كيف كنا قبل بضع سنوات فقط ننزع الى وصف الحدث المقبل ؟ « ثم تأتي الكارثة . وتدعى اوربا بكاملها الى السلاح فيحترق ستة عشر الى ثمانية عشر مليونا من الرجال هم زهرة الشعوب بافضل ادوات القتل . ولكنني اعتقد ان التحطم النهائي يلوح خلف هذه المسيرة . انهم سيفعلون هم انفسهم لا نحن . انهم يدفعون بالامور الى حدها ، انهم يقودوننا الى الكارثة، وسيحصدون ما يزرعون . ان غروب العالم البورجوازي آت . تأكدوا من ذلك . انه آت » . هكذا تكلم بيبيل ، المتحدث باسم مجموعتنا في الرايشتاغ في المناقشة حول مراكس .

وتنتهي نشرة رسمية اصدرها حزينا بعنوان « الامبريالية والاشتراكية » ووزعت منها مئات الاف النسخ قبل بضع سنوات فقط ، تنتهي بالكلمات التالية : « هكذا ، يوما فيوما واكثر فاكثر ، يصبح النضال ضد العسكرية نضالا حاسما بين العمل ورأس المال . الحرب والاسعار المرتفعة والراسمالية ام السلام والسعادة للجميع والاشتراكية ! هذا هو الخيار . ان التاريخ يفد الخطى نحو قرار . وعلى البروليتاريا ان تعمل بلا توقف من اجل رسالتها العالمية ، عليها ان تعزز قوة تنظيمها ووضوح فهمها . وليأت بعد ذلك ما يأتي . فسواء نجحت البروليتاريا بقوتها في تخليص الانسانية من عذابات الحرب العالمية الشغبية ، ام غاصت البورجوازية في التاريخ الى الخلف لتعود كما ولدت في الدم والعنف ، فان اللحظة التاريخية ستجد الطبقة العاملة مستعدة . والاستعداد هو كل شيء » .

ويحتوي دليل الناخبين الاشتراكيين في العام ١٩١١ ، عام آخر انتخابات للرايشتاغ ، على الملاحظات التالية حول الحرب العالمية المتوقعة : « أيجرؤ حكمانا وطبقتنا الحاكمة على طلب هذا الامر الرهيب من الشعب ؟ ان تملأ صرخة رعب

وغضب وحنق البلد كله وتؤدي بالشعب الى وضع حد لهذه المجزرة ؟ ان يسأل
ابناء الشعب « من اجل من ولماذا ؟ » . انحن مجانين حتى نعامل بهذا الشكل او
نسمح بمعاملة كهذه ؟ ان من ينظر الى احتمال نشوب حرب عالمية اوروبية نظرة
تخلو من الهوى لا يستطيع الوصول الى غير هذه النتيجة » .
« ستكون الحرب الاوروبية المقبلة لعبة ميسر لم ير العالم لها مثيلا .
وستكون في كل احتمال الحرب الاخيرة » .

بكلمات كهذه حصل ممثلونا الى الرايشتاغ على مقاعدهم المئة وعشرة .
وفي صيف ١٩١١ ، عندما قفز « البانثر (النمر) » الى اغادير ، ودفع
صخب الاميراليين باوروبا الى شفير الحزب (١) ، قام اجتماع اممي عقد في لندن
في ٤ آب بتبني القرار التالي :

« ان المندوبين عن المنظمات العمالية في المانيا واسبانيا وانجلترا وهولندا
وفرنسا يعلنون استعدادهم لمعارضة اي اعلان للحرب باي وسيلة تيسر لهم . ان
كل قومية ممثلة هنا تتعهد طبقا لقرارات مؤتمراتها الوطنية والعالمية بان تقاوم كل
المكائد الاجرامية التي تقوم بها الطبقات الحاكمة » .

ولكن عندما انعقد مؤتمر السلام العالمي في تشرين الثاني ١٩١٢ في بازل (٢)
وعندما دخل الصف الطويل من ممثلي العمال الكنيسة ، وعرض عليهم دنو ساعة
القدر ارتجفوا وتجسد التصميم البطولي في كل صدر .

وقف فكتور ادلر الهاديء المتشكك ورفع صوته قائلا « ايها الرفاق ، انسه
لعل جانب عظيم من الاهمية ، ونحن هنا في المصدر المشترك لقوتنا ، ان يأخذ كل
واحد منا القوة من هنا ليفعل في بلاده ما يستطيع ، وبكل ما ييسر له من الاشكال
والوسائل لمعارضة جريمة الحرب هذه . واذا استطعنا ان ننجس ذلك ، واذا
استطعنا حقا ان نوقف الحرب ، ليكن هذا حجر الزاوية لانتصارنا الاتي . هذه
هي الروح التي تنفخ الحياة في الاممية كلها .

« وعندما يجتاح القتل والحرق والطاعون اوروبا المتمدية ، فاننا لا نملك الا

(١) في تموز ١٩١١ ، ابحت السفينة الحربية الالمانية «البانثر» الى اغادير في مراكش «لحماية
المصالح الالمانية» . اي للحصول على موارد من الحديد لصناعة الصلب . فكادت الحرب تنشب
بين فرنسا ومانيا ، ولكن لويد جورج هدد بتدخل بريطانيا فانسحبت المانيا . وفي معاهدة
برلين التي عقدت في تشرين الثاني ١٩١١ اعطيت المانيا قطعة من الكاميرون وتخلت عن مطالبها
في مراكش .

(٢) عقد «مؤتمر السلام العالمي» في بازل بسويسرا في كنيسة المدينة في ٢٤ تشرين الثاني وه٢منه
عام ١٩١٢ . وكانت المناسبة المباشرة لعقد المؤتمر الخوف من اندلاع حرب اوروبية عامة لان
مونتيفرو اعلنت الحرب على تركيا في تشرين الاول مما ورط البلقان . ولقد كان هذا الاجتماع
آخر اجتماع للاممية الثانية قبل الحرب ، واهميته تكمن في انه يمثل المرة الاولى التي يدرك
فيها مؤتمر سلام اشتراكي ان فترة الحروب الوطنية في اوروبا قد انتهت وان كل الحروب
القادمة ستكون حروبا امبريالية .

ان نفكر في ذلك برعب وخنق لتنتطلق الاحتجاجات من قلوبنا . ونحن نسال :
ايكون بروليتاريو اليوم مجرد اغنام تساق صامئة الى الذبح ؟ »

وتكلم ترويلسترا باسم الشعوب الصغيرة وباسم البلجيكيين كذلك فقال :
« ان بروليتاريا الشعوب الصغيرة تقسم بالدم وبكل ما تملك على ولائها للاممية
في كل ما تفرره لمنع الحرب . اننا نكرر اننا نتوقع عندما تستدعي الطبقات الحاكمة
في الدول الكبيرة ابناء البروليتاريا الى السلاح لتشبع تحرق الحكام الى السلطة
ونهمهم الى دم وارااضي الشعوب الصغيرة ، نتوقع ان ابناء البروليتاريا ، تحت
تأثير اباثهم البروليتاريين وتأثير الصحافة البروليتارية ، سيفكرون ثلاثا قبل ان
يؤذونا ، نحن اصدقاءهم ، خدمة لاعداء الحضارة » .

وانهى جورس خطبته بعد قراءة بيان المكتب الاممي المعادي للحرب قائلا :
« ان الاممية تمثل القوى الاخلاقية في العالم ! وعندما تأزف الساعة
الماسوية ، عندما يتعين علينا ان نضحي بانفسنا ، ستعطينا معرفتنا لذلك دعما
وقوة . اننا نعلن ، لا بخفة بل من اعماق قلوبنا ، اننا مستعدون لكل تضحية ! » .
لقد كان هذا اشبه بقسم رويلتي (١) . وكان العالم اجمع يشخص الى
الكنيسة في بازل ، حيث تفرع الاجراس ببطء ووقار مؤذنة بقدوم الصراع العظيم
بين جيش العمل وجيش رأس المال .

وفي ٣ ايلول ١٩١٢ ، تكلم النائب الاشتراكي الديمقراطي دافيد في
الرايشتاغ الالماني فقال :

« لقد كانت تلك اجمل ساعات حياتي . انني اعلن ذلك هنا . كان ذلك
مشهدا لن انساه ابدا ، عندما قرعت اجراس الكنيسة ودخل صف طويل من
الاشتراكيين الديمقراطيين الامميين ، عندما انتصبت الاعلام الحمراء حول مذبح
الكنيسة ، عندما تلقى ممثلو الشعب التحية من انعام الارغن وهي تردد رسالة
السلام ... »

« عليكم ان تدركوا الذي حدث . لم تعد الجماهير قطعانا لا تفكير ولا حول
لها . وهذا امر جديد في تاريخ العالم . فحتى الان كانت الجماهير تتبع عمياء
اولئك الذين كانت الحرب في صالحهم ، اولئك الذين كانوا يدفعون الشعوب
لتمسك بخناق بعضها يدفعونها الى القتل الجماعي . سيتوقف ذلك . لم تعد
الجماهير ادوات في ايدي تجار الحروب » .

(١) رويلتي غابة في سويسرا ، اجتمع فيها عام ١٢٩١ ممثلون من ثلاثة من الكاثونات واقسموا على
الاطاحة باللوردات النمساويين وطردتهم من سويسرا . وفي تشرين الثاني ١٣١٥ هاجم المشاة
السويسريون خيالة ليوبولد هابسبورج وبدا قرن ونصف من الحرب . وقد اعطت الاسطورة لهذه
الغابة قدرا من القداسة . في عام ١٩٤٠ اقسم الضباط السويسريون في رويلتي على مقاومة
النازيين .

وقبل ان تندلع الحرب باسبوع ، اي في ٢٦ تموز ١٩١٤ ، كتبت صحف
الحزب الالمانى تقول :

« لسنا دمي . اننا نحارب بكل قوتنا ضد نظام يجعل من البشر ادوات
لا حول لها ولا قوة في يد الظروف العمياء ، ضد الرأسمالية التي تستمد لجعل
اوروبا العطشى الى السلام ارض معركة عابقة بالدخان . اذا اخذ الدمار مجراه ،
اذا فشلت ارادة البروليتاريا الالمانية والعالمية المصممة على السلام ، والتي ستعبر
عن نفسها في تظاهرات عظيمة في الايام القليلة القادمة ، في منع الحرب العالمية ،
فان هذه الحرب يجب ان تكون الاخيرة . يجب ان تكون غروب آلهة الرأسمالية » .
وفي ٣٠ تموز ١٩١٤ رفعت الجريدة المركزية للاشتراكية الديمقراطية الالمانية
صوتها قائلة :

« ان البروليتاريا الاشتراكية ترفض ان تكون مسؤولة عن الاحداث التي
تتسبب فيها طبقة حاكمة عمياء وعلى شفا الجنون . اننا نعلم ان حياة جديدة لنا
ستنبثق من الخرائب . ولكن المسؤولية تقع على عاتق حكام اليوم .
انها بالنسبة لهم مسألة وجود !
والتاريخ هو الحكم الاخير ! »

ثم اتى الرابع الرهيب الذي لا يصدق من اب ١٩١٤ .

اكان يجب ان ياتي ؟ ان حدثا بهذه الاهمية لا يكون مجرد مصادفة ، ويجب
ان تكون له اسبابه الموضوعية الهامة العميقة . ولكن ربما توجد هذه الاسباب في
اخطاء قادة البروليتاريا ، اخطاء الاشتراكية الديمقراطية ذاتها ، في ان استعدادنا
للنضال قد اعتراه التردد ، وفي ان شجاعتنا وقناعاتنا قد خدلتنا . لقد علمتنا
الاشتراكية العلمية ان ندرك القوانين الموضوعية للتطور التاريخي . ان الانسان
لا يصنع التاريخ بمحض ارادته ، ولكن يصنعه مع ذلك . والبروليتاريا معتمدة في
افعالها على درجة القسطاس التي توصل التطور الاجتماعي اليها . ولكن ثانية
ليس التطور الاجتماعي شيئا منفصلا عن البروليتاريا ، انه في الوقت ذاته قوتها
الدافعة وقضيتها وكذلك نتائجها ونتيجة تأثيراتها . وعلى الرغم من اننا لا نستطيع
ان نقفز عن فترة من فترات تطورها التاريخي اكثر مما يستطيع المرء ان يقفز عن
ظله ، الا ان بمقدورنا ان نسرّع التطور التاريخي او نبطئه .

الاشتراكية هي الحركة الشعبية الاولى في العالم التي وضعت لنفسها هدفا ،
واقامت في الحياة الاجتماعية للانسان التفكير الواعي والخطة المحددة والارادة
الحرّة البشرية . ولذا يسمي فريدريك انجلز النصر النهائي للبروليتاريا الاشتراكية
خطوة واسعة تقوم بها الانسانية من مملكة الحيوان الى مملكة الحرية . وهذه
الخطوة ايضا مقيدة بقوانين تاريخية ثابتة الى الاف الدرجات في سلم الماضي
بنموه المتلوي الكسول . ولكنها لن تخطي اذا لم تنبثق شرارة الارادة الواعية
للجماهير من الظروف المادية التي بناها التطور الماضي . لن تهبط الاشتراكية من
السماء كالم والسلوى ، ولن تتحقق الا بسلسلة طويلة من النضالات القوية تتعلم

فيها البروليتاريا بقيادة الاشتراكية الديمقراطية كيف تقبض على دفة المجتمع فتصبح دليل التاريخ بدلا من ان تظل ضحيته الضعيفة .

كتب انجلز مرة يقول : « يواجه المجتمع الرأسمالي معضلة ، فاما ان يتقدم الى الاشتراكية او يعود الى البربرية » . ما الذي تعنيه « العودة الى البربرية » في المرحلة الراهنة من الحضارة الاوروبية ؟ لقد رددنا هذه الكلمات دون ان نفكر فيها ودون ان نكون مفهومنا عن اهميتها المريعة . اما الان فان نظرة واحدة حولنا تبين لنا ما تعنيه العودة الى البربرية . ان انتصار الامبريالية يؤدي الى دمار الحضارة ، بصورة متناثرة في الحروب الحديثة ، والى الابد اذا سمح لمرحلة الحروب العالمية التي ابتدأت ان تأخذ طريقها المشؤوم الى نتائجها النهائية الاخيرة . هكذا نقف اليوم كما تنبأ انجلز قبل اكثر من جيل امام الخيار الرهيب : اما انتصار الامبريالية ودمار كل حضارة ، وكما في روما القديمة انخفاض عدد السكان وخراب وانحطاط ومقبرة مترامية الاطراف ، او انتصار الاشتراكية اي انتصار صراع البروليتاريا العالمية الواعي ضد الامبريالية وضد كل وسائلها وضد الحرب . هذه هي معضلة التاريخ العالمي ، خياره المحتوم الذي يتأرجح في الميزان بانتظار قرار البروليتاريا . وعلى هذا القرار يعتمد مستقبل الحضارة والانسانية . لقد كانت الامبريالية هي المنتصرة في هذه الحرب ، فقد دفع سيفها الوحشي ، سيف القتل بدفة الميزان وبقسوة بالغة الى مهاوي البؤس والخزي . فاذا ما تعلمت البروليتاريا من هذه الحرب وفيها ، كيف تبذل جهدها وكيف تذهب بعبوديتها للطبقات الحاكمة لتصبح سيدة مصرها ، فان البؤس والخزي لن يكونا عبثا .

يجب على الطبقة العاملة الحديثة ان تدفع غاليا ثمن كل خطوة على طريق تحقيق رسالتها التاريخية . فالطريق الى جلجثة (١) تحررها الطبقي مكسوة بتضحيات جسيمة . مقاتلو حزيران (٢) وضحايا الكومونة وشهداء الثورة الروسية — انها قائمة طويلة من الظلال الدامية لا يزال سيقطون ، كما قال ماركس في ضحايا الكومونة ، في ساحة الشرف ليحتلوا مكانهم خالدين الى الابد في قلب الطبقة العاملة العظيم . اما الان فان ملايين البروليتاريين يسقطون في ساحة الخزي واقتتال الاخوة وتدمير الذات ، وعلى شفاههم اغنية العبيد . وذلك ايضا لم ننج منه . اننا كاليهود الذين قادهم موسى عبر الصحراء ، ولكننا لسنا تائبين ، وسننتصر ان لم ننس كيف نتعلم . واذا لم يكن القادة المعاصرون للبروليتاريا يعرفون كيف يتعلمون فانهم سيسقطون « ليفسحوا المجال لاولئك الذين سيكونون

(١) الجلجثة هي الطريق الى قبر المسيح .

(٢) عندما حاولت الجمهورية الفرنسية ، التي تأسست بعد عزل لويس فيليب في ٢٤ شباط ١٨٤٨ ان تجبر العمال الشباب بين ١٨ و ٢٥ عاما من العمر على الانضمام الى الجيش او الى عمل السخرة ، اجتمع العمال في ٢٣ حزيران ١٨٤٨ في ساحة الباستيل وقرروا الوقوف في وجه الحكومة . لكن الجيش سحق العمال في متاريس قاعات الآلاف خلال بضعة ايام واعتقل خمسة عشر الف من ابناء الطبقة العاملة .

أقدر على معالجة مشاكل عالم جديد » .

الفصل الثاني

« اننا نواجه حربا لا شك فيها . وأخطار الفوز تهددنا . والخيار اليوم ليس مع الحرب أو ضدها ، فليس هناك بالنسبة لنا الا سؤال واحد لا غير : ما هي الوسائل التي ستدار بها هذه الحرب ؟ الكثير بل كل شيء في الميزان بالنسبة لشعبنا ومستقبله اذا انتصرت الاستبدادية الروسية اللطخة بدماء شعبها ذاته . يجب ان يتفادى الخطر وتضان حضارة شعبنا واستقلاله . ولذا فاننا سنقوم بما وعدنا به دوما : لن نتخلى عن الوطن في ساعة الشدة . ونحن بهذا نشعر اننا نتفق مع الاممية التي اعترفت على الدوام بحق كل شعب في الدفاع عن استقلاله القومي كما نتفق معها في شجب كل حروب الفوز . ونحن بهذه الدوافع نصوت الى جانب اعتمادات الحرب التي طلبتها الحكومة » .

بهذه الكلمات اصدرت مجموعة الرايشتاغ (١) الوثيقة التي حددت موقف الطبقة العاملة الالمانية خلال الحرب . ارض الالباء في خطر ، الدفاع القومي ، حرب الشعب من اجل البقاء ، الحضارة الالمانية ، الحرية - هذه هي الشعارات التي اطلقها الممثلون البرلمانيون للاشتراكية الديمقراطية . ولم يكن ما تبسح ذلك سوى نتيجة منطقية : موقف الحزب وصحافته ، اتحادات العمات ، سعار الجماهير القومي ، السلام الاهلي (٢) ، تحلل الاممية . كل هذه كانت النتائج الحتمية للاتجاه الخطير الذي اتخذ في الرايشتاغ .

اذا كان صحيحا ان الحرب فعلا صراع من اجل البقاء الوطني ، من اجل الحرية ، اذا كان صحيحا ان هذه الامور التي لا تقدر بثمن لا يمكن الدفاع عنها الا بادوات القتل ، اذا كانت هذه الحرب قضية الشعب المقدسة ، فكل ما ينتج عن ذلك امر طبيعي اذن ، وعلينا ان نتحمل كل ما تأتي به الحرب فهو جزء من الصفة . فعلى من يريد النتيجة ، ان يرتضي بالوسائل . الحرب هي القتل منهجيا منظما

(١) هذا النص مأخوذ من بيان مجموعة الاءضاء الاشتراكيين الديمقراطييين في الرايشتاغ . واقتد ثبتت فيما بعد صحة شكوك روزا لوكسمبورغ في ان البيان قد وضع بالتشاور مع الحكومة وبموافقتها .

(٢) مفهوم السلام الاهلي قائم على عادة قديمة تعود الى القرون الوسطى ه تتوقف بموجبها كل النزاعات الشخصية عندما تحاصر القلعة . واصبح هذا المفهوم في المانيا ١٩١٤ يعني وقف المارضة والصراع الطبقي . وقد اعلن القيصر في ٣ آب «لم اعد اعرف احزابا ، اعرف المانيا فقط ...» . لكن الهدنة كانت قصيرة الامد ففي اول ايار ١٩١٦ ، انهار السلام المدني تماما بالقبض على كارل ليبكنخت .

وعلى نطاق واسع . ولكن هذا القتل المنهجي ليس ممكنا بالنسبة للبشر الطبيعيين
الا اذا خلقت حالة مسبقة من الثمل . لقد كانت هذه دوما الطريقة المجربة الثابتة
التي يستخدمها من يصنعون الحرب . فالتوحش في العمل لا بد ان يجد توحشا
معادلا له في الفكر والاحاسيس ، والتوحش الاخير يمهّد الطريق للتوحش الاول
ويرافقه . هكذا كانت « واهر جاكوب » (١) في ٢٨ آب ١٩١٤ والصورة التي
نشرتها والتي كانت تمثل الجلاد الالماني ، وصحف الحزب في شمينتزر وهامبورج
وكيل وفرانكفورت وكوبرج وغيرها ، باندفاعها الوطني شعرا ونثرا ، المخدر
الضروري لبروليتاريا لا يمكن ان تنقذ وجودها وحريتها الا باغماد السيف القاتل
في اشقائها الانجليز والفرنسيين . وعلى كل حال فان هذه الصحف الشوفينية
اكثر منطقية وتماسكا بكثير من اولئك الذين حاولوا توحيد الهضبة بالوادي
والحرب بالانسانية والقتل بالحب الاخوي والتصويت مع اعتمادات الحرب بالاممية
الاشتراكية .

اذا كان الموقف الذي اتخذته مجموعة الرايشتاغ في ٤ آب صحيحا ، فان
حكم الموت على الاممية البروليتارية قد صدر لا لهذه الحرب فحسب بل والى
الابد . للمرة الاولى منذ ان وجدت الحركة العمالية الحديثة تلشق هاوية تفصل
تعاليم التضامن الاممي بين بروليتاريا العالم اجمع عن مصالح حرية الشعب ووجوده
الوطني ، للمرة الاولى نكتشف ان استقلال وحرية الأمم يوجب ان يقتتل العمال
فيما بينهم ويدمروا بعضهم . فقد كنا حتى الان نعتقد ان مصالح شعوب كل
البلدان ومصالح البروليتاريا الطبقية تشكل وحدة متسقة متماثلة ولا يمكن ان
تضطدم . لقد كان هذا اساس نظريتنا وممارستنا وجوهر تحريضنا . فهل كنا
على خطأ في النقطة الاساسية في كل فلسفتنا للعالم؟ اننا نضع الاشتراكية الاممية
موضع التساؤل .

ليست هذه الحرب العالمية الازمة الاولى التي تجتازها مبادؤنا الاممية ، فقد
خاض حزبنا التجربة قبل خمسة واربعين عاما . ففي ذلك الحين ، في ٢١ تموز
١٨٧٠ ، ادلى فيلهلم ليبكنخت واوغست بيبيل بالتصريح التاريخي التالي امام
الرايشتاغ :

« ان الحرب الراهنة حرب بين السلالات الحاكمة لمصلحة السلالة الحاكمة
البونابرتية كما كانت حرب ١٨٦٦ لمصلحة سلالة هوهنز لرن الحاكمة (١) .

(١) « واهر جاكوب » صحيفة هزلية كانت تصدرها الاشتراكية الديمقراطية الالمانية وتبيع ٢٧١ الف
نسخة .

(٢) كانت حرب ١٨٦٦ كما وصفها مولتكه رئيس الاركان « قتالا من اجل السيطرة ... خطط له منذ
امد واعد بهنوء ... » فبعد ان ضمنت بروسيا جياذ روسيا وفرنسا وايطاليا استدارت السى
حليقتها (النمسا) عام ١٨٨٤ وهزمتها بضربة صاعقة مقتطعة منها اراض جديدة ومحرزة سيطرة
آل هوهنز لرن على «الاتحاد الالماني الشمالي» ومنهية هذا الاتحاد .

« ونحن لا نستطيع التصويت الى جانب الاعتمادات المطلوبة من الرايشتاغ لشن الحرب ، لان ذلك سيكون تصويتنا بالثقة في الحكومة البروسية . ونحن نعلم ان الحكومة البروسية اعدت هذه الحرب بعملها في ١٨٦٦ . ونحن في الوقت ذاته لا نستطيع ان نصوت ضد الموازنة ، لئلا يقال اننا ندعم السياسات البونابرتية المجرمة المنافية للضمير .

« اننا كمعارضين عن مبدأ لكل حرب بين السلالات الحاكمة ، وكاشتراكيين جمهوريين واعضاء في رابطة العمال الاممية (١) ، التي حاربت دون اعتبار للقومية كل المضطهدين (بكسر الهاء) وحاولت ان توحد كل المضطهدين في جماعة عظيمة من الاخوة ، اننا بوصفنا كذلك لا نستطيع ان نمنح دعمنا لهذه الحرب مباشرة او بصورة غير مباشرة . لذا فاننا نرفض ان نصوت ، في الوقت الذي نعبر فيه عن املنا في ان تتلقى شعوب درسا من الاحداث الخسيسة الراهنة فتناضل لتحصل على حقها في تقرير مصيرها وتنهى حكم القوة وحكم الطبقة الراهن بوصفه سبب كل بلاء اجتماعي وقومي » .

بهذا التصريح عرض ممثلو البروليتاريا الالمانية قضيتهم بوضوح وبلا تحفظ تحت راية الاممية ، وانكروا قطعيا ان تكون الحرب ضد فرنسا حربا وطنية من اجل الاستقلال . ومن المعروف جيدا ان يبيل قد ذكر في مذكراته بعد ذلك بسنوات عدة انه كان سيصوت ضد اعتمادات الحرب لو كان يعرف عندما جرى التصويت الامور التي كشف النقاب عنها في السنوات التالية .

هكذا وفي حرب كان الجمهور البورجوازي كله والاعلبية الساحقة من الشعب يعتبرها نتائج الاستراتيجية البسماركية حربا من اجل المصلحة الحيوية القومية لالمانيا ، تمسك قادة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية بشبات باقتناعهم بان المصالح الحيوية لشعب ما والمصالح الطبقة البروليتاريا شيء واحد وانها جميعا ضد الحرب . فكان ان ترك للحرب العالمية الراهنة وللمجموعة الاشتراكية الديمقراطية في الرايشتاغ ان يكشفوا للمرة الاولى عن المعضلة الرهيبة : اما ان تكون مؤيدا للحرية القومية او للاشتراكية الاممية .

كانت الحقيقة الاساسية في بيان مجموعتنا في الرايشتاغ الهاما مفاجئا . انها لم تكن سوى صدى لخطاب العرش وخطاب المستشار في ٤ آب . يقول خطاب العرش « لسنا مدفوعين بالرغبة في الغزو ، لكن ما يلهنا هو تصميمنا الذي لا يتزعزع على الحفاظ لانفسنا وللاجيال القادمة من بعدنا على الارض التي جانا بها الله . لا بد انكم قد رايتم من الوثائق التي قدمت لكم كيف ان حكومتي ، وعلى

(١) «رابطة العمال الاممية» هي الاممية الاولى . اسسها ماركس وانجلز عام ١٨٦٤ . وقد عملت في مرحلتها الاولى كملتقى لمنظمات اوروبية متعددة . انتقلت مركزها الى نيويورك في ١٨٧٢ بعد كومونة باريس . وقد حلت فيما بعد .

الاخص رئيس وزرائي ، كافحت وحتى النهاية لتتجنب ما وقع . اننا نشهر السيف دفاعا عن النفس ، بضمير صاف ويد نظيفة » . وقال بيثمان هولويغ (المستشار) : « ايها السادة ، اننا نقوم بالدفاع عن النفس ، والضرورة لا تعرف قانونا . ان من يواجه بالتهديد كما نواجه ، ان من يقاتل في سبيل ارفع الغايات ، لا يمكن ان يهتدي بغير اعتبار واحد هو : كيف نخرج من هذا الكفاح بافضل الطرق . اننا نقاتل دفاعا عن ثمار عملنا السلمي وتراث ماضينا العظيم ومستقبل امتنا » بماذا يختلف هذا عن بيان الاشتراكية الديمقراطية ؟ (١) لقد فعلنا ما في وسعنا للحفاظ على السلام ، ولكن الحرب فرضت علينا من جانب الآخرين . (٢) ما دامت الحرب قد اتت ، فان علينا ان ندافع عن انفسنا . (٣) الشعب الالمني ، في هذه الحزب ، مهدد بفقد كل شيء . ان بيان مجموعتنا في الرايشتاغ ترديد واضح لبيان الحكومة . فكما ان بيان الحكومة اقام ادعاءاته على المفاوضات الدبلوماسية والبرقيات الامبراطورية ، كذلك تشير الجماعة الاشتراكية الى تظاهرات السلام التي قامت بها الاشتراكية الديمقراطية قبل الحرب . وعندما ينكر خطاب العرش ان تكون هناك اطماع في الفوز ، تشجب جماعة الرايشتاغ حرب الفوز بترديد موقفها الاشتراكي . وعندما يصيح الامبراطور والمستشار « اننا نقاتل دفاعا عن ارفع المبادئ . اننا لا نعرف احزابا ، بل نعرف المانا فقط » يردد البيان الاشتراكي الديمقراطي الصدى قائلا « ان شعبنا يخاطر بكل شيء ، وفي ساعة الشدة هذه لن نتخلي عن ارض الآباء » . ولا يختلف بيان الاشتراكيين الديمقراطيين عن مثاله الحكومي الا في نقطة واحدة . فقد وضع خطر الحكم المطلق الروسي في المقدمة كخطر على الحرية الالمانية . يقول خطاب العرش فيما يتعلق بروسيا « لقد اضطرت بقلب مثقل الى تعبئة القوات ضد جار خضت الى جانبه معارك كثيرة . ولقد رايت بأسى صادق صداقة ، احتفظت بها المانيا بامانة ، تتحطم مزقا » . اما المجموعة الاشتراكية الديمقراطية فقد حولت هذا الانقطاع المحزن لصداقة حقة مع القيصر الروسي الى جعجة عن الحرية ضد الاستبدادية ، مستخدمة الارث الثوري للاشتراكية الديمقراطية لاعطاء الحرب غطاء ديمقراطيا وهالة شعبية . هنا فقط يعطي البيان الاشتراكي الديمقراطي الدليل على تفكير مستقل من جانب الاشتراكيين الديمقراطيين .

كما قلنا ، اتت كل هذه الامور الى الاشتراكية الديمقراطية كالهام مفاجيء في الرابع من اب . فكل ما قالته الاشتراكية الديمقراطية حتى ذلك اليوم ، وكل بيان اصدرته حتى عشية الحرب كان يتناقض جذريا مع بيان مجموعة الرايشتاغ . كتبت « فوروارتز » (١) في ٢٥ تموز عندما نشر الانذار النمساوي لبلاد الصرب

(١) «فوروارتز» وتضمني الى الامام هي الجريدة المركزية للاشتراكية الديمقراطية الالمانية . كانت تصدر في برلين يوميا من ١٨٩١ - ١٩٣٣ . وقد بقيت حتى تشرين الاول ١٩١٦ تحت سيطرة الجماعة اليسارية وجماعة الوسط . وقد كانت الاشتراكية الديمقراطية تصدر بالإضافة الى هذه الجريدة جرائد محلية عدة تثبت روزا لوكسمبورغ مقتطفات منها في هذا المقال .

تقول :

« انها تريد الحرب ، تلك العناصر الفاقدة للضمير التي تحدد سياسة هوفبرج ، فيينا (١) . انهم يريدون الحرب - لقد اتضح ذلك من الصرخات المتوحشة التي ما فتئت تطلقها الصحافة الصفراء منذ اسابيع . انهم يريدون الحرب - والانذار النمسوي لبلاد الصرب يجعل ذلك واضحا للعالم كله . »
« ايسفك دم الآلاف من العمال والفلاحين ، لان دم فرانز فرديناند وزوجته قد سفحته طلقات متعصب مجنون ؟ هل تظهر جريمة مجنونة بجريمة اخرى اكثر جنونا ؟ .. قد يكون الانذار النمسوي الشعلة التي ستوقد اطراف اوربا جميعا . »
« فهذا الانذار في شكله ومحتواه مخز لدرجة ان الحكومة الصربية اذا تراجعت امامه ستكون عرضة للسقوط بين لحظة واخرى تحت وطأة جماهير الشعب . »
« لقد اقترفت صحافة المانيا الشوفينية جريمة بدعمها لرغبة حليفنا العزيز في الحرب . وليس هناك من شك في ان السيد بيثمان - هولويج قد وعد السيد برختولد (رئيس حكومة النمسا) بالدعم . ولكن برلين تلعب لعبة خطيرة في خطورة اللعبة التي تلعب في فيينا » .

وكتبت « ليزيغر فولكسزايونج » في ٢٤ تموز تقول :
« لقد قامر الحزب العسكري النمسوي بكل شيء ، فليس للشوفينية العسكرية القومية ما تخسره في اي بلد من بلدان العالم . والدوائر الشوفينية في النمسا مفلسة على وجه الخصوص . وما عواؤها الشوفيني سوى محاولة مسعورة للتفطية على الخراب الاقتصادي في النمسا وملء الخزانة باسلااب الحرب .. »
وقالت « دريسدن فولكسزايونج » في اليوم ذاته ما يلي :
« لقد فشل مجانين الحرب في وزارة الخارجية النمسوية حتى الان في الاتيان ببرهان يبرر مطالب النمسا من بلاد الصرب . وما لم تستطع الحكومة النمسوية ذلك فانها بهجمات الاستفزازية المهينة على بلاد الصرب تضع نفسها في موقف خاطيء امام اوربا كلها . وحتى لو ثبتت جريمة الصرب ، حتى لو كان حادث الاغتيال في سراجيفو قد اعد تحت سمع الحكومة الصربية وبصرها ، فان المطالب التي وردت في المذكرة تفوق بكثير كل الحدود المعتادة ، ولا يمكن تفسير مطالب كهذه من دولة اخرى الا بالشهوة الجامحة الى الحرب ... »

وكتبت « ميونيخز بوست » في ٢٥ تموز تقول :
« ان المذكرة النمسوية وثيقة لا مثيل لها في تاريخ القرنين الماضيين . فهي تطلب من بلاد الصرب طلبات قد يعني قبولها الانتحار القومي ، وكل ذلك على اساس نتائج تحقيق لم يكشف النقاب عن محتوياته حتى الان امام الرأي العام الاوروبي ودون ان تجري محاكمة قاتل وريث العرش وخطيبته ... »
واعلنت « شليسوغ - هولشتاين فولكسزايونج » في ٢٤ تموز :

(١) كان فيبر هوفبرج هو القصر الامبراطوري في فيينا .

« ان النمسا تستفز بلاد الصرب . ان النمسا - هنغاريا تريد الحرب وهي بذلك تقترب جريمة قد تفرق اوروبا كلها في الدم . . ان النمسا تقامر بكل شيء ، فهي تجرؤ على استفزاز الدولة الصربية بشكل سترفض هذه الاخيرة ان تتسامح معه ان لم تكن ضعيفة تماما . . . »

« ينبغي على كل شخص متمدن ان يحتج بعنف على السلوك الاجرامي لحكام النمسا . ان من واجب العمال قبل الجميع ، وواجب كل انسان يحترم السلام والمدنية ، ان يحاولوا جهدهم منع نتائج الجنون الدموي الذي انفجر في فيينا » . وقالت « ماجدبرجر » في ٢٥ تموز :

« ان الشعب والبرلمان سيسقطان في الساعة ذاتها اية حكومة صربية تجرؤ حتى على التظاهر ببحث هذه المطالب جديا ، وان عمل النمسا يستحق الاحتقار اكثر من ذلك لان برختولد يقف امام الحكومة الصربية وامام اوروبا ويداه خاويتان . » ان التسبب في الحرب في الوقت الراهن يعني التسبب في حرب عالمية . والتصرف على هذا النحو ينم عن رغبة في اطلاق سلام نصف الكرة الارضية بكامله . وبهذا لا يستطيع المرء ان يحرز انتصارات اخلاقية او يقنع غير المشتركين بعدالة موقفه . ويمكن للمرء ان يفترض دون ان يجانب الصواب ان صحافة اوروبا ومعها الحكومات الاوروبية ستعيد بنشاط وعزم رجال الدولة النمساويين المفرورين العديمي الشعور الى حظيرة النظام . »

وكتبت « فرانكفوتر فولكستاييم » في ٢٤ تموز تقول : « ان الصحافة الدينية بتحريضها الذي تمارسه باكية فيي فرانز فرديناند صديقها الحميم ، مطالبة بالانتقام لموته من الشعب الصربي ، وكذلك دعاة الحرب الالمان الذين تزداد لهجتهم احتقارا وتهديدا كل يوم ، قد جعلوا الحكومة النمساوية تسمح لنفسها ان تدفع الى ارسال انذار الى الحكومة الصربية صيغ بلغة متعالية واحتوى مطالب من الواضح انه يستحيل على الحكومة تنفيذها » . وفي اليوم ذاته كتبت « البرفلدر فراي برس » تقول :

« لقد اوردت برقية شبه رسمية الشروط التي اشترطتها النمسا على بلاد الصرب . ويمكن الاستنتاج من هذه الشروط ان الحكام في فيينا يدفعون الى الحرب بكل قواهم . ذلك ان الشروط التي تضعها المذكرة التي سلمت الليلة الماضية في براغ ليست غير شروط تجعل من بلاد الصرب محمية للنمسا . ان من الضروري ضرورة ملحة ان يجعل الدبلوماسيون في برلين دعاة الحرب في فيينا يفهمون ان المانيا لن ترفع اصبعها لدعم هذه المطالب الفظيعة ، وان سحب التهديدات امر حكيم » .

وكتبت « برجيش اريترستاييم » تقول : « ان النمسا تريد الصدام مع بلاد الصرب ، وهي تستخدم حادث الاغتيال في سراجيفو لتضع اللوم اخلاقيا على الصرب . ولكن المسألة جميعا عولجت ببلاهة للتاثير على الراي العام الاوروبي . واذا كان المحرضون على الحرب في وزارة

الخارجية في فيينا يعتقدون ان خلفاءهم في الحلف الثلاثي (١) (المانسا وايطاليا) سيهبون لمساعدتهم في صدام ستكون روسيا هي الاخرى مشتركة فيه ، فانهم لا بد يقعون في الوهم . فايطاليا ترهب باضعاف النمسا - هنغاريا منافستها في الادرياتيكي والبلقان ، وستمتنع بالتاكيد عن حرق اصابعها لمساعدة النمسا . اما في المانيا فان القوى الحاكمة مهما بلغ غباؤها لن تجرؤ على المخاطرة بحياة جندي واحد لاشباع تلهف آل هابسبرغ الاجرامي الى السلطة دون ان تستشير سخط الشعب بأكمله . »

هكذا حكمت صحافة الطبقة العاملة ، كلها ودون استثناء ، على اسباب الحرب قبل اسبوع من نشوبها . ومن الواضح ان الامر لم يكن يتعلق لا بحرية المانيا ولا بوجودها ، بل كان مقامرة مخجلة قام بها حزب الحرب النمساوي . لم تكن المسألة مسألة دفاع عن النفس ولا مسألة حماية قومية وحرب مقدسة فرضت علينا باسم الحرية ، بل كانت استفزازا وقحا وتهديدا صفيقا لاستقلال وحرية بلاد الصرب .

فما الذي حدث في الرابع من اب ليقلب اتجاه الاشتراكية الديمقراطية المحدد بوضوح والمجمع عليه الى هذا الحد رأسا على عقب ؟ لم يحدث جديد سوى عامل واحد هو « الكتاب الابيض » الذي قدمته الحكومة الى الرايشتاغ ذلك اليوم ، وفيه على الصفحة الرابعة ما يلي :

« يتوجب على النمسا في ظل هذه الظروف ، ان تقول لنفسها ان عدم قيامها بعمل ما ، في وجه الاحداث عبر الحدود ، لم يعد يتفق وكرامة المملكة وامنها . ولقد اعلمتنا الحكومة النمساوية الامبراطورية بموقفها هذا ، ورجت ان نعلن وجهات نظرنا . اننا لا نملك الا ان نؤكد لحليفنا ومن كل قلبنا اننا نتفق مع هذا التفسير للاوضاع وان نؤكد لها ان اي عمل ضروري لوضع حد لمحاولات الصرب ضد وجود المملكة النمساوية يحوز على موافقتنا ورضانا . اننا لعلى يقين تام بان الاجراءات النهائية للحرب التي ستتخذها النمسا لا بد ان تقم روسيا في الوضع ، ويمكن ان ننساق نحن ايضا الى الحرب كي نقوم بواجبنا كحليف للنمسا . ولكننا لا نستطيع ، لمعرفة ان اكثر مصالح حليفنا النمسا - هنغاريا حيوية مهددة بالخطر ، ان ننصحها باتباع سياسة اذعان قد لا تتفق مع كرامتها ، كما اننا لا نستطيع ان نرفض مد يد العون لهذا الاتجاه .

» وما يمنعنا على وجه الخصوص من اتخاذ هذا الموقف هو ان التحريض الصربي التخريبي انما يعرضنا نحن جديا للخطر . فاذا ما سمح للصربيين بمساعدة فرنسا وروسيا ان يستمروا في تهديد وجود المملكة المجاورة ، فسينجم عن ذلك

(١) بعد الحلف الثنائي عام ١٨٧٩ (المانيا والنمسا - هنغاريا) ، شكل الحلف الثلاثي في ١٨٨٢ بين المانيا والنمسا-هنغاريا وايطاليا . وفي ١٨٨٣ انضمت له رومانيا . استنكرت ايطاليا هذا الحلف ، وفي النهاية انضمت الى دول «الوفاق الودي» (بريطانيا وفرنسا وروسيا) في ١٩١٥

انهيار النمسا تدريجيا واخضاع كل الاعراق السلافية للشبح الروسي ، مما يجعل موقف العرق الجرماني في اوربا الوسطى متعذرا . ان نمسا مستضعفة ومستسلمة امام المد الروسي السلافي لن تظل حليفا يمكننا الاعتماد عليه ، كما يتوجب علينا ان نتخذ اجراء ما بالنظر الى التهديدات المتزايدة من جيراننا في الشرق وفي الغرب . لذا فقد اطلقنا يد النمسا في اجراءاتها ضد الصرب . وان لم نشارك في الاستعدادات » .

هذه هي الكلمات التي وضعت امام المجموعة الاشتراكية الديمقراطية في الرايشتاغ في ٤ آب ، وهي تمثل الجمل الوحيدة الهامة الحاسمة في كل «الكتاب الابيض» . انها بيان دقيق للحكومة الالمانية تصبح الى جانبه كل الكتب الصفراء والرمادية والزرقاء والبرتقالية ، التي تتحدث عن الملابس الدبلوماسية قبل الحرب وعن اسبابها المباشرة ، تصبح غير ذات بال ولا تمت للموضوع بصلة اطلاقا . كانت هذه الكلمات دليل مجموعة الرايشتاغ الى حكم صحيح على الوضع المطروح امامها . قبل ذلك باسبوع كانت صحافة الاشتراكية الديمقراطية كلها تصرخ ان الانذار النمساوي استثارة مجرمة لحرب عالمية ، وتطالب الحكومة الالمانية ان تأخذ اجراء وقائيا يدفع نحو السلام . ولقد افترضت الصحافة الاشتراكية الديمقراطية كلها ان الانذار النمساوي كان له على الحكومة الالمانية وقع الصاعقة كما كان له على الشعب الالماني . ولكن «الكتاب الابيض» اعلن بوضوح وايجاز :

١ - ان الحكومة النمساوية طلبت المباركة الالمانية قبل ان تتخذ الخطوة النهائية ضد الصرب .

٢ - ان الحكومة الالمانية كانت تدرك بوضوح ان الاجراء الذي اتخذته النمسا سيؤدي الى حرب مع الصرب وفي النهاية الى حرب اوربية .

٣ - ان الحكومة الالمانية لم تنصح النمسا بالاذعان ، بل على العكس من ذلك اعلنت ان نمسا مستضعفة مدعنة لن تعتبر حليفا ذا شأن لالمانيا .

٤ - ان الحكومة الالمانية اكدت للنمسا قبل تقدمها على الصرب انها ستمد لها يد العون تحت كل الظروف وفي حالة الحرب .

٥ - ان الحكومة الالمانية ، كذلك ، لم تحتفظ لنفسها بالسيطرة على الانذار النمساوي الحاسم لبلاد الصرب ، الذي كانت الحرب كلها تعتمد عليه ، بل «اطلقت يد النمسا تماما» .

علمت مجموعتنا في الرايشتاغ كل ذلك في الرابع من آب . كما علمت كذلك حقيقة اخرى من الحكومة : لقد غزت القوات الالمانية بلجيكا . ومن كل هذا استنتجت المجموعة الاشتراكية الديمقراطية ان الحرب حرب دفاع ضد الفرو الاجنبي ومن اجل وجود الوطن ، ومن اجل «الحضارة الالمانية» ، حرب من اجل الحرية ضد الاستبداد الروسي .

اكانت الخلفية الواضحة للحرب والمشهد الذي ما كاد يغطيها ، اكانت كل

المناورات الدبلوماسية التي جرت في بداية اندلاع الحرب ، بكل صخبها حول عالم من الاعداء يهددون جميعا حياة المانيا وتحركهم كلهم رغبة واحدة في اضعاف واذلال واخضاع الشعب الالماني والدولة الالمانية - اكانت هذه جميعا مفاجأة كاملة الى هذا الحد ؟ هل استدعت هذه العوامل مزيدا من التقييم ومزيدا من الحصانة النقدية اكثر مما كان لها ؟ لم يكن هذا اقل صحة مما هو بالنسبة لحزبنا ، الذي مر بحربين المائيتين كبيرتين وتلقي في كل منهما دروسا لا تنسى .

ان تلميذا للتاريخ ضئيل المعلومات يعرف ان حرب عام ١٨٦٦ ضد النمسا قد اعدّها بسمارك قبل ان تنشب بوقت طويل ، وأن سياسات بسمارك منذ بدايتها الاولى كانت تقود حتما الى النزاع مع النمسا والحرب معها . ويتحدث ولسي ألنهد نفسه ، الذي اصبح فيما بعد الامبراطور فريديريك ، في مذكراته بتواريخ الرابع عشر من تلك السنة عن هدف المستشار هذا فيقول :

«كان بسمارك ، عندما تولى منصبه عاقد العزم على حرب بروسيا للنمسا، ولكنه كان شديد الحرص على ان لا يبدي غرضه لصاحب الجلالة في ذلك الوقت او في اي فرصة مبكرة ، حتى بدا الوقت مناسباً» .

ويقول اور في كتيبه «الاحتفال بذكرى سيدان والاشتراكية الديمقراطية»: «قارن هذا الاعتراف بالاعلان الذي ارسله الملك وليم الشعبي :

«الوطن في خطر ! لقد حملت النمسا وقسم كبير من المانيا السلاح ضدنا . قبل بضع سنوات فقط مددت يد الاخوة الى النمسا ، بملء ارادتي ودون ان افكر بالخلافات السابقة ، وذلك كي انقذ الامة الالمانية من السيطرة الاجنبية . ولكن آمالي ذهبت ادراج الرياح . فالنمسا لا تستطيع ان تنسى ان لورداتها حكموها المانيا مرة . انها ترفض ان ترى في بروسيا الاقوى حليفا ، بل تصر على ان ترى فيها منافسا خطرا . وهي تعتقد انه تجب معارضة النمسا في كل اهدافها ، لان ما ينفع بروسيا يضر بالنمسا . لقد نشبت الغيرة القديمة ثانية ، فبروسيا يجب ان تضعف وتدمر وتذل . وكل المعاهدات مع بروسيا باطلة ، ولا يدعى اللوردات الالمان الى فك تحالفهم مع بروسيا فحسب ، بل يجري حثهم على ذلك ايضا . اينما ننظر في المانيا نجد اننا محاطون باعداء صريحة حربهم: لتسقط بروسيا !» .

وقد امر الملك وليم ، وهو يستدعي بركات السماء ، ان يقام يوم عام للصلاة والدعاء والتوبة في ١٨ حزيران وقال :

«لم يرض الله ان يتوج بالنجاح جهودي لحفظ بركة السلام على شعبي» .
الم يكن من الواجب ان تبعث البيانات الرسمية التي صاحبت اندلاع الحرب في ٤ آب المذكريات الحميمية لكلمات والحن طالما جرى تذكرها ؟ ام ان مجموعتنا قد نسيت تاريخ حزبها ؟

ولكن ذلك ليس بكاف ! في العام ١٨٧٠ كانت الحرب مع فرنسا ، وشساء

التاريخ ان يصحب نشوب هذه الحرب حدث لا ينسى هو «رسالة ايمز» (١) ، تلك الوثيقة التي اصبحت المثال الكلاسيكي على فن الحكومات الرسمية في صنع الحرب ، والتي تمثل حدثا لا ينسى في تاريخ حزبنا . الم يكن ليكننخت «مسا غيره» والاشتراكية الديمقراطية الالمانية هما اللذان شعرا بان من واجبهما في ذلك الوقت الكشف عن هذه الحقائق والتبيان للجماهير «كيف تصنع الحرب» ؟ لم يكن شن الحرب لحماية الوطن ، بكل بساطة ولهذا السبب وحده ، من اختراع بسمارك . فهو لم يفعل غير اتباع وصفة عالمية حقا معروفة جيدا وقديمة لفن السياسة الرأسمالية ، وقد اتبعها بتجرد عن الضمير مميز له . فمتى وأين نشبت حرب منذ ان بدا ما يسمى بالرأي العام يلعب دورا في الحسابات الحكومية، لم يقم فيها كل طرف من الاطراف المعتدية بسحب السيف من غمده بقلب مثقل لغرض واحد وحيد هو الدفاع عن الوطن وقضيته العادلة ضد الهجمات الدنيئة للعدو ؟ ان هذه الاسطورة جزء لا يتجزأ من لعبة الحرب تماما كما هو البارود والرصاص . اللعبة قديمة ، ولكن الجديد هو ان تلعبها الاشتراكية الديمقراطية .

الفصل الثالث

كان يجب على حزبنا ان يكون مستعدا لادراك الاهداف الحقيقية للحرب ومواجهتها دون دهشة والحكم عليها بعلاقاتها الاعمق على ضوء تجربته السياسية الواسعة . اذ لم تكن الاحداث والقوى التي ادت الى الرابع من آب عام ١٩١٤ سرا . فقد كان العالم يستعد لعقود خلت وفي وضح النهار وبدعاية واسعة للحرب العالمية خطوة فخطوة وساعة فساعة . واذا كان عدد من الاشتراكيين يهدد اليوم «الدبلوماسية السرية» التي كانت تربى هذه الشعوذة خلف الستار يهددها بالدمار الفظيع ، فانهم انما يعززون الى هؤلاء التعساء قوة سحرية لا يكادون يستحقونها، تماما كما يقوم بعض سكان جنوب اميركا بجلد اصنامهم بالسياط من اجل هبوب العاصفة . ان ما يسمون اليوم ابطال الشعوب ليسوا في هذه الحرب ، كما في كل حرب ، غير احجار شطرنج تحركها ، على سطح المجتمع الرأسمالي ، احداث

(١) في ٢ تموز ١٨٧٠ اعلنت الحكومة المؤقتة في اسبانيا ترشيح الامير ليوبولد من عائلة هوهنلرن لخلافة الملكة ايزابيلا التي كانت قد خلعت من العرش في ايلول ١٨٦٨ . وفي ٦ تموز احتجت فرنسا فسحب الترشيح بعد ذلك . وفي ٧ تموز طلب السفير الفرنسي في المانيا اعتذارا من القيصر الالاني وهذا بان لا يطمح اي من عائلة هوهنلرن الى عرش اسبانيا . كان القيصر حينذاك في ايمز . فقام بسمارك باعادة صياغة رد القيصر فيما اصبح يعرف بعد ذلك باسم «رسالة ايمز» التي جعلت طريقة صياغتها الحرب امرا محتوما .

وقوى تاريخية جبارة . واذا كان هناك من يستطيع فهم هذه الاحداث والمجريات فان اعضاء الاشتراكية الديمقراطية الالمانية هم الذين يستطيعون ذلك بالتأكيد . هناك مجريان للتطور في التاريخ الحديث دفعا مباشرة الى الحرب الحالية . ويعود اولهما في اصله الى فترة ما يسمى بالدول القومية ، اي الدول الحديثة ، التي تشكلت اول مرة منذ الحرب البسماركية ضد فرنسا . لقد هيأت حرب ١٨٧٠ الحطباللحريق الهائل الذي يجتاح العالم اليوم ، وذلك لانها ، باقتطاع الالزاس واللورين ، رمت الجمهورية الفرنسية في احضان روسيا ، وشطرت اوروبا الى معسكرين متناحرين وفتحت السبيل الى فترة من التنافس المجنون على التسليح . كانت قوات بسمارك لا تزال في فرنسا عندما كتب ماركس الى «برونشفايغر اوسخس» يقول :

«ان من لم يصم اذنيه الصخب المؤقت، ومن لا يريد ان يصم الشعب الالمانى، يجب ان يرى ان حرب ١٨٧٠ تحمل في طياتها وبالضرورة حربا بين المانيا وروسيا ، تماما كما حملت حرب ١٨٦٦ بحرب ١٨٧٠ . اقول بالضرورة ، الا اذا حدث ما ليس محتملا ، الا اذا نشبت ثورة في روسيا قبل ذلك الحين . اما اذا لم يحدث ذلك ، فان حربا بين المانيا وروسيا يمكن ان تعتبر منذ الان «واقعا قائما» . ان القول بما اذا كانت هذه الحرب مفيدة او خطيرة يعتمد على الاتجاه الذي سيتخذه المنتصر الالمانى . فاذا اخذوا الالزاس واللورين ، فان فرنسا مع روسيا ستسليح ضد المانيا . ولا حاجة بنا للاشارة الى النتائج المدمرة» .

كانت هذه النبوءة تقابل حينذاك بالضحك . فقد كانت الروابط التي تشد روسيا الى بروسيا تبدو قوية الى درجة ان الاعتقاد بوحدة روسيا الاوتوقراطية مع فرنسا الجمهورية كان يعتبر جنونا . وقد كان من يحملون وجهة النظر هذه يتعرضون للهزء بهم ويعتبرون مجانين . ومع ذلك فقد وقع كل ما تنبا به ماركس حرفيا . يقول اور في «سيدانفير» : «ذلك ان هذه هي السياسة الاشتراكية الديمقراطية : رؤية الاشياء بوضوح وكما هي ، وبهذا تختلف عن سياسة الآخرين التي تجري يوما - فيوما والتي تنحني بعمى امام كل نصر مؤقت» .

يجب ان لا يساء فهم هذا ليعني ان الرغبة في الانتقام للصوصية بسمارك قد دفعت فرنسا الى حرب مع المانيا ، وان لب الحرب الراهنة يجب ان يوجد في «الانتقام للالزاس واللورين» ، ذلك الانتقام الذي جرى الحديث عنه كثيرا . فهذه هي الاسطورة القومية التي تناسب المحرضين الالمان على الحرب ، اولئك الذين يخلقون انحرافات عن فرنسا المكتئبة التي «لا تستطيع ان تنسى» هزيمتها ، كما كانت الصحافة الخادمة لبسمارك تتحدث بلغة منمقة عن النمسا ، الاميرة المخلوعة، التي لا تستطيع ان تنسى تفوقها في الماضي على بروسيا ، سندريللا الساحرة . لقد اصبح الانتقام للالزاس واللورين ، في الواقع ، الاختصاص المسرحي لعدد من

المهرجين الوطنيين ، أصبح «اسد بلفورت» (١) ، اي لا اكثر من شيء عتيق لا يزال حيا .

لقد كف اقتطاع الازناس واللورين منذ زمن عن لعب اي دور في السياسة الفرنسية . فقد تخطته الان اهتمامات اكثر الحاحا ، ولم تفكر الحكومة الفرنسية ولا اي حزب جاد في فرنسا بالحرب مع المانيا بسبب هذه الاراضي . فاذا كان التراث البسماركي قد أصبح ، برغم ذلك ، الحطب الذي اوقد الحريق الهائل العالمي ، فما ذلك الا لان هذا التراث دفع المانيا من جهة ، وفرنسا ومعها كل أوروبا من جهة أخرى الى منزل التنافس العسكري ، ولانه دفع الى التحالف الفرنسي - الروسي ، ووحد المانيا والنمسا كنتيجة حتمية لذلك . وقد اعطى هذا القيصرية الروسية منزلة عظيمة كعامل في السياسة الأوروبية . لقد كانت فرنسا و المانيا تتملقان روسيا بانتظام طلبا لودتها ، وفي ذلك الوقت توثقت الروابط التي وحدت المانيا بالنمسا - هنغاريا ، تلك الوحدة التي تستمد قوتها في الحرب الراهنة من «اخوة السلاح» على حد تعبير «الكتاب الابيض» .

هكذا سببت حرب ١٨٧٠ في أعقابها تمحور أوروبا سياسيا على طرفي محور التعادي الفرنسي - الالمانى ، وفرضت الحكم العسكري على حياة الشعوب الأوروبية . ولقد اتى التطور التاريخي ليعطي هذه القاعدة وهذا التمحور محتوى جديدا تماما . اما الخط الثاني الذي يؤدي الى الحرب العالمية الراهنة ، والذي يبرر تنبؤ ماركس تبريرا لامعا ، فيجد أصله في أحداث عالمية لم يعش ماركس ليرآها ، في التطور الرأسمالي في السنوات الخمس والعشرين الاخيرة .

لقد نمت الرأسمالية وانتشرت بسرعة في أوروبا التي اعيد تشكيلها بعد فترة حرب ١٨٦٠ - ١٨٧٠ ، وعلى الاخص بعد فترة الإنكماش التي تبعت التضخم والذعر سنة ١٨٧٣ ، ووصل هذا النمو ذروة غير معتادة في التسعينات ، وأدى ذلك الى افتتاح فترة جديدة عاصفة خطيرة بين دول أوروبا . فقد كانت هذه الدول تتنافس فيما بينها على التوسع نحو البلدان والمناطق غير الرأسمالية . واصبح الاتجاه القوي نحو التوسع الكولونيالي واضحا في وقت مبكر يعود الى الثمانينات . فضممت انجلترا السيطرة على مصر و خلقت لنفسها في جنوب افريقيا امبراطورية كولونiale . واستولت فرنسا على تونس في شمال افريقيا وتونكين في آسيا الشرقية ، وكسبت ايطاليا موطن قدم في الحبشة ، واحرزت روسيا مقائم في آسيا الوسطى وتقدمت في منشوريا ، وكسبت المانيا مستعمراتها الاولى في افريقيا وبحر الجنوب ، وانضمت الولايات المتحدة الى الحلبة عندما حصلت على الفلبين وعلى «مصالح» في آسيا الشرقية . لقد سببت فترة الفوز

(١) اسد بلفورت هو منحوتة يبلغ طولها ٣٦ قدما شيدت تخليدا للذكرى حصار بلفورت عام ١٨٧١ خلال الحرب الفرنسية - البروسية ، فقد قطعت المدينة تماما من الخطوط الفرنسية وقصفت وخسرت ٢٧٥٠ رجلا .

المجموع هذه سلسلة متصلة عمليا من الحروب الدموية بدءا من الحرب الصينية - اليابانية عام ١٨٩٥ ، ووصات أوجها في الغزو الصيني الكبير وانتهاء الحرب الروسية - اليابانية عام ١٩٠٤ (١) .

خلقت كل هذه الاحداث ، الواحدة منها تلو الاخرى ، عداءات جديدة خارج اوروبا بين كل الاطراف : بين ايطاليا وفرنسا في شمال افريقيا ، وبين فرنسا وانجلترا في مصر ، وبين انجلترا وروسيا في آسيا الوسطى ، وبين روسيا واليابان في شرق آسيا ، وبين اليابان وانجلترا في الصين ، وبين الولايات المتحدة واليابان في المحيط الهادي - ذلك المحيط القلق المليء بالتناقضات الحساسة والتحالفات المؤقتة ، بالتوتر والاسترخاء ، المحيط الذي يهدد كل بضع سنوات باشغال حرب بين القوى الأوروبية . لذا فان من الواضح للجميع :

١ - ان الحرب السرية التي تشنها كل دولة رأسمالية على كل دولة رأسمالية اخرى ، تلك الحرب التي تجري على حساب الشعوب الافريقية والاسيوية لا بد ان تؤدي الى تصفية حسابات عامة ، وان الريح التي زرعت في افريقيا وآسيا ستعود الى اوروبا عاصفة مدمرة ، ومما يزيد ذلك تأكيدا على تأكيد هو ان تزايد تسليح الدول الأوروبية كان المرافق الدائم لهذه الاحداث الاسيوية والافريقية .

٢ - ان الحرب الأوروبية لا بد ان تندلع حالما تجد النزاعات الجزئية المتفجرة بين الدول الامبريالية محورا متركزا ، اي نزاعا ذي حجم يكفي لتقسيم هذه الدول في الوقت الراهن الى كتل متعارضة . وقد خلق هذا الوضع بظهور الامبريالية الألمانية .

يمكن للمرء ان يدرس تطور الرأسمالية في ألمانيا ، في شكلها العماني وفي تكثفها في اقصر فترة ممكنة من الزمن . ان السرعة التي لا سابق لها التي تطورت بها الصناعة والتجارة في ألمانيا منذ تأسيس الامبراطورية ادت في الثمانينات الى شكلين مميزين شاذين من التراكم الرأسمالي : اوسع نمو للاحتكار في اوروبا ، وأفضل الانظمة المصرفية في العالم تطورا واكثرها تركزا . وقد نظمت الاحتكارات صناعة الحديد والصلب وجعلتها اكثر العوامل اثرا في الدولة ، وصناعة الحديد والصلب هي اكثر فروع المجهود الرأسمالي اهتماما بالاوامر الحكومية وبالتجهيزات المادية والمشاريع الامبريالية (بناء سكة الحديد ، استقلال المناجم ، الخ) . اما

(١) بدأت الحرب الصينية اليابانية في كوريا وفي المجر في تموز-آب ١٨٩٤ . وتوقفت بتدخل ألمانيا وروسيا وفرنسا . وعقدت معاهدة سلام في شيمونسيكي في ١٧ نيسان ١٨٩٥ فأخذت اليابان فورموزا وشبه جزيرة لياوتونغ وبنسكادوريس ، بينما حصلت كوريا على استقلالها . بدأت الحرب الروسية اليابانية في شباط ١٩٠٤ عندما هاجمت اليابان بورت آرثر دون انذار . وبعد حصار طويل استسلمت بورت آرثر في كانون الثاني ١٩٠٥ . وفي ٢٧ - ٢٨ ايار اغرق الاسطول الروسي كله في ترشيسا . تدخل تيودور روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة ، وعقدت معاهدة سلام بورتسموث . فقدت روسيا بورت آرثر واستجارها لكوانتونغ واجبرت على اخلاء منشوريا ونصف جزيرة ساخالين التي كانت قد احتلتها منذ ١٨٧٥ .

النظام المصرفي فقد كُتِل ، بطاقة عظيمة وفتية ، المصالح المالية في كل منظم بصلابة خالقا قوة تحكم الصناعة والتجارة والتسليف في الدولة حكما اوتوقراطيا ، قوة مهيمنة في الشؤون الخاصة والعامة ، قوة لا حدود لقدرتها على التوسع ، جامعة ابدا للربح وللعمل ، قوة لاشخصية وبالتالي ليبرالية العقل مخاطرة عديمة الضمير ، عالمية بطبيعتها ذاتها ، ومؤهلة بقدراتها لاستعمال العالم كله مسرحا لها . ان المانيا ترزح تحت وطأة نظام شخصي ذي مبادرة قوية ونشاط تشنجي ، نظام فيه اضعف انواع البرلمانية التي ليست قادرة على المعارضة ، نظام يوحد كل الشرائح الرأسمالية في احدى تناقض مع الطبقة العاملة . ومن الواضح ان هذه الامبريالية الحية التي لا تعيقها عوائق ، والتي هبطت ، بشبهة عارمة ، على مسرح العالم في وقت كان العالم فيه مقسما ، سرعان ما اصبحت عاملا لا يشعر بالمسؤولية من عوامل التملل العام .

ولقد كان الانقلاب الجذري الذي وقع في السياسات العسكرية للامبراطورية في نهاية التسعينات ايدانا بهذا . ففي ذلك الوقت اقرت ميزانيتان بحريتان لمضاعفة قوة المانيا البحرية وتمويل برنامج بحري يغطي قرابة عقدين من الزمن . كان ذلك يعني تحولا هائلا في سياسة الدولة المالية والتجارية . فهو يتضمن اولا تحولا هاما في السياسة الخارجية للامبراطورية ، اذ ان سياسة بسمارك كانت قائمة على مبدأ ان الامبراطورية قوة برية ويجب ان تظل كذلك ، وان الاسطول الالماني في احسن الاحوال ليس غير قوة للدفاع عن الشاطئ يمكن الاستغناء عنها . وقد ذهب هولمان ، وزير الخارجية ، الى حد الاعلان امام لجنة الموازنة فسي الرايشتاغ في آذار ١٨٩٧ بما يلي: «لسنا بحاجة الى اسطول للدفاع عن الشواطئ فشواطئنا تحمي نفسها بنفسها» . ولكن جرى اقرار برنامج جديد تماما ، بتبني الميزانيتين البحريتين هو برنامج «على الارض وفي البحر ، المانيا هي الاولى» . كان ذلك علامة التحول من السياسة البسماركية البرية الاوروبية الى «السياسة العالمية» (١) ، من الدفاع الى الهجوم كهدف نهائي لبرنامج المانيا العسكري . لقد كانت لفة هذه الحقائق واضحة الى درجة ان الرايشتاغ ذاته تقدم بالتعليق الضروري عليها . فبعد خطبة شهيرة القاها الامبراطور بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الامبراطورية الالمانية ، وعرض فيها البرنامج الجديد تمهيدا للميزانيتين البحريتين ، تحدث ليبر قائد الوسط (٢) في ذلك الحين فذكر «المخططات البحرية البعيدة عن الشواطئ» التي يجب ان تكون المانيا على استعداد

(١) السياسة العالمية مقابل السياسة الاوروبية . تحقق حلم بسمارك في ان تصبح المانيا دولة عالمية عندما تراس معاهدة برلين خلال الازمة الروسية - الانجليزية .

(٢) الوسط هو الحزب الكاثوليكي في المانيا ، تأسس عام ١٨٧٠ ، سمي بالوسط لان اعضاءه كانوا يجلسون في وسط قاعة الرايشتاغ . كان الليبراليون القوميون هم الصناعيون ومالكو السفن . المحافظون هم اليونكر نصف الاقطاعيين ذوي النزعة العسكرية الالاسمية . الراديكاليون او التقدميون هم منظمة للطبقة الوسطى معارضة لليونكر ولبسمارك .

لمعارضتها معارضة ناشطة . وفي ٢٣ آذار ١٨٩٨ وعندما كانت الميزانية الاولى تبحث ، صاح قائد اخر من قادة الوسط هو شادلر قائلا «ان الامة تعتقد انها لا تستطيع ان تكون الاولى على البر والاولى في البحر . انكم ، ايها السادة ، تجيبون : ليس هذا ما نريد ! ومع ذلك فانكم ايها السادة في بداية مفهوم كهذا ، وانها لبداية قوية جدا ! »

وعندما قدمت الميزانية الثانية ، اعلن شادلر ذاته في الرايشتاغ في ٥ شباط ١٩٠٠ مشيرا الى الوعود السالفة بأن لا يكون المزيد من الميزانيات البحرية ، اعلن قائلا : «واليوم تأتي هذه الميزانية ، التي لا تعني شيئا غير تدشين اسطول عالمي ، كأساس لدعم سياسات عالمية بمضاعفة اسطولنا وربط العقدين القادمين بمطالبنا» . وقد دافعت الحكومة في الواقع صراحة عن البرنامج السياسي لنهجها الجديد في العمل . ففي ١١ كانون الاول ١٨٩٩ قال فون بيلو ، الذي كان حينئذ وزيرا للخارجية ، دفاعا عن الموازنة الثانية «عندما يتحدث الانجليز عن «بريطانيا العظمى» ويتحدث الفرنسيون عن «فرنسا الجديدة» ويفتح الروس لانفسهم ابواب آسيا ، فان لنا الحق نحن ايضا في ان نطمح الى المانيا اعظم . واذا لم نخلق اسطولا يكفي لحماية تجارتنا ومواطنينا في الاراضي الاجنبية وبعثاتنا وأمسن شواطئنا ، فاننا انما نهدد بالخطر اكثر مصالح امتنا حيوية . ففي القرن القادم سيكون الشعب الالماني اما المطرقة واما السندان» . فاذا ما وضعنا جانب ما يتزين به هذا البيان من حديث عن الدفاع عن الشواطئ ، فلن يبقى غير البرنامج الضخم : المانيا اعظم كمطرقة تنهال على الامم الاخرى .

ليس صعبا ان نحدد الاتجاه الرئيسي الذي توجهت اليه هذه الاستفزازات . كان على المانيا ان تصبح منافسة لاعظم قوة بحرية في العالم - انجلترا . ولم تفشل بريطانيا في ان تفهم ذلك ، فسببت موازنتنا اصلاح البحرية والخطب التي رافقتها قلقا في انجلترا ، قلقا لم تهدأ ثائرته ثانية مذ ذاك . ففي آذار عام ١٩١٠ ، قال اللورد روبرت سيسيل في مجلس العموم خلال مناقشة للبحرية : «انني اتحدى ايا كان ان يعطيني سببا مقنعا للاسطول الضخم الذي تبنيه المانيا ، غير الاعداد للحرب مع انجلترا» . لقد كان القتال على السيطرة على المحيط ، ذلك القتال الذي استمر عقدا ونصف على الجانبين وتتوج بالبناء المحموم للمدمرات والمدمرات - المتفوقة ، كان في الواقع الحرب بين انجلترا ومانيا . لقد كانت الموازنة البحرية في ١١ كانون الاول ١٨٩٩ اعلانا للحرب من جانب المانيا ، اجابته بريطانيا في ٤ آب ١٩١٤ .

يجب ان نلاحظ ان هذا القتال من اجل التفوق البحري لا علاقة له بالتنافس الاقتصادي على السوق العالمي . ذلك ان «احتكار» انجلترا للسوق العالمية ، الذي يدعي انه يعيق التطور الصناعي الالماني ، والذي يجري بحثه كثيرا جدا هذه الايام ، ينتمي في الحقيقة الى دائرة اساطير الحرب التي تشكل اسطورة «الانتقام» الفرنسي النضرة ابدا اكثرها نفعا . لقد اصبح هذا «الاحتكار» خرافة بالية ،

لسوء حظ الرأسماليين الانجليز . فقد وضع التطور الصناعي لفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وروسيا والهند واليابان ، وفوق ذلك كله ، تطور ألمانيا وأميركا نهاية لهذا الاحتكار الذي كان سائدا في النصف الاول من القرن التاسع عشر . فقد دلفت الى السوق العالمي ، الى جانب انجلترا ، دولة اثر اخرى ، فتطورت الرأسمالية اوتوماتيكيا وبخطوات عملاقة الى اقتصاد عالمي .

اما السيادة الانجليزية على البحار التي اقضت مضاجع الكثيرين من الاشتراكيين الديمقراطيين ، والتي يظن هؤلاء السادة انها يجب ان تحطم حفاظا على الاشتراكية العالمية ، هذه السيادة لم تزعج الرأسمالية الألمانية ، فاستطاعت ان تنمو لتصبح شابا يافعا نهما تكاد وجنتاه تتفجران ، وكل ذلك تحت « ربة » هذه السيادة . نعم ، لقد كانت انجلترا ذاتها ومستعمراتها احجار الزاوية في التطور الألماني الرأسمالي . واصبحت ألمانيا بطريقة مشابهة المستهلك الاهم والاكثر ضرورة للدولة الانجليزية . لم يقف اي من التطورين الصناعيين الألماني والانجليزي في وجه الآخر ، بل كانا معتمدين على بعضهما البعض ومتحدين بنظام من تقسيم العمل عززته بقوة سياسة انجلترا في التجارة الحرة . لذا ، لم يكن للتجارة الألمانية ومصالحها في العالم اي علاقة مهما كانت بتغير وجهة السياسة الألمانية وبناء الاسطول الألماني .

كذلك لم تضطرم ممتلكات ألمانيا الاستعمارية في ذلك الوقت بسيطرة انجلترا على البحار ، فام تكن مستعمرات ألمانيا بحاجة الى حماية قوة بحرية من الدرجة الاولى . اذ لم يكن احد يحسد ألمانيا على ممتلكاتها ، وبالتأكيد لم تكن انجلترا تحسدها . اما ان تكون بريطانيا واليابان قد استولتا ، خلال الحرب ، على هذه الممتلكات ، وان تكون الفتيمة قد انتقلت من يد الى اخرى ، فما ذلك الا اجراء حربي مقبول على وجه العموم ، تماما كنهم الامبرياليين الالمان الى بلجيكا ، ذلك النهم الذي لم يكن احد خارج مستشفى الجانين يجرؤ على الافصاح عنه وقت السلم . ان جنوب غرب افريقيا وجنوب شرقها ، وتسنجتو لم تكن لتسبب حربا ، لا برا ولا بحرا ، بين ألمانيا وانجلترا . وفي الواقع ، كانت معاهدة تنظم اقتساما سلميا للمستعمرات البرتغالية في افريقيا بين هاتين الدولتين قد اتمت عمليا قبل ان تنشب الحرب بقليل (١) .

عندما نشرت ألمانيا راية قوتها البحرية وسياساتها العالية ، فانما كانت بذلك تعلن رغبتها في منازعة جديدة كبيرة للامبريالية الألمانية في العالم . ولقد انشئت ، بواسطة اسطول هجومي من الدرجة الاولى والزيادة الموازية في حجم

(١) في ٢٠ تشرين الاول ١٩١٢ ، عقدت اتفاقية بين ألمانيا وبريطانيا لاقتسام النفوذ في مستعمرات البرتغال في افريقيا ، اذا طلبت البرتغال قرضا بكفالة عائدات مستعمراتها . وفي الوقت ذاته جرى بحث خط حديد بغداد - برلين ، ولكن لم يتوصل الى اتفاق ، اذ نشبت الحرب .

القوات ، أداة سياسة مقبلة جديدة تفتح الباب امام احتمالات لم يسبق لها مثيل . فاصبح بناء السفن وصنع الاسلحة العمل الذهبي للصناعة الالمانية ، مما فتح مجالات لا حدود لها لعمليات ابعاد اثرا يقوم بها راس المال الاحتكاري والمصرفي على امتداد العالم اجمع . كان هذا كفيلا بالحصول على موافقة الاحزاب الرأسمالية وانضوائها تحت لواء الامبريالية ، واتبع الوسط مثال «الليبراليين القوميين» الذين كانوا اعنف الدائدين عن صناعة الحديد والصلب واصبح ، بتبنيه الموازنة البحرية التي كان قد شجبهها بحدة عام ١٩٠٠ ، حزب الحكومة . وسنار «التقدميون» في اثر الوسط عندما ظهر خليفة الموازنة البحرية - سياسة التعرف العالية - اما اليونكرز اعنف المعارضين لـ «الاسطول المقيت» وللقناة فقد اصبحوا في المؤخرة اكثر المتطفلين حماسا لسياسة العسكرية - البحرية والنهب الكولونيالي التي كانوا قد عارضوها بشدة . فكان ان وجدت انتخابات العام ١٩٠٧ ، التي تدعى «انتخابات» هونتوت (١) المانيا كلها في نوبة من الحماس الامبريالي ، موحدة بشبات تحت علم واحد ، هو علم المانيا فون بيلو ، المانيا التي كانت تشعر انها مقدر لها ان تلعب دور المطرقة في العالم . لقد كانت هذه الانتخابات بجوها الروحي الذي يشبه جو المذبحة مدخلا لالمانيا الرابع من آب ، كانت تحديا للطبقة العاملة الالمانية ، وكذلك للدول الرأسمالية الاخرى ، تحديا لم يكن موجهها لاحد على وجه الخصوص ، بل كان تلويحا بقبضة قوية في وجه العالم اجمع

الفصل الرابع

اصبحت تركيا اهم حقل لعمليات الامبريالية الالمانية واصبح مصروف «دوينشة بنك» ، بمصالحه الهائلة في آسيا والذي تركزت حوله كل السياسات الالمانية في الشرق ، الحكم الفصل في شؤون تركيا . كانت تركيا قد عملت في الخمسينات والستينات (من القرن التاسع عشر) برأس مال انجليزي أنشأ خط سكة الحديد من ازمير وابرم عقدا للتمديد الاول لخط الاناضول حتى ازميت . لكن راس المال الالمانى ظهر على المسرح في العام ١٨٨٨ وحصل من عبد الحميد

(١) في ١٩٠٦ ، دار في افريقيا الغربية التي كانت مستعمرة المانية ، ٨٠٠ الف من الهيريزو و ١٠ آلاف من الهونتوت . فقتلهم الجنرال ترونا جميعا . واجبر ١٠ آلاف رجل وامرأة وطفل على الهروب الى صحراء كالاهاري ليموتوا جوعا وعطشا . وفي ١٩٠٧ حدثت في المانيا انتخابات عرفت بانتخابات الهونتوت . انخفض فيها تمثيل الاشتراكية الديمقراطية ، التي كانت قد رفضت التصويت الى جانب اعتمادات الحرب في ١٩٠٦ ، من ٨١ مقعدا في انتخابات ١٩٠٣ الى ٤٣ مقعدا ، على الرغم من ان الاصوات التي حصلت عليها زادت بنسبة ٨٪ . غير ان الاشتراكية الديمقراطية عادت فحصلت على ١١٠ مقاعد في انتخابات ١٩١٢ .

على ادارة الخط الحديدي الذي بني براس مال انجليزي ، وعلى امتياز للتمديد الجديد من ازمته حتى انغورا والخطوط الفرعية الى سكوتاري وبورسا وقونيا وقيزاريلي . وفي العام ١٨٩٩ حصل «دويتشه بنك» على امتياز لانشاء ميناء واجراء تحسينات في حردار باشا والسيطرة المنفردة على التجارة وجمع الرسوم في الميناء . في العام ١٩٠١ اعطت الحكومة التركية الى «دويتشه بنك» امتياز خط بغداد العظيم (١) الى الخليج الفارسي ، وفي العام ١٩٠٧ منحت له امتيازاً لتجفيف بحر الكرافيران وري سهل قوما .

كانت عاقبة هذا العمل الرائع من اعمال «الثقافة السلمية» هو التدمير «السلمي» الشامل لمزادعي آسيا الصغرى . وقد حقق «دويتشه بنك» بالطبع ، هذا المشروع الضخم بكفالة من نظام متشعب للدين العام ، اصبحت تركيا بموجبه مدينة الى الابد للسلطة سيمنز وجوز وهلفريخ . . . الخ ، كما كانت في السابق مدينة للرأسمال الانجليزي والفرنسي والنمساوي . ولم تصبح تركيا مرغمة على اعتصار المبالغ الضخمة من الدولة لدفع فوائد هذه القروض فقط ولكنها اصبحت مرغمة ايضا على ضمان دخل صاف للخط الحديدي الذي انشئ . لقد ادخلت احدث وسائل المواصلات على سكان بدائيين يعملون في الزراعة الصرفة في كثير من الحالات . وكان من المستحيل عمليا تأمين الفوائد التي تتطلبها الخطوط الحديدية من مناطق زراعية مجربة استغلت باستبداد شرقي سنوات عدة وبلا وازع ، فاصبحت لا تكاد تنتج ما يطعم السكان بعد دفع الديون للدولة ، ولما كانت المنطقة بدائية جدا حضاريا وصناعيا ولا يمكن لها ان تتطور الا ببطء فقد بقي الشح والتنقل في غاية التأخر ولذا فان العجز الذي يجب ان يدفع لرفع الفائدة المطلوبة اصبحت يدفع من جانب الحكومة التركية على شكل ما يسمى بكفالة الكيلومتر . لقد انشئت تركيا الاوروبية طبقا لهذا النظام برؤوس اموال نمسوية وفرنسية ، واعتمد «دويتشه بنك» هذا النظام ذاته في عملياته في تركيا الاسيوية .

وبما انه كان على الحكومة التركية ان تدفع على شكل سندات او قروض فقد سلمت الى ممثلي الرأسمال الاوروبي ، الذين شكلوا ما يسمى بالهيئة التنفيذية للاشراف على الدين العام ، المصدر الرئيسي للدخل القومي التركي . الامر الذي اعطى «للدويتشه بنك» الحق في جمع ضريبة العشر من عدد من المقاطعات . وبهذه الطريقة دفعت الحكومة التركية مثلاً بين العامين ١٨٩٣ و ١٩١٠ حوالي تسعة ملايين فرنك كاعانة حكومية للخط الحديدي الى انغورا وللخط الممتد من اسكي شهر

(١) خط بغداد العظيم هو خط برلين بغداد الذي اعطى السلطان عبد الحميد امتيازه لالمانيا عام ١٨٩٩ . دعمت بريطانيا فكرة المشروع ضد القيصر ولكنها كانت تخشاه . فقد كان لبريطانيا مشاركتها لخط حديدي من الكاب الى القاهرة . بينما كان الروس يخططون لخط من سانت بطرسبرج الى الخليج العربي .

الى قونية . وهكذا فان ضريبة العشر التي اجرتها الحكومة التركية للدائنين الاوروبيين مدفوعات قديمة تقدم عينيا من القمح والماشية والحرير الخ ، وهي لا تدفع مباشرة ولكن من خلال ملتزمين وسطاء يشبهون جباة الضرائب السيئسي الذكر في فرنسا ما قبل الثورة ، حيث تبيع الدولة حق جباية المبلغ المطلوب من كل ولاية بالمرزاد العلني مقابل الدفع نقدا . وعندما يحصل مضارب او شركة ما على حق جمع العشر في كل سنجق (مقاطعة) فانه يبيعه من مضاربين آخرين يقومون بدورهم بتقسيم حصتهم على جماعة من الوكلاء الصغار . وبما ان كسلا من هؤلاء الجباة لا يجب ان يغطي مصاريفه فقط بل ان يؤمن ايضا اكبر فائدة ممكنة بجانب ذلك ، فان العشر يتضخم بشكل هائل كلما اقترب من المزارع . واذا ما اخطأ المستأجر في حساباته فانه يحاول تعويض خسارته على حساب المزارع . وهذا الاخير ، المدين دائما ، ينتظر بنفاد صبر الوقت الذي يستطيع فيه بيع محصوله .

ولكن يتوجب عليه ان ينتظر عدة اسابيع بعد ان يحصد محصوله وذلك بانتظار ان يأتي الجابي ليأخذ حصته . والجابي الذي هو تاجر حبوب في العادة يستغل حاجة المزارع المهدد بان يتلف محصوله في الحقل ويقنعه بان يبيع بسعر مخفض مدركا تماما انه يستطيع بسهولة الحصول على تأييد المسؤولين وخاصة المختار ضد الذين لا يرضون بذلك . وعندما لا يتوفر وجود الجابي تقوم الحكومة نفسها بجمع العشر عينيا وتضعه في مستودعات ثم تحوله الى الراسماليين كجزء من المدفوعات . هذه هي الالية الداخلية «لبعث تركيا صناعيا» برأس مال اوروبي . وبهذا يتم انجاز هدف مزدوج . فيصبح مزارعو آسيا الصغرى هدفا لعملية استغلال منظمة لمصلحة رأس المال المالي والصناعي الاوروبي ، وفي هذه الحالة الالماني . وهذا بدوره ينمي مجال المصالح الالمانية في تركيا ويرسي الاساس «لحماية تركيا سياسيا» وفي الوقت ذاته فان الاداة التي تنفذ استغلال المزارعين - الحكومة التركية - تصبح الآلة المرجوة الطيعة لسياسات المانيا الخارجية . ومن هنا اصبحت المالية التركية والسياسات الجمركية والضرائب واتفاق الدولة تحت اشراف اوروبي سنوات عدة . وجعل النفوذ الالماني نفسه ملموسا بشكل خاص في المؤسسة العسكرية التركية .

يتضح مما سبق ان مصالح الامبريالية الالمانية تتطلب حماية الدولة التركية الى حد يمنعها على الاقل من الانحلال التام . فقد كانت تصفية تركيا تعنسي اقتسامها بين انجلترا وروسيا وايطاليا واليونان ودول اخرى فيتلاشى بذلك اساس العمليات الواسعة النطاق لرأس المال الالماني . وفوق ذلك سيؤدي هذا الى زيادة غير عادية في قوة روسيا وانجلترا ودول البحر المتوسط . ولذا اصبحت الحفاظ على هذا الجهاز الملائم لـ «الدولة التركية المستقلة» وعلى «سلامة» تركيا مسألة ضرورية للامبريالية الالمانية . وستظل هذه الضرورة قائمة الى ان تسقط هذه الدولة في حضن المانيا بعد ان يكون رأس المال الالماني قد استهلكها من

الداخل ، تماما كما حدث لمصر على يد انجلترا وكما حدث للمغرب منذ عهد قريب على يد فرنسا . ولقد عبر بول روهرباخ ، الناطق الشهير باسم الامبريالية الالمانية، عن ذلك بصراحة وامانة عندما قال :

«انه لمن طبيعة الاشياء ان تبحث تركيا ، المحاطة من كل الجهات بجيران حسودين ، عن تأييد دولة ليس لها عمليا مصالح اقليمية في الشرق . وتلك الدولة هي المانيا . وبالمقابل سنكون في موقف الخاسر اذا زالت تركيا . واذا كانت روسيا وبريطانيا هما اللتان سترثان الدولة التركية فان من الواضح ان ذلك سيؤدي الى زيادة ملحوظة في قوتيهما . ولكن حتى لو ضمنا الحصول على حصة كبيرة في حال اقتسام تركيا فان ذلك سيعني صعوبات لا نهاية لها بالنسبة لنا . ان روسيا وانجلترا وفرنسا بشكل اكيد وكذلك إيطاليا هي الدول المجاورة للممتلكات التركية في الوقت الحاضر وهي في وضع يسمح لها بأخذ حصصها من الاراضي والدفاع عنها برا وبحرا .

اما نحن فليس لنا اتصال مباشر بالشرق . من الممكن ان تصبح فكرة حصول المانيا على آسيا الصغرى او ما بين النهرين حقيقة واقعة فقيط اذا ما ارغمت روسيا وبالتالي فرنسا على التخلي عن اهدافها السياسية وتصوراتها الحالية . اي اذا ما تحولت الحرب العالمية بشكل حاسم لصالح المصالح الالمانية» (الحرب وسياسة المانيا ص ٣٦) .

في الثامن من تشرين الثاني ١٨٩٨ اقسمت المانيا بوقار في دمشق وفي ظل صلاح الدين العظيم ان تحمي وتحفظ العالم الاسلامي وعلم النبي الاخضر . وبذلك دعمت نظام السلطان الدموي عبد الحميد مدة تربو على عقد من الزمن ، وكان باستطاعتها بعد فترة قصيرة من الانقطاع ان تمارس النفوذ نفسه على نظام الاتراك الشباب . فاخذت بعثة المانية على عاتقها اعادة تنظيم وتدريب الجيش التركي باشراف مدربين المان تحت قيادة فون درجولتز باشا ، وذلك بالإضافة الى ادارة الاعمال المربحة لمصرف «دويتشه بنك» . وبالطبع فان تحديث الجيش اضاف اعباء جديدة على كاهل المزارعين الاتراك ، ولكنه كان مربحا بصورة رائعة لكروب و«دويتشه بنك» . وفي الوقت ذاته اصبحت العسكرية التركية معتمدة كليا على العسكرية البروسية واصبحت محور الطموحات الالمانية في البحر المتوسط وآسيا الصغرى .

ان مصير الثورات التركية يبين جيدا ان انبعاث تركيا هذا لم يكن الا محاولة اصطناعية لايقاظ جثة هامدة . ففي المرحلة الاولى كانت الاعتبارات المثالية لا تزال سائدة في حركة «تركيا الفتاة» (١) وكانت الحركة لا تزال مشبوبة بخطة طموحة وبأوهام تجديد شباب تركيا وبعث الحياة فيها ، فكان تعاطفها السياسي محسوما لصالح انجلترا ، ذلك ان هذه البلاد بدت لـ «تركيا الفتاة» على انها تمثل الدولة

(١) تركيا الفتاة هي حزب الاتحاد والترقي .

الثالية في الحكم الليبرالي الحديث بينما اعتبرت المانيا التي لعبت فترة طويلة دور الحامي للنظام المقدس للسلطان المعجوز العدو الطبيعي لمثل هذا الحكم . وبدأ لبرهة وكأن ثورة ١٩٠٨ ستعني افلاس السياسات الشرقية الالمانية . كما بدأ مؤكدا ان الاطاحة بعبد الحميد ستسير جنبا الى جنب مع انهيار النفوذ الالمني . ولكن عندما استولى « الاتراك الشباب » على السلطة وظهروا عجزهم الكامل عن تحقيق اي اصلاح صناعي او اجتماعي او قومي حديث ملموس ، وعندما أصبح ظلف الثورة المضادة يبدو أكثر وضوحا ، تحولوا بالضرورة الى طرق عبد الحميد المجربة والمثبتة ، فكان ذلك يعني المجازر الدموية المتواصلة للشعوب المضطهدة ، واندفع «الاتراك الشباب» في ذلك السبيل حتى اتوا على حناجر بعضهم البعض، واصبح الاستغلال الشرقي غير الحدود للمزارعين اساس الدولة . ومرة اخرى أصبح الحفاظ المصطنع على الحكم بالقوة اهم اعتبار يقرر سياسة «تركيا الفتاة» فأعيد التحالف التقليدي لعبد الحميد مع المانيا كعامل مقرر في سياسة تركيا الخارجية .

ان تعدد المشاكل القومية التي تهدد بتمزيق الامة التركية تجعل من انبعاثها مشروعا ميؤوسا منه . فالمسائل الارمنية والكردية والسورية والعربية واليونانية والمسائلين الالبانية والمقدونية الحديثتين جدا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الوجود والموجودة في مختلف اجزاء الامبراطورية تشكل تهديدا جديا . ان نمو رأسمالية قوية مشجعة في دول البلقان المجاورة لتركيا ، والسنوات الطويلة من نشاط رأس المال والدبلوماسية العالميين المدمر ، يسم كل محاولة للحفاظ على تماسك هذه الكومة الخشبية العفنة بانها مشروع رجعي ليس الا . ولقد كان هذا واضحا منذ مدة طويلة وخاصة بالنسبة للديمقراطية الاشتراكية الالمانية . ففي وقت مبكر ، يعود الى ثورة كريت عام ١٨٩٦ (١) امتلات الصحافة الحزبية الالمانية بالناقشات الطويلة حول المسألة الشرقية ، وادى ذلك الى مراجعة موقف ماركس الذي اتخذه ابان حرب القرم (٢) ، والى رفض محدد للاعتراف بـ«السلامة الاقليمية التركية» على اعتبار ان ذلك من تراث الرجعية الاوروبية . ولم يدرك احد العقم الداخلي لنظام «الاتراك الشباب» وطبيعته كثورة مضادة بأسرع واشمل مما ادركت الصحافة الديمقراطية الاشتراكية الالمانية . حقا ان

(١) ثورة كريت : احتلت تركيا جزيرة كريت بعد حروب متقطعة بين ١٦٤٥ و ١٦٦٩ . وفي ١٨٩٧ ثار سكان كريت بمساعدة اليونان . وعلى الرغم من ان تركيا انتصرت على الثورة ، الا انها ارفقت على الانسحاب في تشرين الثاني ١٨٩٨ . ووضعت كريت تحت الوصاية الاوروبية . وفي ١٩٠٥ حدثت انتفاضة اخرى استمرت حتى ١٩٠٦ ، وفي ١٩٠٧ اعلن دستور جديد وانضمت كريت الى اليونان .

(٢) حرب القرم : حاربت بريطانيا وفرنسا وتركيا روسيا في ١٨٥٤-٥٦ من اجل السيطرة على القرم . وانضمت ايطاليا اليهم في ١٨٥٥ . في ايلول ١٨٥٥ استولى على سيفاستبول من روسيا وهزمت روسيا بعد ذلك بقليل .

فكرة بناء خطوط حديدية استراتيجية للتعبئة السريعة ، وإرسال مشرفين عسكريين اكفاء ليسندوا الصرح التهاوي للدولة التركية فكرة بروسية .

في ١٩١٢ ارغمت حركة «الأتراك الشباب» على التنازل للثورة المضادة . وكان طبيعيا ان يكون العمل الاول «للائبعاث التركي» في هذه الحرب انقلابا عسكريا والغاء الدستور ، وفي هذه الناحية ايضا كانت هناك عودة رسمية لحكم عبد الحميد .

لقد ادت حرب البلقان (١) الاولى الى افلاس العسكرية التركية بالرغم من التدريب الالماني . وستؤدي الحرب الحالية التي دفعت اليها تركيا كصنيعة لالمانيا حتما الى التصفية النهائية للامبراطورية التركية .

لقد قاد وضع العسكرية الالمانية - وجوهرها مصالح الدويتشه بنك - الامبراطورية الالمانية في الشرق الى التعارض مع جميع الدول الاخرى وعلى رأسها انجلترا . ولم يكن ذلك لان علاقات الاخيرة وارباحتها الدسمة في ما بين النهرين والاناضول ارغمت على التراجع امام المنافسين الالمان ، فهذا وضع اعتادته الرأسمالية الانجليزية بامتعاظ . بل لان بناء خط حديدي استراتيجي وتقوية العسكرية التركية تحت نفوذ الماني جعل انجلترا تشعر بان ذلك يشكل نقطة مؤلة في مسألة استراتيجية تتعلق بعلاقاتها السياسية في العالم ، فتلك النقطة تقع على مفترق الطرق بين آسيا الوسطى وايران والهند من جهة ومصر من جهة اخرى .

كتب زوهرباخ في كتابه «بغداد ياهن» يقول «ان بالامكان مهاجمة انجلترا واصابتهما بجرح قاتل على ارض مصر . فخسارة مصر لن تعني لانجلترا فقدان السيطرة على قناة السويس ومواصلاتها مع الهند وآسيا فحسب ، بل ربما عنت ايضا التضحية بالمتلكات الانجليزية في افريقيا الوسطى والشرقية . وفوق ذلك فان دولة اسلامية مثل تركيا يمكنها ان تمارس نفوذا خطرا على ٦٠ مليون مسلم يخضعون لانجلترا في الهند وافغانستان وايران اذا ما استطاعت السيطرة على مصر . لكن تركيا لن تستطيع اخضاع مصر الا اذا امتلكت شبكة خطوط حديدية في آسيا الصغرى وسوريا وكان بإمكانها من خلال مد سكة حديد الاناضول ان تصد هجوما انجليزيا على منطقة ما بين النهرين واذا زادت وحسنت قواتها واصبحت اوضاعها الاقتصادية والمالية العامة افضل» .

وفي كتابه «الحرب والسياسة الالمانية» والذي نشر بعد انفجار الحرب يقول:

(١) حربا البلقان : نشبت الحرب الاولى في تشرين الاول ١٩١٢ . وارغم الاتراك على التراجع الى القسطنطينية ، وانتهت هذه الحرب بمساعدة لندن في ٣٠ ايار ١٩١٣ . وارغمت تركيا على التخلي عن جميع مطالبها في ممتلكاتها الاوروبية السابقة . واعلنت البانيا دولة جديدة . في حزيران ١٩١٣ بدأت حرب البلقان الثانية : هاجمت بلغاريا الصرب واليونان فوقفت تركيا ورومانيا في وجه بلغاريا . انتهت الحرب بمساعدة بوخارست ٣٠ تموز ١٩١٣ . غزت ايطاليا البانيا عام ١٩١٤ .

«منذ البداية كان مقدرا لسكة حديد بغداد ان تربط القسطنطينية والماعقل الحربية للامبراطورية التركية في آسيا الصغرى مباشرة مع سوريا والمقاطعات الواقعة على دجلة والفرات . وبالطبع كان متوقعا ان هذا الخط ، مع الخطوط المزمع انشاؤها او التي اكملت جزئيا او كليا في سوريا والجزيرة العربية، سيجعل من الممكن استخدام القوات التركية باتجاه مصر . واذا ما استمر التحالف الالمانى-التركي في ظل عدد من الاوضاع الهامة الاخرى والتي سيكون تحقيقها اكثر صعوبة من تحقيق التحالف ، فان احدا لن يستطيع ان ينكر ان خط سكة حديد بغداد تأمين على حياة المانيا» .

وهكذا كشف الناطق شبه الرسمي باسم الامبريالية الالمانية عن خططها واهدافها في الشرق . فهو يحدد السياسات الالمانية بوضوح ويكشف النقاب عن اتجاه عدواني يشكل خطرا على توازن القوى في العالم وعلى انجلترا بشكل محدد. لقد اصبحت سياسات المانيا في الشرق التفسير المحسوس للسياسة البحرية التي اعتمدت في ١٨٩٩ .

اصطدمت المانيا ببرنامجها للحفاظ على السلامة الاقليمية لتركييا بدول البلقان التي كانت تعتمد في اكتمالها التاريخي ونموها الداخلي على تصفية تركيا الأوروبية . واصطدمت اخيرا بايطاليا التي كانت شهيتها الامبريالية مفتوحة للممتلكات التركية والتي كانت قد وقفت الى جانب انجلترا وفرنسا في مؤتمر مراكش الذي عقد في الجسراس عام ١٩٠٥ (١) . وبعد ستة أعوام وجهت ايطاليا حملتها الى طرابلس (٢) التي تلت اقتطاع النمسا للبوسنة مما اعطى الاشارة لبدء حرب البلقان ، التي كان انسحاب ايطاليا من التحالف الثلاثي وعزل السياسة الالمانية في هذا الجانب قد آذنا ببدءها .

واصبح الاتجاه الاخر للرغبة التوسعية الالمانية في الغرب واضحا فسي مسألة مراكش . ولم يكن نقض سياسة بسمارك في المانيا ليبدو بأوضح مما بدا هنا . فبسمارك كما هو معروف ايد طموحات فرنسا الاستعمارية لكي يبعد انتباهها عن الالزاس واللورين . لكن المسار الجديد لالمانيا كان يسير بشكل مضاد تماما للتوسع الاستعماري الفرنسي . كانت الاوضاع في مراكش تختلف تماما عن تلك التي سادت تركيا الآسيوية فلم يكن لالمانيا غير القليل من المصالح المشروعة في مراكش . لا شك ان الامبرياليين الالمان ضخموا مطالب الشركة الالمانية مانسمان،

(١) نشبت أزمة بين فرنسا وبريطانيا من جهة ومانيا والنمسا - هنغاريا من جهة اخرى . عندما حدد قيصر المانيا بغزو طنجة ومراكش في اذار ١٩٠٥ . فنظم ثيودور روزفلت مؤتمرا في الجسراس باسبانيا في ١٦ كانون الثاني ١٩٠٦ . وتوصل الى اتفاق في نيسان ١٩٠٦ ، ولكن أزمة مراكش اندلعت ثانية .

(٢) هاجمت ايطاليا في ايلول ١٩١١ طرابلس التي كانت منذ ١٥٥١ تحت الحكم التركي . هزمت تركيا ولكن العرب قاوموا مقاومة شجاعة . لكن طرابلس اصبحت مستعمرة ايطالية بموجب معاهدة لوزان ١٩١٢ وظلت كذلك حتى ١٩٤٣ .

التي اعطت قرضا لسلطان مراکش وطلبت حق امتياز للتعدين بالمقابل ، وحولوها الى مسألة قومية . غير ان احدا لا يستطيع ان يتحدث جديا عن منطقة المصالح الالمانية هنا ، فالمجموعتان المتنافستان في مراکش ، مانسمان ، وكروب-شنايدر، مزيج من الرأسماليين الالمان والفرنسيين والاسبان . غير ان الطريقة المفاجئة المحددة والحاسمة التي اعلنت بها الامبراطورية الالمانية عام ١٩٠٥ عن مطالبها في المشاركة في تدبير الشؤون المراكشية وعن احتجاجها على الحكم الفرنسي في مراکش امر اكثر دلالة بكثير : كان هذا اول صدام سياسي عالمي مع فرنسا . ففي العام ١٨٩٥ اتخذت المانيا بالاتفاق مع فرنسا وروسيا موقفا تهديديا في شيمونوسيكي (١) ضد اليابان المنتصرة لتمنعها من استغلال انتصارها على الصين . وبعد خمس سنوات سارت القوات الالمانية والفرنسية في حملة ضد الصين . من هنا فقد سببت مراکش تغييرا جذريا في العلاقات الالمانية الفرنسية . ولم تكن ازمة مراکش ، التي استمرت سبع سنوات وفت خلالها اوربا مرتين على حافة حرب بين المانيا وفرنسا ، مسألة تار للصراعات القارية بين الدولتين . فقد تولد صراع جديد كليا حيث اصبحت الامبريالية الالمانية في منافسة مع الامبريالية الفرنسية . وفي النهاية قبلت المانيا بالكونفو الفرنسية ، فاعترفت بذلك بانها ليس لها مصالح خاصة في حماية مراکش ذاتها . واعطت هذه الحقيقة للهجوم الالمني في مراکش مدولا سياسيا هاما . اذ ان غموض اهداف المانيا ومطالبها فضح شهوتها الجشعة وبحثها عن فريسة ويئس ان الهجوم على مراکش لم يكن الا اعلانا امبرياليا عاما للحرب على فرنسا . وهنا اصبح الثباين بين الدولتين ساطعا . فمن جهة اولى بلد ذي تطور صناعي بطيء وشعب راكد ، دولة تعيش على استثماراتها مهتمة بالدرجة الاولى باعمال مالية خارجية مثقلة بعدد كبير من الممتلكات الاستعمارية التي لا تستطيع الاحتفاظ بها الا بصعوبة قصوى . ومن جهة اخرى مارد صفيق قوي ، رأسمالية تفتش عن المكان الاول بين الدول وتجوّب العالم بحثا عن مستعمرات . لقد كانت المستعمرات الانجليزية خارج الموضوع فتحوّلت الامبريالية الالمانية الجائعة التي تفتت على تركيا الاسيوية الى الارث الفرنسي ايضا . وفي الوقت ذاته كانت المستعمرات الفرنسية تشكل طعاما مناسباً لاطاليا التي يمكن ان تجتذب اخيرا وتحصل على نصيبها مقابل الرغبات التوسعية النمساوية في شبه جزيرة البلقان ، فتلتصق بالتحالف الثلاثي على اساس المصالح المتبادلة . وكانت مطالب المانيا مزعجة تماما للامبريالية الفرنسية خصوصا اذا تذكرنا ان المانيا يمكنها بمجرد ان تحصل على موطىء قدم لها في مراکش ان تشمل في اي لحظة جميع الممتلكات الفرنسية في شمال افريقية وذلك بتقديمها اللخيرة الحربية لسكان المنطقة الذين يخوضون حربا مزمنة لا تزال في بداياتها ضد الفزاة الفرنسيين . وفي النهاية ذهب انسحاب المانيا مقابل تعويض مناسب بهذا الخطر

(١) انتهت معاهدة شيمونوسيكي الحرب الصينية - اليابانية لعام ١٨٩٥ .

المباشر ، لكنه لم يهدئ من ثائرة الاضطراب الذي تولد في فرنسا والصراع السياسي الذي تولد في العالم .

لم تؤد سياسة ألمانيا في مراكش الى اصطدامها بفرنسا فحسب ولكن بانجلترا ايضا . فمراكش تقع في مواجهة جبل طارق ، المركز الثاني في المصالح السياسية العالمية للحكومة البريطانية . وظهور الامبريالية الألمانية الفجائي والتعبير العنيف الذي استعملته لدعم مطالبها اعتبر تظاهرة ضد انجلترا ايضا . اكثر من ذلك فان الاحتجاج الرسمي الاول عام ١٩١١ موجه تحديدا ضد اتفاقية ١٩٠٤ الموقعة بين انجلترا وفرنسا حول مصر ومراكش (١) . اذ ان ألمانيا اصررت بايجاز وتحديد على استثناء انجلترا من جميع التدابير اللاحقة لشؤون مراكش ، وكان اثر هذا الطلب على العلاقات الألمانية-الانجليزية واضحا تماما . ولقد اوردت صحيفة فرانكفورت زايونج في ٨ تشرين الثاني ١٩١١ تعليقا على الوضع لمراسلها في لندن جاء فيه :

«هذه هي النتيجة : مليون زنجي في الكونجو ومواء هررة يصمم الاذان وكراهية ساخطة ضد انجلترا . سيستمر مواء ألمانيا ، ولكن كيف ستكون علاقاتنا مع انجلترا ؟ ان الامور كما تبدو متعذرة اليوم وكل امكانية تاريخية تشير الى انها ستقود الى امر اسوأ ، اي الى الحرب ، والا يجب ان تسوى بسرعة

فرحلة «الباتر» كانت كما وصفها مراسل فرانكفورت زايونج في برلين ، لكلمة لفرنسا لتريها ان ألمانيا لا زالت موجودة ... ولا يمكن ان يخالف برلين اي شك في الاثر الذي ستركه هذا الحادث هنا . ولم يشك اي مراسل في لندن ولو للحظة واحدة في ان انجلترا ستقف بقوة الى جانب فرنسا ، فكيف تستمر «نوردويتش الليمان زايونج» في اصرارها على ان ألمانيا يجب ان تتعامل مع فرنسا بمفردها ؟ منذ مئات السنين واوروبا مسرح لتشابك المصالح السياسية ، وطبقا لقوانين السياسة فان اية بلية تصيب احدي الدول تملأ البعض بالحسور والآخرين بالخوف . فعندما واجهت النمسا بعض المصاعب مع روسيا منذ عامين ظهرت ألمانيا على المسرح بوميض السلاح ، رغم ان فيينا كانت ، كما ذكر فيما بعد ، تفضل ان تسوى الامور بدون تدخل ألمانيا . ومن غير المحتمل ان تعتبر انجلترا التي لم تكد تخرج من مرحلة الشعور المضاد لألمانيا ، ان تعاملنا مع فرنسا امر لا يعنيه . ان المسألة في التحليل الاخير مسألة قوة لان الكلمة في الصدر مسألة ملموسة تماما ولو كانت من صديق . اذ لا يمكن لاحد ان يتأكد متى تتبعها لكلمة علمي الاستئناس . ومنذ ذلك الوقت اصبح الوضع اقل حرجا . فعندما تكلم لويد جورج كان خطر حرب بين بريطانيا وألمانيا حادا . فهل نجد ما يبرر ان نتوقع موقفا مختلفا عند السير ادوارد جراي بعد السياسات التي حاول واتباعه السير عليها؟

(١) بموجب بند الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، اطلقت يد فرنسا في مراكش مقابل اطلاق يد بريطانيا في مصر .

إذا كانت مثل هذه الأفكار تخامر برلين فيبدو لي أن سياسات ألمانيا الخارجية وزنت فوجد أنها ليست كافية» .

وهكذا خلفت سياساتنا الامبريالية صراعا حادا في آسيا الصغرى ومراكش بين انجلترا وألمانيا وبين ألمانيا وفرنسا . ولكن ماذا عن علاقات ألمانيا بروسيا ؟ من خلال الروح الاجرامية التي تملكتم الجمهور الألماني في اسابيع الحرب الاولى بدا كل شيء معقولا . فصدق الألمان أن النساء البلجيكيات كانت تقتلع عيـسـون الجرحى الألمان ، وأن القوزاق كانوا يأكلون الشموع المصنوعة من الشحم الإنساني وأنهم يمسكون بالأطفال من أرجلهم ليشربوا الطفل نصفين ، وصدقوا أن روسيا تطمح إلى ضم الامبراطورية الألمانية وتدمير الحضارة الألمانية وفرض الحكم المطلق من كييل إلى ميونخ ومن الوارث إلى الراين . وكتبت الصحيفة الديمقراطية الاشتراكية «شممنتزر فولكستايم» في الثاني من آب (اوغسطس) تقول :

«في هذه اللحظة نشعر جميعا بأن واجبنا أن نقاتل أولا ضد السقوط الروسي . أن نساء وأطفال ألمانيا لن يصبحوا ضحايا التوحش الروسي ، ويجب أن لا تسقط أراضي ألمانيا في يد القوزاق . إذا انتصر الحلف فإن قيصر روسيا هو الذي سيحكم ألمانيا وليس الجمهوريين الفرنسيين . اننا في هذه اللحظة ندافع عن كل شيء نملكه من الحضارة الألمانية والحرية الألمانية ضد عدو بربري لا يرحم» . وفي اليوم ذاته صرحت «فرانكاخ تاغسبوست» :

«هل سيتمكن القوزاق في زحفهم على بلادنا من أن يجلبوا الدمار لمدننا ؟ هل سيتمكن القيصر الروسي الذي رفض الديمقراطيون الاشتراكيون أن يتقوا بحبه للسلام حتى يوم نشر نداء سلام ، والذي يعتبر اسوا عدو للشعب الروسي نفسه، من أن يحكم رجلا واحدا يجري في عروقه دم ألماني ؟» .

وكتبت «الكونفسبرغر فولكزاتونج» في الثالث من آب تقول :

«لا يمكن لأي منا سواء كان مطلوبا للخدمة العسكرية أم لا أن يشك في أنه يجب أن يفعل كل شيء ليبقى هؤلاء الأوغاد التافهين بعيدا عن حدودنا مهما طال الحرب . لأنه إذا قدر لهؤلاء أن ينتصروا فسوف يتعرض الآلاف من رفاقنا إلى أحكام السجن الرهيبة . تحت الصولجان الروسي لا يوجد شيء اسمه تعبير الشعب تعبيرا حرا عن ذاته ولا يسمح بوجود صحافة ديمقراطية اشتراكية ، والاجتماعات الديمقراطية الاشتراكية والتنظيمات محرمة كذلك . ليس بإمكاننا للحظة واحدة أن نتصور إمكانية الانتصار الروسي . وفي الوقت الذي نستمر فيه في إعلان معارضتنا للحرب فسوف نعمل جميعنا معا لنحمي أنفسنا ضد هؤلاء الأوغاد الذين يحكمون الأمة الروسية» .

وسندخل فيما بعد وبشكل أوسع في العلاقات التي توجد بين الحضارة الألمانية والقيصرية الروسية . فهذه العلاقات تشكل فصلا قائما بذاته في موقف الاشتراكية الديمقراطية الألمانية من الحرب . غير أننا نستطيع الآن أن نقول أن المرء يجد تبريرات للافتراضات بأن القيصر يرغب في ضم أوروبا أو القمر بقدر ما

يجد تبريرات للافتراض انه يريد ضم المانيا . ليس هناك غير دولتين مهددين في وجودهما القومي في هذه الحرب وهما بلجيكا وصربيا . ففي الوقت الذي كنا نلول فيه على سلامة الوجود القومي لالمانيا كانت مدافعنا مصوبة نحو هاتين الدولتين . من المستحيل التوضيح للناس الذين لا يزالون يؤمنون بالطقوس الاجرامية ، اما بالنسبة لأولئك الذين لا يقوم عملهم على غريزة الفוגاء الذين لا يفكرون من خلال الشعارات الخرقاء المخترعة لحشد الفوغاء ، الذين تسترشد افكارهم بالحقائق التاريخية ، فان من الواضح لهم انه لم يكن للقيصرية الروسية مثل هذه المقاصد . ان روسيا تخضع لمجرمين يائسين ولكنهم ليسوا مجانين ، وفوق كل شيء فان السياسات الاستبدادية بالرغم من اختلاف مواصفاتها ، تشابه في جميع الامم . اذ انها لا تعيش على الهواء بل على امكانات حقيقية في عالم تقترب فيه الاشياء المحسوسة من بعضها للدرجة الاحتكاك . لسنا بحاجة للخوف من ان يعقل رفاقنا الالمان وينفوا الى سيبيريا ، ولا من نقل الحكم المطلق الروسي الى المانيا ، لان رجال دولة القيصر الدموي بكل تدني مستواهم العقلي يملكون مفهوما ماديا للوضع اكثر وضوحا من بعض محرري صحف حزبنا . فرجال الدولة هؤلاء يعرفون جيدا ان الاشكال السياسية للحكومة لا يمكن تطبيقها في كل مكان طبقا لرغبة الحكام ، وهم يعرفون تماما ان كل شكل من اشكال الحكومة هو حصيلة اساس اقتصادية واجتماعية معينة ، وهم يعرفون من تجربتهم المرة ان الاوضاع في روسيا نفسها تكاد تكون خارج سيطرتهم ، وهم يعرفون اخيرا ان الرجعية في كل بلد يمكن ان تستعمل فحسب الشكل الذي يتوافق مع طبيعة البلاد، وان الحكم المطلق الذي يتوافق مع اوضاع طبقتنا وحزبنا هو دولة هوهنزلرن البوليسية ونظام الطبقات الثلاث الانتخابي البروسي . ان نظرة هادئة الى الوضع ككل تبين اننا لسنا بحاجة للخوف من ان القيصرية الروسية ، حتى ولو حققت انتصارا كاملا على المانيا ، ستشعر بأنه يتعين عليها ان تنبذ ما انتجته الحضارة الالمانية .

ان الصراعات القائمة بين المانيا وروسيا هي في الحقيقة ذات طبيعة مختلفة تماما . فالفرقات بينهما لا توجد في حقل السياسات الداخلية ، بل بالعكس تماما فان الميول المتبادلة والعلاقات الداخلية قد اوجدت صداقة تقليدية بين البلدين على امتداد قرن من الزمن . ولكن بالرغم من تضامنها في مسألة السياسة الداخلية فانهما تصادما في مجال اقتناص السيطرة السياسية على البلدان الاجنبية .

ان الامبريالية الروسية كالامبرياليات الغربية تتألف من عناصر متشعبة غير ان العصب الاقوى لها ليس التوسع الاقتصادي لرأس المال او التوق الى المزيد من الاراضي كما هو الحال في المانيا وانكلترا ، بل هو المصالح السياسية للدولة . لا شك ان الصناعة الروسية تستطيع تصدير كمية كبيرة من البضائع الى الشرق ، الى الصين وايران وآسيا الوسطى ، وتحاول الحكومة القيصرية تشجيع تجارة

التصدير هذه لانها تمهد الاساس المرجو لمصالحها . لكن السياسات الوطنية تلعب هنا دورا ايجابيا وليس سلبيا . فمن جهة اولى هناك الميول التقليدية لقيصرية تستبد بها شهوة الفوز ، وتمارس الحكم على دولة قوية يعد سكانها اليوم ١٧٢ مليوناً من البشر وتتطلب منفذا حراً الى المحيط الهادي في الشرق والبحر المتوسط في الجنوب لاسباب صناعية واستراتيجية على السواء . ومن جهة اخرى فان وجود الحكم المطلق بحد ذاته ، وضرورة التمتع بإمكان محترم في عالم السياسة الدولية ، واخيراً الحاجة الى رصيد مالي في البلاد الاجنبية لا تستطيع القيصرية ان تعيش بدونه ، كل ذلك يلعب دوراً هاماً . ويجب ان نضيف الى هذه العوامل مصلحة السلالة المالكة كما هو الحال في كل الملكيات . فمن المعروف جيداً ان الهيبة الخارجية والنسيان المؤقت للمشاكل والمصاعب الداخلية هي علاجات عائلية في فن الحكم عندما يقوم الصراع بين الحكومة وجماهير الشعب العظيمة . ولكن المصالح الرأسمالية الحديثة تتحول بشكل متزايد الى عامل فسي الاهداف الامبريالية للدولة القيصرية . ولا تستطيع الرأسمالية الروسية ان تأمل ، وهي لا زالت في اول عمرها ، انجاز تطورها في ظل نظام حكم مطلق . فقد حققت هذه الرأسمالية اجمالا تقدماً طفيفاً على المرحلة البدائية للصناعة المنزلية . ولكنها ترى امام عينها مستقبلاً هائلاً فيما يختص باستغلال الموارد الطبيعية للدولة . ولا شك اطلاقاً في ان روسيا ستتطور بسرعة الى دولة رأسمالية من الدرجة الاولى بمجرد ان يطاح بالحكم المطلق ، شرط ان يعطيها الظرف الدولي الوقت اللازم لذلك . ان هذا الامل والرغبة في اسواق جديدة هما اللذان سيفعنان نمو رأسماليا متزايدا حتى في الوقت الراهن وهما اللذان ملا البورجوازية الروسية بالشهوات الامبريالية وقادها الى ان تعبر بلهفة عن مطالبها في الاقتسام المقبل لثروات العالم . ولا شك ان المصالح المحسوسة المباشرة تدعم هذه الرغبة التاريخية بقوة . فهناك اولاً الصناعة الحربية وممولوها ، وهناك ثانياً الصراع مع العدو الداخلي اي البروليتاريا الثورية ، وكلاهما اعطى البورجوازية الروسية تقديراً متزايداً للقوى العسكرية ، مما ادى الى تماسك المجموعات البورجوازية المختلفة وطبقة النبلاء تحت نظام واحد مضاد للثورة . لقد نمت امبريالية روسيا البورجوازية بشكل هائل ، خاصة بين الليبراليين في خضم الحقبة الثورية العاصفة واعطت للسياسات الخارجية التقليدية لال رومانوف سمة عصرية . وكان الدردنيل احد الاهداف الرئيسية للسياسة التقليدية لروسيا الملكية ، وكذلك للشهوة العصرية للبورجوازية الروسية ايضاً . وكما عبر بسمارك بملاحظته الشهيرة فان الدردنيل هو مزلاج الممتلكات الروسية على البحر الاسود .

ولتحقيق هذا الهدف خاضت روسيا منذ القرن الثامن عشر حروباً دموية ضد تركيا ، وكانت بحملتها لـ «تحرير» دول البلقان . ومن اجل هذه الغاية اقامت روسيا جبلاً من الموتى في اسميل وتفارين وسينوب وسيلستريا وسيباستوبول وبلغنا وشيا . واصبح الدفاع عن الاخوة السلاف والمسيحيين ضد الاضطهاد

التركي المرعب اسطورة حربية فعالة بالنسبة للموجيك تماما كما اصبح الدفاع عن الحضارة والحرية الالمانية ضد رعب روسيا بالنسبة للديمقراطية الاشتراكية الالمانية .

ولكن البورجوازية الروسية كانت اكثر حماسة لفكرة البحر المتوسط منها لفكرة «رسالة» روسيا في منغوليا ومنشوريا . وانتقدت البورجوازية الليبرالية الروسية الحرب اليابانية بشدة واعتبرتها مغامرة فارغة لانها صرفت اهتمام السياسة الروسية عن المسألة الاكثر اهمية لهذه البورجوازية اي البلقان . وبطريقة اخرى كان للحرب التعميسة مع اليابان النتيجة ذاتها . وكان من الطبيعي ان يثير التوسع الروسي الى شرق ووسط آسيا ، الى التبت وبلاد فارس ، شعورا بالانزعاج في اذهان الامبرياليين الانجليز . ونظرت انجلترا الخائفة على امبراطوريتها العظيمة في الهند ، الى التحركات الروسية في آسيا بشك متزايد . وبالفعل كان النزاع الانجليزي-الروسي في بداية هذا القرن اقوى نزاع عالمي في ذلك الحين . وسيكون هذا في ضوء كل الاحتمالات ، اخطر قضية في مستقبل تطورات السياسة الدولية عندما تنتهي الحرب القائمة . ان هزيمة روسيا الساحقة في العام ١٩٠٤ وانفجار الثورة الروسية الذي تلا ذلك لم يغير الوضع الا بصورة مؤقتة . فقد ادى الضعف الظاهري في امبراطورية القيصر الى تهدئة التوتر بين انجلترا وروسيا . وفي العام ١٩٠٧ وقعت معاهدة بين الدولتين للسيطرة المتبادلة على بلاد فارس (١) التي اقامت في ذلك الوقت علاقات جوار طيبة مع آسيا الوسطى . ومنع هذا روسيا من القيام بمشاريع كبيرة في الشرق فحولت كل قواها الى سياستها السابقة في البلقان . وهنا اصطدمت روسيا والقيصر بحدّة مع الحضارة الالمانية وذلك لأول مرة بعد قرن من الصداقة الوطيدة بين الطرفين . فالطريق الى الدردنيل يمر على جثمان تركيا ، لكن المانيا كانت لاكثر من عقد من الزمن تعتبر «سلامة» هذا الجثمان اخطر مهمة ملقاة على غائق سياستها الدولية . لقد تغيرت الاساليب الروسية في البلقان في اوقات مختلفة . ففي احد الاوقات وتحت الشعور بالمرارة لاجحود سلاف البلقان المحررين الذين حاولوا التهرب من التبعية للحكومة القيصرية ، ايدت روسيا برنامج السلامة التركية معترفة ضمنا ان تقسيم تلك البلاد يجب ان يتأخر الى وقت افضل . اما اليوم فان التصفية النهائية لتركيا تتفق تماما مع خطط السياستين الروسية والانجليزية . فانجلترا تهدف الى توحيد الجزيرة العربية وما بين النهرين والمقاطعات الروسية الواقعة بين مصر والهند في امبراطورية اسلامية كبيرة تحت الحكم الانجليزي ، محافظة بذلك على وضعها الخاص في الهند ومصر .

(١) قسمت بلاد فارس بموجب المعاهدة البريطانية الروسية في ١٩٠٧ الى ثلاث مناطق ، وخرجت بريطانيا خاسرة ، اذ سرعان ما اكتشف النفط في الجزء الذي تطلت عنه ، ولكن شركة النفط الانجليزية الروسية شكلت بعد ذلك بقليل .

وبهذه الطريقة تتعارض الامبريالية الروسية كما حدث للامبريالية الانجليزية من قبل مع الامبريالية الالمانية ، لان هذا المستفيد الاكبر من تفكك تركيا سيحتل مكانها كحارس على البوسفور .

لم تصطدم المصالح الروسية في البلقان بشكل مباشر مع المانيا فقط ولكن مع النمسا كذلك فالامبريالية النمساوية هي المكمل السياسي للامبريالية الالمانية واخوها السيامي التوام وقدرها في الوقت ذاته .

ووجدت المانيا في النمسا حليفها الوحيد بعد ان ادت سياستها الدولية الى عزلها في كل الجهات . والتحالف مع النمسا قديم فقد اقامه بسمارك عام ١٨٧٩ . ولكن طبيعته تغيرت كليا منذ ذلك الحين . فهو قد اكتسب كالعداء نحو فرنسا ، مضمونا جديدا تماما خلال التطور الذي حدث في العقود الاخيرة . ففي ١٨٧٩ كان الهدف الرئيسي لهذا التحالف هو الدفاع المتبادل عن الممتلكات التي كسبت في حروب ١٨٦٤ - ١٨٧٠ (١) . وكان حلف بسمارك الثلاثي محافظا بطبيعته ، خاصة وانه كان يعني تخلي النمسا النهائي عن حقها في الانضمام الى اتحاد الولايات الالمانية ، وقبولها بالوضع التي خلفها بسمارك وبسيطرة بروسيا الحربية . كانت تطلعات النمسا في البلقان كرهبة لبسمارك كما كان استيلاء المانيا على جنوب افريقيا . فهو يقول في كتابه «افكار وذكريات» :

«من الطبيعي ان يكون لدى سكان منطقة الدانوب حاجات وتطلعات تمتد الى ما وراء حدود مملكتهم . ان الدستور الوطني الالمني يشير الى الطريقة التي يمكن للنمسا ان تشكل بها اتحادا للمصالح السياسية والمادية التي توحد بين اقصى قبيلة رومانية في الشرق وخليج كاتارو . ولكن واجب الامبراطورية الالمانية لا يتطلب منها ان تحقق رغبات جاراتها في التوسع الاقليمي بدم وثروة رعاياها » .

وعبر عن الفكرة ذاتها بشكل اقصى عندما عبر عن الرأي المعروف والقائل بان كل بوسنه لا تماوي بالنسبة له عظمة كلب الماني . وبالفعل فان عقد معاهدة مع روسيا عام ١٨٨٤ يبرهن بما لا يقبل الشك على ان بسمارك لم يرغب ابدا فسي وضع التحالف الثلاثي في خدمة الرغبات التوسعية للنمسا . ففي هذه المعاهدة وعدت الامبراطورية الالمانية ان لا تؤيد النمسا في حال قيام حرب بين النمسا وروسيا بل تقف موقف «الحياد النزهي» .

ولكن منذ امسكت الامبريالية بالسياسة الالمانية فقد تغيرت علاقات المانيا مع النمسا كذلك . تقع النمسا هتفارا بين المانيا والبلقان اي على الموقع الخطر في طريق السياسة الشرقية الالمانية . واذا جعلت المانيا من النمسا عدوا لها في هذا الوقت فسيعني ذلك انزال المانيا الكامل وتنازلها الكامل عن خطتها السياسية الدولية . ولكن اضعاف النمسا ، الذي سيعني التصفية النهائية لتركيا وبالتالي تقوية روسيا

(١) حروب ١٨٦٤ - ١٨٧٠ كانت الحروب الناجحة التي شنها بسمارك لغرض سيطرة بروسيا على المانيا كلها .

ودول البلقان وانجلترا ، قد يحقق التوحيد القومي لالمانيا ولكنه في الوقت ذاته سيدك تطلعاتها الامبريالية والى الابد . ولذلك اصبح من المنطقي ان تشكل سلامة ملكية آل هابسبورج مكملا ضروريا للامبريالية الالمانية وللحفاظ على مسألتها الرئيسية ، تركيا .

ولكن النمسا تعني حالة ثابتة مستترة من الحرب في البلقان . لان التفكك التركي قد عزز من وجود ونمو دول البلقان المحاذية لمملكة آل هابسبورج ، وعزز بالتالي من حالة الحرب الناشئة والدائمة المتولدة عن ذلك . ومن البديهي ان وجود دول قومية مكتملة ومستقلة على حدود ملكية مكونة من اجزاء من هذه القوميات نفسها ولا تستطيع ان تحكمها الا بسوط الدكتاتورية لا بد وان يجعل بانهيار هذه الملكية . لقد كشفت سياسة النمسا في البلقان وخاصة علاقاتها بصربيا عن تعقنها الداخلي . ومع ان شهوات النمسا الامبريالية كانت تتأرجح بين سالونيك ودورازو فانها لم تكن في وضع يمكنها من ضم صربيا حتى قبل ان تنمو هذه قوة وحجما خلال الحربين اللتين شهدتهما البلقان . لان ضم صربيا بالقوة كان سيعني تقوية خطرة في داخل الملكية لواحدة من اعند القوميات السلافية الجنوبية ، ذلك الشعب الذي يصعب كبحه حتى في هذا الوقت بسبب النظام الفبي الرجعي للنمسا . ولكن النمسا لا تستطيع ان تتسامح تجاه التطور الطبيعي لاستقلال صربيا ولا ان تستفيد منها عبر علاقات اقتصادية عادية . لان ملكية آل هابسبورج ليست التعبير السياسي لدولة رأسمالية ولكنها مؤسسة مفككة لقلّة من الزمر الطفيلية التي تجاهد لتقبض على كل شيء يمكن الوصول اليه والتي تستخدم القوى السياسية للدولة للابقاء على هذا الصرح الضعيف على قدميه . ومن اجل فائدة المزارعين الهنغارين ويهدف زيادة اسعار المنتجات الزراعية ، منعت النمسا صربيا من ارسال الماشية والثمار عبر النمسا وبذلك حرمت هذا الشعب المكون من المزارعين من اهم سوق له . ولمصلحة الاحتكارات النمسوية ، ارغمت النمسا صربيا على ان لا تستورد المنتجات الصناعية الا من النمسا وباعلى الاسعار .

ولكي تبقى صربيا في حالة من التبعية الاقتصادية والسياسية منعتها من ان تتحد مع بلغاريا لتؤمن منفذا على البحر الاسود في الشرق ، كما منعتها ايضا من ان تكتسب ميناء في البانيا لتؤمن لنفسها منفذا على البحر الادرياتيكي في الغرب . وباختصار لم تكن سياسة النمسا في البلقان اكثر من محاولة سافرة لخنق صربيا . وكذلك كانت هذه السياسة موجهة ضد اقامة علاقات متبادلة بين دول البلقان وضد نموها الداخلي ، ولذلك فانها كانت تهديدا دائما لهذه الدول . هددت الامبريالية النمسوية بشكل دائم وجود وتطور دول البلقان بضمها

(١) فرضت النمسا منذ ١٩٠٦ مقوبات اقتصادية على الصرب التي كانت تجدد سوقا لثروتها الحيوانية في النمسا-هنغاريا ، ادى ذلك الى «حرب الخنزير» عام ١٩٠٦ والى احتكاك سياسي فيما بعد .

لبوسنة ومطالبها في سنجق نوفبازار وسالونيكى ، وتعدياتها على الساحل
الالباني . ولاشباع هذه الرغبات النمسية ولمواجهة المنافسة الإيطالية كذلك خلقت
بعد حرب البلقان الثانية دولة البانيا المستقلة الكريكاتورية تحت حكم نبيل الماني،
فلم تكن هذه الدولة منذ ساعتها الاولى اكثر من دمية خلقتها مكائد المتنافسين
الامبرياليين .

وهكذا كانت سياسات النمسا الامبريالية اثناء العقد الاخير عقبة دائمة في
وجه التقدم والنمو الاعتياديين لدول البلقان وادت الى البديل المحتم : اما ملكية
آل هابسبورج او التطور الرأسمالي لدول البلقان .

وعندما تحررت دول البلقان من الحكم التركي واجهت العقبة الجديدة التي
تقف في وجهها ، النمسا ، وواجهت ضرورة ازاحتها من الطريق . ان تصفية
النمسا-هنغاريا هي تاريخيا النتيجة المنطقية للانحلال التركي وكلاهما يتفق
مباشرة مع عملية التطور التاريخي (١) .

لم يكن هناك سوى حل واحد : الحرب - حرب عالمية . فواء صربيا كانت
تقف روسيا التي لا يمكنها ان تضحي بنفوذها في البلقان وبدورها «كحامية»
بدون ان تتخلى عن كل برنامجها الامبريالي في الشرق ايضا . ولا شك في ان
روسيا كانت تهدف الى توحيد دول البلقان تحت الحماية الروسية ، وكان ذلك
على تناقض مباشر مع السياسة النمسية . ان اتحاد البلقان الذي كاد يبيد تركيا
الاوربية في حرب ١٩١٢ الظافرة كان من صنع روسيا ، وكان موجها بشكل
مباشر ومتعمد ضد النمسا . الا ان الاتحاد البلقاني سحق في حرب البلقان الثانية
على الرغم من الجهود الروسية . ولكن صربيا التي خرجت منتصرة اصبحت
معتمدة على الصداقة الروسية بالدرجة ذاتها التي اصبحت فيها النمسا عدو
روسيا اللدود . اما المانيا ، التي ارتبط مصيرها ارتباطا وثيقا بمصير ملكية
آل هابسبورج ، فقد اصبحت مرغمة على دعم سياسة هؤلاء الغبية في البلقان
خطوة خطوة ، وبذلك اصبحت في تعارض مزدوج متفاقم مع روسيا .

وعلاوة على ذلك ادت سياسات النمسا في البلقان الى صدامها مع ايطاليا
التي كانت متلهفة على انحلال الامبراطوريتين التركية والنمسية . ووجدت
الامبريالية الإيطالية في ممتلكات النمسا الإيطالية القناع الشعبي لرغباتها الذاتية
في التوسع . فقد كانت عينها متجهتان بشكل خاص الى الساحل الالباني على
الادرياتيک فيما لو حدث تنظيم جديد لشؤون البلقان . اما الحلف الثلاثي الذي
استطاع الحفاظ على نفسه رغم الضربة القاسية التي تلقاها في الحرب الليبية ،
فقد تحطم بفعل الازمة الحادة في البلقان خلال حربي البلقان . وهكذا اصبحت
دول وسط اوربا في نزاع مع كل العالم الخارجي . وكانت الامبريالية الالمانية

(١) صحت نبوءة روزا لوكسمبورغ هذه . ففي فرساي فتت النمسا-هنغاريا . واصبحت النمسا
تحتل مساحة تقارب المساحة التي تحتلها الان .

بارتباطها بجيفتين عفنتين ، توجه سيرها مباشرة نحو الحرب العالمية . سارت المانيا على هذا الطريق وهي تعرف نتائجه تماما . والنمسا كقوة دافعة كانت تندفع بشكل اعمى نحو الدمار . فاقترنت زمرتها العسكرية-الاكاديمية الحاكمة ، وعلى رأسها الارشيدوق فرانز فرديناند ومساعدته الايمن البارون فون كلومزكي ، كل عذر لتضرب الضربة الاولى . ففي العام ١٩٠٩ زيفت النمسا بمساعدة الوثائق الشهيرة ، التي عرفت باسم وثائق البروفسور فريدمان والتي تفصح ما زعم انه مؤامرة اجرامية واسعة النطاق من الصربيين ضد ملكية آل هابسبورج ، ولم يكن ذلك الا بقصد بث الروح الحربية في الشعوب الجرمانية . تلك الاوراق التي كانت تحوي عيبا بسيطا - هو انها كانت مزورة من اولها لآخرها . وبعد سنة نشرت اياما عدة وبشكل قوي اشاعة الاستشهاد المرعب لبروهاساكا قنصل النمسا في يوسكوب ، لتستغل كشرارة تشعل برميل البارود، بينما كان بروهاساكا يتجول في شوارع يوسكوب سعيدا لا يكدر صفوه شيء . ثم جاءت حادثة الاغتيال في سراجيفو (١) ، التي طال انتظارها والتي كانت جريمة مخجلة حقا . فعلق المتحدث باسم الامبريالية الالمانية عليها مبتهجا بقوله « اذا كان للتضحية بالدم نتيجة تحريرية ومخلصة ، فان لها مثل هذه النتيجة في هذه الحالة » . وكانت بهجة الامبرياليين النمساويين اكبر ، وقرروا الاستفادة من الجثتين النبيلتين قبل ان تفقدا حرارتهما . وبعد مؤتمر سريع مع برلين تقرر الحرب وارسل الانذار الذي كان الشعلة التي اضرمت النار في العالم الرأسمالي كله . ولكن حادثة سراجيفو لم تكن غير الذريعة المباشرة ، اما اسباب الحسب والتناقضات التي ادت اليها فقد كانت ناضجة منذ وقت طويل . ان الوضع الذي نشهده اليوم كان معدا منذ عقد مضي . فكل حادثة سياسية وقعت في السنوات القليلة الماضية كانت تدفع بالحرب خطوة الى الامام . الثورة التركية وضم البوسنة وازمة مراكش وحملة طرابلس وحربي البلقان وكل البرامج العسكرية في السنوات الاخيرة كانت استعدادا مباشرا لهذه الحرب ، فقد كانت الدول الاوروبية تستعد بعيون مفتوحة للمبارزة النهائية الحتمية . لقد وصلت هذه الحرب الى شفا الانفجار خمس مرات خلال السنوات الماضية : في صيف ١٩٠٥ عندما اعلنت المانيا لأول مرة عن مطالبها الحاسمة في ازمة مراكش ، في صيف ١٩٠٨ عندما هددت انجلترا وروسيا وفرنسا بالحرب بعد مؤتمر الملكيات حول المسألة المقدونية في ريفال ، ولم يمنع وقوع الحرب حينئذ الا انفجار الثورة التركية المفاجيء . في بداية ١٩٠٩ عندما اجابت روسيا على ضم البوسنة بالتعبئة وعندما اعلنت المانيا في بطرسبرج رسميا عن استعدادها للحرب الى جانب النمسا ، في صيف ١٩١١ عندما ارسلت «البانثر» الى اغادير ، تلك الحادثة التي كانت ستشمعل

(١) في ٢٨ حزيران ١٩١٤ قتل ولي عهد النمسا وزوجته في سراجيفو على يد وطنسي صربي . فانخذلت النمسا من ذلك ذريعة لشن الحرب وبدأت الحرب العالمية الاولى .

الحرب حتما لولا ان المانيا اذعنت اخيرا في المسألة المراكشية وقبلت الحق الذي منحتة في الكونغو كتعويض لها ، واخيرا في بداية ١٩١٣ عندما هددت المانيا للمرة الثانية بطرسبرج - في ضوء عزم روسيا على احتلال البانيا - بانها على استعداد لاتخاذ اجراءات عسكرية .

هكذا كان العالم على وشك الانفجار باستمرار خلال السنوات الثمانية الماضية ، ولم تكن الحرب تؤجل المرة تلو الاخرى الا لان هذا الجانب او ذاك لم تكن استعداداته العسكرية قد تمت .

وهكذا مثلا كانت الحرب العالمية الحالية وشيكة الوقوع عند مغامرة البانثر في ١٩١١ بدون قتل دوق عظيم ، وبدون الطيران الفرنسي فوق نورمبرج ، وبدون الغزو الروسي لشرق بروسية . وببساطة فان المانيا ارجأتها للحظة اكثر ملاءمة . يحتاج المرء فقط لان يقرأ التوضيح الصريح التالي الذي ادلى به احد الامبرياليين الالمان : «لقد اهتمت الحكومة الالمانية من قبل من يسمون دعاة الوحدة الالمانية بالضعف في ازمة مراكش في ١٩١١ . فليحرر هؤلاء عقولهم من وهم هذا الانطباع الخاطئ . فالواقع اننا عندما ارسلنا البانثر الى اغادير كانت عملية اعادة بناء قناة بحر الشمال - الشرقي لا زالت جارية ، ولم تكن اي من عمليات البناء في هالجولاند لانشاء حصن عظيم قد انجزت ، وكان اسطول مدمراتنا والملاحقات ، مقارنا بالقوة البحرية الانجليزية ، في وضع اقل ملاءمة بكثير مما اصبح عليه بعد ثلاث سنوات .

«ان القناة وهالجولاند كانتا بالمقارنة مع حالتها الان ، ١٩١٤ ، في حالة يرثى لها من عدم الاستعداد ، وكانتا جزئيا عديمتي النفع للاغراض الحربية . وفي مثل هذه الظروف ، حيث يعرف المرء ان فرصه ستكون افضل بكثير في غضون سنوات قليلة ، فانه سيكون اسوأ من احمق اذا اثار حربا . اولا كان لا بد من تنظيم الاسطول الالمانى ، ومن تمرير مشروع القانون العسكري العظيم عبر الرايشتاغ . اما في صيف ١٩١٤ فقد كانت المانيا مستعدة للحرب بينما كانت فرنسا لا زالت تعد برنامج خدمة عسكرية من ثلاث سنوات ، وفي الوقت ذاته لم يكن الجيش ولا البرنامج البحري قد اتما استعداداتهما في روسيا وكان الامر يتوقف على المانيا لاستغلال اللحظة السعيدة» .

ان روهرباخ نفسه ، الذي ليس اكثر ممثلي الامبريالية الالمانية خطرا فحسب بل هو كذلك على صلة مباشرة بالدوائر الموجهة للسياسة الالمانية والناطق شبه الرسمي باسمها ، قد علق على الوضع في تموز ١٩١٤ على النحو التالي : «كان هناك خطر واحد في هذا الوقت وهو ان تضطر ادبيا ، بسبب اذعان ظاهري من جانب روسيا ، للانتظار حتى تصبح روسيا وفرنسا في حالة استعداد» . وبكلام اخر ، ان اكثر ما كانت تخشاه المانيا هو اذعان روسيا . «وبالم عميق راينا جهودنا الدؤوبة لحفظ السلام العالمي تتحطم .. الخ الخ .

لذا فان غزو بلجيكا ونشوب الحرب لم يكن مفاجأة مذهلة . فهو لم يخلق

وضعا جديدا لم يسمع به من قبل. ولم تكن الحرب باعادها السياسية حادثة مفاجئة للمجموعة الاشتراكية الديمقراطية . ان الحرب العالمية التي بدأت رسميا في الرابع من آب ١٩١٤ هي الحرب ذاتها التي كانت الامبريالية الالمانية تدفع اليها منذ عشرات السنين ، وهي الحرب ذاتها التي تنبأت الاشتراكية الديمقراطية بمجيئها سنة بعد اخرى . هذه الحرب ذاتها هي التي شجبتها البرلمانيون الديمقراطيون الاشتراكيون بعنف وشجبتها الصحف والمشورات آلاف المرات بوصفها جريمة امبريالية طائشة وحربا مضادة لكل مصالح الحضارة ولكل مصالح الامة . وفي الحقيقة ليس «وجود المانيا وتطورها المستقل» هو الذي سيتقرر في هذه الحرب ، بالرغم مما ترددده الصحافة الديمقراطية الاشتراكية . بل ان الذي سيتقرر هو الارباح المباشرة التي يجنيها «دويتشه بنك» في تركيا الاسيوية والارباح المقبلة لمصالح مانسمان وكروب في مراكش ، ووجود مطامع النمسا الرجعي ، و«هذه الكومة النخرة التي تسمى نفسها ملكية آل هابسبورج» كما كتبت جريدة «فوروارتز» في ٢٥ تموز ١٩١٤ ، وخنازير هنغاريا و«حضارة» فريدمان - بروهاسكا ، ووجود الحكم التركي في آسيا الصغرى ، والثورة المضادة في البلقان .

كانت صحافة حزبنا مليئة بالسخط الادبي لان اعداء المانيا سيسوقون السود والبرابرة والزنوج والسيخ والماوريين الى الحرب . ومع ذلك فان هذه الشعوب تلعب في هذه الحرب دورا يتطابق تقريبا مع الدور الذي لعبته البروليتاريا الاشتراكية في الدول الاوروبية . اذا كان ماوريو نيوزيلندا على استعداد للمخاطرة برؤوسهم من اجل الملك الانجليزي فانهم يظهرون من الفهم لمصالحهم بمقدار ما تظهر الفئة الديمقراطية الاشتراكية الالمانية التي تاجرت بوجود وحرية وحضارة الشعب الالمني من اجل وجود ملكية آل هابسبورج ومن اجل تركيا وجناب الـ «دويتشه بنك» .

لكن هناك فرقا واحدا . منذ جيل مضى كان الماوريون الزنوج لا زالوا متوحشين لا تلامذة للفلسفة الماركسية .

الفصل الخامس

ولكنها القيصرية الروسية ! كان هذا بلا شك العامل الذي قرر موقف حزبنا في اللحظات الاولى للحرب . وقد اطلقت المجموعة الاشتراكية الديمقراطية في بيانها شعار : ضد القيصرية ! ومن هذا جعلت الصحافة الاشتراكية من الحرب قتالا من اجل الحضارة الاوروبية .

كتبت «فرانكفورتر فولكستاييم» في ٣١ تموز تقول :

«لقد كرهت الاشتراكية الديمقراطية الالمانية على الدوام القيصرية الروسية بوصفها الوصي الدموي على الرجعية الاوروية ، منذ ان تتبع ماركس وانجلز ببعد نظر كل حركة من حركات هذه الحكومة البربرية ، الى هذه اللحظة التي تمتلئ فيها سجونها بالمعتقلين السياسيين ، ومع ذلك ترتجف هلعاً من كل حركة عمالية . لقد حان الوقت لتصفية الحسابات مع هؤلاء الاوغاد في ظل علم الحرب الالمانى » .

وكتبت «بغادزيخ بوست» في لودفيجهافن في اليوم نفسه تقول: «هذا مبدأ اول من بناء اوغست بيبل . هذا نضال المدنية ضد البربرية ، وستلعب البروليتاريا دورها في هذا النضال » .

وكتبت «ميونيخ بوست» في اول آب تقول : «عندما يتعلق الامر بالدفاع عن وطننا ضد القيصرية الروسية الدموية ، فاننا لن نكون مواطنين من الدرجة الثانية» .

«وكتبت هول فولكسيلات» في ٥ آب تقول : «اذا كان الامر كذلك ، اذا كانت روسيا قد هاجمتنا ، ويبدو ان كل شيء يدعم هذه الحقيقة ، فان على الاشتراكية الديمقراطية ان تصوت طبعاً الى جانب كل وسائل الدفاع . يجب علينا ان نقاتل بكل قوتنا لطرد القيصرية من بلدنا ! » . وكتبت في ١٨ آب تقول:

«الان وعندما اصبح السيف اصدق انباء من الكتب ، لم يعد واجب الدفاع الوطني والوجود الوطني فحسب هو الذي يضع السيف في يدينا كما يضعه في يد كل الماني ، بل يضعه كذلك ادراكنا اننا بمحاربتنا للعدو الذي نقاتله في الشرق انما نضرب عدوا لكل حضارة وكل تقدم ... ان هزيمة روسيا تعني انتصار الحرية في اوروپا » .

وفي ٥ آب كتبت «برونشفايجر فولكس فرويند» تقول : «ان قوة الاستعداد العسكري التي لا تقاوم تدفع كل شيء امامها . ولكن الحركة العمالية الواعية طبقياً لا تطيع قوة خارجية بل معتقدها ذاته عندما تدافع عن الارض التي تقف عليها ضد الهجوم من الشرق» . وصاحت «ايسينر آرييتر زايتونغ» في ٣ آب معلنة :

«اذا كان التعميم الروسي يهدد هذا البلد ، وما دام القتال ضد القيصرية الروسية الدموية ، ضد من اقترف ملايين الجرائم ضد الحرية والحضارة ، فان الاشتراكية الديمقراطية لن تسمح لاحد ان يتفوق عليها في ادائها للواجب ورغبتها في التضحية ليكن شعارنا : فلتسقط القيصرية الروسية او ليسقط وطن البرابرة ! »

وكتبت «بايلفردر فولكسواخت» في ٤ آب ما يشبه ذلك فقالت : «في كل مكان تتردد الصيحة ذاتها : ضد الاستبداد الروسي وانعدام الوفاء ! »

وكتبت صحيفة الحزب في «البوفلد» في ١٥ آب تقول :
«ان لاوروبا كلها مصلحة حيوية في القضاء على القيصرية المجرمة العفنة .
ولكن نهم انجلترا وفرنسا الى الحد من الارباح التي جعلها رأس المال الألماني
ممكنة ، انما يسحق هذه المصلحة الإنسانية » .
وقالت «راينيك زائتونغ» :

«قوموا بواجبكم ايها الاصدقاء ايضاً وضعكم القدر . انكم تقاتلون من اجل
مدينة اوروبا ، من اجل استقلال وطنكم ، من اجل رخائكم ذاته » .
وتكتب «شليزويغ - هولشتاين فولكس زائتونغ» في ٧ آب قائلة :
«اننا بالطبع نعيش في عصر الامبريالية . وبالطبع سنستمر في الصراعات
الطبقية بعد ان تنتهي الحرب الكبرى . ولكن هذه الصراعات ستخاض حينئذ في
دولة اكثر حرية ، وستكون مقتصرة على الحقل الاقتصادي اكثر من ذي قبل .
وفي المستقبل ما ان تختفي القيصرية الروسية ، حتى تصبح مستحيلة معاملة
الاشتراكيين كمنبوذين وكمواعين من الدرجة الثانية وكمجريين من الحقوق
السياسية » .

وصاحت «هامبرجر ايكو» في ١١ آب تقول :
«اننا نقاتل دفاعاً عن انفسنا ، لا ضد فرنسا وانجلترا بقدر ما ضد القيصرية
الروسية . ولكننا سنقوم بهذه الحرب بحماس غامر فهي حرب المدنية» .
واعلنت صحيفة الحزب في لوبيك في وقت متأخر يعود الى ٤ ايلول :
«اذا انقذت الحرية الاوروبية ، فان على اوروبا ان تشكر السواعد الألمانية
لذلك . ان قتالنا ضد العدو لكل حرية وكل ديمقراطية» .
هكذا كانت جوقه صحافة الحزب الألماني تغني وتردد الغناء .

في بداية الحرب قبلت الحكومة الألمانية المساعدة المعروضة ، وثبتت بلامبالاة
اكايل غار محررة الثقافة الاوروبية الى خوذتها . نعم ، حاولت جهدها ان تقوم
بدور «محرر الشعوب» ، على الرغم من انها كثيراً ما كانت تحاول ذلك بعناء واضح
للعيان وبكبرياء مقبلة . فدغدغت البولنديين واليهود في روسيا ، وضربت دولة
بالاخرى مستخدمة السياسات التي اثبتت نجاحها الباهر في الحرب الكولونيالية
عندما كانوا يلعبون المرة تلو الاخرى الزعيم ضد الاخر . وكان الاشتراكيون
الديمقراطيون يتبعون كل خطوة وقفزة تقوم بهما الامبريالية الألمانية برشاقة بالغة .
في الوقت الذي كانت فيه مجموعة الرايشتاغ تغطي كل فضيحة مخزية بالصمت
الذهبي ، والصحافة الاشتراكية الديمقراطية تملأ الجو اناشيد ابتهاج ، مهللة
للحرية التي حققتها «اكتاب البنادق الألمانية» لضحايا القيصرية التمساء .

وحتى الصحيفة النظرية للحزب «نيوزايت» كتبت في ٢٨ آب تقول :
«ان سكان الحدود في مملكة الاب الصغير (القيصر - م) قد حيوا قدوم
القوات الألمانية بصيحات الفرح . لان هؤلاء البولنديين واليهود لا يملكون غير مفهوم
واحد لوطنهم ، هو مفهوم الفساد وحكم السوط . انهم شياطين تمساء ،

ومخلوقات لا وطن لها حقا ، هؤلاء الرعايا المظلومين لنيكولاس الدموي . حتى لو ارادوا ان يدافعوا عن شيء ما ، فانهم لن يجدوا سوى قيودهم . ولذا فانهم يعيشون ويكدحون آملين ان تسحق البنادق الالمانية في الايدي الالمانية النظام القيصري بأكمله ...

ان هدفا واضحا محددا لا يزال يحيا في الطبقة العاملة الالمانية ، برغم ان رعد حرب عالمية يهزم فوق رأسها . انها ستدافع عن نفسها ضد حلفاء البربرية الروسية في الغرب حتى تحرز سلما مشرفا . وستعطي مهمة تحطيم القيصرية النفس الاخير للانسان والحيوان» .

وبعد ان دمفت المجموعة الاشتراكية الديمقراطية الحرب بأنها حرب دفاع عن الامة الالمانية والحضارة الاوروبية انتقلت الصحافة الاشتراكية الديمقراطية الى الترحيب بها على انها «منقذ الشعوب المضطهدة» . فاصبح هندنبرغ منقذ حكم الاعداد على ماركس وانجلز .

لقد خانت الذاكرة حزبنا ، فنسي كل مبادئه وايمانه وقرارات المؤتمرات الاممية في اللحظة ذاتها التي كان يجب ان تطبق فيها كل هذه المبادئ والايمان والمقررات . ولسوء حظ حزبنا ، فقد تذكر تراث ماركس ونبشه ونقض عنه غبار السنين في اللحظة التي لم يكن فيها هذا التراث ليفعل غير تزيين النزعة العسكرية البروسية ، التي كان ماركس ذاته يرغب في ان يضحى في سبيل تدميرها «بالنفس الاخير للانسان والحيوان» . وفجأة انبعثت في آذان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية تلك النغمات التي اطلقها كارل ماركس في «نيو راينخايتونغ» ضد دولة نيكولاس الاول الخانعة الدليلة خلال «ثورة آذار» الالمانية عام ١٨٤٨ ، انبعثت في السنة المقدسة ، سنة ١٩١٤ ، فدعتهم الى حمل السلاح يدا بيد مع اليونكرية البروسية ضد روسيا صاحبة ثورة عام ١٩٠٥ العظيمة .

هنا كان يجب ان تجري المراجعة ، كان يجب ان تجعل شعارات «ثورة آذار» متفقة مع التجارب التاريخية في السنين السبعين الاخيرة .

كانت القيصرية الروسية حقا «الوصي على الرجعية الاوروبية» عام ١٨٤٨ . فقد كان الحكم المطلق الروسي حامي الرجعية الملكية وفي الوقت ذاته موجهها القوي ، ذلك الحكم الذي كان نتاج الظروف الروسية الاجتماعية والذي كان متجذرا بثبات في الحالة الروسية الزراعية ، حالة القرون الوسطى . وكان الحكم المطلق ضعيفا في المانيا بخاصة حيث كان لا يزال نظاما من الدول الصغيرة . وقد كان ممكنا لنيكولاس الاول في وقت متأخر يعود الى عام ١٨٥١ ان يطمئن برلين عبر القنصل البروسي «انه كان سيسر فعلا لرؤية الثورة تقتلع من جذورها عندما كان الجنرال فون رانفل يتقدم على برلين في تشرين الثاني ١٨٤٨» وفي مرة ثانية قال القيصر «انه كان يعتمد على الوزارة الامبريالية بقيادة صاحب السمو في الدفاع عن حقوق العرش ، واعطاء مبادئ المحافظة ما تستحقه» . وكان ممكنا لنيكولاس الاول هذا ذاته ان يمنح وسام الكسندر نسكي لرئيس وزراء بروسيا اعترافا

«بجهد المتواصلة للحفاظ على النظام الشرعي في بروسيا» .
احدثت حرب القرم تغييرا ملحوظا في هذا المجال ، فقد انتهت بالافلاس العسكري وبالتالي السياسي للنظام القديم ، واجبر الحكم المطلق الروسي على القيام باصلاحات وتحديث نظام حكمه وتكييف نفسه للشروط الرأسمالية .
فاعطى بعمله هذا اصبعه الصغير للشيطان الذي اصبح اليوم يمسكه بصلاصة والذي سيأخذ الدراع كلها في النهاية . وكانت حرب القرم مثالا وعبرة لنوع التحرر الذي يعطى للشعوب المضطهدة «على فوهة البندقية» . جلبت الهزيمة العسكرية في سيدان الجمهورية لفرنسا ، ولكن هذه الجمهورية لم تكن هدية من جنود بسمارك ، فبروسيا لم تكن في ذلك الوقت ، كما اليوم ، تستطيع ان تعطي الشعوب شيئا غير حكم اليونكرز . لقد كانت فرنسا الجمهورية الثمرة الناضجة لنضالات اجتماعية داخلية وللثورات الثلاث التي سبقتها . وقد كانت الهزيمة في سيفاستوبول شبيهة في تأثيرها بتلك التي حدثت في يينا (١) ، ولكن لانه لم تكن في روسيا حركة ثورية فقد ادت هذه الهزيمة الى التجديد المظهري للنظام القديم وتثبيتته .

ولكن الاصلاحات التي مهدت السبيل الى التطور الرأسمالي في روسيا خلال الستينات لم تكن ممكنة الا بأموال نظام رأسمالي . وقد قدم رأس المال الاوروبي الغربي هذه الاموال ، فأتت من ألمانيا وفرنسا وخلقّت علاقة جديدة لا تزال حتى يومنا هذا ، ان الحكم المطلق الروسي يتحول الان من البورجوازية الاوروبيسية الغربية . لم يعد الروبل الروسي ، كما اشتكى امير بروسيا بمرارة عام ١٨٥٤ ، «تدحرج في الردهات الدبلوماسية وفي ردهات الملك ذاتها» ، بل على العكس من ذلك أصبحت النقود الالمانية والفرنسية تتدحرج الى بطرسبرج لتطعم نظاما كان سيلفظ انفاسه الاخيرة منذ زمن طويل لولا هذا العصير الحيوي . لم تعد القيصرية الروسية نتاج الظروف الروسية ، فهي تجد اليوم جذورها في الظروف الرأسمالية في اوروبا الغربية . والعلاقة تتحول من عقد الى اخر ، وكما ان الجذر القديم للحكم المطلق في روسيا يتحطم ، فان الجذر الاوروبي الغربي الجديد يقوى اكثر فأكثر . ومنذ عام ١٨٧٠ وفرنسا وألمانيا ، بالإضافة الى دعمهما الاقتصادي لروسيا ، تتنافس على تقديم دعمهما السياسي كذلك لها . وكلما انبثقت القوى الثورية من رخم الشعب الروسي ذاته لتحارب الحكم المطلق الروسي ، كلما وجدت مقاومة تنامي باستمرار في اوروبا الغربية وتقف على استعداد لمنح دعمها المعنوي والسياسي للقيصرية التي يتهدها الخطر . ولذا قام بسمارك بتوقيع معاهدة مع روسيا داعما موقفها في السياسة الدولية (٢) ، عندما هز الجيل الاقدم من

(١) في يينا الواقعة في ساكسونيا هزم نابليون الاول القوات البروسية في ١٤ تشرين الاول ١٨٠٦ وفي ٧ تشرين الثاني حطم آلة الحرب البروسية كلها .

(٢) في ١٨٨١ قام بسمارك بمقدد معاهدة مع روسيا ، ووعدا بالدم في بلغاريا .

الثوريين الروس في بداية الثمانينات الحكومة الروسية بعنف ودمروا سلطتها جزئيا في الداخل وفي الخارج .

واخيرا اثمر التطور الرأسمالي الذي رعته القيصرية الروسية بيديها بحنان، ففي التسعينات بدأت الحركة الثورية للبروليتاريا الروسية . وأجبر الذي كان حتى ذلك الحين «الوصي على الرجعية» على منح دستور لا معنى له وعلى البحث عن مدافع جديد يدفع عنه الفيضان العارم في بلده ذاتها (١) ، فوجد هذا المدافع في ألمانيا . كان على ألمانيا بيلو ان تدفع دين الامتنان الذي استدانته بروسيا رانفل وماتيوفل . انعكست العلاقات تماما فقد حلت المساعدة الألمانية ضد الثورة في روسيا محل الدعم الروسي ضد الثورة في ألمانيا ، فاطلق العنان لتحريض ديمافوجي ، كذلك الذي حظيت ببركته أيام الحلف المقدس (٢) - جواسيس ، خيانات ، فضائح - ضد المناضلين من اجل قضية الحرية الروسية ، وتوسيع التحريض الى عتبة الثورة الروسية ، ووصلت موجة الاضطهاد هذه اوجها بمحاكمة كوينيجسبرج في العام ١٩٠٤ ، وقد اقلت هذه المحاكمة ضوئا ساطعا على التطور التاريخي كله منذ ١٨٤٨ وبينت التغير الكامل في العلاقات بين الحكم المطلق الروسي والرجعية الأوروبية . «انا نعتني بمشكلاتكم !» هكذا صاح وزير العدل البروسي في الطبقات الحاكمة الألمانية مشيرا الى الاساس المتدخل للنظام القيصري . وأعان المدعي العام في المحاكمة «ان اقامة جمهورية ديمقراطية في روسيا سيؤثر على ألمانيا بقوة، فعندما يحترق بيت جاري يتعرض بيتي للخطر» . واكد مساعده ذلك ايضا بقوله : «من الطبيعي ان تتأثر المصالح العامة الألمانية بما اذا كانت قلعة الحكم المطلق هذه ستسقط او تصمد ، فمن المؤكد ان لهب حركة ثورية يمكن ان ينتقل بسهولة الى ألمانيا ...» .

هزمت الثورة ، ولكن الاسباب التي ادت الى سقوطها مهمة في بحث الموقف الذي اتخذته الاشتراكية الديمقراطية الألمانية في هذه الحرب . يعود عدم نجاح انتفاضة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ في روسيا ، على الرغم من ان القوة الثورية التي انفقتها هذه الانتفاضة لا تجارى وعلى الرغم من وضوح هدفها وتماسكها ، الى سببين . الاول منهما يكمن في الطابع الداخلي للثورة ذاتها ، في برنامجها التاريخي الهائل، في الحجم الكبير من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي اجبرت على مواجهتها . وبعض هذه المسائل ، كالمسألة الزراعية مثلا ، لا يمكن حله ضمن المجتمع الرأسمالي . كما كانت هناك كذلك صعوبة خلق دولة طبقية تكفل سيادة

(١) في آذار ١٨٨١ أعلن القيصر الاسكندر الثاني دستورا جديدا . لكنه قتل في السنة ذاتها . ومنعت حتى كلمة دستور .

(٢) الحلف المقدس : تحالف مقد بعد المرحلة النابوليونية بين روسيا والنمسا وبروسيا ، وانضمت له بريطانيا دون حماس . وقع الحلف عام ١٩١٥ على اساس تحالف الامم المسيحية ، وكان ممثلا تحالفا بين روسيا والنمسا وبروسيا دون بريطانيا ودام حتى ١٨٨٢ .

البورجوازية الحديثة في وجه المعارضة المناهضة للثورة من جانب البورجوازية ككل . قد يبدو للناظر ان الثورة الروسية كان مقضيا عليها بالفشل لانها كانت ثورة بروليتارية ذات واجبات ومشاكل بورجوازية ، او اذا شئتم ، ثورة بورجوازية خيضة بوسائل بروليتارية اشتراكية ، لانها كانت تصادم جيلين في خضم البرق والرعد ، كانت ثمرة التطور الصناعي المتأخر للظروف الطبقيّة في روسيا ونضوجها الرائد في اوروبا الغربية . ان سقوط الثورة الروسية في عام ١٩٠٦ لا يمثل ، من وجهة النظر هذه ، افلاسها ، بل يمثل الختام الطبيعي للفصل الاول الذي لا بد ان يتبعه حتما فصل ثان حتمية قانون طبيعي . كان السبب الثاني من طبيعته خارجية : فقد كان يكمن في اوروبا الغربية ، اذ ان الرجعية الأوروبية سارعت ثانية الى مساعدة محميّتها التي يهددها الخطر ، ولكن ليس بالرصاص والطلقات على الرغم من ان «البنادق الألمانية» كانت في القبضات الألمانية حتى في ١٩٠٥ ولم تكن تنتظر سوى اشارة من بطرسبرج لتهاجم الجيران البولنديين . كذلك قدمت اوروبا مساعدة لا تقل قيمة : فقد اعدت العدة لاعانة مالية وتحالفات سياسية لدعم القيصرية في روسيا . لقد دفعت الاموال الفرنسية للقوات المسلحة التي كسرت شوكة الثورة الروسية ، اما المانيا فقد قدمت الدعم المعنوي والسياسي الذي ساعد روسيا على ان تتسلى بجهد من أعماق الغار التي دفعتها اليها التطويريات اليابانية والقبضات البروليتارية الروسية . وفي ١٩١٠ ، في بوتسدام ، استقبلت المانيا الرأسمالية القيصرية الروسية بذراعين مفتوحين . ولم يكن الاستقبال الذي جرى للملك الملقح بالدماء على ابواب العاصمة الألمانية مباركة من المانيا لخنق بلاد الفرس (١) فحسب ، ولكنه كان فوق كل شيء مباركة للاجرام الذي اقترفته روسيا المضادة للثورة . لقد كان ذلك المادبة الرسمية التي اقامتها المانيا والحفارة الأوروبية على ما ظنوه قبر الثورة الروسية .

ويا للعجب ! في ذلك الحين ، وعندما اقيمت هذه الوليمة المتحدية على قبر الثورة الروسية في عقر دار الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، لم تنبس هذه بشقة ونسيت تماما «تراث سادتنا» منذ ١٨٤٨ . في ذلك الحين ، وعندما استقبل الجلاد في بوتسدام ، لم يسمع صوت واحد ولا احتجاج واحد ولا مقالة واحدة تحتج على هذا التعبير عن التضامن مع الثورة المضادة الروسية . ولكن فقط عندما بدأت هذه الحرب عمدت اصفر صحف الحزب الى التمل بهجمات عطشى للدم على جلال الحرية الروسية ، اي عندما اصبحت الشرطة تسمح بهجمات كهذه .

(١) في نهاية ١٩٠٥ ثار الفرس وأجبروا الشاه على منح دستور ومقد مجلس الأمة في ١٩٠٦ . في حزيران ١٩٠٨ ارسلت روسيا فرقة من القوزاق الى فارس بحجة حمايتها من الاتراك . نحل المجلس وأعدم عدد من اعضاءه وأعلن قائد الفرقة القوزاقية حاكما عسكريا لطهران . لكن حركة الفلاحين لم تتوقف ، وفي ١٩٠٩ هزم الثوار القوزاق وأطاحوا بالشاه محمد علي . وفي ١٩١١ استولت روسيا على شمال فارس واستولت بريطانيا على الجنوب وأعيد الشاه والحكم الإقطاعي .

ومع ذلك ، فلم يكن هناك ما يوضح أكثر من رحلة القيصر المزهوة بالنصر في ١٩١٠ ان البروليتاريا الروسية المضطهدة لم تكن ضحية الرجعية المحلية فحسب ، بل والرجعية الأوروبية الغربية أيضا . لقد كانت البروليتاريا الروسية ، مثلها في ذلك مثل ثوريي آذار ١٨٤٨ ، تقاتل الرجعية ، لا في بلدها فحسب ، ولكنها كانت تقاتل أيضا كل حمايتها في الاقطار الأوروبية الاخرى .

بعد ان هدأت فورة الانتصارات اللانسانية المضادة للثورة ، أصبحت الخميرة الثورية في البروليتاريا الروسية فعالة مرة أخرى . وبدأ الفيضان بالارتفاع والغليان . فقد شملت الاضرابات الاقتصادية في روسيا ، طبقا للتقارير الرسمية ، ٤٦٦٢٣ عاملا و ٢٥٦٣٨٦ يوما في العام ١٩١٠ ، و ٩٦٧٣٠ عاملا و ٧٦٨٥٥٦ يوما في العام ١٩١١ ، و ٨٩٧٧١ عاملا و ١٢١٤٨٨١ يوما في الاشهر الخمسة الاولى من العام ١٩١٢ . وشملت الاضرابات العامة والاحتجاجات والتظاهرات ١٠٠.٥٠٠ في العام ١٩١٢ و ١٢٧٢.٠٠٠ في العام ١٩١٣ . وفي العام ١٩١٤ ارتفع الفيضان أكثر فأكثر . ففي ٢٢ كانون الثاني الذي يصادف ذكرى بداية الثورة قام ٢٠.٠٠٠ عامل باضراب عام رمزي . وكما حدث في الايام التي سبقت ثورة ١٩٠٥ ، اندلعت الشعلة في حزيران في القفقاس ، فقام ٤.٠٠٠ عامل في باكو باضراب عام ، وقفز الشرر الى بطرسبرج ففي ١٧ حزيران اضرب ٨.٠٠٠ عامل في بطرسبرج وفي ٢٠ تموز خرج ٢٠.٠٠٠ منهم الى الشارع ، وفي ٢٣ تموز كانت حركة الاضراب العام تنتشر على امتداد روسيا كلها ، فأقيمت المتاريس ، وبدأت الثورة تأخذ طريقها . ولربما كانت ستأتي بعد بضعة اشهر واعلامها ترفرف في الهواء ، ولربما كان النظام السياسي في العالم كله قد تغير بعد ذلك بسنوات ، ولربما كانت الاندفاعة المجنونة للامبريالية قد كبحت .

لكن الرجعية الالمانية كبحت الحركة الثورية . فقد تصاعدت من برلين وفيينا صيحات الحرب ووارى ركامها الثورة الروسية . ان «البنادق الالمانية» لا تحطم القيصرية ، بل تحطم اخطر اعداء القيصرية ، لقد غرق علم الثورة الذي كان يرفرف بالامل في خضم دوامة الحرب ، ولكنه غرق بشرف ، وسيرتفع ثانية من وسط المذبحة الرهيبة رغم «البنادق الالمانية» ورغم انتصار روسيا او هزيمتها في ارض المعركة .

كذلك فشلت الثورات القومية في روسيا التي حاول الالمان ان يرعوها . فقد كانت المقاطعات الروسية اقل ميلا من الاشتراكية الديمقراطية الالمانية الى التقاط الطعم الذي القت به عصابة هندنبرغ . فقد استطاع اليهود ، لكونهم شعبا عمليا ، ان يتفهموا ان «القبضات الالمانية» التي لم تستطع قلب الرجعية البروسية لا تستطيع سحق الحكم المطلق الروسي . اما البولنديون الذين كانوا يتعرضون للحرب ذات الرؤوس الثلاثة فلم يكونوا في موقف يستطيعون فيه الاستجابة لـ «محرريهم» بلغة مسموعة ، ولكن لا بد انهم تذكروا ان الاطفال البولنديين كانوا يتعلمون تلاوة الصلوات لله باللغة الالمانية والعصي الرهيبة تنهال على ظهورهم ،

ولا بد انهم لم ينسوا ليبرالية القوانين البروسية المضادة للبولنديين . هكذا لم يواجه الجميع من بولنديين ويهود وروس اية صعوبة في فهم ان «البندقيسة الالمانية» عندما تهبط على رؤوسهم لا تجلب معها الحرية بل الموت .

لم تكن محاولة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ربط اسطورة تحرير روسيا بالتراث الماركسي لها اسوأ من نكتة سخيفة . لقد كانت جريمة . فالثورة الروسية بالنسبة لماركس نقطة انعطاف في تاريخ العالم ، فكل منظور سياسي وتاريخي نظر ماركس من خلاله كان يعتمد على اعتبار واحد وحيد «اذا لم تكن الثورة الروسية قد اندلعت» . كان ماركس يعتقد بالثورة الروسية ويتوقعها حتى عندما كانت روسيا دولة اقطاعيات لا غير . عندما نشبت الحرب كانت الثورة الروسية قد حدثت ، وصحيح ان محاولتها الاولى لم تكن ناجحة ، ولكن لم يكن تجاهلها مستطاعا . ومع ذلك تقدمت الاشتراكية الديمقراطية الالمانية مع «البنادق الالمانية» لتعلن ان الثورة باطلة ، ولتمحيها من صفحات التاريخ . في العام ١٨٤٨ تحدث ماركس من المنابر الالمانية حين لم يكن في روسيا غير رجعية لا رجاء فيها ، اما في العام ١٩١٤ فقد كانت روسيا في مخاض ثوري ، بينما كان «المحررون» الالمان يساقون كالقطيع بقبضات اليونكرية الالمانية .

ولكن الرسالة التحريرية للجيش الالمانية لم تكن غير امر عرضي ، فسرعان ما نزعت الامبريالية الالمانية قناعها الذي لم ترتج له واستدارت علنا ضد فرنسا وانجلترا . وهنا ايضا تلقت دعما باسلا من عدد كبير من صحف الحزب ، فكفت عن شجب القيصر الدموي لتستدير الى «انجلترا الخؤون» وروحها التجارية ، مما اثار ازدياد الرأي العام . لقد شرعت في تحرير اوربا ، ليس بعد من الحكم المطلق الروسي ، ولكن من السيادة البحرية الانجليزية . ولقد وجد هذا التشوش البائس الذي وقع حزبنا في شباكه صورته الواضحة في المحاولات اليائسة التي قام بها الجزء الاكثر تفكيرا من صحافة حزبنا لمواجهة هذا التغير الجديد . فقد حاول هذا الجزء من صحافتنا عبثا ان يعيد الحرب الى مجاريها الاولى وان يثبتها بالمسامير الى «تراث سادتنا» ، اي الى الخرافة التي صنعتها الاشتراكية الديمقراطية بنفسها . «لقد اضطررت بقلب مثقل ان احرك الجيش ضد جار حاربت الى جانبه الكثير من المعارك . وبأسي صادق رأيت صداقة ، حافظ الالمان عليها حقا ، تتحطم» . كان هذا كلاما بسيطا وصريحا وصادقا . ولكن عندما الممت خطابات الاسابيع الاولى من الحرب نفسها امام لغة الامبريالية المنمقة ، فقدت الاشتراكية الديمقراطية عذرها المعقول الوحيد .

الفصل السادس

لقد كان الامر الذي يساوي ما سبق اهمية في اتجاه الاشتراكية الديمقراطية

هو التبنّي الرسمي لبرنامج سلام اهلي ، اي ايقاف الصراع الطبقي طوال الحرب . كان البيان الذي قرأته المجموعة الاشتراكية الديمقراطية في الرايشتاغ في ٤ آب قد اتفق عليه مسبقا مع ممثلي الحكومة والاحزاب الرأسمالية ، فلم يكن بذلك اكثر من مسرحية وطنية اعدت خلف الستائر وقدمت للشعب في بلدنا وفي البلدان الاخرى .

كان تصويت مجموعة الرايشتاغ الى جانب اعتمادات الحرب تلميحاً للعناصر القيادية في الحركة العمالية بأن تسوي فوراً كل الخلافات العمالية . وقد فعلت هذه العناصر اكثر من ذلك ، اذ اعلنت للصناعيين عن ذلك كواجب وطني اخذته الحركة العمالية على عاتقها عندما وافقت على الالتزام بالسلام الاهلي ، وقد تعهد هؤلاء القادة انفسهم بتزويد المزارعين بعمال من المدن لضمان حصاد سريع . اما قائدات الحركة الاشتراكية الديمقراطية النسوية فقد اتحدن مع النساء الرأسماليات لـ «الخدمة الوطنية» ، ووصفن اهم العناصر النسائية التي بقيت بعد التعبئة تحت تصرف العمل السامري الوطني ، فكان ان عملت النساء الاشتراكيات في مطابخ الحساء وفي اللجان الاستشارية بدل ان يقمن بالعمل التحريضي للحزب . كان الحزب زمن «قوانين استثناء الاشتراكيين» (١) قد استخدم الانتخابات البرلمانية لينشر التحريض ويحكم قبضته على الشعب على الرغم من حالة الحصار التي اعلنت على الحزب وعلى الرغم من اضطهاد الصحافة الاشتراكية . اما في هذه الازمة فقد تخلت الاشتراكية الديمقراطية خلال انتخابات الرايشتاغ والاندتاغ طوعا عن الدعاية والتثقيف في سبيل مصلحة الصراع الطبقي البروليتاري . فكان ان تقلصت الانتخابات البرلمانية الى المعادلة البورجوازية البسيطة : اقتناص الاصوات لمرشحي الحزب على اساس تسوية سلمية ودية مع معارضة الرأسماليين . لقد قام الممثلون الاشتراكيون الديمقراطيون فسي الاندتاغ والهيئات البلدية — عدا لاندتاغ بروسيا والازراس ، وهما الاستثناءان اللذان يستحقان التحية — بالموافقة على اعتمادات الحرب التي طلبت ، وفعلوا ذلك وهم يشيرون بصوت مرتفع الى حالة السلام الاهلي القائمة . وما كان ذلك كله الا تأكيداً على افتراق حزبنا الكامل عن الامور كما كانت قبل الحرب . ودافعت الصحافة الاشتراكية الديمقراطية ، عدا استثناءات قليلة ، عن مبدأ الوحدة الوطنية كأرفع واجب للشعب الالمانى وحذرت الناس من سحب ودائعهم من بنوك التوفير لئلا يعيق ذلك البنوك عن شراء سندات قرض الحرب . واهابت بالنساء البروليتاريات ان يوفرن على ازواجهن في الجبهة سماع حكايات العذاب الذي اجبرن واطفالهن على معاناته ، وان يتحملن بصمت اهمال الحكومة لهن ، وان يشددن من عزائم المحاربين بقصص سعيدة عن الحياة العائلية واخبار محابية عن

(١) قوانين اعدتها بسمارك منذ ١٨٦٢ وحظر بموجبها كل نشاط اشتراكي لا برلماني ، وهي ذاتها القوانين العادية للاشتراكية .

المساعدة الفورية التي تقدمها لهن الوكالات الحكومية. وهللت الصحافة الاشتراكية ايضا لان العمل الثقيفي الذي جرى في الحركة العمالية وعبرها سنوات عدة قد اصبح مصدر قوة بارز في شن الحرب . وسيبين المثال التالي شيئا من هذه الروح :

«الصديق وقت الضيق . لقد اثبت هذا المثل القديم صحتة مرة اخرى . فقد هبت البروليتاريا الاشتراكية الديمقراطية ، التي كانت تضطهد وتضرب بالهراوات لآرائها ، هبة رجل واحد للدفاع عن وطننا . وتجمع الاتحادات العمالية الالمانية التي طالما قاست في المانيا وبروسيا ان افضل اعضائها قد انضموا الى الرعيل . حتى الصحف الرأسمالية مثل «جنرال انزيجر» تلاحظ هذه الحقيقة وتعتبر عن اقتناعها بان هؤلاء الناس ، سيقومون بواجبهم كما يفعل غيرهم وان الضربات ستنهال أكثر ما تنهال حيث يقفون .

«اما نحن ، فاننا مقتنعون بان اعضاء اتحادات العمال يستطيعون ان يفعلوا أكثر من توجيه الضربات . ان الجيوش العصرية لم تبسط بأي شكل مهمة جنرالانها . فمن المستحيل عمليا تقديم الوية كبيرة في نظام تحت نار المدفعية الحديثة القاتلة . ولذا يجب ان توسع الصفوف بحرص وتسير بقدر اكبر من الدقة . ان الحرب الحديثة تتطلب النظام ووضوح الرؤية ليس على مستوى الفرق فحسب بل وعلى مستوى الجندي الفرد ايضا . وستبين الحرب القدر الكبير الذي تحسنت به المادة الانسانية بفعل العمل الثقيفي لاتحادات العمال ، كما ستوضح كيف ان عمل الاتحادات يخدم الامة جيدا في اوقات الشدة العسيرة هذه . قد يكون الجندي الروسي والجندي الفرنسي قادرين على اجتراح شجاعات مذهشة ، ولكن احدا لن يتفوق على عضو اتحادات العمال في التقييم الشامل (للموقف) ببزود . كذلك أيضا ، يعرف الكثيرون من عمالنا المنظمين مسالك اراضي الحدود ومسالكها الفرعية كما يعرفون جيوبهم ذاتها ، وليس قليلا من يعرف منهم لغات كثيرة جيدا . لقد اطلق على التقدم البروسي عام ١٨٦٦ اسم انتصار مديري المدارس ، لكن هذا الانتصار سيكون انتصار قادة اتحادات العمال» (فرانكفورت فولكس تايم ، ١٨ آب ١٩١٤) .

وقالت «نيوزايت» ، الصحيفة النظرية للحزب ، على المنوال ذاته ، ما يلي : «الى ان تتقرر مسألة النصر او الهزيمة ، يجب ان تختفي كل الشكوك ، حتى تلك التي تتعلق باسباب الحرب . يجب ان لا يكون اليوم خلاف حزبي او طبقي او قومي داخل الجيش او داخل الشعب » (رقيم ٢٣ ، ٢٥ ايلول سنة ١٩١٤) .

وقالت «نيوزايت» نفسها في عددها رقم ٨ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٤ في فصل عن «تقصيرات الاممية» :

«تقسم الحرب العالمية اشتراكيي العالم الى معسكرين مختلفين وبخاصة الى معسكرين قوميين مختلفين . ولا تستطيع الاممية ان تحول دون ذلك . وبكلمات

أخرى تكف الاممية عن ان تكون أداة فعالة زمن الحرب . انها بشكل عام أداة زمن السلام ، ومشكلتها التاريخية الكبرى هي النضال من اجل السلام والصراع الطبقي وقت السلام» .

لذا ، وباختصار ، فإن الاشتراكية الديمقراطية قد أعلنت اندثار الصراع الطبقي ابتداء من الرابع من آب الى يوم يتحقق السلام . ان اول هزيم لرعد مدافع «كروب» في بلجيكا قد ادى الى تماسك المانيا فاصبحت ارض عجيبية التضامن الطبقي والتناسق الاجتماعي .

كيف يجب ان تفهم هذه المعجزة ؟ من المعروف ان الصراع الطبقي ليس اختراعا اشتراكيا ديمقراطيا يمكن طرحه جانبا فترة من الوقت عندما يبدو ذلك مناسباً . فالصراع الطبقي البروليتاري موجود قبل ان توجد الاشتراكية الديمقراطية وهو نتاج اولي للمجتمع الطبقي . وقد اشتعل فوق اوروبا كلها عندما استولت الرأسمالية على السلطة اول مرة . لم تقد الاشتراكية الديمقراطية البروليتاريا الى الصراع الطبقي ، على العكس من ذلك جاءت الحركة الاشتراكية الديمقراطية العالمية الى الوجود بفعل الصراع الطبقي لتعطي هدفا واعيا ووحدته الى اجزاء الصراع الطبقي البعثرة المحلية المختلفة . فما الذي تغير ، اذن ، في هذا المجال عندما تشبت الحرب ؟ هل انقضت الملكية الخاصة والاستغلال الرأسمالي والحكم الطبقي ؟ ام ان الطبقات المالكة أعلنت في نوبة من الحماس الوطني انـه بالنظر الى احتياجات الحرب فاننا نحول وسائل الانتاج والارض والمصانع والمعامل الى ملكية الشعب ؟ هل تخلت عن حقها في جني الربح من هذه الممتلكات ؟ هل وضعت جانبا كل الامتيازات السياسية ، هل ضحت بها على مذبح الوطن ما دام يحدد به الخطر ؟ ان اقل ما يقال في ذلك هو ان هذه فرضية ساذجة وكأنها احدى القصص التي تتلى في حدائق الاطفال . ومع ذلك فان اعلان قادتنا تعليق الصراع الطبقي لا يفسح مجالا لتفسير غير هذا . بالطبع لم يحدث شيء من هذا . فالاستغلال والحكم الطبقي وحقوق الملكية وحتى الاضطهاد السياسي بقيت بكل كمالها البروسي كاملة غير منقوصة . ولم يحدث المدفع في بلجيكا وفي بروسيا الشرقية ادنى اثر على البنية السياسية والاجتماعية الاساسية لالمانيا .

لذا ، فان ايلاف الصراع الطبقي كان للأسف من جانب واحد . فبينما يبقى الاضطهاد الرأسمالي والاستغلال ، وهما اعدى اعداء الطبقة العاملة ، قام القادة الاشتراكيون وقادة اتحادات العمال بتسليم الطبقة العاملة بكرم ودون صراع الى ايدي العدو طيلة مدة الحرب . وبينما يبقى تسليح الطبقات الحاكمة بحقوق الملكية والسيادة كاملا ، نزعت الطبقة العاملة سلاحها بناء على نصيحة الاشتراكية الديمقراطية .

لقد جربت البروليتاريا قبل هذه المرة ، في فرنسا عام ١٨٤٨ ، معجزة التناغم الطبقي واخوة كل طبقات المجتمع الرأسمالي الحديث . كتب كارل ماركس في «الصراعات الطبقيّة في فرنسا» يقول : «في نظر البروليتاريا التي خلطت بين

الارستقراطية المتمولة والبورجوازية ، وفي مخيلة الجمهوريين المثاليين الذين كانوا ينكرون وجود الطبقات ذاته او يعزونها الى شكل الحكومة الملكي ، وفسي الجمل الخادعة للبورجوازيين الذين كانوا حتى ذلك الحين مبعدين عن السلطة ، انتهى حكم البورجوازية عند اعلان الجمهورية . ففي ذلك الوقت اصبح المليون جميعا جمهوريين واصبح كل مليونير يسي باريس عمالا . ووجدت اخوة بنسي الانسان ، هذا التدمير الخيالي للطبقات ، التعبير عنها في كلمة اخوة . لقد كان هذا التجريد المريح للخلافات الطبقية ، هذا التوازن العاطفي بين المصالح الطبقية ، هذا التخلي الطوباوي عن الصراع الطبقي ، هذه الاخوة ، الشعار الحقيقي لثورة شباط ... فابتهجت بروليتياريا باريس في طقس عريبد من طقوس الاخوة ... وكان طبعيا ان تهال البروليتاريا الباريسية ، التي كانت تنظر الى الجمهورية على انها من صنعها هي ، لكل عمل قامت به الحكومة البورجوازية المؤقتة . وسمحت لكوسيدير طوعا ان يستخدم ابناءها رجال شرطة لحماية الاملاك في باريس . وسمحت للويس بلانك ، بأيمان لا يتزعزع ، ان ينظم فروق الاجور بين العمال واصحاب العمل . لقد كانت المسألة في نظر البروليتاريا مسألة شرف الحفاظ على اسم «الجمهورية» امام شعوب أوروبا .

هكذا في فبراير عام ١٨٤٨ ، وضعت البروليتاريا الباريسية الساذجة الصراع الطبقي جانبا . ولكن لتتذكر انهم لم يقترفوا هذا الخطأ الا بعد ان انسحقت ملكية تموز (١) تحت وطأة عملهم الثوري وبعد ان اقيمت الجمهورية . اما الرابع من آب عام ١٩١٤ فقد كان ثورة شباط مقلوبة : انه وضع الخلافات الطبقية جانبا ، لا في ظل جمهورية بل في ظل ملكية عسكرية ، وليس بعد انتصار للشعب على الرجعية بل بعد انتصار للرجعية على الشعب ، ليس باعلان «الحرية والاخاء والمساواة» بل باعلان حالة حصار بعد ان خنقت الصحافة وقضي على الدستور . اعلنت حكومة المانيا سلما اهليا ، وبكل وقار وغدت الاحزاب ان تتقيد به . ولكن هؤلاء السادة بوصفهم سياسيين مجريين يعرفون ان من الخطر منح قدر كبير من الثقة للوعود ، فضمنوا السلام الاهلي لانفسهم باقامة دكتاتورية عسكرية . وقبلت الاشتراكية الديمقراطية هذا ايضا دون احتجاج او معارضة . فلم يكن في بياني الرابع من آب والثاني من كانون الاول كلمة غضب واحدة للاهانة المتضمنة في اعلان الحكم العسكري . وعندما صوتت الاشتراكية الديمقراطية الى جانب السلام الاهلي واعتمادات الحرب ، فانما كانت تمنح موافقتها بصمت على الحكم العسكري وتربط نفسها الى اقدام الطبقات الحاكمة . كان اعلان الحكم العسكري اجراء مضادا للاشتراكية ، فلم تكن المقاومة والاحتجاج والعمل والصعوبات متوقعة من اي جانب اخر . لقد تلقت الاشتراكية الديمقراطية جزاء خضوعها ما كانت

(١) في ثورة تموز ١٨٣٠ خلع شارل العاشر من عائلة البوربون عن العرش واستبدل بلويس فيليب الذي سمي نفسه «ملك الفرنسيين» وحكم حتى ثورة شباط ١٨٤٨ .

ستتلقاه في ظل اية ظروف اخرى وحتى بعد مقاومة فاشلة ، لقد تلقت بالتحديد الحكم العسكري . يؤكد بيان مجموعة الرايشتاغ المؤثر على المبدأ الاشتراكي القديم ، مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها ، كتفسير لتصويتها الى جانب اعتمادات الحرب . فكان حق تقرير المصير للبروليتاريا الألمانية قيود حالة حصار . لم يسبق ، في التاريخ ، ان جعل حزب من نفسه اكثر سخافة من ذلك . ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد ! لقد انكرت الاشتراكية الديمقراطية بتخليها عن الصراع الطبقي مبرر وجودها ذاته . فما هو الهواء الذي تتنفسه ان لم يكن الصراع الطبقي ؟ وما هو الدور الذي كانت تتوقع ان تلعبه في الحرب ما دامت قد ضحت بالصراع الطبقي، المبدأ الاساسي لوجودها؟ لقد دمرت الاشتراكية الديمقراطية ، في فترة الحرب ، رسالتها كحزب سياسي فعال وكمثل لسياسة الطبقة العاملة . والقت جانبا بأهم سلاح تملكه ، سلاح القدرة على نقد الحرب من وجهة نظر الطبقة العاملة الخاصة . ولم يعد لها من رسالة الا سوى ان تلعب دور الشرطي على الطبقة العاملة في ظل حكم عسكري .

لقد تهدد موقف الاشتراكية الديمقراطية هذا الحرية الألمانية بالخطر ابعد بكثير من فترة الحرب ، تلك الحرية الألمانية ذاتها التي تقاتل من اجلها الان مدافع كروب طبقا لبيان مجموعة الرايشتاغ . ان قادة الاشتراكية الديمقراطية على قناعة من ان منح الحريات الديمقراطية للطبقة العاملة سيأتي جزاء على وقائهم للوطن . ولكن لم يشهد التاريخ طبقة مضطهدة تمنح حقوقها السياسية جزاء خدمة ادتها للطبقات الحاكمة . التاريخ مليء بأمثلة على خداع الطبقات الحاكمة المشين ، حتى عندما تعطي وعودا وقورة قبل الحرب . والاشتراكية الديمقراطية لم تضمن اتساع الحريات في المانيا ، بل ضحت بالحريات التي كانت الطبقة العاملة تملكها قبل الحرب . ان الامبالاة التي قابل بها الشعب الألماني حرمانه حرية الصحافة وحرية الاجتماع والحياة العامة امر لم يسبق له مثيل في تاريخ المجتمع الحديث ، فالشعب الألماني لم يتحمل حالة الحصار هذه بهدوء فحسب ، بل ذهب الى حد التهليل لها بينما لم تمس حرية الصحافة في انجلترا، وهناك في فرنسا نسبيا حرية اكبر للرأي العام . وليس هناك بلد اختفى فيه الرأي العام تماما وغطى عليه الرأي الرسمي واوامر الحكومة كما في المانيا . حتى في روسيا، هناك فقط رقابة تمحو بفعالية المعارضة في الرأي ، ولكنهم لم ينحطوا الى حد تزويد صحف المعارضة بمقالات جاهزة للنشر . وليس هناك بلد غير المانيا اجبرت فيه الحكومة صحافة المعارضة على التعبير في اعمدها عن سياسات املتها الحكومة وامرت بها في «مؤتمرات سرية» . ولم تكن مثل هذه الاجراءات معروفة حتى في المانيا ابان حرب ١٨٧٠ ، فقد كانت الصحافة اذ ذاك تتمتع بحرية لا حدود لها ورافقت احداث الحرب بنقد كثيرا ما كان فائق الحدة مما اثار حفيظة بسمارك، وكانت الصحف مليئة بمناقشات في اهداف الحرب ومسائل الضم والمسائل الدستورية . وعندما القي القبض على جوهان جاكوبي اجتاحت المانيا موجة من

السخط جعلت بسمارك ذاته يضطر الى القاء المسؤولية الكاملة لهذه «الغلطة» على القوى الرجعية . كانت هذه هي الحالة في المانيا في وقت انكر فيه بيبيل وليكنخت باسم الطبقة العاملة كل اتحاد في المصالح مع الحكام القوميين المتطرفين . فكان ان احتاج الامر الى اشتراكية ديمقراطية بأربعة ملايين ونصف المليون من الاصوات لتفكير في «السلام الاهلي» وتوافق على اعتمادات الحرب وتجاب لنا اسسوا دكتاتورية عسكرية وجدت ابدا . ان امكان حدوث شيء كهذا في المانيا اليوم وسماح الصحافة البورجوازية وايضا الصحافة الاشتراكية النافذة المتطورة جدا به دون مجرد التظاهر بالمعارضة ، ليشير اشارة ممينة الى مستقبل الحرية الالمانية . وان ذلك يثبت ان المجتمع الالمانى اليوم لا يملك في داخله اساسا للحرية السياسية ، ما دام يسمح ان يحرم بخفة من اقدس حقوقه . ولنتذكر ان الحريات السياسية التي وجدت في المانيا قبل الحرب لم تكتسب كما في فرنسا وانجلترا بنضالات ثورية عظيمة متكررة ولم يكن ارتباطها بحياة الشعب وثيقا بقوة التقاليد الثورية ، بل كانت هدية السياسة البسماركية التي منحها بعد فترة من الانتصار للثورة المضادة دامت اكثر من عشرين سنة . لم تنضج الحريات الالمانية في حقن الثورة ، بل كانت نتاج المقامرة الدبلوماسية للملكية العسكرية البروسية، كانت الاسمنت الذي شدت به الملكية العسكرية لحملة الامبراطورية الالمانية الخالية. ان الذي يتهدد التطور الحر للحرية الالمانية بالخطر ليس روسيا ، كما تعتقد مجموعة الرايشتاغ ، بل المانيا ذاتها . فهذا الخطر يكمن في الاصل الاستثنائي المضاد للثورة للدستور الالمانى ، ويتبدى قائما في القوى الرجعية التي سيطرت على الدولة الالمانية منذ ان تأسست الامبراطورية الالمانية ، والتي ما فتئت منذ ذلك تشن حربا صامتة ولكنها مثابرة ضد هذه «الحريات الالمانية» المشيرة للشفقة. ان يونكر الشرق والآب ، ورجال الاعمال المتطرفين في قوميتهم ورجعي الوسط المغالين في رجعتهم و«الليبراليين الالمان» المنحطين والحكم الشخصي وسطوة السيف وسياسة زابرن (١) التي انتصرت على امتداد المانيا كلها قبل ان تشب الحرب ، ان هؤلاء جميعا هم اعداء الحضارة والحرية ، والحرب وحالة الحصار وموقف الاشتراكية الديمقراطية هي التي تعزز من قوى الظلام في البلاد كله . يستطيع الليبرالي بالتاكيد ان يعطي تفسيرا ليبراليا محضا لصمته الشبيه بصمت القبور ، فهذا الصمت بالنسبة له تضحية مؤقتة فقط تدوم طيلة الحرب فحسب. ولكن تضحية شعب ناضج سياسيا بحقوقه وحياته العامة ، ولو مؤقتا ، امر مستحيل استحالة تخلي الانسان ، لفترة ما، عن الهواء الذي يستنشق. والشعب الذي يوافق موافقة صامتة على الحكم العسكري في اوقات الحرب يعترف بأنه لا

(١) زابرن في الانزاس اقتطعت المانيا عام ١٨٧٠-٧١ ، وكانت مسرحا للاحتكاك بين الجيش الالمانى والشعب الذي كان يعتبر نفسه فرنسيا . في تشرين الثانى ١٩١٣ اعلن الحكم العسكري فى زابرن وقمعت تظاهرات بسيطة قامت هناك .

حاجة له باستقلاله السياسي في كل الاوقات . ان الاشتراكية الديمقراطية بخضوعها السلبي لحالة الحصار الراهنة وتصويتها الى جانب اعتمادات الحرب دون ان تعلق شرطا طفيفا وقبولها بالسلام الاهلي قد حطت من معنويات الجماهير ، وهي سند الحكومة الدستورية الالمانية الوحيد ، وقوت رجعية حكماها اعداء الحكومة الدستورية .

اكثر من ذلك ، تخلى حزبنا الى الابد ، بتضحيته بالصراع الطبقي ، عن امكانية ممارسته لاي تأثير فعال على تحديد مدى الحرب وشروط السلام . لقد كانت اعمال حزبنا ضربة قاصمة حتى لبيان الرسمى ذاته ، فبينما احتج حزبنا على كل اقتطاع لاراضي الغير ، الامر الذي هو نتيجة منطقية لحرب امبريالية ناجحة من وجهة عسكرية ، بينما فعل حزبنا ذلك سلم كل سلاح تملكه الطبقة العاملة ، كل سلاح يمكن ان يجعل في مقدور الجماهير تعبئة الراي العام في اتجاهها وممارسة ضغط فعال يؤثر على شروط السلام وشروط الحرب . لقد طمأنت الاشتراكية الديمقراطية النزعة العسكرية الى استتباب الامن والهدوء في البلاد ، فسمحت لها بذلك ان تختط طريقها دون ادنى اعتبار لمصالح الجماهير ، واطلقت في الطبقات الحاكمة اكثر الميول الامبريالية جموحا . وبكلمات اخرى ، عندما تبنت الاشتراكية الديمقراطية برنامج سلام اهلي ونزع سلاح الطبقة العاملة السياسي ، فانها حكمت بالعجز على مطلبها بان لا تحدث اقتطاعات .

هكذا اضافت الاشتراكية الديمقراطية الى حملها الثقيل جريمة اخرى هي بالتحديد الحرب . فقد اصبح الاعتقاد السائد ، باننا نستطيع معارضة الحرب عندما يجري التهديد بها فقط وليس ابعد ، شركا خطرا . ذلك ان النتيجة المحتملة لهذا الاعتقاد كانت توقف عمل الاشتراكية الديمقراطية السياسي حالما نشبت الحرب ، واصبحت هناك مسألة واحدة فحسب هي النصر او الهزيمة ، وذلك يعني ان على الصراع الطبقي ان يتوقف طيلة الحرب . ولكن الواقع ان المشكلة الاصعب للحركة الاشتراكية الديمقراطية تبدا فقط بعد اندلاع الحرب . لقد صوت الحزب الالمانى وقادة الاتحادات العمالية بالاجماع في المؤتمر الاممسي الذي انعقد في شتوتغارت عام ١٩٠٧ وفي بازل عام ١٩١٢ على قرار يقول :

«اذا نشبت الحرب برغم ذلك ، فان واجب الاشتراكية الديمقراطية يقضي عليها ان تعمل من اجل الوصول الى السلام سريعا وان تناضل بكل وسيلة تستطيعها لاستخدام الازمة السياسية والصناعية في ايقاظ الشعب ، فتعجل بذلك من سقوط الحكم الطبقي الراسمالي» .

فماذا فعلت الاشتراكية الديمقراطية في هذه الحرب ؟ العكس تماما . ذلك انها بتصويتها الى جانب اعتمادات الحرب ودخولها في سلم اهلي انما ناضلت بكل وسيلة تستطيعها لمنع الازمة السياسية والصناعية ومنع ايقاظ الحرب للجماهير . انها تناضل «بكل وسيلة تستطيعها» لاتقاذ الدولة الراسمالية من فوضاها ذاتها وتقليل عدد ضحاياها . هناك من يدعي - وقد سمعنا ذلك من مندوبينا الى

الرايشتاغ غير مرة ، ان عدد الذين سيسقطون في ساحة القتال لم يكن لينقص واحدا لو ان المجموعة الاشتراكية الديمقراطية صوتت ضد الحرب . وقالت صحافة حزبنا باستمرار ان علينا ان نساعد في الدفاع عن بلدنا كي نقتل من عدد الضحايا الذي ستكلفه هذه الحرب . ولكن السياسة التي شرحناها لم تفعل سوى العكس تماما . ففي المقام الاول ، اطلقت الحرب الامبريالية ، بفضل السلام الاهلي والموقف الوطني الذي وقفته الاشتراكية الديمقراطية ، العنان لفضيحتها دون خشية . فقد كانت خشية التملل في الداخل والخوف من غضبة الجماهير الجائعة يحدان حتى ذلك الحين من الرغبات العدوانية للطبقات الحاكمة . وقد قال بيلو كما هو معروف جيدا «انهم يحاولون ان يطفئوا نار الحرب خوفا من الاشتراكية الديمقراطية بصورة رئيسية» . ويقول روهبراخ في الصفحة السابقة من كتابه «الحرب والسياسة الالمانية» : «ما لم تتدخل الكوارث الطبيعية ، فان القوة الوحيدة التي تستطيع ارغام المانيا على السلام هي جوع الذين لا يجدون خبزا» . ومن الواضح انه كان يعني جوعا يستثير الانتباه ويفرض نفسه على الطبقات الحاكمة ليجبرها على الخضوع لمطالباته . ولننظر اخيرا الى ما يقوله منظر عسكري مرموق هو الجنرال بيرنهارد في كتابه العظيم «في الحسب الراهنة» . انه يقول :

«ان الجيوش الضخمة الحديثة تجعل الحرب صعبة لاسباب متنوعة . وهي تشكل في ذاتها ومن ذاتها خطرا يجب ان لا يستهان به اطلاقا .
«ان آلية جيش كهذا ضخمة ومعقدة ، لدرجة انه يمكنها ان تظل فعالة ومرنة ، فقط ، ما دامت دواليبها تدور ، وما لم يظل التشوش المعنوي الواضح مقضيا عليه . ان هذه الامور لا يمكن ان يجري تجنبها تماما ، كما لا يمكن ان تخاض الحرب بمعارك ناجحة فحسب . ولكن يمكن التغلب عليها اذا ظهرت ضمن نطاق محدود معين فقط . ولكن عندما تهز الجماهير الواسعة المتراسة حكامها ، عندما تنتشر روح الدعر ، عندما يصبح الافتقار الى الغذاء واضحا ، عندما تنتشر مع الثورة بين جماهير الجيش ، عندئذ لا يصبح الجيش غير فعال تجاه العدو فحسب ، بل يصبح ايضا خطرا على نفسه وعلى قاداته . عندما يحطم الجيش قيود الانضباط ، وعندما يعترض طوعا مجرى العمليات العسكرية ، فانه يخلق مشاكل لا قبل لقاداته بحلها .

«الحرب بجيوشها الجرارة الحديثة لعبة خطيرة في كل الاحوال، لعبة تتطلب اكبر قدر ممكن من التضحية ، التضحية الشخصية والمالية التي تستطيع الدولة ان تقدمها . ومن الواضح في ظل ظروف كهذه انه يجب ان تتخذ الاحتياطات كلما نشبت الحرب لايقافها باسرع ما يمكن، وذلك لازالة التوتر الطافي الذي يتوجب ان يرافق هذا الجهود الجبار من جانب شعوب كاملة» .

هكذا ، يعتقد السياسيون الراسماليون والثقة العسكريون على حد سواء ان الحرب ، بجيوشها الجرارة الحديثة ، لعبة خطيرة . وكان امام الاشتراكية

الديمقراطية افضل الفرص لمنع حكامنا اليوم من التسبب في الحرب واجبارهم على انهاءها باسرع ما يمكن . ولكن موقف الاشتراكية الديمقراطية في هذه الحرب قضى على كل الشكوك ، وقوض كل السدود التي كانت تقف في وجه طوفان النزعة العسكرية . وقد خلقت في الواقع قوة لم يكن بيرنهاردى ولا اي سياسي رأسمالي يجرؤ على ان يحلم بها في اكثر احلامه جموحا . فمن معسكر الاشتراكية الديمقراطية انطلقت الصيحة : «الوقوف !» اي استمرار هذه المجزرة الانسانية . وهكذا فاننا نتحمل وزر آلاف الضحايا الذين وقعوا صرعى في ساحة الحرب طيلة شهور .

الفصل السابع

«ولكن ما دمنا لم نستطع منع الحرب ، ما دامت الحرب قد نشبت رغمنا عنا ، وما دام بلدنا يواجه خطر الغزو ، فهل نترك وطننا اعزلا ! هل نسلمه لقمة سائفة للاعداء ؟ الا تطالب الاشتراكية بحق الامم في تقرير مصيرها ؟ الا يعني ذلك ان كل امة لها حق ، لا بل عليها واجب ، حماية حرياتها واستقلالها ؟ وعندما يكون البيت مشتعلا ، الا يجب علينا ان نطفىء اللهب أولا قبل ان نتوقف لنتبين فاعل الحريق ؟»

ترددت هذه الحجج مرة تلو الاخرى دفعا عن موقف الاشتراكية الديمقراطية في المانيا وفرنسا . واستعملت هذه الحجج حتى في البلدان المحايدة . فترجمت الى الهولندية لتصبح على النحو التالي : «الا يجب علينا عندما تتسرب المياه الى السفينة ان نبادر أولا وقبل كل شيء الى سد الثقب ؟» . الخزي لشعب يتخاذل امام الغزو ، والخزي لحزب يتخاذل امام اعدائه في الداخل ! هذا امر اكيد .

ولكن هناك شيئا واحدا نسيه اطفائيو البيت المشتعل وهو ان عبارة «الدفاع عن الوطن» لا يمكن ان تعني للاشتراكي لعب دور وقود المدافع تحت قيادة البورجوازية الامبريالية .

احقا ان الغزو اخطر المخاطر وان كل صراع طبقي داخل البلد يجب ان يهدأ امامه كما لو بفعل سحر ؟ ان كل دليل على الصراع الطبقي يعتبر في عين نظرية الوطنية البوليسية والحكم العسكري جريمة ضد مصالح البلد لانه في رأيهم يضعف النسخ الحيوي للامة . ولقد سمحت الاشتراكية الديمقراطية لنفسها ان تشد وتبني وجهة النظر المشوهة هذه . ألم يوضح لنا التاريخ الحديث للمجتمع الرأسمالي ان الغزو الاجنبي لا يشكل في نظر المجتمع الرأسمالي امرا مربعا كما يصور الامر في العادة . بل على العكس من ذلك ، ان الغزو الاجنبي اجراء طالما

لجأت اليه البورجوازية بسرور كسلاح فعال ضد العدو الداخلي ؟ الم يطلب آل البوريون وارسطراطيون فرنسا تدخلا اجنبيا ضد اليعاقبة ؟ الم تطلب السردة النمساوية المضادة للثورة عام ١٨٤٩ الغزو الفرنسي ضد روما والغزو الروسي ضد بودابست ؟ الم يهدد «حزب القانون والنظام» (١) في فرنسا عام ١٨٥٠ بفـسـزو القوزاق ليجبر الجمعية الوطنية على الامتثال لشروطه ؟ الم يطلق العنان لجيش بونابرت ويضمن دعم الجيش البروسي ضد عامية (كومونة) باريس عبر العقد المشهور بين جولز فافر وتيرز وشركاهم وبسمارك ؟

ولقد ادت هذه الادلة التاريخية بماركس منذ ٥٠ عاما الى فضح «الحروب القومية» في المجتمع الرأسمالي الحديث بوصفها خدعة تقيسة . ففي خطابه الشهير امام المجلس العام للاممية عقب سقوط عامية باريس ، قال : «وبعد اعظم حرب في العصور الحديثة ، تتحد الاطراف المتحاربة ، الغالب منها والقهور لتدبح البروليتاريا . ان هذا الحدث الذي لا يصدق ليس دليل السقوط النهائي للقوة الاجتماعية الجديدة ، كما يريدنا بسمارك ان نعتقد ، بل هو دليل تحليل المجتمع البورجوازي القديم . فاكثرت الانجازات التي يستطيعها النظام القديم بطولية هو الحرب القومية . ولقد اتضح الان ان هذه ليست غير خدعة تمارسها الحكومة للاسباب سوى تأجيل الصراع الطبقي ، وانها لخدعة تتعري تماما حالما يشب الصراع الطبقي في حرب اهلية . لم يعد الحكم الطبقي يستطيع الاختباء وراء بزة وطنية . فقد اتحدت الحكومات الوطنية ضد البروليتاريا .

ليس الغزو والصراع الطبقي في التاريخ الرأسمالي امرين متعارضين ، كما تريدنا الاسطورة الرسمية ان نصدق ، ولكن اجمعهما هو وسيلة الاخر والتعبير عنه . فكما ان الغزو هو السلاح الحقيقي المجرب في يد رأس المال ضد الصراع الطبقي ، كذلك من جهة أخرى فان المتابعة الجسور للصراع الطبقي اثبتت دوما انها الرادع الفعال للغزو الاجنبي . وعلى حافة العصور الحديثة يوجد مثال المدينتين الايطاليتين ، فلورنسه وميلانو ، بصراعهما المرير الذي دام قرنا ضد هوهنستوفن . فتاريخ هاتين المدينتين اللتين كانت تمزقهما الصدمات الداخلية يثبت ان قوة واحتدام الصراع الطبقي الداخلي لا تضعف القوة الدفاعية للمجتمع ، بل على العكس من ذلك ، لا يندلع اللهب الوحيد القوي بما فيه الكفاية لصد اي اعتداء يقوم به عدو اجنبي الا من نيران الصراع الطبقي .

ولكن المثال الكلاسيكي في العصر الحديث هو الثورة الفرنسية الكبرى . ففي عام ١٧٩٣ كانت باريس ، قلب فرنسا ، محاطة بالاعداء . ومع ذلك لسم تخضع باريس وفرنسا معها للغزو العاصف الذي قام به التحالف الاوروبي ، بل على العكس من ذلك استجمعت فرنسا قوتها في وجه الخطر المتنامي حتى بلغت مقاومتها حدودا ضخمة . واذا كانت فرنسا قد استطاعت في ذلك الظرف الحرج

(١) تحالف ملكي انشأ في فرنسا ١٨٤٨ من الصناعيين وملاك الارض .

ان تواجه كل تحالف جديد يعقده اعداؤها بروح قتالية جديدة عجيبة ثابتة ، فما ذلك الا بفعل القوة الدافعة الناجمة عن اطلاق القوى الداخلية في المجتمع فسي الصراع الطبقي العظيم في فرنسا . واليوم ، يتضح من منظور قرن من الزمن انه لم يكن بمقدور شيء غير تكثيف الصراع الطبقي ودكتاتورية الشعب الفرنسي وراديكاليته الجريئة ان ينتج من الارض الفرنسية قوى ووسائل كافية للدفاع عن مجتمع حديث العهد والحفاظ عليه ضد عالم من الاعداء ، ضد مؤامرات الاسرة المالكة ، وضد المكائد الخداعة التي يحيكها الارستقراطيون ، وضد محاولات رجال الدين وضد خيانة الجنرالات ، وضد معارضة ستين دائرة وعاصمة اقليمية ، واخيرا ضد جيوش واساطيل اوربا الملكية متحدة . لقد اثبتت القرون ان القوة التي توقظ في الجماهير روح التضحية الذاتية والعزم الاخلاقي ليست حالة الحصار بل حالة الصراع الطبقي الذي لا يكل ولا يمل ، كما اثبتت ان الصراع الطبقي هو افضل حماية وخير دفاع ضد عدو خارجي .

ومبدأ «هذا مقابل ذاك» المأسوي هو ذاته الذي جعل الاشتراكية الديمقراطية ضحية نفسها عندما اقامت موقفها في هذه الحرب على اساس مبدأ حق تقرير المصير القومي .

صحيح ان الاشتراكية تمنح كل شعب الحق في الاستقلال وتمنحه حرية السيطرة المستقلة على مصيره . ولكن اعتبار المجتمع الرأسمالي الراهن تعبيرا عن حق الامم في تقرير مصيرها انحراف حقيقي عن الاشتراكية . فاین هي الدولة التي حصل شعبها على حقه في تقرير شكل وظروف وجوده القومي والسياسي والاجتماعي ؟ في المانيا ، وجد تقرير الشعب لمصيره تعبيرا عيانا عنه في المطالب التي صاغها الديمقراطيون الثوريون الالمان في ١٨٤٨ ، فقد حارب وطالب المناضلون الاوائل للبروليتاريا الالمانية ، ماركس وانجلز ولاسال وبيبل وليبكنخت ، من اجل اعلان الجمهورية الالمانية المتحدة ومن اجل هذا المثال سفحت القسوى الثورية في برلين وفيينا دم قلوبها على المتاريس . وطالب ماركس وانجلز من اجل تنفيذ هذا البرنامج ان تحمل بروسيا السلاح ضد القيصرية . وكان المطلب الاول في البرنامج الوطني هو تصفية «كومة العفن المتراكم : مملكة هابسبرج» وكذلك تصفية اربعة وعشرين مملكة مسخ في المانيا . لكن الاطاحة بالثورة الالمانية وخيانة البرجوازية الالمانية لمثلها الديمقراطية ذاتها ، اديا الى نظام بسمارك والى «بروسيا الاكبر» الراهنة التي تمخضت عنه ، جنبا الى جنب مع خمسة وعشرين وطنا تقبع تحت الخوذة لتشكل الامبراطورية . ان المانيا الحديثة مبنية على قبر ثورة مارس (آذار ١٨٤٨) ، على انقراض حق الشعب الالمانى في تقرير مصيره . وليست الحرب الراهنة بدعما لتركيا والملكية آل هابسبرج وتقويتها للاوتوقراطية العسكرية الالمانية ليست الا دفنا لثوريي مارس مرة اخرى ودفنا للبرنامج الوطني للشعب الالمانى . ان التاريخ انما يمزج مزحة شيطانية عندما يتقدم الاشتراكيون الديمقراطيون ورثة الوطنيين الالمان لعام ١٨٤٨ في هذه الحرب وهم يرفعون عاليا علم «تقرير الامم لمصيرها» . ولكن

ربما كانت الجمهورية الفرنسية الثالثة بمتلكاتها الاستعمارية في اربع قارات وفظائعها في قارتين هي التعبير عن حق الامة الفرنسية في تقرير المصير ؟ او لعل التعبير هو الدولة البريطانية باستعمارها للهند وبحكمها لخمسة ملايين من السكان الملونين في جنوب افريقيا بواسطة مليون ابيض ؟ او لعل تركيا هي التعبير ، ام هي امبراطورية القيصر ؟

ان رجال السياسة الراسماليون ، الذين يعتقدون ان حكام الشعب والطبقات الحاكمة هم الامة ، هم وحدهم الذين يستطيعون ان يتحدثوا صدقا عن « حق تقرير المصير القومي » بالعلاقة مع هذه الامبراطوريات الاستعمارية . اما بالنسبة للاشتراكي فلا تكون الامة حرة اذا كان وجودها مبنيا على استعباد شعب اخر ، فالشعوب المستعمرة بالنسبة للاشتراكي كائنات حية وهي بالتالي جزء من الدولة القومية . ان الاشتراكية العالمية تعترف بحق استقلال الامم استقلالا حرا وبحقوق متساوية مع غيرها . ولكن الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع خلق امم كهذه وتحقيق تقرير المصير لشعوبها . وهذا الشعار البروليتاري كثره من شعارات البروليتاريا ليس اعتذارا عن اوضاع قائمة بل دليلا لسياسة البروليتاريا الثورية النشيطة الخلاقة . وما دامت الدول الرأسمالية موجودة ، اي طالما بقيت السياسات الامبريالية العالمية تقرر وتضبط الحياتين الداخلية والخارجية للامم فلن يكون « حق تقرير مصير قومي » لا سلما ولا حربا .

ولا يمكن في الوسط الامبريالي الراهن ان تكون حروب من اجل الدفاع القومي عن الذات . وكل قوة اشتراكية تعتمد على هذا الوسط التاريخي المحدد ، اي ترغب في ان تضع سياستها في الدوامه العالمية من وجهة نظر امة واحدة ، فهي انما تبني سياستها على اساس من الرمل .

لقد حاولنا ان نبين خلفية الصدام الراهن بين المانيا وخصومها . فكان من الضروري ان نبين بوضوح القوى والعلاقات الحقيقية التي تشكل القوة الدافعة وراء الحرب الراهنة ، وما ذلك الا لان اسطورة الدفاع عن وجود المانيا وحماية حضارتها تلعب دورا هاما في موقف جماعتنا في الرايشتاغ وفي موقف الصحافة الاشتراكية . ويجب ان يجري التأكيد على الحقيقة التاريخية مقابل هذه الاسطورة ، ليتضح ان هذه الحرب حرب اعدتها منذ سنوات المؤسسة العسكرية الالمانية وسياساتها على الصعيد العالمي ، وانها شبت في صيف ١٩١٤ بجهد الدبلوماسية الالمانية والنمساوية التي كانت تعرف تماما ما سيتأتى عن ذلك .

ان مسألة من هو « الطرف المذنب » مسألة خارجة عن الموضوع في نقاشنا للاسباب العامة للحرب ولاهيتها . غير ان المانيا لا تملك بالتأكيد حقا في الحديث عن حرب دفاعية ، اما فرنسا وانجلترا فلهما قدر اكبر بقليل من التبرير . فهما ايضا لا تحميان وجودهما القومي بل تحميان وجودهما السياسي العالمي وممتلكاتهما الامبريالية القديمة ضد هجمات الخطر الالمانى الناشئ . وما من شك في ان غارات الامبريالية الالمانية والنمساوية في الشرق هي التي بدات الحريق العالمي .

لكن الامبريالية الفرنسية بابتلاعها مراكش والامبريالية الانجليزية في محاولاتها اغتصاب بلاد ما بين النهرين وفي كل الاجراءات الاخرى التي اتخذتها لتستمر في حكمها للهند بالقوة ، وكذلك سياسات روسيا في البلطيق التي استهدفت القسطنطينية ، كل هذه كانت عوامل سببت الزيت على الحريق . واذا كان التسليح الراسمالي قد لعب دورا هاما هو دور الحافز الذي يوقت حلول الكارثة ، فان التنافس على التسليح ساد كل الدول . واذا كانت المانيا قد وضعت حجر الاساس في التنافس التسليحي بسياسة بسمارك لعام ١٨٧٠ ، فان هذا التنافس قد دفع الى امام بفضل سياسة الامبراطورية الثانية وبفضل السياسات الاستعمارية - العسكرية التي اتبعتها الامبراطورية الثالثة وكذلك بفضل توسع هذه الاخيرة في اسيا وافريقيا .

اما الاشتراكيون الفرنسيون فلهم بعض العذر فيما يتعلق بوهم «الدفاع القومي» ، لان الشعب الفرنسي والحكومة الفرنسية لم تكن لديهما ادنى رغبة في قيام الحرب في تموز ١٩١٤ . ولقد اصر جورس في آخر خطاب في حياته القاه عشية الحرب في اجتماع عقد في بيت الشعب في بروكسل على القول «ان كل من في فرنسا اليوم يؤيد السلام حقا وصدقا ودون تحفظ» . وهذا صحيح تماما ، وهو يغير نفسيا الغضب الذي اجتاح الاشتراكيين الفرنسيين عندما فرضت الحرب الجريمة على بلادهم . ولكن هذه الحقيقة لم تكن كافية لتقرير الموقف الاشتراكي من الحرب العالمية كحدث تاريخي .

ان الاحداث التي حملت الحرب الراهنة في احشائها لم تبدأ في تموز ١٩١٤ ، بل تعود الى عقود خلت . فقد نسجت هذه الاحداث خيطا خيطا على مغزل التطور الطبيعي العنيد حتى احاطت شبكة السياسات الامبريالية العالمية بقرارات خمس . انها لعقدة تاريخية كبيرة لاحداث تضرب جذورها بعمق فسي الاعماق البعيدة الفور للوجود الاقتصادي الذي تنتشر فروعه الخارجية وتشير الى عالم جديد يكاد يبرز فجرة ، احداث تفرق امام حداثها الشاملة مفاهيم الذنب والجزاء والدفاع والهجوم في حماة اللاشيء .

لم تصنع دولة او مجموعة من الدول الامبريالية . فالامبريالية نتاج مرحلة محددة من نضوج تطور رأس المال على المستوى العالمي ، وهي ظرف عالمي بطبيعتها وكل لا يتجزأ لا يمكن ادراكه الا بكل علاقاته ، وما من دولة تستطيع ان ترتفع على الامبريالية بارادتها . ومن وجهة النظر هذه فحسب يمكن ان نفهم مسألة «الدفاع القومي» في الحرب الراهنة فهما صحيحا .

لقد كانت الدولة القومية والوحدة القومية والاستقلال هي الدرغ الايديولوجي الذي تشكلت خلفه الدول الراسمالية في اوربا الوسطى في القسرن الماضي . فالراسمالية لا تتفق مع التقسيمات السياسية والاقتصادية وما يصاحبها من انقسام الى دول صغيرة . فهي تحتاج لتطورها اراضي شاسعة موحدة وحالة تطور عقلي وفكري في الامة ترفع مطالب واحتياجات المجتمع الى مستوى متطابق

مع المرحلة السائدة في الانتاج الرأسمالي ومع آلية الحكم الطبقي الرأسمالي الحديث . وقد سعت الرأسمالية ، قبل ان تستطيع التطور ، الى ايجاد ارض لها محددة بدقة بحدود قومية . ولم يطبق هذا البرنامج الا في فرنسا وقت الثورة الفرنسية الكبرى ، ويعود ذلك الى ان هذا البرنامج غير ممكن التحقيق في ظل التراث السياسي والوطني الذي تركته العصور الوسطى الاقطاعية الا بالاجراءات الثورية . اما في باقي اوروبا فان هذا البرنامج ، شأنه شأن الحركة الثورية ككل ، بقي خليطا من الوعود المجزوءة . وما الامبراطورية الالمانية وايطاليا الحديثة والنمسا-هنغاريا وتركيا والامبراطورية الروسية غير امثلة حية على هذه الحقيقة . ولقد ظل البرنامج القومي يلعب دورا تاريخيا طالما كان التعبير الايديولوجي عن بورجوازية صاعدة متمطشة للسلطة ، الى ان ثبتت هذه البورجوازية حكمها الطبقي على دول اوروبا الوسطى بطريقة او باخرى وخلقت داخل هذه الدول الظروف والادوات اللازمة لنموها . ومنذ ذلك الحين دفنت الامبريالية البرنامج البورجوازي الديمقراطي القديم تماما واحلت محله نشاطا توسعيا دون اعتبار للعلاقات القومية لبرنامج البورجوازية الاصلي في كل الدول . وليس هناك من شك في ان المرحلة القومية قد حوفظ عليها ولكن محتواها الحقيقي وعملها شوها ليصبحا العكس تماما . واليوم لا تعدو الامة كونها قناعا يغطي الرغبات الامبريالية وصيحة حرب يطلقها المتنافسون الامبرياليون وسلاحا ايديولوجيا اخيرا يمكن ان تقنع به الجماهير بلعب دور وقود المدافع في الحرب الامبريالية .

ان هذه الوجهة العامة للسياسات الرأسمالية في الوقت الحاضر تقرر سياسات الدول المنفردة كقانون رفيع اعمى ، تماما كما تقرر قوانين التنافس الاقتصادي الشروط التي سينتج بموجبها كل صانع فرد .

دعونا نفترض جدلا للحظة واحدة ومن اجل تفحص شبح «الحروب القومية» الذي يسيطر على السياسات الاشتراكية الديمقراطية في الوقت الحاضر ، دعونا نفترض ان الحرب كانت عند اندلاعها في احد البلدان المتحاربة حرب دفاع قومي محض . في هذه الحالة يتطلب النجاح العسكري في الحال احتلال اراض اجنبية . لكن وجود جماعات رأسمالية نافذة لها مصلحة في الاقتطاع الامبريالي سيوقف الشهية التوسعية مع استمرار الحرب . فقد تكون الميول الامبريالية في بداية الحرب موجودة بشكل جنيني فحسب ، ولكنها ستندفع وتتنامى في جو الحرب الحار الى ان تقرر هذه الميول خلال فترة قصيرة طابع الحرب ونتائجها واهدافها .

كذلك فان نظام التحالف بين الدول العسكرية ، ذلك النظام الذي حكم العلاقات السياسية لهذه الدول على مدى عقود سالفة ، يؤدي حتما الى ان يحاول كل طرف من الاطراف المتحاربة الحصول على مساعدة حلفائه وذلك ثانيا بدوافع الدفاع عن النفس . وهكذا تجذب الحرب دولة اثر اخرى ، وبالتالي تصاب حتما دوائر امبريالية وتخلق دوائر اخرى . هكذا جلبت انجلترا اليابان الى الحرب ومدت الحرب الى اسيا فجعلت الصين في دائرة المشاكل السياسية واثرت على

التنافس القائم بين اليابان والولايات المتحدة وبين انجلترا واليابان ، وبذلك راكمت مواد جديدة لصدمات قادمة . هكذا ايضا جرت المانيا تركيا الى الحرب جاعلة مسألة القسطنطينية ومسألة البلقان وآسيا الغربية تقفز مباشرة الى مقدمة الامور .

وحتى من لم يدرك في بداية الحرب انها امبريالية محضة في اسبابها ، لا يستطيع اليوم اذا نظر الى الامور بتجرد الا ان يلحظ ان الحرب تتطور اوتوماتيكيا وحتما الى عملية اقتسام للعالم . ولقد كان هذا واضحا منذ البداية . فتوازن القوى المتذبذب بين الطرفين المتحاربين يجبر كلا منهما على ضمان الدول الحيادية بصفقات كثيفة تنتظم دولا وشعوبا ، ان لم يكن لشيء فبفعل اسباب عسكرية فحسب لكي تقوي كل دولة موقفها او تحبط هجومات محتملة عليها ، وقد حدث هذا مثلا في العروض الالمانية - النمساوية لاطاليا ورومانيا وبلغاريا واليونان من جهة وفي العطاءات الانجليزية - الروسية من جهة اخرى . ان «الحرب الدفاعية القومية» اثر مدهش هو خلق تحول عام في الملكية والقوى النسبية بما يتفق دائما مع الميول التوسعية ، ويحصل ذلك حتى في البلدان المحايدة . وفي النهاية تملك الدول الرأسمالية الحديثة جميعها ممتلكات استعمارية ، وعلى الرغم من ان الحرب ربما نشأت كحرب دفاع قومي الا انها ستجر هذه الممتلكات الى الصراع لاعتبارات عسكرية محضة ، بالاضافة الى ان كل بلد سيكافح من اجل احتلال الممتلكات الاستعمارية للبلد الخصم او على الاقل من اجل خلق اضطرابات فيها . وهذا كله يحول اوتوماتيكيا كل حرب الى صدام امبريالي عالمي .

هكذا نتبين ان مفهوم حرب الدفاع المتواضعة المكرسة لحب الوطن التي اصبحت المثل الاعلى لمندوبينا في البرلمان ولحريري صحفنا ليست الا خيالا محضا ، وذلك بدوره يبين افتقار هؤلاء افتقارا تاما الى فهم الحرب وعلاقاتها العالمية . فطابع الحرب لا يتقرر طبقا للتصريحات الرصينة ولا حتى طبقا للنوايا الطيبة لدى السياسيين القيايين ، ولكنه يتقرر بفصل الترتيب اللحظي لقوى المجتمع ومنظماته العسكرية . وقد يبدو اصطلاح «حرب الدفاع القومي» اول وهلة قابلا للتطبيق على بلد كسويسرا . ولكن سويسرا ليست دولة قومية ولذا فهي ليست موضع مقارنة مع الدول الحديثة الاخرى . وما وجود سويسرا «الحيادي» ذاته ورفاهية اعتمادها على الميشتيا الا الثمار السلبية لحالة الحرب الكامنة في الدول العسكرية الكبيرة المحيطة بها . وسيكون باستطاعة سويسرا الحفاظ على هذا الحياد ما دامت راغبة في معارضة هذا الوضع فقط . اما السرعة التي تتحطم بها دولة حيادية تحت الاقدام العسكرية للامبريالية في حرب عالمية ، فهذا ما يوضحه لنا مصير بلجيكا .

يؤدي بنا هذا الى الوضع الشاذ لـ «الامة الصغيرة» . ان المثال الكلاسيكي على الحروب القومية هذه هو بلاد الصرب . واذا كان لدولة حق الدفاع القومي طبقا للاعتبارات الشكلية ، فهذه الدولة هي بلاد الصرب . هذه البلاد التي حرمتها

الاقتطاعات النمساوية من وحدتها القومية ، والتي تتهددها النمسا في وجودها ذاته كامة والتي اجبرتها النمسا على الحرب ، انما تحارب من اجل وجودها وحريتها وحضارة شعبها . ولكن اذا كانت المجموعة الاشتراكية الديمقراطية محقة في موقفها ، فان الاشتراكيين الديمقراطيين الصربيين الذين احتجوا على الحرب في البرلمان في بلغراد والذين رفضوا ان يصوتوا الى جانب اعتمادات الحرب يصبحون في الواقع خائنين لاكثر مصالح امتهم حيوية . وفي الواقع لم يسجل الاشتراكيان الصربيان (لابتشيفيك وكاكليروفك) اسميهما باحرف من ذهب في صحائف الحركة الاشتراكية الاممية فحسب ، بل انهما اظهرا ايضا فهمنا تاريخيا واضحا للاسباب الحقيقية للحرب . ولذا فانهما بتصويتهما ضد اعتمادات الحرب انما اديا لبلدهما افضل خدمة ممكنة . ان بلاد الصرب تخوض رسميا حرب دفاع قومية . ولكن ملكيتها وطبقاتها الحاكمة تفص بالرغبات التوسعية كأي طبقات حاكمة في اي دولة حديثة . وهم لا يعبأون بالخطوط العرقية ولذا فان حربهم تتخذ طابعا عدوانيا . هكذا فان الصرب تقترب اليوم من الساحل الادرياتيكي حيث تقاتل ايطاليا في صدام امبريالي فعلي ومن وراء ظهر الالبانيين . ولكن ايا من الطرفين المباشرين لن يقرر نتيجة هذا الصدام النهائية ، فستكون الكلمة الفصل للدول الكبرى حينما تتفق على شروط السلام . ولكن قبل كل شيء علينا ان لا ننسى ان وراء القومية الصربية تقف الامبريالية الروسية . فالصرب ليست الا بيدا ضعيفا في اللعبة الكبيرة ، لعبة السياسة العالمية . والحكم على الحرب في الصرب من وجهة نظر تفشل في ان تأخذ بعين الاعتبار هذه العلاقات الكبيرة بالاضافة الى الخلفية السياسية العالمية انما هو حكم بلا اساس حقيقي .

ويصح الشيء ذاته على حرب البلقان الاخيرة . فاذا ما نظرنا الى هذه الحرب كحادث معزول ، فاننا نستنتج ان دول البلقان الفتية محقة تاريخيا في الدفاع عن البرنامج الديمقراطي القديم للدولة القومية . لكن الارتباطات التاريخية لدول البلقان تجعل البلقان منطقة ملتهبة ومركزا لسياسات الامبريالية العالمية ، وهذا ايضا هو ما جعل حروب البلقان موضوعا جزءا من الصدام الكبير وحلقة في سلسلة الاحداث التي ادت الى الحرب العالمية الحالية . وبعد حرب البلقان ، اسدت الاشتراكية الديمقراطية العالمية في مؤتمر السلام في بازل تحية حماسية للاشتراكيين البلقانيين لرفضهم رفضا صارما تقديم الدعم الادبي او السياسي للحرب . وبهذا العمل فحسب شجبت الاممية مقدما الموقف الذي اتخذته الاشتراكيون الالمان والفرنسيون في الحرب الراهنة .

ان كل الدول الصغيرة اليوم ، كهولندا مثلا ، في وضع يشبه وضع دول البلقان « عندما تسيل السفينة » يجب سد الثقب . وما الذي تستطيع هولندا الصغيرة ان تحارب من اجله غير وجودها القومي واستقلال شعبها ؟ اذا اخذنا بالاعتبار فقط تصميم الشعب الهولندي وحتى طبقاته الحاكمة ، فان المسألة بلا شك مسألة دفاع قومي محضة . ولكن مرة ثانية لا يمكن الحكم على السياسات

البروليتارية بموجب الرغبات الذاتية لبلد فرد . بل يجب على السياسة البروليتارية ان تحدد موقفها كجزء من الاممية وطبقا لكل تعقيد الوضع السياسي العالمي . وهولندا ايضا سواء ارادت ام لم ترد ليست غير عجلة صغيرة في آلة السياسة والدبلوماسية العالمية الحديثة . وسيصبح ذلك واضحا في الحال اذا تمزقت هولندا فعلا في مطحنة الحرب العالمية . ذلك ان خصومها سيوجهون هجومهم على مستعمراتها . وعندئذ تتحول آلة الحرب الهولندية اوتوماتيكيا الى الدفاع عن الممتلكات الراهنة . وبذلك سيتم الدفاع عن الاستقلال القومي للشعب الهولندي على بحر الشمال الى الدفاع عن حكم هذا الشعب واستقلاله لليلابو وارخبيل الهند الشرقية . ولكن ليس ذلك كل ما في الامر . فالمؤسسة العسكرية الهولندية اذا اجبرت على الاعتماد على نفسها ستتحطم كقشرة رقيقة في خضم دوامة الحرب العالمية . ومن هنا فانها ستصبح بازادتها او بغير ارادتها عضوا في تحالف قومي كبير ، وبذلك ستكون من جهة او اخرى اداة ليول امبريالية محضة . هكذا فان الوسط التاريخي للامبريالية الحديثة هو الذي يحدد دائما طبيعة الحرب في البلدان المتفرقة ، وهذا الوسط ذاته يجعل قيام حرب قومية للدفاع عن النفس امرا مستحيلا .

ولقد عبر كاوتسكي عن هذا قبل بضعة سنوات فقط ، وذلك في كراسه « الوطنية والاشتراكية الديمقراطية » ، فقال في الصفحات ١٢ - ١٤ « على الرغم من ان وطنية البورجوازية ووطنية البروليتاريا ظاهرتان مختلفتان تماما ومتعاكستان في الواقع ، الا ان هناك اوضاعا قد يشترك فيها هذان النوعان من الوطنية في عمل موحد حتى في وقت الحرب . فالبورجوازية والبروليتاريا في اي بلد مهتمتان على حد سواء بالاستقلال القومي وتقرير المصير ، وفي الفناء كل انواع القهر والاستغلال على يد دولة اجنبية . ولقد اتحدت وطنية البروليتاريا على الدوام بوطنية البورجوازية في الصراعات التي نشبت نتيجة محاولات كهذه . لكن البروليتاريا اصبحت قوة قد تشكل خطرا على الطبقات الحاكمة في كل انتفاضة وطنية كبيرة ، فالثورة تقف بالمرصاد في نهاية كل حرب ، كما اثبتت ذلك عامية (كومونة) باريس عام ١٨٧١ وكذلك الارهاب في روسيا عقب الحرب الروسية الالمانية .

وبالنظر الى هذا فان بورجوازية تلك الامم غير الموحدة بشكل كاف ضحت بالفعل باهدافها القومية عندما وجدت ان ثمن تحقيق هذه الاهداف هو الحكم ، ذلك لان هذه البورجوازية تكره الثورة وتخافها اكثر مما تحب الاستقلال القومي والعظمة . ولهذا السبب تضحي البورجوازية باستقلال بولندا وتسمح لوكبة قديمة كالنمسا وتركيا ان تستمر في البقاء ، على الرغم انه مقضي عليها بالدمار منذ اكثر من جيل . لقد كفت النضالات القومية عن ان تحمل الثورة الى اوروبا المتمدنة . فالمسائل القومية ، التي لا يمكن اليوم حلها الا بالحرب او الثورة ، لن تحل في المستقبل الا بانتصار البروليتاريا . ولكن هذه المسائل ستتخذ حينئذ بفضل التضامن

الاممي شكلا مختلفا تماما عن الشكل السائد اليوم حيث القهر والاستغلال . ولا يجب ان تقلق هذه المسألة البروليتاريا في الدول الرأسمالية في نضالها العملي بعد الان . بل يجب على البروليتاريا ان تركز كل قوتها على مشاكل اخرى » .
« وفي هذه الاثناء يقل اكثر فاكثر احتمال لقاء الوطنية البورجوازية بالوطنية البروليتارية لحماية حرية الشعب » ثم يمضي كاوتسكي الى القول ان البورجوازية الفرنسية اتحدت بالقيصرية وان روسيا لم تعد تشكل خطرا على اوروبا الغربية لان الثورة اضعفتها » وفي ظل هذه الظروف لا يتوقع قيام حرب للدفاع عن الحرية القومية يمكن ان يتحد فيها البروليتاري بالبورجوازي » .

« لقد رأينا انه لم تعد توجد تلك الصدمات التي يمكن ان تؤدي ببعض الشعوب المحبة للحرية الى معارضة جيرانها بالحرب ، كما كان يحدث في القرن التاسع عشر . كما رأينا ان المؤسسة العسكرية لا تهدف في اي مكان الى الدفاع عن حقوق شعبية هامة ، ولكنها تكافح في كل مكان لدعم الارباح . فنشاطها ليس مكرسا لضمان استقلالها وصون قوميتها ، التي لا يهددها اخذ على كل حال ، ولكنها مكرسة لضمان المفانم في ما وراء البحار وتوسيعها ، وهذا بدوره لا يفعل غير تضخيم الارباح الرأسمالية . ان الصدمات بين الدول في الوقت الحاضر لا يمكن ان تؤدي الى **الحرب** * يكون من مصلحة البروليتاريا وواجبها ان تعارضها بنشاط » .

ما هو بالنظر الى كل هذه الاعتبارات الموقف العملي الذي يجب ان تتخذه الاشتراكية الديمقراطية من الحرب الراهنة ؟ هل تعلن ما يلي : ما دامت هذه الحرب حربا امبريالية وما دمنا لا نتمتع في بلدنا باي تقرير مصير اشتراكي ، فان وجود بلدنا او انتفاؤه لا يهمنا ، ولذا فسنسلمه للعدو ؟ لم تكن الجبرية السلبية يوما الدور الذي يلعبه حزب ثوري كالاشتراكية الديمقراطية . والاشتراكية الديمقراطية لا يجب ان تضع نفسها تحت تصرف الدولة الطبقية القائمة تحت قيادة الطبقات الحاكمة ، ولا هي تستطيع الوقوف جانبا مكتوفة الايدي حتى تمر العاصفة . ان عليها ان تتبنى سياسة طبقية نشيطة ، سياسة تدفع الطبقات الحاكمة الى الامام في كل أزمة اجتماعية كبيرة وتدفع بالازمة ذاتها ابعد بكثير من مداها الاصل . هذا هو الدور الذي يتعين على الاشتراكية الديمقراطية ان تلعبه كقائدة للبروليتاريا المناضلة . وقد كان على الاشتراكية الديمقراطية ، بدلا من تفضية الحرب الامبريالية بياضة خداعة هي بافظة الدفاع الذاتي القومي ، ان تطالب جديا بحق تقرير المصير القومي ، وكان عليها ان تستخدمه كرافعة ضد الحرب الامبريالية .

ان اكثر مطالب الدفاع القومي اولية هو ان تأخذ الامة امر الدفاع عن نفسها بيديها . واول خطوة في هذا الاتجاه هي الميليشيا ، وهذا لا يعني فحسب تسليح السكان الذكور البالغين جميعا وعلى الفور ، بل يعني ايضا وقبل كل شيء التقرير الشعبي في مسائل السلم والحرب . اكثر من ذلك ، يجب على الاشتراكية

الديمقراطية ان تطالب بالالفاء الفوري لكل شكل من اشكال الاضطهاد السياسي ،
ذلك ان اكبر قدر من الحرية السياسية هو الاساس الافضل للدفاع القومي . لقد
كان الواجب الاول على عاتق الاشتراكية الديمقراطية هو تبني اجراءات الدفاع
القومي الاساسية هذه ، والمطالبة بتحقيقها .

لقد حاولنا لخمسـة واربعين سنة خلت ان نثبت للطبقات الحاكمة وكذلك
لجماهير الشعب ان الميليشيا وحدها هي القادرة حقا على الدفاع عن الوطن وجعله
قويا لا يقهر . ومع ذلك ، عندما حانت التجربة الاولى سلمنا الدفاع عن وطننا
الى الجيش النظامي لنصبح وقودا للمدافع في ظل هراوة الطبقات الحاكمة . ويبدو
ان برلمانينا لم يلاحظوا ان الامنيات العاطرة التي ودعوا بها حماة الوطن الى الجبهة
كانت اعترافا معلنا منهم بان الجيش الامبراطوري البروسي النظامي هو المدافع
الحقيقي عن الوطن . ومن الواضح انهم كذلك لم يلحظوا انهم بهذا الاعتراف ضحوا
بنقطة ارتكاز برنامجنا السياسي وتخلوا عن الميليشيا وذهبوا بالاهمية العملية
لاربعين سنة من التحريض ضد الجيش النظامي ادراج الرياح . لقد اصبح برنامجنا
العسكري بفضل تصرف المجموعة الاشتراكية الديمقراطية عقيدة طوباوية وهوسا
عقائديا لن يحمله احد على محمل الجد .

لقد رأى معلمو البروليتاريا الاممية فكرة الدفاع عن الوطن في ضوء مختلف .
فعندما اخذت بروليتاريا باريس ، والبروسيون يحاصرونها في ١٨٧١ ، مقاليد
الحكومة في يديها ، كتب ماركس بحماس يقول :

« باريس ، مركز القوى الحكومية القديمة وموضعها ، وفي الوقت ذاته مركز
الثقل الاجتماعي للطبقة العاملة الفرنسية ، باريس هذه حملت السلاح ، ضد
محاولات السيو تيرز وجماعته من اليونكر اعادة حكومة القوى القديمة والحكم
الامبراطوري وتكريسها . ولم تكن باريس في وضع يسمح لها بالمقاومة الا لانها
تخلصت عبر حالة من الحصار من الجيش ولانها وضعت مكانه حرسا وطنيا مكونا
بصورة رئيسية من العمال . وكان من الضروري ان يجعل هذا الابتكار مؤسسة
دائمة . ولذا فقد كان اول عمل قامت به الكومونة هو الفناء الجيش النظامي
واستبداله بالشعب المسلح واذا كانت الكومونة الان الممثل الحقيقي لكل
العناصر الصحية في المجتمع الفرنسي وبالتالي حكومة وطنية حقيقية ، فانها كذلك
كانت كحكومة بروليتارية وكمناضل جسر من اجل تحرير العمل اممية باصح معنى
لهذه الكلمة . وتحت سمع وبصر الجيش البروسي الذي اقتطع مقاطعتين فرنسيتين
وضمهما الى المانيا ، ضمت الكومونة عمال عالم كامل الى فرنسا » (خطاب في
المجلس العام للاممية) .

ولكن ما هو قول معلمانا في الدور الذي يجب ان تلعبه الاشتراكية الديمقراطية
في الحرب الراهنة ؟ في عام ١٨٩٢ ، عبر فريدريك انجلز عن رايه فيما يتعلق
بالخطوط الاساسية التي يجب ان يتبعها موقف الاحزاب البروليتارية في حرب
كبيرة فقال : « ان حربا يفز فيها الروس والفرنسيون المانيا ستعني لمانيا نضال موت

او حياة . فهي لا تستطيع في ظل ظروف كهذه ان تضمن وجودها القومي الا باستعمال اكثر الوسائل ثورية . لكن الحكومة الراهنة لن تأتي بالثورة الا اذا اجبرت على ذلك ، غير ان لنا حزبا قويا يمكن ان يجبرها على ذلك او يأخذ مكانها اذا دعت الضرورة : انه الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

اننا لم ننس المثال الرائع الذي ضربته فرنسا في ١٧٩٣ . والعيد الثوي ١٧٩٣ يقترب . فاذا دفعت رغبة روسيا في الغزو او نفاذ ضمير البورجوازية الفرنسية الشوفينية الى الاعتداء على مسيرة الاشتراكيين الالمان الظافرة ولكن السلمية ، فان الاشتراكيين الالمان سيكونون بالتأكيد على استعداد لان يشبثوا للعالم ان بروليتاري المانيا اليوم اهل للسان كيلوت الفرنسيين وان ١٨٩٣ ستكون اهلا ١٧٩٣ . واذا ما وطأ جنود المسيو كونستان ارض المانيا فاتنا سنقابلهم بكلمات المارسييليز .

الطفاة البغضاء ، ريبو الاذي

بجيش مرتزق ، بعصابة وحوش

يدمرون الارض ويشرون النصر فيها؟

« وباختصار ، ضمن السلام انتصار الحزب الاشتراكي الديمقراطي في قرابة عشر سنوات . اما الحرب فانها ستؤدي اما الى انتصار الحزب في سنتين او ثلاثا او الى دماره الكامل لمدة خمسة عشر او عشرين عاما على الاقل » .

عندما كتب انجلز هذه الكلمات ، كان يتطلع الى وضع مختلف تماما عن الوضع السائد اليوم . فقد كان خطر القيصرية الروسية القديمة ماثلا ، اما اليوم فقد قامت الثورة الروسية الكبرى . اكثر من ذلك كان انجلز يفكر بحرب دفاعية قومية حقيقية ، كان يفكر بهجوم على المانيا من قوتين عدوتين من الشرق ومن الغرب . وفي النهاية بالغ انجلز في تقدير نضج الظروف في المانيا واحتمال الثورة الاجتماعية فيها ، تماما كما يميل كل المناضلين الحقيقيين الى تضخيم سرعة التطور الحقيقي . ولكن وبرغم ذلك كله ، ثبت كلمات انجلز بوضوح وجلاء انه لم يكن يعني بالدفاع القومي بمعناه الاشتراكي الديمقراطي دعم الحكومة العسكرية اليونكرية الالمانية وجنرالاتها ، بل كان يعني دعم عمل ثوري على مثال اليعاقة الفرنسيين .

نعم ، يجب على الاشتراكيين ان يدافعوا عن وطنهم في الازمات التاريخية الكبرى ، وهنا يكمن الذنب الفاحش الذي اقترفته المجموعة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية في الرايشتاغ . ذلك ان هذه المجموعة عندما اعلنت في الرابع من آب « لن نتخلى عن وطننا في ساعة الشدة هذه » انما كانت تخون كلماتها ذاتها ، فهي في الحقيقة تخلت عن وطنها في احلك ساعات الخطر . فقد كان واجب الاشتراكية الديمقراطية الرفع تجاه وطنها يفرض عليها ان تفضح الخلفية الحقيقية لهذه الحرب الامبريالية وتمزق شبكة الاكاذيب الامبريالية والدبلوماسية التي تغطي ابصار الشعب . كان على الاشتراكيين الديمقراطيين ان يرفعوا صوتهم عاليا وبوضوح معلنين للشعب الالمانى ان النصر والهزيمة في هذه الحرب يستويان في

ضررها القاتل ، كان عليهم ان يقاوموا اضراس الوطن ووضعه في حالة حصار ، وان يطالبوا بان يقرر الشعب وحده الحرب او السلام ، وان يعقد مجلس ممثلي الشعب انعقادا دائما طيلة الحرب وان يراقب مجلس ممثلي الشعب الحكومة وان يراقب الشعب مجلس ممثلي الشعب . كان عليهم ان يطالبوا بالالفاء الفوري لكل لا مساواة سياسية على اعتبار انه لا يستطيع حكم البلاد غير شعب حر ، وفي النهاية كان عليهم ان يعارضوا الحرب الامبريالية التي قامت على اكتاف اكثر القوى رجعية في اوربا-برنامج ماركس وانجلز ولاسال .

هذا هو العلم الذي كان يجب ان يرفرف على بلدنا . ولو طبقت هذه السياسة لكنت سياسة قومية حقا حرة حقا متفقة مع افضل تقاليد المانيا وتقاليد السياسة الطبقية الاممية البروليتارية .

من الواضح ان ساعة الحرب العالمية ، تلك الساعة التاريخية ، كانت تتطلب انجازا سياسيا اجماعيا وموقفا منفردا شاملا لم يكن ليستطيعهما غير الاشتراكية الديمقراطية . ولكن بدلا من ذلك حدث الانهيار التقيس ، انهيار الممثلين البرلمانيين للطبقة العاملة . ذلك ان الاشتراكية الديمقراطية لم تبين سياسة خاطئة، فهي لم تبين اي سياسة على الاطلاق . ومحت نفسها تماما كحزب طبقة له مفهوم للعالم خاص به وسلمت البلد دون كلمة احتجاج واحدة الى الحرب الامبريالية في الخارج والى دكتاتورية السيف في الداخل . بل فعلت اكثر من ذلك ، اذ اخذت مسؤولية الحرب على عاتقها . يقول بيان مجموعة الرايشتاغ « لقد صوتنا الى جانب الوسائل اللازمة للدفاع عن بلدنا فحسب ، ولكننا لا نتحمل اي مسؤولية تجاه الحزب » . ولكن الحقيقة في واقع الامر تقع في الاتجاه المعاكس . فالوسائل اللازمة « للدفاع القومي » ، اي للمجزرة الجماعية الامبريالية من جانب القوات المسلحة الملكية العسكرية ، لم تقرر بتصويت الاشتراكية الديمقراطية ، ولم يكن وجود اعتمادات الحرب ليعتمد ابدا على الاشتراكية الديمقراطية . فقد كان ممثلو الاشتراكية الديمقراطية يقفون كاذبة في مواجهة اغلبية متماسكة تتألف من ثلاثة ارباع الرايشتاغ الراسمالي . وبالتالي لم تحقق المجموعة الاشتراكية الديمقراطية بالتصويت الى جانب الاعتمادات غير شيء واحد هو انها وضعت على الحرب طابع الدفاع الديمقراطي عن الوطن ودعمت الخرافات التي كانت تنشرها الحكومة فيما يتعلق بمسائل الحرب وظروفها الحقيقية .

هكذا لم يكن التناقض الخطير بين المصالح القومية والتضامن الاممي للبروليتاريا ، ذلك التناقض المأسوي الذي جعل برلمانيونا يقفون « بقلوب مثقلة » الى جانب الحرب الامبريالية ، لم يكن الا نسج خيال وخرافة قومية برجوازية . ففي الحقيقة هناك توافق تام بين المصالح القومية والمصالح الطبقية للبروليتاريا في الحرب وفي السلام . فكلاهما يتطلب شن نضال طبقي نشيط واصرارا حازما على التمسك بالبرنامج الاشتراكي الديمقراطي .

ولكن ما هو العمل الذي كان يتعين على حزبنا ان يقوم به ليعطي معارضتنا

للحرب وزنا ويكسبها تأكيدا ؟ اكان عليه ان يعلن الاضراب العام ؟ اكان عليه ان يدعو الجنود الى رفض الخدمة العسكرية ؟ هكذا يطرح السؤال في العادة . والاجابة عليه بنعم او لا سخيطة سخف القول باننا « سنبدأ ثورة عندما تبدأ الحرب » . فالثورات « لا تصنع » والحركات الجماهيرية العظيمة لا تنتج طبقا لوصفات فنية تقبع في جيوب قادة الحزب . وقد تستطيع حلقات صغيرة من المتآمرين ان تنظم شغباً في يوم معين وساعة معينة وتستطيع ان تعطي للجماعة الصغيرة من مؤيديها اشارة البدء ، لكن الحركات الجماهيرية في الازمات التاريخية الكبرى لا تستثار باجراءات بدائية كهذه .

وقد ينهار اضراب جماهيري اعد له افضل اعداد في اللحظة التي يعطي فيها قادة الحزب اشارة البدء ، قد ينهار هذا الاضراب تماما قبل الهجوم الاول . اذ ان نجاح الحركات الشعبية الكبرى يعتمد في اللحظة التي يتقرر فيها البدء بها على عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية . فدرجة التوتر القائم بين الطبقات ودرجة ذكاء الجماهير ودرجة نضوج روح المقاومة لديها ، وكلها عوامل لا يمكن حسابها ، شروط مسبقة لا يمكن ان يخلقها اي حزب كان بصورة مصطنعة . وهذا هو الفارق ما بين الانتفاضات التاريخية الكبرى والتظاهرات الصغيرة التي يستطيع حزب حسن الانضباط ان ينفذها في ازمة السلم على شكل حركات منتظمة مدربة جيداً تستجيب بطاعة لعصا القيادة في ايدي قيادة الحزب . اما الساعة التاريخية العظيمة فهي ذاتها التي تخلق الاشكال التي تحمل الحركات الثورية الى نهاية ناجحة وهي التي تخلق وتستحدث اسلحة جديدة وتغني جعبة الشعب باسلحة لم تسمع بها ولم تعرفها الاحزاب ولا قادتها .

كان على الاشتراكية الديمقراطية بوصفها الحرس الطبيعي للبروليتاريا الواعية طبقيا ان تكون قادرة لا على اعطاء وصفات تقنية سخيطة بل على اعطاء شعار سياسي ووضوح جلي فيما يتعلق بالمشاكل السياسية للبروليتاريا ومصالحتها في اوقات الحرب .

ذلك ان ما قيل في الاضرابات الجماهيرية في روسيا ينطبق على كل اضراب جماهيري : « في الوقت الذي تتحكم فيه الفترة الثورية ذاتها بخلق الاضراب الجماهيري وحساب ثمنه ودفع هذا الثمن ، تقع على عاتق القادة الاشتراكيين الديمقراطيين مهمة مختلفة تماما . فبدلاً من ان تشغل الاشتراكية الديمقراطية نفسها بالآلية التقنية للاضراب الجماهيري ، يجب عليها ان تقوم بالقيادة السياسية حتى في خضم الازمة التاريخية . ان المشكلة الهامة التي يتعين على قيادة الحزب في ازمة تاريخية كبرى ان تحلها هي تحديد الشعار وتحديد اتجاه النضال وادارة تكتيكات الصدام السياسي بحيث يتحقق في كل مرحلة وكل حركة من مراحل وحركات هذا الصدام المجموع الكلي لقوى البروليتاريا النشيطة المعبأة منها والمتاحة لتجد هذه القوى تعبيرها في موقف الحزب ، وبحيث لا تصبح تكتيكات الاشتراكية الديمقراطية في اي لحظة من اللحظات اضعف في تصميمها وعزمها مما تبرره

القوى التي تسندها . وعندئذ فقط يمكن لهذه القيادة ان تصير قيادة فنية بمعنى ما . ان اتباع الاشتراكية الديمقراطية نهجا في العمل حازما مثابرا تقدما سيخلق في الجماهير الثقة بالنفس والتصميم والروح القتالية الجسور . اما اذا اتخذت الاشتراكية الديمقراطية نهجا ضعيفا متذبذبا مبنيا على التقليل من قوى البروليتاريا ، فان ذلك يشوش الجماهير ويوهنها . ففي الحالة الاولى يندلع العمل الجماهيري ، من تلقاء ذاته وفي الوقت المناسب ، اما في الحالة الثانية فان نداء مباشر للعمل من جانب القيادة كثيرا ما يبقى غير ذي اثر » .

اهم بكثير من الشكل التقني الخارجي للعمل محتواه السياسي . فلو ان الممثلين البرلمانيين للاشتراكية الديمقراطية استخدموا الجلسة البرلمانية ، وهي المنبر الوحيد الواضح على امتداد العالم والذي تضل اصداؤه الى اطراف بعيدة ، ليعلنوا بصوت مرتفع وبوضوح مصالح ومشاكل ومطالب الطبقة العاملة لتمكن لهذه الجلسة ان تكون قوة دافعة جبارة تعمل ليقاظ الشعب .

« هل كانت الجماهير ستدعم الاشتراكية الديمقراطية في موقفها ضد الحرب ؟ » . هذا هو السؤال الذي لا يستطيع احد الاجابة عليه . ولكنه على اي حال ليس سؤالا ذا اهمية . فهل طلب برلمانيونا من جنرالات الجيش البروسي تأكيدا مطلقا بالنصر قبل ان يصوتوا الى جانب اعتمادات الحرب ؟ ان ما يصح على الجيوش العسكرية يصح كذلك على الجيوش الثورية . فهي جميعا تدخل المعركة اذا دعت الضرورة دون تأكد مسبق من النصر . وفي اسوأ الاحوال كان الحزب سيمصبح غير فعال في الاشهر الاولى للحرب .

ولربما كان حزينا قد تعرض بسبب موقفه الرجولي الى اضطهادات شرسة كما تعرض ليبكنخت وبيل لذلك في ١٨٧٠ . لقد قال اجناز اور في خطاب له في مسألة سيدانفير في ١٨٩٥ « ولكن ماذا يهم ذلك . ان حزبا يريد ان يتغلب على العالم يجب ان يبقى مبادئه سامية دون حساب للاخطار التي يجرها ذلك . اما اذا تصرف الحزب بغير هذا فذلك يعني ضياعه » .

قال كارل ليبكنخت : « ليست السباحة بعكس التيار سهلة ابدا . ولكنها لا تصبح اسهل عندما تكون في اتجاه تيار مندفع بسرعة وقوة شلالات نياجارا . ان رفاقنا الاكبر سنا لا يزالون يتذكرون الكراهية التي عمت في عام الخزي في ظل القوانين المعادية للاشتراكية لعام ١٨٧٨ . ففي ذلك الحين كان الملايين من الناس ينظرون الى كل اشتراكي ديمقراطي على انه لعب دور القاتل والمجرم الشرير في ١٨٧٠ ، وكان الاشتراكي في نظر الناس خائنا وعدوا . ان انفجارات الروح الشعبية ، هذه مذهلة وساحقة في غضبها الاعصاري ، اذ يشعر المرء امامها انه بلا حول ولا طول كما لو كان امام قوة عليا . انها لقوة غير منظورة حقا ، فليس الخصم محسوسا . وانه كالوباء ينتشر في الشعب وفي الهواء وفي كل مكان .

« غير ان الانفجار في ١٨٧٨ لا يمكن ان يقارن بالانفجار في ١٨٧٠ . هذا الاعصار المتدفق من العواطف البشرية الذي يحطم ويلوي ويكسر كل ما يقف في

وجهه ، ومعه تدور آلة العسكرية الرهيبة بسرعتها القصوى المريعة ، ونحن نقف بين العجلات الحديدية الساحقة : لمستها تعني الموت بين الأذرع الحديدية التي تكاد تطبق علينا في كل لحظة . وإلى جانب القوة الأعصارية لهذه الأرواح المحررة كانت تقف اكمل آلية لفن القتل عرفها العالم حتى الآن . والكل في نشاط محموم والكل يفلي يكاد يتفجر . فماذا من ارادة الفرد وقوته في وقت كهذا ؟ خاصة عندما يشعر انه يمثل اقلية ضئيلة وانه لا يحظى بدعم متين من الشعب ذاته .

« في ذلك الوقت كان حزبنا لا يزال في مرحلة التطور . كنا امام اخطر اختبار ، في وقت لم تكن فيه تملك التنظيم الضروري لمواجهة اختبار كهذا . ولكن عندما اتت الحركة المعادية للاشتراكية في عام خري اعدائنا ، غام شرف الاشتراكية الديمقراطية ، كان لدينا منظمة قوية واسعة . وكنا جميعا نجد قوة عندما نشعر ان لنا دعما جبارا في الحركة المنظمة التي تقف خلفنا ، ولم يكن اي عاقل يتصور ان ينهار الحزب .

«اذن لم تكن السباحة ضد التيار امرا سهلا في ذلك الوقت . ولكن ما يجب فعله ، يجب ان يفعل . وهكذا شددنا من عزيمتنا في وجه ما لا يمكن ان يتجنب . لم يكن هناك وقت للخوف . . . وبالتأكيد لم يخطر لبيل ولي . . . للحظة واحدة ان نطلق تحذيرا . كان علينا ان نثبت وليحدث بعد ذلك ما يحدث ! » . وهكذا ثبتا ، لتعيش الاشتراكية الديمقراطية خمسة واربعين عاما على القوة الروحية التي واجهت بها علما من الاعداء .

كان من الممكن ان يحدث الشيء ذاته الان . ولربما لم تكن لنحوز في البداية شيئا غير انقاذ شرف البروليتاريا ، ولكانت الآلاف المؤلفة من البروليتاريين التي تموت في الخنادق وفي ظلام عقلي لم تمت في ظل تشوش روحي بل في ظل يقين بان ما كان كل شيء بالنسبة لها في حياتها ، بان الاممية والاشتراكية الديمقراطية ، اكثر من مجرد حلم .

كان يمكن لصوت حزبنا ان يكون غطاء مبلولا يخفف من غلواء الجماهير الشوفيني ، ولحفظ هذا الصوت البروليتاري الذكية من ان تصاب بالسماع ، ولكان اصعب على الامبريالية ان تسمم عقول ابناء الشعب . ولكانت الحملة على الاشتراكية الديمقراطية قد ايقظت الجماهير في وقت قصير جدا .

ولكان كل عنصر حي انساني تقدمي شريف في الجماهير قد انضوى تحت علم الاشتراكية الديمقراطية ، كلما امتدت الحرب واتضح اكثر فاكثر بشاعة المجزرة التي لا تنتهي وسفك الدماء في كل البلدان وكلما اصبح استغلال المضارين المتعطشين للدماء اكثر صفاقة . ولكانت الاشتراكية الديمقراطية الالمانية وقفت في وسط اعصار الانهيار والتحلل المجنون كصخرة في خضم بحر عاصف ولكانت منار الاممية كلها يهذي ويقود الحركات العمالية في كل قطر من اقطار الارض . ولفعلت المكانة الاخلاقية للاشتراكيين الالمان فعلها على اشتراكيي الامم جميعا في وقت قصير ، ولانتشرت مشاعر السلام كثيران مشوبة ولعلجت المطالبة الشعبية بالسلام

نهاية المذبحة وقللت من عدد الضحايا ،
ولظلت البروليتاريا الالمانية منار الاشتراكية والانعقاد الانساني . لقد كان
هذا حقا واجب تلامذة ماركس وانجلز ولاسال .

الفصل الثامن

على الرغم من الدكتاتورية العسكرية والرقابة على الصحف ، على الرغم من
انهيار الاشتراكية الديمقراطية ، على الرغم من الحرب بين الاخوة ، فان الصراع
الطبقي ينبثق عن السلم الاهلي بقوة هائلة . ومن الدم والدخان في ساحات المعارك
ينبثق التضامن الاممي بين العمال ، لا بالمحاولات الضعيفة لبث الحياة المصطنعة في
« الاممية » القديمة ، ولا بالايمان المقلظة تقسم هنا وهناك بالوقوف صفا واحدا
بعد ان تنتهي الحرب . بل هنا في الحرب وخارج الحرب يتمخض بقوة وحدة
جديدين الادراك بان البروليتاريين في كل البلدان لهم المصلحة ذاتها . ان الحرب
ذاتها تدحض تماما كل الاكاذيب التي خلقتها .

النصر او الهزيمة ؟ هذا هو شعار النزعة العسكرية القوية في كل دولة
معتدية ، ولقد تبنته الاشتراكية الديمقراطية وكأنها ترجع الصدى . لقد اصبح
النصر او الهزيمة ارفع دافع يحرك العمال في المانيا وفرنسا وانجلترا وغيرها
تماما كما يحرك الطبقات الحاكمة في هذه الدول . فعندما تزار المدافع تخبو كل
المصالح البروليتارية امام الرغبة في انتصار بلد البروليتاري اي هزيمة بلد
بروليتاريين آخرين ، ومع ذلك ، ما الذي سيأتي به النصر للبروليتاريا ؟

طبقا للصفة الرسمية التي قدمها قادة الاشتراكية الديمقراطية والتي جرى
تبنيها في الحال دون نقد ، سيؤدي نصر المانيا الى نمو صناعي لا يعوقه عائق ولا
يحدده حد ، اما الهزيمة فستعني الدمار الصناعي . وهذا المفهوم يتطابق بشكل
عام مع المفهوم الذي كان مقبولا بصورة عامة خلال حرب ١٨٧٠ ، ولكن فترة النمو
الراسمالي التي تبعت حرب ١٨٧٠ لم يكن سببها الحرب ، فقد نتجت عن الاتحاد
السياسي فيما بين الدول الالمانية المختلفة ، حتى ولو ان هذا الاتحاد اتخذ شكل
الجسم المقعد الذي انشأه بسمارك على انه الامبراطورية الالمانية . فقد نجمت القوة
الدافعة الصناعية عن هذا الاتحاد على الرغم من الحرب ومن العقبات الرجعية
المتعددة الوجوه التي جاءت معها . اما ما حققته الحرب المنتصرة فقد كان تثبيت
الملكية العسكرية واليونكرية البروسية في المانيا ، بينما ادت هزيمة فرنسا الى
تصفية امبراطوريتها واقامة الجمهورية .

ولكن الحالة مختلفة اليوم في كل البلدان المعنية . فالحرب اليوم لا تعمل
كقوة دينامية لتزويد الراسمالية الشابة بالصاعدة بالظروف السياسية الضرورية

لتطورها «القومي» . والحرب الحديثة لا تظهر في هذا الدور الا في بلاد الصرب ، وحتى هناك يظهر هذا الدور على شكل نتفة معزولة . ان الحرب العالمية الراهنة ، اذا وضعت في اطار اهميتها التاريخية الموضوعية ، ليست الا صراعا تنافسيا تخوضه رأسمالية كاملة النمو من اجل السيطرة على العالم ومن اجل استغلال آخر بقايا مناطق العالم غير الرأسمالية . وهذه الحقيقة تعطي للحرب ولآثارها السياسية اللاحقة طابعا جديدا تماما . فالمرحلة العالية من التطور العالمي الصناعي في الانتاج الرأسمالي تجد تعبيرها في التطور التقني الفائق وقدرة ادوات الحرب على الدمار وكمال هذه الادوات بصورة متساوية في كل البلدان المتعادية . ان التنظيم العالمي للصناعات الحربية ينعكس في الاختلال العسكري الذي يعيد الموازين المرة تلو الاخرى عبر كل القرارات والتنوعات الجزئية الى نقطة توازنها الحقيقي مبعدا احتمال رجحان الموازين لصالح احد الفرقاء الى المستقبل . وفوق ذلك ، يؤدي غياب الحسم في النتائج العسكرية الى تيار دائم من الاحتياطات الجديدة يجري من الاقطار المتحاربة . وكذلك من الاقطار التي كانت حتى الان مجايدة الى الجبهة . وفي كل مكان تجد الحرب مادة كافية لاستثارة رغبات الامبرياليين وصدمااتهم ، وتخلق هي نفسها مادة جديدة لتغذي الحريق الهائل الذي يمتد ويمتد . ولكن كلما كانت الجماهير والدول التي تجر الى هذه الحرب العالمية اكبر كلما طال امد اشتعال اورها .

تثبت كل هذه الامور معا ان نتيجة الحرب ستكون حتى قبل ان يتقرر اي نصر عسكري او هزيمة عسكرية ، الدمار الاقتصادي لكل الامم المشاركة فيها ، وباطراد لكل الامم المحايدة وهذه ظاهرة تميز الحرب الراهنة عن غيرها من الحروب في العصر الحديث . وكل شهر من هذه الحرب يؤكد ويعزز هذا الاثر ويذهب مقدما بكل الثمار المتوقعة للنصر العسكري لمدة عقد قادم . وهذا امر لا يستطيع في التحليل الاخير ان يبطله نصر ولا هزيمة ، وهو كذلك يجعل مسألة وصول الحرب الى نهاية عبر نصر عسكري محض مسألة مشكوكا فيها تماما ، ويزيد من احتمال ان تنتهي الحرب في النهاية عبر نفاد عام لقوى الجميع . ولكن حتى انتصار المانيا في ظل ظروف كهذه ، حتى لو استطاع المحرضون الامبرياليون على الحرب ان يستمروا في القتل الجماعي حتى القضاء الكامل على الخصوم ، حتى لو تحققت اكثر احلام هؤلاء اغراقا في الجراة ، فلن يكون الانتصار غير انتصار بانس . وستكون مفانم المانيا عددا من الاراضي المقطعة المفقرة المفرغة من السكان ودمارا ساحقا في الارض الالمانية ذاتها . وما من شيء يستطيع ان يخفي ذلك عندما يزاح جانبها الازدهار المصطنع الذي يعيش اليوم على سندات الحرب والاوامر العسكرية . ان اكثر المراقبين سطحية لا يملك الا ان يرى اكثر الدول انتصارا لا تستطيع ان تعتمد على ان تعويضات الحرب ستكون متناسبة مع الجراح التي اثخنها بها الحرب . ولربما كانوا يرون في اصابة البلدين العدوين (فرنسا وانجلترا) بقدر اكبر من الدمار الاقتصادي بدلا عن نصرهم وزيادة عليه ، مع ان

فرنسا وانجلترا هما البلدان اللذان ترتبط بهما المانيا فيما يتعلق بالروابط الصناعية اوثق ارتباط واللدان يعتمد ازدهارهما ذاته الى حد بعيد على صحتهما الاقتصادية . هذه هي الظروف التي سيطلب في ظلها من الشعب الالمانى بعد حرب منتصرة ان يدفع نقدا اعتمادات الحرب التي صوت الى جانبها البرلمان الوطنى ، اى ان تمار النصر المحسوسة الوحيدة ستكون القاء عبء من الضرائب الهائلة على عاتق الشعب واخضاعه لدكتاتورية عسكرية قوية .

فاذا انتقلنا الان الى تخيل اسوأ الآثار الممكنة للهزيمة ، فاننا نجد انها تشبه ، عدا الاقطاعات الامبريالية ، الصورة ذاتها التي يتمخض عنها النصر لا محالة : ان آثار الحرب اليوم بعيدة المدى عميقة الجذور حتى ان نتيجتها العسكرية لا تغير في نتائجها النهائية الا قليلا .

ولكن لنفترض من لحظة ان الدولة المنتصرة استطاعت ان تتجنب الكارثة الكبيرة التي ستحل بشعبها واستطاعت اقاء اعباء الحرب جميعا على عاتق الخصم المهزوم واستطاعت ان تخنق تقدمه الصناعى بواسطة كل الميعات . فهل يمكن للحركة العمالية الالمانية ان تأمل في التطور تطورا ناجحا ما دام نشاط العمال الفرنسيين والانجليز والبلجيكيين والايطاليين معا بفعل التراجع الصناعى ؟ لقد نمت الحركات العمالية قبل ١٨٧٠ باستقلال عن بعضها البعض . وكان عمل الحركة العمالية في مدينة واحدة غالبا ما يسيطر على مقدرات الحركة العمالية كلها ، ففي شوارع باريس نشبت معارك الطبقة العاملة وحسنت .

اما الحركة العمالية الحديثة ونضالها اليومى الدؤوب في صناعات العالم وتنظيمها الجماهيري فقائمة جميعا على تعاون العمال في البلدان ذات الانتاج الرأسمالي . واذا كان صحيحا ان قضية العمل لا يمكن ان تزدهر الا على حياة صناعية نشيطة وناشطة بالحياة ، فان ذلك يكون صحيحا لا بالنسبة لالمانيا فقط ، بل لفرنسا وانجلترا وبلجيكا وروسيا وايطاليا كذلك . واذا اصبحت الحركة العمالية في كل دول اوربا الرأسمالية بالركود ، اذا نجم عن الظروف الصناعية اجور منخفضة واتحادات عمالية مستضعفة واضمحلال في قوة مقاومة الحركة العمالية، فان اتحادات العمال في المانيا لا يمكن ان تزدهر . ومن وجهة النظر هذه تكون الخسارة التي تصيب الطبقة العاملة في صراعها الصناعى متساوية فيما لو قوي راس المال الالمانى على حساب راس المال الفرنسى او قوي راس المال الانجليزى على حساب راس المال الالمانى .

ولكن لنبحث الآثار السياسية للحرب . يجب ان يكون التمييز هنا اسهل منه في الجانب الاقتصادى ، فلقد كانت عواطف البروليتاريا وولاءاتها تميل على الدوام الى الجانب الذي يدافع عن التقدم في وجه الرجعية . فما هو الجانب الذي يمثل التقدم في الحرب الاخيرة وما هو الجانب الذي يمثل الرجعية ؟ من الواضح ان الاجابة على هذا السؤال لا تتحدد طبقا للعلامات الخارجية التي تحدد الطابع السياسى للدول المتحاربة مثل « ديمقراطية » وحكم مطلق ، اذ يجب ان تحاكم

هذه الدول على اساس وجهات سياساتها العالمية .
وقبل ان نحدد ما الذي يستطيع نصر الماني ان يكسب للبروليتاريا الالمانية ،
علينا ان نبحث اثر هذا النصر على الوضع العام للظروف السياسية في اوربوا كلها .
ان نصرا حاسما تحرزه المانيا سيعني في المقام الاول اقتطاع بلجيكا وكذلك عددا
من الاراضي في الشرق والغرب وجزءا من المستعمرات الفرنسية ، والحفاظ على
مملكة هابسبرج وتوسيعها بعدد من الاقاليم الجديدة ، واخيرا اقامة « سيادة
اقليلية » وهمية في تركيا تحت الوصاية الالمانية - اي تحويل آسيا الصغرى
وبلاد ما بين النهرين الى مقاطعات المانية بشكل او بآخر . وقد يؤدي ذلك في
النهاية الى سيطرة المانيا عسكريا واقتصاديا في اوربوا . ونحن لا نتوقع ان تكون
هذه كلها نتائج انتصار الماني مطلق لان هذا يتطابق مع رغبات المحرضين الامبرياليين ،
بل لان هذه النتائج هي النتائج الحتمية لنمو الموقع الذي تبنته المانيا في السياسة
العالمية وللمصالح المتصادمة مع مصالح فرنسا وانجلترا وروسيا التي انقسمت
فيها المانيا والتي نمت خلال الحرب الى ابعاد تتخطى بكثير ابعادها الاولى . ويكفي
استرجاع هذه الحقائق في الذهن كي يتيقن المرء ان من المستحيل ان يؤدي ذلك
في ظل اي ظرف من الظروف الى توازن سياسي عالمي دائم . وعلى الرغم من ان
هذه الحرب ستعني الخراب لكل المشاركين فيها ، وما هو اكثر من الخراب
للمهزومين فيها ، فان الاستعدادات لحرب عالمية جديدة ستبدأ بقيادة انجلترا بعد
يوم واحد فقط من اعلان السلام وذلك لازاحة نير العسكرية البروسية - الالمانية
الذي سترزح تحته آسيا واوربوا . وسيكون النصر الالمني مدخلا لحرب عالمية
ثانية مبكرة ، ولذا ولهذا السبب سيكون اشارة البدء في تسليح محمود جديد ،
اشارة الانطلاق للرجعية الاكثر اسودادا في كل قطر من الاقطار وعلى الاخص في
المانيا .

من جهة اخرى ، غالبا ما سيعني انتصار انجلترا او فرنسا فقدان المانيا لجزء
من مستعمراتها وكذلك للالزاس واللورين ، وسيعني ايضا بالتأكيد انهيار المركز
السياسي العالمي للعسكرية الالمانية . ولكن هذا سيعني تفسخ النمسا - هنغاريا
والتصفية الكاملة لتركيا . وبما ان هاتين الدولتين رجعتان فسيكون تفسخهما
متفقا مع متطلبات التطور التقدمي ، الا ان هذا التفسخ في الوسط السياسي
العالمي الراهن سيعني مقايضة شعبي هاتين الدولتين مع الزايد الاعلى - روسيا
او فرنسا او انجلترا او ايطاليا . ولا بد ان يتبع اعادة تقسيم العالم على هذا النطاق
الواسع وازاحة القوى في دول البلقان وعلى المتوسط امر مشابه في آسيا :
تصفية بلاد الفرس واعادة تقسيم الصين . وسيعمل هذا على دفع الصدام
الروسي - الانجليزي وكذلك الصدام الانجليزي - الياباني الى مقدمة السياسة
الدولية ويمكن له ان يعنى بعلاقة مباشرة مع تصفية الحرب الراهنة حربا عالمية
جديدة . هكذا فان انتصار هذا الجانب سيؤدي ايضا الى تسليح جديد محمود في
كل الدول - وعلى راسها بالطبع المانيا المهزومة - والى سيادة حكم العسكرية

والرجعية على أوروبا كلها ، لتكون الحرب مرة أخرى الهدف النهائي .
ولذا ، إذا حاولت البروليتاريا أن تلقي بثقلها في الميزان إلى هذا الجانب
أو ذلك من أجل التقدم أو الديمقراطية ، فإنها من وجهة نظر السياسات العالمية في
تطبيقها الأشمل إنما تكون قد وضعت نفسها بين المطرقة والسندان . ففي ظل
الظروف الراهنة تصبح مسألة النصر أو الهزيمة بالنسبة للبروليتاريا سواء في
نواحيها الاقتصادية أو نواحيها السياسية اختيارا بين امرين كلاهما شر . ولذا فإن
من الجنون المطبق أن يعتقد الاشتراكيون الفرنسيون أنهم يستطيعون أن يوجهوا
ضربة قاتلة للعسكرية والامبريالية ويمهدوا الطريق للديمقراطية السلمية بالإطاحة
بألمانيا . فالامبريالية وخدمتها العسكرية ستظهران مرة أخرى بعد كل نصر أو كل
هزيمة في هذه الحرب . وليس هناك سوى استثناء واحد : أن تلقي البروليتاريا
العالمية بتدخلها المباشر كل الحسابات السابقة .

إن الدرس الهام الذي يجب أن تستخلصه البروليتاريا من هذه الحرب هو
الحقيقة التالية التي لا تتبدل ولا تتغير : أن البروليتاريا يمكن أن تصبح الصدى
غير النقدي لشعار « النصر أو الهزيمة » ، وأنه يجب عليها أن لا تصبح كذلك لا في
ألمانيا ولا في فرنسا ، لا في إنجلترا ولا في النمسا . لأن هذا الشعار ليس له من
وجه حقيقة إلا من وجهة نظر الامبرياليين وهو في النهاية يتطابق في نظر كل
الدول الكبيرة مع مسألة كسب أو فقدان القوة السياسية العالمية والاقتطاعات
والمستعمرات والتفوق العسكري .

أما بالنسبة للبروليتاريا الأوروبية فإن نصر أو هزيمة أي من المجموعتين
المتحاربتين سيكون كارثيا بالدرجة ذاتها . ذلك أن الحرب بذاتها وبفض النظر عن
نتيجتها هي أكبر هزيمة يمكن أن تلحق بقضية البروليتاريا الأوروبية . ولا نصر
للبروليتاريا إلا بقيامها بعمل ثوري إمامي يطيح بالحرب ويفرض السلام . وما من
شيء غير هذا النصر يمكن أن ينقذ بلجيكا حقا ويأتي بالديمقراطية إلى أوروبا .

أما إذا ربطت البروليتاريا الواعية طبقيا قضيتها بأي من المعسكرين المتحاربين
فإنها تكون قد وضعت نفسها في موقع لا تحسد عليه . أيعني هذا أن السياسات
البروليتارية في وقتنا هذا يجب أن تطالب بالعودة إلى « الوضع الراهن » ، أيعني
هذا أن البروليتاريا لا تملك خطة عمل غير الأمل في أن يبقى كل شيء على ما كان
عليه قبل الحرب ؟ لم تكن الأوضاع القائمة مثلنا الأعلى في يوم من الأيام ، وهي
لم تكن يوما التعبير عن تقرير الشعب لمصيره . أكثر من ذلك ، لا تمكن إعادة
الأوضاع السابقة حتى ولو لم تتغير الحدود القومية السابقة . ذلك أن الحرب
أحدثت حتى قبل أن تنتهي رسميا تغييرات جمة في الاعتراف المتبادل بقوة
الأطراف بعضها مع بعض وفي التحالفات والصراعات ، وعدلت بحدة علاقات
البلدان بعضها ببعض وعلاقات الطبقات داخل المجتمع وحطمت الكثير الكثير من
الأوهام والنذر القديمة ، وخلقت الكثير الكثير من القوى الجديدة والمشاكل
الجديدة . مما يجعل العودة إلى أوروبا كما كانت قبل الرابع من آب عام ١٩١٤

مستحيل استحالة العودة الى الاوضاع ما قبل الثورية حتى بعد ثورة فاشلة .
البروليتاريا لا تعرف العودة الى وراء ، فهي لا تستطيع الا ان تناضل الى الامام
وقدما الى هدف يكمن حتى خلف كل الظروف التي خلقت حديثا . وبهذا المعنى
فحسب يمكن للبروليتاريا ان تعارض سياستها كلا العسكريين في الحرب الامبريالية .
ولكن هذه السياسة لا تستطيع ان تقصر اهتمامها على وصفات للدبلوماسية
الرأسمالية تحضرها الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية كل على انفراد او حتى
مجتمعة في مؤتمرات اممية لتحدد كيف ستعلن الرأسمالية السلام كي تضمن في
المستقبل تطورا ديمقراطيا سلميا . ان كل المطالبات بنزع السلاح التام او التدريجي
والغاء الدبلوماسية السرية وحل القوى الكبرى الى هويات قومية اصغر وكل ما
الى ذلك من اقتراحات تظل مطالب طوباوية تماما ما دام الحكم الطبقي الرأسمالي
قائما . ذلك ان من المستحيل بالنسبة للرأسمالية في خط سيرها الامبريالي
الزاهن ان تتخلى عن العسكرية والدبلوماسية السرية ومركزية الكثير من الدول
القومية ، حتى ان هذه الافتراضات يمكن ان توحد في مطلب بسيط واحد هو
« الغاء المجتمع الطبقي الرأسمالي » . ان الحركة البروليتارية لا تستطيع ان تحتل
المكان الذي تستحقه عن طريق النصيحة الطوباوية وعن طريق مشاريع لاضعاف
وتهدة وتلطيخ النزعة الامبريالية في قلب الرأسمالية بواسطة الاصلاحات الجزئية .
لقد وضعت الحرب الاحزاب الاشتراكية امام مسألة حقيقية يعتمد على حلها
مستقبل حركة الطبقة العاملة ، وهذه المسألة هي « استعداد الجماهير البروليتارية
لان تناضل ضد الامبريالية » ان البروليتاريا العالمية لا تقاسي من نقص في
الافتراضات والبرامج والشعارات بل من افتقار الى الافعال والمقاومة الفعالة
والقدرة على مهاجمة الامبريالية في اللحظة الحاسمة وبالضبط في زمن الحرب .
فهي لم تستطع ان تضع شعارها القديم ، الحرب مقابل الحرب ، موضع التنفيذ .
وهنا تكمن العقدة المستعصية للحركة البروليتارية وللمستقبلها .

ان الامبريالية بكل سياسة القوة الفظة المرافقة لها وبالسلسلة المتصلة من
الكوارث الاجتماعية التي تسببها هي بالتأكيد ضرورة تاريخية للطبقات الحاكمة
في العالم الزاهن . ومع ذلك فليس هناك ما هو اكثر ضررا للبروليتاريا من ان
تستقي من الحرب الحالية ادنى امل او وهم في امكانية التطور السلمي للرأسمالية .
فالنتيجة الوحيدة التي يجب ان تستخلصها البروليتاريا من الضرورة التاريخية
للامبريالية هي ان التخاذل امام الامبريالية يعني العيش السى الابد في ظلم
الامبريالية والاقتنيات على فتاة موائد انتصاراتها .

يتحرك التطور التاريخي في تناقضات ، وهو يأتي الى العالم مع كل ضرورة
بنقيضها . فالحالة الرأسمالية للمجتمع ضرورة تاريخية بلا شك ، ولكن ثورة
الطبقة العاملة عليها ضرورة تاريخية هي الاخرى . ورأس المال ضرورة تاريخية
ولكن حفار قبر رأس المال ، اي البروليتاريا الاشتراكية ، ضرورة تاريخية بالقدر
ذاته . وحكم السيطرة الامبريالية على العالم ضرورة تاريخية وكذلك اطاحنة

البروليتاريا الاممية بهذه السيطرة . ان الضرورتين التاريخيتين توجدان جنباً الى جنب في صراع دائم . وضرورتنا التاريخية هي الاشتراكية ، وهذه الضرورة تكتسب مبررها في اللحظة التي تكف فيها الطبقة الرأسمالية عن ان تكون حاملة التقدم التاريخي ، عندما تصبح هذه الطبقة معيقا وخطرا على تطور المجتمع في المستقبل . ولقد كشفت الحرب الراهنة عن ان الرأسمالية قد وصلت الى هذه المرحلة .

تملك الرغبة الرأسمالية في التوسع الامبريالي كتعبير عن نضج الرأسمالية الارتفاع في المرحلة الاخيرة من حياتها ، تملك ميلا اقتصاديا الى تحويل العالم كله الى ام تنتج رأسماليا ، ميلا الى ان تجرف في طريقها كل طرق الانتاج والمجتمعات العاجزة الشائخة الما قبل رأسمالية ، وان تخضع كل ثروات الارض وكل وسائل الانتاج لرأس المال ، وان تحول الجماهير العاملة في كل الشعوب الى عبيد للاجر . ففي افريقيا وآسيا من اقصى شمال واقصى جنوب امريكا الجنوبية وفي البحار الجنوبية تحطم الرأسمالية بقايا الجماعات الاجتماعية الشيوعية القديمة وبقايا المجتمع الاقطاعي والانظمة البطريكية والانتاج البدوي القديم وتطيح بها جميعا . فتتخطم شعوب كاملة وتمحى حضارات قديمة ليقوم مقامها الربح الفاحش في احدث اشكاله .

ان لسيرة الرأسمالية الظافرة الوحشية عبر العالم ، مصحوبة بكل وسائل القوة والنهب والخزي ، وجه بارق واحد هو ان الرأسمالية بذلك وضعت اسس الاطاحة النهائية بها واقامت السيطرة الرأسمالية على العالم ، تلك السيطرة التي لا يمكن ان تأتي الثورة الاشتراكية العالمية الا بعدها . وهذا هو الوجه الحضاري التقدمي الوحيد لما يسمى بأعمال الحضارة العظيمة التي ادخلت الى البلدان البدائية . ان سكك الحديد واعواد الثقاب وشبكات المجاري والمخازن تغنسي للاقتصاديين والسياسيين الرأسماليين الحضارة والتقدم . ولكن هذه الامور بحد ذاتها وعندما تفرس في ظروف بدائية ليست حضارة ولا تقدما . فهي تتطلب ثمنا غالبا هو الدمار الاقتصادي والحضاري المفاجيء للشعوب التي يتوجب عليها ان تشرب في وقت واحد كأس التعاسة والرعب لنظامين اجتماعيين ، هما الاقطاع الزراعي التقليدي والاستغلال الرأسمالي الاحداث والانتقى . ولا يمكن للمسيرة الرأسمالية الظافرة عبر العالم ان تحمل طابع التقدم بمعنى تاريخي الا لانها تضع الاسس المادية لدمار الرأسمالية والفناء المجتمع الطبقي . وبهذا المعنى ، تعمل الامبريالية ايضا لصالحنا .

ان الحرب الراهنة نقطة انعطاف في مسيرة الامبريالية . فللمرة الاولى تقفز الوحوش المدمرة التي كانت اوروبيا الرأسمالية قد اطلقتها على اجزاء العالم الاخرى ، تقفز قفزة واحدة مربعة الى وسط الامم الاوروبية . لقد ارتفعت صيحات الدمر في العالم عندما تمزقت بلجيكا ، جوهر الحضارة الاوروبية التي لا تثنى ، وتحطمت شواهد الفن الرفيع في شمال فرنسا نتفا امام هجمات قوة

مدمرة عمياء . لقد وقف «العالم المتمدين» هادئا بلا حراك عندما قضت هذه الامبريالية ذاتها بالدمار على عشرات الالوف من الابطال ، عندما كانت صحراء «كالاهاري» تتمزق بصيحات العطاشى المجنونة وحسيس انفاس الموتى ، عندما عذبت عصابة من البارونات للصوص الصناعيين الاوروبيين في بوتومايسو (١) اربعين الف انسان حتى الموت خلال سنين عشر وضربت بقايا شعب كامل حتى اقعدته ، عندما اسلمت في الصين حضارة قديمة لا يدي الدمار والفوضى بالنار والدم من جانب الجنود الاوروبيين ، عندما كانت بلاد الفرس تختنق في قبضة حكم القوة الاجنبي المطبق على عنقها ، عندما اخضع العرب في طرابلس بالنار والسيوف لربقة الرأسمالية بينما سويت بيوتهم بالارض . هذا «العالم المتمدين» ذاته بدا يعرف ان ضربات الوحش الامبريالي قاتلة وان انفاسه مرعبة وان اظفاره الحادة قد انشبت في ثدي امه ذاتها ، في ثدي الحضارة الاوروبية . وحتى هذا الادراك المتأخر ياتي الى العالم الاوروبي في شكل مشوه من اشكال الرياء البورجوازي الذي يجعل كل امة ترى الخزي فقط عندما تكون في ثياب الامسة الاخرى . انهم يتحدثون عن البربرية الالمانية ، كما لو ان غير الالمان من الشعوب التي انطلقت تسعى للقتل المنظم لم تتحول الى قطع من البرابرة ! انهم يتحدثون عن فظائع القوزاق ، كما لو ان الحرب ليست افظع الفظائع ، كما لو ان امتداح ذبح الانسان في مجلة اشتراكية ليس عقلية قوزاقية في جوهرها ذاته .

ولكن فظائع الوحشية الامبريالية في اوربا كان لها اثر اخر ، لم يصب اعين «المجتمع المتمدين» بالجحوظ ولم يثقل قلبه بالحزن . ان هذا الاثر هو التدمير الجماعي للبروليتاريا الاوروبية . لم تقتل حزب من قبل امما بكاملها ، ولم تجتحم حرب في القرن الاخير كل اراضي اوربا المتمدينة . اما اليوم فقد دمر ملايين البشر في الفوسج وفي الاردان وفي بلجيكا وبولندا وفي كارباثيانز ، وعلى السيف ، واقعد الملايين من البشر بلا امل ولا رجاء . ولكن تسعة اعشار هذه الملايين هم من صفوف الطبقة العاملة في المدن والمزارع . انهم قوتنا ، انهم املنا اولئك الذين كان منجل الموت يجزهم يوما فيوما . لقد كانوا افضل واذكى قوى الاشتراكية الاممية واحسنها تدريبا ، لقد كانوا حملة افضل التقاليد وارفع البطولة ، انهم الطبقة العاملة الحديثة طليعة بروليتاريا العالم كله ، عمال انجلترا وفرنسا والمانيا وروسيا . هؤلاء هم الذين يذبحون ويسلخون جماعات . ولن تأتي اشارة الثورة الاجتماعية التي ستحرر جميع الامم الا من اوربا ، الا من اقدم الدول الرأسمالية . فما من احد يستطيع قيادة جيش المستغلين والمضطهدين غير العمال الانجليز والفرنسيين والايطاليين والبلجيكيين والالمان والروس . وهم

(١) بوتومايسو احد فروع الامازون . كان مشهدا لفظاعات اركبت عندما استجبت مشاريع المطاط الانجليزية وقتلت الالاف .

وحدهم من يستطيع عندما يحين الحين تسوية الحساب مع الرأسمالية بسبب قرون من الجرائم التي اقترفت ضد الشعوب البدائية ، أنهم وحدهم من يستطيع الانتقام من عمل الرأسمالية التدميري على امتداد العالم . ولكن انتصار الاشتراكية يتطلب بروليتاريا قوية مثقفة مستعدة ، يتطلب جماهير تكمن قوتها في معرفتها كما في عددها . وهذه الجماهير ذاتها هي التي يفنى معظمها اليوم في كل أنحاء العالم . فقد سقطت زهرة قوتنا الشابة ، سقط مئات الألوف ممن كانت ثقافتهم الاشتراكية في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والمانيا وروسيا نتاج عقود من الدعاية والتثقيف، وسقط مئات الألوف غيرهم ممن كانوا مهئين لتلقي دروس الاشتراكية، سقط هؤلاء جميعا في أرض المعركة وما هي جثثهم تتفسخ عليها . ان ثمار تضحيات وجد وكدح اجيال تحطمت في بضعة اسابيع واجتثت نخبة قسوات البروليتاريا الاممية من جذورها .

لقد حط نزيف الدم في معركة حزيران الحركة العمالية الفرنسية مدة عقد ونصف . ومرة اخرى اعادها نزيف الدم في مجزرة الكومونة اكثر من قرن الى الوراء . اما ما يحدث الان فمجزرة لم ير العالم لها مثيلا من قبل ، مجزرة لا تبقي من السكان العاملين غير الشيوخ والنساء والشوهين . ان ما يحدث نزيف دموي قد يترك الحركة العمالية الاوروبية شاحبة شحوب الاموات .

واذا ما جاءت حرب اخرى ، فان امل الاشتراكية سيدفن تحت انقراض البربرية الامبريالية . وهذا دمار افطع من تدمير قلعة «ليخ» وكاتدرائية «رايمس» . فهو ضربة لا للحضارة الرأسمالية ، حضارة الماضي ، بل للحضارة الاشتراكية ، حضارة المستقبل ، ضربة للقوة التي تحمل مستقبل الجنس البشري في رحمها ، للقوة التي لا يستطيع غيرها ان يحافظ على كنوز الماضي ويحملها الى مجتمع افضل في المستقبل . هنا تكشف الرأسمالية عن رأس موتها ، هنا تبين انها قد ضحت بحقها التاريخي في الوجود، تبين ان وجودها لم يعد متفقا مع تقدم البشرية . ولكن هنا ايضا البرهان على ان الحرب ليست القتل على نطاق واسع فحسب ، بل ايضا انتحار الطبقة العاملة الاوروبية . ان جنود الاشتراكية ، عمال إنجلترا وفرنسا والمانيا وبلجيكا وايطاليا يقتلون بعضهم بعضا لحساب الرأسمالية ويفمدون الاسلحة الباردة القاتلة في صدور بعضهم بعضا ويدفعون بعضهم بعضا الى القبر .

«المانيا فوق الجميع» «لتحيا الديمقراطية» «ليحيا القيصر والعبودية» «عشرة آلاف خيمة مضمونة وحسب المواصفات» «مئة ألف طن من لحم الخنزير» ... وترتفع الاسهم ، ويسقط البروليتاريون ، ويسقط كل واحد منهم يسقط في القبر مقاتل من اجل المستقبل ، جندي من جنود الثورة ، مخلص من مخلصي الانسانية من ربة الامبريالية .

لن يتوقف هذا الجنون ، لن ينتهي هذا الكابوس الدموي الجهنمي حتى يستفيق عمال المانيا وفرنسا وإنجلترا وروسيا من نومهم ، وتتماسك ايديهم في

ظل الاخوة ليدفنوا جوقات وحوش المحرضين على الحرب ويطمسوا الصيحات
الخسنة التي يطلقها ضباع الحرب بصيحة العمل الجبارة «يا عمال العالم اتحدوا».

موضوعات في مهام الاشتراكية الديمقراطية العالمية

تبنى عدد كبير من الرفاق من اجزاء مختلفة في المانيا الموضوعات التالية ،
التي تمثل تطبيقا لبرنامج ايرفورت (١) على المشاكل المعاصرة للاشتراكية
الاممية .

١ - لقد اتت الحرب على العمل الذي قامت به الاشتراكية الاوروبية طيلة
اربعين عاما : وذلك بتدمير البروليتاريا الثورية كقوة سياسية ، وتحطيم المكانسة
الاخلاقية للاشتراكية ، وتفتيت «الاممية الاشتراكية» ، ووضع فصائلها ضد
بعضها البعض في مجزرة يتقاتل فيها الاخوة ، وربط آمال ومطامح جماهير الشعب
في الاقطار الرئيسية التي تطورت فيها الرأسمالية بمصائر الامبريالية .

٢ - ان القيادات الرسمية للحزب الاشتراكية في المانيا وفرنسا وانجلترا
(باستثناء حزب العمل المستقل) بتصويتها الى جانب اعتمادات الحرب واعلانها
الوحدة الوطنية انما قوت الامبريالية ، وحشت الجماهير على معاناة تعاسة
وفظائع الحرب بصبر ، وساهمت في اطلاق السعار الامبريالي دون كبح وفي
اطالة امد المجزرة وزيادة عدد ضحاياها ، واخذت على عاتقها جزءا من مسؤولية
الحرب ونتائجها .

٣ - ان هذا التاكثك من جانب القيادات الرسمية للحزب الاشتراكية في
البلدان المتحاربة وفي مقدمتها المانيا ، التي كانت حتى عهد قريب على رأس
الاممية ، يشكل خيانة للمبادئ الاولى للاشتراكية الاممية وللمصالح الحيوية
للطبقة العاملة ولكل المصالح الديمقراطية للشعوب . وبذلك وحده قضي على
السياسة الاشتراكية بالعقم حتى في تلك البلدان التي بقي قادتها امناء على
مبادئهم : روسيا ، بلاد الصرب ، ايطاليا ، بلغاريا .

٤ - وبهذا وحده تنكرت الاشتراكية الديمقراطية الرسمية في الاقطار
الرئيسية للصراع الطبقي في زمن الحرب واجلته الى ما بعد الحرب ، فاعطت
بذلك للطبقات الحاكمة في كل الاقطار مهلة تستجمع فيها قواها على حساب
البروليتاريا وتعزز بصورة رهيبة مواقعها الاقتصادية والسياسية والادبية .

(١) برنامج ايرفورت ، وضعه كارل كاوتسكي وتبناه مؤتمر الاشتراكيين الديمقراطيين في ايرفورت
١٨٩١ بدلا عن برنامج غوتا ، واصبح هذا البرنامج مثالا تقنيديا للحزب الاشتراكية الديمقراطية
الاخرى . وضع هذا البرنامج مفهوم برنامج الحد الأدنى والحد الأقصى .

٥ - ان الحرب العالمية لا تخدم الدفاع القومي ولا تخدم المصالح الاقتصادية والسياسية لجمهير الشعب ، مهما كانت هذه المصالح . وما هذه الحرب الا نتاج التنافس الامبريالي بين الطبقات الرأسمالية في مختلف البلدان على السيطرة على العالم واحتكار واستغلال واضطهاد المناطق التي لم تقع بعد تحت نير رأس المال . ان الحرب القومية لم تعد ممكنة في حقبة الامبريالية المنفلتة من عقالها . وما المصالح القومية الا حجة لوضع الجماهير العاملة تحت سيطرة عدوها للدود - الامبريالية .

٦ - ان سياسة الدول الامبريالية والحرب الامبريالية لا يمكن ان تعطي لاي امة مضطهدة حريتها واستقلالها . فليست الامم الصغيرة التي تتواطأ طبقاتها الحاكمة مع شريكاتها في الامم الكبيرة غير ييادق في لعبة الشطرنج الامبريالية التي تلعبها الدول الكبرى ، وهذه الدول تستخدم الامم الصغيرة كما تستخدم الجماهير العاملة في بلدانها ذاتها كأدوات سيضحى بها لمصلحة الرأسمالية بعد الحرب .

٧ - ان الحرب العالمية تمثل في هذه الظروف ، وسواء في حالة «الهزيمة» او «النصر» ، هزيمة للاشتراكية والديمقراطية . وهي ، مهما كانت نتيجتها ، تزيد وتقوي النزعة العسكرية والصراعات القومية والتنافس الاقتصادية فسي السوق العالمية - الا في حالة التدخل الثوري من جانب البروليتاريا العالمية . انها تزيد من حدة الاستغلال الرأسمالي والرجعية في مجال السياسة الداخلية وتجعل تأثير الرأي العام متقلقلًا وباعثًا على السخرية، وتجعل من البرلمانات ادوات طيعة اكثر فاكثر للامبريالية . ان الحرب الحالية تحفل في داخلها بدور صراعات جديدة .

٨ - لا يمكن تحقيق السلام العالمي بمشاريع طوباوية ، او رجعية فسي الحقيقة ، كمحاكم التحكيم الدبلوماسية الرأسمالية ومؤتمرات «نزع السلاح» و«حرية البحار» والغاء حق القاء القبض في البحار و«الولايات المتحدة الاوروبية» و«الاتحاد الجمركي لاوروبا الوسطى» والدول العازلة ، وغيرها من الاوهام . ان الامبريالية والعسكرية والحرب لا يمكن ان تلتفى او تخفف ما دامت الطبقة الرأسمالية تمارس سيطرتها بلا منازع . والوسيلة الوحيدة للمقاومة الناجحة والضمان الوحيد للسلام العالمي هو قدرة البروليتاريا على العمل وتصميمهما الثوري على القاء ثقلها كله في الميزان .

٩ - ان الامبريالية ، بوصفها المرحلة الاخيرة في حياة السيطرة الرأسمالية على العالم وأعلى نقطة امتداد لهذه السيطرة ، هي العدو للدود لبروليتاريا كل البلدان . ولكن في ظل هذه السيطرة ، كما في المراحل الرأسمالية السابقة ، تتنامى سرعة تطور عدو الرأسمالية بتطور الامبريالية ذاتها . فهي تسارع فسي تمركز رأس المال وفي افقار الطبقات الوسطى وفي زيادة عدد البروليتاريا وتستثير المقاومة الجماهيرية اكثر فاكثر فتزيد بذلك من حدة التناقضات الطبقيّة العدائية. ان نضال البروليتاريا كطبقة يجب ان يتركز في وقت الحرب كما في وقت السلام

ضد الامبريالية ، فالنضال ضد الامبريالية بالنسبة للبروليتاريا الاممية هو في الوقت ذاته نضال من اجل السلطة ، نضال لتسوية حاسمة للحسابات بين الرأسمالية والاشتراكية . ولن يتحقق الهدف النهائي - الاشتراكية - الا اذا عارضت البروليتاريا الامبريالية على طول الخط ، وجعلت من مسألة «الحرب ضد الحرب» الخط الاساسي لسياستها العملية شرط ان تستخدم كل قواها وتبين استعدادها بشجاعة لبذل اقصى التضحيات في سبيل ذلك .

١٠ - ان رسالة البروليتاريا الاساسية في هذا النطاق هي تجميع بروليتاريا كل البلدان في قوة ثورية حية ، وجعلها العامل الحاسم في الحياة السياسية من خلال منظمة اممية جبارة لها مفهوم واحد لمهامها ومصالحها وتكتيك شامل واحد مناسب للعمل السياسي وقت السلم ووقت الحرب ، وذلك حتى تستطيع البروليتاريا اداء رسالتها التاريخية .

١١ - لقد حطمت الحرب الاممية الثانية . ولقد بان عجزها من خلال فشلها في الوقوف في وجه تقسيم قواها داخل الحدود القومية وقت الحرب وفشلها في ان تنفذ تكتيكا مشتركا وعملا مشتركا لبروليتاريا كل البلدان .

١٢ - بالنظر الى خيانة الممثلين الرسميين الاحزاب الاشتراكية في البلدان الرأسمالية لاهداف ومصالح الطبقة العاملة ، وبالنظر الى انتقالهم من معسكر الاممية البروليتارية الى المعسكر السياسي للبورجوازية الامبريالية ، فان من الضروري ان تبني الاشتراكية اممية عمالية جديدة تأخذ على عاتقها قيادة وتنسيق النضال الطبقي الثوري ضد الامبريالية العالمية .

يجب على الاشتراكية لاداء رسالتها التاريخية ان تنقاد للمبادئ التالية :

١ - ان الصراع الطبقي ضد الطبقات الحاكمة داخل حدود الدولة البورجوازية والتضامن الاممي بين عمال كل البلدان هما قاعدتا حياة الطبقة العاملة ولهما اهمية تاريخية - عالمية لامتاقها . ليست هناك اشتراكية دون تضامن بروليتاري اممي وليست هناك اشتراكية دون صراع طبقي . ان تنكسر البروليتاريا الاشتراكية في زمن السلم كما في زمن الحرب للتضامن الاممي والصراع الطبقي يعادل الانتحار .

٢ - يجب ان يوجه نشاط البروليتاريا في كل البلدان في زمن السلم كما في زمن الحرب ضد الامبريالية وضد الحرب كهدف اعلى . ويجب ان يخضع العمل البرلماني والعمل النقابي ككل نشاط اخر تقوم به الحركة العمالية لهذا الهدف ، حتى تكون البروليتاريا في كل بلد معارضة باحد صورة للبورجوازية القومية ، حتى يصبح التناقض السياسي والروحي بين الطرفين المسألة الاساسية في كل لحظة ، وحتى يتعزز ويمارس التضامن الاممي بين عمال كل البلدان .

٣ - مركز الثقل في تنظيم البروليتاريا كطبقة هو «الاممية» . فالاممية هي التي تقرر في وقت السلم التكتيكات التي يجب ان تتبناها فروعها القومية فيما يتعلق بمسائل العسكرية والسياسة الاستعمارية والاحتفال بيوم اول ايار ، وفي النهاية تحدد الاممية التكتيك الذي ينبغي ان يستخدم في حالة الحرب .

٤ - الالتزام بتنفيذ قرارات الاممية يتعدى كل ما عداه . والفروع القومية التي تخرق هذا الالتزام تضع نفسها خارج الاممية .

٥ - ان تحرك بروليتاريا كل البلدان هو العامل الحاسم في النضال ضد الامبريالية وضد الحرب .

ولذا فان التكتيك الاساسي للفروع القومية يهدف الى جعل الجماهير قادرة على العمل السياسي والمبادرة الحازمة والى ضمان التماسك الاممي فسي عمل الجماهير والى بناء المنظمات السياسية والنقابية بطريقة تؤمن التعاون الفعال المباشر بين كل الفروع في كل الاوقات ، حتى تتجسد ارادة الاممية في عمل غالبية جماهير الطبقة العاملة على امتداد العالم .

٦ - ان المهمة المباشرة التي تقع على عاتق الاشتراكية هي تحرير البروليتاريا روحيا من ربكة البرجوازية التي تعبر عن نفسها عبر تأثير الايديولوجية البورجوازية . ويجب على الفروع القومية ان تحرض في البرلمانات وفي الصحافة شاجبة الكلام القومي الفارغ بوصفه اداة للسيطرة البورجوازية . ان الدفاع الوحيد عن الاستقلال القومي الحقيقي في الوقت الحاضر هو النضال الطبقي ضد الامبريالية . ان وطن العمال الذي يجب ان يخضع لمصلحة الدفاع عنه كل شيء هو الاممية الاشتراكية .

ملحق

حول كراسة يونيوس*

بقلم: لينين

واخيرا ظهرت في المانيا ، بصورة غير قانونية ودون الخضوع للرقابة
اليونكرية البغيضة ، كراسة اشتراكية ديمقراطية تعالج مسائل الحرب ! مسن
الواضح ان الكاتب ينتمي الى الجناح «الراديكالي اليساري» من الحزب ، وهو
ياخذ لنفسه اسم يونيوس (ومعناه باللاتينية الاصغر) ويعطي للكراسة اسم
«الازمة في الاشتراكية الديمقراطية» ويلحق بها «موضوعات في مهام الاشتراكية
الديمقراطية الاممية» التي قدمت من قبل الى اللجنة الاشتراكية الاممية فسي
بيرن ونشرت في العدد الثالث من نشرتها . وقد وضعت هذه الموضوعات جماعة
«الاممية» ، التي اصدرت في ربيع ١٩١٥ عددا واحدا من مجلة بهذا العنوان
(وفيها مقالات لزيتهين ومهرنج و ر. لوكسمبورغ وتالهبايمر ودنكر وستروبيل
وآخرين) ، والتي عقدت في شتاء ١٩١٥ - ١٩١٦ مؤتمرا للاشتراكيين
الديمقراطيين من جميع انحاء المانيا ، حيث تم تبني هذه الموضوعات .

يقول المؤلف في المقدمة ، التي تحمل تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩١٦ ، ان
الكراسة كتبت في نيسان ١٩١٥ وانها تنشر «دون اي تحويرات» فيها ، وان
«ظروفا خارجية» حالت دون نشرها في وقت أبكر . وليست الكراسة مكرسة
لبحث «الازمة في الاشتراكية الديمقراطية» بقدر ما هي مكرسة لتحليل الحرب
ودحض اسطورة كونها حرب تحرر وطني واثبات انها حرب امبريالية من جانب
المانيا وكذلك من جانب الدول الكبرى الاخرى ، وانتقاد سلوك الحزب الرسمي
انتقادا ثوريا . ولا شك في ان كراسة يونيوس بأسلوبها الحي جدا لعبت وستلعب
دورا هاما في النضال ضد الحزب الالمانى الاشتراكي الديمقراطي - السابق ، ذلك

(*) اعتمدنا على الترجمة الانجليزية الواردة في المجلد الثاني والعشرين من الاممال الكاملة .

الحزب الذي انضم الى البورجوازية واليونكر . اننا نقدم تحياتنا القلبية الى الكاتب .

ان كراسية يونيوس لا تقدم من حيث المبدأ جديدا للقارىء الروسي المطلع على الادب الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي نشر في الخارج في ١٩١٤ - ١٩١٦ . واذا قرا المرء هذه الكراسية وقارن حجج هذا الماركسي الثوري الالماني بما قيل مثلا في بيانات اللجنة المركزية لحزبنا (ايلول - تشرين الثاني ١٩١٤) (١) وفي قرارات بيرن (آذار ١٩١٥) (٢) وفي التعليقات العديدة حولها ، فانه يتضح له ان حجج يونيوس ناقصة جدا وانه يقترف خطأين . وقبل ان ننتقل الى نقد اخطاء يونيوس واغلاطه ، يتوجب علينا ان نؤكد بقوة اننا انما نفعل ذلك من اجل النقد الذاتي ، الضروري للغاية للماركسيين ، ومن اجل التفحص الشامل للاراء التي يجب ان تكون الاساس الايديولوجي للاممية الثالثة . ان كراسية يونيوس ، بشكل عام ، عمل ماركسي رائع ، واخطاؤها ، في كل احتمال ، عارضة الى حد معين .

العيب الاساسي لكراسية يونيوس ، الذي يشكل خطوة الى الوراء بالمقارنة مع مجلة «الاممية» الشرعية (على الرغم من انها قمعت في الحال) ، هو سكوتها عن الشوفينية الاشتراكية (لا يستعمل الكاتب هذا الاصطلاح ولا اصطلاح الوطنية - الاشتراكية الاقل دقة) والانتهازية . يتحدث الكاتب عن حق عمن «تخاذل» وانهار الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني و«خيانة» قادته الرسميين ، ولكنه لا يذهب ابعد من ذلك . غير ان «الاممية» انتقدت «الوسط» اي الكاوتسكية وصبت عليها تحقيرا في موضعه لانعدام تناسقها وتعهرها للماركسية وخنوعها للانتهازيين . ولقد بدأت المجلة ذاتها بتعمية الدور الحقيقي الذي يلعبه الانتهازيون اذ كشفت مثلا حقيقة هامة جدا هي ان الانتهازيين اصدروا اذارا واتخذوا قرارا جاهزا بالتصويت الى جانب اعتمادات الحرب في أية حال . ولكن لا الكراسية ولا الموضوعات تقول شيئا عن الانتهازية او عن الكاوتسكية ! وهذا خطأ من وجهة النظرية ، لان من المستحيل تفسير «الخيانة» دون ربطها بالانتهازية كوجهة لها تاريخ طويل ، هو تاريخ الاممية الثانية كلها . وهذا خطأ ايضا من وجهة عملية سياسية ، لان من المستحيل فهم «ازمة الاشتراكية الديمقراطية» او التغلب عليها دون توضيح معنى ودور اتجاهين - الاتجاه الانتهازي الصريح (ليفين ودافيند) والاتجاه الانتهازي المستتر (كاوتسكي وشركاه) . وهذا كذلك خطوة الى الوراء بالمقارنة مع المقالة التاريخية التي كتبها اوتو روبيل ونشرت في فوروارتر في ١٢ كانون الثاني ١٩١٦ ، والتي اشار فيها صراحة ومباشرة الى ان الانشقاق في الحزب الاشتراكي الديمقراطي في المانيا محتوم (رد محررو فوروارتر بتكرار جمل كاوتسكية معسولة مرئية ، ذلك انهم كانوا عاجزين عن تقديم حجة مادية

(١) الحرب والاشتراكية الديمقراطية الروسية .

(٢) مؤتمر حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي - جماعات الخارج .

واحدة يثبتون بها خطأ التأكيد على ان هناك بالفعل حزبان موجودان ، وأن هذين الحزبين لا يمكن ان يسوّى بينهما) . ان هذا امر غير منسجم الى حد مدهش ، ذلك ان موضوع «الاممية» رقم ١٢ تقول مباشرة ان من الضروري خلق «اممية» جديدة بسبب «خيانة الممثلين الرسميين للحزب الاشتراكية في البلدان الكبيرة» و«تبنيم لمبادئ السياسات البورجوازية الامبريالية» . وواضح ان من السخف ان يقترح المرء ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني القديم او الحزب الذي يتسامح مع ليفين ودافيد وشركاهم يمكن ان يشترك في اممية «جديدة» .

اننا لا نعلم لماذا قامت جماعة «الاممية» بهذه الخطوة الى الوراء . غير ان احدى نواحي النقص الكبيرة جدا في الماركسية الثورية في المانيا هي الافتقار الكامل الى منظمة غير قانونية متماسكة يمكن ان تتابع بمنهجية خطها الخاص بها وتثقف الجماهير بروح المهام الجديدة ، ومنظمة كهذه يجب ان تتخذ ايضا موقفا محددا من الانتهازية والكاوتسكية . وهذا امر اشد ما يكون ضرورة الان ، حيث ان الاشتراكيين الديمقراطيين الثوريين الالمان حرموا من اخر جريدتين يوميتين لهم: الاولى في بيرن والثانية في برنوشفايغ ، فقد استولى عليهما الكاوتسكيون .

من الواضح ان بعض اعضاء جماعة «الاممية» قد انزلوا مرة اخرى السى مستنقع الكاوتسكية المفتقرة الى المبادئ . فقد ذهب ستروبل مثلا الى حد الالقاء ببادرة احترام لكاوتسكي وبرنشتاين في «نيوزايت» . وقبل ايام وفي ١٥ تموز ١٩١٦ نشر في الصحف مقالة بعنوان «السلامية والاشتراكية الديمقراطية» وفيها يدافع عن اكثر اشكال السلامية الكاوتسكية ابتذالا . اما يونيوس فهو يعارض بشدة خطط كاوتسكي الخيالية مثل «نزع السلاح» و«القاء الدبلوماسية السرية» الخ . قد يكون هناك اتجاهان في جماعة «الاممية» : اتجاه ثوري واتجاه يميل الى الكاوتسكية .

اول اخطاء يونيوس متضمن في الموضوعة الخامسة لجماعة «الاممية» : «ان الحرب الوطنية لم تعد ممكنة في عصر (حقبة) الامبريالية المنفلتة من عقالها . وما المصالح القومية الا حجة لوضع الجماهير تحت سيطرة عدوها اللدود الامبريالية» . وتبحث بداية الموضوعة الخامسة ، التي تنتهي بالقول الوارد اعلاه ، طبيعسة الحرب الراهنة كحرب امبريالية . وقد يكون هذا النقض للحروب الوطنية بشكل عام تخطيا او تأكيدا مبالغا عرضيا للتأكيد على الفكرة الصحيحة تماما ، فكرة ان الحرب الراهنة كحرب امبريالية وليست حربا وطنية . هذا خطأ يجب ان يفحص ، ذلك ان كثيرين من الاشتراكيين الديمقراطيين ، بالنظر الى التأكيدات المزيفة بأن الحرب الراهنة كحرب وطنية ، انكروا خطأ امكانية اية حرب وطنية .

ان يونيوس محق تماما في تأكيده على التأثير الحاسم «للجو الامبريالي» في الحرب الراهنة ، وفي قوله ان روسيا تقف خلف الصرب «خلف القومية الصربية تقف الامبريالية الروسية» ، وأن اشتراك هولندا ، مثلا ، في الحرب سيكون بالمثل امبرياليا لان هولندا اولا ستتخذ موقف الدفاع من مستعمراتها ، وثانيسا

ستتحالف مع واحد من التحالفات الامبريالية . وعندما يشدد يونيوس على ما هو بالغ الاهمية بالنسبة له ، اي بالتحديد على النضال ضد «شبح الحسب الوطنية» «الذي يسيطر في الوقت الحاضر على الاشتراكيين الديمقراطيين» فان على المرء ان يعترف ان وجهات نظر يونيوس صحيحة وفي محلها .

غير ان الخطأ الوحيد هو المبالغة في هذه الحقيقة ، والابتعاد عن الدقة الماركسية ، وتطبيق تقييم هذه الحرب على كل الحروب الممكنة في ظل الامبريالية ، وتجاهل الحركات الوطنية ضد الامبريالية . ان الحجة الوحيدة التي يدافع بها يونيوس عن هذه الموضوع «الحروب الوطنية لم تعد ممكنة» هي ان العالم قد اقتسم بين مجموعة صغيرة من الدول الامبريالية «الكبيرة» ، ولهذا السبب فان اي حرب ، حتى ولو ابتدأت كحرب وطنية تتحول الى حرب امبريالية تشمل مصلحة واحدة من الدول الامبريالية او تحالف من هذه الدول .

خطأ هذه الحجة واضح . ان احد المبادئ الاساسية للجدل (الديالكتيك) الماركسي هو ان كل الحدود الفاصلة ، في الطبيعة والمجتمع ، اصطلاحية وحركية ، وان كل ظاهرة يمكن ان تتحول في ظروف معينة الى نقيضها . ان حربا وطنية يمكن ان تتحول الى حرب امبريالية وبالعكس . وهذا مثال على ذلك : بدأت حروب الثورة الفرنسية الكبرى كحروب وطنية وكانت كذلك بالفعل . كانت حروبا ثورية - الدفاع عن الثورة الكبرى ضد ائتلاف الملكيات المضادة للثورة . ولكن عندما اسس نابليون الامبراطورية الفرنسية واخضع عددا من الدول القومية الاوروبية الكبيرة والقابلة للحياة والتي مضى على تأسيسها زمن طويل ، اصبحت هذه الحروب الوطنية الفرنسية حروبا امبريالية ، قادت بدورها الى حروب تحرر وطني ضد الامبريالية النابوليونية .

ان المسقط وحده هو الذي يمكن ان يسقط من حسابه الفرق بين حرب امبريالية وحرب وطنية على اساس ان احدهما يمكن ان تتحول الى الاخرى . وليست قليلة هي المرات التي كان الجدل فيها جسرا الى السفستائية - وتاريخ الفلسفة اليونانية شاهد على ذلك . ولكننا نضل جدلين ونضل نناهض السفستائية لا بانكار امكانية كل التحولات بشكل عام ، بل بتحليل الظاهرة المعطاة في وضعها العياني وتطورها .

ان امكانية تحول الحرب الامبريالية الراهنة ، حرب ١٩١٤ - ١٩١٦ ، الى حرب وطنية امكانية بعيدة جدا ، ذلك ان الطبقة التي تمثل التطور التقدمي هي البروليتاريا ، والبروليتاريا موضوعيا تناضل لتحويل الحرب الامبريالية الى حرب اهلية ضد البورجوازية . يضاف الى ذلك ايضا انه ليس هناك فارق كبير بين قوى التحالفين (المتقاتلين) وأن رأس المال المالي قد خلق بورجوازية رجعية في كل مكان . ولكن يجب ان لا يقال ان تحولا كهذا مستحيل : اذا ظلت البروليتاريا الاوروبية عاطلة عشرين عاما مثلا ، واذا انتهت الحسب الراهنة بانتصارات كانتصارات نابليون وباخضاع عدد من الدول القومية القابلة للحياة ، واذا اوقف

انتقال الامبريالية غير الاوروبية (الولايات المتحدة واليابان اساسا) الى الاشتراكية مدة عشرين سنة بفعل حرب بين هذين البلدين مثلا ، فان حربا وطنية في اوروبا تصبح اذ ذاك ممكنة . وستقذف باوروبا الى الورا قرونا عدة . ان هذا امر بعيد الاحتمال ولكنه ليس مستحيلا ، ذلك ان النظر الى مسار تاريخ العالم على انه مسار سالك يسير دوما الى الامام دون قفزات عملاقة الى الورا تحدث احيانا ، امر غير جدلي وغير علمي وخاطئ نظريا .

اكثر من ذلك ، ان الحروب الوطنية التي تشنها المستعمرات وانصاف المستعمرات في الحقبة الامبريالية ليست فقط محتملة بل محتومة . ان حوالي ألف مليون من البشر ، او اكثر من نصف سكان العالم ، يعيشون في مستعمرات او انصاف مستعمرات (الصين ، تركيا ، فارس) . وحركات التحرر الوطني في هذه البلدان قد اصبحت قوية او انها تنمو وتنضج . ان كل حرب امتداد للسياسة بوسائل اخرى . واستمرار السياسات الوطنية التحررية في المستعمرات سيأخذ لا محالة شكل حروب وطنية ضد الامبريالية ، وقد تقود حروب كهذه الى حرب امبريالية بين الدول «الامبريالية» الكبرى الحالية ، ولكنها من جهة اخرى قد لا تفعل . فهذا يعتمد على عدة عوامل .

مثلا : خاضت بريطانيا وفرنسا حرب السنين السبع لامتلاك مستعمرات . اي انهما بكلمات اخرى شنتا حربا امبريالية (والحرب الامبريالية ممكنة على اساس العنصرية والراسمالية البدائية مثلما هي ممكنة على اساس الراسمالية الحديثة المتطورة جدا) . هزمت فرنسا وخسرت بعض مستعمراتها . وبعد ذلك بسنوات قامت حرب تحرير وطنية في الولايات الاميركية الشمالية ضد بريطانيا وحدها . وحينئذ عقدت فرنسا واسبانيا ، اللتان كانتا تمتلكان بعض اجزاء الولايات المتحدة الحالية ، معاهدة صداقة مع الولايات الشائرة ضد بريطانيا . وقد فعلتا ذلك نتيجة لعدائهما لبريطانيا ، اي لمصلحتهما الامبريالية الخاصة . وحاربت القوات الفرنسية بريطانيا الى جانب القوات الاميركية . في هذه الحالة كانت الحرب حرب تحرر وطني كان التنافس الامبريالي فيها عنصرا مساعدا ، عاملا ليس له كبير اهمية . وهذا عكس ما نراه في حرب ١٩١٤ - ١٩١٦ تماما (العنصر الوطني في الحرب الصربية - النموية ليس كبير الاهمية بالمقارنة مع عنصر التنافس الامبريالي الحاسم المقرر) . لذا فان من السخف ان نطبق مفهوم الامبريالية دون تمييز ونستنتج ان الحروب الوطنية «مستحيلة» . فمثلا ، ان حرب تحرر وطني يشنها تحالف من فارس والهند والصين ضد واحدة او اكثر من الدول الامبريالية حرب ممكنة ومحتملة ، لانها قد تنجم عن حركات التحرر الوطني في هذه البلدان . وسيعتمد تحول حرب كهذه الى حرب امبريالية بين الدول الامبريالية الحالية على عوامل عيانية كثيرة ، من السخف التاكيد بانها ستنشأ .

ثالثا ، حتى في اوروبا لا يمكن اعتبار الحروب الوطنية في الحقبة الامبريالية

مستحيلة . لقد جعلت «الحقبة الامبريالية» الحرب الراهنة حربا امبريالية، وهي لامحالة تستثير حروبا امبريالية اخرى (الى ان يأتي انتصار الاشتراكية) . لقد جعلت هذه «الحقبة» سياسات الدول الكبرى الحالية سياسات امبريالية تماما، ولكنها لا تستثني بأي شكل قيام حروب وطنية من جانب ، مثلا ، البلدان الصغيرة (المقطعة او المضطهدة قوميا) ضد الدول الامبريالية ، تماما كما انها لا تستثني قيام حركات قومية على نطاق واسع في اوربا الشرقية . ينظر يونيوس نظرة ثاقبة الى النمسا ، مثلا ، موجها اهتماما في موضعه لا الى العوامل «الاقتصادية» فحسب بل والى العوامل السياسية المخصوصة ايضا . ويلاحظ «افتقار النمسا الداخلي الى التماسك» ويعي ان «ملكية هابسبرج ليست المنظمة السياسية لدولة بورجوازية ، بل اتحادا مهلهلا لعدد من الطفيليات الاجتماعية» وان «تصفية النمسا - هنغاريا ليست من وجهة النظر التاريخية الا استمرارا لتحلل تركيا وهي في الوقت ذاته من متطلبات عملية التطور التاريخي» . وينطبق الشيء ذاته على بعض بلاد البلقان وعلى روسيا . واذا استنفدت الدول «الكبرى» جميعا في الحرب الراهنة ، او اذا انتصرت الثورة في روسيا ، فان الحروب الوطنية وحتى الحروب الوطنية الناجحة، ممكنة تماما. والتدخل العملي من جانب الدول الامبريالية ليس قابلا للتحقيق على وجه الدوام. هذه نقطة. وهناك نقطة اخرى هي ان وجهة النظر المصطنعة التي تقول ان حرب دولة صغيرة ضد دولة عملاقة هي حرب لا امل لها ، يجب ان تقابل بالقول ان حربا يائسة هي حارب على اية حال . وبلاضافة الى ذلك ، فان عوامل معينة تعمل داخل البلدان «العملاقة» - انفجار الثورة مثلا - يمكن ان يحول حربا «لا امل لها» الى حرب «مأمولة» جدا .

لقد بحثنا بالتفصيل خطأ القول بان «الحروب الوطنية لم تعد ممكنة» . وما ذلك لان هذا القول خاطيء خطأ مبينا من الناحية النظرية فحسب - انه لامر مؤسف اذا كان «اليسار» سيتخذ من النظرية الماركسية موقفا مستخفا في وقت لا تمكن فيه اقامة الاممية الثالثة الا على اساس ماركسية لا يخالطها الابتذال - ولكن ايضا لان هذا الخطأ ضار جدا من وجهة نظر السياسة العملية ، لانها تثير الدعاية الحمقاء لـ «نزع السلاح» ، ما دام يدعي انه لا يمكن ان تقوم غير الحروب الرجعية . كما انها ايضا تبعث على اتخاذ موقف اكثر سخفا ورجعي مباشرة هو موقف اللامبالاة تجاه الحركات الوطنية . وموقف كهذا يصبح شوفينيا عندهما يصدر عن ابناء الامم الاوروبية «الكبرى» ، اي الامم التي تضطهد جمهرة الشعوب المستعمرة الصغيرة ، وعندما يعلن هؤلاء بنبرة علمية مزيفة «الحروب الوطنية لم تعد ممكنة» . ان الحروب الوطنية ضد الدول الامبريالية ليست ممكنة ومحتملة فحسب ، بل هي ايضا محتومة تقديمية وثورية على الرغم من انها بالطبع تتطلب كي تكون ناجحة اما جهودا متكاثفة تبذلها اعداد غفيرة من شعوب البلدان المضطهدة (مئات الملايين في مثال الصين والهند) او ان تنشب في ظرف دولي مؤات بشكل خاص (مثلا ان لا تستطيع الدول الامبريالية التدخل لكونها مشغولة

بفعل الانهالك ، بفعل الحرب ، بفعل تناقضاتها العدائية الخ) او نشوب انتفاضة تقوم بها البروليتاريا في واحدة من الدول الكبرى في الوقت نفسه (هذا الاحتمال الاخير له المكانة الاولى من حيث كونه اكثر الظروف مواتة لانتصار البروليتاريا). غير ان من الاجحاف اتهام يونيوس باللامبالاة بالحركات الوطنية . فهو على كل حال يلاحظ ان من بين خطايا المجموعة الاشتراكية الديمقراطية البرلمانية سكوتها عن حكم الموت الذي صدر بحق احد القادة المحليين في الكاميرون بتهمة «الخيانة» (يبدو انه حاول تنظيم انتفاضة ضد الحرب) . وفي اماكن اخرى يؤكد يونيوس (المصلحة ليفين ولينش وغيرهم من الاوغاد الذين لا يزالون يصنفون «اشتراكيين ديمقراطيين») ان الشعوب المستعمرة يجب ان تعتبر اما كغيرها . وهو يقول بوضوح وصراحة «ان الاشتراكية تعترف بحق كل امة في الاستقلال والحرية وفي سيادتها المستقلة على مصائرها» «الاشتراكية الاممية تعترف بحق الامم الحرة المستقلة المتساوية ، ولكن الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع ان تخلق اما كهذه ، وهي وحدها التي تستطيع ان تحقق حق الامم في تقرير مصيرها» ، ويلاحظ يونيوس محققا ان «هذا الشعار الاشتراكي ، ككل الشعارات الاشتراكية ، لا يخدم تبرير الامور كما هي قائمة ، بل يشير الى الطريق السى الامام ، ويحث البروليتاريا في سياسة التحويل الثوري الفعالة» . انه لخطأ بالغ ان يعتقد المرء ان كل الاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين الالمان قد استسلموا لضيق الافق ولكاريكاتير الماركسية اللذين يعتنقهما الان بعض الاشتراكيين الديمقراطيين الهولنديين والبولنديين الذين ينكرون حق الامم في تقرير مصيرها حتى في ظل الاشتراكية . لكننا سنبحث الجذور الهولندية - البولندية المحددة لهذا الخطأ في مكان اخر .

يقدم لنا يونيوس حجة خاطئة اخرى فيما يتعلق بمسألة الدفاع عن الوطن . وهذه مسألة سياسية رئيسية خلال حرب امبريالية . لقد قوى يونيوس من قناعتنا بأن حزبنا قد اثار الى المنحى الصحيح الوحيد لمعالجة هذه المسألة : البروليتاريا تعارض الدفاع عن الوطن . في هذه الحرب الامبريالية لطبيعتها الرجعية الاستعبادية الماقبل تاريخية ، ولان من الممكن والضروري ان نعارض بها حربا اهلية من اجل الاشتراكية (وان نناضل لتحويلها الى حرب كهذه) . غير ان يونيوس في تعريفه اللامعة للطابع الامبريالي للحرب الراهنة بالمقارنة مع الحرب الوطنية يقترب خطأ غريبا هو محاولة جر برنامج وطني الى الحرب الراهنة غير الوطنية . قد يبدو ذلك امرا لا يصدق ، ولكنه بالفعل كذلك .

ان الاشتراكيين الديمقراطيين الرسميين ، من نوع ليفين ومن نوع كاوتسكي كذلك ، ثابروا على وجه الخصوص على ترويد حجة «الفزو» ، وما ذلك الا لانهم خنعوا للبورجوازية (التي اثارت وتثير الكثير من الضجيج حول «الفزو» الاجنبي وذلك لخداع جماهير الشعب وتعميتها عن الطابع الامبريالي للحرب) . وكاوتسكي ، الذي يؤكد الان للسذج والبسطاء (بالمناسبة عبر سبكتاتور احد اعضاء اللجنة

التنظيمية الروسية) انه انضم الى المعارضة في نهاية ١٩١٤ ، يستمر في ترديد هذه الحجة ! يختار يونيوس لدحض هذه الحجة مثالا تاريخيا بالغ الدلالة يثبت ان «الفرد والصراع الطبقي ليسا متناقضين في التاريخ البورجوازي ، كما تحاول الاسطورة الرسمية ان تصور الامر ، ولكن احدهما هو وسيلة الاخر والتعبير عنه » فمثلا استدعى البوريون في فرنسا غزاة اجانب ضد اليعاقبة ، وفي ١٨٧١ استدعت البورجوازية غزاة اجانب ضد الكومونة .

كتب ماركس في «الحرب الاهلية في فرنسا» يقول : «ان الجهد البطولي الارفع الذي لا يزال المجتمع القديم يستطيع القيام به هو الحرب الوطنية ، وهذا ما ثبت الان انه مجرد خدعة حكومية يقصد بها ردع صراع الطبقات وتلقى جانبنا حالما ينفجر الصراع الطبقي في حرب اهلية» .

ويقول يونيوس مشيرا الى ١٧٩٣ «المثال الكلاسيكي في كل الاوقات هو الثورة الفرنسية الكبرى» . ومن هذا كله يستخلص النتيجة التالية : «هكذا يثبت قرن من التجربة ان القوة التي توظف في الجماهير احترام الذات والبطولة والعزم الاخلاقي ليست حالة الحصار بل حالة الصراع الطبقي الذي لا يكل ولا يمل ، كما اثبتت ان الصراع الطبقي هو افضل حماية وخير دفاع ضد عدو خارجي» .

اما النتيجة العملية التي يستخلصها يونيوس فهي : «نعم ، يجب على الاشتراكيين ان يدافعوا عن اوطانهم في الازمات التاريخية الكبرى ، وهنا يكمن اللذب الفاحش الذي اقترفته المجموعة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية في الرايشتاغ . ذلك ان هذه المجموعة عندما اعلنت في الرابع من آب «لن نتخلي عن وطننا في ساعة الشدة هذه» انما كانت تخون كلماتها ذاتها ، فهي في الحقيقة تخلت عن وطنها في احلك ساعات الخطر . فقد كان واجب الاشتراكية الديمقراطية الارفع تجاه وطنها يفرض عليها ان تفضح الخلفية الحقيقية لهذه الحرب الامبريالية ، وتمزق شبكة الاكاذيب الامبريالية والدبلوماسية التي تغطي ابصار الشعب . كان على الاشتراكيين الديمقراطيين ان يرفعوا صوتهم عاليا وبوضوح معلنين للشعب الالمانى ان النصر والهزيمة في هذه الحرب يستويان في ضررهما القاتل . وكان عليهم ان يقاوموا اضرار الوطن ووضعه في حالة حصار، وأن يطالبوا بأن يقرر الشعب وحده الحرب او السلام، وأن ينعقد مجلس النواب انعقادا دائما طيلة الحرب ، وأن يراقب مجلس النواب الحكومة وأن يراقب الشعب مجلس النواب . كان عليهم ان يطالبوا بالالغاء الفوري لكل لا مساواة سياسية على اعتبار انه لا يستطيع حكم البلاد غير شعب حر ، وفي النهاية كان عليهم ان يعارضوا الحرب الامبريالية التي قامت على اكتاف اكثر القوى رجعية في اوربا ببرنامج ماركس وانجلز ولاسال . هذا هو العلم الذي كان يجب ان يرفرف على وطننا . ولو طبقت هذه السياسة لكانت سياسة قومية حقا حرة حقا متفقة على افضل تقاليد المانيا وتقاليد السياسة الطبقة الاممية البروليتارية ... من هنا

لم يكن التناقض الخطير بين المصالح القومية والتضامن الاممي للبروليتاريا ، ذلك التناقض المأسوي الذي جعل برلمانيونا يقفون «بقلوب مثقلة» الى جانب الحرب الامبريالية . لم يكن الانسحج خيال وخرافة قومية بورجوازية . ففي الحقيقة هناك توافق تام بين المصالح القومية والمصالح الطبقيّة للبروليتاريا في الحرب وفي السلام . فكلاهما يتطلب شن نضال طبقي نشيط واصراراً حازماً على التمسك بالبرنامج الاشتراكي الديمقراطي » .

هكذا يناقش يونيوس الامر . وخطأ حجته بين الى حد مذهل . وبما ان اذئاب القيصرة العلين والمستترين ، بليخانوف وشيخنكيلى ، وربما حتى مارتوف وشخيدزه ، قد يقفزون الى كلمات يونيوس ، لا يفرض تبين الحقيقة النظرية ، بل يفرض التملص واخفاء آثارهم وذر الغبار في عيون العمال ، فانه يتوجب علينا ان نوضح المصدر **النظري** لخطأ يونيوس .

انه يقترح ان الحرب الامبريالية يجب ان تعارض ببرنامج قومي . ويحث الطبقة المتقدمة ان تدبر وجهها الى الماضي لا الى المستقبل ! لقد كانت الثورة البورجوازية هي المطروحة على جدول الاعمال موضوعيا في ١٧٩٣ و١٨٤٨ في فرنسا وفي المانيا وفي اوربا كلها . وكان يتطابق مع هذا الوضع التاريخي الموضوعي البرنامج «القومي حقا» ، اي البرنامج البورجوازي القومي للديمقراطية التي كانت قائمة آنذاك ، وقد نفذت هذا البرنامج في ١٧٩٣ اكثّر عناصر البورجوازية ثورية وفي ١٨٤٨ اعلنه ماركس باسم الديمقراطية التقدمية كلها . وكانت الحروب الاقطاعية وحروب السلاطات المالكة تقابل ، موضوعيا ، بالحروب الديمقراطية الثورية ، حروب التحرر الوطني . كان هذا هو محتوى المهام التاريخية في تلك الحقبة .

اما في الوقت الراهن ، فان الحالة الموضوعية في دول اوربا الاكبر والاكثر تقدما فمختلفة . ولا يمكن ان يكون التقدم ، اذا اغفلنا للحظة امكانية خطوات مؤقتة الى الوراء ، الا باتجاه المجتمع الاشتراكي ، الا باتجاه الثورة الاشتراكية . ومن وجهة نظر التقدم ، من وجهة نظر الطبقة التقدمية، يمكن موضوعيا ان تعارض الحرب الامبريالية ، حرب الرأسمالية المتطورة جدا ، فقط بحرب ضد البورجوازية اي اساسا بحرب اهلية من اجل السلطة بين البروليتاريا البورجوازية، لانه ما لم تشن هذه الحرب فان التقدم الجدي مستحيل . ويمكن لهذا ان يستتبع ، فقط في حالات خاصة ، حربا للدفاع عن الدول الاشتراكية ضد الدول البورجوازية . وهذا هو السبب في ان البلاشفة الذين كانوا على استعداد لتبني وجهة نظر الدفاع المشروط ، اي الدفاع عن الوطن شرط ان تكون هناك ثورة منتصرة وشرط انتصار جمهورية في روسيا ، كانوا مخلصين لحرفية البلشفية ولكنهم خانوا روحها ، ذلك ان روسيا لكونها قد جرت الى حرب امبريالية بين الدول الاوروبية الكبرى ، ستخوض حربا امبريالية ايضا حتى ولو في ظل شكل حكومة جمهورية .

ان يونيوس بقوله ان الصراع الطبقي هو افضل سبيل للدفاع ضد الفزو
انما يطبق الجدل الماركسي حتى منتصف الطريق فحسب ، فيأخذ خطوة واحدة
على الطريق الصحيح ثم يعدل عنها حالا . ان الجدل الماركسي يستدعي تحليلا
عيانيا لكل وضع تاريخي محدد . صحيح ان الصراع الطبقي هو افضل سبيل
للدفاع ضد الفزو عندما تكون البورجوازية تطيح بالاقطاع وعندما تكون البروليتاريا
تطيح بالبورجوازية . وبالضبط لان هذا صحيح بالنسبة لكل شكل من اشكال
القهر الطبقي ، فانه **علام جدا** ولذا غير كاف في الحالة المحددة التي نحن بصدددها .
فالحرب الاهلية ضد البورجوازية هي ايضا شكل من اشكال الصراع الطبقي ،
وهذا الشكل وحده من الصراع الطبقي كان يمكن ان ينقذ اوروبا (اوروبا كلها
وليس بلدا واحدا منها فقط) من خطر الفزو . فلو كانت «الجمهورية الالمانية
العظيمة» موجودة في ١٩١٤ - ١٩١٦ لشنّت هي الاخرى حربا امبريالية .

اقترب يونيوس جدا من الحل الصحيح للمسألة ومن الشعار الصحيح :
الحرب الاهلية ضد البورجوازية من اجل الاشتراكية . ولكنه ، كما لو كان
يخشى قول الحقيقة كلها ، يعود الى الوراء الى خيال «الحرب الوطنية» فسي
١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ . واذا تفحصنا المسألة لا من زاوية النظرية بل من زاوية
عملية محضة ، فان خطأ يونيوس يظل بالقدر ذاته من الواضح . كان كل المجتمع
البورجوازي في المانيا ، كل الطبقات بما فيها الفلاحين ، تحبذ الحرب (والحال
كذلك في روسيا ، على الاقل كانت اغلبية الفلاحين الاثرياء والمتوسطين وجزء كبير
من الفلاحين الفقراء مأخوذة بالامبريالية البورجوازية) . وكانت البورجوازية
مدججة بالسلاح . وفي ظل ظروف كهذه ، كان «تبني» برنامج جمهورية وبرلمان
دائم وانتخاب الضباط من قبل الشعب («الامة المسلحة») يعني عمليا «اعلان»
ثورة (برنامج ثوري خاطيء) .

وفي الفقرة ذاتها ، يقول يونيوس عن حق ان الثورات لا يمكن «صنعها» .
لقد كانت الثورة على جدول الاعمال في ١٩١٤ - ١٩١٦ ، كانت تختفي في اعماق
الحرب ، كانت تنبثق من الحرب . كان يجب ان «يعلن» هذا باسم الطبقة
الثورية وكان يجب ان يعلن برنامج هذه الطبقة كاملا وبشجاعة . ان الاشتراكية
مستحيلة زمن الحرب دون حرب اهلية ضد الرجعية المغالية والبورجوازية المجرمة
التي تقضي على الشعب بالدمار . كان يجب ان يجري التخطيط لاجراءات منهجية
متناسقة عملية ، يمكن تنفيذها بصرف النظر عن السرعة التي يمكن ان تتطور بها
الازمة الثورية ، وتكون متفقة مع الثورة التي تنضج :

- ١ - التصويت ضد اعتمادات الحرب .
- ٢ - خرق «الهدنة الطبقية» .
- ٣ - خلق منظمة غير مشروعة .
- ٤ - التآخي بين الجنود .
- ٥ - دعم كل الاعمال الثورية التي تقوم بها الجماهير .

ونجاح كل هذه الخطوات يؤدي حتما الى الحرب الاهلية .
لا شك في ان اعلان برنامج تاريخي عظيم كان كبير الاهمية ، لا البرنامج
الاماني القومي ، الذي عفا عليه الزمن في ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ ، بل البرنامج
البروليتاري الاممي والاشتراكي . «انتم البورجوازيون تقاتلون من اجل النهب ،
ونحن بروليتاريو كل الدول المتحاربة نعلن الحرب عليكم من اجل الاشتراكية» - هذا
هو الكلام الذي كان يتوجب ان يلقيه في البرلمان في ٤ آب ١٩١٤ الاشتراكيون
الذين لم يخونوا البروليتاريا كما خانها ليفين ودافيد وكاوتسكي ويليخانوف وجيسده
وسيمبات الخ .

من الواضح ان خطأ يونيوس يعود الى خطاين في التفكير . ولا شك في ان
يونيوس يعارض بصلابة الحرب الامبريالية ويحصد بصلابة التاكتيكات الثورية .
وكل اعجاب البليخانوفيين بـ «دفاعية» يونيوس لا يمكن ان يخفي هذه الحقيقة .
وكل افتراءات من هذا النوع يجب ان يجب عليها فورا وبحدة .

ولكن يونيوس اولا لم يتخلص من «محيط» الاشتراكيين الديمقراطيين
الامان ، وحتى اليساريين منهم ، الذين يخافون الانشقاق ، الذين يخافون ان
يتابعوا شعاراتهم الثورية الى نهاياتها المنطقية (١) . ان هذا خوف خاطيء ،
ويجب على الاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين في المانيا ان يتخلصوا منه ،
وهم سيفعلون . انهم سيفعلون ذلك بالتأكيد خلال تضالهم ضد الاشتراكيين -
الشوفيين . وهم في الحقيقة يقاتلون ضد الاشتراكيين الشوفيين في بلادهم
بحزم وصلابة واخلاص ، وهذا هو الفارق الاساسي الكبير في المبدأ بينهم وبين
المارتوفيين والشخيدزيين الذين يرفعون في يد يافطة التحية لـ «ليكنختي كل
البلدان» ويحتضنون باليد الاخرى شخينكلي وبوتريسوف بحنان .

من الواضح ثانيا ان يونيوس يريد ان يصل الى شيء يشابه «نظرية
المراحل» المنشفية السيئة الذكر ، فهو يريد ان يبدأ تنفيذ البرنامج الثوري من
الطرف «الاكثر تحجيزا» و«الاكثر شعبية» والاكثر قبولا من جانب البورجوازية
الصفيرة . وهذا شيء يشبه خطة «لخداع التاريخ وخداع عديمي التفكير» . يبدو
انه يريد ان يقول ، لا احد بالتأكيد يعارض طريقة **افضل** للدفاع عن الوطن
الحقيقي ، والوطن الحقيقي هو الجمهورية الالمانية الكبرى ، وافضل دفاع هو

(١) نجد الخطأ ذاته في حجج يونيوس حول ايها افضل النصر او الهزيمة . يستنتج يونيوس ان
كلا منهما يساوي الاخر في ضرره (الدمار ، نمو التسلح الخ) . ان هذه ليست وجهة نظر
البروليتاريا الثورية ، بل وجهة نظر السلايين البورجوازيين الضغار . اذا كان المرء يتحدث
عن «تدخل ثوري» من جانب البروليتاريا - وهذا ما يتحدث عنه يونيوس وتحدث عنه
موضوعات «الاممية» ، على الرغم من انهما يتحدثان عنه لحسن الحظ بصيغة عامة - فان عليه
ان يثير السؤال من زاوية اخرى ، هي بالتحديد : ١- هل «التدخل الثوري» ممكن دون خطر
الهزيمة ؟ ٢- هل يمكن ان يوسط المرء بورجوازية بلاده وحكومتها دون المخاطرة ؟ ٣- ألم تؤكد
دائما ان الهزائم تساعد قضية الطبقة الثورية ، وألم تثبت التجربة التاريخية ذلك ؟ (لينين)

الميليشيا وبرلمان دائم الخ . وما ان يقبل هذا البرنامج حتى يؤدي اوتوماتيكيا الى المرحلة الثانية - الثورة الاشتراكية .

ربما كان تفكير من هذا النوع هو الذي حدد تكتيك يونيوس ، عن وعي او نصف وعي . ولا حاجة بنا للقول ان هذا التفكير خاطيء . ان كراسة يونيوس تذكرنا بصورة رجل وحيد ليس له رفاق في منظمة غير مشروعة معتاد على التفكير في شعارات ثورية الى نتيجهتها وثقيف الجماهير بصورة متواصلة بروحها . ولكن هذا العيب - ونسيان ذلك خطأ فاحش - لا يتحمل تبعته يونيوس شخصيا ، فهو نتيجة ضعف كل اليساريين الالمان الذي سقطوا في شرك الرياء والتعليمية ومصادقة الانتهازية الكاوتسكية . لقد نجح اتباع يونيوس ، رغم عزلتهم ، في بدء نشر منشورات غير قانونية وفي بدء الحرب ضد الكاوتسكية . وهم سينجحون في متابعة السير على الطريق الصحيح .

•

الثورة الروسية

١٩١٨

تعتمد ترجمة مسودة الكراسة هذه على الترجمة الانجليزية التي قام بها برترام . وولف
(The Russian Revolution Trans. with an Introduction by Bertram
D. Wolfe, Ann Arbor Paperbacks The University of Michigan Press, 1961)

توطئة

عندما نشبت الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، كانت روزا لا تزال في سجنها ، ترافب الثورة المنتصرة بحماس بالغ يعتريه الخوف من ان لا تستطيع الثورة الصمود امام هجوم اعدائها الكثيرين عليها اذا لم تمد لها يد العون الثورة في اوروبا الغربية وعلى الاخص في المانيا . وكان كل ما كتبه روزا عن الثورة الروسية بين شباط ١٩١٧ وتشرين الثاني ١٩١٨ يهدف الى استخلاص الدروس من الثورة وتعبئة البروليتاريا الالمانية وحثها على القيام بالثورة من اجلها هي ومن اجل طليعة الثورة العالمية المناضلة : الثورة الروسية .

ولم تخف روزا احتقارها وازدراءها لـ «الكاوتسكيين الروس» اي المناشفة الذين كانوا يقولون ان روسيا لا تستطيع التقدم الى الثورة الاشتراكية ويخربون كل محاولات الاندفاع الى الامام . وفي الوقت ذاته كانت روزا تمتدح ، بلا تحفظ ، البلاشفة وقر لهم بالهمة التاريخية التي قاموا بها . وعندما تنهي روزا كراستها هذه بقولها ان «المستقبل للبلاشفة في كل مكان» فانها تعني تماما ما تقول .

تعي روزا عظمة الثورة الروسية ، كما تدرك ان مسار الثورة ربما كان تغير لو ان الطبقة العاملة الالمانية هبت لنجدتها ، بالقيام بثورتها في المانيا طمعا . ولكنها في الوقت ذاته كانت تأخذ موقفا انتقاديا حادا من بعض سياسات البلاشفة ، كما يبين ذلك مشروع المقالة الذي نورد هنا بعنوان «الثورة الروسية» . وقد بحثنا المسائل التي تثيرها روزا في مقدمة هذه المختارات ، كما بحثنا الظروف التي كتبت فيها هذه المقالة . الا انه يجدر بنا ان نذكر هنا بعض الملاحظات .

كتبت هذه المقالة في السجن ، حيث لم يكن باستطاعة روزا الحصول على معلومات كافية من الثورة الروسية ، فحتى خارج السجن كان الحصول على معلومات كهذه صعبا . ذلك انه لم يكن من صالح الحكومة الالمانية ان تزود العمال الالمان بتعليمات من كيفية صنع الثورة . ولذا فقد اتخذ قادة سبارتاكوس الذين كانوا خارج السجن موقفا يحاذر القيام بأي انتقاد للبلاشفة ، بالإضافة الى انهم كانوا يرون ان واجبههم الاساسي هو الدفاع عن الثورة وتفسير اهميتها للعمال الالمان ، كما انهم لم يكونوا يريدون ان يثيروا اي شك في انهم يدعمون الثورة الروسية .

مع ذلك ظهرت بضعة مقالات في «رسائل سبارتاكوس» تنتقد بعض سياسات البلاشفة . ولكن محرري الصحيفة رفضوا نشر احدى المقالات التي بعثت بها روزا من السجن . وسافر بول ليفي احد المحررين الى بريسلو حيث كانت روزا مسجونة ليقتنمها بعدم نشر المقالة . فوافقت روزا على ذلك بعد ان اقنعها ليفي بانها تقدم سلاحا يمكن ان يشتبهه اعداء الثورة الروسية .

وبعد ان غادر ليفي بريسلو ، كتبت روزا مسودة لمقالة عن الثورة الروسية ، هي التي ننشرها هنا ، وأرسلتها الى ليفي مع ملاحظة تقول «اكتب هذا لك ولك فقط ، فاذا اقنعتك فان جهدي لم يذهب عبثا» . ولم تحاول روزا اطلاقا ان تنشر هذه المسودة خلال حياتها . ولكن ليفي عمد الى نشر المسودة عام ١٩٢٢ بعد موت روزا وبعد ان كان قد طرد من الحزب الشيوعي الالمانى . ولا شك في ان روزا غيرت رأيها بصدد بعض المسائل في الاشهر الاخيرة من حياتها ، وان تكن لم تغير رأيها بصدد كل المسائل .

١ - الأهمية الأساسية للثورة الروسية

الثورة الروسية أروع أحداث الحرب العالمية قاطبة ، فاندلاعها وراديكاليتهما التي ليس لها مثيل ونتائجها الخالدة أبدا تشكل الادانة الاوضح للجمل الكاذبة التي بثتها الاشتراكية الديمقراطية الرسمية الألمانية بحماس في بداية الحرب غطاء ايدولوجيا لحملة الامبريالية الألمانية من اجل المغنم . اشر هنا الى تلك الجمل المتعلقة برسالة الحراب الألمانية في اسقاط القيصرية الروسية وتحريض شعوبها المضطهدة .

ان اندفاع الثورة الهائل في روسيا ونتائجها البعيدة الغور التي حولت كل العلاقات الطبقية وطرحت كل المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، وحملت الثورة على ان تتطور باطراد بفعل المنطق الداخلي لهذه المسائل من مرحلتها الاولى ، مرحلة الجمهورية البورجوازية ، الى مراحل اكثر تقدما ، جاعلة في النهاية من سقوط القيصرية مجرد حدث ضئيل ، ان هذا كله يبين بوضوح الشمس الساطعة ان تحرير روسيا لم يكن احد انجازات الحرب والهزيمة العسكرية للقيصرية لم يكن خدمة ادتها «الحرب الألمانية في القبضات الألمانية» كما وعدت بذلك مجلة «نيوزايت» في احدى افتتاحياتها عندما كان كاوتسكي يرئس تحريرها . انه على العكس من ذلك يبين ان تحرير روسيا متجذر بعمق في التراب الروسي وانه قد بلغ تمام النضج داخليا . فالمفامرة العسكرية للامبريالية الألمانية في ظلال البركة الايدولوجية التي جبتها بها الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، لم تؤد الى الثورة الروسية ، بل انها لم تفعل اكثر من عرقلتها في البداية ، وتأجيلها ردحا من الزمن بعد مدها الصاعد العاصف الاول في سنوات ١٩١١ - ١٩١٣ ، ثم احاطتها بعد اندلاعها باصعب الظروف واكثرها شذوذا .

عدا ذلك ، تشكل هذه التطورات بالنسبة لكل مراقب مفكر دحضا حاسما للنظرية المذهبية الجامدة التي شارك كاوتسكي الاشتراكيين الديمقراطيين الحكوميين (١) في اعتناقها ، والتي تفترض ان روسيا ، بوصفها بلدا متأخرا

(١) انقسمت الاشتراكية الديمقراطية خلال الحرب الى ثلاثة اجنحة : جناح الاغلبية الذي دافع عن الحكومة الامبراطورية علنا وشارك فيها ، وجناح كاوتسكي الذي دفع من نفسه مسؤولية =

اقتصاديا وبلدا تسوده الزراعة ، ليست ناضجة للثورة الاشتراكية ولدكتاتورية البروليتاريا . وهذه النظرية التي تعتبر الثورة البورجوازية وحدها امرا ممكنا في روسيا ، هي ايضا نظرية الجناح الانتهازي في الحركة العمالية الروسية ، جناح من يسمون بالمناشفة تحت قيادة اكسلرود ودان المجربة . ومن هذا المفهوم تنطلق تكتيكات تحالف الاشتراكيين في روسيا مع البورجوازية الليبرالية ، وعلى ارضية هذا الفهم للثورة الروسية ، الذي يستتبع اوتوماتيكيا المواقف المفصلة للانتهازيين الروس والالمان بشأن مسائل التكتيك ، يجد هؤلاء انفسهم متفقين مع الاشتراكيين الديمقراطيين الحكوميين الالمان . كان على الثورة الروسية ، طبقا لوجهة نظر هذه الاطراف الثلاثة ، ان تتوقف عند الحد الذي وضعته الامبريالية الالمانية ، في شنها للحرب ، هدفا نييلا لها طبقا لميثولوجيا الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ، اي ان تتوقف عند اسقاط القيصرية . وتعتبر وجهة النظر هذه انه اذا كانت الثورة الروسية قد تخطت هذه المرحلة ووضعت نصب عينها هدفا هو دكتاتورية البروليتاريا ، فما ذلك الا خطأ الجناح الراديكالي من الحركة العمالية الروسية ، خطأ البلاشفة . وتصور كل المصاعب التي جابهتها الثورة في مسيرتها وكل الفوضى التي عانت منها على انها نتيجة بحثة لهذا الخطأ الميت .

نظريا ، يتبع هذا التعليم (الذي تدعي صحيفة «فوروارتز» ايام كان يحرقها ستاميفر وكذلك ايام كان يحرقها كاوتسكي انه ثمرة «التفكير الماركسي») من الاكتشاف «الماركسي» الاصيل ان الثورة الاشتراكية مسألة قومية ، واذا صح القول مسألة محلية ، في كل بلد حديث على حدة . بالطبع ، يعرف رجل من طراز كاوتسكي جيدا كيف يتتبع في ضباب المعادلات المجردة الازرق الارتباطات العالمية الاقتصادية لرأس المال ، تلك الارتباطات التي تجعل من البلدان الحديثة جميعا كلا عضويا متكاملا . عدا ذلك لا يمكن حل مسائل الثورة الروسية ضمن حدود المجتمع البورجوازي ، ما دامت هذه الثورة نتاج التطورات العالمية بالاضافة الى المسألة الزراعية .

عمليا ، يمثل هذا التعليم محاولة للتخلص من اي مسؤولية تجاه خط سير الثورة الروسية ، بالقدر الذي تهم فيه هذه المسؤولية البروليتارية العالمية ، وبخاصة الالمانية منها . كما انه يمثل محاولة لانكار الارتباطات العالمية لهذه الثورة . ليست فجاجة روسيا وعدم نضجها هو ما اثبتته أحداث الحرب والثورة الروسية ، بل عدم نضج البروليتاريا الالمانية لانجاز مهامها التاريخية . ان جعل هذا الامر واضحا تماما هو الواجب الاول الملقى على عاتق اي بحث نقدي للثورة الروسية .

= الحرب ولكنه زود من قبلوا هذه المسؤولية بكثير من حججهم النظرية ، وجناح قاده روزا لكسمبورغ مع كارل ليبكنخت عارض الحرب علنا ونادى بالنضامن الاممي والثورة الاجتماعية بدلا منها . راجع «روزا لكسمبورغ» ، نشرة يونيوس : الازمة في الاشتراكية الديمقراطية الالمانية» في هذه المختارات .

اعتمد مصير الثورة الروسية بصورة كاملة على الاحداث العالمية . ووضح برهان على بعد رؤية البلاشفة السياسية وصلابة مبادئهم وجراة منظور سياساتهم هو انهم بنوا سياستهم كلية على الثورة العالمية . ففي الثورة الروسية يتضح بجلاء التقدم العظيم الذي احرزه التطور الراسمالي في العقد الاخير . لم تشر ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ سوى اصداء باهتة في اوروبا ، ولذا كان لا بد ان تظل مجرد فصل افتتاحي ، اما الاستمرار وفصل الختام فقد كانا رهـن التطورات المقبلة في اوروبا .

من الواضح ان النقد النفاذ الحصيف هو الوحيد القادر على اكتناه مكنونات التجارب والتعاليم ، وليس النهج غير النفدي الذي يتوخى تليفق الاعذار . وما دمنا نبحت في اول تجربة لدكتاتورية البروليتاريا في التاريخ العالمي ، وما دامت هذه التجربة تشق طريقها في ظل اقصى الظروف التي يمكن تصورها ، في خضم اللهيـب والفوضى اللذين خلقتهما على امتداد العالم عمليـات الذبح الجماعسي الامبريالية ، ما دامت قد وقعت بين برائن اعنى القوى العسكرية رجعية فسي اوروبا وصاحبها اكمل فشل للطبقة العاملة العالمية ، ما دام الامر كذلك فان من حماقة ان نطن ان كل ما انجز وكل ما لم ينجز في تجربة لدكتاتورية البروليتاريا في ظروف بهذا الشدوذ يمثل ذروة الكمال بعينها . على العكس من ذلك ، تجربنا المفاهيم الاولى للسياسة الاشتراكية ، ويرغمنا التبصر في متطلباتها الضرورية تاريخيا على ان نفهم انه في ظل ظروف قاتلة كهذه لا نستطيع اعظم المثاليات ولا اكثر الطاقات الثورية تجربة ان تحقق الاشتراكية والديمقراطية ، بل يمكنها فقط ان تقوم بمحاولات مشوهة في سبيلهما .

ان جعل هذا الامر بارزا بوضوح في كل مناحيه الاساسية ونتائجه لواجب اولي على اشتراكيي كل البلدان ، اذ اننا لا نستطيع قياس الابعاد الهائلة لمسؤولية البروليتاريا العالمية ذاتها عن مصير الثورة الروسية الا على خلفية هذه المعرفة المرة . الى ذلك ، لا يمكن ان تصبح الاهمية الحاسمة للعمل الاممي الحازم فعالة الا على هذا الاساس ، فبدون هذا العمل كدعم ضروري ، لا يمكن حتى لاعظم الطاقات واجسم توضحيات البروليتاريا في بلد واحد الا ان تقع في شرك متاهة التناقضات والتخبطات .

ليس من شك في ان الراسخين الحكيمين اللذين يديران دفة الثورة الروسية ، ليس من شك في ان لينين وتروتسكي ، قد اتخذوا على طريقهما الشائك الذي تكتنفه كل صنوف الافخاخ اكثر من خطوة حاسمة مصحوبة بتردد داخلي(نفسى) عظيم ومعارضة داخلية (نفسية) جد عنيفة . وليس بالتاكيد ابعد عن تفكيرهما من الاعتقاد بان كل ما فعلاه وكل ما لم ينجزاه في ظل ظروف الاضطرار والضرورة القاسية وفي خضم دوامة الاحداث الصاخبة يجب ان تعتبره الاممية مثالا ساطعا على السياسة الاشتراكية التي لا يصح تجاهها سوى الاعجاب غير النقدي والتقليد الحماسي .

وليس اقل خطلا الخشية من ان يؤدي التفحص النقدي للطريق التي شقتها الثورة الروسية حتى الان الى اضعاف الاحترام وقوة الجاذبية اللذين يتمتع بهما المثال الروسي الذي بامكانه وحده ان يتغلب على خمول الجماهير الالمانية . ليس هناك ما هو ابعد عن الحقيقة من هذا . اذ لا يمكن ابدا ايقاظ الطاقة الثورية للجماهير العاملة في المانيا ثانيا بروح الوسائل الوصائية التي اتبعتها الاشتراكية - الديمقراطية الالمانية المأسوف على ذكرها . ولا يمكن حث هذه الطاقة من جانب اي سلطة نقية لا تشوبها شائبة ، سواء اكانت هذه سلطة «لجاننا العليا» ام سلطة «المثال الروسي» . ليس بخلق روح الحماسة الثورية ، بل بالعكس من ذلك : فقط بالتبصر في كل الجدية المخيفة وفي كل التعقيدات التي تكتنف المهام ، فقط كنتيجة للنضج السياسي واستقلال الروحية ، فقط كنتيجة للقدرة على المحاكمة النقدية من جانب الجماهير ، تلك القدرة التي قتلتها بمنهجية الاشتراكية الديمقراطية عقودا عدة متدعة بشتى الاعذار، بهذا وبهذا فقط يمكن ان تولد في البروليتاريا الالمانية القدرة على العمل التاريخي .

ان الاهتمام بتحليل نقدي للثورة الروسية في كل ارتباطاتها التاريخية لهو افضل مران للطبقة العاملة الالمانية والعالمية على المهام التي تجابهها نتيجة نمو الوضع الراهن .

ان الفترة الاولى للثورة الروسية ، من بداياتها في آذار الى ثورة اكتوبر ، تتطابق تماما بخطوطها العريضة مع مجرى تطور كل من الثورة الانجليزية العظمى والثورة الفرنسية العظمى ، فهذا هو المجرى النموذجي لكل تصفية حسابات عامة تقوم بها القوى الثورية المولودة في رحم المجتمع البورجوازي .

يتحرك تطور الثورة في خط صاعد : من بدايات معتدلة الى تجديس للاهداف متعاطم ابدا ، وفي خط مواز من تحالف الطبقات والاحزاب الى الحكم الاوحد للحزب الراديكالي .

كان الكاديت (١) ، اي البورجوازيون الليبراليون ، يقفون في البداية في آذار ١٩١٧ على قمة الثورة . فقد جرف الصعود الاول للمد الثوري معه كل الناس وكل شيء . وتحولت الدوما الرابعة فجأة الى جهاز للثورة ، وهي التي كانت النتاج المفرق في الرجعية لحق الاقتراع المفرق في الرجعية ذي البنود الاربعة والذي نجم عن الانقلاب . وفجأة شكلت الاحزاب البورجوازية جميعا ، حتى احزاب اليمين القومي ، جيشا ضخما ضد الحكم المطلق . ووقع هذا الاخير في الهجوم الاول وكأنه عضو مات ولم يكن يحتاج لاكثر من لمسة كي يسقط . كذلك انهار في ساعات الجهد القصير الامد الذي بذلته البورجوازية الليبرالية لكي تنقذ على الاقل العرش والاسرة المالكة .

واخذت مسيرة الاحداث الجارفة تقفز في ايام وساعات مسافات احتاج

(١) الكاديت اختصار للاسم الروسي لحزب الديمقراطيين الدستوريين .

قطعها سابقا في فرنسا عقودا . واصبح واضحا ان روسيا بهذا انما تحصد نتائج قرن من التطور الاوروبي ، وفوق كل ما عداه اصبح واضحا ان ثورة ١٩١٧ امتداد مباشرة لثورة ١٩٠٥-١٩٠٧ وليست هدية من «المحرر» الالماني. لقد انطلقت حركة اذار ١٩١٧ مباشرة من النقطة التي توقف عندها العمل قبل سنين عشرة . فكانت الجمهورية الديمقراطية النتائج الكامل المنضج داخليا لبداية الثورة .

والان بدأت المهمة الثانية والاصعب . كانت جماهير البروليتاريا المدنية منذ اللحظة الاولى القوة الدافعة للثورة ، غير ان مطالبا لم تكن لتقتصر على الديمقراطية السياسية، بل كانت متعلقة بالمسألة الملحة للسياسة الدولية - السلام الفوري . وفي الوقت ذاته احتضنت الثورة جماهير الجيش التي كانت ترفع المطلب ذاته ، مطلب السلام الفوري ، كما احتضنت جماهير الفلاحين التي دفعت بالمسألة الزراعية الى المقدمة ، تلك المسألة التي كانت منذ عام ١٩٠٥ محسوس الثورة ذاته . السلام الفوري والارض - كان لا بد ان يستتبع هذين الهدفين بالضرورة الانقسام الداخلي في صفوف الجماهير الثورية . فمطلب السلام الفوري متعارض بصورة لا تقبل التسوية مع الميول الامبريالية للبورجوازية الليبرالية التي كان ميليكوف الناطق باسمها . ومن جهة اخرى كانت مسألة الارض شبحا مفرعا للجناح الاخر من البورجوازية ، ملاك الارض ، وهي الى ذلك تمثل بشكل عام هجوما على مبدأ الملكية الخاصة المقدس ، وهذه مسألة حساسة بالنسبة لكل الطبقة المالكة .

هكذا ابتداء في اليوم الاول بعد انتصارات الثورة الاولى صراع داخليا حول مسألتين ملحتين : السلام والارض . لجأ البورجوازيون الليبراليون الى المط الامور وتجنبها ، اما جماهير الشفيلة والجيش والفلاحون فقد دفعت بالامور الى الامام بعنف متزايد . وليس هناك من شك في ان مصير الديمقراطية السياسية للجمهورية كان مرتبطا بمسألتين السلام والارض . فقد سمحت الطبقات البورجوازية لنفسها ان تجر بفعل الموجة العاصفة الاولى للثورة الى حد الحكومة الجمهورية . اما الان فقد بدأت تبحث لنفسها عن قاعدة تدعمها في المؤخرة وبدأت تنظم بصمت ردة مضادة للثورة . فكانت حملة القوزاق بقيادة كاليدين تعبيرا واضحا عن هذا الاتجاه . ولو نجحت هذه الحملة ، لما تقرر مصير مسألتين السلام والارض فحسب ، بل ومصير الجمهورية كذلك ، ولكانت الدكتاتورية العسكرية وسيادة حكم الارهاب ضد البروليتاريا وعودة الملكية النتائج التي لا مفر منها لهذا النجاح .

من هنا ، نستطيع ان نحكم على الطابع الطوباوي والرجعي اساسا للتاكتيكات التي سمح لها «الكاوتسكيون» الروس او المناشفة ان تقود خطاهم . اذ ان هؤلاء نتيجة ايمانهم خرافة الطابع البورجوازي للثورة الروسية (الا ترون انه لا يفترض في روسيا في الوقت الحاضر ان تكون ناضجة للثورة الاشتراكية !) تعلقوا تعلقا يائسا بالتحالف مع الليبراليين البورجوازيين . ولكن هذا يعني اتحاد عناصر فصل

بينها التطور الطبيعي الداخلي للثورة وأصبحت في صدام حاد بعضها مع بعض .
لقد أراد دان واكسلرود ان يتعاونوا بأي ثمن مع تلك الطبقات والاحزاب التي
كانت تهدد الثورة وغنيمتها الاولى ، الديمقراطية ، بأعظم الأخطار .
من المدهش بخاصة ان نلاحظ كيف ان هذا الرجل المجدد (كاوتسكي) ،
بجهد الذي لا يكل في الكتابة المنهجية المسالمة طوال سنوات الحرب العالمية الاربع ،
قد احدث في نسيج الاشتراكية ثقباً وراء آخر ، فخرجت الاشتراكية من بين
يديه مثقبة بالمنخل ، دون ان تكون فيها بقعة واحدة سالمة . ولا تجد اللامبالاة
غير النقدية التي ينظر بها اتباع كاوتسكي الى هذا العمل الكاد الذي يقوم به
منظرهم الرسمي والتي يتلعبون بها كل جديد من اكتشافاته دون ان يرف لهم
جفن ، لا تجد هذه نظيرها الا في اللامبالاة التي ينظر بها اتباع شيديمان وشركاه
بينما يقوم هذا بتخريم الاشتراكية في الممارسة . وفي الواقع ، يكمل الجاهدين
بعضهما تماما . فمذ اندلاع الحرب ، لم يكن كاوتسكي ، القيم الرسمي على
معد الماركسية ، يقوم في حقل النظرية الا بما قام به الشيديمانيون في حقل
الممارسة ، اي بالتحديد :

- ١ - الاممية اداة للسلام .
- ٢ - نزع السلاح وعصبة الامم والقومية .
- واخيراً ٣ - الديمقراطية لا الاشتراكية (١) .

في هذا الوضع ، اسدت النزعة البلشفية خدمة تاريخية بمبادئها منذ
البداية بالتكتيكات التي كان بإمكانها وحدها ان تنقذ الديمقراطية وتدفع بالثورة
قدماً الى الامام ، واتباعها لهذه التكتيكات بصلابة حديدية . كل السلطة في يد
جماهير العمال والفلاحين ، في يد السوفييتات - كانت هذه هي الطريقة الوحيدة

(٢) هنا كما في امكان اخرى من المخطوطة ترد الفقرة على شكل ملاحظات اولية . يشير التعبير
«الاممية اداة للسلام» الى الاعذار التي اختلفها كاوتسكي لافلاس الاممية خلال الحرب . (فالاممية
«بوصفها اداة للسلام ليست مناسبة لاقوات الحرب») . ويمكن ايضا ان يشير هذا التعبير
الى ان الاممية بوصفها مسالة ليست اداة للنضال الثوري . فقد استبدل كاوتسكي النضال
الثوري ضد الحرب بالحديث الطوباوي عن نزع السلاح (دون اجتناب اسباب وجسود
الحرب !) . واختر الحجة لدعم مصبة الامم التي كان يفترض فيها ان تقضي على الحروب
في العالم . وقدم التبريرات «للاشتراكيين» عندما تخلوا عن الاممية ودعموا حكوماتهم والطبقات
الحاكمة في بلادهم المختلفة خلال الحرب ، وأصبحوا قوميين لا اميين . وعندما ابتدا النضال
الاشتراكي دافع الشيديمانيون عن الرأسمالية ضد الاشتراكية بالممارسة بينما دافع كاوتسكي
عنها في النظرية بالتظاهر بان «الديمقراطية» الرأسمالية هي الديمقراطية عجيذة ، وأنه
يتوجب الدفاع عنها . ومن هنا فان النقطة الثالثة التي نوردتها روزا تعني : الدفاع عن
الديمقراطية وكأنها ضد الاشتراكية . مما سبق ، يمكن القول ان الفقرة يمكن ان تقرأ بشكل
موسع نوعاً على النحو التالي : ١- الاممية اداة لامن السلم فقط واداة لحفظ السلام .
٢- الدفاع عن عقيدة نزع السلاح وابتعاد المبررات لعصبة الامم وللقومية ضد الاممية .
٣- الدفاع عن الديمقراطية وكأنها ضد الاشتراكية .

للتغلب على المصاعب التي وجدت الثورة نفسها تواجهها ، كانت هذه ضريبة
السيف التي حلت العقدة المستعصية ، وخلصت الثورة من الزقاق الضيق
المسدود وفتحت امامها طريقا رحبا الى الافاق الحرة المنفتحة .

هكذا كان حزب لينين هو الوحيد في روسيا الذي استطاع ان يلتقط
المصلحة الحقيقية للثورة في تلك المرحلة الاولى ، وكان العنصر الذي دفع بالثورة
الى امام ، وبهذا كان الحزب الوحيد الذي اختط حقا سياسة اشتراكية .

وهذا ايضا ما يوضح لماذا استطاع البلاشفة ان يصلوا في اقصر وقت الى
قيادة الثورة وان يجمعوا تحت لوائهم كل جماهير الشعب الحقيقية : البروليتاريا
المدينة والجيش والفلاحون وكذلك العناصر الثورية في الديمقراطية ، والجناح
اليساري للاشتراكيين الثوريين ، استطاعوا ذلك رغم انهم كانوا في بداية الثورة
اقلية مطاردة مضطهدة تتعرض للافتراء والهجوم عليها من كل جانب .

ضاق الوضع الحقيقي الذي وجدت الثورة الروسية نفسها فيه بعد بضعة
شهور ، حتى لم يعد يقدم سوى واحدا من بدلين : اما انتصار الردة المضادة
للثورة واما دكتاتورية البروليتاريا ، اما كاليدين واما لينين . هكذا كان الوضع
الموضوعي ، تماما كما يبرز نفسه في كل ثورة بعد ان يتبخر الثمل ، وكما ابرز
نفسه في روسيا نتيجة مسألتين عيائيتين ملحتين ، هما مسألتا الارض والسلام
اللتين لم يكن لهما من حل ضمن اطار الثورة البورجوازية .

اكدت الثورة الروسية بهذا الدرس الاساسي لكل ثورة عظيمة وقانون
وجودها الذي ينص على ما يلي : « اما ان تتقدم الثورة في نسق سريع وعاصف
وصارم فتحطم كل الحواجز بيد من حديد وتضع لنفسها اهدافا متقدمة باستمرار ،
واما ان تدحر سريعا وتلقى خلف نقطة بدايتها الضعيفة وتقيمها الردة المضادة
للثورة . فليس ممكنا ابدا في ثورة ما ان تتوقف بلا حراك ، ان تترك الزمن يمضي
وهي واقفة او ان تمنع باول هدف تتمكن من بلوغه . ومن يحاول ان يطبق الحكمة
البيتية ، المستقاة من المعارك البرلمانية بين الفئران والضفادع ، في حقل التاكتيك
الثوري انما يبرهن بذلك انه غريب عن سيكولوجية وقوانين وجود الثورة ذاتها ،
وان التجربة التاريخية سر مكنون بالنسبة له .

فلو اخذنا مثلا مسيرة الثورة الانجليزية منذ بدايتها في ١٦٤٢ ، لوجدنا ان
منطق الاشياء ذاته جعل الترددات الضعيفة الاولى للمشايخين ، الذين تجنب
قادتهم عامدين معركة حاسمة مع شارل الاول والانتصار عليه ، تؤدي بالضرورة
الى استبدالهم بالمستقلين الذين اخزجهم من البرلمان وتسلموا مقاليد السلطة
عوضا عنهم . وبالطريقة ذاتها شكل الجنود والشريحة الدنيا من البورجوازية
الصفيرة ، الليفلرز (١) ، القوة الدافعة لحركة المستقلين كلها ، وبالمثل وفي النهاية

(١) الليفلرز ويمكن ان نترجم الى المساويين هم حزب ديمقراطي وجمهوري خلال الحرب الاهلية
وفتره الكومنولث ، نشأ عام ١٦٤٥ ، وطالب بنقل السلطة الى البرلمان ووضع برنامج اصلاح =

شكلت العناصر البروليتارية داخل جمهور الجنود ، تلك العناصر التي ذهبت مطامحها في الثورة الاجتماعية بعيدا ووجدت تعبيرا عنها في حركة الحفارين(١)، شكلت خميرة حزب الليفلرز الديمقراطي .

فلم يكن البرلمان الطويل ليظهر من المشيخيين ، ولم تكن الحرب مع جيش الفرسان والاسكتلنديين لتنتهي بالنصر ، ولم تكن محاكمة شارل الاول لتحديث وتنتهي باعدامه ، ولم يكن مجلس اللوردات ليلقى ، ولم تكن الجمهورية لتعلن ، لولا التأثير الاخلاقي الذي مارسه العناصر البروليتارية الثورية على جمهور الجنود ولولا الضغط الذي مارسه جمهور الجنود الديمقراطيين على الشرائح البورجوازية العليا من حزب المستقلين .

وما الذي حدث في الثورة الفرنسية الكبرى ؟ هنا وبعد اربع سنوات من النضال ، اثبت استيلاء اليقاقة على السلطة انه السبيل الوحيد للحفاظ على مكاسب الثورة ، لتحقيق الجمهورية ، لسحق الاقطاعية ، لتنظيم دفاع ثوري ضد الاعداء الخارجيين وكذلك الداخليين ، لتحطيم مؤامرات الردة المضادة للثورة ، لنشر الموجة الثورية من فرنسا الى اوربا كلها .

ان كاوتسكي ورفاقه في العقيدة من الروس ، اولئك الذين ارادوا ان تحتفظ الثورة الروسية «بالطابع البورجوازي» لمرحلتها الاولى ، هم بالضبط كاولئك الليبراليين الالمان والانجليز الذين كانوا يميزون في القرن الماضي بين مرحلتي الثورة الفرنسية الكبرى الشهييتين : الثورة «الطيبة» في المرحلة الجيرونديّة الاولى ، والثورة «الخبيثة» بعد انتفاضة اليقاقة . وبالتأكيد لا يهم هذا المفهوم الليبرالي الضحل للتاريخ انه حتى الانجازات الاولى الخجول المترددة التي احرزت في المرحلة الجيرونديّة كانت ، لولا انتفاضة اليقاقة «المتصلبين» ستدفن تحت انقراض الثورة، وان البديل الحقيقي لدكتاتورية اليقاقة لم يكن الديمقراطية «المعتدلة» بل عودة ملكية آل بوربون . اذ لا يمكن لـ «الوسط الذهبي» ان يعيش في اي ثورة . فقانون طبيعة الثورة ذاته يتطلب القرارات السريعة : فاما ان تسير القاطرة الى الامام باقصى سرعتها الى اقصى نقاط الصعود التاريخي واما ان تتدحرج الى الخلف بفعل ثقلها ذاته لتستقر في الحضيض ، في نقطة بدايتها الاولى . اما اولئك الذين يحاولون بقواهم الضعيفة ان يقوا القاطرة في منتصف الطريق بين القمة والسهل فسيستدحرجون مع القاطرة الى الهاوية بلا عودة .

هكذا ، فان من الواضح ان الحزب الذي يستطيع تسلم القيادة والسلطة هو ذلك الحزب الذي يملك الشجاعة الكافية لوضع الشعارات المناسبة لدفع

= اقتصادي . وقد اطلق اعداؤهم عليهم هذا الاسم لانهم اتهموهم بانهم يريدون ان يسوا بين الناس في الممتلكات .

(١) الحفارين او الديفرز حركة سياسية ازدهرت في ١٦٤٩ - ١٦٥٠ بعد اعدام شارل الاول وطالبت بجعل الارض متاحة لكل الفقراء .

الثورة الى الامام والشجاعة كي يستخلص كل الدروس الضرورية من الوضع المعني . وهذا يوضح ايضا الدور التاعس الذي لعبه المناشفة الروس اتباع دان وتسيرتيلي ، فقد كان لهؤلاء نفوذ عظيم بين الجماهير في البداية ولكنهم دفعوا خارج الحلبة بعد تدبذبههم الذي طال وبعد ان قاتلوا بأيديهم وارجلهم ضد تسلط السلطة والمسؤولية .

لقد كان حزب لينين الحزب الوحيد الذي استطاع ان يضع اصبعه على الواجب الملقي على عاتق الحزب الثوري الحقيقي ، والذي امن التطور المستمر للثورة بشعار «كل السلطة للعمال والفلاحين» .

هكذا حل البلاشفة المسألة المشهورة ، مسألة «كسب» اغلبية الشعب ، تلك المسألة التي طالما رزحت بثقلها على صدر الاشتراكية الديمقراطية الالمانية وكأنها كابوس مزعج ، لقد كان هؤلاء الاشتراكيون الديمقراطيون الالمان تلامذة لـ «القضاء البرلمانية» (1) بطبعهم فكانوا يسعون الى تطبيق حكمة تربية الاطفال البرلمانية على الثورات : لكي تفعل اي شيء ، عليك اولا ان تحرز الاغلبية . فهم يزعمون ان هذا القانون ينطبق على الثورات : لنحصل اولا على الاغلبية . لكن جدل الثورات يقلب حكمة البغال البرلمانيين هذه راسا على عقب : ليس عبر الاغلبية الى التاكثيك الثوري ، بل عبر التاكثيك الثوري الى الاغلبية - هكذا تسير الامور .

لا يستطيع حزب ان يحرز دعم الجماهير له في الاوقات العاصفة الا اذا كان حزبيا يعرف كيف يقود ، اي كيف يدفع بالامور الى الامام . ان التصميم الذي قدم به لينين ورفاقه ، في اللحظة الحاسمة ، الحل الوحيد الذي يستطيع ان يدفع الامور الى الامام (كل السلطة للعمال والفلاحين) هو الذي حولهم في آونة قصيرة من اقلية مضطهدة خارجة عن القانون يختبئ زعيمها كالقار في الجحر الى اسيد للموقف بلا منازع .

اكثر من ذلك ، وضع البلاشفة كهدف لهذا الاستيلاء على السلطة برنامجا ثوريا طموحا : لا الحفاظ على البورجوازية الديمقراطية بل دكتاتورية البروليتاريا بهدف تحقيق الاشتراكية . وبهذا كسب البلاشفة لانفسهم الامتياز التاريخي العظيم الذي لا يفنى ، امتياز اعلان تحقيق الهدف الاشتراكي النهائي برنامجا مباشرا للسياسة العملية .

لقد اعطى لينين وتروتسكي والرفاق الآخرون كل ما يمكن ان يعطيه اي حزب كان من الشجاعة وبعد النظر الثوري والثبات في لحظة تاريخية . لقد مثل البلاشفة كل ما كانت تفتقر اليه الاشتراكية الديمقراطية الغربية من شرف ثوري وقدرة ثورية . فلم تكن انتفاضة اكتوبر الخلاص الفعلي للثورة الروسية فحسب ، بل كانت ايضا انقاذا لشرف الاشتراكية العالمية .

(1) تعبير كان ماركس اول من اطلقه على البرلمانيين الذين يظنون ان التاريخ يتقرر بالاقتراحات والاصوات وتقاط النظام في المناقشات البرلمانية .

٢ - سياسة البلاشفة تجاه الارض

البلاشفة هم الورثة التاريخيون للفيلرز (المساواتيين) الانجليز واليعاقبة الفرنسيين . غير ان المهمة العيانية التي جابهتهم بعد قبضهم على اعنة السلطة كانت اصعب بما لا يقارن من تلك التي جابهت اسلافهم التاريخيين (اهمية المسألة الزراعية . حتى في عام ١٩٠٥ . ثم ، في الدوما الثالثة ، الفلاحون اليمينيون ! مسألة الفلاحين والدفاع ، الجيش) (١) .

لا شك في ان حل هذه المسألة عن طريق استيلاء الفلاحين الفوري المباشر على الارض وتوزيعها كان المعادلة الاقصر والاسسط والادق للوصول الى امرين مختلفين هما : تحطيم الملكية الكبيرة للارض ، وربط الفلاحين حالا بالحكومة الثورية . كما كان هذا كاجراء سياسي لتحسين الحكومة الاشتراكية البروليتارية خطوة تكتيكية رائعة . غير ان للمسألة وجهان لسوء الحظ ، فالوجه الآخر لها هو ان استيلاء الفلاحين المباشر على الارض لا يمت الى الاقتصاد الاشتراكي بصلة على وجه العموم .

ان التحويل الاشتراكي للعلاقات الاقتصادية يفترض مسبقا ، في ما يتعلق بالعلاقات الزراعية ، امرين هما :

في المقام الاول ، يمكن فقط لتأميم الملكيات العقارية الكبيرة حيث توجد اكثر وسائل وطرق الانتاج الزراعي تقدما تقنيا واكثرها تركزا ان يصبح نقطة الانطلاق نحو نمط انتاج اشتراكي على الارض . وبالطبع ، ليس من الضروري ان نتزع من الفلاح الصغير قطعة ارضه الصغيرة ، بل يمكننا بكل ثقة ان نتركه وشأنه لنكسبه طواعية بالفوائد المتفوقة للانتاج الاشتراكي ، ولنقنعه اولا بفوائد الدخول في تعاونيات ، ومن ثم في النهاية بفوائد الدخول في الاقتصاد الاشتراكي ككل . بالاضافة الى ذلك ، من الواضح ان كل اصلاح اشتراكي فيما يتعلق بالارض يجب ان يبدأ بالملكيات الكبيرة والمتوسطة . فهنا يتوجب ان يعطى حق الملكية للامة او الدولة ، وهما الشيء ذاته في ظل حكومة اشتراكية . ذلك ان هذا وحده هو الذي يعطي الفرصة لتنظيم الانتاج الزراعي طبقا لمتطلبات الانتاج الاشتراكي المتشابه الواسع النطاق .

عدا ذلك ، وفي المقام الثاني ، ان من شروط التحويل الاشتراكي انهاء الانقسام ما بين الاقتصاد الريفي والصناعة ، ذلك الانقسام الذي يشكل خاصية بارزة من خواص المجتمع البورجوازي ، انهاء هذا الانقسام بشكل يؤدي الى التداخل المتبادل للاقتصاديين وذويانهم ببعضهما ، ويفسح المجال لتخطيط الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي معا ، طبقا لوجهة نظر واحدة موحدة . ومهما كان الشكل الذي سيتخذه كل اجراء اقتصادي عملي على حدة ، سواء من خلال

(١) هكذا في النص الاصلي على شكل ملاحظات . لكن المقصود واضح .

العاميات المدنية كما يقترح البعض او بتوجيه من مركز حكومي ، فان هذه الاجراءات على اي حال يجب ان تسبق باصلاح يقوم به المركز وهذا يجب ان يستبق بدوره بتأميم الارض . ان تأميم الملكيات العقارية الكبيرة والمتوسطة الحجم وتوحيد الصناعة والزراعة هما المطلبان الاساسيان لاي اقتصاد اشتراكي وبدونهما لن تكون اشتراكية .

ولكن من يستطيع ان ينحي باللائمة على الحكومة السوفيتية في روسيا لانها لم تنفذ هذه الاصلاحات العظيمة ! انها حقا لدعابة مؤسفة ان يطلب او يتوقع من لينين ورفاقه ان يكونوا قد حلوا اوعالجوا واحدة من اعقد مهام التحويل الاشتراكي للمجتمع ، بل واعدوها على الاطلاق ، في هذه الفترة القصيرة من حكمهم وهم في مركز دوامة عاتية من النضالات المحلية والاجنبية يحيط بهم خصوم واعداء لا يعدون ولا يحصون . وحتى نحن فسي الغرب ، حيث اكثر الظروف مواتاة ، سنضطر حينما ننسجم السلطة الى كسر الكثير من اسناننا ونحن نحاول ان نكسر هذه الجوزة الصلبة ونستطيع التغلب على آلاف الصعاب المعقدة التي تواجه هذه المهمة العملاقة .

ومهما يكن من امر ، فان على حكومة اشتراكية في السلطة ان تفعل امرا واحدا : ان عليها ان تتخذ اجراءات تقود باتجاه هذا الشرط الاساسي لتحويل اشتراكي لاحق للزراعة ، وعليها ان تتجنب كل ما من شأنه ان يقف حجر عثرة في سبيل هذه الاجراءات .

غير ان الشعار الذي اطلقه البلاشفة «الاستيلاء الفوري على الارض وتوزيعها من جانب الفلاحين» يدفع بالضرورة في الاتجاه الآخر . فهذا ليس اجراء اشتراكي ، بل هو يذهب الى حد قطع الطريق على الاجراءات الاشتراكية ، فهو يضع عراقيل لا يمكن تخطيها في سبيل التحويل الاشتراكي للعلاقات الزراعية .

ان استيلاء الفلاحين على الملكيات العقارية طبقا لشعار لينين واصدقائه القصير والدقيق «خذوا الارض لانفسكم» ادى ببساطة الى التحويل الفجائي الفوضوي للملكية الكبيرة للارض الى ملكية فلاحيية . ولم ينتج عن ذلك ملكية اشتراكية ، بل شكل جديد من اشكال الملكية الخاصة . وبالتحديد ادى ذلك الى تفتيت الملكيات الكبيرة الى ملكيات متوسطة وصغيرة ، اي ان وحدات انتاجية كبيرة متقدمة نسبيا تحولت الى وحدات صغيرة بدائية تعمل بوسائل تقنية تعود الى عصر الفراعنة .

وليس هذا كل ما في الامر ! اذ ان التمايز في ملكية الارض لم يلغ من خلال هذه الاجراءات والطريقة الفوضوية والكيفية البحتة التي نفذت بها ، بل على العكس من ذلك ازدادت هذه التمايزات حدة . فعلى الرغم من ان البلاشفة قد حثوا الفلاحين على تشكيل لجان فلاحيية حتى يصبح الاستيلاء على املاك النبلاء عملا جماعيا بطريقة ما ، الا ان من الواضح ان هذه النصيحة العامة لم تكن لتغير من الممارسة الحقيقية ولا من العلاقات الحقيقية للقوى شيئا . فالفلاحون الفقراء

والمرابون الذين يشكلون بورجوازية القرية هم الذين يملكون القوة الحقيقية في كل قرية روسية ، وهم الذين أصبحوا بكل تأكيد أكبر المستفيدين من الثورة الزراعية . وليس المرء بحاجة لان يكون هنالك بنفسه ، ليستنتج ان التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفلاحين لم يقض عليه خلال عملية توزيع الارض بل انه قد زاد ، كما ان التناقض الطبقي ازداد حدة . ومهما يكن من امر ، فان هذا التحول في ميزان القوى لم يكن لصالح البروليتاريا ولا لصالح الاشتراكية . ففي السابق لم يكن هناك من يعادي اصلاحا اشتراكيا للارض سوى شريحة صغيرة من ملاكي الارض النبلاء والراسماليين واقلية صفرى من البورجوازيين القرويين الاغنياء . وتجريد هؤلاء من الملكية على يد حركة جماهيرية ثورية بسيطه بساطة لعب الاطفال . اما الان وبعد عمليات «الاستيلاء» فان اي محاولة لتشريك الانتاج الزراعي ستواجه بجماهير فقيرة وقوية من الفلاحين الملاك خديشي التكوين ، وسيدافع هؤلاء بانبياهم واطفارهم عن الملكية التي استحوذوا عليها حديثا ضد كل هجوم اشتراكي . لقد اصبحت مسألة تشريك الاقتصاد الزراعي في المستقبل ، اي مسألة كل تشريك للانتاج بشكل عام في روسيا ، اصبحت مسألة تعارض وصدام بين البروليتاريا المدنيية وجماهير الفلاحين . وليس ادل على درجة الحدة التي وصل اليها هذا التناقض من مقاطعة الفلاحين للمدن ، تلك المقاطعة التي حجبا فيها وسائل الحياة للدخول بها في مضاربات تماما كما يفعل اليونكر البروسي .

لقد أصبح الفلاح الفرنسي الصغير اجرا الدائدين عن الثورة الفرنسية الكبرى التي اعطته الارض المصادرة من المهاجرين . فحمل هذا الفلاح كجندي نابوليوني علم فرنسا الى النصر ، وقطع كل اوروبا يحطم الاقطاعية نتفا في ارض اثر اخرى . ولربما توقع لينين واصدقاؤه نتيجة مشابهة لشعارهم الزراعي ، غير ان الفلاح الروسي الان ، وبعد ان احكم قبضته على الارض ، لا يحلم بالدفاع عن روسيا وعن الثورة التي يدين لها بالارض ، فهو قد تترس في ممتلكاته الجديدة تاركا الثورة لاعدائها ، والدولة للتحلل ، وسكان المدن للمجاعة .

(خطبة لينين في ضرورة مركزة الصناعة وتأميم البنوك والتجارة والصناعة . ولم ليس الزراعة ؟ هنا على العكس لامركزية وملكية خاصة .

(لقد كان برنامج لينين الزراعي قبل الثورة مختلفا . الشعار مأخوذ عن الاشتراكيين الثوريين المدانين ، او بالاحرى عن حركة الفلاحين العفوية .

(تحاول الحكومة السوفيتية الان ، لكي تدخل المبادئ الاشتراكية الى العلاقات الزراعية ، ان تنشئ عاميات من بروليتاريين في معظمهم عاطلين عن العمل في المدينة . ولكن من السهل ان نرى سلفا ان نتائج هذه الجهود ستبقى غير ذات بال عندما تقاس بالصورة الكلية للعلاقات الزراعية . بعد نقاط الانطلاق المناسبة نحو اقتصاد اشتراكي ، فتت الممتلكات الكبيرة الى وحدات صغيرة ، والان يحاولون بناء وحدات انتاج شيوعية نموذجية من بدايات تافهة . ولا يمكن الادعاء في ظل هذه الظروف ان العاميات اصلاح اجتماعي شامل ، فهي مجرد تجارب .

احتكار الحبوب ومحاصيل الفلال . الان ، وبعد ان وقعت الواقعة يريدون ادخال الحرب الطبقيّة الى القرية ! (١) .
لقد خلق الاصلاح الزراعي اللينيني في الريف شريحة جديدة وقوية من الاعداء الشعبيين للاشتراكية ، اعداء ستكون مقاومتهم اخطر واكثر عنادا بكثير من تلك التي ابداهها ملاك الارض الكبار النبلاء .

٣ - مسألة القوميات

ان البلاشفة مسؤولون جزئيا عن تحول الهزيمة العسكرية الى انهيار وتحلل روسيا . عدا ذلك ، جعل البلاشفة ذاتهم الصعوبات الموضوعية للوضع تحتد وتتفاقم الى حد بعيد برفعهم شعارا وضعوه في مقدمة سياساتهم : ذلك هو الشعار المسمى بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، او بما كان في الحقيقة متضمنا في هذا الشعار ، اي تفسخ روسيا .

لقد قام لينين ورفاقه بالمناداة ثانية بعناد مذهبي بمعادلة حق القوميات المختلفة في الامبراطورية الروسية بتقرير مصيرها بصورة مستقلة « الى حد الانفصال الحكومي عن روسيا » ، واستخدموا هذه المعادلة كصرخة حرب خلال معارضتهم للميليكوفيين (نسبة الى ميليكوف) ومن ثم للامبريالية الكيرنيسكية (نسبة الى كيرنسكي) (٢) . كما انها شكلت محور سياسة البلاشفة الداخلية بعد ثورة اكتوبر ، وشكلت برنامجهم كله في بريست - ليتوفسك وكانت كل ما يوسعهم ان يعارضوا به عرض القوة الذي قامت به الامبريالية الالمانية .

ولا يملك المرء الا ان يفاجأ فورا بالعناد والثابرة الصلبة اللذين اصر بهما لينين ورفاقه على هذا الشعار ، وهو الشعار الذي يتعارض بجدة مع مركزيتهم المعلنة في غير ذلك من مسائل السياسة تعارضه مع الاتجاه الذي اتخذوه حيال المبادئ الديمقراطية الاخرى . فبينما اظهر البلاشفة احتقارا مشوبا بالبرود تجاه الجمعية التأسيسية وحق الاقتراع العام وحرية الصحافة والاجتماع ، وباختصار تجاه كل منظومة الحريات الديمقراطية الاساسية للشعب ، التي تشكل مأخوذة مع بعضها ككل « حق تقرير المصير » داخل روسيا ، في حين فعل البلاشفة ذلك فانهم تعاملوا مع حق الشعوب في تقرير مصيرها وكأنه جوهرية من درر السياسة الديمقراطية يجب ان تخمد في سبيلها كل الاعتبارات العملية التي يثيرها النقد الحقيقي .

(١) هنا ايضا النص على شكل ملاحظات .

(٢) جاءت حكومتا ميليكوف وكيرنسكي بعد سقوط القيصر في الشهر الاول من العام ١٩١٧ وقبل انتصار ثورة اكتوبر . وحاولت كل من هاتين الحكومتين الاستمرار في الحرب من اجل الاهداف الامبريالية للامبراطورية الروسية القديمة وانكرت حق الاقليات القومية في الانفصال عن روسيا .

وبينما لم يسمح البلاشفة لانفسهم ان يخدعوا ولو مثقال ذرة بالاستفتاء العام للجمعية التأسيسية في روسيا ، ذلك الاستفتاء الذي جرى على اساس اكثر الاقتراعات ديمقراطية في العالم وفي ظل الحرية الكاملة الممنوحة في جمهورية شعبية ، بينما اعلنوا بكل بساطة ان هذا الاقتراع باطل وزور بناء على تقييم جد رصين لنتائجه ، فانهم دافعوا بحماسة عن « التصويت الشعبي » للقوميات الاجنبية في روسيا حول مسألة اي بلد يريد هؤلاء ان ينتموا له ، معتبرين ان هذا التصويت يمثل الالهة حكماء كل الحريات وكل الديمقراطية والماهية الطهور لارادة الشعوب والمحكمة ذات القول الفصل في مسائل المصير السياسي للامم .

ويصبح التناقض الواضح هنا اكثر استعصاء على الفهم ، عندما نعلم ان الاشكال الديمقراطية للحياة السياسية في كل بلد تتضمن فعلا ، وكما سنرى ، اسسا قيمة لا غنى عنها للسياسة الاشتراكية ، في حين ان « حق الامم في تقرير مصيرها » ليس الا اثرثة بورجوازية صغيرة فارغة وخداعا مرائيا .

ما الذي يفترض في هذا الحق ان يمثله فعلا ؟ ان من بدهيات السياسة الاشتراكية ان الاشتراكية تعارض كل اشكال القهر ، بما فيها قهر امة لخرى .

اما اذا كان ساسة رصينون ونقادون بشكل عام كلينين وتروتسكي واصدقائهما ، اولئك الذين لم يجابهوا كل انواع الجمل الطوباوية كنزع السلاح وعصبة الامم الا بالسخرية اللامبالية ، اذا كان هؤلاء قد جعلوا في هذه الحالة من جملة فارغة من النوع ذاته تماما هواية خاصة لهم ، فان ذلك قد نجم ، على ما يبدو لنا ، نتيجة سياسة معينة صنعت خصيصا للمناسبة . اذ يبدو ان لينين ورفاقه قد حسبوا انه ليس هناك من طريقة لربط الشعوب الاجنبية الكثيرة داخل الامبراطورية الروسية بقضية الثورة وقضية البروليتاريا الاشتراكية اضمن من منحهم ، باسم الثورة والاشتراكية ، الحرية الكاملة الى حد متطرف ليقرروا مصيرهم بانفسهم . وهذا مماثل لسياسة البلاشفة تجاه الفلاحين الروس الذين اشبع جوعهم للارض بشعار الاستيلاء المباشر على ملكيات النبلاء العقارية ، والذين افترض فيهم ان ينضوا بذلك تحت لواء الثورة والحكومة البروليتارية . ولكن لسوء الحظ كان الحساب خاطئا في كلا الحالين .

ففي حين توقع لينين ورفاقه ، كما هو واضح ، انهم بكونهم ابطال الحرية القومية الى حد « الانفصال » سيحولون فنلندا واورانيا وبولنده وليتوانيا واقطار البلطيق والقوقاز الخ الى حلفاء كثر للثورة الروسية ، الا اننا شهدنا العكس . فقد استخدمت هذه الامم واحدة تلو الاخرى الحرية الطازجة الممنوحة لها لتتحالف مع الامبريالية الالمانية ضد الثورة الروسية ، معتبرة الثورة عدوها اللدود وحملت ، تحت الحماية الالمانية ، لواء الردة المضادة للثورة الى داخل روسيا ذاتها . وخير دليل على ذلك ، لعبة اوكرانيا في برست ليتوفسك ، اللعبة الصغيرة التي احدثت انعطافا حاسما في تلك المحادثات وسببت كل الحالة السياسية الداخلية والخارجية السائدة الان والتي تواجه البلاشفة . اما سلوك فنلندا وبولندا وليتوانيا وبلاد

البلطيق وشعوب القفقاس فيبين بصورة جد مقنعة اننا لا نعالج هنا حالة شاذة بل ظاهرة نموذجية .

من المؤكد انه في كل الحالات التي ذكرنا ، لم يكن « الشعب » هو الذي اتبع حقا هذه السياسات الرجعية ، بل اتبعتها الطبقتان البورجوازية والبورجوازية الصغيرة فقط اللتان في تضادهما الحاد مع جماهيرهما البروليتارية ذاتها ، حرفتا «حق تقرير المصير» وجعلتا منه اداة في يد سياساتهما الطبقية المناهضة للثورة . ولكننا هنا نأتي الى لب المسألة ، ففي هذا يكمن الطابع الطوباوي البورجوازي الصغير لهذا الشعار القومي : فهو يتحول ، في خضم الوقائع الفظة للمجتمع الطبقي وحين تكون التناقضات الطبقية قد وصلت اعلى درجات الحدة ، الى وسيلة للحكم الطبقي البورجوازي . فكان ان تعلم البلاشفة بما اصابهم واصاب الثورة من آلام جسيمة انه ليس هناك من حق تقرير مصير للشعوب في ظل الحكم الرأسمالي ، وان كل طبقة من طبقات الامة في المجتمع الطبقي تكافح لـ « تحقيق ذاتها ومصيرها » بطريقة مختلفة ، وان الحرية القومية بالنسبة للطبقات البورجوازية خاضعة تمام الخضوع لمصالح الحكم الطبقي . لذا فضلت البورجوازية الفنلندية بالاجماع ، كما البورجوازية الاوكرانية ، حكم المانيا العنيف على الحرية القومية ، اذا كانت هذه الحرية سترتبط بالبلشفية .

ان الامل في تحويل هذه العلاقات الطبقية الواقعية بشكل ما الى نقيضها واحراز موافقة باغلبية الاصوات على الاتحاد مع الثورة الروسية ، بالاعتماد على الجماهير الثورية - اذا كان هذا ما يعنيه بحد كل من لينين وتروتسكي - يمثل درجة من التفاؤل تستعصي على الفهم . اما اذا كان المقصود فحسب حركة تكتيكية بارعة في المبارزة مع سياسة القوة الالمانية ، فان ذلك يصبح اذ ذاك لعبا خطرا بالنار . اذ ان «الاستفتاء الجماهيري» ، لو تم الوصول اليه في دول الحدود ، لما ادى في كل الاحتمالات الى نتيجة تبعث البهجة في قلوب البلاشفة ، حتى بدون الاحتلال الالمني . ذلك اننا يجب ان نأخذ بالحسبان سيكولوجية الجماهير الفلاحية وقطاعات كبيرة من البورجوازية الصغيرة ، وآلاف الوسائل التي تستطيع البورجوازية ان تؤثر بها على الاقتراع . في الواقع ، نستطيع القول فيما يتعلق بالاستفتاءات على المسائل القومية من هذا القبيل ، ان القاعدة التي لا تخرق هي ان الطبقات الحاكمة اما ان تجد وسيلة لمنعها اذا كانت لا تناسب اغراضها ، او انها ستعرف بطريقة ما كيف تؤثر على نتائج هذه الاستفتاءات ، عندما تحدث ، بكل انواع الوسائل الصغيرة منها والكبيرة ، تلك الوسائل ذاتها التي تجعل تحقيق الاشتراكية بالتصويت الشعبي امرا مستحيلا .

لقد ادخلت مسألة المطامح القومية والميول الانفصالية في وسط النضال الثوري ، بل انها دفعت الى مقدمته لتصبح الشعار المميز للسياسة الاشتراكية والثورية بعد صالح برست ليتوفسك ، وقد ادت هذه الحقيقة بحد ذاتها الى تشوش بالغ في صفوف الاشتراكيين واضعفت في الواقع موقف البروليتاريا في

بلاد الحدود .

ففي فنلندا ، ظلت البروليتاريا الاشتراكية في موقع القوة المسيطرة ، طيلة الوقت الذي حاربت فيه كفصيل من الجيش الثوري الروسي العظيم ، فقد كان لها الاغلبية في البرلمان الفنلندي وفي الجيش وجعلت من البورجوازية الفنلندية قوة عقيمة واصبحت سيدة الموقف ضمن الحدود الفنلندية .

او لناخذ اوكرانيا مثلا . في بداية القرن ، وقبل ان ينشب جنون «القومية الاوكرانية» بروبلاتها الفضية والبيانات التي تصدرها الجمعية الوطنية الاوكرانية ، وقبل ان يخترع لينين هوايته المفضلة «اوكرانيا المستقلة» ، كانت اوكرانيا قلعة الحركة الثورية الروسية . فمن اوديسا ومن روستوف ومن منطقة الدونيتز اندلعت الحمم البركانية الاولى للثورة (في وقت مبكر يعود الى ١٩٠٢ - ١٩٠٤) التي اشعلت جنوب روسيا كله وجعلته بحرا من اللهب ممهدة السبيل امام ثورة ١٩٠٥ . وتكرر الامر ذاته في الثورة الراهنة التي زودت فيها بروليتاريا جنوب روسيا الجيش البروليتاري بافضل قواته . وقد كانت بولندا والبلطيق منذ ١٩٠٥ اقوى واوثق معاقل الثورة ، ولعبت البروليتاريا الاشتراكية فيهما دورا بارزا . فكيف تنتصر الثورة المضادة في كل هذه البلدان فجأة ؟ لقد انتزعت الحركة القومية بروليتاريا هذه البلدان من روسيا وبذلك اقعدتها وسلمتها لقمة سائفة للبورجوازية في بلدان الحدود .

وبدلا من ان يختلط البلاشفة في هذه المسألة السياسية الطبقية الاممية الصادقة التي اخطوها في المسائل الاخرى ، بدلا من ان يعملوا من اجل وحدة كل القوى الثورية على امتداد مساحة الامبراطورية وحدة صلبة ، بدلا من ان يدافعوا بانباهم واطفارهم عن وحدة اراضي الامبراطورية الروسية كأرض للثورة ويعارضوا كل اشكال الانفصالية بتضامن بروليتاري كل البلدان في الامبراطورية ضمن الثورة الروسية وذلك كهدف رفيع لكل السياسة البلشفية ، بدلا من ذلك فعل البلاشفة ، بكلامهم القومي الفارغ عن «حق الامم في تقرير مصيرها الى حد الانفصال» ، العكس تماما وزودوا البورجوازية في كل بلدان الحدود بافضل ذريعة للجهود المضادة للثورة وافضل لواء تنضوي تحته . وبدلا من ان يحذر البلاشفة بروليتاري بلدان الحدود من كل نوع من انواع الانفصالية لكونها افخاخا تنصبها البورجوازية ، فانهم لم يفعلوا غير تشويش الجماهير في بلدان الحدود بهذا الشعار واسلموها لديماغوجية الطبقات البورجوازية . لقد سبب البلاشفة بهذا الشعار القومي تفسخ روسيا ذاتها ، واعطوا للعدو سلاحا اغمدته في قلب الثورة الروسية .

لا شك ان جماعة لوتسكي وغيرهم من اوغاد اوكرانيا ، وجماعة ايريك ومانرهايم في فنلندا ، وبارونات البلطيق ، ما كانوا ليستطيعوا اقتناص الجماهير الاشتراكية في هذه البلدان لولا مساعدة الامبريالية الالمانية ، دون «البنادق الالمانية في القبضات الالمانية» كما يقول كاوتسكي في «نيوزايت» . لكن الانفصالية القومية كانت حصان طروادة الذي تسلل به «الرفاق» الالمان وحراهم في ايديهم

الى كل البلدان . لقد كانت التناقضات الطبقيّة العدائيّة وعلاقات القوى العسكريّة هي التي سببت التدخل الألماني ، لكن البلاشفة هم الذين صنعوا الغطاء الايديولوجي لحملة الثورة المضادة هذه ، فقووا بذلك موقف البورجوازية واعمقوا موقف البروليتاريا .

ان البرهان الافضل على ذلك هو حالة اوكرانيا ، التي قدر لها ان تلعب دورا مريعا في تحديد مصير الثورة الروسية . كانت القومية الاوكرانية مختلفة جدا عن القوميات التشيكية او البولندية او الفنلندية مثلا ، فالقومية الاوكرانية ليست اكثر من نزوة وحماقة ارتكبتها بضلع عشرات من المثقفين البورجوازيين الصغار ، فلم يكن لها ادنى جذور في العلاقات الاقتصادية او السياسية او النفسية لاوكرانيا ، كما لم يكن لها اي تقليد تاريخي ، اذ ان اوكرانيا لم تشكل من قبل دولة او حكومة ولم يكن لها ثقافة قومية عدا بضعة القصائد الرومانسية الرجعية التي كتبها شيفشونكو . فجاء لينين ورفاقه بتحريضهم العقيدي فيما يتعلق بـ «حق تقرير الامم لمصيرها ... الخ» ليضخموا هذا الموقف السخيف الذي كان يقفه بضعة طلبة واساتذة جامعيين ويجعلوا منه قوة سياسية . واعطوا لما كان في البداية مجرد تهريج اهمية قصوى جعلت منه مسألة على قدر بالغ من الاهمية - لا كحركة قومية جديدة لم يكن لها من بعد كما من قبل اية جذور على الاطلاق بل كلاء تنضوي تحته الثورة المضادة ! وفي بريست ليتوفسك ومن هذه البيضة الفاسدة زحفت الحراب الألمانية .

هناك اوقات تصبح فيها امثال هذه الجمل ذات معنى حقيقي جدا في تاريخ الصراع الطبقي . ومن سوء حظ الاشتراكية انه قدر لها في هذه الحرب العالمية ان تزود السياسة المضادة للثورة بحجب ايديولوجية . ففي بداية الحرب سارعت الاشتراكية الديمقراطية الألمانية الى تزويد حملة الامبريالية الألمانية بدرع ايديولوجي استخرجته من مخزن الماركسية فاعلنت ان هذه الحملة حملة تحرير ضد القيصرية الروسية كما كان معلما (ماركس وانجلز) ياملان . وكان قدر البلاشفة ، الذين كانوا المعارضين الصليبين للاشتراكيين الحكوميين عندنا ، ان يضعوا الحب في طاحون الثورة المضادة بالجمل التي اطلقوها عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبذلك لم يقدم البلاشفة الايديولوجية لخلق الثورة الروسية ذاتها فحسب ، بل ايضا لخطط تسوية الازمة الناشبة عن الحرب العالمية .

ان لدينا من الاسباب ما يدفعنا لتفحص سياسات البلاشفة في هذا المجال بحرص شديد يشكل «حق تقرير المصير» مقترنا بعصبة الامم ونزع السلاح ، وتلك جميعا انعم علينا بها الرئيس ولسون ، صرخة الحرب التي ستسوى في ظلها الحسابات بين الاشتراكية الاممية والبورجوازية . ومن الواضح ان الجمل المتعلقة بحق تقرير المصير والحركة القومية كلها ، وهي التي تشكل اليوم اكبر خطر على الاشتراكية الاممية ، استمدت قوة فائقة من الثورة الروسية ومفاوضات بريست ليتوفسك . لا يزال علينا ان نتفحص هذا البرنامج تفحصا كاملا . فالمصير

المأسوي الذي لقيته هذه الجمل في الثورة الروسية والتي قدر للبلاشفة انفسهم ان يقعوا في فخها المدبب فيدموا اجسادهم ، يجب ان يكون درسا وتحذيرا للبروليتاريا العالمية كلها .
لقد كانت دكتاتورية المانيا منذ معاهدة بريست ليتوفسك وحتى «المعاهدة المكملة» نتيجة لكل هذه الامور . كذلك كانت ضحايا التكفير المتين نتيجة لها . ومن هذا الوضع نجم الارهاب وقمع الديمقراطية (١) .

٤ - الجمعية التأسيسية

لنتفحص هذه المسألة اكثر من ذلك باخذ بضعة امثلة .
لقد لعب حل الجمعية التأسيسية المشهور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ دورا بارزا في سياسة البلاشفة . فقد كان هذا الاجراء ذو اهمية حاسمة بالنسبة لموقفهم المقبل ، وكان يمثل الى حد ما نقطة انعطاف في تكتيكهم .
انها حقيقة ان لينين ورفاقه كانوا الى انتصارهم في اكتوبر يطالبون بقوة وجلية بعقد الجمعية التأسيسية ، وان سياسة حكومة كيرنسكي في ارجاء هذه المسألة كانت احدى نقاط الاتهام التي وجهها البلاشفة لهذه الحكومة وشكلت اساس بعض اعنف هجماتهم عليها . يقول تروتسكي في نشرته الممتعة « من اكتوبر الى برست ليتوفسك » ان ثورة اكتوبر مثلت « خلاص الجمعية التأسيسية » كما مثلت خلاص الثورة ككل . ويضيف قائلا « وعندما قلنا ان المدخل الى الجمعية التأسيسية لا يمكن الوصول اليه عبر برلمان تريتيلي الاول ، بل فقط عبر استيلاء السوفيئات على السلطة ، كنا على حق تماما » .
بعد ذلك ، وبعد كل هذه التصريحات ، كانت خطوة لينين الاولى بعد ثورة اكتوبر ... حل هذه الجمعية التأسيسية ذاتها ، التي كان يفترض في الثورة ان تكون مدخلا لها (٢) . فماذا يمكن ان تكون الاسباب الحاسمة التي ادت الى انعطاف مثير للدهشة الى هذا الحد ؟ يبحث تروتسكي هذه المسألة في نشرته المذكورة بحثا وافيا ، وسنورد هنا حجته :

«بينما شهدت الاشهر التي سبقت ثورة اكتوبر حركة الى اليسار من جانب

(١) بعد توقيع معاهدة بريست بستة اسابيع وقعت المعاهدة المكملة . قد تكون «ضحايا التكفير المتين» اشارة الى اعدام المتهمين بالتواطؤ في اغتيال السفير الالمانى في موسكو ، كونت فون ميرباخ . فقد قتل ارهابيو الحزب الاشتراكي الثوري ميرباخ ، وكان هذا الحزب ، او على الاصح جناحه اليساري ، يتعاون مع البلاشفة حتى توقيع معاهدة بريست ، ولكنه انفصل عن البلاشفة احتجاجا على المعاهدة وعادهم .

(٢) حلت الجمعية التأسيسية في جلستها الاولى في كانون الثاني ١٩١٨ .

الجماهير واندفاعا اوليا من جانب العمال والجنود والفلاحين باتجاه البلاشفة ، عبرت هذه العملية عن نفسها داخل الحزب الاشتراكي الثوري بتعزز الجناح اليساري على حساب اليمين . ولكن اسماء الجناح اليميني القديمة كانت لا تزال تحتل ثلاثة ارباع قائمة مرشحي الحزب ...

«ثم كانت حادثة اجراء الانتخابات خلال الاسابيع الاولى لثورة اكتوبر . وانتشرت انباء التغيير الذي طرا وعلى شكل دوائر موحدة المركز من العاصمة الى الاقاليم ومن المدن الى القرى ، وبيطء نوعا ما . ولم تكن جماهير الفلاحين لتعرف سوى القليل عما كان يدور في موسكو وبتروغراد . فصوتت «للارض والحرية» وانتخبت اولئك الذين كانوا يقفون تحت لواء « الناردونيين (١) (الشعبيين) » ممثلين لها في لجان الارض . غير أنهم بذلك قد صوتوا لكيرنسكي وافكستيتيف للذين كانا يحلان لجان الارض هذه ويلقيان القبض على اعضائها ... ان هذا كله يقدم فكرة واضحة عن المدى الذي تخلفت به الجمعية التأسيسية عن تطور النضال السياسي وتطور التحالفات الحزبية» .

كل هذا جميل جدا ومقنع . ولكن المرء لا يملك الا ان يتساءل كيف امكن لـ «اليمين» و «اليمين» ان يفشلا في الوصول الى النتيجة التي تستتبعها الحقائق السالفة مباشرة . ما دامت الجمعية التأسيسية قد انتخبت قبل نقطة الانعطاف الحاسمة - ثورة اكتوبر - بزوح من الزمن (٢) ، وما دام تركيبها قد عكس صورة الماضي الذي انقضى وليس الحالة الراهنة للامور ، فان النتيجة التي تتبع اوتوماتيكيا هي ان الجمعية التأسيسية التي شاخت ، وبالتالي ولدت ميتة ، كان يجب ان تُلغى دون تأخير لتتخذ الترتيبات لاجراء انتخابات لجمعية تأسيسية جديدة . فلم يكن لينين وتروتسكي يريدان ، وكان يجب ان لا يريدا ، وضع مصير الثورة في ايدي جمعية تعكس روسيا الماضي ، روسيا كيرنسكي ، روسيا فترة التذبذب والتحالف مع البورجوازية . من هنا لم يتبق ما يفعل سوى دعوة جمعية تأسيسية تطلق روسيا الجديدة التي تخطط الجمعية الاولى .

بدلا من ذلك ، يقوم تروتسكي ، منطلقا من الحالة الخاصة ، حالة عدم كفاية الجمعية التأسيسية التي انعقدت في اكتوبر ، باستخلاص نتيجة عامة تتعلق بعدم كفاية اي تمثيل شعبي ينبجم عن الاقتراع الشعبي العام خلال الثورة . فهو يكتب قائلا «بفضل النضال المفتوح والمباشر من اجل السلطة الحكومية ، تراكم الجماهير كمية هائلة من الخبرة السياسية باسرع وقت ، وتصد بسرعة درجة اثر اخرى من درجات تطورها السياسي . فكلما كان البلد اكبر وكلما كان

(١) الناردونيون اسم كان يطلق في ذلك الحين على حزب الاشتراكيين الثوريين الذي دم كحزب كيرنسكي وعارض ثورة اكتوبر .

(٢) تخطى روزا لوكسمبورغ هنا ، فالصحيح ان الترتيبات لانتخاب الجمعية التأسيسية اتخذت قبل ثورة اكتوبر ، ولكن الانتخاب ذاته وقع بعد الثورة مباشرة .

جهازه التقني اكثر بدائية ، كلما قل تعقيد آلية المؤسسات الديمقراطية القدرة على مرافقة خطى هذا التطور .

هنا نجد شكاً بـ «آلية المؤسسات الديمقراطية» . وهنا علينا ان نعترض على ذلك في الحال ، اذ ان هذا التقدير للمؤسسات التمثيلية يتضمن مفهوما تخطيطيا جامدا تخالفه بصراحة التجربة التاريخية لكل مرحلة ثورية . فطبقا لنظرية تروتسكي ، تعكس كل جمعية منتخبة التركيب العقلي والنضج السياسي لناخبها كما تعكس مزاجهم لحظة ذهابهم الى مركز الاقتراع . والجسم الديمقراطي ، تبعا لذلك ، انعكاس للجماهير في نهاية فترة الاقتراع ، كما ان السماوات لا تبدي لنا الاجسام السماوية كما هي عندما ننظر اليها بل كما كانت لحظة اشعت نورها عبر الفراغ الشاسع الذي لا يقاس . بذلك ينكر تروتسكي اي رابط عقلي حي بين الممثلين بعد انتخابهم وبين جمهور الناخبين ، كما ينكر اي تفاعل دائم بينهما .

ولكن كثر ما تناقض التجربة التاريخية هذا ! اذ ان التجربة تبين العكس ، انها تبين بالتحديد ان سيلا حيا من المزاج الجماهيري يدور حول الهيئات التمثيلية ويتخللها ويهدها . والا كيف امكن لنا ، كلما اشتد الهيجان في المصانع والمشاكل والشوارع ، ان نشاهد ، كما يحدث احيانا في كل برلمان بورجوازي ، طفرات «ممثلي الشعب» المسلية عندما يلهم هؤلاء فجأة بـ «روح» جديدة فيطلقون اصواتا غير متوقعة اطلاقا ، وكيف امكن لنا حينئذ ان نجد اكثر الموميات جفافا يتصرف بحبوبة الشباب ، وان نجد الشيدمانيين الصغار على اختلاف انواعهم يكتشفون حناجرهم انغاما ثورية ؟

فهل نتخلى ، في خضم الثورة ، عن هذا التأثير الحي ابدا الذي يمارسه مزاج الجماهير ودرجة نضجها السياسي على الهيئات التمثيلية ، لنستبدله بتخطيط هيكلي متصلب من الشعارات والبطاقات الحزبية ؟ كلا ، على العكس ! ذلك ان الثورة بالضبط تخلق بحرارتها المتوهجة الجو السياسي الحساس المزهق النابض بالحياة الذي تؤثر عبره امواج الشعور الشعبي ونبضات الحياة الشعبية على الهيئات التمثيلية بطريقة جد رائعة . هذه هي بالتأكيد الحقيقة التي تقف خلف المشاهد المؤثرة المعروفة جيدا التي تحدث باستمرار في المراحل الاولى لكل ثورة ، تلك المشاهد التي نرى فيها الرجعيين القدامى او المتطرفين في اعتدالهم ، الذين تحذروا عن انتخابات برلمانية جرت بالاقتراع المحدود في ظل النظام القديم ، يتحولون فجأة الى ناطقين عنيقين بطوليين باسم الانتفاضة . والمثال الكلاسيكي على ذلك هو «البرلمان الطويل» في إنجلترا ، ذلك البرلمان الذي انتخب وانعقد في العام ١٦٤٢ وبقي طوال سنوات سبع كاملة يعكس في حياته الداخلية كل تحولات وتبدلات المزاج الجماهيري والنضج السياسي والتمايز الطبقي ، يعكس تقدم الثورة

(١) «الشيدمانيون الصغار» اسم مسرحية يشير الى فيليب شيدمان الاشتراكي الديمقراطي الحكومي الالاني في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى .

الى ذروتها ، من المناوشات الاولى الخانعة مع العرش في ظل رئيس البرلمان بقي
جائما على ركبتيه الى الغاء مجلس اللوردات واعدام شارل الاول وعلان الجمهورية .
الم يتكرر التحول الرائع ذاته في Trench Estates General وفي برلمان لويس
فيليب الخاضع للرقابة وحتى في الدوما الروسية الرابعة - وهذا المثال الاخير
البارز قريب العهد الى تروتسكي - التي انتخبت في العام ١٩٠٩ في ظل اقصى
حكم مضاد للثورة ، والتي شعرت فجأة بالحرارة المتوهجة للانعطاف الوشيك
فاصبحت نقطة انطلاق الثورة ؟

كل هذا يبين ان «الآلية البطيئة للمؤسسات الديمقراطية» تملك مصححا
جبارا ، هو بالتحديد زخم الجماهير الحي وضغطها الذي لا ينقضي . وكلما كانت
هذه المؤسسات اكثر ديمقراطية ، كلما كانت نبضات حياة الجماهير السياسية
اقوى واكثر حيوية ، وكلما كان تأثيرها اكمل واكثر مباشرة ، على الرغم من
الشعارات الحزبية الجامدة والبطاقات التي عفا عليها الدهر (القوائم الانتخابية) الخ .
من المؤكد ان لكل مؤسسة ديمقراطية حدودها ونقائصها ، وهذا ما تشترك فيه
بلاشك مع كل المؤسسات الانسانية الاخرى . لكن العلاج الذي اختاره لينين
وتروتسكي ، وهو الغاء الديمقراطية بما هي ، اسوأ من المرض الذي يفترض هذا
العلاج ان يشفيه ، ذلك انه يقضي على المصدر الوحيد الذي يستطيع تصحيح كل
مواطن الضعف المتأصلة في المؤسسات الاجتماعية . هذا المصدر هو عيش اوسع
جماهير الشعب حياة سياسية فعالة نشيطة لا يعوقها قيد .

٥ - مسألة الاقتراع

لنأخذ مثلا بارزا آخر : حق الاقتراع كما وضعته الحكومة السوفيتية .
ليس واضحا تماما ما هي الاهمية العملية التي عزيت لحق الاقتراع هذا . اذ يبدو
من نقد لينين وتروتسكي للمؤسسات الديمقراطية انهما يرفضان التمثيل الشعبي
على اساس الاقتراع العام كمسألة مبدأ ، وانهما يريدان ان يعتمدا على السوفيات
فقط . فلماذا ، اذن ، وضع نظام الاقتراع العام على الاطلاق ؟ هذا ليس واضحا
حقا . وليس معروفا لدينا ما اذا كان حق الاقتراع هذا قد مورس في مكان ما ،
فنحن لم نسمع ان انتخابات لاي هيئة تمثيل شعبي قد جرت على اساسه . من
المحتمل كثيرا ان يكون فحسب نتاجا نظريا للدبلوماسية ، اذا صح التعبير ، ولكنه
يشكل كما هو نتاج بارز للنظرية البلشفية في الدكتاتورية .

(١) بعد التظاهرات الشعبية في شباط ١٩١٧ ، ارسلت هذه الدوما الرابعة مبعوثين الى القيصر
ليطلبوا منه التخلي عن العرش .

لا يقاس حق الاقتراع ، بأي حق سياسي بشكل عام ، بنوع من التصور المجرد لـ «العدالة» ولا بالعلاقة مع أي كلمات بورجوازية ديمقراطية أخرى ، بل يقاس بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي صمم لاجلها . وحق الاقتراع الذي وضعتة الحكومة السوفياتية مصمم لمرحلة الانتقال من الشكل البورجوازي - الرأسمالي للمجتمع إلى الشكل الاشتراكي له ، أي أنه مصمم لمرحلة دكتاتورية البروليتاريا . ولكن التفسير الذي وضعه لينين وتروتسكي لهذه الدكتاتورية يقضي باعطاء حق التصويت للذين يعيشون على عملهم الخاص فقط ، وحرمان كل من عداهم منه .

ومن الواضح ان حقا كهذا يكتسب معنى فقط في مجتمع يستطيع اعطاء جميع من يريدون أن يعملوا فرصة حياة متمدينة على اساس عمل المرء الذاتي . فهل هذا هو الحال في روسيا الآن ؟ في ظل ظروف كالتى على روسيا أن تجابهها ، ظروف انقطاعها عن السوق العالمي وعن أهم مصادرها من المواد الخام ، وظروف تتضمن اجتثاثا عاما مريعا للحياة الاقتصادية وانقلابا قاسيا للعلاقات الانتاجية نتيجة تحويل علاقات الملكية في الارض والصناعة والتجارة ، في ظل ظروف كهذه ، من الواضح ان حيوات بلا عدد قد اجتثت فجأة دون ان يكون امامها فرصة موضوعية للثور على استخدام لقوة عملها ضمن الآلية الاقتصادية . ولا ينطبق هذا على الطبقتين الرأسمالية والمالكة للارض فحسب ، بل ينطبق ايضا على شرعية واسعة من الطبقة الوسطى وحتى على الطبقة العاملة ذاتها . فمن المعروف جيدا ان انكماش الصناعة قد ادى إلى عودة البروليتاريا المدنية على نطاق واسع إلى الريف سعيا إلى مكان ما في الاقتصاد الريفي . في ظل ظروف كهذه ، يصبح الحق السياسي في الاقتراع على اساس الالتزام العام بالعمل إجراء لا يمكن فهمه . اذ يجب طبقا للتوجه الغالب حرمان المستغلين فقط من حقوقهم السياسية . ومن جهة أخرى ، وفي الوقت الذي يجري فيه اجتثاث قوى العمل المنتجة على نطاق واسع ، كثيرا ما تجد الحكومة السوفياتية نفسها مجبرة على تسليم الصناعة الوطنية للملاك السابقين ، على اساس الإيجار ان صح التعبير . وقد اضطرت الحكومة السوفياتية بالطريقة ذاتها إلى الوصول إلى حل وسط مع تعاونيات المستهلكين البورجوازية . كذلك ثبت ان الخبراء البورجوازيين لا يمكن الاستغناء عنهم . وهناك نتيجة أخرى للوضع ذاته هو أن الدولة تعيل قطاعات متنامية من البروليتاريين ، مثل الحراس الحمر الخ ، من الموارد العامة . من هنا ، يجري ، في الواقع ، حرمان قطاعات واسعة متنامية من البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة من كل حقوقها السياسية ، هي بالتحديد تلك القطاعات التي لا تتوفر لها الآلية الاقتصادية وسيلة لممارسة التزامها بالعمل .

ان اعتبار حق الاقتراع طوباويا ونتاجا للخيال ، والنظر إليه مقطوعا عن الحقيقة الاجتماعية ، أمر ليس له أي معنى ، وهو لهذا السبب ليس أداة جديدة لدكتاتورية البروليتاريا . انه مفارقة واستباق لحالة حقوقية مناسبة لاقتصاد

اشتراكي تام ناجز ، ولكنها غير مناسبة للمرحلة الانتقالية ، مرحلة دكتاتورية البروليتاريا .

لقد قامت الطبقة الوسطى بكاملها والانتلجنسيا البورجوازية الصغيرة بمقاطعة الحكومة السوفياتية شهورا عدة بعد اكتوبر وعطلت اجهزة سكة الحديد والبرق والبريد والتربية والادارة ، وعارضت بهذه الطريقة حكومة العمال . وكان من الطبيعي ان تعرض هذه جميعا لكل الاجراءات الضاغطة ، التي شملت الحرمان من الحقوق السياسية ووسائل العيش الاقتصادية الخ ، وذلك لتحطيم مقاومتها بيد من حديد . فكانت هذه بالضبط الطريقة التي عبرت بها الدكتاتورية الاشتراكية عن نفسها ، ذلك ان الدكتاتورية الاشتراكية لا يمكن ان تتردد في استخدام القوة لضمان اجراءات معينة تشمل مصالح الجميع . ولكن عندما يتعلق الامر بقانون اقتراع يحكم بالحرمان على فطاعات واسعة من المجتمع فيضعها سياسيا خارج اطار المجتمع ، وفي الوقت ذاته لا يستطيع افساح مكان لها حتى اقتصاديا داخل هذا الاطار ، وعندما يتضمن هذا القانون الحرمان من الحقوق لا كأجراء ملموس لفرض ملموس بل كقاعدة عامة نافذة الى وقت طويل ، عندئذ لا يكون هذا القانون ضرورة من ضرورات الدكتاتورية بل بديلا مؤقتا غير قابل للتطبيق في الحياة . وهذا ينطبق بالمثل على السوفيات كاساس وعلى الجمعية التأسيسية وقانون الاقتراع العام .

وصف البلاشفة السوفيات بانها رجعية لان اغليبتها من الفلاحين (مندوبي الفلاحين والجنود) . ولكنها بعد تحولها الى جانب البلاشفة اصبحت بالنسبة لهم ممثلة حقة للرأي الجماهيري . لكن هذا التحول المفاجيء كان مرتبطا فحسب بمسألتي الارض والسلم (١) .

غير ان الجمعية التأسيسية وقانون الاقتراع لا يستنفدان المسألة . فنحن لم نبحث فيما سلف في تدمير اهم الضمانات الديمقراطية لحياة عامة صحية والنشاط السياسي للجماهير العاملة : حرية الصحافة ، حقوق الاجتماع والتنظيم ، فقد اعتبرت هذه الحرية وهذه الحقوق محرمة على كل خصوم النظام السوفياتي . وحجج تروتسكي التي اوردناها سابقا والمتعلقة بالطبيعة البطيئة للهيئات الديمقراطية الانتخابية ليست مرضية ابدا ولا مقنعة فيما يتعلق بهذه التبعديات (على الحقوق الديمقراطية) . من جهة اخرى ، فان الحقيقة المعروفة جيدا والتي لا تناقش هي ان حكم جماهير الشعب المريضة امر لا يمكن التفكير به اطلاقا دون صحافة حرة غير مقيدة ودون حق الاجتماع والتنظيم غير المحدود .

(١) وجدت هذه الجمل الثلاث الواردة بين قوسين في المخطوطة الاصلية على شكل ملاحظة في ورقة غير مرقمة . ومن المحتمل أن تكون روزا قد قصدت بها توسيعا للجملة السابقة . خاصة وان هذه الجملة وجدت في المخطوطة مشطوبة ما يدل على ان روزا كانت تريد امادة كتابتها او توسيعها .

٦ - مسألة الديكتاتورية

يقول لينين : الدولة البورجوازية اداة لاضهاد الطبقة العاملة ، اما الدولة الاشتراكية فاداة لاضهاد البورجوازية . انه الى حد ما يقول ان الدولة الاشتراكية ليست الا الدولة الرأسمالية واقفة على راسها . تففل هذه النظرة المبسطة الامر الاساسي ، الا وهو ان حكم الطبقة البورجوازية ليس بحاجة الى تدريب وتشقيف كل جماهير الشعب سياسيا ، على الاقل ليس ابعد من حدود ضيقة ، بينما يشكل هذا عنصر حياة دكتاتورية البروليتاريا ، وهواء تنفسها الذي لا تستطيع العيش دونه .

ويكتب تروتسكي قائلا : « بفضل النضال المفتوح والمباشر من اجل السلطة الحكومية ، تراكم الجماهير كمية هائلة من الخبرة السياسية باسرع وقت ، وتصدر بسرعة درجة اثر اخرى من درجات تطورها السياسي » . هنا يدحض تروتسكي نفسه ويدحض اصدقائه . اذ انهم ، وبالضبط لان الامر كذلك ، قطعوا الطريق على ارساء اساس الخبرة السياسية وعلى مصدر هذا التطور الصاعد ، وذلك بقمعهم للحياة العامة ! والا فان علينا ان نفترض ان الخبرة والتطور كانا ضروريين حتى استيلاء البلاشفة على السلطة ، واصبغا اذ ذاك زائدين عن الحاجة بعد ان وصلا اعلى ذروة لهما . (خطبة لينين : لقد كسبت الاشتراكية روسيا !!!)

في الواقع ، العكس هو الصحيح . فالمهام العملاقية ذاتها التي اخذها البلاشفة على عاتقهم بشجاعة وعزم تتطلب اكثف تدريب سياسي للجماهير وتتطلب مراكمة الخبرة .

الحرية لانصار الحكومة فقط ، ولاعضاء الحزب فقط - مهما كان عددهم عظيما - ليست حرية على الاطلاق . الحرية ابدا وعلى الاطلاق هي حرية من يفكر بطريقة مختلفة . ليس بسبب اي مفهوم متعصب لـ « العدالة » ، ولكن لان كل ما هو مطهر وصحي ومثقف في الحرية السياسية يعتمد على هذه الخاصية الاساسية ، وفعالية هذه الحرية تتلاشى عندما تصبح « الحرية » امتيازا خاصا .

ان البلاشفة انفسهم لن يقبلوا ، وايديهم على قلوبهم ، ان ينكروا انه يتعين عليهم ان يتلمسوا خطوة اثر خطوة ويجربوا ويختبروا حينما هذا الطريق وحينا آخر ذاك ، وان الكثير من اجراءاتهم لا يمثل درر الحكمة التي لا تقدر بثمن . وسيكون هذا هو حالنا جميعا ، ويجب ان يكون ، عندما نصل النقطة ذاتها ، حتى لو لم تسد الظروف الصعبة نفسها .

الافتراض الضمني الذي يقف خلف نظرية لينين - تروتسكي في الدكتاتورية هو الاتي : ان التحويل شيء ويتحقق بمعادلة جاهزة تقبع في جيب الحزب الثوري ، ولا تحتاج الا الى تطبيقها في الممارسة بعزم ونشاط . لكن هذا ليس هو الحال ، لسوء الحظ (او ربما لحسنه) . فالتنفيذ العملي للاشتراكية كنظام

اقتصادي واجتماعي وحقوقى ليس مجموع وصفات جاهزة ، بل هو امر غائب تماما في ضباب المستقبل . وما تملكه في برنامجنا لا يعدو بضعة علامات مميزة تشير الى الاتجاه الذي يجب ان ننظر فيه الى الاجراءات الضرورية ، وهذه العلامات في الغالب ، سلبية في طابعها . فنحن نعرف بهذا القدر او ذاك ما يتوجب علينا القضاء عليه منذ البداية لنفتح الطريق الى الاقتصاد الاشتراكي . ولكن عندما يصل الامر الى طبيعة آلاف الاجراءات المحددة الصغيرة والكبيرة الضرورية لادخال المبادئ الاشتراكية الى الاقتصاد والقانون والعلاقات الاجتماعية جميعها ، فاننا عندئذ لن نجد المفتاح في اي برنامج لاي حزب اشتراكي ولا في اي كتاب اشتراكي ، وليس هذا موطن ضعف ، بل انه ما يجعل الاشتراكية العلمية متفوقة على كل المنوعات الطوباوية . اذ لا يجب ان يكون النظام الاشتراكي ، ولا يمكن ان يكون ، الا نتاجا تاريخيا يولد في مدرسة تجاربه ذاتها ، يولد خلال تحقيقه ، وهو كنتيجة لتطور التاريخ الحي ، يملك - مثل الطبيعة العضوية التي يشكل في التحليل الاخير جزءا منها ، يملك العادة الحميدة ، عادة خلق انتاج وسائل اشباع اي حاجة اجتماعية حقيقية في الوقت ذاته الذي يخلق فيه هذه الحاجة ، عادة خلق المهمة وحلها في الوقت ذاته . بيد انه اذا كان الامر كذلك ، فان من الواضح ان الاشتراكية بطبيعتها لا يمكن ان تخلق باصدار القوانين او تحقق بواسطة مراسيم . انها تتطلب مسبقا عددا من اجراءات القوة - ضد الملكية الى آخره . يمكن للسلبى ، للتدمير ، ان يتحقق بمراسيم ، اما الايجابى ، البناء ، فلا يمكن له ذلك . مجال جديد ، وآلاف المشاكل ، ولا يستطيع غير التجربة فتح آفاق جديدة وتصحيحها . ولا يمكن ان يصحح المحاولات الخاطئة جميعا سوى الحياة الفوارة غير المعاقة التي تشكل في آلاف الاشكال والاستحداثات الجديدة . ان الحياة العامة في البلاد التي تسود فيها حرية محدودة حياة فقيرة ناعسة وجامدة عقيمة الى حد بعيد ، وذلك بالضبط لان الافتقار الى الديمقراطية يقطع كل شرايين حياة الثروة الروحية والتقدم (البرهان : سنة ١٩١٥ والاشهر من شباط الى اكتوبر ١٩١٧) . لقد كانت الحياة التي تحدثنا عنها الحياة السياسية ، ولكن الشيء ذاته ينطبق على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ايضا . يتوجب على كل جماهير الشعب ان تشارك في هذه الحياة ، والا صدرت الاشتراكية بقوانين يضعها ، من خلف بضعة مكاتب رسمية ، حفنة من المثقفين .

الرقابة العامة ضرورية ولا غنى عنها . والا اقتصر تبادل الخبرة على دائرة مغلقة من موظفي النظام الجديد ، فيصبح الفساد امرا محتوما (كلمات لينين ، نشرة رقم ٢٩) . ان الاشتراكية في الحياة تتطلب التحويل الروحي الكامل للجماهير التي جعلتها منحة قرون من الحكم الطبقي البرجوازي . الفرائز الاجتماعية بدلا من الفرائز الذاتية الانانية ، المبادرة الجماهيرية بدلا من العطالة ، المثالية التي تقهر كل معاناة ... الخ الخ . لا احد يعرف هذا افضل من لينين ، ولا احد يصفه بنفاذ ويكرره بعناد اكثر منه ، ولكنه مخطيء تماما في الوسائل التي

يستخدمها : المرسوم والقوة الدكتاتورية لمراقبة عمال في مصنع والعقوبات الوحشية والحكم بالارهاب . هذه جميعها ليست الا مسكنات . فليس هناك من طريقة للولادة الجديدة سوى مدرسة الحياة العامة ذاتها ، والديمقراطية على اوسعها وبدون حدود والراي العام . ان الحكم بالارهاب هو الذي يحط من المنويات .

عندما يصفى ذلك كله ، فما الذي يبقى ؟ بدلا من الهيئات التمثيلية تؤلف بالانتخاب العام الشعبي ، وضع لينين السوفياتات ممثلا حقيقيا واحدا للجماهير العاملة . ولكن الحياة في السوفياتات ستصبح مقعدة هي الاخرى بالقمع الذي يمارس على الحياة السياسية في البلاد ككل . فبدون الانتخابات العامة ، وبغير حرية للصحافة والاجتماع غير محدودة وبدون اصطراع الآراء بحرية ، تخدم الحياة في كل مؤسسة عامة ، وتصبح مجرد شبه حياة لا يبقى فيها من عنصر ناشط سوى البيروقراطية . وستفقد الحياة العامة في النوم بالتدريج ، ليحكم ويوجه بضغ عشرات من القادة الحزبية ذوي الطاقة التي لا تستنفد والتجربة التي لا حدود لها . ومن بين هؤلاء سيتولى القيادة في الواقع حفنة من الرؤوس لتدعى نخبة من العمال بين حين وآخر الى اجتماعات تقوم فيها بالتصفيق للقادة والموافقة بالاجماع على مشاريع قرارات مقترحة . وهذا في واقع الامر حكم طفمة ، انه دكتاتورية ، ليس بالتاكيد دكتاتورية البروليتاريا ، بل فقط دكتاتورية قبضة من السياسيين ، اي دكتاتورية بالمعنى البورجوازي ، بمعنى حكم اليقاقة . (تأجيل مجلس السوفيات من ثلاثة اشهر الى ستة !) . نعم ، اننا نستطيع ان نذهب ابعد من ذلك : ان حالة كهذه لا يمكن الا ان تؤدي بالضرورة الى جعل الحياة العامة وحشية : محاولات اغتيال ، رمي الرهائن بالرصاص الخ . (خطبة لينين في الانضباط والفساد) .

٧ - النضال ضد الفساد

مشكلة الصراع مع البروليتاريا - الرثة مشكلة لها اهمية قصوى في كل ثورة . وسيكون علينا نحن في المانيا ، كما في كل مكان اخر ، ان نحابه هذه المشكلة . ان العنصر البروليتاري - الرث منغرس بعمق في المجتمع البورجوازي . انه ليس فحسب قطاعا خاصا ونوعا من النفايات ينمو الى حد هائل عندما تنهار جدران النظام القائم ، بل هو جزء لا يتجزأ من الكل الاجتماعي . ولقد بينت الاحداث في المانيا ، وبدرجة او اخرى في غيرها من الاقطار، سهولة تعرض كل قطاعات المجتمع البورجوازي لهذا الانحطاط . فالتتابع من الربح التجاري الفاحش الى الصفقات الوهمية الى غش المواد الغذائية الى الفس الى الاختلاس الرسمي الى السرقة الى السطو والسلب يندفع بطريقة امحت معها الحدود بين المواطنين الشرفاء وبين المجرمين . وتكرر الظاهرة ذاتها في الانحطاط المنتظم والسريع للسادة البورجوازيين عندما ينتقلوا الى ارض اجتماعية غريبة فسي

مستعمرات ما وراء البحار . والمجتمع البورجوازي يقع ، بتحطيم الحواجز المتعارف عليها ومعايير الاخلاق والقانون ، ضحية انحطاط مباشر غير محدود ، ذلك ان اكثر قوانين حياة هذا المجتمع جهورية ، الا وهو استغلال الانسان للانسان ، هو اكثر اللااخلاقيات انحطاطا . ان على الثورة البروليتارية ان تصارع هذا العدو واداة الردة المضادة للثورة هذه في كل حين .

ومع ذلك ، فالارهاب في هذه الحالة ايضا سيف مثل سلمي ذو حدين . واقسى اجراءات القانون العسكري عقيمة في مواجهة نوبات المرض البروليتاري - الرث . ولا شك ان كل نظام يعتمد على القانون العسكري باستمرار يقود حتما الى الاعتباط وكل شكل من اشكال الاعتباط يميل الى فساد المجتمع . ان الوسيلة الفعالة الوحيدة التي تملكها الثورة البروليتارية ، في هذا المجال ايضا ، هي : اجراءات جذرية من طبيعة سياسية واجتماعية واسرع تحويل ممكن للضمانات الاجتماعية لحياة الجماهير - الهاب المثالية الثورية التي لا يمكن الحفاظ عليها لاي فترة الا عبر حياة خصبة تعيشها الجماهير ذاتها في ظل ظروف من الحرية السياسية غير المحدودة .

وكما ان فعل اشعة الشمس هو اكثر العلاجات نجاعة وتطهيرا ضد الالتهابات وجراثيم الامراض ، كذلك فان الشمس الشافية المطهرة الوحيدة هي الثورة ذاتها ومبدؤها المجدد والحياة الروحية ونشاط الجماهير ومبادرتها التي لا يمكن ان تخلق الا بالثورة والتي تأخذ شكل الحرية السياسية الاكثر اتساعا (١) . وستكون الفوضى في حالتنا ، كما هي في كل مكان ، امرا لا يمكن تجنبه . فالعنصر البروليتاري - الرث منفرد في عمق المجتمع البورجوازي ولا يمكن فصله عنه .

براهين :

- ١ - بروسيا الشرقية ، اعمال اللصوصية التي يقوم بها القوزاق .
 - ٢ - اندلاع السرقة والسطو في المانيا (الربح الفاحش ، هيئات البريد وسكة الحديد ، الشرطة ، ذوبان الحدود بين المجتمع المنظم جيدا والمجرمين) .
 - ٣ - انحطاط القادة النقابيين السريع .
- ضد هذا كله ، لا حول ولا قوة لاجراءات الارهاب الوحشية . فهي على العكس من ذلك تسبب المزيد من الفساد . والعلاج المضاد الوحيد هو : مثالية الجماهير ونشاطها الاجتماعي ، والحرية السياسية غير المحدودة .
- ان هذا قانون موضوعي قاهر لا يمكن لاي حزب ان يكون معفى منه .

(١) يبدو ان الفقرات السابقة تطوير وتوسيع للفقرة اللاحقة التي وجدت في المخطوطة على ورقة منفصلة غير مرقمة . الفقرات السابقة تردد بشكل اوسع ما تورده الفقرة اللاحقة على شكل نقاط .

٨ - الديمقراطية والدكتاتورية

الخطأ الاساسي في نظرية لينين - تروتسكي يكمن في انهما مثل كاوتسكي يعارضان الديمقراطية بالاشتراكية . فالبلاشفة وكاوتسكي على حد سواء يطرحون المسألة على الوجه التالي : «الدكتاتورية ام الديمقراطية» . يختار كاوتسكي بالطبع «الديمقراطية» اي الديمقراطية البورجوازية ، وذلك بالضبط لانه يعارض بها الثورة الاجتماعية البديل . من جهة اخرى يختار لينين وتروتسكي الدكتاتورية مقابل الديمقراطية ، وهما بذلك يحذان دكتاتورية حفنة من الاشخاص اي انهما يحذان الدكتاتورية على النموذج البورجوازي . ان هذين الموقفين يقفان على طرفي نقيض ، ولكنهما يبعدان بالتساوي عن السياسة الاشتراكية الحقة . لا تستطيع البروليتاريا عندما تستولي على السلطة ان تتبع النصيحة التي يسديها كاوتسكي بحجة «عدم نضوج البلد» ، تلك النصيحة التي تقول بان تتخلى البروليتاريا عن الثورة الاشتراكية وتكرس نفسها للديمقراطية . انها لا تستطيع اتباع هذه النصيحة دون ان تخون بذلك نفسها والاممية والثورة . وعليها في الحال ان تتخذ الاجراءات الاشتراكية بعزم ونشاط وبلا تردد ، اي ان تمارس الدكتاتورية ، ولكن دكتاتورية الطبقة ، لا دكتاتورية الحزب ولا دكتاتورية الطغمة - وذلك يعني دكتاتورية الطبقة في اوسع اشكالها الجماهيرية على اساس المشاركة الفعالة غير المحدودة لكل جماهير الشعب ، اي الديمقراطية بلا حدود .

يكتب تروتسكي قائلا «ما كنا كماركسيين لنعبد يوما الديمقراطية الشكلية» . نعم بالتأكيد ما كنا لنعبد يوما الديمقراطية الشكلية ، ولا نحن كذلك نعبد الاشتراكية او الماركسية . فهل يتبع من ذلك اننا يمكن ان نلقي ايضا بالاشتراكية الى سلة النفايات كما فعل كانو ولنش وبارفوس ، اذا اصبحت غير مريحة لنا ؟ ان تروتسكي ولينين هما الدحض الحي لهذه الاجابة .

«ما كنا لنعبد يوما الديمقراطية الشكلية» . كل ما يعنيه هذا هو : اننا كنا دوما نميز اللب الاجتماعي من الشكل السياسي للديمقراطية البورجوازية . لقد كشفنا دوما عن لب اللامساواة الاجتماعية والافتقار الى الحرية داخل قشرة المساواة والحرية الشكليين الحلوة . ولم يكن ذلك كي نرفض هذه الاخيرة ، بل كي نحث الطبقة العاملة على ان لا تكتفي بالقشرة بل تستولي على السلطة السياسية لكي تخلق الديمقراطية الاشتراكية بدل الديمقراطية البورجوازية - لا لتخلص من الديمقراطية كلها .

لكن الاشتراكية الديمقراطية ليست شيئا يبدأ فقط في الارض الموعودة بعد وضع اسس الاقتصاد الاشتراكي ، ولا هي هدية عيد الميلاد تعطى للشعب الذي يستحقها ، الشعب الذي حبا حتى ذلك الحين حفنة الدكتاتوريين الاشتراكيين بالدعم . ان الديمقراطية الاشتراكية تبدأ في الوقت ذاته الذي يحطم فيه الحكم الطبقي ويبدأ فيه بناء الاشتراكية . انها تبدأ في اللحظة ذاتها التي يستولي فيها

الحزب الاشتراكي على السلطة . انها دكتاتورية البروليتاريا ذاتها .
بلى ، الدكتاتورية ! ولكن الدكتاتورية التي تتكون عبر تطبيق الديمقراطية لا
عبر القضاء عليها، عبر الهجوم النشط الحازم على الحقوق والعلاقات الاقتصادية
للمجتمع البورجوازي ، ذلك الهجوم الذي لا يمكن بدونه حدوث تحويل اشتراكي .
لكن هذه الدكتاتورية يجب ان تكون دكتاتورية الطبقة لا دكتاتورية الاقلية القيادية
الصغيرة باسم الطبقة - اي ان هذه الدكتاتورية ينبغي ان تتقدم خطوة خطوة من
خلال المشاركة الجماهيرية النشيطة وينبغي ان تكون تحت تأثير هذه الجماهير
وخاضعة لسيطرة نشاط جماهيري كامل ، يجب ان تنبثق من تنامي الممران
السياسي لجماهير الشعب .

لا شك في ان البلاشفة كانوا سيسرون في هذا الطريق ذاته لولا الضرورة
المريعة التي فرضتها عليهم الحرب العالمية والاحتلال الالمانى وكل الصعوبات غير
العادية التي ترتبط بهما ، اذ لم يكن هناك بد من ان تشوه هذه الامور اي سياسة
اشتراكية مهما كانت هذه السياسة تتمتع بنوايا طيبة ومبادئ ناصعة .
ان البرهان على ذلك هو استخدام الحكومة السوفياتية للارهاب بشكل
واسع في الفترة الاخيرة قبيل انهيار الامبريالية الالمانية وبعيد اغتيال السفير
الالمانى .

كل ما حدث في روسيا امر يمكن فهمه ويشكل سلسلة حتمية من الاسباب
والنتائج ، نقطة البداية فيها هي فشل البروليتاريا الالمانية ونقطة النهاية فيها هي
احتلال الامبريالية الالمانية لروسيا . واننا بلا شك نطلب من لينين ورفاقه امرا
فوق انساني اذا توقعنا منهم في ظل ظروف كهذه ان يبنوا افضل ديمقراطية
ودكتاتورية بروليتارية نموذجية واقتصادا مزدهرا . لقد قدم لينين ورفاقه ،
بموقفهم الثوري الحازم وقوتهم المثلى في العمل واخلاصهم الذي لا يتزعزع
للاممية الاشتراكية ، كل ما كان يمكن ان يقدم في ظل هذه الظروف الشيطانية
القاسية . لكن الخطر يبدأ عندما يجعلون من الضرورة فضيلة ويريدون ان يصبوا
كل التاكتيكات التي فرضتها الظروف القاهرة في نظام نظري كامل وعندما يريدون
ان يقدموا هذه التاكتيكات للبروليتاريا العالمية وكأنها مثال يجب ان يحتذى .
وعندما يضعون انفسهم في دائرة الضوء الذي اشعوه هم انفسهم ، ويخفون
الخدمة التاريخية التي لا مرأى فيها والتي ادوها تحت ركام الخطوات الخاطئة التي
فرضتها عليهم الضرورة ، فانهم انما يقدمون خدمة تافهة للاشتراكية الاممية ،
تلك الاشتراكية التي حاربوا من اجلها وقاسوا من اجلها . فهم يريدون ان يضعوا
في جعبة الاشتراكية كل التشويهات التي فرضها القهر والضرورة في روسيا
وكانها اكتشافات جديدة - تلك التشويهات التي ليست في التحليل الاخير غير
نتائج افلاس الاشتراكية الاممية في الحرب العالمية الراهنة .

ليصرخ الاشتراكيون الحكوميون الالمان بملء افواههم ان حكم البلاشفة في
روسيا تعبير مشوه عن دكتاتورية البروليتاريا . لكن اذا كانت هذه الدكتاتورية

مشوهة ، فما ذلك الا نتاج سلوك البروليتاريا الالمانية التي هي بحد ذاتها تعبير مشوه عن الصراع الطبقي الاشتراكي . كلنا خاضعون لقوانين التاريخ ، ولا يمكن تحقيق النظام الاجتماعي الاشتراكي الا عالميا .

لقد اظهر البلاشفة انهم قادرون على فعل كل ما يمكن لحزب ثوري حقيقي ان يفعل ضمن حدود الامكانيات التاريخية . ولا يفترض فيهم ان يجترحوا المعجزات . ذلك ان قيام ثورة بروليتارية نموذجية لا اخطاء فيها في بلد معزول انهكتته الحرب العالمية وخنقته الامبريالية وخذلته البروليتاريا العالمية ليس الا معجزة .

ما يتوجب فعله حقا هو تمييز الهام من غير الهام ، اللب من القشرة العرضية ، في سياسات البلاشفة . فالمشكلة الاكثر اهمية ، في المرحلة الراهنة التي نواجه فيها صراعات نهائية وحاسمة في العالم كله ، هي المسألة الملحة في عصرنا . وليست هذه المشكلة هي هذه المسألة الثانوية او تلك من مسائل التكتيك ، بل ههنا مسألة قدرة البروليتاريا على العمل ، وقدرتها على التصرف وتصميمها على استيلاء الاشتراكية على السلطة . وفي هذا لا يزال لينين وتروتسكي واصدقاؤهما هم الاوائل ، هم الذين تقدموا الى الامام ضاربين مثلا لبروليتاريا العالم . انهم لا يزالون الوحيدين الذين يستطيعون ان يقولوا لقد جرونا .

هذا هو الامر الهام الخالد في سياسة البلاشفة . وهم بهذا المعنى ادوا خدمة خالدة هي انهم ساروا على رأس البروليتاريا العالمية في الاستيلاء على السلطة السياسية ومعالجة مسألة تحقيق الاشتراكية عمليا ، ودفعوا بقوة تسوية الحسابات بين العمل ورأس المال في العالم كله . ان المشكلة يمكن ان تطرح فحسب في روسيا . لكنها لا يمكن ان تحل في روسيا . وبهذا المعنى فان المستقبل للبلاشفية في كل مكان .

في برنامج سبارتاكوس
الخطبة التي ألقته روزا لوكسمبورغ في ٣٠ كانون الاول ١٩١٨
في المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي لالمانيا

تتمتع ترجمة هذا الخطاب على الترجمة الانجليزية التي قام بها ادن وسيداربول عام ١٩٤٣
واعادت نشرها منشورات الشباب الاشتراكي في سيلان .
(On The Spartacus Programme, Trans. by Eden and Cedar Paul.
A young Socialist Publication, Colombo Ceylon, 1966) .

توطئه

كان الشهران الاخيران من حياة روزا لوكسمبورغ شهري جهد عقلي وجسدي لا ينقطع. فلم يكن بوسع روزا ان تجد وقتا للراحة او النقاة من سني السجن القاسية ، اذ انها كانت واحدة من قادة الموجة الثورية التي كانت تفتح المانيا في ذلك الحين .

كانت فترة ٩ تشرين الثاني ١٩١٨ الى منتصف كانون الثاني ١٩١٩ فترة هياج ثوري متصل تناوبه كثير من المد والجزر . فقد كان مئات الآلاف من العمال يتدفقون في الشوارع في تظاهرة اثر اخرى محتجين على كل حركة تقوم بها الحكومة ضد منظماتهم او مؤيديهم . وصارت الاجتماعات الجماهيرية التي تحضرها الآلاف تمقد يوما اثر اخر كلما ازداد اعياء الجماهير من الحرب وكلما اصبح الجنود المائدون ينقلبون على الحكومة . فكانت الحالة شبيهة الى حد بعيد بالاشهر الاولى من عام ١٩١٧ عقب ثورة شباط في روسيا .

اصبحت المسألة الملحة في ٩ تشرين الثاني ، يوم سقطت الملكية ، من سيطرة المانيا ٤ . وعلى الفور بدأت مفاوضات بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل لتشكيل حكومة فتخلى الحزب المستقل عن شروطه الراديكالية لقاء عرض سخي تقدم به الحزب الاشتراكي الديمقراطي باعطاء الحزب المستقل تمثيلا متساويا . وتشكل مجلس لفوضي الشعب يضم ثلاثة اعضاء لكلا الطرفين . وتمت الدعوة لانتخاب جمعية وطنية في اقرب وقت ممكن .

شجيت جماعة سبارتاكوس ، التي كانت تعمل داخل الحزب المستقل كجناح منظم ، مجلس مفوضي الشعب ورفضت الاشتراك فيه . ودعت بدلا من ذلك الى «كل السلطة لمجالس العمال والجنود» . غير ان مجلس العمال والجنود في برلين اجتمع في ١٠ تشرين الثاني ووافق على مفوضي الشعب الستة بوصفهم لجنة تنفيذية وطنية مؤقتة تاركا دوره وسلطته غائمين . كانت اقلية مجالس العمال والجنود التي تشكلت في تشرين الثاني مسيطرا عليها من الحزب الاشتراكي الديمقراطي او من الجنود والمدنيين الذين لم تكن لديهم انتماءات سياسية محددة والذين كانوا محافظين بشكل او بآخر . اما الحزب المستقل فقد كان يسيطر على عدد من المجالس ويملك اقلية لها شأنها في معظمها . في حين كانت عصبة سبارتاكوس تسيطر على عدد ضئيل منها فقط في بروكسلينغ وشتوتغارت لبعض الوقت . ولعل ابلغ دليل على الضعف التنظيمي لسبارتاكوس هو انه لم يكن لها في مؤتمر مجالس العمال والجنود ، الذي انعقد في منتصف كانون الاول في برلين، وفد منظم على الرغم من انها ادعت ان لديها عشرة مندوبين. في الوقت الذي كان فيه للحزب الاشتراكي الديمقراطي ٢٨٨ مندوبا وللحزب المستقل ٨٠ مندوبا .

وخلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول دعت عصبة سبارتاكوس باستمرار الى انتخابات جديدة للمجالس في محاولة لتخليصها من القوى المحافظة التي تسيطر عليها ولجعلها اكثر تعبيرا عن راديكالية الجماهير المتزايدة . ولكن هذه المطالب كانت ترفض بعنف في معظم الحالات وعلى الاخص في مدينة برلين وصارت المجالس تسلم سلطتها لقادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي وفي النهاية وضعت هذه المجالس ايديها في ايدي الحزب لسحق الثورة .

وظل قادة سبارتاكوس حتى اوائل كانون الثاني يظنون ان الموجة الثورية ستستمر في التماطم . على الرغم من انهم لم يكونوا يتوقعون نصرا سريعا او مبكرا . لكن علاقات القوى استمرت تزداد سوءا بالنسبة للثوريين . فقد كان ايرت وديدمان ونوسكه وبقية قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي مصممين على احوال «القانون والنظام» في المانيا ، وكانوا واعين تماما ان ذلك يعني القضاء على عصبة سبارتاكوس ، كذلك كانوا راغبين في استخدام اكثر القوى العسكرية وشبه العسكرية وجمية لاختداد التظاهرات واصطياد قادة سبارتاكوس والاستيلاء على معازل الجناح اليساري وتدمير اي دم يمكن ان يتلقاه هذا الجناح من قطاعات من الجيش او الشرطة .

وبعد عدد من الهجمات على الجناح اليساري في كانون الاول استقال اعضاء الحزب المستقل في مجلس مفوضي الشعب تاركين السلطة بكاملها للاشتراكيين الديمقراطيين بمفردهم . وفي بداية كانون الثاني قررت الحكومة المؤقتة ان تستشير صداما عسكريا لتدمير القوى الثورية . فكانت الخطوة الاولى فصل رئيس شرطة برلين الذي كان عضوا في الحزب المستقل ، ولكنه رفض ذلك على اعتبار انه مسؤول فقط امام مجلس عمال وجنود برلين (الذي ثبت فصله بعد ذلك بايام قلائل) . فقامت في ٥ كانون الثاني تظاهرة للاحتجاج على فصل رئيس الشرطة وكانت هذه التظاهرة اكبر مما كان يتوقع ، ودمي لتظاهرات اخرى جديدة في اليوم التالي . وبدا لبعض قوى الجناح اليساري ان مسألة الاستيلاء على السلطة قد اصبحت مطروحة على جدول الاعمال . وتآلف تحالف مفكك من عصبة سبارتاكوس (التي اصبحت حديثا الحزب الشيوعي) والحزب المستقل . وشكّل التحالف لجنة تنفيذية ثورية داعيا للاستمرار في النضال واسقاط ايرت وديدمان واستيلاء مجلس العمال والجنود على السلطة .

ليس واضحا ما اذا كان ممثلو الحزب الشيوعي في اللجنة التنفيذية قد تصرفوا بمواقفة الحزب ام لا . اذ ان بول فروليخ احد الذين كتبوا سيرة روزا لكسمبورغ ، يقول انهم لم يكونوا يتمتعون بدعم قيادة الحزب وان روزا على وجه الخصوص وبخت ليبكنخت لالزامه الحزب بانتفاضة مقضي عليها سلفا بالفشل وواقفه الخطرة والمغامرة . على اية حال سرعان ما اصبحت واضحا للجميع انه ليس هناك من امل في الاستيلاء على السلطة اعتمادا على قوى غير مأمونة كهذه فلم تجر محاولة من هذا القبيل . وفي ١٠ كانون الثاني انسحب الحزب الشيوعي رسميا من اللجنة التنفيذية الثورية التي كانت قد تحطت عمليا قبل ذلك الوقت . وفي هذه الاثناء كانت القوات العسكرية تتدفق على المدينة كما كانت العصابات شبه العسكرية المضادة للثورة تنتقل شيئا فشيئا الى الهجوم . وفي الوقت ذاته كان آلاف من العمال المسلحين يجوبون الشوارع ، وشعر قادة سبارتاكوس ان عليهم ان يبقوا الى جانب الجماهير ويحاولوا قيادتها حتى لا يفقدوا الاتصال معها .

وفي ١٢ كانون الثاني هاجمت القوات المسلحة بأوامر من الحزب الاشتراكي الديمقراطي مبنى صحيفة «فوروارتس» الذي كانت القوات الثورية قد احتلته ، وقتلت الوفد الذي ارسل ليتفاوض معها على الاستسلام . وانطلق الجواسيس والعملاء والعصابات المسلحة يدربون المدينة بحثا عن قادة سبارتاكوس الذين كانت توجه ضدهم حملة هستيرية تناظمت على مدى اسابيع . لكن روزا لكسمبورغ وكارل ليبكنخت رفضا بحزم ان يغادرا المدينة .

وفي ١٥ كانون الثاني اغارت وحدة من القوات العسكرية على مخبأ روزا لوكسمبورغ وليبكنخت الذي كان على اية حال غير محكم الاخفاء . واخذتهما الى مقر القيادة المؤقتة للوحدات شبه العسكرية التي كانت تعمل بحرية وبمعرفة الحزب الاشتراكي الديمقراطي ان لم يكن بدعمه العلن . اخذ ليبكنخت الى الخارج وقتل «بينما هو يحاول الفرار» اما روزا فقد قتلت بطلقة في راسها والتي بجسدها في احدى القنوات ولم يكتشف الا في ايار .

عندما ابتدأت الثورة في اوائل تشرين الثاني قرر قادة سبارتاكوس البقاء داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل اكبر قدر ممكن من الوقت في محاولة منهم لكسب اكثر ما يمكن من

اعضاء القاعده . وكانت روزا لوكسمبورغ على وجه الخصوص تخشى خشية بالغة فقدان الاتصال بالجمهير وكانت ترى ان هذا امر قد يحدث اذا كانت محاولة تأسيس حزب جديد منفصل تماما عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل محاولة مبكرة وغير ناجحة .

خلال تشرين الثاني وكانون الاول صرف قادة سبارتاكوس جل جهودهم على القيادة السياسية للحركة الجماهيرية التي كانت تصف من حولهم ، ووضخوا مهمة بناء منظمة متماسكة منضبطة على مستوى اخفض في سلم الاولويات . ولم تكن عصبه سبارتاكوس في الحقيقة تعد اكثر من بضعة آلاف ، منظمين في اتحاد فضفاض لجماعات متناثرة في أرجاء المانيا . وبينما كان قادة سبارتاكوس في برلين يوضحون أنهم على خلاف تام مع قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل المتدلبدسة الوسطية كانت الخطوط الفاصلة بين الحزب المستقل وسبارتاكوس تميل الى الامحاء كلما ابتعد المرء عن الدوائر القيادية في القمة الى المدن في المقاطعات او حتى الى الصفوف القاعدية . في برلين ذاتها ، رفضت قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل رفضا قاطعا الدعوة الى مؤتمر عام ، خشية ان تعطي لقادة سبارتاكوس الفرصة لكسب عدد كبير من الاعضاء والمؤيدين وخشية اعطائهم الفرصة لتوضيح الفروقات التي كانت تفصل ما بينهم وبين قيادة الحزب المستقل . وعند ذلك فقط قررت جماعة سبارتاكوس ان تنفصل عن الحزب المستقل وتؤسس الحزب الشيوعي لالمانيا .

انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي في ٣٠ و ٣١ كانون الاول ١٩١٨ واوله كانون الثاني ١٩١٩ . وفي هذا المجلس ألقت روزا خطابها الأخير والذي نوره في هذه المختارات - وقدمت فيه نيابة عن اللجنة التنفيذية لسبارتاكوس بمسودة برنامج تبناه المجلس . يصف بول فرولخ الذي كان احد قادة سبارتاكوس خطابها فيقول :

«احتد التوتر في المجلس بين حكمة القادة وبين نفاد الصبر الثوري الذي كانت تبديه العناصر الشابة . ولكن ما ان خاطبت روزا لوكسمبورغ المجلس مقدمة برنامج الحزب حتى هذا التوتر فورا . وقد شاهد المندوبون يقلق الجهد العظيم الذي كائن من الضروري ان يبذله جسد روزا المنهك لستطيع التغلب على آثار السجن الطويل والتوتر العصبي والمرض الخطير . ولكن ما كادت روزا تبدأ كلامها حتى بدأ الهامها يفعل الاعاجيب وصارت فجأة روزا القديمة المعهودة . سقط عنها كسل وهنها الجسدي واستعادت قوتها وطاقتها وللمرة الأخيرة اخذ مزاجها الحاد وخطابها اللامعة بالبابالجمهور . فقد كان خطابها مقنعا محركا وملهما . لقد كانت تجربة لا تنسى لكل الحاضرين» .

حدث التوتر الذي يشير اليه فرولخ وتذكره روزا عدة مرات في خطابها ، بسبب مسألة التكتيك الذي ينبغي على الحزب الشيوعي ان يتبناه تجاه الانتخابات المزمع اجراؤها لجمعية وطنية ، والتي اصبحت في ذلك الحين محتومة . ذلك ان مؤتمر مجالس العمال والجنود الذي انعقد في منتصف كانون الاول وافق على الدعوة التي وجهتها حكومة ايرت لاجراء الانتخابات . اقترحت اللجنة التنفيذية لسبارتاكوس ان يستفيد الحزب الشيوعي الذي انشأ حديثا من امكانيات اقبال الدعاية الثورية الى ملايين الناس وذلك بالاشتراك في الانتخابات . لكن اقلية المندوبين اتخذت موقفا فوق يساري نموذجي وارادت الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات . وصوت المجلس باغلبية ٦٢ مقابل ٢٣ صوتا ضد اقتراح اللجنة التنفيذية . تصف روزا في رسالة بعثت بها الى كلارا زيتكن نتيجة التصويت بانها ناجمة من «راديكالية ضيقة الافق فجأة وطفولية نوما» من جانب المندوبين الشباب النافدي الصبر . وكانت روزا تأمل بتفاؤل ان يخفف هذا الاتجاه سريرا .

بحث روزا ايضا وبالتفصيل المقدمة التي كتبها انجلز للطبعة الالمانية من كتاب «الصراعات الطبقة في فرنسا» عام ١٨٩٥ . وقد قادت معرفة روزا بالمواقف الثورية الصلبة التي وقفها انجلز ، قادتها الى الشك بالتفسير الذي ساد صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان لهذه المقدمة . كتبت هذه المقدمة بناء على طلب خاص من قادة الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كانوا يخشون ان تصدر قوانين معادية للاشتراكية جديدة . لكن هذه المقدمة التي صممت خصيصا لم ترض القادة

الاشتراكيين الديمقراطيين ، فحرقوها تحريقا كبيرا وحذفوا المقاطع التي يوضح انجلز فيها موقفه من اشكال النضال غير البرلماني وغير المشروع . وفي ١ نيسان ١٨٩٥ احتج انجلز على هذا التحريف لارائه الى كاوتسكي قائلا : «دهشت اذ رأيت اليوم في «فوروارتس» مقتطفاً من المقدمة اعيد طبعه دون اذن مني، ووضع بشكل يظهرني وكأنني مسالم بعيد الشرعية بأي ثمن . وسيسرني جدا ان تنشر المقدمة كلها في «نيوزايت» لكي تذهب بهذا الانطباع الخاطيء» . لكن المقدمة الاصلية لم تطبع في المانيا قبل ١٩٢٤ .

انه لثال ساطع على فهم روزا الممبق للماركسية ان تعترض على هذه الفقرة بوصفها مثيرة للشك وغير متفقة مع كل ما ناضل ماركس وانجلز من اجله . ولم يمر وقت طويل قبيل ان يثبت التاريخ صحة وجهة نظرها .

كذلك يتضح في هذا المقال الفكرة الرئيسية التي عرضتها روزا في كتبها عن الاضراب الجماهيري وفي كل ما كتبه روزا عن ثورة ١٩٠٥ . فهي في خطابها تنبأ بقيام موجة من الاضرابات وشبكة الوقوع تنتقل من الاهداف السياسية الى الاهداف الاقتصادية محدثة في النهاية تحويلا اقتصاديا وسياسيا كاملا . وهنا مرة ثانية كما في العام ١٩٠٥ تميل روزا الى المغالاة في التأكيد على فعالية الاضراب كسلاح نهائي .

كان مقتل روزا وليكنخت علامة نهاية المرحلة الاولى من الثورة الالمانية ، على الرغم انهما لو عاشا لما كان بإمكانهما ان يحدثا اي تغيير على مجرى الاحداث . وكان موتها ضربة قاسية للحزب الحديث العهد ، ضربة حرمت من اكثر قياديه تجربة . وفي الاشهر التي تلت وقع الكثير من القياديين الاخرين بينما كانت الثورة المضادة تجتاح المانيا . كذلك كان مقتل روزا وليكنخت ضربة قاسية للثورة الروسية التي كانت تجتاحها الحرب الاهلية والقوات الفائزة والتي كانت تناضل كي تصمد حتى تأتي الثورة المنتصرة في المانيا لتجديتها .

في برنامج سبارتاكوس

ايها الرفاق :

مهمتنا اليوم ان نبحث ونتبنى برنامجا . ولا يدفعنا الى ذلك فحسب اننا البارحة اسسنا حزبا جديدا وأن على الحزب الجديد ان يصيغ برنامجا . ان الحركات التاريخية العظيمة هي الاسباب الحاسمة لمداولتنا اليوم ، فقد حان الوقت لان يوضع برنامج البروليتاريا الاشتراكية بكامله على اساس جديد . فنحن مواجهون بموقف كذا الذي واجهه ماركس وانجلز عندما كتبوا «البيان الشيوعي» قبل سبعين سنة . وكما تعرفون جميعا ، عالج البيان الشيوعي الاشتراكية وتحقيق اهداف الاشتراكية بوصفها المهام الملحة للثورة البروليتارية . كانت هذه هي الفكرة التي مثلها ماركس وانجلز في ثورة ١٨٤٨ ، وبهذه الطريقة ايضا رأينا اساس العمل البروليتاري في الحقل العالمي . وقد كان ماركس وانجلز حينئذ يعتقدان ، كما كان يعتقد كل قادة حركة الطبقة العاملة ، ان الولوج الى الاشتراكية وشيك الوقوع ، فكل ما يتطلبه الامر هو القيام بثورة سياسية للاستيلاء على السلطة السياسية للدولة فتنقل الاشتراكية بذلك فورا من مجال الفكر الى مجال اللحم والدم . وفيما بعد ، كما لا بد تعلمون ، قام ماركس وانجلز بمراجعة كاملة لهذه النظرة . فنجد في المقدمة المشتركة التي كتبها للطبعة الثانية من البيان الشيوعي في العام ١٨٧٢ المقطع التالي : «فلا تعلق اهمية قائمة بذاتها على التدابير الثورية المذكورة في نهاية الفصل الثاني . ونحن لو عمدنا الى انشاء هذا المقطع اليوم ، لاختلف في اكثر من نقطة عن الاصل . لقد شاح هذا البرنامج اليوم في بعض نقاطه ، نظرا للرقي العظيم في الصناعة الكبرى خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة وما رافق هذا الرقي من تقدم الطبقة العاملة في تنظيمها الحزبي ، ونظرا للتجارب الواقعية التي تركتها ثورة شباط (١) اولا ، ثم على الخصوص كومونة باريس حين كانت السلطة السياسية لأول مرة بين يدي البروليتاريا لمدة شهرين . فقد برهنت الكومونة بصورة خاصة ان الطبقة العاملة لا

(١) ثورة شباط في باريس ٢٢-٢٥ شباط ١٨٤٨ : الاطاحة بحكم لويس فيليب وانتصار البورجوازية الليبرالية والعمال على الملكية والتمويل والصناعيين الكبار واعلان الجمهورية الثانية .

يمكنها ان تكتفي بالاستيلاء على جهاز الدولة القائم واستخدامه في غاياتها الخاصة » .

فماذا تقول الفقرة التي اعلن ماركس وانجلز انها شاخت ؟ انها تقول :
« وستستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لاجل انتزاع الرأسمال من البورجوازية شيئا فشيئا ، ومركزة جميع ادوات الانتاج في ايدي الدولة ، اي في ايدي البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة ، وزيادة كمية القوى المنتجة وانماؤها بأسرع ما يمكن .

« ولا يتم ذلك طبعاً في بادئ الامر الا بخرق حق التملك وعلاقات الانتاج البورجوازية بالشدّة والعنف ، اي باتخاذ تدابير تتراءى من وجهة النظر الاقتصادية غير كافية ولا مأمونة البقاء ، ولكنها تتماظم وتتجاوز نفسها بنفسها خلال الحركة وتكون ضرورية لا غنى عنها كوسيلة لقلب اسلوب الانتاج بأسره .

« وستختلف هذه التدابير طبعاً في مختلف الاقطار . غير انه يمكن تطبيق التدابير التالية ، بصورة عامة تقريباً في اكثر البلاد تقدماً ورقياً :

- ١ - نزع الملكية العقارية وتخصيص الربيع العقاري لتغطية نفقات الدولة .
- ٢ - فرض ضرائب متصاعدة جداً .
- ٣ - إلغاء الوراثة .
- ٤ - مصادرة املاك جميع المهاجرين والعصاة المتمردين .
- ٥ - مركزة التسليف كله في ايدي الدولة بواسطة مصرف وطني رأسماله للدولة ويتمتع باحتكار تام مطلق .
- ٦ - مركزة جميع وسائل النقل في ايدي الدولة .
- ٧ - تكثير المصانع التابعة للدولة وادوات الانتاج واصلاح الاراضي البور وتحسين الاراضي المزروعة حسب منهاج عام .
- ٨ - جعل العمل اجبارياً للجميع على السواء وتنظيم جيوش صناعية ، وذلك لاجل الزراعة على الخصوص .
- ٩ - الجمع بين العمل الزراعي والصناعي واتخاذ التدابير المؤدية تدريجياً الى محو الفرق بين الريف والمدينة .

١٠ - جعل التربية عامة ومجانية لجميع الاولاد ومنع تشييل الاحداث في المصانع كما يجري اليوم ، والتوفيق بين التربية وبين الانتاج المادي ، الخ ...»
هذه هي كما تعلمون المهام التي تجابهنا اليوم مع بعض التعديلات الطفيفة ، فباجراءات كهذه يتعين علينا ان نحقق الاشتراكية . تخللت الفترة ما بين اليوم الذي صيغ فيه هذا البرنامج وساعتنا هذه سبعون سنة من التطور الرأسمالي ، فأعادتنا العملية التطورية التاريخية الى وجهة النظر التي تخلى عنها ماركس وانجلز في العام ١٨٧٢ على انها خاطئة . وفي ذلك الوقت كان هناك من الاسباب ما يدعوهم الى الاعتقاد بأن وجهات نظرهما السابقة كانت خطأ . بيد أن التطور اللاحق لرأس المال قد جعل ما كان خطأ عام ١٨٧٢ يصبح اليوم صحيحاً ، فيكون

هدفنا الفوري الان تحقيق ما ظن ماركس وانجلز ان عليهما تحقيقه في العام ١٨٤٨ . ولكن بين تلك النقطة من التطور في بداية العام ١٨٤٨ وبين وجهات نظرا ومهامنا الملحة يمتد تطور كامل لا للرأسمالية فحسب ولكن ايضا للحركة الاشتراكية العمالية . وفوق كل شيء تخلل هذه الفترة التطورات التي سبق واشرنا اليها في المانيا بوصفها الارض الرائدة للبروليتاريا الحديثة . لقد اتخذ تطور الطبقة العاملة هذا شكلا مميزا . فعندما قام ماركس وانجلز بعد خيبات الامل في ١٨٤٨ بالتخلي عن فكرة ان البروليتاريا تستطيع تحقيق الاشتراكية مباشرة ، ظهرت الى الوجود في كل البلدان احزاب اشتراكية تلهمها اهداف مختلفة جدا . واعلنت هذه الاحزاب ان غرضها المباشر العمل التفصيلي والنضال اليومي في الحقلين السياسي والصناعي . فتتكون بهذه الطريقة الجيوش البروليتارية بالتدرج ، وبالتدرج تنهيا هذه الجيوش لتحقيق الاشتراكية عندما ينضج التطور الرأسمالي . وبذلك اقيم البرنامج الاشتراكي على اساس مختلف تماما ، واتخذ التحول في المانيا شكلا نموذجيا بصفة مميزة . فقد حددت الاشتراكية الديمقراطية ، حتى الانهيار في ٤ آب ١٩١٤ ، موقفها على اساس «برنامج ايرفورت» ، فوضعت المهام المسماة صغيرة ومباشرة في المقدمة بينما اصبحت الاشتراكية مجرد نجمة هادية بعيدة المنال . بيد ان الاهم مما كان مكتوبا في البرنامج هو الطريقة التي فسر فيها هذا البرنامج في العمل . ويجب من وجهة النظر هذه ان تعلق أهمية كبرى على واحدة من الوثائق التاريخية للحركة العمالية الالمانية ، وهي المقدمة التي كتبها فردريك انجلز للطبعة التي صدرت عام ١٨٩٥ لكتاب ماركس «الصراعات الطبقة في فرنسا» . ولست الان ا طرح المسألة مجددا على اساس تاريخية ، فالمسألة ذات صبغة واقعية جدا . ذلك ان واجبنا الملح اليوم هو اعادة وضع برنامجنا على الاساس الذي وضعه ماركس وانجلز في العام ١٨٤٨ . واننا لنجد لزما علينا بالنظر الى التحولات التي طرأت بفعل عملية التطور التاريخية منذ ذلك الحين ان نقوم بمراجعة عامدة لوجهات النظر التي قادت الاشتراكية الديمقراطية الالمانية الى انهيار الرابع من آب . ونحن اليوم بصدد هذه المراجعة رسميا .

كيف تصور انجلز المسألة في مقدمته الشهيرة لكتاب «الصراعات الطبقة في فرنسا» التي وضعها في العام ١٨٩٥ ، اي بعد وفاة ماركس باثني عشر عاما؟ بين انجلز ، بادىء ذي بدء وهو يستعيد عام ١٨٤٨ ، ان الاعتقاد بأن الشيورة الاشتراكية وشيكة قد أصبح اعتقادا لا يرجى . وتابع يقول :

«لقد بين التاريخ اننا جميعا كنا مخطئين في اعتقادنا هذا . وبين ان حالة التطور الاقتصادي في القارة في ذلك الحين لم تكن ناضجة البتة للقضاء على الانتاج الرأسمالي . وقد أثبت ذلك الثورة الاقتصادية التي حدثت في القارة بأسرها . اذ قامت الصناعة الكبيرة في فرنسا والنمسا وهنغاريا وبولونيا ، ومؤخرا في روسيا . واصبحت المانيا بلدا صناعيا من الدرجة الاولى ، وذلك

كله على قاعدة رأسمالية ، قاعدة كان لا يزال عليها في العام ١٨٤٨ أن تتسع وتمتد الى حد كبير» .

وبعد ان يلخص انجلز التغيرات التي طرأت في الفترة ما بين التاريخين ، ينتقل الى بحث المهام الملحة للحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني . فيكتب قائلا: «وكما تنبأ ماركس ، نقلت حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ وهزيمة الكومونة مركز ثقل الحركة العمالية الاوروبية من فرنسا الى المانيا . وكان من الطبيعي ان تنقضي سنوات عدة قبل ان تستطيع فرنسا استعادة قواها بعد النزيف الدموي فسي ايار ١٨٧١ . ومن جهة اخرى ، كانت الصناعة تتطور بسرعة متعاطمة ابدا بفعل الجو القسري الذي احدثه تدفق البلايين الفرنسية (١) . واسرع من ذلك وأثبتت كانت تنمو الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ، وذلك بفضل الاتفاقية التي استطاع العمال الالمان بموجبها استعمال حق الاقتراع العام (للذكور) الذي اقر في العام ١٨٦٦ . ولقد بان النمو المذهل للحزب امام العالم الاجمع بشهادة الارقام التي لا يستطيع ان ينكر اهميتها احد» .

وهنا اورد انجلز الارقام الشهيرة التي تبين نمو الاصوات التي حصل عليها الحزب في انتخابات اثر اخرى حتى تضخمت هذه الارقام ووصلت الى الملايين . واستخلص انجلز من هذا التقدم الذي احرزه الحزب النتيجة التالية :

«كان استخدام التصويت البرلماني استخدما ناجحا يستتبع قبول البروليتاريا لتأكيك جديد تماما ، وقد شهدت هذه الطريقة الجديدة تطورا سريعا . فقد تأكد ان المؤسسات السياسية التي تتمثل بها سلطة البورجوازية يمكن ان تستخدم كنقطة انطلاق تعمل منها البروليتاريا للاطاحة بهذه المؤسسات السياسية ذاتها . وقد اشترك الاشتراكيون الديمقراطيون في انتخابات المجالس التشريعية المحلية والمجالس البلدية والمحاكم الصناعية . وكانت البروليتاريا تتحدى احتلال البورجوازية لهذه القلاع الانتخابية حيثما كان بإمكان البروليتاريا ان تؤمن صوتا فعالا . ومن هنا اصبحت البورجوازية وكذلك الحكومة مذمومة للنشاطات الدستورية التي يقوم بها العمال اكثر من ذعرها للنشاطات غير الدستورية ، واصبحت تخشى نتائج الانتخابات اكثر مما تخشى نتائج الثورة» .

ويضيف انجلز نقدا مفصلا للوهم القائل انه يمكن للبروليتاريا في ظل الظروف الرأسمالية الحديثة ان تحقق للثورة اي شيء كان بقتال الشوارع . بيد انه يبدو لي اننا اليوم في خضم ثورة ، ثورة متسمة بطابع قتال الشوارع وكل ما يستتبعه ، ويبدو لي كذلك انه حان لنا ان نحرر انفسنا من وجهات النظر التي قادت السياسة الرسمية للاشتراكية الديمقراطية الالمانية حتى يومنا هذا ، من وجهات النظر التي تشترك في حمل مسؤولية ما حدث في الرابع من آب ١٩١٤

(١) بموجب سلام فرانكفورت ١٠ ايار ١٨٧١ ، دفعت فرنسا ٥ آلاف مليون فرنك لالمانيا . وقد اعطى هذا للثورة الصناعية في المانيا دفعة قوية .

(انصتوا ! انصتوا !)

لست اقصد ان اقول ضمنا ان انجلز يتحمل شخصا بناء على هذه
الاقوال جزءا من مسؤولية خط سير التطور الاشتراكي في المانيا كله . انني اريد
فقط ان الفت انتباهكم الى احد الادلة الكلاسيكية على الآراء السائدة في
الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ، تلك الآراء التي اثبتت انها ذات اثر قاتل على
الحركة . يبين انجلز في هذه المقدمة ، بوصفه خيرا في العلم العسكري ، انه من
الوهم المحض الاعتقاد بان العمال يستطيعون ، في الحالة الراهنة للوسائل
العسكرية والصناعية وبالنظر الى خصائص المدن الكبيرة اليوم ، ان يقوموا بالثورة
بنجاح بقتال الشوارع . وقد استنتجت من هذا المنطق نتيجتان : اولاهما وضع
النضال البرلماني مقابل عمل البروليتاريا الثوري المباشر وقيل ان النضال البرلماني
هو السبيل العملي الوحيد للقيام بالنضال الطبقي . فكانت البرلمانية ولا شيء
غير البرلمانية العاقبة المنطقية لهذا النقد . والنتيجة الثانية هي ان الالة الحربية
بأكملها ، وهي المنظمة الاقوى في الدولة الطبقية ، وكل البروليتاريين في البرزات
العسكرية ، اعلنت على اساس مسبقه انه لا يمكن للتأثير الاشتراكي ان ينفذ
اليها . وعندما يعلن انجلز في المقدمة ان من الجنون الافتراض ان البروليتاريين
يمكن ان يقفوا في وجه الجنود المسلحين بالبنادق الآلية والمجهزين بأحدث الادوات
التقنية وذلك بسبب تقدم الجيوش الكبيرة ، فان من الواضح انه يؤكد ذلك مفترضا
ان من يصبح جنديا فانما يصير الى الابد دعامة من دعائم الطبقة الحاكمة . ولو لم
نكن نعرف الظروف التي وضعت فيها هذه التوثيقة التاريخية ، لكان امرا يستعصي
على الفهم اطلاقا ، بالنظر الى التجربة المعاصرة ، ان يقترب قائد شهير كانجلز
هذا الخطا الفاحش . انني وفاء لمعلمينا الكبار وعلى الاخص لانجلز الذي توفي
بعد ماركس والذي ظل دائما مدافعا وفيا عن نظريات وسمعة شريكه ، انني لذلك
اجد لزاما عليّ ان اذكركم بالحقيقة المعروفة جيدا ، حقيقة ان انجلز كتب المقدمة
التي نبحث تحت ضغط شديد من جانب المجموعة البرلمانية . فقد كان في المانيا
في ذلك الحين ، خلال اوائل التسعينات ، بعد الغاء القوانين المضادة للاشتراكية
اتجاه قوي نحو اليسار ، اتجاه اولئك الذين كانوا يرغبون في انقاذ الحزب من
ان يصبح منهمكا تماما في النضال البرلماني . وكان بيبيل وشركاه يرغبون في
ايجاد حجج مقنعة تدعمها سلطة انجلز العظيمة ، كانوا يرغبون في كلام يساعدهم
على ضبط العناصر الثورية بحزم . وفي ذلك الحين كان من سمات الحزب المميزة
ان يحظى الاشتراكيون البرلمانيون بالقول الفصل في النظرية والممارسة . وقد اكد
هؤلاء لانجلز الذي كان في الخارج والذي كان من الطبيعي ان يصدقهم ان من
الضروري صيانة الحركة العمالية الالمانية من الوقوع في الفوضوية ، واستطاعوا
بهذه الطريقة ان يجعلوه يكتب باللهجة التي ارادوها . ومنذ ذلك الحين والتاكيكات
التي بسطها انجلز في العام ١٨٩٥ تهدي الاشتراكية الديمقراطية الالمانية في كل
ما فعلته وكل ما لم تفعله حتى اتت النهاية المناسبة في الرابع من آب عام ١٩١٤ .

لقد كانت المقدمة الاعلان الرسمي عن تكتيك لا شيء سوى البرلمانية . وقد مات
انجلز في السنة ذاتها ، ولذا لم تسنح له الفرصة لدراسة النتائج العملية
لنظريته . ان من يعرفون اعمال ماركس وانجلز ، من لهم اطلاع على الروح
الثورية الحقبة التي اهتمت كل تعاليمهم وكل كتاباتهم ، سيشعرون بالتأكيد ان
انجلز لو عاش لكان اول من يحتج على فسوق البرلمانية وعلى تبديد طاقات الحركة
العملية ، ذلك التبديد الذي كان مميذا لالمانيا في العقود التي سبقت الحرب .
لم يسقط الرابع من آب كالرعد من سماء صافية ، ولم يكن ما حدث فيه انعطافا
صدفة ، بل كان النتيجة المنطقية لكل ما كان الاشتراكيون الالمان يفعلونه يوما
فيوما لسنوات عدة . (انصتوا ! انصتوا !) . انني على قناعة من ان ماركس
وانجلز لو قدر لهما ان يعيشا في زمننا لاحتجا بطاقتهم القصوى ولاستخدما
كل ما في وسعهما من القوة ليمنعا الحزب من ان يلقي بنفسه الى الهاوية . ولكن
قيادة حزبنا في المجال النظري انتقلت بعد وفاة انجلز في العام ١٨٩٥ الى
كاوتسكي . فكانت نتيجة هذا التحول ان احتجاجات الجناح اليساري ضد
السياسة البرلمانية المحضة وتحذيراته الملحة من عقم وخطر سياسة كهذه كانت
تدمج بالفوضوية او الاشتراكية الفوضوية او على الاقل تدمج بالعداء للماركسية .
واصبح ما صار يدعى ماركسية رسميا قناعا يخفي وراءه كل ضروب الانتهازية
الممكنة والتهرب المستمر من النضال الطبقي الثوري ، وكل انصاف الاجراءات التي
تخطر ببال . وهكذا حكم على الاشتراكية الديمقراطية الالمانية والحركة العملية
وكذلك حركة اتحادات العمال ان تهزل وتذبل ضمن اطار المجتمع الرأسمالي .
ولم يعد الاشتراكيون ورجال اتحادات العمال الالمان يقومون بأي محاولة جادة
لقلب المؤسسات الرأسمالية او تعطيل الآلة الرأسمالية .

ولكننا الان ، ايها الرفاق ، وصلنا النقطة التي نستطيع عندها ان نقول
اننا انضمنا الى ماركس ثانية واننا نتقدم مرة اخرى تحت لوائه . واذا كنا اليوم
نعلن ان مهمة البروليتاريا الملحة هي جعل الاشتراكية حقيقة حية وتدمير الرأسمالية
جدرا وفرعا ، فنحن بذلك انما نقف على الارض التي وقف عليها ماركس وانجلز
في العام ١٨٤٨ ، وانما نتبنى موقفا لم يجيدا في المبدأ عنه ابدا . لقد أصبح
واضحا منذ امد طويل ما هي الماركسية الحقبة وما هي الماركسية البديل (تصفيق) .
واعني الماركسية البديل التي كانت لزم من طويل الماركسية الرسمية للاشتراكية
الديمقراطية . انكم ترون الى ماذا تؤدي الماركسية من هذا النوع ، ماركسية خدم
اينرت ودافيد ومن تبقى . هؤلاء هم ممثلو النظرية التي طبل لها وزمر على مدى
عقود على انها الماركسية نقية . ولكن الماركسية في الواقع لا يمكن ان تؤدي الى
هذا الاتجاه ، لا يمكن ان تؤدي بالماركسيين الى القيام بنشاطات مضادة للثورة
جنبا الى جنب مع رجال كشيدمان . ان الماركسية الحقبة تشهر سلاحها ضد من
يسعون الى تزييفها ، وقد نجحت في النقب كالحل من تحت اساسات المجتمع
الرأسمالي حتى بات النصف الاكبر من البروليتاريا الالمانية يسير اليوم تحت

رايتنا ، راية الثورة التي تتحدى العواصف . وحتى في المعسكر المضاد ، حتى حيث يبدو ان الثورة المضادة ما زالت تسود ، لنا اليوم اتباع وسيكون لنا في المستقبل رفاق سلاح .

دعوني ، اذن ، اكرر ان سير التطور التاريخي ادى بنا الى النقطة التي وقف عليها ماركس وانجلز عام ١٨٤٨ عندما رفعوا علم الاشتراكية الاممية اول مرة . اننا نقف حيث كانوا يقفون ، ولكن لنا ميزة ان سبعين عاما من التقدم الراسمالي تقف خلفنا . قبل سبعين سنة ، بدا لمن راجعوا اخطاء واوهام ١٨٤٨ انه لا يزال امام البروليتاريا مسافة غير محددة يجب ان تقطعها لتحقيق الاشتراكية . ولا اجدني بحاجة الى القول انه ما من مفكر جدي مال الى تعيين تاريخ محدد لانهايار الرأسمالية ، ولكن هذا التاريخ بدا بعد تجارب ١٨٤٨ الفاشلة في رحسم المستقبل البعيد . ويمكن ان نقرأ هذا الاعتقاد في كل سطر من سطور المقدمة التي كتبها انجلز في العام ١٨٩٥ . اننا الان في موقف نستطيع معه ان نسوي الحساب وان نرى ان الوقت قد كان قصيرا حقا بالمقارنة مع دورات الصراعات الطبقيية على امتداد التاريخ . ان تقدم التطور الراسمالي على نطاق واسع خلال سنوات سبعين قد اوصلنا حيث نستطيع اليوم ان نشرع في تدمير الرأسمالية مرة واحدة والى الابد . لا ، بل هناك ما هو اكثر من ذلك ، لسنا اليوم في موقع نستطيع القيام منه باداء هذه المهمة فحسب ، وليس اداء هذه المهمة واجب علينا تجاه البروليتاريا فحسب ، بل ان الحل الذي تقدمه هو السبيل الوحيد الى خلاص المجتمع الانساني من الدمار (تصفيق حاد) . فما الذي خلفته الحرب من المجتمع الراسمالي سوى كومة عملاقية من الحطام ؟ بالطبع لا تزال كل قسوى الانتاج ومعظم ادوات السلطة ، بل كل ادوات السلطة الحاسمة ، شكليا في يد الطبقات المسيطرة . ليس لدينا اية اوهام حيال ذلك . ولكن ما يستطيع حكامنا ان يحرزوه بالسلطات التي يملكونها فوق محاولاتهم المسعورة بالدم والقتل لاعادة بناء نظامهم ، نظام السلب والنهب لن يكون اكثر من الفوضى . لقد وصلت الامور حدا اصبحت الانسانية معه امام واحد من اختياراتين : فاما ان تهلك وبسبب الفوضى ، او ان تجد خلاصها في الاشتراكية . فمن المستحيل على الطبقات الرأسمالية نتيجة للحرب الكبرى ان تجد مخرجا من الصعاب التي تجابهها في الوقت الذي تحتفظ فيه بحكمها الطبقي . اننا الان على يقين من الصحة المطلقة للكلام الذي صاغه ماركس وانجلز اول مرة كأساس علمي للاشتراكية في الميثاق العظيم لبحركتنا ، البيان الشيوعي . ستصبح الاشتراكية ضرورة تاريخية . الاشتراكية محتومة ، لا لان العمال ما عادوا يرغبون في العيش بالشروط التي تفرضها الطبقة الرأسمالية فحسب ، بل ايضا لانه اذا فشلت البروليتاريا في اداء واجبها كطبقة ، اذا فشلت في تحقيق الاشتراكية ، فاننا سننتهي جميعا الى مصير اسود مشترك . (تصفيق طويل) .

هنا نجد الاساس العام للبرنامج الذي نبتناه اليوم رسميا والذي قراتم

جميعا مسودته في نشرة «ما الذي تريده سبارتاكوس؟» ان برنامجنا يعارض عمدا المبدأ الاساسي في «برنامج ايرفورت» ، انه عمدا يعارض فصل الطالب الملحة المسماة «دنيا» التي صيغت من اجل النضال السياسي والاقتصادي عن الهدف الاشتراكي الذي يعتبر برنامج الحد الاقصى . اننا عمدا نعارض «برنامج ايرفورت» من حيث اننا نصفي نتائج تطور سنوات سبعين ، من حيث اننا فوق كل شيء نصفي النتائج الاولى للحرب ، قائلين اننا لا نعرف برامج حد ادنى وبرامج حد اقصى ، بل نعرف شيئا واحدا فقط ، هو الاشتراكية ، وهذا هو الحد الادنى الذي سنحققه . (انصتوا ! انصتوا !)

لست اقترح بحث تفاصيل البرنامج ، فهذا سيأخذ وقتا طويلا وستكونون الآراء الخاصة بكم في المسائل التفصيلية . ان الواجب الذي يقع على عاتقي هو فحسب رسم الخطوط العريضة التي يتميز بها برنامجنا عن ما كان يعتبر حتى الان البرنامج الرسمي للاشتراكية الديمقراطية الالمانية . بيد انني اعتبر مسن الاهمية بـمكان ان نصل الى فهم مشترك في تقدير الظروف المموسة الراهنة وفي التاكتيكات التي يتعين علينا ان نتبناها وفي الاجراءات العملية التي يجب اتخاذها بالنظر الى الخطوط المحتملة للتطور المقبل . علينا ان نحكم الوضع السياسي من وجهة النظر التي وصفتها ، من وجهة نظر أولئك الذين يهدفون الى التحقيق الفوري للاشتراكية ، وجهة نظر أولئك الذين صمموا على اخطار كل شيء اخر لهذا الهدف .

بصادف ان يعقد مجلسنا ، مجلس ما اسميه بفخر الحزب الاشتراكي-الثوري الوحيد للبروليتاريا الالمانية ، في وقت ازمة تطور الثورة الالمانية . اقول «بصادف» ، ولكن الامر في الواقع ليس مصادفة . اذ يمكننا القول ان احداث الايام القليلة الاخيرة اسدلت الستار على الفصل الاول من الثورة الالمانية . ونحن الان في بداية الفصل الثاني ، وهنا يصبح واجبا المشترك ان نقوم بالنقد الذاتي وتفحص الذات . ذلك اننا اذا درسنا كل ما فعلنا وكل ما لم نفعل ، فان خطانا ستكون في المستقبل اكثر حكمة وسنحزق قوة دافعة اضافية لتقدمنا الابد . دعونا اذن نمحص بدقة احداث الفصل الاول من الثورة .

بدأت الحركة في ٩ تشرين الثاني (١) . وكانت ثورة ٩ تشرين الثاني تتسم

(١) ٩ تشرين الثاني ١٩١٨ كان اليوم الذي تخلى فيه فيلهلم الثاني عن العرش . الاحداث التي ادت الى ذلك هي باختصار ما يلي :

٢٦ تشرين الاول : يقين الجنرال لودندورف ، قائد الجيش الالمانى ، ان المانيا قد خسرت الحرب ، فاستقال وهرب الى هولندا .

٢٩ و ٣٠ تشرين الاول : في محاولة اخيرة لانقاذ ماء الوجه ، امرت القيادة البحرية الالمانية سفينتين حربيتين الالمانيتين بالخروج من كييل في مهمة انتحارية ضد الاسطول البريطانى . رفض البحارة لمسجن ٦٠٠ منهم .

١ تشرين الثاني : الف اول مجلس للبحارة في كييل .

بالضعف وعدم الكفاية . وليس في ذلك ما ينبغي ان ندهش له . فقد جاءت الثورة بعد اربع سنوات من الحرب ، اربع سنوات سلكت فيها البروليتاريا الالمانية بقيادة الاشتراكية الديمقراطية واتحادات العمال سلوكا مخزيا لا يمكن التسامح تجاهه وتخلت عن واجباتها الاشتراكية الى حد لم يكن له مثيل في اي بلد اخر . اننا نحن الماركسيون ، الذين يشكل ادراك التطور التاريخي مبدأنا الهادي ، لم يكن بوسعنا ان نتوقع قيام ثورة عظيمة يلهمها وعي طبقي محدد وتنتجه نحو هدف مقصود واضح فجأة في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨ في المانيا ، المانيا التي عرفت مشهد الرابع من آب الرهيب ، المانيا التي حصدت لاربعة سنوات ثمار البذور التي زرعت في ذلك اليوم . لقد كان ما حدث في ٩ تشرين الثاني انتصارا الى حد ضئيل لمبدأ جديد . لقد كان اكثر بقليل من انهيار نظام الامبريالية القائم . (انصتوا ! انصتوا !)

لقد حان اجل انهيار الامبريالية ، ذلك التمثال الضخم ذو الاقدام الطينية الذي يتفتت من داخل . فكانت نتيجة هذا الانهيار حركة غير منظمة الى هذا القدر او ذلك ، حركة تفتقر عمليا الى الخطة المدروسة . فقد كان المصدر الوحيد للوحدة والمبدأ الوحيد المنقذ الدائب هو كلمة السر «كونوا مجالس العمال والجنود» . كان هذا شعار هذه الثورة ، فكانت الثورة بذلك تريد رغما عن ضعف وعدم كفاية مراحلها الاولى ان تقف في عداد الثورات البروليتارية الاشتراكية . يجب ان نجيب دوما على اولئك الذين اشتركوا في ثورة ٩ تشرين الثاني ، والذين مع ذلك يمتطرون البلاشفة الروس بالافتراءات ، بأن نسألهم «من اين تعلمتم الف بلاء ثورتكم ؟ ألم تعلموا من الروس ان تطالبوا بمجالس العمال والجنود ؟» (تصفيق) . لقد كان اولئك الاقزام الذين يجعلون اليوم في مقدمة مهامهم ، بوصفهم على رأس ما يسمونه بهتانا حكومة اشتراكية ، الاشتراك مع امبريالي بريطاني فسي هجوم قاتل على البلاشفة ، كان اولئك في ذلك الحين يحتلون مقاعد الممثلين في مجالس العمال والجنود ، معترفين بذلك ان الثورة الروسية خلقت الشعار الاول للثورة العالمية . ان دراسة للوضع القائم تمكننا من التنبؤ الاكيد بأنه ايا كان القطر الذي ستندلع فيه الثورة البروليتارية بعد المانيا فان خطواتها الاولى ستكون تشكيل مجالس العمال والجنود (همسات موافقة) . وهنا نجد الرابط الذي

= ٣ تشرين الثاني : اطلقت النار على تظاهرة في كيبيل فقتل ثمانية وجرح ٢٩ .
٤-٧ تشرين الثاني : تمرد مئة الف بحار ، يشكلون الاسطول كله تقريبا ، التي القبض على الضباط وقتل البعض منهم . وسرعان ما لحق الجنود الاحتياطيون في هامبورغ بالبحارة ، الى ان امتد التمرد الى كل اطراف المانيا في ٧ نوفمبر .
قيل ان تنتشر الثورة الى الجبهة اعلنت الهدنة . وتم انتخاب مجالس العمال والجنود .
٩ تشرين الثاني : هرب فيلهلم الثاني الى هولندا . استقالت الحكومة ، واصبح ايسرر الاشتراكي الديمقراطي مستشارا . وفي هذا اليوم اطلق سراح جميع السجناء السياسيين بمن فيهم روزا لوكسمبورغ .

يوحد حركتنا امميا. هذا هو الشعار الذي يميز ثورتنا تماما عن الثورات السابقة، الثورات البورجوازية . وفي ٩ تشرين الثاني ، كانت صيحة الثورة الاولى ، تلك الصيحة التي تماثل في غريزيتها صيحة طفل مولود حديثا ، من اجبل مجالس العمال والجنود . كانت هذه صيحتنا المشتركة ، واننا من خلال المجالس فقط نستطيع ان نامل في تحقيق الاشتراكية . ولكن الصفة المميزة للمناحي المتناقضة في ثورتنا ، للتناقضات التي ترافق كل ثورة هي انه في الوقت الذي كانت تنطلق فيه هذه الصيحة الغريزية العظيمة المؤثرة كانت الثورة ضعيفة ومفتقرة الى المبادرة وخلوا من وضوح الاهداف لدرجة ان ثورينا في ١٠ تشرين الثاني سمحوا لنصف ادوات السلطة التي قبضوا على زمامها في ٩ تشرين الثاني ان تغتلب من بين ايديهم . اننا نتعلم من ذلك ، من جهة ، ان ثورتنا خاضعة لقانون الحتمية التاريخية المهيمن ، ذلك القانون الذي يضمن لنا ان نتقدم خطوة فخطوة نحو هدفنا برغم كل المضاعف والتعقيدات وعلى الرغم من كل اخطائنا . ومن جهة اخرى يتعين علينا ، بمقارنة صيحة المعركة الرائعة هذه مع ندرة النتائج التي تحققت عمليا ، ان ندرك ان هذه لم تكن سوى الخطى الاولى الطفولية المترججة للثورة التي ينبغي عليها ان تؤدي كثيرا من المهام الصعبة وتقطع طريقا طويلا قبل ان تلوح في الافق بشائر تحقيق اول الشعارات .

لقد كانت الاسابيع التي انقضت بين ٩ تشرين الثاني ويومنا الحاضر مليئة بالاوهام المتعددة الاشكال . والوهم الاول بينها هو وهم العمال والجنود الذين قاموا بالثورة انه يمكن لهم ان يحققوا الوحدة تحت راية ما كان يدعى الاشتراكية . وليس اكثر دلالة على الضعف الداخلي لثورة ٩ تشرين الثاني من ان قيادة الثورة انتقلت منذ البداية الى حد كبير الى ايدي اشخاص كانوا قبل اندلاع الثورة ببضع ساعات يرون ان واجهم الرئيسي هو اصدار تحذيرات ضد الثورة - (انصتوا ! انصتوا !) - هو محاولة جعل الثورة مستحيلة ، الى ايدي اناس مثل ايبيرت وشيدمان وهاس . كانت احدى الافكار الرئيسية لثورة ٩ تشرين الثاني هي فكرة توحيد الاتجاهات الاشتراكية المختلفة ، وكان على هذا التوحيد ان يتم بالتهليل . لقد كان هذا وهما جرى الانتقام منه دمويا ، وادت احداث الايام القليلة الماضية الى استيقاظنا من احلامنا استيقاظا مريرا ، ولكن خداع النفس كان شاملا ، فقد ترك اثره على مجموعات ايبيرت وشيدمان وعلى البورجوازية وكذلك علينا نحن . وكان الوهم الاخر هو ذلك الذي يتعلق بالبرجوازية في هذا الفصل الافتتاحي للثورة . لقد كانوا يعتقدون انهم بتركية ايبيرت - هاس وبما يسمونه الحكومة الاشتراكية يستطيعون ان يكبحوا جماح الجماهير البروليتارية ويخنقوا الثورة الاشتراكية . وكان هناك كذلك وهم اخر هو ذلك الذي عانى منه اعضاء حكومة ايبيرت - شيدمان عندما اعتقدوا انهم بمساعدة الجنود الذين عادوا من الجبهة يستطيعون ان يسيطروا على العمال ويلجموا كل مظاهر النضال الطبقي الاشتراكي . هذه هي الاوهام المتنوعة التي تفسر الاحداث القريبة العهد . ولكن هذه الاوهام

تبخرت جميعا . وثبت بوضوح ان الاتحاد بين هاس وايرت - شيدمان تحت لواء «الاشتراكية» ليس الا ورقة التين التي تغطي سياسة مضادة للثورة . ونحن انفسنا كما يحدث عادة في الثورات شفيينا من خداعنا لانفسنا . فهناك اجراء ثوري محدد يمكن به ان يحرر العقل الجماهيري من الاوهام ، ولكن هذا العلاج يتضمن لسوء الحظ ان تسيل دماء الشعب . لقد سارت الاحداث في المانيا الثورة في خط السير الذي يميز كل الثورات . فقد بين سلك الدماء في شارع شوسي في ٦ كانون الاول ومذبحة ٢٤-١١ كانون الاول الحقيقة للجماهير الواسعة . فاصبحت الجماهير من خلال هذه الاحداث تعي ان ما يسمى بالحكومة الاشتراكية ليس الا حكومة تمثل الثورة المضادة . اصبحت الجماهير على يقين من ان من يسمح باستمرار الوضع على ما هو عليه انما يعمل ضد البروليتاريا وضد الاشتراكية . (تصفيق) .

واختفت كذلك الاوهام التي كان يهددها السادة ايرت وشيدمان وشركاهم من انهم بمساعدة الجنود من الجبهة يستطيعون ان يخضعوا العمال الى الايد . فماذا كانت نتيجة تجارب ٦ كانون الاول و٢٤ منه ؟ اصبحت هناك مؤخرا خيبة امل واضحة بين الجنود ، الذين اصبحوا ينظرون بعين الشك والريبة الى من استخدموهم وقودا للمدافع ضد البروليتاريا الاشتراكية . وهنا نرى مرة اخرى كيف يعمل قانون ان الثورة الاشتراكية تمر بتطور موضوعي محدد ، القانون الذي تتعلم بموجبه فصائل الحركة العمالية تدريجيا ومن خلال التجربة المريرة ان تدرك السبيل الصحيح الى الثورة . لقد اتى بمجموعات جديدة من الجنود الى برلين ، كميات جديدة من وقود المدافع ، قوى اضافية لاختضاع البروليتاريا الاشتراكية ، فكانت النتيجة ان تزايد الطلب من ثكنة الى اخرى على منشورات ونشرات جماعة سبارتاكوس . وبهذا ينتهي الفصل الاول . فقد احبطت الى حد بعيد آمال ايرت وشيدمان في السيطرة على البروليتاريا بمساعدة العناصر الرجعية بين الجنود . وعليهما ان يتوقعا في المستقبل القريب تقدما متزايدا للاتجاهات الثورية الاكيدة في الثكنات ، فتكون النتيجة ان يتعزز جيش البروليتاريا المقاتلة وتتلاشى تبعها لذلك القوى المضادة للثورة . ونتيجة لهذه التحولات ، سيكون على وهم اخر ان يندثر ، ذلك الوهم الذي يبعث الحياة في البورجوازية اي في الطبقة المسيطرة . ولو قرأنا جرائد الايام القليلة الماضية ، الجرائد التي صدرت منذ حوادث ٢٤ كانون الاول ، لما وجدنا صعوبة في رؤية مظاهر واضحة من الخيبة القرونسة بالفضب لان خدم البورجوازية الذين يجلسون في مقاعد القوة اثبتوا انهم ضعفاء . (انصتوا ! انصتوا !)

(١) ٦ كانون الاول : اطلقت النار بناء على اوامر من اوتو فيلر ، الاشتراكي الديمقراطي ، على مظاهرة في برلين الشمالية . قتل في هذا الحادث ١٦ من اعضاء سبارتاكوس وجرح ١٢ . ٢٤ كانون الاول : اطلقت نيران المدفعية على جنود البحرية المتمردين في القصر واسطبلاته .

كان يتوقع لايرت وشيدمان ان يثتا انهما رجلان قويان ، انهما مروضان
ناجحان للاسود . ولكن ما الذي حققاه ؟ لقد قمعا حادثين طيفيين ، فكانت عاقبة
ذلك ان رفع تنين الثورة رأسه بقوة اكبر من اي وقت مضى . خيبة الامل ، اذن ،
متبادلة ، لا بل شاملة . فقد فقد العمال تماما الوهم الذي ادى بهم الى الاعتقاد
بان الاتحاد بين هاس وايرت-شيدمان سيؤدي الى حكومة اشتراكية . وفقد
ايرت وشيدمان الوهم الذي ادى بهما الى الاعتقاد بانهما سيسطيعان بمساعدة
البروليتاريين في اليزات العسكرية ان يسيطرا دوما على البروليتاريين . فسي
الملابس المدنية . وفقدت الطبقات الوسطى التوهم بانها عبر اداة ايرت وشيدمان
وهاس تستطيع ان تخادع الثورة الاشتراكية في المانيا جميعها في الاهداف التي
تريدها . ولكن كل هذه الاشياء لا تملك الا قوة سلبية فقط ، فلا يبقى منها
سوى حطام وخرائب الاوهام المدمرة . ولكن البروليتاريا كسبت في الحقيقة
جزيل الكسب لانه لم يبق وراء المرحلة الاولى من الثورة سوى الانقراض والخرائب ،
فما من شيء اكثر تخريبيا من الاوهام وما من شيء يفيد الثورة اكثر من الحقيقة
العارية . وانني بهذه المناسبة استعيد كلمات احد كتّابنا الكلاسيكيين وهو رجل
لم يكن بروليتاريا ثوريا بل روحا ثورية تربت في الطبقة الوسطى . اشير هنا الى
ليسنگ وأورد من كلامه قطعة طالما اثارت تعاطفي : «لست اعلم ما اذا كان الواجب
يقضي بالتضحية بالسعادة والحياة في سبيل الحقيقة ... ولكنني اعلم ان من
واجبنا اذا رغبتنا في تعليم الحقيقة ان نعلمها كاملة والا فلا ، ان نعلمها بوضوح
وصراحة وبلا غموض وبلا تحفظ ملهمين بالثقة الكاملة في قدراتها ... فكلما كان
الخطأ اكثر فجاجة كلما كان الطريق الى الحقيقة اقصر واكثر مباشرة . ولكن الخطأ
الرفيع يمكن ان يبقينا غرباء عن الحقيقة على الدوام وان يفعل ذلك بسهولة اكبر
تناسب مع الصعوبة التي تواجهنا في اكتشاف انه خطأ ... ان من يفكر في ان
يعطي الانسانية حقائق مفلفة ومزينة قد يكون قوادا للحقيقة ولكنه لن يكون ابدا
حبيبا لها » .

ايها الرفاق ، لقد اراد السادة هاس وديتمان ... الخ ان ياتوا لنا بالثورة
وان يحققوا الاشتراكية مفلفة بقناع ، غارقة في الزينات فائبتوا بذلك انهم قوادو
الثورة المضادة . اما اليوم فقد القيت كل الاقنعة جانبا ، وبان ما كانوا يقدمون لنا
في قسمتات السيدين ايرت وشيدمان المتجهمة القاسية . فلم يعد بإمكان الأكثر
خمولا بيننا ان يقترف خطأ . ان ما يقدمون لنا هو الثورة المضادة بكل عريها المثير
للتقزز .

انتهى الفصل الاول . فما هي الاحتمالات التالية ؟ ليست المسألة بالطبع
مسألة نبوءة . فنحن نأمل فقط ان نستطيع استخلاص النتائج المنطقية لما حدث
ونضع نتائج تتعلق باحتمالات المستقبل لنستطيع تكييف تكتيكاتنا لهذه
الاحتمالات . الى اين يبدو ان الطريق تؤدي ؟ هناك بعض الاشارات في اقوال
حكومة ايرت - شيدمان الاخيرة ، وهي اقوال ليس فيها من الغموض شيء .

ما الذي يحتمل ان تفعله الحكومة المسماة اشتراكية الان وبعد ان تبخرت كل الاوهام، كما بينت؟ يوما فيوما تخسر الحكومة باضطراد دعم الجماهير البروليتارية الواسعة ، فلم يعد يقف وراءها بالاضافة الى البورجوازية الصغيرة سوى بقايا قليلة من العمال ، ومن المشكوك فيه جدا ان يستمر هؤلاء في منح دعمهم للحكومة وقتا طويلا . كذلك فان الحكومة تحوز دعم الجيش اكثر فاكثرا ، ذلك ان الجنود قد بدأوا يطأون طريق النقد الذاتي والتفحص الذاتي ، وقد تبدو آثار هذه العملية بطيئة جدا في البداية ولكنها ستؤدي دون ان يستطيع احد مقاومتها الى تحلي الجنود في النهاية بعقلية اشتراكية كاملة . اما في الوسط البورجوازي فقد خسر ايبيرت وشيدمان الثقة هنا ايضا لانهما لم يثبتا انهما قويان قوة كافية . فما الذي يستطيع ايبيرت وشيدمان ان يفعلاه ؟ سيقومان عما قريب بانهاء كوميديا السياسة الاشتراكية . فاذا ما قرأنا برنامج هؤلاء السادة الجديدة فاننا سنجد انهم مندفعون اضطرازا الى المرحلة الثانية ، مرحلة الثورة المضادة المعلنة ، او يمكن القول مرحلة اعادة الظروف ما قبل الثورية ، اي الظروف التي كانت سائدة قبل ظهور التيار الثوري .

ما هو برنامج الحكومة الجديدة ؟ انه يقترح انتخاب رئيس يكون موقعه وسطا ما بين موقع الملك في انجلترا وموقع الرئيس في الولايات المتحدة . (انصتوا ! انصتوا !) . رئيس يكون كما يريدون الملك ايبيرت . وهو يقترح ثانيا اعادة انشاء المجلس الاتحادي . ويمكننا اليوم ان نقرأ المطالب التي وضعتها حكومات جنوب المانيا منفردة وكلها تؤكد على الطابع الفيدرالي للعالم الالمانى . ان اعادة انشاء المجلس الفيدرالي الطيب الذكر وبالطبع مع مرافقه الرايشتاغ الالمانى ليست الا مسألة اسابيع فقط . ايها الرفاق ، ان ايبيرت وشيدمان يتحركان بذلك في اتجاه اعادة الظروف التي كانت قائمة قبل ثورة ٩ تشرين الثاني . ولكنهما بذلك يضعان اقدامهما على منزلق حاد ويحتمل ان لا يمضي طويل وقت الا ويجدان نفسيهما ملقيان في قصر الهاوية واطرافهما محطمة . ذلك انه منذ ٩ تشرين الثاني اصبحت اعادة بناء الظروف التي كانت موجودة قبل ٩ تشرين الثاني امرا قد تخطاه الزمن ، ومانيا اليوم بعيدة اميالا عن هذا الاحتمال . ولكي تستطيع الحكومة الحصول على دعم الطبقة الوحيدة التي تمثلها حقا وهي البورجوازية - ذلك الدعم الذي تراجعت البورجوازية عنه بسبب الاحداث الاخيرة - فان ايبيرت وشيدمان سيجدان انهما مضطران لاتباع سياسة مضادة للثورة باطراد . ان مطالب الولايات الالمانية الجنوبية ، كما نشرتها صحف برلين اليوم ، تعبر تعبيرا صريحا عن الرغبة في الحفاظ على سلامة الدولة الالمانية . وهذا يعني بلفة بسيطة ان تفرض حالة الحصار على العناصر «الفوضوية والمشاغبة والبلشفية» ، اي على الاشتراكيين . وسيجد ايبيرت وشيدمان انهما مجبران تحت ضغط الظروف على اللجوء الى الدكتاتورية سواء اعلنت حالة الحصار ام لم تعلن . هكذا ، نتيجة لخط التطور السابق وبفعل منطق الاحداث وعبر عمل القوى التي تسيطر على

ايرت وشيدمان ، سيكون هناك خلال الفصل الثاني من الثورة تصارع اعنف
بكثير بين الاتجاهات وصراع طبقي اكثر حدة بكثير . (انصتوا ! انصتوا !) . ولن
يكون اشتداد حدة الصراع عائدا فحسب الى التأثيرات السياسية التي عددها
والتي قضت على كل الاوهام ، بل ان ذلك سيكون ايضا لان لهب نار جديدة
يتصاعد من الاعماق هو لهب النضال الاقتصادي ، فيؤدي ذلك الى حرب ضروس
معلنة بين الثورة والثورة المضادة .

كانت الفترة الاولى من الثورة حتى ٢٤ كانون الاول تتسم بانها بقيت ثورة
سياسية محضة . ومن هنا طابعها الطفولي وعدم كفايتها وخو حماسها وفقدان
هدفها . كان هذا هو طابع المرحلة الاولى من تحول ثوري هدفه الرئيسي يقع في
الحقل الاقتصادي ، ومقصده الرئيسي ان يحقق تحولا اساسيا في الشروط
الاقتصادية ، فكانت خطوات الثورة مترججة ترجح الخطوات الاولى لطفل لا
يعرف الى اين تقوده قدماءه ، وذلك اكرر لان الثورة كان لها في هذه المرحلة صبغة
سياسية محضة . ولكن عددا من الاضرابات نشب تلقائيا تماما في الاسبوعين او
الثلاثة الاخيرة . وانا اعتبر ان من جوهر هذه الثورة ان تزداد حدة الاضرابات
اكثر فاكثر حتى تصبح في الاخير ثورة الثورة . (تصفيق) . وبهذا ستقوم ثورة
اقتصادية وبالتالي ثورة اشتراكية . ويجب ان تخاض الثورة بالجمهير وبالجمهير
وحدها مع الرأسمالية وجها لوجه ، يجب ان تخاض الثورة في كل المهن ويجب ان
يخوضها كل بروليتاري ضد كل صاحب عمل . وبهذا وحده تكون ثورة اشتراكية .
اما عديمو التفكير فقد كانوا يتخيلون لسير الامور صورة اخرى . لقد ظنوا
انه لا ضرورة الا لاسقاط الحكومة القديمة واقامة حكومة اشتراكية ، لتدشن
الاشتراكية باصدار المراسيم . اهو وهم آخر ؟ لا يمكن ان تتحقق الاشتراكية
بالمراسيم ، ولا يمكن ان تحققها اي حكومة مهما كانت ميولها اشتراكية . يجب ان
تصنع الجماهير الاشتراكية ، يجب ان يصيغها كل بروليتاري . هذه وحدها هي
الاشتراكية ، وبهذا وحده يمكن للاشتراكية ان تخرج الى حيز الوجود .

ما هو الشكل الخارجي للنضال في سبيل الاشتراكية ؟ انه الاضراب وهذا
هو السبب في ان المرحلة الاقتصادية من التطور قد قفزت الى المقدمة في الفصل
الثاني من الثورة . وهذا امر يمكن لنا ان نهىء انفسنا عليه ، فما من احد
سينازعنا هذا الشرف . نحن جماعة سبارتاكوس ، نحن الحزب الشيوعي لمانيا ،
نحن الوحيدون في كل المانيا ممن يقف الى جانب العمال المضربين والمناضلين .
(انصتوا ! انصتوا !) . لقد قرأتم وشاهدتم المرة تلو الاخرى موقف الاشتراكيين
المستقلين من الاضرابات . ولم يكن هنالك فرق بين نظرة «فوروارتز» ونظرة
«فرايبات» فقد كانت الصحيفتان تغنيان النغمة ذاتها : كونوا مجدين ، فالاشتراكية
تغني العمل الشاق . هكذا كانوا يقولون بينما الرأسمالية لا تزال مسيطرة ! لا يمكن
ان تتحقق الاشتراكية هكذا بل فقط بالقيام بنضال متواصل ضد الرأسمالية .
ومع ذلك نرى ان دعاوى الرأسمالية يدافع عنها لا المستقلون فحسب ، بل ايضا

الاشتراكيون المستقلون ولسان حالهم «فرايهايت» ، ونجد ان حزبنا الشيوعي يقف وحيدا في دعم العمال ضد ابتزازات الرأسمالية . ويكفي هذا دليلا على ان الجميع اليوم اعداء دائمون للاضراب عدا اولئك الذين يقفون معنا على ارض الشيوعية الثورية .

النتيجة التي تستخلص من ذلك ليست فقط ان الاضرابات سيتزايد انتشارها في الفصل الثاني من الثورة ولكن ايضا ان الاضرابات ستكون السمة المركزية والعوامل الحاسمة في الثورة ، فتدفع الى الخلف المسائل السياسية المحضة . وستكون النتيجة الحتمية لذلك احتدام الصراع في الحقل الاقتصادي، فتتخذ الثورة بذلك اشكالا لن تكون مسخرة بالنسبة للبورجوازية . ان افراد الطبقة الرأسمالية يستسيغون التعميمات في الحقل السياسي حيث لا يزال للمقنعين مجال ، حيث يستطيع امثال ايبيرت وشيدمان ان يسدوا اشتراكيين ، ولكنهم يصابون بالذعر حالما تلمس الارباح . واذن سيضع الرأسماليون حكومة ايبيرت - شيدمان امام الاختيار التالي : «اما ان تضعي حدا للاضرابات وتوقفي حركتها التي تهددنا بالدمار او لا يعود لنا بك حاجة» . انني اعتقد حقا ان الحكومة قد اخلت اللعنة على نفسها تماما بالاجراءات السياسية التي اتخذتها . ويعتري ايبيرت وشيدمان الضيق لان البورجوازية لم تعد تمنحهم ثقتهما . وسيفكر الرأسماليون مرتين قبل ان يقرروا لف ايبيرت ، الذي ارتفع في البداية من الحضيض ، بالفراء . ذلك انه اذا ما وصلت الامور الى حد احتجاجوا معه الى ملك فانهم حينئذ سيقولون «لا يكفي ان تكون يدا الملك مخضبتان بالدم ، بل يجب ايضا ان يجري في عروقه دم ازرق . (اسمعوا ! اسمعوا !) اذا وصلت الامور الى هذا الحد ، فانهم سيقولون « اذا كنا بحاجة الى ملك ، فلن يكون حديث نعمة لا يعرف كيف يسلك سلوكا ملكيا» . (ضحك) .

سيأتي ايبيرت وشيدمان الى نقطة ستبرز فيها الحركة المضادة للثورة . فلن يكون بوسعهما ان يطفئا نيران الصراع الطبقي الاقتصادي ، ولن يستطيعا بكل جهودهما الحثيثة ان يرضيا البورجوازية . وستكون هناك محاولة يائسة للقيام بثورة مضادة ، ربما باقامة دكتاتورية عسكرية في ظل هيندلمان ، وربما ستبرز الثورة المضادة نفسها في شكل آخر ، ولكن على اية حال سيلجأ بطلينا الى الغابات . (ضحك) .

من المستحيل ان يحدد المرء التفاصيل بدقة ، ولكننا الان امام مسائل تفصيلية ، امام مسألة ماذا سيحدث بالضبط او حتى سيحدث ذلك بالضبط . يكفيننا ان نعرف الخطوط العريضة للتطورات القادمة . يكفيننا ان نعرف انه ستتبع الفصل الاول من الثورة اي المرحلة التي كان فيها النضال السياسي غالبا . ستتبع مرحلة يغلب عليها احتدام النضال الاقتصادي ، وان حكومة ايبيرت وشيدمان ستأخذ مكانها في الظل عاجلا ام آجلا .

من الصعب بمكان ان نحدد ما الذي سيحدث للجمعية الوطنية في الفصل

الثاني من الثورة . ولربما تثبت الجمعية الوطنية ، اذا خرجت الى حيز الوجود ، انها مدرسة جديدة لتعليم الطبقة العاملة . اقول هذا لانه يحتمل ان لا تخرج الجمعية الوطنية الى حيز الوجود ابدا . دعوني اقول بالمناسبة لاعينكم على فهم الاسس التي كنا عليها ندافع عن موقفنا البارحة اننا كنا نعترض على قصر تاكتيكنا على اختيار واحد . ولا اريد ان اجدد النقاش ثانية ، ولكنني سأقول كلمة او اثنتين لئلا يتخيل البعض انني اناقض نفسي في جملة واحدة . ان موقفنا اليوم هو ذاته موقف البارحة . اننا لا نريد ان نقيم تاكتيكنا بالعلاقة مع الجمعية الوطنية على ما هو احتمال غير مؤكد . ونحن ايضا نرفض ان نعلق كل شيء على الاعتقاد بان الجمعية الوطنية لن تأتي الى الوجود اطلاقا . اننا نرغب في ان نكون مستعدين لكل الاحتمالات ، بما فيها احتمال استخدام الجمعية الوطنية لاغراض ثورية اذا اتت الجمعية الى الوجود . ولا يهم اذا اتت الجمعية او لم تأت ، ذلك انه مهما حدث فسيكون نجاح الثورة مؤكدا .

ما هي ، اذا ، البقايا التي ستتخلف من حكومة ايرت - شيدمان او اي حكومة اشتراكية ديمقراطية تكون في الحكم عندما تنشب الثورة ؟ سبق ان قلت ان جماهير العمال قد اصبحت غريبة عنهم وانه لم يعد بالإمكان الاعتماد على الجنود كوقود لدفاع الثورة المضادة . فما الذي يستطيع هؤلاء الاقزام التاسعون ان يفعلوه ؟ بأي طريقة يأملون في انقاذ الموقف ؟ سيكون لديهم فرصة واحدة فقط . ان من قرأوا منكم صحف اليوم رأوا اين يكمن احتياطهم النهائي ، وعلموا من تريد الثورة المضادة الالمانية ان تستخدم ضدها اذا ما جد الجد . ولا بد ان هؤلاء منكم قد قرأوا كيف تتقدم القوات الالمانية في الريفا جنبا الى جنب مع الانجليز ضد البلاشفة الروس . ايها الرفاق ، بين يدي الان وثائق تلقي اضاءا على ما يجري الان في الريفا . وكل هذه الوثائق تعود لقيادة الجيش الثامن الذي يتعاون مع السيد اوغست وينيج الاشتراكي الديمقراطي الالمانى والقائد العمالي . كان يقال لنا دائما ان ايرت وشيدمان السيئنا الحظ هما ضحية الحلفاء . ولكن سياسة «فوروارتز» ما فتئت على مدى اسابيع منذ بداية ثورتنا تشير الى ان القضاء على الثورة الروسية هو رغبة الحلفاء الملحة . ونحن نملك ادلة وثائقية تبين كيف ان هذا كله قد اعد لاحاق الاذى بالبروليتاريا الروسية وبالثورة الالمانية . ففي برقية مؤرخة في ٢٦ كانون الاول يعطي المقدم بيركر رئيس اركان الجيش الثامن معلومات حول المفاوضات التي ادت الى هذه الاتفاقية بصدد الريفا ، تقول البرقية :

« في ٢٣ كانون الاول جرت محادثة بين المبعوث الالمانى وينيج والمبعوث البريطانى موساتكيه الذي كان سابقا القنصل العام في الريفا . وقد حدثت المقابلة على ظهر السفينة «الاميرة مارجريت» ودعي الضابط القائد للقوات الالمانية الى الحضور . فعينت ممثلا لقيادة الجيش . وكان غرض المحادثة المساعدة على تطبيق شروط الهدنة . جرى الحديث التالي :

« من الجانب الانجليزي - ستقوم السفن البريطانية في الريفا بمراقبة تطبيق شروط الهدنة . وعلى هذه الشروط تقوم المطالب التالية :

١ - تحتفظ المانيا في المنطقة بقوة كافية لردع البلاشفة ومنعهم من توسيع المنطقة المحتلة الان ...

٢ - سيرسل الى ضابط الاركان البريطاني بيان بالتوزيع الراهن القوات التي تقاتل البلاشفة بما فيها القوات الالمانية والليتوانية ، كي تكون هذه المعلومات تحت تصرف الضابط البحري البريطاني . ويجب ان تتوفر المعلومات بالطريقة ذاتها عبر الضابط ذاته عن كل توزيع في المستقبل للقوات التي تقاتل البلاشفة .

٣ - توضع تحت السلاح قوات مقاتلة كافية في النقاط التالية لمنع وقوعها في يد البلاشفة ولنع البلاشفة من تخطي الخط الذي يصل بينها : والك ، فولمار ، فيندن ، فرايد ، يشتادت ، بنسك ، ميتو .

٤ - تجب حماية الخط الحديدي من ريغا الى ليو من الهجوم البلشفي ، وتتلقى كل الامدادات البريطانية المنقولة على هذا الخط افضلية في المعاملة » . ويتبع ذلك عدد من المطالب الاضافية .

دعونا الان نرى اجوبة السيد وينيج ، المبعوث الالمانى والقائد النقابي :
« على الرغم من انه ليس من المعتاد ان يعبر عن الرغبة في جعل حكومة تحتفظ باحتلالها لدولة اجنبية ، فان رغبتنا في هذه الحالة ان نفعل كذلك ، فالمسألة هي مسألة حماية الدم الالمانى (بارونات البلطيق !) . وعيدا ذلك فاننا نعتبر مساعدة بلد حررناه من حالة الخضوع التي كان يعيشها واجبا اخلاقيا . ولكن جهودنا يمكن ان تحبطها اولا حالة القوات ، لان جنودنا في هذه المنطقة مسنون في معظمهم ، وغير لائقين للخدمة نسبيا ، كما انهم بسبب الهدنة متلهفون على العودة الى الوطن ولا يملكون الا القليل من ارادة القتال ، وثانيا موقف حكومات البلطيق التي تعتبر الالمان مضطهدين . ولكننا سنفعل ما في وسعنا لتجهيز قوات متطوعة تتكون من رجال ذوي روح قتالية عالية . وهذا ما فعلناه جزئيا . »

هنا نرى الثورة المضادة وهي تعمل . ولا بد انكم قرأتم قبل وقت ليس بالبعيد عن تشكيل «الفرقة الحديدية» التي اعدت كما اعلن لقتال البلاشفة في مقاطعات البلطيق . وقد كان في ذلك الحين بعض الشك تجاه موقف حكومة ايرت - شيدمان . ولكنكم الان لا بد تعرفون ان المبادرة في خلق هذه القوة قد اتت فعليا من الحكومة .

كلمة اخرى تتعلق بوينيج . ليس صدفة ان يقوم قائد اتحاد عمالي بهذه الخدمات السياسية . ونستطيع ان نقول بلا تردد ان قادة اتحادات العمال الالمان وقادة الاشتراكية الديمقراطية هم اكثر الاوغاد الذين عرفهم العالم سوء سمعة . (تصفيق صاخب) . اتعلمون اين يجب ان يكون هؤلاء الاشخاص حقا ، وينيج وايرت وشيدمان ؟ ينبغي بحسب قانون العقوبات الالمانى الذي يقولون لنا انه لا يزال نافذ المفعول والذي لا يزال اساس نظامهم القانوني ، ينبغي ان يكونوا في

السجن ! (تصفيق صاحب) ذلك ان استخدام الجنود الالمان للخدمة الاجنبية جناية يعاقب عليها بالسجن بحسب قانون العقوبات الالماني . وهكذا نجد اليوم على رأس الحكومة «الاشتراكية» في المانيا رجالا يلعبون دور يهودا الحكومة الاشتراكية ودور الخونة للثورة البروليتارية ، بل رجال يستحقون ان يكونوا في السجن لانهم غير لائقين للاختلاط بالمجتمع المحترم (تصفيق مرتفع) .

فلنواصل بحثنا ، من الواضح ان كل هذه المكائد وتكوين «الفرق الحديدية» وفوق كل شيء الاتفاق الذي سبق ذكره مع الامبرياليين البريطانيين يجب ان تعتبر احتياطات نهائية تستدعي حين الحاجة لخلق الحركة الاشتراكية الالمانية . عدا ذلك ، فان المسألة الرئيسية ، مسألة آفاق السلام ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا الموضوع . فما الذي يمكن ان تؤدي اليه مفاوضات كهذه غير اشغال اوار الحرب من جديد ؟ وبينما يمثل هؤلاء الاوغاد علينا كوميديا في المانيا ، محاولين ان يجعلونا نصدق انهم يفعلون اكثر من طاقتهم ليرتّبوا شروط السلام ، ويعلنون اننا نحن السبارتاكويون نتهدد السلام ونفعل ما يزعج الحلفاء ويعطل التسوية السلمية ، يقومون هم انفسهم باشغال نار الحرب من جديد ، حرب في الشرق سرعان ما تتبعها حرب على الارض الالمانية . اننا مرة اخرى نواجه حالة ستكون عاقبتها بالتأكيد حربا ضروسا . ولذا يتعين ان ندود لا عن الاشتراكية فحسب ولا عن الثورة فحسب ، بل ايضا عن مصالح السلام العالمي . وهنا نجد تبريرا للتاكتيكات التي اتبعناها نحن جماعة سبارتاكوس باستمرار وكل ما سنحت الفرصة على امتداد سنوات الحرب الاربعة الماضية . السلام يعني ثورة البروليتاريا على النطاق العالمي . وليس هناك من وسيلة لاقامة السلام وصيانته سوى انتصار البروليتاريا الاشتراكية (تصفيق طويل) .

ما هي الامتبارات التاكتيكية التي يجب ان نستنتجها من هذا ؟ كيف يمكننا ان نعالج الوضع الذي قد نجابهه في المستقبل القريب بافضل الوسائل ؟ سيكون استنتاجكم الاول بلا شك الامل في ان يكون سقوط حكومة ايرت - شيدمان وشيك الوقوع وان تأخذ مكانها حكومة ثورية بروليتارية اشتراكية معلنة . اما انا فاود ان اطالبكم بتوجيه اهتمامكم نحو القاعدة لا نحو القمة . اذ يجب علينا ان لا تقع ثانية في وهم المرحلة الاولى من الثورة ، وهم ٩ تشرين الثاني ، علينا ان لا نظن انه يمكن لنا عندما نريد القيام بثورة اشتراكية ان نطرح بالحكومة الرأسمالية ونضع حكومة اخرى مكانها . هناك طريقة واحدة فقط لاحتراز انتصار الثورة الاشتراكية . ينبغي علينا ان نبدأ باضعاف حكومة ايرت - شيدمان بتدمير اساساتها عبر النضال الثوري الجماهيري من جانب البروليتاريا . عدا ذلك ، دعوني اذكركم ببعض نواحي النقص في الثورة الالمانية ، تلك النواحي التي لم يتم التغلب عليها في ختام الفصل الاول من الثورة . لا زلنا بعيدين عن الوصول الى النقطة التي تضمن فيها الاطاحة بالحكومة انتصار الاشتراكية . ولقد حاولت جهدي ان ابين لكم ان ثورة اكتوبر كانت ، قبل كل شيء ، ثورة سياسية ، بينما يجب

ان تكون الثورة التي ستحقق اهدافنا ثورة اقتصادية بشكل رئيسي وبالإضافة الى ذلك . والى ذلك ، كانت الحركة الثورية مقتصرة على المدن ، وحتى يومنا الحاضر لم تمس المقاطعات الريفية عمليا . وستكون الاشتراكية وهمية اذا تركت النظام الزراعي الراهن دون تغيير . فمن وجهة النظر العريضة للاقتصاد الاشتراكي لا يمكن إعادة تنظيم الصناعة الا اذا تم الاسراع في ذلك عبر التحويل الاشتراكي للزراعة . ان الفكرة الاساسية في التحويل الاقتصادي الذي سيحقق الاشتراكية هي الفاء الفصل والتناقض بين المدينة والريف . فهذا الفصل ، هذا التناقض ، هذا التضادم ليس الا ظاهرة رأسمالية محضة يجب ان تختفي حالما نضع انفسنا على عتبة الاشتراكية . واذا اردنا ان تجري عملية إعادة البناء الاشتراكية بجدية حقيقية ، فان علينا ان نوجه اهتمامنا الى الريف بقدر ما نوجهه الى المراكز الصناعية ، ومع ذلك فاننا لم نخط حتى الخطوة الاولى في الاتجاه الاول . ان هذا امر هام ، ليس فحسب لاننا لا نستطيع ان نقيم الاشتراكية دون تشريك الزراعة ، بل ايضا لاننا بينما نلحق اننا سويننا حسابنا حتى آخر احتياطي للثورة المضادة لنا ولجهودنا ، يبقى هناك احتياطي هام آخر لم نأخذه بعد في حسابنا . واعني به الفلاحين . فالفلاحون يشكلون احتياطا اضافيا للبورجوازية المضادة للثورة لانهم بالضبط لم يمسوا من جانب الاشتراكية . واول ما سيفعله اعداؤنا عندما يبدأ شواظ الاضرابات الاشتراكية في لسع اقدامهم هو تعبئة الفلاحين الذين يقدسون الملكية الخاصة بتعصب . ان هناك طريقة واحدة لمقارعة هذه القوة المضادة للثورة التي تتهددنا : يجب علينا ان نحمل الصراع الطبقي الى المقاطعات الريفية ، يجب علينا ان نعبد البروليتاريا التي لا تملك ارضا والفلاحين الاكثر فقرا ضد الفلاحين الاغنياء (تصفيق مرتفع) .

ينبغي علينا ان نستنتج من هذا الاعتبار ما يتوجب علينا فعله لنضمن نجاح الثورة . اولا وقبل كل شيء ، يجب ان نعمم نظام مجالس العمال في كل الاتجاهات . وما اخذناه عن ٩ تشرين الثاني لا يتعدى بدايات ضعيفة ، حتى اننا لم نأخذ هذه البدايات كاملة . فقد خسرنا خلال المرحلة الاولى من الثورة قوى هائلة كنا قد كسبناها في البداية الاولى . وانتم تعرفون ان الثورة المضادة قد دأبت على تدمير نظام مجالس العمال والجنود . ففي هيس الفيت هذه المجالس من قبل الحكومة المضادة للثورة ، وفي ما عدا ذلك من الامكنة انتزعت السلطة من ايديها . ولذا فانه لا يتعين علينا ان نطور نظام مجالس العمال والجنود فحسب ، بل ان نحث العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء على تبني هذا النظام . ان علينا ان نستولي على السلطة ، ومسألة الاستيلاء على السلطة تتخذ هذا الاتجاه : ماذا يستطيع كل مجلس عمالي وكل مجلس جنود على امتداد المانيا ان يحقق ؟ (برافو !)

هنا يكمن مصدر السلطة ، يجب علينا ان نلغم الدولة البورجوازية ويتعين علينا ان نفعل ذلك بان نهني في كل مكان الانقسام بين السلطات العامة ، الانقسام بين السلطات التنفيذية والتشريعية . يجب ان تتوحد هذه السلطات في ايدي مجالس

العمال والجنود .

ايها الرفاق ،

ان امامنا حقلا واسعا تتعين علينا حرائته . علينا ان نبني من اسفل الى اعلى حتى تستجمع مجالس العمال والجنود قوة تصبح بها الاطاحة بحكومة ايرت - شيدمان او اي حكومة شبيهة مجرد فصل نهائي في الدراما . فالاستيلاء على السلطة لا يتحقق لنا بضربة واحدة ، بل سيكون ذلك عملا مطردا ، ذلك اننا سنحتل باطراد كل مواقع الدولة الرأسمالية مدافعين بشراسة عن كل موقع نستولي عليه . الى ذلك ، في رأيي وفي رأي اقرب الرفاق في الحزب الي ان مجالس العمال ستقوم بالنضال الاقتصادي ايضا . اذ يجب ان تكون تسوية المسائل الاقتصادية والتوسيع المستمر لمساحة هذه التسوية ، يجب ان تكون في ايدي مجالس العمال . ويجب ان يكون للمجالس كل السلطات في الدولة . ينبغي علينا ان نوجه نشاطاتنا في المستقبل القريب الى هذه الاهداف ، ومن الواضح اننا اذا اتبعنا هذا الخط فلن نفشل في تشديد النضال الى حد كبير وفورا . ذلك انه يجب ان تنتقل كل سلطات الدولة جزءا فجزءا من البروجوازية الى مجالس العمال والجنود ، وذلك بالنضال المباشر خطوة خطوة في كل مقاطعة وفي كل مدينة وفي كل قرية وفي كل حي . ولكن قبل ان تتخذ هذه الخطوات يجب ان يربى ويضبط اعضاء حزبنا والبروليتاريا بشكل عام . فحتى في الاماكن التي توجد فيها مجالس العمال والجنود ، لا تزال هذه المجالس غير متفهمة بعد للاغراض التي وجدت من اجلها . (انصتوا ! انصتوا !) يجب علينا ان نجعل الجماهير تعي ان مجالس العمال والجنود يجب ان تكون المظهر الرئيسي لالة الدولة ، وانها يجب ان تركز كل السلطات في داخلها ، وان تستخدم كل السلطات لتحقيق هدف عظيم وحيد هو القيام بالثورة الاشتراكية . ان العمال المنظمين اليوم في مجالس العمال والجنود لا يزالون بعيدين عن تبني نظرة كهذه ، وليست المهام التي تقع على عاتق هذه المجالس واضحة الا لاقليات بروليتارية معزولة . ولكن ما من سبب يدعو الى شكوى ذلك ، فهذا هو الوضع الطبيعي للامور . يجب ان تتعلم الجماهير كيف تستخدم السلطة باستخدامها للسلطة ، وليست هناك من طريقة اخرى . لقد تقدمنا منذ تلك الايام التي كان يقترح فيها علينا ان «نثقف» البروليتاريا اشتراكيا وذلك مدعاة للسرور . ولكن يبدو ان الماركسيين من المدرسة الكاوتسكية لا يزالون يعيشون تلك الايام التي ولت . لقد كان المعني بتثقيف الجماهير اشتراكيا القاء المحاضرات عليهم وتوزيع النشرات والكتيبات بينهم . ولكن ليس بهذه الوسيلة يثقف البروليتاريون . سيتعلم العمال اليوم في مدرسة العمل . (انصتوا ! انصتوا !) انجيلنا يقول : في البدء كان الفعل . ويعني الفصل بالنسبة لنا ان تعي مجالس العمال والجنود رسالتها وتتعلم كيف تصبح السلطة العامة الوحيدة في البلاد جميعا . هكذا فقط نستطيع ان نمهد السبيل تمهيدا فعالا فنجعل كل شيء جاهزا للثورة التي ستتوج عملنا . لقد تعمد بعضنا ان يقول لكم البارحة وهو

يعني بوضوح اهمية كلماته «هل تظنون ان الامور ستكون سهلة لكم في المستقبل؟». لقد ظن بعض الرفاق خطأ انني افترض اننا نستطيع مقاطعة الجمعية الوطنية ثم نركن الى الخمول . ان من المستحيل بالنظر الى الوقت الذي تبقى لنا ان ابحث هذه المسألة بحثا كاملا ، ولكن دعوني اقول انني لم احلم قط بشيء كهذا . لقد كنت اعني ان التاريخ لن يجعل ثورتنا امرا سهلا كالثورات البورجوازية . فقد كان يكفي في هذه الثورات ان يطاح بالسلطة الرسمية في المركز ويستبدل عشرة او نحو ذلك من الاشخاص في المسؤولية . ولكن علينا ان نعمل من اسفل . وهنا يتبدى الطابع الجماهيري لثورتنا التي تهدف الى تحويل كل بنية المجتمع . هكذا فان ما يميز الثورة البروليتارية الحديثة هو اننا يجب ان نتم الاستيلاء على السلطة لا من اعلى بل من اسفل . لقد كان التاسع من تشرين الثاني محاولة نصف متحمسة نصف واعية ومشوشة لقلب السلطة العامة القائمة وانهاء حكم الملكية . وما يقع على عاتقنا الان هو اننا يجب ان نعيد تركيز كل قوى البروليتاريا في هجوم على اساس المجتمع الرأسمالي ذاتها . وهناك في الجذر ، حيث يواجه صاحب العمل الفرد عبيد الاجر ، في الجذر حيث تواجه كل الاجهزة التنفيذية لحكم الملكية الخاضعين لهذا الحكم ، تواجه الجماهير ، هناك يجب ان نستولي على وسائل السلطة من الحكام رويدا رويدا . وقد يبدو ان العملية ستكون بهذه الاساليب متعبة اكثر مما تخيلنا اولا عندما اخذ بنا الحماس . ولكنني اعتقد ان علينا ان نكون واضحين تماما تجاه العقبات والتعقيدات التي تقف في سبيل الثورة . ذلك انني آمل في حالتكم كما في حالتي ان لا تذهب المهام المتزايدة التي نواجهها بالحماس ولا تشل الطاقة . بل على العكس من ذلك ، كلما كانت المهمة اعظم ، كلما كان استجماعنا لقوانا اكثر اتقادا بالحماس . كذلك علينا ان لا ننسى ان الثورة قادرة ان تفعل فعلا بسرعة غير معتادة . ولن احاول ان اتي بالوقت الذي سيستغرقه ذلك . فمن منا يحسب للزمن حسابا ، ما دامت حياتنا تكفي لتحقيق ذلك ؟ حسينا ان نعرف بوضوح ماذا يتعين علينا ان نفعل ، ولقد حاولت بافضل ما استطيع ان ارسم العمل الذي ينتظرنا بخطوطه العريضة (تصفيق صاخب) .

تعريف بالأعلام

ادلر ، فيكتور : (١٨٥٢ - ١٩١٨) : مؤسس وقائد الاشتراكية الديمقراطية النمساوية . عضو مكتب الاشتراكية الاممية . احد الدفاعيين خلال الحرب العالمية الاولى .

اكسلرود ، بافل : (١٨٥٠ - ١٩٢٨) : احد القادة الاوائل للاشتراكية الديمقراطية الروسية . دعم المناشفة .

اور ، اغناز : (١٨٤٦ - ١٩٠٧) : اشتراكي ديمقراطي بافاريا ، سكرتير الاشتراكية الديمقراطية الالمانية من ١٨٧٥ . اصلاحي .

اوين ، روبرت : (١٨٥٨ - ١٧٧١) : صناعي انجليزي ، اصلاحي واشتراكسي طوباوي .

ايبيرت ، فريدريك : (١٨٧٠ - ١٩٢٥) : قائد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى في الرايشتاغ . اشتراكي شوفيني خلال الحرب . دخل الحكومة عام ١٩١٨ لمنع الثورة وانتقاد الملكية ، وعندما فشل في ذلك اصبح رئيسا للحكومة المؤقتة . اول رئيس لجمهورية فايمر من ١٩١٩ - ١٩٢٥ .

بارت ، اميل : عضو في الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل . دخل حكومة ايبيرت في تشرين الثاني ١٩١٨ واستقال في كانون الاول . رئيس المنظمة السرية للحزب الشيوعي الالمانى في ١٩٢١ .

بارفوس (الكسندر هيلفاند) : (١٨٦٩ - ١٩٢٤) : احد المنظرين الماركسيين الالاميين في سنوات ما قبل الحرب في اوروبا الشرقية . اصبح خلال الحرب من الجناح المؤيد لها .

باكونين ، ميخائيل (١٨١٤ - ١٨٧٦) : معاصر لماركس وخشم له في الاممية الاولى . مؤسس الحركة الفوضوية .

بسمارك ، الامير فون اوتو (١٨١٥ - ١٨٩٨) : سياسي بروسي والمانى رجعي . رئيس حكومة بروسيا من ١٨٦٢ - ٧١ ، اصبح مستشار الامبراطورية الالمانية ١٨٧١ - ١٨٩٠ . وحد المانيا بحرب على النمسا واخرى على فرنسا . اصدر القوانين المعادية للاشتراكية .

بلان ، لويس (١٨١١ - ١٨٨٢) : اشتراكي فرنسي ، اشترك في الحكومة التي اقامتها ثورة شباط ١٨٤٨ . فيما بعد عارض كومونة باريس .

بلانكي ، جيروم ادولف (١٧٩٨ - ١٨٥٤) : اقتصادي بورجوازي فرنسي ، شقيق لويس بلانكي .

بلانكي ، لويس اوغست (١٨٠٥ - ١٨٨١) : اشتراكي فرنسي ثوري اصبح اسمه مرتبطا بنظرية الانتفاضة المسلحة التي تقوم بها جماعات صغيرة مسلحة مدربة مختارة . اشترك في الثورة الفرنسية عام ١٨٣٠ . نظم انتفاضة فاشلة عام ١٨٩٣ . اطلقت سراحه ثورة ١٨٤٨ . القي القبض عليه ابان هزيمة الثورة . سجن عشية الكومونة . ساءت صحته بفعل ٣٥ عاما من السجن فاعفى في ١٨٧٩ ، وانتخبه عمال بوردو في السنة ذاتها الى مجلس النواب ، ولكن الحكومة قررت عدم صلاحيته لشغل المقعد .

بليخانوف ، جورج فالينتيو فيتش (١٨٥٦ - ١٩١٨) : مؤسس الماركسيّة الروسية . محرر ايسكرا وازاريا . اصبح اشتراكيا وطنيا خلال الحرب . عارض البلاشفة .

برناتو ، لوجو (١٨٤٤ - ١٩٣١) : اقتصادي الماني . احد من دافعوا عن « الهدنة الطبقية » . كان يظن ان تناقضات الرأسمالية يمكن التغلب عليها دون الصراع الطبقي وعبر اتحادات العمال الاصلاحية التي تمكن العمال والرأسماليين من تسوية خلافاتهم .

برودون ، بيير جوزيف (١٨٠٩ - ١٨٦٥) : اشتراكي طوباوي فرنسي تخيل مجتمعا يقوم على التبادل العادل بين المنتجين المستقلين . مؤلف « فلسفة البؤس » الذي رد عليه ماركس في « بؤس الفلسفة » .

بريست - ليتوفسك : مدينة في روسيا قرب الحدود البولندية ، عقدت فيها معاهدة السلام الروسية الالمانية في ٣ آذار ١٩١٨ .

بريان ، اريستيد (١٨٦٢ - ١٩٣٢) رئيس للجمهورية الفرنسية ١١ مرة . فني الاصل اشتراكي . طرد من الحزب الاشتراكي عام ١٩٠٦ لقبوله منصبا في الوزارة الرأسمالية . رئيس حكومة الائتلاف وقت الحرب ١٩١٥ - ١٩١٧ . ممثل لدى عصبة الامم .

بونابرت ، سلالة : بدأت بنابليون الاول (١٧٦٩ - ١٨٢١) امبراطور فرنسا بعد الثورة من ١٨٠٤ - ١٨١٥ . انتهت بنابليون الثالث الذي كان امبراطورا من ١٨٥٢ - ١٨٧٠ .

بيبل ، اوغست (١٨٤٠ - ١٩١٣) احد مؤسسي وقادة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية والاممية الثانية . حكم مع فيلهلم ليبكنخت عام ١٨٧٢ بتهمة الخيانة مدة سنتين . مناهض للتحريفية .

بيشمان - هولويج ، ثيويدولد (١٨٦٥ - ١٩٢١) : مستشار الامبراطورية الالمانية من ١٩٠٩ - ١٩١٧ .

بيلو ، الامير فون برنهارد (١٨٩٤ - ١٩٢٩) : وزير الخارجية الالمانية ١٨٩٧ .
المستشار ١٩٠٠ الى ١٩١٩ . سفير لدى ايطاليا ١٩١٤ .

بيرختولد ، الكونت ليوبولد (١٨٦٣ - ١٩٢٤) : ملاك ارض ، صناعي ، اغني رجل في النمسا . دبلوماسي ، سفير لدى روسيا ١٩٠٦ - ١٩١١ .
وزير خارجية ١٩١٢ - ١٩١٥ .

بيرنشتاين ، ادوارد (١٨٥٠ - ١٩٣٢) : اشتراكي ديمقراطي الماني . صديق لانجلز . طور النظرية التحريفية للاشتراكية التطورية ، واصبح قائد الجناح المثالي في الانتهازية في الاشتراكية الديمقراطية .
برنهاردي ، فون فريدريك (١٨٤٩ - ١٩٣٠) : جنرال بروسي ومؤلف كتاب يدعو للوحدة الالمانية ويمجد الحرب .

تلهايمر ، اوغست (١٨٨٤ - ١٩٥٢) : اشتراكي ديمقراطي الماني . مساعد لروزا في عصبة سبارتاكوس . اصبح قائد الحزب الشيوعي الالمانى ومحرر الصحيفة المركزية للحزب «العلم الاحمر» . طرد من الحزب الشيوعي عام ١٩٢٩ وانشأ « المعارضة اليمينية الالمانية » .

تيير ، لويس ادولف (١٧٩٧ - ١٨٧٧) : سياسي ومؤرخ فرنسي . رئيس حكومة في ١٨٣٦ . رئيس الجمهورية الفرنسية ١٨٧١ - ١٨٧٣ .
سحق كومونة باريس .

جيرونديون جمهوريون بورجوازيون معتدلون خلال الثورة الفرنسية ، اطاح بهم اليعاقبة .

جيسد ، جولي (١٨٤٥ - ١٩٢٢) : اشترك في الكومونة . اسس الحزب الماركسي الفرنسي وقاد الجناح الماركسي في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد . اصبح اشتراكيا وطنيا عند اندلاع الحرب العالمية الاولى ودخل الحكومة .

جروين ، كابل (١٨٨٧ - ١٨١٧) : ناطق باسم الاشتراكية «الحقة» وهي تيار رجعي ظهر في المانيا في صفوف الانتلجنسيا البورجوازية الصغيرة يدعو الى الحب والاخاء بدلا عن الاشتراكية وينكر ضرورة الثورة الديمقراطية البورجوازية .

جوريس ، جان (١٨٥٩ - ١٩١٤) : المم القادة الاشتراكيين الفرنسيين . اسس صحيفة «لومانيتيه» في ١٨٩٠ . دعم ميليران في الحكومة البورجوازية . معارض صلب للعسكرية والحرب . اغتيل في تموز ١٩١٤ .

جيفونز ، وليم ستانلي (١٨٣٥ - ١٨٨٢) : اقتصادي وعالم منطق انجليزي .
دافيد ، ادوارد (١٨٣٦ - ١٩٣٠) : عضو الجناح اليميني للاشتراكية الديمقراطية
الالمانية . تحريفي . دعم الحرب الامبريالية . وزير بلا وزارة
١٩١٩ - ١٩٢٠ . اول رئيس للجمعية الوطنية ١٩١٩ .

دان ، فيودور (١٨٧١ - ١٩٤٧) : قائد منشفي . طبيب . سلامي خلال الحرب .
عضو سوفييت بتروغراد ١٩١٧ . معارض لثورة اكتوبر .

دنكر ، هيرمان : اشتراكي ديمقراطي الماني . اصبح عضوا في عصبة سبارتاكوس
ومن ثم في الحزب الشيوعي .

دوهرنغ ، يوجين كارل (١٨٣٣ - ١٩٢١) : فيلسوف واقتصادي الماني بورجوازي
صغير . كتب انجلز نقدا لآرائه في «ضد دوهرنغ» ..

ديتمان ، فيلهلم (١٨٧٤ - ١٩٥٤) : اشتراكي ديمقراطي الماني . اصبح فيما بعد
قائدا للحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل . دعم ارتباط
الحزب بالكومنترن ولكنه رفض شروط الكومنترن لذلك .

روهرباخ ، بول : صحفي الماني ، ومعلق شبه رسمي على الشؤون العسكرية .
زيتكين ، كلارا (١٨٥٧ - ١٩٣٧) : عملت مع روزا في الاشتراكية الديمقراطية

الالمانية خلال الحرب . مؤسسة الحركة النسوية ومنظرتها
وقائدها . احد الاعضاء المؤسسين لسبارتاكوس . احسدى
الشخصيات القيادية في الحزب الشيوعي الالماني والاممية
الشيوعية .

زوباتوف ، سيرجي فاسيليفتش (١٨٦٤ - ١٩١٧) : ثوري تحول الى عميل
للبوليس في ١٨٨٠ واصبح رئيسا للاوخرانا (البوليس السري
الروسي) . اوحى باشتراكية الشرطة التي ينظم العمال بموجبها
تحت رعاية الشرطة وذلك كاجراء وقائي . انتحر بعد ثورة
شباط ١٩١٧ .

سان سيمون ، كلود هنري (١٧٦٠ - ١٨٢٥) : اشتراكي طوباوي فرنسي .
سان كيلوت (العوام) : الجماهير الثورية التي حققت الثورة الفرنسية . سموا
بالسان كيلوت وهي تعني حرفيا بالفرنسية «بدون سراويل»
لانهم لم يكونوا يرتدون ملابس السادة بل يرتدون البنطلونات
الطويلة الخاصة بالطبقات الدنيا .

ستروبل ، هينريخ : اشتراكي ديمقراطي الماني . اتخذ موقفا اميا في بداية
الحرب . عضو في الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل .
اسهم في مجلة اصدرتها روزا ومهرنغ . فيما بعد انضم الى
الاشتراكيين الشوفينيين .

سنديكالية : حركة فوضوية في حقل العمل العمالي . تعارض العمل البرلماني وكل
الاحزاب السياسية . تؤكد على استقلال النقابات وتقوم على

اساس ان النقابات تكتفي لتحرير الطبقة العاملة .

شخيلزه ، نيقولاى سيمينوفيتش (١٨٦٤ - ١٩٢٦) : قائد منشفي عضو فسي
الدوما الثالثة والرابعة . وسطي خلال الحرب . رئيس سوفيت
بتروغراد ١٩١٧ .

شميت ، كونراد (١٨٣٦ - ١٩٣٢) : اقتصادي الماني واشتراكي ديمقراطي كان
يتبادل الرسائل مع انجلز . أصبح تحريفيا فيما بعد .

شو ، جورج برنارد (١٨٥٦ - ١٩٥٠) : كاتب مسرحي ايرلندي . اشتراكي فابي .

شيبيل ، ماكس (١٨٥٩ - ١٩٢٨) : اشتراكي ديمقراطي يميني الماني . دافع عن
سياسات المانيا العدوانية والتوسعية والامبريالية .

شيلمان ، فيليب (١٨٥٦ - ١٩٣٧) : قائد اشتراكي ديمقراطي يميني في المانيا .
دمم الحزب بنشاط . عينه القيصر وزيرا للخارجية في ١٩١٨ .
ولكنه لم يستطع انقاذ الملكية . كان وزيرا في وزارة ايبرت وعمل
على سحق عصبة سبارتاكوس .

غابون ، الاب جيورجي (١٨٧٠ - ١٩٠٦) : كاهن روسي قاد تظاهرة ١٩٠٥ الشهيرة
الى قصر الشتاء .

غوته ، جوهان وولفغانغ (١٧٤٩ - ١٨٣٢) : شاعر وكاتب دراما . كتب « فاوست » .
يعتبر اعظم ادباء المانيا .

فالدريك - روسو ، بيير (١٨٤٦ - ١٩٠٤) : رئيس وزراء فرنسا . استقال ١٩٠٢ .
اختر لوزارته وزراء من اليسار ، ومنهم اول وزير اشتراكي
في حكومة بورجوازية (ميليران) ، ومن اليمين .

فرائز ، فرديناند (١٨٣٦ - ١٩١٤) : ارشيدوق النمسا ووريث عرش هابسبرج .
اغتيال وزوجته في سراجيفو بالصرب . كان اغتياله العذر الذي
شنت بموجبه الحرب العالمية الاولى .

فورييه ، فرانسوا ماري شاول (١٧٧٢ - ١٨٣٧) : اشتراكي طوباوي فرنسي .
ناقد للرأسمالية .

فولمار ، جورج هينريخ (١٨٥٠ - ١٩٢٢) : قائد الاشتراكية الديمقراطية البافارية
في ١٨٩١ . وكان يحمل آراء اصلاحية قبل بيرنشتاين بسنوات .

فيفياني ، دينيه (١٨٦٣ - ١٩٢٥) : سياسي فرنسي ، كان اشتراكي في الاصل .
طرد من الحزب لاشتراكه في وزارة كليمنصو عام ١٩٠٦ .

كاشليروفيك ، تريزا : مؤسس الاشتراكية الديمقراطية الصربية وفيما بعد الحزب
الشيوعي الصربي صوت مع لابتشيف ضد اعتمادات الحرب
في البرلمان .

كاليدين ، الكسي ماكسيموفيتش (١٨٦١ - ١٩١٨) : جنرال قيصري روسي .
قائد القوزاق عام ١٩١٧ . بعد اكتوبر شن الحرب الاهلية على
السوفييت . هزمه الحرس الاحمر وانتحر .

كاوتسكي ، كارل (١٨٥٤ - ١٩٣٨) : اشتراكي ديمقراطي ألماني . المنظر الرئيسي للاممية الثانية . معارض عنيف للبشفية وسياساتها .

كروب ، الفرد (١٨١٢ - ١٨٨٧) : صناعي ألماني كبير ، صانع صلب وذخائر . كان الصناعي الأكبر لدى تأسيس الامبراطورية الألمانية ١٨٧١ .

كيرنسكي ، الكسندر (١٨٨١ - ١٩٦٩) : اشتراكي ثوري روسي . وطني خلال الحرب الامبريالية . نائب رئيس سوفيت بتروغراد . رئيس الحكومة المؤقتة التي اطاحت بها ثورة أكتوبر .

لابتشيف (١٨٦٤ - ؟) : اشتراكي ديمقراطي صربي . عارض اعتمادات الحرب عام ١٩١٤ .

لاسال ، فرديناند (١٨٢٥ - ١٨٦٤) : اشتراكي ألماني . مؤسس الاتحاد العام للعمال الألماني ١٨٦٣ ، الذي انضم لاتباع ماركس لتشكيل الاشتراكية الديمقراطية الألمانية .

لاندسبرغ : اشتراكي ديمقراطي ألماني . عضو حكومة ايرت ١٩١٨ .

لبنغ غوتولد (١٧٢٩ - ١٧٨١) : كاتب دراما ألماني فيلسوف من فلاسفة الاستنارة في القرن الثامن عشر . ناضل من اجل حرية الفكر .

لويس فيليب (١٧٧٣ - ١٨٥٠) : ملك فرنسا ، جاءت به الى العرش ثورة تموز ١٨٣٠ ، اطاحت به ثورة شباط ١٨٤٨ .

ليبكنخت ، فيلهلم (١٨٢٦ - ١٩٠٠) : شارك في الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ . نفي الى إنجلترا حيث أصبح من اتباع ماركس وإنجلز . عاد الى ألمانيا عام ١٨٦٠ وبنى الحزب الماركسي الذي انضم اليه الاساليون لتشكيل الاشتراكية الديمقراطية . سجن بتهمة الخيانة العظمى عام ١٨٧٢ . حارب الانتهازية في الحزب الألماني .

ليبكنخت ، كارل (١٨٧١ - ١٩١٩) : ابن فيلهلم ليبكنخت . مناضل يساري في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني منذ شبابه . حكم بتهمة الخيانة العظمى عام ١٩٠٧ بسبب كتاب مناهض للحرب وضعه . اول من صوت ضد اعتمادات الحرب في الرايشتاغ ١٩١٤ . سجن بتهمة القيام بنشاط معاد للحرب ١٩١٦ - ١٩١٨ . أحد قادة جماعة «الاممية» وسبارتاكوس . القي القبض عليه مع روزا واغتيل معها عام ١٩١٩ .

ليفين كارل (١٨٦١ - ١٩٢٠) : قائد اتحادات العمال الألمانية من ١٨٩٠ . اشتراكي ديمقراطي . عارض فكرة الاضراب العام . دعم الحرب . أصبح بعد موت بيل ١٩١٣ يشارك ايرت في قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

ليفلي ، بول (١٨٨٣ - ١٩٣٠) : اشتراكي ديمقراطي ألماني . صديق لروزا . عضو في عصبة سبارتاكوس وفيما بعد في اللجنة المركزية للحزب

الشيوعي الالماني . انشق عن الحزب في ١٩٢٢ ، وعاد الى الاشتراكيين الديمقراطيين .

مارتوف (١٨٧٣ - ١٩٢٣) : احد مؤسسي الاشتراكية الديمقراطية الالمانية . اصبح منشفيا فيما بعد . عارض ثورة اكتوبر . هاجر الى المانيا في ١٩٢٠ .

مهرنغ ، فرانز (١٨٤٦ - ١٩١٩) : مؤرخ الماني . ارخ لماركس . اشتراكي - ديمقراطي يساري . احد قادة عصبة سبارتاكوس .

ميلران ، الكسندر (١٨٥٩ - ١٩٤٣) اشتراكي فرنسي . دخل الوزارة البورجوازية وزارة فالديك - روسو ، لأول مرة في تاريخ الاشتراكية الديمقراطية . طرد من الحزب فأسس الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل . اصبح رئيس جمهورية ١٩٢٠ - ١٩٢٤ .

ميليكوف ، بافيل نيقولايفيتش (١٨٥٩ - ١٩٤٣) : احد قادة الكاديت . وزير خارجية الحكومة المؤقتة . معارض للثورة البلشفية .

نوسكه ، غوستاف (١٨٦٨ - ١٩٤٦) : اشتراكي ديمقراطي يميني . وزير الحرية في حكومة ايرت ، ولذا فهو المسؤول المباشر عن مقتل روزا وليبنخت .

هابسبرج ، سلالة : العائلة المالكة القديمة في النمسا - هنغاريا . انتهى حكمها بثورة تشرين الثاني ١٩١٨ .

هاشي ، هوجو (١٨٦٣ - ١٩١٩) : خلف بيبيل في قيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي . استقال من رئاسة الحزب في ١٩١٥ . وأسس الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل ١٩١٦ . احد ممثلي الحزب في حكومة الائتلاف تشرين الثاني ١٩١٨ . استقال كانون الاول ١٩١٨ . وقتل ١٩١٩ .

غندنبيرغ ، بول فون (١٨٤٧ - ١٩٣٤) : قائد الجيش الالماني خلال الحرب العالمية الاولى . اصبح فيما بعد رئيسا لجمهورية فايمر . عين هتلر مستشارا عام ١٩٣٣ .

هوهنزولرن ، سلالة : العائلة الحاكمة لبروسيا ، ومن ١٨٧١ لالمانيا . اطيح بها عام ١٩١٩ .

يعاقبة : الجناح الراديكالي الثوري في الثورة الفرنسية . حكم بعد الاطاحة بالجيرونديين حتى ردة التيرميدور واعدام روبسبير في تموز عام ١٧٩٣ .

يوفيش ، ليو (١٨٦٧ - ١٩١٩) : قائد الاشتراكية الديمقراطية البولندية . عضو مؤسس في جماعة «الامية» وعصبة سبارتاكوس . القي القبض عليه وقتل في ١٩١٩ بعد شهر من مقتل روزا وليبنخت .

يونكر : افراد ارستقراطية الارض البروسية . يحملون وجهات نظر عسكرية ومناهضة للديمقراطية بتطرف .

فهرست

٥	مقدمة
٢٣	اصلاح اجتماعي ام ثورة
٨١	ركود الماركسية وتقدمها
٨٩	المسائل التنظيمية للاشتراكية الروسية
١٠٧	الاضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات
١٦٩	كراسة يونيوس : الازمة في الاشتراكية الديمقراطية الالمانية
٢٥٨	موضوعات في مهام الاشتراكية الديمقراطية العالمية
٢٦٢	ملحق - حول كراسة يونيوس ، لينين
٢٧٥	الثورة الروسية
٣٠٧	في برنامج سبارتاكوس
٣	تعريف بالاعلام

منذ ان امتلكت روزا قلمها كمنظرة ماركسية ثورية مناضلة ضد اصلاحية برنشتاين الى ان اغتالها حراب الثورة المضادة في المانيا ، لم تتوقف لحظة واحدة عن النضال النظري والعملي .

- خاضت نضالاً حازماً ضد الامية البرلمانية .
- « لا مهرب اليوم » ، ولا غموض ، يجب ان تسقط كل الاقنعة .
- لقد كانت القباوة البرلمانية بالامس ضمفاً . وهي اليوم التباس . وستكون غداً خيانة للاشتراكية .
- خاضت نضالاً امياً مجيداً ضد قومية الامية الثانية الكاوتسكية .
- خاضت نضالاً نظرياً واعياً ضد الخطر الكبير وقراطي الذي يهدد حركة البروليتاريا الثورية في حزب « ما العمل » واعطاها التاريخ الحق .
- خاضت نضالاً نظرياً سياسياً مع لينين حول حق الشعوب في تقرير مصيرها . وسدو ان التاريخ اعطى الحق للينين . قال عنها لينين بانها « ممثلة البروليتاريا الثورية والماركسية غير المزورة » .
- ورثها لينين يوم اغتيالها : « اليوم اخفى هقاب الماركسية » .

دَارُ الطَّبَائِعَةِ لِلطَّبَائِعَةِ وَالنَّشْرِ
بِـيَـرُوتَ

التمن: ١١.ل.ل.
أو ما يعادلها